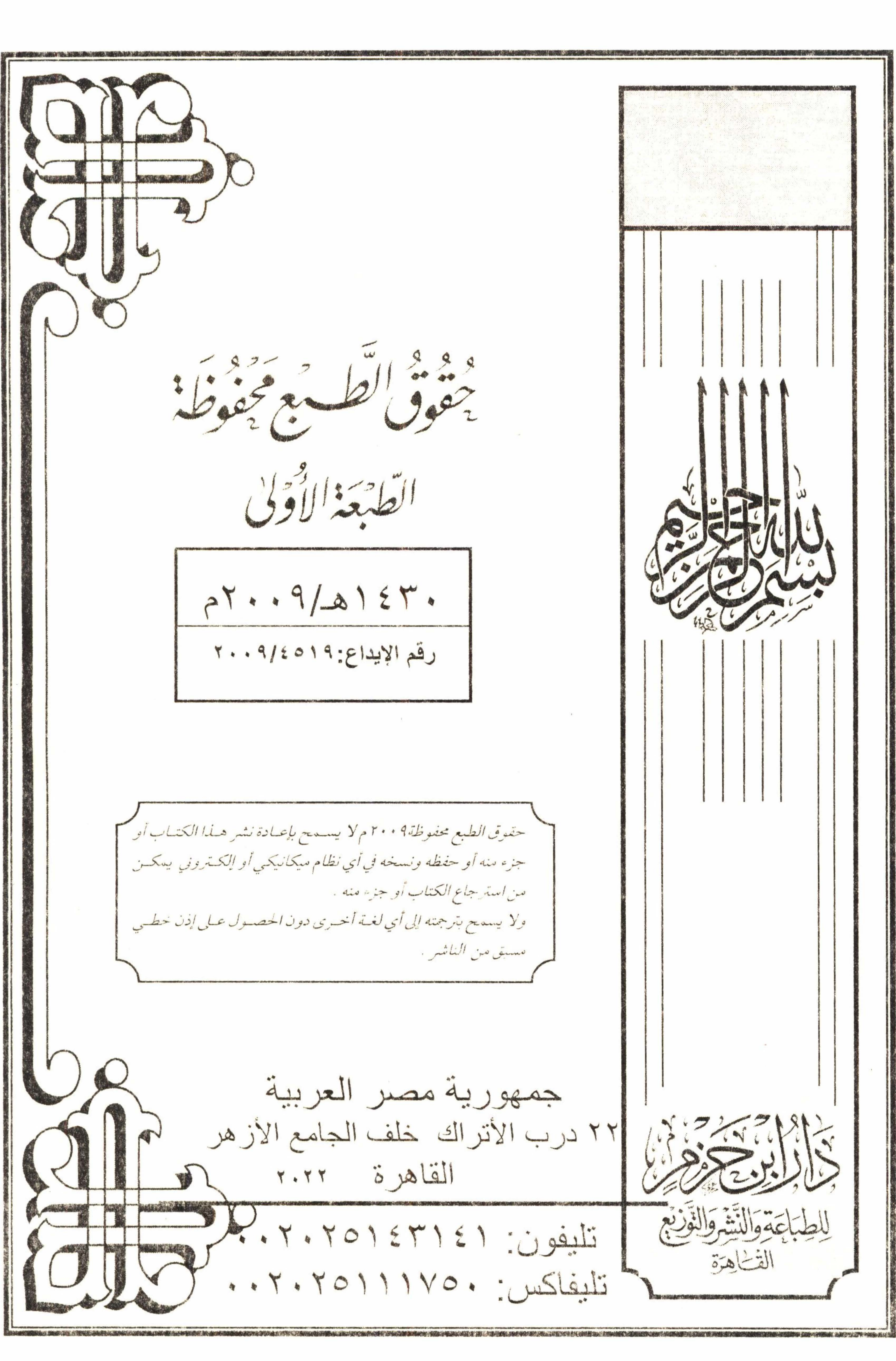

جامع الدروس العقدية
في شرح
العقيدة الطحاوية
لأبي جعفر الطحاوي



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

رقم الإيداع: ٢٠٠٩/٤٥١٩

جمهورية مصر العربية
٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
القاهرة ٢٠٢٢
تليفون: ٠٠٢٠٢٢٥١٤٣١٤١
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٥١١١٧٥٠

جامع الدروس العقدية

في شرح

العقيدة الطحاوية

لأبي جعفر الطحاوي

شرح أصحاب الفضيلة

علي ابن أبي العز الحنفي — عبد العزيز بن محمد بن مانع

عبد الرحمن بن ناصر البراك — صالح بن فوزان الفوزان

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

وبهامشه تعليقات أصحاب الفضيلة

أحمد بن محمد شاكر — عبد العزيز بن عبد الله بن باز

محمد ناصر الدين الألباني — عبد الرزاق عفيفي

إعداد

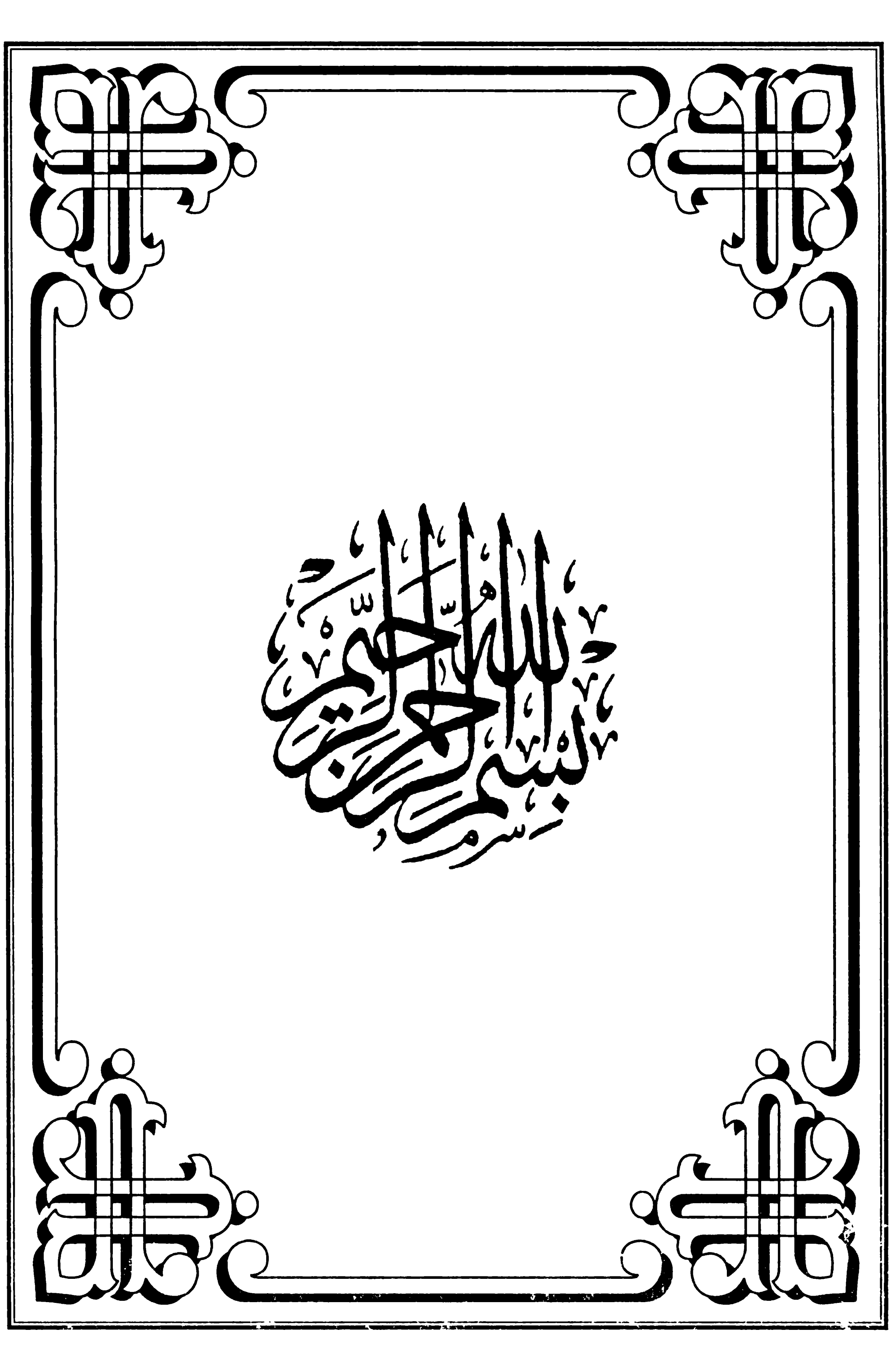
مركز العروة الوثقى

للبحث العلمي وتحقيق التراث

الجزء الثاني

دار ابن حزم

القاهرة


بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الثاني عشر:

الإيمان بالحوض والشفاعة والميثاق

٤٠- وَالْحَوْضُ [١] الَّذِي أَكْرَمَهُ الله تَعَالَىٰ بِهِ -غِيَاثًا لأُمَّتِهِ- حَقٌّ.

٤١- وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ [٢].

٤٢- وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ الله تَعَالَىٰ مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ [٣].

---

(١) قَالَ العَلَّامَةُ الألْبَانِي:

❐ قوله: «والحوض الذي أكرَمَهُ الله تعالىٰ به -غِيَاثًا لأُمَّتِهِ- حَقٌّ»:

● والأحاديث التي جاء ذكر الحوض فيها كثيرة جدًّا حتىٰ بلغت حد التواتر، كما صرح بذلك جمع من الأئمة، ورواها من الصحابة بضعة وثلاثون صحابيًّا، وقد استقصىٰ طرقها الحافظ ابن كثير في «النهاية» في آخر تاريخه، وعقد لها الحافظ ابن أبي عاصم في كتاب «السنة» سبعة أبواب، (رقم ١٥٥ - ١٦١)، ورقم الأحاديث (٦٩٧ - ٧٧٦ - بتحقيقي)، أشار في آخرها إلىٰ تواترها بقوله: «والأخبار التي ذكرناها في حوض النبي ﷺ توجب العلم».

(٢) قَالَ العَلَّامَةُ الألْبَانِي:

❐ قوله: «والشفاعة التي ادَّخَرَها لَهُم حَقٌّ، كما رُوِيَ في الأخبارِ»:

● وهي متواترة أيضًا وقد عقد لها ابن أبي عاصم في «السنة» ستة أبواب، (١٦٣-١٦٨) رقم الأحاديث (٧٨٤ - ٨٣٢)، وساق طائفة منها الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه، تضمنت أن شفاعته ﷺ ثمانية أنواع، فليراجعه من شاء البحث والتحقيق فإنه هام.

(٣) قَالَ العَلَّامَةُ الألْبَانِي:

❐ قوله: «والميثاق الذي أخَذَهُ الله -تَعَالَىٰ- مِنْ آدمَ وذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ»:

● يشير إلىٰ بعض الأحاديث المصرحة بأن الله -تعالىٰ- استخرج الذرية من صلب آدم -عليه الصلاة والسلام- وقد ذكر في الشرح أربعة منها، وهي مخرجة في تعليقي عليه، وفي «تخريج السنة» رقم (١٩٥-٢٠٥)، وقد كنت استثنيت في التعليق المشار إليه (ص ٢٦٦-الطبعة الرابعة) من الصحة مسح الظهر الوارد في حديث عمر، وكان ذلك سهوًا مني أسأله تعالىٰ أن يغفره لي، فقد تنبهت إلىٰ أن له شاهدًا حسنًا من حديث أبي هريرة وهو مذكور في «الشرح» وآخر من حديث ابن عباس بسندٍ ضعيف خرجته في «السنة» (٢٠٣) فاقتضىٰ التنبيه.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِّ:

❑ قوله: «والحوضُ الذي أكرَمَهُ الله تعالىٰ به -غِيَاثًا لأُمَّتِهِ- حَقٌّ...»:

●الأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبلغ حد التواتر، رواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابيًّا رضي الله عنهم، ولقد استقصىٰ طرقها شيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير تغمده الله برحمته، في آخر تاريخه الكبير المسمىٰ بـ«البداية والنهاية».

فمنها: ما رواه البخاري رحمه الله تعالىٰ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن قَدْر حوضي كما بين أَيْلة إلىٰ صنعاء من اليمن، وإن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء**»[٤].

وعنه أيضًا عن النبي ﷺ قال: «لَيَرِدَنَّ عليَّ ناس من أصحابي الحوض، حتىٰ إذا عَرَفْتُهم اختُلِجوا دوني، فأقول: أُصيحابي!، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك»[٥]. رواه مسلم.

وروىٰ الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «أغفىٰ رسول الله ﷺ إغفاة، فرفع رأسه مبتسمًا، إما قال لهم، وإما قالوا له: لَمَ ضحكتَ؟ فقال رسول الله ﷺ: إنه نزلت عليَّ آنفًا سورة، فقرأ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[الكوثر: ١]، **حتىٰ ختمها، ثم قال: هل تدرون ما الكوثر؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هو نهر أعطانيه ربي عز وجل في الجنة، عليه خير كثير، ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد الكواكب، يُختلَج العبد منهم، فأقول: يا رب، إنه من أمتي!! فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»[٦]، ورواه مسلم، ولفظه: «**هو نهر وعدنيه ربي، عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة**»، والباقي مثله.

---

(٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٨٠)، ومُسْلِم (٢٣٠٣)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٨٢)، ومُسْلِم (٢٣٠٤)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (٤٠٠)، وأَبُو دَاوُد (٤٧٤٧)، والنَّسَائِيّ (٩٠٤)، وغيرهم من حديث أنس رضي الله عنه.

ومعنىٰ ذلك أنه يَشْخُب فيه ميزابان من ذلك الكوثر إلىٰ الحوض، والحوض في العرصات قبل الصراط؛ لأنه يُختلَج عنه، ويُمْنَع منه أقوام قد ارتدُّوا علىٰ أعقابهم، ومثل هؤلاء لا يجاوزون الصراط.

وروىٰ البخاري ومسلم عن جُنْدب بن عبدالله البَجَلي رضي الله عنه، قال: «**سمعت رسول الله** ﷺ **يقول: أنا فَرَطُكم علىٰ الحوض**» [٧] والفَرَط: الذي يسبق إلىٰ الماء.

وروىٰ البخاري عن سهل بن سعد الأنصاري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ «**إني فَرَطُكم علىٰ الحوض، مَن مر عليَّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبدًا، لَيَرِدنَّ عليَّ أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم**» [٨]

قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياش وأنا أحدثهم هذا، فقال: هكذا سمعتَ من سهل؟ فقلت: نعم. فقال: أشهد علىٰ أبي سعيد الخدري، لسمعته وهو يزيد فيها: «**فأقول: إنهم من أمتي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقًا سحقًا لمن غَيَّر بعدي**» [٩] سحقًا، أي: بُعدًا.

والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض: أنه حوض عظيم، ومَوْرد كريم، يُمد من شراب الجنة، من نهر الكوثر، الذي هو أشد بياضًا من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلىٰ من العسل، وأطيب ريحًا من المسك، وهو في غاية الاتساع، عرضه وطوله سواء، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر.

وفي بعض الأحاديث: أنه كلما شُرب منه وهو في زيادة واتساع، وأنه ينبت في حالٍ من المسك والرَّضْراض من اللؤلؤ قضبان الذهب، ويُثمر ألوان الجواهر، فسبحان الخالق الذي لا يعجزه شيء.

وقد ورد في أحاديث: «إن لكل نبي حوضًا، وإن حوض نبينا ﷺ أعظمها وأجلُّها وأكثرها واردًا» جعلنا الله منهم بفضله وكرمه.

---

(٧) أَخرَجه البُخَارِيّ (٦٥٨٩)، ومُسْلِم (٢٢٨٩)، وغيرهما من حديث جندب رضي الله عنه.

(٨) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٦٥٨٥)، ومُسْلِم (٢٢٩٠)، وغيرهما من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٩) جزء من حديث سبق تخريجه.

قال العلامة أبو عبدالله القرطبي رحمه الله تعالىٰ **في «التذكرة»**: واخْتُلف في الميزان والحوض: أيهما يكون قبل الآخر؟ فقيل: الميزان قبل، وقيل: الحوض. قال أبو الحسن القابسي: والصحيح أن الحوض قبل. قال القرطبي: والمعنىٰ يقتضيه، فإن الناس يخرجون عطاشًا من قبورهم، كما تقدم فيقدَّم قبل الميزان والصراط.

قال أبو حامد الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **في كتاب «كشف علم الآخرة»**: حكىٰ بعض السلف من أهل التصنيف، أن الحوض يُورَد بعد الصراط، وهو غلط من قائله. قال القرطبي: هو كما قال، **ثم قال القرطبي**: ولا يخطر ببالك أنه في هذه الأرض، بل في الأرض المبدلة، أرض بيضاء كالفضة، لم يسفك فيها دم، ولم يُظلم علىٰ ظهرها أحد قط، تظهر لنزول الجبار جَلَّ جَلَالُهُ؛ لفصل القضاء. انتهىٰ.

فقاتل الله المنكرين لوجود الحوض، وَأَخْلِقْ بهم أن يُحال بينهم وبين وروده يوم العطش الأكبر.

❑ **قوله**: «**والشفَاعَةُ التي ادَّخَرَها لَهُم حَقٌّ، كما رُوِيَ في الأخبارِ**...»:

● **الشفاعة أنواع**: منها ما هو متفق عليه بين الأمة، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع.

النوع الأول: الشفاعة الأولىٰ، وهي العظمىٰ، الخاصة بنبينا ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله عليهم أجمعين، في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين، أحاديث الشفاعة.

منها: عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: «**أُتِيَ رسول الله ﷺ بلحم، فَدُفع إليه منها الذراع، وكانت تعجبه، فنهس منها نهسة، ثم قال: أنا سيد الناس يوم القيامة، وهل تدرون مم ذاك؟ يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد يسمعهم الداعي وينفذُهم البصر، وتدنو الشمس، فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون، فيقول بعض الناس لبعض: ألا ترون ما أنتم فيه؟ ألا ترون ما قد بلغكم؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إلىٰ ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: أبوكم آدم، فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم، أنت أبو البشر، خلقك**

الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، فاشفع لنا إلىٰ ربك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟ فيقول آدم: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهاني عن الشجرة فعصيت، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلىٰ غيري، اذهبوا إلىٰ نوح، فيأتون نوحًا، فيقولون: يا نوح، أنت أول الرسل إلىٰ أهل الأرض، وسمّاك الله عبدًا شكورًا، فاشفع لنا إلىٰ ربك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ ما قد بلَغَنا؟ فيقول نوح: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه كانت لي دعوة دعوت بها علىٰ قومي، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلىٰ غيري، اذهبوا إلىٰ إبراهيمَ، فيأتون إبراهيم، فيقولون: يا إبراهيم، أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ ما قد بَلَغَنا؟ فيقول: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، -وذكر كَذَباتِه- نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلىٰ موسىٰ، فيأتون موسىٰ فيقولون: يا موسىٰ، أنت رسول الله، اصطفاك الله برسالاته وبتكليمه علىٰ الناس، اشفع لنا إلىٰ ربك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟ فيقول لهم موسىٰ: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قتلت نفسًا لم أومر بقتلها، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلىٰ غيري، اذهبوا إلىٰ عيسىٰ، فيأتون عيسىٰ، فيقولون: يا عيسىٰ، أنت رسول الله وكلمتُه ألقاها إلىٰ مريم وروح منه، -قال: هكذا هو- وكلمتَ الناس في المهد، فاشفع لنا إلىٰ ربك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟ فيقول لهم عيسىٰ: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، -ولم يذكر له ذنبًا- اذهبوا إلىٰ غيري، اذهبوا إلىٰ محمد ﷺ، فيأتوني، فيقولون: يا محمد، أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فاشفع لنا إلىٰ ربك، ألا ترىٰ ما نحن فيه؟ ألا ترىٰ ما قد بلغنا؟ فأقوم، فآتي تحت العرش، فأقع ساجدًا لربي ﷻ، ثم يفتح الله عليَّ، ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه ما لم يفتحه علىٰ أحد قبلي، فيقال: يا محمد، ارفعْ رأسك، سلْ تعطه، اشفعْ تُشفَّع، فأقول: يا رب أمتي أمتي، يا رب أمتي أمتي، يا رب أمتي أمتي، فيقال: أدخلْ من أمتك مَن لا حساب عليه

من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سواه من الأبواب، ثم قال: والذي نفسي بيده، لما بين مصراعين من مصاريع الجنة كما بين مكة وهجرَ، أو كما بين مكة وبُصرَىٰ»(١٠).

أخرجاه في «الصحيحين» بمعناه، واللفظ للإمام أحمد.

والعجب كل العجب، من إيراد الأئمة لهذا الحديث من أكثر طرقه، لا يذكرون أمر الشفاعة الأولىٰ في أن يأتي الرب تعالىٰ لفصل القضاء، كما ورد هذا في حديث الصور، فإنه المقصود في هذا المقام، ومقتضىٰ سياق أول الحديث، فإن الناس إنما يستشفعون إلىٰ آدم فمن بعده من الأنبياء في أن يفصل بين الناس ويستريحوا من مقامهم، كما دلت عليه سياقاته من سائر طرقه، فإذا وصلوا إلىٰ المحز إنما يذكرون الشفاعة في عُصاة الأمة وإخراجهم من النار.

وكان مقصود السلف في الاقتصار علىٰ هذا المقدار من الحديث هو الرد علىٰ الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة، الذين أنكروا خروج أحد من النار بعد دخولها، فيذكرون هذا القدر من الحديث الذي فيه النص الصريح في الرد عليهم فيما ذهبوا إليه من البدعة المخالفة للأحاديث.

وقد جاء التصريح بذلك في حديث الصور، ولولا خوف الإطالة لسقته بطوله، لكن من مضمونه: أنهم يأتون آدم ثم نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسىٰ، ثم عيسىٰ، ثم يأتون رسولَ الله محمدًا ﷺ، فيذهب فيسجد تحت العرش في مكان يقال له: الفحص، فيقول الله: ما شأنك؟ وهو أعلم، قال رسول الله ﷺ: فأقول: يا رب، وعدتني الشفاعة فشفعني في خلقك، فاقض بينهم!! فيقول سبحانه وتعالىٰ: شفعتك، أنا آتيكم فأقضي بينهم، قال: فأرجع فأقف مع الناس. ثم ذكر انشقاق السموات، وتنزل الملائكة في الغمام، ثم يجيء الرب سبحانه وتعالىٰ لفصل القضاء، والكَروبيون والملائكة المقربون يسبحونه بأنواع التسبيح، قال: فيضع الله كرسيه حيث شاء من أرضه، ثم يقول: إني أنصتُّ لكم منذ

---

(١٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٣٤٠)، ومُسْلِم (١٩٤)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

خلقتكم إلىٰ يومكم هذا، أسمع أقوالكم، وأرىٰ أعمالكم، فأنصِتوا إليَّ، فإنما هي أعمالكم وصُحفكم تُقرأ عليكم، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه...، إلىٰ أن قال: فإذا أفضىٰ أهل الجنة إلىٰ الجنة، قالوا: من يشفع لنا إلىٰ ربنا فندخل الجنة؟ فيقولون: من أحق بذلك من أبيكم، إنه خلقه الله بيده، ونفخ فيه من روحه، وكلمه قُبُلًا، فيأتون آدم، فَيُطْلَبُ ذلك إليه، وذكر نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسىٰ، ثم عيسىٰ، ثم محمدًا ﷺ... إلىٰ أن قال: قال رسول الله ﷺ «**فآتي الجنة، فآخذ بحلقة الباب، ثم أستفتح، فيُفتح لي، فَأُحَيَّا ويُرحَّب بي، فإذا دخلت الجنة فنظرتُ إلىٰ ربي** ﷻ **خررت له ساجدًا، فيأذن لي من حمده وتمجيده بشيء ما أذن به لأحد من خلقه، ثم يقول الله لي: ارفع يا محمد، واشفع تُشفَّع، وسلْ تعطه، فإذا رفعت رأسي، قال الله** -وهو أعلم-: **ما شأنك؟ فأقول**: يا رب، وعدتني الشفاعة، فشفعني في أهل الجنة يدخلون الجنة، فيقول الله ﷻ: **قد شفعتك، وأذنت لهم في دخول الجنة...**»[(١١)] الحديث. رواه الأئمة: ابن جرير في تفسيره، والطبراني، وأبو يعلىٰ الموصلي، والبيهقي، وغيرهم.

النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة، وفي أقوام آخرين قد أُمر بهم إلىٰ النار، أن لا يدخلوها.

النوع الرابع: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم، وقد وافقت المعتزلة علىٰ هذه الشفاعة خاصة، وخالفوا فيما عداها من المقامات، مع تواتر الأحاديث فيها.

النوع الخامس: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب، ويحسن أن يُستشهد لهذا النوع بحديث عُكَّاشة بن مِحْصَن، حين دعا له رسول الله ﷺ أن يجعله من السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والحديث مخرَّج في «الصحيحين»[(١٢)].

---

(١١) أَخْرَجَه ابن جرير (٢/٣٣٩)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٢٣٢).

(١٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٧٥٢)، ومُسْلِم (٢٢٠٢)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

النوع السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه، كشفاعته في عمه أبي طالب أن يخفف عنه عذابه.

ثم قال القرطبي في «التذكرة» بعد ذكر هذا النوع: فإن قيل: فقد قال تعالىٰ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[المدثر:٤٨]، **قيل له:** لا تنفعه في الخروج من النار، كما تنفع عصاة الموحدين؛ الذين يُخرجون منها ويدخلون الجنة.

النوع السابع: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة، كما تقدم، وفي «صحيح مسلم» عن أنس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**أنا أول شفيع في الجنة**»[١٣].

النوع الثامن: شفاعته في أهل الكبائر من أمته ممن دخل النار، فيخرجون منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث، وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة، فخالفوا في ذلك، جهلًا منهم بصحة الأحاديث، وعنادًا ممن علم ذلك واستمر علىٰ بدعته.

وهذه الشفاعة تشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون أيضًا.

وهذه الشفاعة تتكرر منه ﷺ أربع مرات.

ومن أحاديث هذا النوع: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»[١٤]. رواه الإمام أحمد رحمه الله.

وروىٰ البخاري رحمه الله **في كتاب التوحيد:** حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا مَعْبَد بن هلال العَنَزي، قال: اجتمعنا -ناسٌ من أهل البصرة-، فذهبنا إلىٰ أنس بن مالك، وذهبنا معنا بثابت البُناني إليه، يسأله لنا عن حديث الشفاعة، فإذا هو في قصره، فوافيناه يصلي الضحىٰ، فاستأذنا، فأذن لنا وهو قاعد علىٰ فراشه، فقلنا لثابت: لا تسأله عن شيء أولَ من حديث الشفاعة، فقال: يا أبا حمزة، هؤلاء إخوانك من أهل البصرة، جاءوك يسألونك عن حديث الشفاعة، فقال: حدثنا محمد ﷺ، قال: «**إذا كان يوم القيامة،**

---

(١٣) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٩٦)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه.

(١٤) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٤٣٥)، وأَبُو دَاوُد (٤٧٣٩)، وأَحْمَد (٣/٢١٣)، وغيرهم من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «المشكاة» (٥٥٩٨).

ماج الناس بعضهم في بعض، فيأتون آدم، فيقولون: اشفعْ لنا إلىٰ ربك، فيقول: لست لها ولكن عليكم بإبراهيم، فإنه خليل الرحمن، فيأتون إبراهيم، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بموسىٰ، فإنه كليم الله، فيأتون موسىٰ، فيقول: لست لها، لكن عليكم بعيسىٰ، فإنه روح الله وكلمته، فيأتون عيسىٰ، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بمحمد، فيأتوني، فأقول: أنا لها، فأستأذن علي ربي فيؤذن لي، ويلهمني محامد أحمده بها، لا تحضرني الآن، فأحمده بتلك المحامد، وأخر له ساجدًا، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يُسمع لك، واشفع تُشفع، وسل تُعطَ، فأقول: يا رب، أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرجْ منها من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد، ثم أخر له ساجدًا، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يُسمع لك، واشفع تُشفع، وسل تُعطَ، فأقول: يا رب، أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرجْ من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد، ثم أخر له ساجدًا، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يُسمع لك، وسل تُعطَ، واشفع تُشفع، فأقول: يا رب، أمتي أمتي، فيقول: انطلق فأخرجْ من كان في قلبه أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ مثقال حبة من خردل من إيمان، فأخرجْه من النار، فأنطلق فأفعل».

قال: فلما خرجنا من عند أنس، قلت: لو مررنا بالحسن، وهو متوارٍ في منزل أبي خليفة وهو جميع، فحدثناه بما حدثَنا أنس بن مالك، فأتيناه، فسلمنا عليه، فأذن لنا، فقلنا له: يا أبا سعيد، جئناك من عند أخيك أنس بن مالك، فلم نر مثل ما حدثَنا في الشفاعة، فقال: هيه؟ فحدثناه بالحديث، فأتينا إلىٰ هذا الموضع، فقال: هيه؟ فقلنا: لم يزدْ لنا علىٰ هذا، فقال: لقد حدثني وهو جميع، منذ عشرين سنة، فما أدري، أنسي أم كره أن تتَّكلوا؟ فقلنا: يا أبا سعيد، فحدثْنا، فضحك وقال: خُلق الإنسان عجولًا! ما ذكرته إلا وأنا أريد أن أحدثكم، حديثي كما حدثكم، قال: «ثم أعود الرابعة، فأحمده بتلك المحامد، ثم أخرُّ له ساجدًا، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يُسْمَعْ لك، وسل تعطه، واشفع تُشفع، فأقول:

يا رب، ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي، وكبريائي وعظمتي، لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله» (١٥). وهكذا رواه مسلم.

وروى الحافظ أبو يعلى عن عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قال رسول الله ﷺ: «**يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء**» (١٦).

وفي «الصحيح» من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا، قال: «**فيقول الله تعالى: شَفَعَتِ الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين!! فيقبض قبضة من النار، فَيُخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط**» (١٧) الحديث.

ثم إن الناس في الشفاعة على ثلاثة أقوال:

فالمشركون والنصارى والمبتدعون من الغلاة في المشايخ وغيرهم: يجعلون شفاعة من يعظمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا.

والمعتزلة والخوارج: أنكروا شفاعة نبينا ﷺ وغيره في أهل الكبائر.

وأما أهل السنة والجماعة: فيقرون بشفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر، وشفاعة غيره، لكن لا يشفع أحد حتى يأذن الله له، ويَحُد له حدًّا، كما في الحديث الصحيح، حديث الشفاعة: «**إنهم يأتون آدم، ثم نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، فيقول لهم عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: اذهبوا إلى محمد؛ فإنه عبدٌ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأتوني، فأذهب، فإذا رأيت ربي خررت له ساجدًا، فأحمد ربي بمحامد يفتحها عليَّ، لا أُحسنها الآن، فيقول: أيْ محمد، ارفع رأسك، وقل يُسمع، واشفع تُشفع، فأقول: ربي، أمتي، فيحُد لي حدًّا، فأدخلهم الجنة، ثم أنطلق فأسجد، فيحد لي حدًّا**» ذكرها ثلاث مرات.

---

(١٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٥١٠)، ومُسْلِم (١٩٣)، وغيرهما من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١٦) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٤٣١٣)، وغيره من حديث عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٦٤٢٨): «موضوع».

(١٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٤٠)، ومُسْلِم (١٨٣) واللفظ له، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وأما الاستشفاع بالنبي ﷺ وغيره في الدنيا إلى الله تعالى في الدعاء، ففيه تفصيل:

فإن الداعي تارة يقول: بحق نبيِّك، أو بحق فلان، يقسم على الله بأحد من مخلوقاته، فهذا محذور من وجهين:

أحدهما: أنه أقسم بغير الله.

والثاني: اعتقاده أنَّ لأحد على الله حقًّا.

ولا يجوز الحلف بغير الله، وليس لأحد على الله حق إلا ما أحقَّه على نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]، وكذلك ما ثبت في «الصحيحين» من قوله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه، وهو رديفه: «**يا معاذ، أتدري ما حق الله على عباده؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: حقُّهم عليه أن لا يعذبهم**»(١٨).

فهذا حق وجب بكلماته التامة ووعده الصادق، لا أن العبد نفسه يستحق على الله شيئًا كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، وحقهم الواجب بوعده هو أن لا يعذبهم، وترك تعذيبهم معنى لا يصلح أن يُقسَم به، ولا أن يُسأل بسببه ويُتوسل به؛ لأن السبب هو ما نصبه الله سببًا.

وكذلك الحديث الذي في «المسند» من حديث أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قول الماشي إلى الصلاة: «**أسألك بحق ممشاي هذا، وبحق السائلين عليك**»(١٩)، فهذا حق السائلين، هو أوجبه على نفسه، فهو الذي أحقَّ للسائلين أن يجيبهم، وللعابدين أن يثيبهم، ولقد أحسن القائل:

ما للعباد عليه حقٌّ واجبٌ ... كلَّا ولا سعي لديه ضائعُ

إن عُذبوا فبعدْله، أو نُعِّموا ... فبفضْله وهُو الكريم السامعُ

---

(١٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٨٥٦)، ومُسْلِم (٣٠)، وغيرهما من حديث معاذ رضي الله عنه.

(١٩) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٧٧٨)، وأَحْمَد (٣/٢١)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٥٥٧١).

فإن قيل: فأي فرق بين قول الداعي: «بحق السائلين عليك» وبين قوله: «بحق نبيك» أو نحو ذلك؟

فالجواب: أن معنىٰ قوله: «بحق السائلين عليك» **أنك** وعدت السائلين بالإجابة، وأنا من جملة السائلين، فأجبْ دعائي، بخلاف قوله: بحق فلان، فإن فلانًا وإن كان له حق علىٰ الله بوعده الصادق، فلا مناسبة بين ذلك وبين إجابة دعاء هذا السائل، فكأنه يقول: لكون فلان من عبادك الصالحين أجبْ دعائي! وأي مناسبة في هذا وأي ملازمة؟ وإنما هذا من الاعتداء في الدعاء، وقد قال تعالىٰ: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾[الأعراف:٥٥].

وهذا ونحوه من الأدعية المبتدعة، ولم يُنقل عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة، ولا عن التابعين، ولا عن أحد من الأئمة رضي الله عنهم، وإنما يوجد مثل هذا في الحروز والهياكل التي يكتبها الجهال والطرقية.

والدعاء من أفضل العبادات، والعبادات مبناها علىٰ السنة والاتباع، لا علىٰ الهوىٰ والابتداع.

وإن كان مراده الإقسام علىٰ الله بحق فلان، فذلك محذورٌ أيضًا؛ لأن الإقسام بالمخلوق علىٰ الخالق لا يجوز، فكيف علىٰ الخالق؟! وقد قال ﷺ: **«من حلف بغير الله فقد أشرك»**[٢٠].

ولهذا قال أبو حنيفة وصاحباه رضي الله عنهم: يُكره أن يقول الداعي: أسألك بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام، والمشعر الحرام، ونحو ذلك. حتىٰ كره أبوحنيفة ومحمد رضي الله عنهما أن يقول الرجل: اللهم إني أسألك بِمَعقِد العز من عرشك، ولم يكرهه أبو يوسف رحمه الله لما بلغه الأثر فيه.

---

(٢٠) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٣٢٥١)، والتِّرمِذيّ (١٥٣٥)، وأَحْمَد (١٢٥/٢)، وغيرهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٦٢٠٤).

وتارة يقول: بجاه فلان عندك، أو يقول: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك، ومراده لأن فلانًا عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلة فأجبْ دعاءنا، **وهذا أيضًا محذور**؛ فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي ﷺ لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمِّنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره. فلما مات ﷺ قال عمر رضي الله عنه -لما خرجوا يستسقون-: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا.

معناه بدعائه هو ربَّه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به، أو نسألك بجاهه عندك؛ إذ لو كان ذلك مرادًا لكان جاه النبي ﷺ أعظم وأعظم من جاه العباس.

وتارة يقول: باتباعي لرسولك ومحبتي له وإيماني به وبسائر أنبيائك ورسلك وتصديقي لهم، ونحو ذلك؛ **فهذا من أحسن ما يكون في الدعاء والتوسل والاستشفاع**.

فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به- فيه إجمالٌ، غلط بسببه من لم يفهم معناه: فإن أريد به التسبب به لكونه داعيًا وشافعًا، وهذا في حياته يكون، أو لكون الداعي محبًّا له، مطيعًا لأمره، مقتديًا به، وذلك أهل للمحبة والطاعة والاقتداء، فيكون التوسل إما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، ويراد به الإقسام به والتوسل بذاته؛ فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه.

وكذلك السؤال بالشيء، قد يراد به التسبب به؛ لكونه سببًا في حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام به.

ومن الأول: حديث الثلاثة الذين أَوَوْا إلى الغار، وهو حديث مشهور في «الصحيحين» وغيرهما، فإن الصخرة انطبقت عليهم، فتوسلوا إلى الله بذكر أعمالهم الصالحة الخالصة، وكل واحد منهم يقول: فإن كنتُ فعلتُ ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه!! فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون[٢١].

(٢١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٤٦٥)، ومُسْلِم (٢٧٤٣)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

فهؤلاء دعوا الله بصالح الأعمال؛ لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلىٰ الله، ويتوجه به إليه، ويسأله به؛ لأنه وعد أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله.

فالحاصل: أن الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر، فإن الشفيع عند البشر كما أنه شافع للطالب؛ شفعه في الطلب بمعنىٰ أنه صار به شفعًا فيه بعد أن كان وترًا، فهو أيضًا قد شفع المشفوعَ إليه، فبشفاعته صار فاعلًا للمطلوب، فقد شفع الطالب والمطلوب منه، والله تعالىٰ وتر، لا يشفعه أحدٌ، فلا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه، فالأمر كله إليه، فلا شريك له بوجه.

فسيد الشفعاء يوم القيامة إذا سجد وحمد الله تعالىٰ فقال له الله: ارفع رأسك، وقل يُسمع، وسل تُعطه واشفع تشفع، فيحُد له حدًّا فيدخلهم الجنة؛ فالأمر كله لله.

كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[آل عمران:١٥٤]، وقال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾[آل عمران:١٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[الأعراف:٥٤].

فإذا كان لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه لمن يشاء، ولكن يُكرِم الشفيع بقبول شفاعته، كما قال ﷺ: «**اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله علىٰ لسان نبيه ما يشاء**»(٢٢).

وفي «الصحيح»: أن النبي ﷺ قال: «**يا بني عبد مناف، لا أملك لكم من الله من شيء، يا صفية يا عمة رسول الله، لا أملك لك من الله شيء، يا عباس عم رسول الله، لا أملك لك من الله من شيء**»(٢٣).

وفي «الصحيح» أيضًا: «**لا ألفينَّ أحدَكم يأتي يوم القيامة علىٰ رقبته بعيرٌ له رُغاءٌ، أو شاة لها يعار، أو رِقاع تخفِق، فيقول: أغثني أغثني، فأقول: قد أبلغتك، لا أملك لك من الله من شيء**»(٢٤).

---

(٢٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٤٣٢)، ومُسْلِم (٢٦٢٧)، وغيرهما من حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه.

(٢٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٧٥٣)، ومُسْلِم (٢٠٤)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٠٧٣)، ومُسْلِم (١٨٣١)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فإذا كان سيد الخلق وأفضل الشفعاء يقول لأخص الناس به: «**لا أملك لكم من الله من شيء**» فما الظن بغيره؟! وإذا دعاه الداعي، وشفع عنده الشفيع، فسمع الدعاء، وقبل الشفاعة، لم يكن هذا هو المؤثر فيه كما يؤثر المخلوق في المخلوق؛ فإنه سبحانه وتعالىٰ هو الذي جعل هذا يدعو ويشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه.

وهذا مستقيمٌ علىٰ أصول أهل السنة المؤمنين بالقدر، وأن الله خالق كل شيء.

❑ **قوله**: «والميثاقُ الذي أَخَذَهُ الله -تَعَالَىٰ- مِنْ آدمَ وذُريَّتِه حَقٌّ»:

● قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف:١٧٢]؛ يخبر سبحانه أنه استخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين علىٰ أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا إله إلا هو.

وقد وردت أحاديث في أخذ الذرية من صلب آدم ﵇، وتمييزهم إلىٰ أصحاب اليمين وإلىٰ أصحاب الشمال، وفي بعضها الإشهاد عليهم بأن الله ربهم:

فمنها: ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس ﵄ عن النبي ﷺ، قال: «**إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم** ﵇ **بنعمان -يعني: عرفة- فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرها بين يديه، ثم كلمهم قُبُلًا، قال**: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ﴾ **إلىٰ قوله**: ﴿ٱلْمُبْطِلُونَ﴾»(٢٥).

ورواه النسائي أيضًا، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والحاكم في «المستدرك»، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

---

(٢٥) أَخْرَجَه أَحْمَد (١/٢٧٢)، والحاكم (٢/٥٩٣)، والنَّسَائِيّ في «الكبرىٰ» (١١١٩١)، وغيرهم من حديث ابن عباس ﵄، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «المشكاة»، برقم (١٢١)، و«السلسلة الصحيحة»، برقم (١٦٢٣).

وروىٰ الإمام أحمد أيضًا عن عمر بن الخطاب ﵁: «أنه سئل عن هذه الآية، فقال: سمعت رسول الله ﷺ سئل عنها، فقال: إن الله خلق آدم ﵇، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية، قال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره، فاستخرج منه ذرية، قال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون، فقال رجل: يا رسول الله، ففيم العمل؟ قال رسول الله ﷺ: إن الله ﷻ إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتىٰ يموت علىٰ عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخل به الجنة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار، حتىٰ يموت علىٰ عمل من أعمال أهل النار فيدخل به النار»(٢٦)، ورواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن أبي حاتم، وابن جرير، وابن حبان في «صحيحه».

وروىٰ الترمذي عن أبي هريرة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «لما خلق الله آدم مسح ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلىٰ يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصًا من نور، ثم عرضهم علىٰ آدم، فقال: أي ربّ، من هؤلاء؟ قال: هؤلاء ذريتك، فرأىٰ رجلًا منهم، فأعجبه وبيصُ ما بين عينيه، فقال: أي رب، من هذا؟ قال: هذا رجل من آخر الأمم من ذريتك يقال له: داود، قال: ربّ، كم عمره؟ قال: ستون سنة، قال: أي رب، زده من عمري أربعين سنة، فلما انقضىٰ عمر آدم، جاء ملك الموت، قال: أو لم يبق من عمري أربعون سنة؟ قال: أو لم تعطها ابنك داود؟ قال: فجحد! فجحدت ذريته، ونسي آدم، فنسيت ذريته، وخطيء آدم، فخطئت ذريته»(٢٧)، ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، ورواه الحاكم وقال: صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه.

---

(٢٦) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٧٠٣)، والتِّرْمِذِيّ (٣٠٧٥)، وأَحْمَد (١/٤٤)، وغيرهم من حديث عمر بن الخطاب ﵁، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٢٤٠)، و«المشكاة»، برقم (٩٦)، التحقيق الثاني.

(٢٧) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣٠٧٦)، والحاكم (٢/٢٥٤)، وأَبُو يَعْلَىٰ (٦٣٧٧)، وغيرهم من حديث أبي هريرة ﵁، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٥٢٠٨).

وروى الإمام أحمد أيضًا عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء، أكنت مفتديًا به؟ قال: فيقول: نعم، قال: فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئًا فأبيت إلا أن تشرك بي»، وأخرجاه في «الصحيحين» أيضًا.

وفي ذلك أحاديث أخر أيضًا كلها دالة على أن الله استخرج ذرية آدم من صلبه، وميز بين أهل النار وأهل الجنة.

ومن هنا قال من قال: إن الأرواح مخلوقة قبل الأجساد[٢٨]، وهذه الآثار لا تدل على سبق الأرواح الأجساد سبقًا مستقرًّا ثابتًا، وغايتها أن تدل على أن بارئها وفاطرها سبحانه صوَّر النسمة وقدَّر خلقها وأجلها وعملها، واستخرج تلك الصور من مادتها، ثم أعادها إليها، وقدَّر خروج كل فرد من أفرادها في وقته المقدر له، ولا يدل على أنها خُلقت خلقًا مستقرًّا واستمرت موجودة ناطقة كلها في موضع واحد ثم يرسل منها إلى الأبدان جملة بعد جملة، كما قاله ابن حزم، فهذا لا تدل الآثار عليه، نعم، الربُّ سبحانه يخلق منها جملة بعد جملة، على الوجه الذي سبق به التقدير أولًا، فيجيء الخلق الخارجي مطابقًا للتقدير السابق، كشأنه سبحانه في جميع مخلوقاته، فإنه قدر لها أقدارًا وآجالًا، وصفات وهيآت، ثم أبرزها إلى الوجود مطابقة لذلك التقدير السابق.

فالآثار المروية في ذلك إنما تدل على القدر السابق، وبعضها يدل على أنه سبحانه استخرج أمثالهم وصورهم وميز أهل السعادة من أهل الشقاوة، **وأما الإشهاد عليهم هناك**، فإنما هو في حديثين موقوفين على ابن عباس وابن عمرو رضي الله عنهم.

ومن ثم قال قائلون من السلف والخلف: إن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فَطْرهم على التوحيد، كما تقدم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

---

(٢٨) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر المسألة (١٨) من كتاب «الروح» لابن القيم، و«تفسير ابن كثير» عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآيات [الأعراف: ١٧٢].

ومعنى قوله: «**شهدنا**»؛ أي: قالوا: بلى شهدنا أنك ربنا، وهذا قول ابن عباس وأُبيّ بن كعب.

وقال ابن عباس أيضًا: أشهدَ بعضَهم على بعض.

وقيل: «**شهدنا**» من قول الملائكة، والوقف على قوله: «بلى»، وهذا قول مجاهد والضحاك والسدي، وقال السدي أيضًا: هو خبر من الله تعالى عن نفسه وملائكته أنهم شهدوا على إقرار بني آدم.

والأول أظهر، وما عداه احتمال لا دليل عليه، وإنما يشهد ظاهر الآية للأول.

واعلم أن من المفسرين من لم يذكر سوى القول بأن الله استخرج ذرية آدم من ظهره وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، كالثعلبي والبغوي وغيرهما.

ومنهم من لم يذكره، بل ذكر أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها الله فيهم، كالزمخشري وغيره.

ومنهم من ذكر القولين، كالواحدي والرازي والقرطبي وغيرهم، لكن نسب الرازي القول الأول إلى أهل السنة، والثاني إلى المعتزلة.

ولا ريب أن الآية لا تدل على القول الأول، أعني: أن الأخذ كان من ظهر آدم، وإنما فيها أن الأخذ من ظهور بني آدم، وإنما ذكر الأخذ من ظهر آدم والإشهاد عليهم هناك في بعض الأحاديث، وفي بعضها الأخذ والقضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار، كما في حديث عمر رضي الله عنه، وفي بعضها الأخذ وإراءة آدم إياهم من غير قضاء ولا إشهاد، كما في حديث أبي هريرة، والذي فيه الإشهاد -على الصفة التي قالها أهل القول الأول- موقوف على ابن عباس وابن عمرو، وتكلم فيه أهل الحديث، ولم يخرجه أحد من أهل الصحيح غير الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» والحاكم معروف تساهله رحمه الله.

والذي فيه القضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار- دليل على مسألة القدر، وذلك شواهده كثيرة، ولا نزاع فيه بين أهل السنة، وإنما يخالف فيه القدرية المبطلون المبتدعون.

وأما الأول: فالنزاع فيه بين أهل السنة من السلف والخلف، ولولا ما التزمته من الاختصار لبسطت الأحاديث الواردة في ذلك، وما قيل من الكلام عليها، وما ذُكر فيه من المعاني المعقولة ودلالة ألفاظ الآية الكريمة.

قال القرطبي: وهذه الآية مشكلة، وقد تكلم العلماء في تأويلها، فنذكر ما ذكروه من ذلك، حسب ما وقفنا عليه:

فقال قوم: معنى الآية: أن الله أخرج من ظهر بني آدم بعضهم من بعض. قالوا: ومعنى ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[الأعراف:١٧٢] : دلهم بخلقه على توحيده؛ لأن كل بالغ يعلم ضرورة أن له ربًّا واحدًا أي ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ قال: فقام ذلك مقام الإشهاد عليهم والإقرار منهم، كما قال تعالى في السموات والأرض: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[فصلت:١١] ، ذهب إلى هذا القفَّال وأطنب.

وقيل: إنه -سبحانه- أخرج الأرواح قبل خلق الأجساد، وإنه جعل فيها من المعرفة ما علمت به ما خاطبها.

ثم ذكر القرطبي بعد ذلك الأحاديث الواردة في ذلك، إلى آخر كلامه.

وأقوى ما يشهد لصحة القول الأول: حديث أنس المخرج في «الصحيحين» الذي فيه: «**قد أردت منك ما هو أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئًا فأبيت إلا أن تشرك بي**»[٢٩] .

ولكن قد روي من طريق أخرى: «**قد سألتك أقل من ذلك وأيسر فلم تفعل، فَيُرد إلى النار**»[٣٠] . وليس فيه: في ظهر آدم. وليس في الرواية الأولى إخراجهم من ظهر آدم على الصفة التي ذكرها أصحاب القول الأول.

بل القول الأول متضمن لأمرين عجيبين:

أحدهما: كون الناس تكلموا حينئذٍ وأقروا بالإيمان وأنه بهذا تقوم الحجة عليهم يوم القيامة.

---

(٢٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٥٧)، ومُسْلِم (٢٨٠٥)، وغيرهما من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣٠) انظر ما قبله.

والثاني: أن الآية دلت على ذلك، والآية لا تدل عليه لوجوه:

أحدها: أنه قال: «من بني آدم»، ولم يقل: من آدم.

الثاني: أنه قال: «من ظهورهم»، ولم يقل: من ظهره، وهذا بدل بعض، أو بدل اشتمال، وهو أحسن.

الثالث: أنه قال: «ذريتهم» ولم يقل: ذريته.

الرابع: أنه قال: «وأشهدهم على أنفسهم» أي: جعلهم شاهدين على أنفسهم، ولا بد أن يكون الشاهد ذاكرًا لما شهد به، وهو إنما يذكر شهادته بعد خروجه إلى هذه الدار، كما تأتي الإشارة إلى ذلك، لا يذكر شهادة قبله.

الخامس: أنه سبحانه أخبر أن حكمة هذا الإشهاد إقامة الحجة عليهم؛ لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾[الأعراف:١٧٢]، والحجة إنما قامت عليهم بالرسل والفطرة التي فُطروا عليها، كما قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[النساء:١٦٥].

السادس: تذكيرهم بذلك؛ لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف:١٧٢]، ومعلوم أنهم غافلون عن الإخراج لهم من صلب آدم كلهم وإشهادهم جميعًا ذلك الوقت، فهذا لا يذكره أحد منهم.

السابع: قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف:١٧٣]، فذكر حكمتين في هذا الأخذ والإشهاد: أن لا يدَّعوا الغفلة، أو يدَّعوا التقليد؛ فالغافل لا شعور له، والمقلد متبع في تقليده لغيره، ولا تترتب هاتان الحكمتان إلا على ما قامت به الحجة من الرسل والفطرة.

الثامن: قوله: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾[الأعراف:١٧٣]؛ أي: لو عذبهم بجحودهم وشركهم لقالوا ذلك، وهو سبحانه إنما يهلكهم بمخالفة رسله وتكذيبهم، فلو أهلكهم بتقليد آبائهم في شركهم من غير إقامة الحجة عليهم بالرسل، لأهلكهم بما فعل المبطلون، أو أهلكهم مع غفلتهم عن معرفة بطلان ما كانوا عليه، وقد أخبر سبحانه أنه لم يكن ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون، وإنما يهلكهم بعد الإعذار والإنذار بإرسال الرسل.

التاسع: أنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه أنه ربُّه وخالقه، واحتجّ عليه بهذا الإشهاد في غير موضع من كتابه، كقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[لقمان:٢٥]، فهذه هي الحجة التي أشهدهم على أنفسهم بمضمونها، وذكرتهم بها رسله، بقولهم: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[إبراهيم:١٠].

العاشر: أنه جعل هذا آية، وهي الدلالة الواضحة البينة المستلزمة لمدلولها بحيث لا يتخلف عنها المدلول، وهذا شأن آيات الرب تعالى، فإنها أدلة معينة على مطلوب معين مستلزمة للعلم به فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[الأعراف ١٧٤]، وإنما ذلك بالفطرة التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، فما من مولود إلا يولد على الفطرة، لا يولد مولود على غير هذه الفطرة، هذا أمر مفروغ منه، لا يتبدل ولا يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا. والله أعلم.

وقد تفطَّن لهذا ابن عطية وغيره، ولكن هابوا مخالفة ظاهر تلك الأحاديث التي فيها التصريح بأن الله أخرجهم وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، وكذلك حكى القولين الشيخ أبو منصور الماتريدي في «شرح التأويلات» ورجح القول الثاني، وتكلم عليه ومال إليه[٣١].

ولا شك أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك حادث طارئ، والأبناء تقلدوه عن الآباء، فإذا احتجوا يوم القيامة بأن الآباء أشركوا ونحن جرينا على عادتهم كما يجري الناس على عادة آبائهم في المطاعم والملابس والمساكن، يقال لهم: أنتم كنتم معترفين بالصانع، مقرين بأن الله ربكم لا شريك له، وقد شهدتم بذلك على أنفسكم، فإن شهادة المرء على نفسه هي إقراره بالشيء ليس إلا، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾[النساء:١٣٥]، وليس المراد أن يقول: أشهد على نفسي بكذا، بل مَن أقرَّ بشيء فقد شهد على نفسه به، فلمَ عدلتم عن هذه المعرفة والإقرار الذي شهدتم به على أنفسكم إلى الشرك؟ بل عدلتم عن

---

(٣١) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر المسألة (١٨) من «الروح» لابن القيم.

المعلوم المتيقن إلىٰ ما لا يُعلم له حقيقة، تقليدًا لمن لا حجة معه، بخلاف اتباعهم في العادات الدنيوية، فإن تلك لم يكن عندكم ما يعلم به فسادها، وفيه مصلحة لكم، بخلاف الشرك، فإنه كان عندكم من المعرفة والشهادة علىٰ أنفسكم ما يبين فساده وعدولكم فيه عن الصواب؛ فإن الدين الذي يأخذه الصبي عن أبويه هو دين التربية والعادة، وهو لأجل مصلحة الدنيا، فإن الطفل لا بدَّ له من كافل، وأحقُّ الناس به أبواه؛ ولهذا جاءت الشريعة بأن الطفل مع أبويه علىٰ دينهما في أحكام الدنيا الظاهرة، وهذا الدين لا يعاقبه الله عليه -علىٰ الصحيح- حتىٰ يَبْلُغَ ويعقل وتقوم عليه الحجة، وحينئذٍ فعليه أن يتبع دين العلم والعقل، وهو الذي يعلم بعقله هو أنه دينٌ صحيح، فإن كان آباؤه مهتدين، كيوسف الصدّيق مع آبائه، قال: ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف:٣٨] وقال ليعقوب بنوه: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة:١٣٣]وإن كان الآباء مخالفين للرسل، كان عليه أن يتبع الرسل، كما قال تعالىٰ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ﴾ الآية [العنكبوت:٨]

فمن اتبع دين آبائه بغير بصيرة وعلم، بل يعدل عن الحق المعلوم إليه؛ فهذا اتبع هواه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة:١٧٠]

وهذه حال كثير من الناس من الذين ولُدوا علىٰ الإسلام، يتبع أحدهم أباه فيما كان عليه من اعتقاد ومذهب، وإن كان خطأ ليس هو فيه علىٰ بصيرة، بل هو من مُسلمة الدار، لا مسلمة الاختيار، وهذا إذا قيل له في قبره: من ربك؟ قال: هاه هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته.

فليتأمل اللبيب هذا المحل، ولينصح نفسه، وليقم لله، ولينظر من أي الفريقين هو، والله الموفق، فإن توحيد الربوبية لا يحتاج إلىٰ دليل، فإنه مركوز في الفطر.

وأقرب ما ينظر فيه المرء أمرُ نفسه لما كان نطفة، وقد خرج من بين الصلب والترائب -والترائب: عظام الصدر- ثم صارت تلك النطفة في قرار مكين، في

ظلمات ثلاث، وانقطع عنها تدبير الأبوين وسائر الخلائق، ولو كانت موضوعة على لوح أو طبق، واجتمع حكماء العالم على أن يصوروا منها شيئًا لم يقدروا.

ومحال توهم عمل الطبائع فيها؛ لأنها مواتٌ عاجزة، ولا توصف بحياة، ولن يتأتى من الموات فعل وتدبير، فإذا تفكر في ذلك، وانتقال هذه النطفة من حال إلى حال، علم بذلك توحيد الربوبية، فانتقل منه إلى توحيد الإلهية؛ فإنه إذا علم بالعقل أن له ربًّا أوجده، كيف يليق به أن يعبد غيره؟! وكلما تفكَّر وتدبر ازداد يقينًا وتوحيدًا، والله الموفق، لا رب غيره، ولا إله سواه.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ **قوله**: «وَالْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ الله تَعَالَىٰ بِهِ -غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ- حَقٌّ»:

●تواترت السنة عن النبي ﷺ في الخبر عن حوضه، وقال النبي ﷺ للأنصار: «**إنكم ستلقون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض**»[(٣٢)]، وأخبر عن ورود أمته عليه وهو على حوضه، وقال ﷺ: «**إني فَرَطُكم على الحوض** -أي: سابقكم- **وإنه سَيَرِدُ عليَّ أقوام من أمتي فيذادون عن حوضي، فأقول: إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقًا سحقًا لمن غَيَّر بعدي**»[(٣٣)].

فيجب الإيمان بما دلت عليه الأخبار من حوضه ﷺ، وأن طوله شهر وعرضه شهر، وآنيته عدد نجوم السماء، وماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل.

والحوض في عرصات القيامة، قبل دخول الجنة، يرد عليه المستمسكون بسنته ﷺ، فمن شرب منه لم يظمأ بعدها أبدًا؛ لأنه يصير إلى الجنة، وعنده أنهارها: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ۝١١٩﴾ [طه:١١٩] فليس فيها ظمأ ولا جوع؛ لأن كل مطالب النفوس موجودة فيها، ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف:٧١]، ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ

---

(٣٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣١٤٧)، ومُسْلِم (١٨٤٥).

(٣٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٨٣)، ومُسْلِم (٢٢٩٠)، وغيرهما من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [محمد:١٥] ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الأعراف:٤٣] في آيات كثيرة.

ومما جاء في أحاديث الحوض أنه: «يشخب فيه ميزابان من الجنة» ميزابان يصبان فيه -الله أعلم بقدرهما وصفتهما- من نهر الكوثر الذي أعطاه الله محمدًا ﷺ وأكرمه به، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر:١] والمعتمد في تفسيره: أنه نهر في الجنة أكرمه الله به، ففي حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**أتدرون ما الكوثر؟ فقلنا: الله ورسوله أعلم، قال: فإنه نهر وعدنيه ربي** عز وجل **عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد النجوم**»[٣٤].

فيجب الإيمان بما دلت عليه هذه الأخبار، وأهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك؛ ولهذا قال الطحاوي: «**وَالْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ الله تَعَالَىٰ بِهِ -غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ- حَقٌّ**».

وورد في حديث رواه الترمذي أن النبي ﷺ قال: «**إن لكل نبي حوضًا**»[٣٥] ولكن أعظمها حوض نبينا ﷺ؛ لأن المؤمنين من أمته ﷺ هم أضعاف أضعاف المؤمنين من سائر الأمم، فكثرة أتباعه ﷺ والمؤمنين به يقتضي أن يكون حوضه أعظم الموارد.

وتكلم بعض العلماء في شأن ترتيب الحوض مع بعض أمور القيامة، هل يكون قبل الميزان أو بعده؟ وهل هو قبل الصراط أو بعده؟

والشارح ابن أبي العز نقل عن القرطبي: أنه قبل الميزان، وعلل هذا بأن الناس يبعثون من قبورهم عطاشًا، فيقدم قبل الميزان والصراط.

وهذا لا يكفي دليلًا، وما الدليل على أن المؤمنين الذي هم أهل الورود يبعثون عطاشًا؟!

فهذه المسألة يجب الإمساك عن الكلام فيها، فلا نقول: قبل ولا بعد، فالله أعلم، هذه أمور غيبية، ولا يجزم بشيء منها إلا بحجة وبرهان.

---

(٣٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٤٠٠)، وأَبُو دَاوُد (٤٧٤٧)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣٥) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٤٤٣)، والطبراني (٧/٢١٢)، وغيرهما من حديث سمرة رضي الله عنه، وصححه الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة»، برقم (١٥٨٩).

وأما كونه قبل الصراط أو بعد الصراط فهذا فيه تأمل، واستدل من قال: إنه قبل الصراط: بأنه ثبت أنه يَرِد عليه من يداد عنه ممن استوجب العذاب، وهؤلاء لا يجاوزون الصراط.

واختار ابن القيم -بعد أن حكىٰ القولين-: أنه لا يمتنع أن يكون قبل الصراط وبعده، فإن طوله شهر وعرضه شهر، فإذا كان بهذا الطول والسعة، فما الذي يحيل امتداده إلىٰ ما وراء الصراط، فيردونه قبل وبعد.

والأمر محتَمل، والله أعلم.

قوله: «وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ»:

●أي: الشفاعة التي ادخرها النبي ﷺ لأمته يوم القيامة، كما صح بذلك الحديث فقد قال ﷺ: **«لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجَّل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة -إن شاء الله- من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا»**[٣٦] فهذه الشفاعة في أهل الكبائر، وهي إحدىٰ شفاعات نبينا ﷺ؛ فإن له ﷺ عدة شفاعات:

أولها وأعظمها: شفاعته في أهل الموقف أن يقضي بينهم، وهي المقام المحمود الذي خصه الله به في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ۝٧٩﴾ [الإسراء: ٧٩]، وجاء في الحديث في الدعاء بعد الأذان: «**من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلةَ والفضيلةَ، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدتَه؛ حَلَّت له شفاعتي يوم القيامة**»[٣٧].

وقد تواترت الأحاديث في ذكر استشفاع الناس بآدم وأولي العزم من الرسل أن يشفعوا لهم عند الله أن يريحهم مما هم فيه من الكرب والشدة وأهوال الموقف.

وهذه الشفاعة لا ينكرها أحد من أهل البدع؛ لأنها لا تناقض شيئًا من أصولهم.

---

(٣٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٣٠٤)، ومُسْلِم (١٩٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦١٤)، والتِّرمِذِيّ (٢١١)، من حديث جابر رضي الله عنه.

والثانية: شفاعته ﷺ في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، فبعدما يجوزون الصراط يوقفون على قنطرة بين الجنة والنار، فإذا هُذِّبُوا ونُقُّوا أذن لهم بدخول الجنة، ثم إنهم لا يدخلون إلا بشفاعته ﷺ.

وهاتان الشفاعتان خاصتان به ﷺ.

والثالثة: شفاعته ﷺ فيمن دخل النار من عصاة الموحدين أن يخرج منها، وهذا جاء صريحًا في الأحاديث، وأنه ﷺ يشفع أربع مرات، وفي كل مرة: «**يسجد ﷺ لربه ويدعو ويستشفع فيقال له: ارفع رأسك، وقل تسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، ثم أشفع: فيَحُدُّ لي حدًّا فأُخرجهم من النار**»[٣٨].

وتواترت الأحاديث بأنه يخرج من النار بهذه الشفاعات من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه مثقال خردلة، أو شعيرة، أو بُرَّة أو ذرة من إيمان، وأنهم يخرجون من النار وقد صاروا حُمَمًا -أي: مثل الفحم- فَيُلْقَون في نهر بأفواه الجنة يقال له: نهر الحياة، فَيَنْبُتُون كما تنبت الحِبَّة في حميل السيل.

وهذه الشفاعة في أهل التوحيد لا تختص بالرسول ﷺ لكن له من ذلك النصيب الأكبر والأعظم، فمن يخرج بشفاعته ﷺ أكثر ممن يخرج بشفاعة غيره، وإلا فإنه «**تشفع الملائكة، ويشفع النبيون، ويشفع المؤمنون**»[٣٩] كلٌّ يشفع حسب ما يحد له، فإنه لا أحد يشفع عنده إلا بإذنه سبحانه وتعالى.

وهذه الشفاعة تنكرها الخوارج والمعتزلة؛ لأنها تناقض مذهبهم في تخليد أهل الكبائر في النار، فهم يقولون: إن أهل الكبائر مخلدون في النار، ويستحيل أن يخرجوا منها، واستدلوا بمثل قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر:٤٨]، ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨].

والشفاعة في إخراج عصاة الموحدين هي التي أشار إليها المؤلف؛ لأنها هي محل النزاع بين أهل السنة والخوارج والمعتزلة.

---

(٣٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٤٧٦)، ومُسْلِم (١٩٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣٩) انظر ما أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٣٩) مُسْلِم (١٨٣/٣٠٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

والرابعة: شفاعته ﷺ في تخفيف العذاب عن عمه أبي طالب، فقد سأله عمه العباس رضي الله عنه فقال: يا رسول الله هل نفعتَ أبا طالب بشيء فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «نعم، هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار».

فأبو طالب بشفاعته ﷺ صار من أهون أهل النار عذابًا.

وبهذه يُعلم أن الشفاعة التي تذكر لها الشروط هي الشفاعة في خروج أهل التوحيد من النار، وهي متوقفة على شرطين:

إِذْنُ الله للشافع، ورضاه عن المشفوع له، وذلك بأن يكون من أهل التوحيد، قال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم:٢٦] ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥] ، ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ﴾ [الأنبياء:٢٨] ، فلا يرد على ذلك شفاعة النبي ﷺ في أبي طالب؛ فإنها ليست شفاعة في خروجه من النار، بل هي شفاعة في تخفيف العذاب عنه.

ـ قوله: «وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ الله تَعَالَىٰ مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ»:

● الميثاق: عهد مؤكد، قال الله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [آل‌عمران:١٨٧] ، ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران:٨١] ، ﴿وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة:١٢] .

الميثاق: العهد الذي أخذه الله على آدم وذريته يوم استخرجهم من ظهره مثل الذر، ثم استنطقهم فقال: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف:١٧٢] .

وهذا الميثاق استُدِل له بقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ الآيات[الأعراف:١٧٢] ، واستُدِل له بأحاديث عديدة جاءت في المسند والسنن، وفيها: أن الله تعالى مسح ظهر آدم واستخرج ذريته أمثال الذر، وفي

بعضها: أن الله استنطقهم ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف:١٧٢] فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف:١٧٢].

والأحاديث التي فيها استخراج ذرية آدم من ظهره كثيرة، وبعضها يشهد لبعض، لكن الرواية التي فيها أنه استنطقهم وأشهدهم علىٰ أنفسهم؛ فيها مقال لأهل الحديث:

فمنهم مَن لا يثبت هذه الرواية، كما ذكر الشارح ابن أبي العز، وأصح ما ورد في شأن الميثاق الحديث الذي في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**إن الله يقول لأهون أهل النار عذابًا: لو أن لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟ قال: نعم، قال: فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم: أن لا تشرك بي، فأبيت إلا الشرك**»(٤٠).

الشاهد: «قد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم: أن لا تشرك بي، فأبيت إلا الشرك»، هذا أصح ما استدل به علىٰ الميثاق الأول.

ومن الناس من لا يثبت هذا الميثاق ويقول: هذا الميثاق لا يذكره أحد من الناس، وليس فيه حجة علىٰ أحد.

والجواب عن هذا: نعم ليس حجة وحده، ولا يستوجب من خالفه بمجرده العذاب، إنما يستوجب العذاب من جاءته الرسل، وبلَغَتْه دعوة الحق.

وأما الآية ففيها نزاع، هل هي في الميثاق الأول الذي أخذه الله علىٰ آدم وذريته يوم استخرجهم من ظهره؟

في ذلك رأيان:

- أكثر المفسرين علىٰ أنها في هذا الشأن.

- ومنهم من يرىٰ أنها في معنىٰ آخر، وأن المراد منها ميثاق الفطرة التي فطر الله عليها عباده.

ورجح ذلك ابن القيم بوجوه، منها:

---

(٤٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٥٧)، ومُسْلِم (٢٨٠٥)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

أن الله تعالىٰ قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف:١٧٢] ولم يقل: من آدم.

وقال تعالىٰ: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ ولم يقل: من ظهره.

وقال تعالىٰ: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ولم يقل: ذريته.

والمراد: استخراجهم جيلًا بعد جيل، من ظهور آدم ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ بما نصبه من الأدلة علىٰ ربوبيته سبحانه وإلهيته، وفطر عباده علىٰ وحدانيته، وقال النبي ﷺ: «**ما من مولود إلا يولد علىٰ الفطرة**»(٤١).

فالآية في ميثاق الفطرة، ومع ذلك هذا الميثاق لم يجعله الله بمجرده هو الحجة علىٰ العباد، نعم هو من جملة الحجج، لكن الحجة الكبرىٰ هي: إرسال الرسل، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] وقال سبحانه: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، فبالرسل قطع الله المعذرة، وقال النبي ﷺ: «**لا أحد أحب إليه العذر من الله، ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين**»(٤٢)، فالحجة القاطعة لحجةِ العباد علىٰ ربهم هي: إرسال الرسل، وما هذه المواثيق، وهذه الآيات إلا من حجج الرسل عليهم؛ ولهذا يحتج الرسل علىٰ أممهم فيما أنكروه بما أقروا به، فيحتجون عليهم بإقرارهم بربوبيته تعالىٰ، وأنه خالقهم وخالق السموات والأرض، يحتجون عليهم بهذا الإقرار علىٰ وجوب عبادته تعالىٰ وحده دون ما سواه ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩].

ومما تقدم يتبين أن ما ذكر الله هو موجب الدليل، كما في حديث أنس رضي الله عنه في الصحيحين، وكما دلت عليه الشواهد من الأحاديث الأخرىٰ، فالميثاق الأول حق، ولكن ليس هو الحجة القاطعة للمعذرة علىٰ المكلفين، وإنما هو مما يَحْتَجُّ به الرسل علىٰ أممهم، وذلك بتذكيرهم إياه وإخبارهم به.

---

(٤١) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٤٧٧٥) ومُسْلِم (٢٦٥٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤٢) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٤٦٣٤)، ومُسْلِم (٢٧٦٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

☐ قوله: «والحوضُ الذي أكرَمَهُ الله تعالىٰ بِه -غِيَاثًا لأُمَّتِهِ- حَقٌّ»:

●من جملة ما يعتقده أهل السنة والجماعة ما صح فيه الخبر عن رسول الله ﷺ من أمور يوم القيامة، وما يحدث في يوم القيامة من أمور، فمن ذلك:

الحوض: فإن النبي ﷺ أخبرنا أن له حوضًا في يوم القيامة في المحشر يرده أتباعه الذين آمنوا به واتبعوه، فيشربون منه، فإذا شربوا منه شربة واحدة لم يظمئوا بعدها أبدًا؛ وذلك لأن يوم القيامة يوم شديد وعصيب وفيه حر شديد.

فيحصل الظمأ الشديد، فجعل الله هذا الحوض غياثًا لأمة محمد ﷺ يغيثهم به، ومعلوم أن الغيث الذي ينزله الله من السماء تحيا به الأرض وتحيا به النفوس، فكذلك الحوض فإنه غياثٌ يغيث الله به العباد عند شدة حاجتهم إلىٰ الماء.

والحوض هو مجمع الماء، وقد وصفه عليه الصلاة والسلام بأنه حوض عظيم، طوله شهر وعرضه شهر، وآنيته عدد نجوم السماء، وأن من يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا، ماؤه أبيض من اللبن، وأحلىٰ من العسل(٤٣).

وأخبر عليه الصلاة والسلام أنه يرده أقوامٌ ثم يُذادون ويُمنعون من الشرب منه، فيقول الرسول ﷺ: «يارب، أمتي أمتي»؛ فيقول الله ﷻ: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك». فيقول عليه الصلاة والسلام: «سُحقًا وبُعدًا لمن بدّل وغَيَّر»(٤٤)، ويُمنع من وروده أهل البدع المضلة المخالفون لرسول الله ﷺ الذين كفروا وارتدوا علىٰ أعقابهم، تاركين السنة، وذاهبين بأهوائهم وآرائهم المذاهب المنحرفة، هؤلاء يُمنعون من حوض النبي ﷺ؛ لأنهم بَدَّلوا وغَيَّروا من هدي النبي ﷺ، ولا يَرِده إلا من كان متبعًا لسنة رسول الله ﷺ قولًا وعملًا واعتقادًا.

---

(٤٣) انظر ما أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٧٩)، ومُسْلِم (٢٢٩٢)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وكذلك عند مُسْلِم (٢٤٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤٤) سبق تخريجه.

وبعض العلماء يرى أن الكوثر المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر:١] هو الحوض، وبعض العلماء يرى أن معنى الكوثر: الخير الكثير، ولا شك أن الحوض يدخل في هذا الخير الكثير؛ لأنه خير لهذه الأمة[٤٥].

فهذا هو حوض النبي ﷺ، فيجب الإيمان به واعتقاده، وأن يتمسك الإنسان بالسنة، حتى يَرِد هذا الحوض، ولا يُردّ عنه يوم القيامة.

❏ **قوله: «والشفَاعَةُ التي ادَّخَرَها لَهُم حَقٌّ، كما رُوِيَ في الأخبارِ»:**

● الشفاعة أيضًا من مسائل العقيدة المهمة[٤٦]؛ لأنه قد ضل في إثباتها أناس، وغلا في إثباتها أناس، وتوسط فيها أناس.

فالشفاعة يوم القيامة الناس فيها على ثلاثة أقسام:

قوم غلوا في إثباتها حتى طلبوها من الأموات ومن القبور ومن الأصنام والأشجار والأحجار ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[يونس:١٨]، ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣].

وطائفة غلت في نفي الشفاعة كالمعتزلة والخوارج، فإنهم نفوا الشفاعة في أهل الكبائر، وخالفوا ما تواترت به الأدلة من الكتاب والسنة في إثبات الشفاعة.

وأهل السنة والجماعة توسطوا فأثبتوا الشفاعة على الوجه الذي ذكره الله ورسوله، وآمنوا بها من غير إفراط ولا تفريط.

والشفاعة في اللغة: مأخوذة من الشفع، وهو ضد الوتر؛ فالوتر هو الفرد الواحد، والشفع هو أكثر من واحد، اثنين أو أربعة أو ستة، وهو ما يسمى بالعدد الزوجي.

وشرعًا: الوساطة في قضاء الحاجات، وساطة بين مَن عنده الحاجة وصاحب الحاجة.

---

(٤٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٩٦٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقد تقدم ذكر بعض أحاديث الحوض فراجعها إن شئت.

(٤٦) سبق تخريج أحاديث الشفاعة.

وهي على قسمين: شفاعة عند الله، وشفاعة عند الخلق:

فالشفاعة عند الخلق على قسمين:

شفاعة حسنة؛ وهي في الأمور الحسنة النافعة المباحة، تتوسط عند مَنْ عنده حاجات الناس من أجل أن يقضيها لهم، قال سبحانه: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾[النساء:٨٥]، وقال عليه الصلاة والسلام: «**اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان رسوله ما شاء**»[٤٧]. هذه شفاعة حسنة وفيها أجر؛ لأن فيها نفعًا للمسلمين في قضاء حاجاتهم وحصولهم على مطلوبهم الذي فيه نفع لهم، وليس فيها تعدٍّ على أحد أو ظلمٌ لأحد.

والقسم الثاني: شفاعة سيئة، وهي التوسط في أمور محرمة، كالشفاعة في إسقاط الحدود إذا وجبت، وهذا يدخل فيمن لعنه النبي ﷺ في قوله: «**لعن الله مَن آوى محدثًا**»[٤٨]. والشفاعة أيضًا في أخذ حقوق الآخرين وإعطائها لغير مستحقها، قال تعالى: ﴿وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا﴾[النساء:٨٥].

أما الشفاعة عند الله فليست كالشفاعة عند المخلوق؛ فالشفاعة عند الخالق: أن يكرم الله جل وعلا بعض عباده في أن يدعو لأحد المسلمين المستحقين للعذاب بسبب كبيرة ارتكبها دون الشرك، فيشفع عنده الشافع في أن يعفو عنه ولا يعذبه؛ لأنه مؤمن موحد، فيشفع الشافع عند الله جل وعلا بأن يعفو عنه، أو فيمن دخل النار في معصية فيشفع الشافع عند الله في أن يخرج ويرفع عنه العذاب، وهي ما تسمى بالشفاعة في أهل الكبائر.

لكن الشفاعة عند الله يشترط لها شرطان:

الشرط الأول: أن تكون بإذن الله، فلا أحد يشفع عند الله إلا بإذن؛ فهو الذي يأذن للشافع أن يشفع، أما من قبل أن يأذن فلا أحد يتقدم إلى الله ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى

(٤٧) سبق تخريجه.

(٤٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٨٧٠)، ومُسْلِم (١٩٧٨)، وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه.

﴿يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[البقرة:٢٥٥]، وليس كالمخلوق الذي يتقدم الناس للشفاعة عنده وإن لم يأذن، فالله جل وعلا لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه.

الشرط الثاني: أن يكون المشفوع فيه من أهل التوحيد وأهل الإيمان، ممن يرضى الله عنهم قولهم وعملهم: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[الأنبياء:٢٨]؛ أي: رضي الله قوله وعمله.

وجاء الشرطان في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم:٢٦]. أن يأذن الله: هذا الشرط الأول، ويرضى: هذا الشرط الثاني.

أما الكافر فإنه لا تنفعه الشفاعة ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[المدثر:٤٨]، ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[غافر:١٨].

فالشفاعة في القرآن شفاعتان: شفاعة منفية وهي التي انتفت شروطها، وشفاعة مثبتة وهي التي تحققت شروطها.

فالكافر لا تنفعه الشفاعة، لو شفع فيه أهل السموات وأهل الأرض ما قَبِل الله فيه شفاعتهم؛ لأنه مشرك كافر بالله ﷻ، لا يرضى الله قوله ولا عمله، إلا ما جاء في شفاعة النبي ﷺ في عمه أبي طالب، فهي شفاعة خاصة، وأيضًا ليست شفاعة من أجل خروجه من النار، إنما هي شفاعة من أجل تخفيف العذاب عن هذا الرجل؛ لِمَا حصل منه من مؤازرة النبي ﷺ وحمايته له عليه الصلاة والسلام والمدافعة عنه، فالنبي ﷺ يشفع في تخفيف العذاب عنه فقط.

هذه هي الشفاعة الثابتة بشروطها، وهي أنواع:

منها: أنواع خاصة بالنبي ﷺ، وأنواع مشتركة بينه وبين غيره من الأنبياء، والملائكة والصالحين والأفراط الذين ماتوا قبل البلوغ، كل هؤلاء يشفعون عند الله سبحانه وتعالى.

وأما الشفاعة الخاصة بالنبي ﷺ فهي أنواع:

أولها: شفاعته عليه الصلاة والسلام في أهل الموقف إذا طال الموقف يوم القيامة، واشتد الكرب، واشتد الزحام، ودنت الشمس من الرءوس، وحصل الكرب العظيم،

أهل المحشر يريدون من يشفع لهم لفصل القضاء بينهم وصرفهم من هذا الموقف: إما إلىٰ جنة وإما إلىٰ نار؛ فيذهبون إلىٰ آدم عليه السلام فيعتذر لهيبة المقام وجلالته، ثم يذهبون إلىٰ نوح عليه السلام أول الرسل فيعتذر، ثم يذهبون إلىٰ موسىٰ كليم الله فيعتذر، ثم يذهبون إلىٰ عيسىٰ عليه السلام فيعتذر أيضًا، ثم يذهبون إلىٰ محمد ﷺ فيقول: «أنا لها، أنا لها» ثم يأتي فيخر ساجدًا بين يدي الله عز وجل، ويحمده ويثني عليه ويدعوه حتىٰ يقال له: «ارفع رأسك، وسل تُعطه، واشفع تُشفع»[٤٩] بعد الدعاء والاستئذان، لا يشفع مباشرة، بل يسجد ويدعو ويثني علىٰ الله ويتوسل إليه بأسمائه وصفاته، ثم يؤذن له بالشفاعة، ثم يشفع للفصل بين الخلائق فيقبل الله شفاعته، ويأتي سبحانه وتعالىٰ لفصل القضاء بين عباده، قال سبحانه: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝٢١ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢١، ٢٢] وقال سبحانه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة:٢١٠].

هذه شفاعته عليه الصلاة والسلام في الفصل بين الخلائق، وهي مقام عظيم شرَّف الله به النبي ﷺ، وهي المقام المحمود الذي قال الله سبحانه فيه: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[الإسراء:٧٩]؛ لأنه يحمده عليه الأولون والآخرون، ويظهر فضله عليه الصلاة والسلام في هذا الموقف العظيم.

الشفاعة الثانية الخاصة بالنبي ﷺ: شفاعته في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة[٥٠]، فأول من يستفتح باب الجنة هو محمد ﷺ، وهو أول من يدخلها[٥١]، وأول من يدخلها من الأمم أمته عليه الصلاة والسلام.

الشفاعة الثالثة الخاصة بالنبي ﷺ: شفاعته لأهل الجنة بأن يرفع الله منازلهم ودرجاتهم، فيشفع في أناس في أن يرفع الله درجاتهم في الجنة، فيرفعهم الله بشفاعته عليه الصلاة والسلام.

---

(٤٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٤٧٦)، ومُسْلِم (١٩٣)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥٠) انظر ما أَخْرَجَه مُسْلِم (١٩٦)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥١) انظر ما أَخْرَجَه مُسْلِم (١٩٧)، وأَحْمَد (٣/١٣٦)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

الشفاعة الرابعة -وهي مشتركة-: الشفاعة في أهل الكبائر من المؤمنين فيمن استحق دخول النار أن لا يدخلها، وفيمن دخلها أن يخرج منها، وهذه هي محط الخلاف بين الفِرق: فالجهمية والخوارج وأضرابهم أنكروها وقالوا: من دخل النار لا يخرج منها، وأهل السنة والجماعة أثبتوها كما جاءت واعتقدوها، ويجب على المسلم أن يعتقدها ويؤمن بها، وأن يسأل الله أن يُشفِّع فيه نبيَّه عليه الصلاة والسلام؛ لأنه بحاجة إليها.

الشفاعة الخامسة: وهي خاصة بالنبي ﷺ، وهي شفاعته في عمه أبي طالب، أبو طالب مات على الشرك وعلى دين عبدالمطلب المشرك، قال: هو على ملة عبدالمطلب، ومات على ذلك؛ فصار من أهل النار الخالدين فيها. ولكن الله ﷻ يشفع رسوله عليه الصلاة والسلام في تخفيف العذاب عنه، فيكون في ضحضاح من نار، ما يرى أن أحدًا أشد منه عذابًا، مع أنه أهون أهل النار عذابًا(٥٢).

والشفاعة في أهل الكبائر مشتركة؛ فالملائكة يشفعون، والأنبياء يشفعون، والأولياء والصالحون يشفعون(٥٣)، والأفراط يشفعون لآبائهم.

❑ **قوله**: «**والميثاقُ الذي أَخَذَهُ الله -تَعَالَىٰ- مِنْ آدمَ وذُرِيَّتِهِ حَقٌّ**»:

●الميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته، أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، حق، كما جاء في الحديث أن النبي ﷺ أخبرنا أن الله استخرج ذرية آدم من ظهره كأمثال الذر، وأشهدهم على أنفسهم بالوحدانية، وأخذ عليهم الميثاق أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا(٥٤).

فنحن نؤمن بذلك، وهذا العهد والميثاق لا يكفي، بل لا بد معه من إرسال الرسل؛ ولذلك أرسل الله الرسل، ولو كان هذا يكفي وحده لما أرسل الله الرسل، ولكن أرسل الرسل من أجل أن تُذكِّر به وتدعو الناس إلى ما تضمنه.

---

(٥٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٨٨٣)، ومُسْلِم (٢٠٩)، وغيرهما من حديث العباس رضي الله عنه.

(٥٣) انظر ما أَخْرَجَه مُسْلِم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥٤) سبق تخريجه.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[الأعراف:١٧٢] فذهب بعض المفسرين إلىٰ أن هذا هو العهد الذي أخذه الله علىٰ ذرية آدم والميثاق، وليس كذلك، بل هذا شيء آخر، والله يقول: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ولم يقل: من ظهر آدم، وتكملة الآية: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾، وقال بعض العلماء: معنىٰ ذلك: الفطرة التي فطرهم الله عليها، والآيات الكونية التي نصبها الله لهم؛ ليعرفوا منها ربهم.

فالله سبحانه فطرهم علىٰ التوحيد وعلىٰ الإسلام (٥٥) ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[الروم:٣٠] وهي دين الإسلام ودين التوحيد، فالإسلام معناه التوحيد الذي جاءت به الرسل، ومعناه: عبادة الله وحده لا شريك له، هذا هو الدين القيم.

ومع هذا نصب الأدلة علىٰ ربوبيته فيما يشاهدونه في أنفسهم من خلقهم العجيب، وما فيهم من الآيات العجيبة التي تدل علىٰ الخالق سبحانه وتعالىٰ، وكذلك ما نصبه أمامهم من السموات والأرض والمخلوقات التي تدل علىٰ الخالق، إن هذه المخلوقات لا بد لها من خالق، لم توجد صدفة أو توجد بدون خالق ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور:٣٥، ٣٦].

فيا عجبًا كيف يُعصىٰ الإله ... أم كيف يجحده الجاحد

وفي كل شيء له آية ... تدل علىٰ أنه واحد

كل ما أمامك يدل علىٰ وحدانية الله، ويشهد لله بالانفراد في خلق هذه المخلوقات ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾[الحج:٧٣] فالخالق الله سبحانه، ولا أحد يخلق معه، فكيف يُعبد غيره ممن لا يخلق ولا يرزق ولا

(٥٥) انظر ما أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٥٨)، ومُسْلِم (٢٦٥٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا؟! فمعنى الآية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ...﴾[الأعراف:١٧٢] شهادة الفطرة وشهادة الكائنات على وحدانية الله سبحانه وتعالى، وليس لأحد أن يعتذر يوم القيامة ويقول: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾[الأعراف:١٧٢]. فالاحتجاج بالتقليد لا يصلح أمام البراهين القاطعة والأدلة الساطعة.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «**وَالحَوضُ الَّذِي أَكرَمَهُ اللهُ تَعَالَى بِهِ -غِيَاثًا لِأُمَّتِه- حَقٌّ.**»:

●هذه الجملة مشتملة على تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة في مسألة الحوض، فقال: إنَّ الحوض حقّ، ومعنى أنّ الحوض حق؛ يعني: أنه كما أخبر نبينا ﷺ حَقٌّ، كما أخبر على ظاهر ما ورد فيه في صفته، وفيما جاءت الأخبار، فليس ثَمَّ شيء من ذلك يُرَد ولا يُؤَوَّل على خلاف ظاهره، فإنه حقّ يجب اعتقاد ما دلَّ عليه الدليل في ذلك، والحوض هذا أكرم الله ﷻ به محمدًا ﷺ؛ لهذا نقول: إنَّ الحوض من المسائل العظيمة التي يبحثها أهل السنة والجماعة في الاعتقاد، وبَحثُهُم لها من جهات؛ يعني: سبب بحثهم له في العقائد من جهات:

١- الجهة الأولى: أنَّ الحوض أمر غيبي، والأمور الغيبية الإيمان بها واجب، فإنَّ الله سبحانه أثنى على خاصة عباده بقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾[البقرة:٢، ٣]، فجعل أَخَصَّ صفاتهم الإيمان بالغيب.

٢- الجهة الثانية: أنَّ الحوض دَلَّت عليه الأدلة من السنة بما يبلغ حد التواتر التواتر النقلي والتواتر المعنوي؛ لأنها رُويت من طريق أكثر من خمسين صحابيًّا، وبعض أهل العلم أوصلها إلى طريق ثمانين صحابيًا، كما سيأتي بعض مزيد بيان لذلك.

٣- الجهة الثالثة: أنَّ الحوض خالف فيه المبتدعة من الخوارج والرافضة والمعتزلة.

- خالف المعتزلة في إنكارهم للحوض أصلًا.

- وخالف الروافض والخوارج في فهم أحاديث الحوض، كما سيأتي بيانه.

فإذًا مسألة الحوض من المسائل العقدية التي ترتبط بأمر غيبي، وبنقل متواتر لا يجوز رَدُّهُ، وبمخالفة المبتدعة من أصحاب الفرق الضالة.

قال الطحاوي: «وَالحَوضُ الَّذِي أَكرَمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ بِهِ -غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ- حَقٌّ» فذَكَرَ أنَّ الحوضَ إكرامٌ لنبينا ﷺ به، أكرم الله نبيه بهذا الحوض، وإكرامه بهذا الحوض لا يعني: أن الحوض خاص بالنبي ﷺ، بل قد جاء في الحديث: «**إنّ لكل نبي حوضًا**»[٥٦] وهذا يناسب ما سيأتي بيانه من أنَّ النبي ﷺ يذودُ الناسَ عنه؛ يعني: ممن ليس من أمته صارفًا لهم عن إتيان حوضه إلىٰ الذهاب إلىٰ أحواض الأنبياء كما وَجَّهَهُ طائفة من أهل العلم؛ إذًا الحوض إكرام للنبي ﷺ، وفي إكرَامِهِ إكرامٌ لأمته ﷺ بذلك الحوض الذي سيأتي وصفه إن شاء الله تعالىٰ.

قال: «**غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ**»، وكلمة «غِيَاثًا» هذه نفهم منها أنَّ الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ أراد أنَّ الحوض تُغاثُ به الأمّة، وكون الأمّة تُغاث بالحوض؛ يعني: بماء الحوض؛ يعني: أنها تُغاث به وقت حاجتها إلىٰ الحوض، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ الطحاوي يذهب إلىٰ أنَّ الحوض يكون في عَرَصَات القيامة قبل ورود الصراط وقبل العبور علىٰ النار وقبل تجاوز الصراط، يكون قبل ذلك إذا اشتدّ بالنّاس الحاجة إلىٰ أن يشربوا من ذلك الحوض.

فإنَّ مقام الساعة عظيم والزمن طويل يلبث الناس في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ويشتدّ عليهم البلاء، ويشتدّ عليهم الكرب، فيكرم الله عَزَّ وَجَلَّ نبيّه ﷺ بالحوض، ويُكرِمُ أُمَّتَهُ بأن يجعله غياثًا لهم، فمن شرب منه شربة في ذلك اليوم العصيب لم يظمأ بعدها أبدًا، فهذا معنىٰ قوله: «**غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ**».

قال: «حَقٌّ»؛ يعني: أنه واقع وحاصل، وأنه موجود، وأنّ الإيمان به فرض، وأنّ غير ذلك باطل، إذا تبيّن ذلك في بيان معنىٰ ما قاله الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ ففي مسألة الحوض مسائل:

---

(٥٦) سبق تخريجه.

المسألة الأولىٰ:

أنَّ الحوض دلَّ عليه القرآن باحتمال، ودلَّت عليه السنة بقطع: أما القرآن فدليل الحوض فيه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر:١، ٣]، وقد ثبت في الصحيح أنَّ النبي ﷺ فسَّر الكوثر بأنه «حوض أعطاه الله إياه»(٥٧)، وهناك عدة تفاسير للكوثر منها أنه نهر في الجنة، وقد جاء أيضًا أنَّ الحوض يُسكَبُ فيه من الكوثر ميزابان؛ يعني: يغذونه بماء الكوثر.

وأما من السنة فقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في وجود الحوض وفي صفته، وقد رواها عنه ﷺ أكثر من خمسين صحابيًّا؛ ولهذا نقول: هي متواترة نقلًا ومتواترة تواترًا معنويًّا، فجمعت بين نوعي التّواتر، وهذا النقل جاء عن أفاضل الصحابة وعن أكمل الصحابة؛ فمرويات الحوض ثابتة عن أبي بكر رضي الله عنه، وعن عمر وعن عثمان، وعن علي، وعن فقهاء الصحابة كابن مسعود وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وأبي ذر إلىٰ غير هؤلاء.

فجُلَّة الصحابة رووا أحاديث الحوض علىٰ خلاف بينهم في ألفاظها، والنّبي ﷺ كان يكرّر الكلام عن أحاديث الحوض كما روىٰ أبو داود في «سننه» عن أحد الصحابة أنه قال: «سمعته مرارًا لا أقول مرة أو مرتين»(٥٨)؛ يعني: عن النبي ﷺ، فكان يكرر الأحاديث في الحوض؛ فلذلك حصل فيها بعض الاختلاف كما سيأتي فيما نستقبل.

المسألة الثانية:

أنَّ صفة الحوض التي دل عليها الدليل من صحيح السنة.

أولًا: من حيث شكله: هو مربع زواياه سواء وأضلاعه متساوية، وقد ثبت في الصحيح أنَّ النبي ﷺ قال: «**طوله شهر وعرضه شهر زواياه سواء**»(٥٩)فهذا يدل علىٰ أنَّ شكل الحوض مربع، وأنَّ زواياه قائمة، وأنَّ طوله وعرضه واحد وهو شهر،

---

(٥٧) سبق تخريجه.

(٥٨) أَخْرَجَه -بنحوه- أَبو دَاوُد (٤٧٥١)، وصححه العلامة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أَبِي دَاوُد».

(٥٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٧٩)، ومُسْلِم (٢٢٩٢)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

واختلفت الروايات كثيرًا في طوله وعرضه، ومُحَصَّلُها ما ذكرتُ لك من أنه شهر في شهر، وقد جاء في بعض الروايات قال: «**هو كما بين المدينة وبيت المقدس**»[٦٠]، وفي رواية قال: «**هو كما بين المدينة وعُمَان**»[٦١]أو قال: «**عَمَّان**»، وفي رواية قال: «**هو كما بين المدينة إلىٰ صنعاء**»[٦٢]، وفي رواية قال: «**هو كما بين أيلة إلىٰ صنعاء**»[٦٣] وثَمَّ غير ذلك.

وإذا قلنا: مسيرة شهر في شهر، فالمراد بالشهر: بسَير الجمال السّير المعتاد؛ لأنه هو الفصل في التقدير، هذا من حيث طوله وعرضه وشكله، شكله مربع وطوله وعرضه شهر في شهر.

ثانيًا: من حيث مكانه: مكانه هو في الأرض المُبَدَّلَة؛ يعني: يوم يبدّل الله الأرض غير الأرض والسموات، هو في الأرض المُبَدَّلَة.

ثالثًا: من حيث آنيته: آنيته وصفَها ﷺ كما في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص وغيره قال: «**آنيته كنجوم السماء**»[٦٤]وهذا التشبيه بقوله: «**كنجوم السماء**» نفهم منه صفتين:

- الصفة الأولىٰ: الكثرة، في أنَّ كثرتها كثرة نجوم السماء، وهذا يدل علىٰ مزيد راحة وطمأنينة في الشرب منه وتناوله، وألا يكون هناك تزاحم علىٰ كيزانه، أو أنَّ الناس يشربون بأيديهم.

- والصفة الثانية: أنَّ كيزانه أو كيسانه أو أباريقه أو نحو ذلك كنجوم السماء في الإشراق والبهاء والنور؛ فنجوم السماء فيها صفة الكثرة وفيها صفة النور والبهاء، هذا من جهة وصف كيزانه من حيث العدد ومن حيث الشكل.

---

(٦٠) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٣٤٧٠) وغيره، بلفظ: «إن حوضي مابين الكعبة وبيت المقدس» من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وصححه العلامة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابْنُ مَاجَه»، وفي «ظلال الجنة» برقم (٧٢٣).

(٦١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٣٠٣)، وابْنُ مَاجَه (٤٣٠٤)، وأَحْمَد (٣/٢١٩) وغيرهم، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٦٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٩١، ٦٥٩٢)، ومُسْلِم (٢٢٩٨) وغيرهما، من حديث حارثة رضي الله عنه.

(٦٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٨٠)، ومُسْلِم (٢٣٠٣)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٦٤) سبق تخريجه.

٤ - رابعًا: من حيث مائه: ماؤه من حيث اللون أشد بياضًا من اللبن، كما ثبت في الحديث قال: «**حوضي طوله شهر، وعرضه شهر، ماؤه أشد بياضًا من اللّبن وأحلىٰ من العسل**»[٦٥]، وقد جاء في رواية قال: «**ماؤه أشدّ بياضًا من الوَرِق**»[٦٦]؛ يعني: من الفضة.

ورائحة مائه قال: «**رائحته كرائحة المسك**»[٦٧].

ومصدر مائه من الكوثر؛ النهر الذي في الجنة، قال ﷺ: «**الكوثر نهر أعطانيه الله في الجنة**»[٦٨].

وقد جاء في صفة الحوض «**يشخب فيه من الكوثر ميزابان**»[٦٩].

هذه من جملة صفاته.

المسألة الثالثة:

اختلف العلماء أين يكون الحوض؟ هل هو قبل الصراط أم بعد الصراط؟ علىٰ قولين:

١- القول الأول:

وهو قول جمهور أهل العلم علىٰ أنَّه قبل الصراط وليس بعد الصراط؛ لأنّ الأحاديث التي فيها صفة الحوض فيها ذُكِرَ أَنَّ أناسًا يُذَادُون عنه ويُدفَعُون ويُؤخَذ بهم إلىٰ النار، فيقول النبي ﷺ: «**ربي، أُصَيحَابِي أُصَيحَابِي**»[٧٠]، أو قال: «**أصحابي أصحابي فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»[٧١].

---

(٦٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٧٩)، ومُسْلِم (٢٢٩٢)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٦٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٧٩)، ومُسْلِم (٢٢٩٢)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٦٧) انظر ما قبله.

(٦٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (٤٠٠)، وأَبو دَاوُد (٤٧٤٧)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٦٩) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٣٠٠) ، وأَحْمَد (٥/١٤٩)، وغيرهما من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٧٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٨٢)، ومُسْلِم (٢٣٠٤)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٧١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٧٦)، ومُسْلِم (٢٢٩٧)، وغيرهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

٢- **القول الثاني:**

وبه قال طائفة من أهل العلم: إنَّ الحوض حوضان؛ حوض قبل الصراط، وحوضٌ بعد الصراط، فمن لم يشرب منه قبل الصراط بأن أُخِذَ للعذاب من هذه الأمة، ثم نَجَا بعد ذلك، فَثَمَّ حوض آخر بعد الصراط يشرب منه.

ولكن الذي تدل عليه الأحاديث بظهور وكثرة أنَّ الحوض يكون قبل الصراط لا بعده، ثُمَّ القائلون بأنه قبل الصراط أيضًا اختلفوا: هل هو قبل الميزان أم بعد الميزان؟

علىٰ قولين لأهل العلم، والأكثر أيضًا أنّه قبل الميزان، وأنّه في العرصات قبل أن يأتي الله ﷻ لفصل القضاء وقبل أن تتطاير الصحف وإلىٰ آخر ذلك، ولشدة طول هذ اليوم علىٰ الناس فإنّ الله يكرم نبيه ﷺ بهذا الحوض حتىٰ يشرَب منه المؤمنون فلا يظمئون ولا يقلقون في شدة هول الموقف؛ فإذًا نقول: الصواب أنَّهُ قبل الصراط وأيضًا أنه قبل الميزان.

قال القرطبي صاحب كتاب «التذكرة» في الكلام المشهور عنه الذي يتناقله العلماء قال: «والمعنىٰ يقتضي هذا؛ لأنَّ الناس يخرجون من قبورهم عطشىٰ فإذا وافوا الموقف فإنهم يحتاجون مع طول الموقف إلىٰ ما به ذهاب ظمئهم، وهذا يناسب أن يكون إكرام النبي ﷺ بالحوض قبل الميزان».

المسألة الرابعة:

جاء في الأحاديث أنَّ الحوض يُذاد عنه، فقد جاء أنَّ النبي ﷺ يذود أناسًا عن الحوض، وجاء في أحاديث أخرىٰ أنَّ النبي ﷺ يأتيه قوم فيعرفهم فيُذادُون عن الحوض؛ يعني: يذودهم غيره ﷺ، فيقول: «**يا ربي، أصيحابي أصيحابي**» إلىٰ آخر الأحاديث التي سيأتي توجيهها. وهذا يدلّ علىٰ أنّ التحقيق أنّ الذَّود عن الحوض نوعان:

١- الأوّل ذود عام: وهو ذودُ النبي ﷺ غير أمته أن يستقوا من الحوض فيدفعهم أو يمنعهم ويذودهم عن الحوض الخاص بأمته ﷺ، وهذا الذّود العام منه ﷺ وإبعاد الناس عن حوضه إلا أمته يفيد فائدتين:

- **الفائدة الأولىٰ**: أنه ﷺ بالمؤمنين به في هذه الأمة رءوف رحيم، فيريد أن تختص أمته بحوضه، وذلك فيه إكرام لهم ومزيد عناية بهذه الأمة.

- **الفائدة الثانية**: أنه قد جاء -كما ذكرنا- أن لكل نبي حوضًا، والنبي ﷺ يريد من كل تابع لنبي ومؤمن بنبي من إخوانه الأنبياء والمرسلين، يريد أن يذهب إلىٰ النبي ليكون أبلغ في ظهور عظم الرسالة -رسالة النبي إلىٰ قومه- ورأفة قومه به، وإظهار لمن آمن بكل نبي علىٰ من لم يؤمن بذلك النبي.

وهذا توجيه جيد أفاده عدد من أهل العلم منهم الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ ومن تبعه.

٢- الثاني: ذودٌ خاص: فهذا يُذاد عن الحوض طائفة قليلة بالنسبة إلىٰ كثرة من يرده، قد جاء فيه أحاديث كثيرة عنه ﷺ متعددة أنه إذا ورد الحوض ورد عليه أناس يعرفهم ويعرفونه ثم يُذَادُونَ عن الحوض؛ يعني: يُدفَعُونَ بشدة فيقول: «**يا ربي، قومي قومي**»، وفي رواية: «**أصحابي**»، وفي رواية لأنس في الصحيح «**أصيحابي أصيحابي**»، فينادي المنادي: «**إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»، في رواية: «**إنهم لم يزالوا مرتدّين علىٰ أدبارهم مذُ تركتهم**»، فهذا دَفعٌ بشدة عن الحوض لطائفة من المرتدّين ومن المُحدِثِين؛ ولهذا اختلف أهل العلم في هؤلاء الذين يُدفعون عن الحوض من هم؟ علىٰ أقوال:

١- **القول الأول:**

أنّ الذين يُذادُونَ عن الحوض هم الذين ارتدوا من الصحابة بعده ﷺ، كالذين تبعوا مسيلمة الكذاب أو سجاح أو كَفَرُوا وارتَدُّوا بعد ذلك، وهم قليل، ويدل علىٰ قلّتهم أنه ﷺ قال: «**يذاد قوم**» أو يؤتىٰ كما في رواية أخرىٰ، قال: «**فيأتيني قوم فيُذادون عن الحوض**»، وهذا يدل علىٰ قلّتهم، ويدل علىٰ ذلك أيضًا قوله: «**يا ربي، أصيحابي أصيحابي**».

فقال أهل العلم: إنَّ كلمة «قوم» و«أصيحابي» ونحوهما، يدل علىٰ قلة العدد لا علىٰ كثرتهم. وهذا يناسب هذا القول؛ لأنَّ عدد الذين ارتدوا بعد النبي ﷺ ممن صحبوه أو حجوا معه حجة الوداع قليل من شرذمة من الأعراب الذين لم يؤمنوا به حق الإيمان.

٢- **القول الثاني**: أنّ الذين يُذادون عن الحوض هم المنافقون، والنبي ﷺ لم يعرف المنافقين جميعًا، فقد قال الله ﷻ له: ﴿**وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ**﴾ [محمد:٣٠]، فيأتون يوم القيامة وعليهم سيما أهل الإيمان أو أنهم مع المؤمنين فيظنّهم ﷺ من المؤمنين به ظاهرًا وباطنًا، ثم يُذادون فيُدفَعُونَ عن الحوض بشدة، ويساقون إلىٰ النار فيقول: «**أصحابي أصحابي**» باعتبار ما كان عليه ظاهر أمرهم، فيقول: «**إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»، أو «**إنهم لم يزالوا مرتدين علىٰ أدبارهم مذ تركتهم**»؛ يعني: ظَهَرَ نفاقهم واستبان بعد وفاته ﷺ.

٣- القول الثالث: أنَّ الذين يذادون هم كل من أحدث بعده ﷺ حدثًا فَغَيَّرَ في دينه إمَّا بالارتداد عن الإسلام إلىٰ الكفر، أو بما هو دون ذلك من المحدثات كالبدع المضلة؛ كبدعة الرِّفض والسبئية والخوارج والنّصب والاعتزال، كل هذه من أنواع المحدثات. والنبي ﷺ قال في وصف من يُذاد: «**فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»، وهذه من جملة أنواع المحدثات.

«وهذا القول الثالث هو أظهر الأقوال لشموله للقولين السابقين، فنقول:

- أولا: الذين يُذادون كما جاء في بعض الأحاديث الذين ارتدوا ممن شارك في حجة الوداع أو صحب النبي ﷺ ولم يؤمن به إيمانًا حقيقيًّا، فهؤلاء يذادون.

- ثانيًا: وأيضًا يذاد المنافقون.

- ثالثًا: وأيضًا يذاد كل أصحاب الفرق الضالة كالخوارج والمعتزلة والرافضة، وأشباه هؤلاء من الفرق الذين ضلُّوا وأحدثوا في الدين وابتدعوا في الدين ما لم يأذن به الله.

قال بعض أهل العلم: ويُلحَق بذلك أيضًا من افترىٰ علىٰ الله ﷻ في دينه؛ يعني: كَذَبَ في أمر الدين، ويدل علىٰ ذلك ما رواه مسلم في «صحيحه» والإمام أحمد في «مسنده» ونحو ذلك بألفاظ متقاربة من أنَّ النبي ﷺ قال: «**سيكون بعدي أمراء فمن صدَّقهم بكذبهم وأعانهم علىٰ ظُلمهم فليس مني ولست منه ولن يَرِدَ عليَّ الحوض**»[٧٢].

---

(٧٢) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٦١٤)، والنسائي (٤٢٠٧)، وغيرهما من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه، =

قال في وصف هؤلاء: «**فمن صدَّقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم**»؛ يعني: يكذبون على الدين وهذا يُصَدِّقُهُم على ذلك ويعينهم على الكذب على الدين ويعينهم على الظّلم، فهذا مُحدِث؛ ولهذا أُلحق بتلك الفئات بقوله ﷺ: «**فليس مني ولستُ منه ولن يرد عليّ الحوض**».

المسألة الخامسة:

خالف في الحوض طوائف من أهل البدع، خالف فيه المعتزلة والخوارج والرّافضة.

١- المعتزلة:

أما المعتزلة فخالفوا في إنكاره أصلًا فأنكروا الحوض، وقالوا: هذه الصفة التي وردت لا تُعقَل، فردُّوا الأحاديث المتواترة المتطابقة المتتابعة لفظًا ومعنى، رَدُّوهَا بالعقل فقالوا: «**الحوض لا يُعقَل وإنما له معنى يُؤَوَّل إليه**».

فليس عندهم حوض موجود يوم القيامة وإنما هو معنًى من المعاني، قالوا: فكيف يكون الحوض قبل الصراط وبين الناس وبين الجنة جهنم الكبيرة، ويكون الحوض يُغذَى من الجنة، والصراط على جهنم؟ يعني: أنهم تخيَّلُوا ما ورد في صفة يوم القيامة بعقولهم، ثم بعد ذلك ردُّوا ذلك، ردُّوا بعض الأحاديث مما لا يتناسب مع الوصف العام الذي تخيّلوه. ومن المعلوم أنَّ السنة إذا ثبتت ولو بالآحاد، فكيف إذا كانت بالتواتر اللفظي والمعنوي، إذا ثبتت فلا يجوز أن يُسَلَّطَ عليها العقل؛ لأنّ الأمر أمرٌ غيبي.

والمعتزلة كما هو معلوم في قاعدتهم يُؤَوِّلُونَ الغيبيات: فأنكروا الصراط وأوّلوا الميزان وأوّلوا الصحف وأوّلوا الحوض إلى غير ذلك، على أساس قاعدتهم من تسليط العقل على النّقل؛ فإذًا مخالفتهم مردودة.

وقال بعض أهل العلم: من أنكر الحوض بعد علمه بالتواتر فإنّه يكفر، ولكن هذا فيه نظر من جهة تطبيقه؛ لأنَّ التواتر قسمان: تواتر لفظي وتواتر معنوي، وقد يُسَلِّمُونَ بصحة النقل لكن لا يُسَلِّمُونَ بصحة الدّلالة.

= وصححه الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن النسائي».

٢- الخوارج والرافضة:

أما الخوارج والرافضة؛ فمخالفتهم ليست في إثبات الحوض، ولكن في أنهم جعلوا أحاديث الحوض على غير ما هي عليه من جهة الصحابة رضوان الله عليهم؛ فقالت الخوارج والرافضة: إنَّ الذين ارتَدُّوا فلم يَرِدُوا على الحوض هم الصحابة، وأولئك جمع كبير من الصحابة.

فيؤمن الخوارج والرافضة بالحوض لكن يقولون: هؤلاء الذين رُدُّوا هم الصحابة، ويحتجون بأحاديث الحوض على تكفير الصحابة، فيقول الرافضة مثلًا: إنَّ هؤلاء هم أصحاب النبي ﷺ فإنه لم يُسلِم أو لم يبق على الإيمان بعده ﷺ من الصحابة إلا نفر قليل والأكثرون كَفَرُوا والعياذ بالله.

والرَّد على هذه الفِرية من أوجه:

الرد الأول: الألفاظ المختلفة تدلُّ على تقليل العدد، فقال ﷺ: «**فيُذاد قوم عن حوضي**» هذا في لفظ.

- والثاني: «**فيذاد أناس عن حوضي**».
- وفي الثالث: قال: «**فأقول: يا ربي، أصحابي**».
- وفي الرابع: قال: «**فأقول: يا ربي، أُصيحابي**».

فدل ذلك بمقتضى اللغة على أنَّ قوله: «**يذاد أناس فأقول: يا ربي، أصيحابي**» على أنَّ العدد قليل كما يقول القائل في اللغة: «أتاني بنو تميم، إلا قومًا منهم لم يأتوا»؛ يعني: إلا قليل منهم؛ فإذا أتت الجملة الكثيرة ثم استثني قومٌ دلَّ على قلة أولئك، كيف وقد جاء الحديث فيه ذكر التقليل لقوله: «**أصيحابي أصيحابي**»؟!

الرد الثاني:

أنَّ الذين نقلوا أحاديث الحوض عن النبي ﷺ هم الذين زعمت الرافضة أنهم كَفَرُوا، وهم جمعٌ كبيرٌ أكثر من خمسين صحابيًّا، تقول الرافضة: إنَّ هؤلاء كفروا، وهم الذين نقلوا أحاديث الحوض.

فنقول: إن كنتم صَدَّقتُم بأنَّ ما نقله هؤلاء من صفة الحوض وأحاديث الحوض وأنها صحيحة، فكيف تقبلون أحاديث من كفر عندكم؟

وإن كان النقل عندكم إنما هو للتكاثر، فكيف يَنقُلُ هؤلاء الجلة من الصحابة والعدد الغفير أحاديث فيها تكفيرُهم؟ لا شك أنَّ فهم الجمع الغفير، بل عامة الصحابة، بل كل الصحابة لأحاديث الحوض، وكونهم رَوُوهَا وتناقَلُوهَا جميعًا -جميع الصحابة وجميع التابعين- نَقَلُوهَا وتَنَاقَلُوهَا مع تَرَضِّيهِم عن الخلفاء الأربعة جميعًا وعن العشرة المبشرين بالجنة ما يَدُلُّ دَلَالَةً قاطعةً علىٰ أَنَّ هذا الفهم لتلك الأحاديث لم يكن معروفًا عند الصحابة ولا التابعين ولا تبع التابعين.

وكون فَهمٍ في الأحاديث يكون غائبًا عن الصحابة جميعًا وعن التابعين وعن تَابعِ التابعين ولا يظهر هذا الفهم إلا بعد مائتي سنة يدلّ علىٰ أنَّ هذا الفهم مردود؛ لأنه لم يفهمه أجيال من المسلمين، وإذا كان كذلك فالقاعدة المتفق عليها «أنَّ الفهم إذا كان مُحدَثًا وغاب عن القرون المفضلة ولم تَفهَم هذا الفهم، فإنَّ معنىٰ ذلك أنَّ هذا الفهم غير صحيح».

وهذا هو الذي يلاحظ في الواقع، فإنَّ الذين ارتدوا من أصحاب النبي ﷺ ممن لم يدخل الإيمان في قلوبهم نفر قليل ممن قاتلوا مع مسيلمة أو كَفَرُوا بعد إسلامهم من شذاذ الأعراب وطوائف ممن قال الله فيهم: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة:١٠١].

والرافضة لهم كلام طويل في الاستدلال بأحاديث الحوض علىٰ مسألة تكفير الصحابة ليس هذا محل بسطها وبيانها.

المسألة السادسة:

أَنَّ الشرب من الحوض -ورود الحوض- له أسباب في هذه الدنيا ينبغي، بل يجب علىٰ الموحّد أن يحرص عليها، بل يجب علىٰ كل مسلم أن يحرص عليها:

١- أن يكون غير مُحدِث في الدين حَدَثًا؛ يعني: كلُّ ما لم يكن علىٰ عهده ﷺ من أنواع الاعتقاد والعلم فإنه يجب ردُّه؛ يعني: أن لا يَعتَبِرَهُ حقًّا.

فإذًا العقيدة والدين هو الذي كان عليه ﷺ وأصحابه في عهده، فكلّ من أتىٰ بشيءٍ جديدٍ فإنّه لا يأمَن أن يكون داخلًا في قوله: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، حتىٰ إنَّ أهل العلم أدخَلُوا في ذلك كما سمعت كل من أَحدَثَ بِدعَةً في الاعتقاد من: المرجئة والخوارج والمعتزلة والكلاّبية والرّافضة والسّبئية إلىٰ غيرها من الفرق الغالية والمتوسطة والخفيفة، كل من أحدث حدثًا يدخل في ذلك.

فلهذا يجب علىٰ الموحد وعلىٰ المؤمن أن يحرص تمامًا علىٰ أن يحظىٰ بهذه التّكرمة العظيمة وهو ورود حوض النبي ﷺ الذي: «**من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبدًا**»(٧٣) وأمِن في يوم الفزع، أمن في يوم الحَزَن حيث قال الله ﷻ: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء:١٠٣]، ومن أسباب عدم الحَزَن أنه يأمن قبل تطاير الصحف بأن يشرب من حوض النبي ﷺ؛ لذلك صار اهتمام المهتم بالتوحيد وبالعقيدة وبالدين الصحيح لأجل أن يأمن علىٰ نفسه وأن يحظىٰ بهذه التّكرمة العظيمة يوم القيامة.

٢- أن يُخَلِّصَ قلبه من الغش والغلِّ لخيرة هذه الأمة وهم صحابة رسول الله ﷺ، فإنَّ النبي ﷺ معه من أحب، والصحابة معه يوم القيامة كما ثبت «**أنت مع من أحببت**»(٧٤)، وإذا كان كذلك فلا يجوز لأحد أن ينتقد الصحابة أو أن يُبغض بعضًا منهم أو نحو ذلك، بل يجب عليه أن يحب الجميع فلعله أن يحشر في زمرتهم، وأن يرد حوض نبيه ﷺ معهم.

٣- أن يكون بعيدًا عن الافتراء في دين الله ﷻ؛ كما ذكرت لك من الحديث الصحيح أن النبي ﷺ ذَكَرَ أنَّ من صفة الذين لا يردون عليه الحوض قال: «**يكون بعدي أمراء فمن صدّقهم بكذبهم وأعانهم علىٰ ظلمهم فليس مني ولست منه ولن يرد عليّ الحوض**»، وهذا الأمر شديد في أنَّ المرء لا يكذب علىٰ اسم الله، وأيضًا إذا خالط أحدًا فلا يصدقه علىٰ كَذِبِهِ، فلا يصدّق من يكذب علىٰ دين الله؛ ولهذا:

---

(٧٣) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٧٠٥١)، ومُسْلِم (٢٢٩١)، وغيرها من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٧٤) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٨٨)، ومُسْلِم (١٦٣/٢٦٣٩)، من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا.

المسألة العظيمة هي هذه؛ في أنَّ المرء يَعلَم الدين ويعتقد الاعتقاد الصحيح ويَعلَم الشريعة ولا يعين المرء المسلم مَن كَذَبَ علىٰ الدين، بل يجب عليه أن لا يُصَدِّقَ أحدًا في كَذِبِه وأن لا يُعِينَ أحدًا علىٰ ظلمه، بل يسأل الله ﷻ السلامة والعافية.

وأكثر ما يورد الناس النار يوم القيامة اللسان، فذلك ينتبه المرء بأنه لا يقول شيئًا يكون كذبًا علىٰ الدين؛ يعني: قد تقول لا أدري و المسألة سهلة، أو إن استطعت أن تنطق بالحق، فهذا يعني: فيمن كذب علىٰ دين الله فهذه مرتبة عظمىٰ، أما أن يقول المرء في دين الله ﷻ بما لا يعلمه فهذا قد يكون افتراء علىٰ الدين؛ ولهذا ذكر السَّفَّاريني رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته المعروفة في منظومته ذكر جملة هذه الصفات بقوله:

عنه يُذادُ المفتري كما ورد   ومن نحا سبل السلامة لم يُرَد

أي: أَنَّهُ يُذاد عن الحوض المُفتَري علىٰ الله ﷻ؛ يعني: من كَذَبَ علىٰ الله ﷻ في العقيدة أو في الدين فنسب شيئًا إلىٰ الله ﷻ أو إلىٰ دينه إنما هو محض تَخَرُّص منه، ما اجتَهَدَ اجتِهَادًا أخطَأَ فيه أو هو معذور في اجتهاده؟ لا، وإنما هو مَحضُ تَخَرُّص واستهانة وعدم مبالاة بما ينسبه للشريعة وللدين، وهذا أمرٌ يجب علىٰ المرء أن يحافظ علىٰ لسانه من أن يفتري علىٰ الله ﷻ، والله -سبحانه- نَهَىٰ عن أن يُقَال عليه ما ليس للمرء به علم فقال: ﴿وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٣﴾ [الأعراف:٣٣]، فقَرَنَ بين الشرك وبين القول علىٰ الله بلا علم.

٤- أن يبتعد المرء عن الكبائر والذنوب؛ عن المداومة عليها، وإذا أَذنَبَ يرجع ويستغفر؛ لأَنَّ جمعًا من أهل العلم قالوا: إنَّ الذين يُلَازِمُونَ الكبائر لا يرِدُون الحوض، وأخذوا ذلك من قوله ﷺ فيقال: «**إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»، والناس في عهد النبي ﷺ كانوا إذا أذنَبُوا استَغفَرُوا ولم يكن بينهم -يعني: من الصحابة- ممن هو مداوم علىٰ الكبيرة غير تائب منها؛ لهذا يحرص المرء علىٰ أن يأتي بالسبب الذي به غفران الله ﷻ، وأن يُكرِمَهُ الله بحوض نبيه ﷺ في أنه يبتعد عن الكبائر والموبقات والآثام، وأنّه إذا غشي شيء من المعاصي فيُنيب ويستغفر ويُتبِع السَّيئة الحسنة لتُمحىٰ

عنه السيئات؛ أسأل الله ﷻ أن يجعلني وإياكم ممن أُكرِمَ بالورود على حوض النبي ﷺ، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد. مباحث الحوض كثيرة تجدونه إن شاء الله في الكتب المختصّة.

❑ قوله: «**وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُم حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الأَخبَارِ**»:

●«**الشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا**»؛ يعني: ادَّخرها رسول الله ﷺ. «**لَهُم**»؛ يعني: لأمته. «**حَقٌّ**»؛ يعني: ثابتة كَمَا رُوِيَ فِي الأَخبَارِ.

وأراد بقوله: «ادَّخَرَهَا» ما جاء في الحديث الصحيح أنَّ النبي ﷺ قال: «**لكل نبي دعوة مجابة وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي مُدرِكة منهم من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه أو نفسه**»(٧٥)، وفي رواية قال: «**وإني أخَّرتُ شفاعتي**».

«أخَّرت شفاعتي» أو «اختبأت دعوتي»، هذا يدل على أنَّهُ ادَّخَرَهَا لهم؛ يعني: جعلها مُدَّخَرَةً مُرجَأةً إلى يوم القيامة؛ فالله ﷻ جعل لكل نبيٍ شفاعَةً تحصل له جَزمًا بإكرام الله ﷻ له وإذنِه ومحضُ تَفَضُّلِه سبحانه.

والنبي ﷺ لأجل شِدَّةِ رحمته ورأفته بالمؤمنين ومعرفته بما فيه نجاتهم في الدنيا والآخرة أخَّرَ هذه الشفاعة إلى يوم القيامة. قال: «حَقٌّ»؛ يعني: ثابتة «كَمَا رُوِيَ فِي الأَخبَارِ»، والشفاعة هذه التي ادَّخرها لهم؛ يُعنَى بها: بأول ما يُعنَى الشفاعة العامة لأهل الموقف أن يُعجِّل الله ﷻ لهم الحساب فيستريحون من العناء ويعرف كلٌّ منزلته.

هذا معنى قوله: «**وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُم حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الأَخبَارِ**».

وفي هذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى:

- الشفاعة في اللغة: من الشَّفع، وهو الزوج ضد الفرد؛ لأنَّ الدّاعي أو المُتوَسّط صار زَوجًا للسائل بعد أن كان السائل فردًا، فَسُمِّيَ شَفِيعًا؛ يعني: سُمِّيَ شَفِيعًا لأنه شفع؛ يعني: صار زوجًا له؛ يعني: صار ثانيًا معه.

---

(٧٥) سبق تخريجه.

وحقيقة الشفاعة في اللغة هي السؤال، سؤال الشافع للمشفوع له في حاجةٍ ما وطلب ذلك.

فَرَجَعَت في اللغة إلىٰ معنىٰ السؤال والدعاء، فمن قال لأحد: اشفع لي عند فلان؛ يعني: اسأل لي واطلب لي، توسط لي ونحو ذلك.

- وأما في الاصطلاح: فالشفاعة اسم عام لكل دعاء للنبي ﷺ يوم القيامة لأمته، فكل دعوىٰ يدعو بها ﷺ في العرصات يوم القيامة فإنها تعدُّ من الشفاعة.

يعني: أنه إذا جاء في الحديث: فسألت الله لأمتي كذا، أو أسأل الله لأمتي، أو فأدعو الله لأمتي، هذه كلها شفاعة؛ ولهذا أهل العلم جعلوا -لأجل ما جاء في الأحاديث- الشفاعة عدة أقسام لتنوع العبارات في ذلك.

المسألة الثانية:

أنَّ الشفاعة في أحكامها قسمان:

- شفاعة في الدنيا.

- وشفاعة في الآخرة.

والذي أراده الطحاوي هنا الشفاعة في الآخرة؛ لأنه عبَّر بقوله: «الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُم حَقٌّ».

ولكن لما كان ثَمَّ من يخالف في أحكام الشفاعة في الدنيا والآخرة وفي تأصيلها وفي العقيدة الصحيحة فيها يذكر العلماء هنا ما يتّصل بالشفاعة في الآخرة وأيضًا الشفاعة في الدنيا، ويبيّنون أحكام ذلك بالنسبة للنبي ﷺ ولعموم المكلّفين.

المسألة الثالثة:

الشفاعة في الآخرة اختلف فيها الناس إلىٰ أقوال متعددة:

- فَثَمَّ شفاعة مُجمَع عليها، وهي شفاعته ﷺ لأهل الموقف كما سيأتي.

- وهناك شفاعة أنكرها المعتزلة والخوارج وطوائف وهي الشفاعة لأهل الكبائر من الأمة في أن يعفو الله ﷻ عنهم وأن يخرجهم من النار.

-وهناك أنواع من الشفاعة يختلف فيها نَظَرُ العلماء من أهل السنة ومن غيرهم لأجل ورود الدّليل عليها.

وهذه الثالثة لا تُعَدُّ من الخلاف في العقيدة؛ لأنّه قد يُثبِتُ الشفاعة من رَأَىٰ صحة حديث وقد ينفيها آخر لعدم ثبوت الدليل عنده بذلك؛ فهي إذًا مأخذ اجتهاد.

المسألة الرّابعة:

أنَّ الشفاعة التي للنبي ﷺ بما جاء في الأخبار يوم القيامة أنواع:

أولًا: الشفاعة العظمىٰ: وهي شفاعته ﷺ لأهل الموقف أن يُحَاسَبُوا، فإنَّ الناس يوم القيامة يمكثون زمانًا طويلًا في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ينتظرون الفرج وهم في شدة كرب وشدة حر وخوف وهلع، ينتظرون الحساب، وينتظرون تبيين المنازل، فيأتون إلىٰ الأنبياء، يأتون إلىٰ آدم يستغيثون به يطلبونه أن يشفع لهم، قال: «**فيأتون إلىٰ آدم فيقولون له أنت أبونا ألا ترىٰ ما نحن فيه اشفع لنا**» فيعتذر عن ذلك متذكرًا ذنبه عَلَيْهِ السَّلَامُ ثم يأتون إلىٰ نوح فيسألونه، ثم يأتون إلىٰ إبراهيم ثم يأتون إلىٰ موسىٰ ثم يأتون إلىٰ عيسىٰ عَلَيهِم جميعا السَّلاَمُ، كل أولئك يعتذرون وبعضهم يذكر سؤالًا له وبعضهم يذكر ذنبًا له، كما جاء في الحديث الطويل المعروف حديث الشفاعة(٧٦).

ثم يأتون إلىٰ النبي ﷺ فيقول ﷺ: «**أنا لها، أنا لها**»، فيذهب فيخر تحت العرش بعد نزول الجبار جَلَّ جَلَالُهُ»، قال ﷺ: «**فأحمد الله بمحامد يفتحها عليّ لا أحسنها الآن**» فيقال: «**يا محمد ارفع رأسك، وسل تُعطَ، واشفع تشفع...**» الحديث. وهذا فيه من جهة السياق ما يدل علىٰ أنَّ المراد من هذا السؤال أن يشفع لهم ﷺ في تحقيق ما طلبوا، وإن لم يرد له ذِكرٌ في الحديث، في تحقيق ما طلبوا وهو أن يحاسبوا وأن يرتاحوا من الموقف.

فهذه هي الشفاعة العظمىٰ جاءت فيها عدة أحاديث، وعليها التفسير في قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء:٧٩]، وكما جاء في دعاء المجيب

---

(٧٦) سبق تخريجه.

للأذان: «**اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آتِ محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه اللهم مقامًا محمودًا الذي وعدّته**».

«المقام المحمود» هو المقام الذي تحمده عليه الخلائق جميعًا، ويُثنِي عليه به ﷺ جميع الخلائق الذين وقفوا في الحساب، وهو مقام الشفاعة العظمىٰ؛ لأنه بدعائه ﷺ وشفاعته يرتاح الناس من ذلك الموقف العظيم الذي لا يُتَصوَّر ولا يَعرف هوله إلا من قام فيه، أعاننا الله ﷻ علىٰ كرباته وأمننا وإياكم من الفزع الأكبر.

ثانيًا: شفاعته ﷺ في أهل الكبائر:

وهذه قد جاء بها الدليل الخاص في قوله ﷺ: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»[77].

وقد سأل أبو هريرة رضي الله عنه نبينًا ﷺ فقال له: «يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟» فقال ﷺ: «**أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه أو نفسه**»[78] خَرَّجَاه في «الصحيحين»، فقوله: «**أسعد الناس بشفاعتي**»؛ يعني: سعيد الناس بشفاعتي، فـ«أسعد» أَفعَل علىٰ غير بابها بمعنىٰ: «فَعِيل»؛ يعني: سعيد الناس بشفاعتي كما قال سبحانه: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴿٢٤﴾﴾ [الفرقان: ٢٤]، ليس معناه أنهم أحسن مقيلًا من أهل النار، فيشترك أهل النار معهم في حُسنِ مقيل، بل معنىٰ قوله: ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴿٢٤﴾﴾ [الفرقان: ٢٤]؛ يعني: حَسَنٌ مقيلهم.

فأفعل ليس علىٰ بابها في المفاضلة؛ ولكنها بمعنىٰ المصدر؛ يعني: حَسَنٌ مقيلهم، سعيد الناس بشفاعتي ونحو ذلك، وهذه الشفاعة لأهل الكبائر لها نوعان؛ يعني: لعموم اللفظ «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» نوعان:

---

(٧٧) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٤٣٥)، وأَبُو دَاوُد (٤٧٣٩)، وأَحْمَد (٣ /٢١٣)، وغيرهم من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه الأَلْبَانِيّ في «المشكاة»، برقم (٥٥٩٨).

(٧٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٩٩)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

النوع الأول: قوم أَهلُ كبائر رَجحت سيئاتهم على حسناتهم، فأُمِرَ بهم إلى النار فيَشفع فيهم ﷺ في أن لا يدخلوا النار، فيُشفَّع فيهم ﷺ.

النوع الثاني: في أقوامٍ دخلوا النار فيشفع فيهم ﷺ أن يخرجوا منها، فيخرجون منها كأنهم الحِمَم فيوضعون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحَبَّة في جانب السيل.

ثالثًا: شفاعته ﷺ في أن يدخل أقوام الجنة بغير حساب ولا عذاب، وهذه يُستدلّ لها بقول عُكَّاشة في حديثه: «**يا رسول الله أدعوا الله أن يجعلني منهم؟ قال: أنتِ منهم**»(٧٩).

رابعًا: شفاعته ﷺ في رفع درجات بعض أهل الجنة، وهذه يذكرها أهل العلم، ولم يورِدُوا عليها دليلًا بيِّنًا، وهي شفاعة متفق عليها حتى عند أهل البدع.

فيُستَدَلُّ لها:

١- بالاتفاق.

٢- بما استدل به ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه على تهذيب سنن أبي داوود حيث قال: «ويستدل لها بقوله ﷺ لما صلى على أبي سلمة: «**اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين**»(٨٠)؛ فقوله: «**وارفع درجته**» دعاء في الدنيا له وهذا معنى الشفاعة».

٥- خامسًا: شفاعته ﷺ في أقوام تساوت حسناتهم وسيئاتهم وصاروا على الأعراف، في أن يعفو الله ﷻ عنهم ويُدخلهم الجنة؛ فهؤلاء يدخلون في عموم قوله ﷻ: ﴿وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٞ يَعۡرِفُونَ كُلَّۢا بِسِيمَىٰهُمۡ﴾[الأعراف:٤٦]، على أحد أوجه التفسير من أنَّ أصحاب الأعراف هم الذين تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيُجعلون على رأس جبل بين الجنة والنار لأجل التساوي، إذا نظروا يمنة إلى الجنة سُرُّوا، وإذا نظروا شمالًا إلى النار خافوا، فَيُشَفَّع فيهم ﷺ إكرامًا له في أن يجعلهم الله ﷻ من أهل الجنة.

---

(٧٩) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٥٧٠٥)، ومُسْلِم (٢٢٠).

(٨٠) أَخرَجَه مُسْلِم (٩٢٠)، وأَبو دَاوُد (٣١١٨)، وغيرهما من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٦ - سادسًا: شفاعته ﷺ لأهل الجنة أن يدخلوا الجنة؛ فإنَّ الناس إذا جاوزوا الصراط يُحبسون في عرصات الجنة مدة، ثم يأتي ﷺ فيقرع باب الجنة فيُفتح له، ويسأل الله ﷻ قبل ذلك أن يأذن لأهل الجنة بدخولها، فيدخلون برحمة الله ﷻ، ثم بشفاعته ﷺ، وهو ﷺ أول شافع وأول مُشَفَّع؛ يعني: من حيث الجنس هو أول شافع وأول مُشَفَّع.

٧ - سابعًا: شفاعته ﷺ لأبي طالب عمِّه في أن يخفف الله ﷻ عنه العذاب؛ فيُشَفَّع فيه فيكون في ضحضاح من نار نعلاه من نار، يغلي منهما دماغه، نعوذ بالله من عذابه.

هذه سبعة أنواع وبعض أهل العلم يجعلها ثمانية؛ لأجل أنَّ أهل الكبائر -كما ذكرنا لكم- نوعان؛ فيجعل شفاعته لأهل الكبائر يعدها نوعين من الشفاعة، وهي واحدة لأن الدليل فيها واحد.

المسألة الخامسة:

الشفاعة يوم القيامة ليست خاصة بالنبي ﷺ ولا بالأنبياء، بل تَشفع الملائكة ويَشفع المؤمنون بدرجاتهم: «العلماء والشهداء والصالحون يشفعون»، كما ثبت في الصحيح أنَّ الله ﷻ يقول يوم القيامة: «**شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون، ولم يبقَ إلا رحمة أرحم الراحمين، فيأمر الله ﷻ بأقوام في النار لم يعملوا خيرًا قط أن يخرجوا**»[٨١] إلى آخر الحديث؛ يعني: أنَّ الشفاعة ليست خاصة بالأنبياء، بل الملائكة تشفع كما قال ﷻ في وصف الملائكة من حملة العرش وغيرهم ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ﴾[الشورى:٥]، وهذا استغفار قبل معاينة المصير والعذاب، وهم أرحم ومُتَوَلِّينَ لأهل الإيمان إذا رأوا العذاب ورأوا المصير.

قال: «**شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون**» فإذًا الشفاعة عامة فكل مؤمن صالح يشفع؛ يشفع في قريبه، يشفع في من شاء.

---

(٨١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٣٩)، ومُسْلِم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

المسألة السادسة:

الشفاعة لا تنفع عند الله ﷻ مطلقًا، كما قال سبحانه: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ۝٤٨﴾ [المدثر:٤٨]، فليس كل شافع يُشفَّع وليست كل شفاعة تُقبل، بل لا تنفع الشفاعة لا من الأنبياء ولا من الملائكة إلا بوجود شرطين فيها:

الشرط الأول: أي: يأذن الله للشافع أن يشفع.

الشرط الثاني: رضا الرحمن عن المشفوع له.

كما قال سبحانه: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ۝٢٦﴾ [النجم:٢٦]، وقال سبحانه: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٨٦﴾ [الزخرف:٨٦]؛ يعني: فيمن تنفعه الشفاعة؛ لهذا قال العلماء: يُشترط لحصول الشفاعة وقبولها:

١- إذن الله ﷻ.

٢- الرضا.

أولًا: إذن الرحمن ﷻ. المقصود بالإذن: الإذن الشرعي والإذن الكوني؛ فإنَّ العبد لا يبتدئ بالشفاعة كونًا إلا بعد أن يشاء الله ﷻ أن تقع منه الشفاعة كونًا؛ يعني: في الدنيا وفي الآخرة، وكذلك لا بد لتحقيق هذا الشرط من الإذن الشرعي، فإذا شفع في من لم يُؤذَن شرعًا بالشفاعة فيه، فإن الشفاعة لا تُقبَل.

مثاله شفاعة إبراهيم في أبيه قال: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة:٤]، فلم تنفعه، وقال سبحانه في حقه: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة:١١٤]، فلما تبين له أنه عدوٌّ لله تبرأ منه.

كذلك شفع نوح ﷺ في ابنه: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾ [هود:٤٥]، فأجابه الرحمن ﷻ ف ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [هود:٤٦].

وكذلك شَفَعَ النبي ﷺ في عمّه وقال: «**لأستغفرنَّ لك ما لم أُنهَ عن ذلك**»[٨٢]، فنزل قول الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التوبة:١١٣].

فإذًا: ولو وقعت الشفاعة بإذن الله الكوني فإنها لا تنفع حتىٰ يكون إذن الله الشرعي؛ يعني حتىٰ تكون الشفاعة موافِقَةً للشرع.

موافِقَةً للشرع؛ يعني: الإذن الشرعي في صفتها وفي المشفوع له وفيما يكون في ذلك، وهذا الشرط مهم فيما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ.

ب - ثانيًا الرضا: كما قال سبحانه: ﴿وَيَرْضَىٰ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم:٢٦]، وقال ﷻ في سورة الأنبياء في ذكر الملائكة: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء:٢٨]، هذا الرضا هو:

- رضا الله ﷻ عن الشافع....

- رضا الله ﷻ عن المشفوع له.

فرضا الله عن الشافع في قوله: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الزخرف:٨٦].

ورضا الله عن المشفوع له في قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨]، وآية النجم في قوله: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم:٢٦] كذلك.

إذًا فالرضا شرط:

١- رضاه سبحانه عن الشافع؛ ولذلك الكافر لا يشفع....

٢- رضا الله ﷻ عن المشفوع له.

ويرد علىٰ هذا شفاعته ﷺ لعمه أبي طالب، فهي مستثناة من هذا الشرط لأجل أنَّ الله ﷻ رضي نصرته للنبي ﷺ، فحصل من أبي طالب مِنَ الفعل ما فيه نوع رضا لله ﷻ عن الفعل لا عن الفاعل.

فإذًا هو إيراد علىٰ الشرط، والجواب أنَّ هذا استثناء وسبب الاستثناء ما ذُكِر.

---

(٨٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٦٠)، ومُسْلِم (٢٤)، وغيرهما من حديث المسيب رضي الله عنه.

المسألة السابعة:

أنَّ الشفاعة من المباحث العظيمة التي ضلَّ فيها فئام من الناس؛ فضلت النصارىٰ فيها، وضل مشركو العرب فيها، وضلّ مشابهو مشركي العرب من الذين يغلون في الأولياء والأنبياء والقبور فضلوا فيها، والجميع لسانهم قول المشركين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، ولهذا الشفاعة كما ذكرت لك لها جهتان في بحثها:

١- جهة تتعلق بالعقيدة والآخرة: وهي ما قدمنا ملخصًا ومختصرًا في يوم القيامة.

٢- جهة تتعلق بما يتصل بتوحيد العبادة وطلب الشفاعة من الأموات: وتحقيقًا لذلك المقام فنقول: إنّ طلب الشّفاعة من الإنسان أو من المخلوق هذه منقسمة إلىٰ قسمين:

الأولىٰ: شفاعة أَذِنَ بها الشرع.

الثانية: شفاعة نهىٰ عنها الشّرع.

أما التي أذن بها الشرع فهي طلب الشفاعة ممن يملكها ويستطيع أداءَها وهو الحيّ الحاضر الذي يسمع؛ ولهذا سأل الصحابة النبي ﷺ أن يشفع لهم في حياته ﷺ؛ لأنه حي حاضر يسمع، وقد ثبت في الصحيح أن عمر رضي الله عنه لما جاءت المجاعة وأصاب الناس الكرب في عام الرَّمادة أنه قال لما استسقىٰ بالناس: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا استسقينا بنبيك، وإنا الآن نستسقي بعم نبيك اللهم فأسقنا. يا عباس، قم فأدعُ ربّك»[٨٣].

فدل هذا علىٰ أنهم كانوا يطلبون الشفاعة من النّبي ﷺ، وطلب الشفاعة منه في حياته بمعنىٰ طلب أن يدعو لهم ربّه، والنبي ﷺ دعواته الأصل فيها أنها مجابة، وقد يُرَدُّ بعضها لحكمة الله عز وجل.

---

(٨٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٠١٠)، وغيره من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأما التي نهىٰ عنها الشرع فهو طلب الشفاعة من المخلوق الذي ليس بحي -ميت- أو هو غائب فإنه شرك بالله ﷻ، لماذا؟ لأنه طلب؛ لأنَّ حقيقة الشفاعة دعاء وطلب، فإذا سأل غيره الشفاعة، فهو سأل وطلب من المسئول أن يسأل.

فإذًا حقيقة طلب الشفاعة أنها دعاء، ولذلك من طلب من الميت أن يدعو له، فإنه يدخل في عموم نصوص الدّعاء؛ لأنّ الطّلب دعاء؛ ولهذا نقول: كل طلبِ شفاعة من الأموات أو الغائبين ممن لا يملكها أو لا يستطيعها أو لم يُؤذن له فيها شرعًا في حياة البرزخ فإنّ هذه من الشرك بالله ﷻ.

لكنّ الشُّبهَة في الشفاعة كبيرة وتحتاج إلىٰ إقامة الحجة علىٰ المخالف أكثر من غيرها من مسائل العقيدة.

المشركون لم يكونوا يطلبون من آلهتهم الدّعاء، لم يكونوا يطلبون من أوثانهم لتشفع ولكن كانوا يتقربون إليها لتشفع. فإذًا صورة طلب الشفاعة من الميّت محدثة؛ ولهذا يُعَبِّر كثير من أهل العلم عن طلب الشفاعة من الأموات بأنها بدعة محدثة؛ لأنّها لم تكن فيما قبل الزمان الذي أُحدثت فيه تلك المحدثات في هذه الأمة.

فإذًا تعبير بعض أهل العلم عنها بأنها بدعة؛ لا يعني: أنها ليست بشرك؛ لأنَّ البِدَعَ منها ما هو كفري شركي ومنها ما هو دون ذلك.

تفاصيل مسألة الشفاعة من حيث تعلقها بتوحيد الإلهية مبسوط في شرح كتاب التوحيد كما هو معروف، والمقام في شرح العقيدة العامة لا يتسع لتفصيل الكلام علىٰ ذلك.

المسألة الثامنة:

احتج المعارض والمخالف من المعتزلة والخوارج في أنَّ الشفاعة لأهل الكبائر لا تنفع، الشفاعة لمن في النار لا تنفع، بقول الله ﷻ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ۝٤٨﴾ [المدثر:٤٨].

ووجه الاستدلال عندهم من الآية أنَّهُ قال: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ۝٤٨﴾ [المدثر:٤٨] بالجمع، والذين يشفعون يوم القيامة هم الذين أذن الله لهم بالشفاعة وهم

الأنبياء والمؤمنون، قالوا: فدلت الآية على أنَّ من في النار لا تنفعه الشفاعة -شفاعة الشافعين- لأجل عموم لفظ الشافعين فهو عام في كل من يشفع.

والجواب عن ذلك:

أولًا: أنَّ هذه الآية جاءت في سياق ذكر الكفار وأنهم في النار، فقال ﷻ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰ أَتَانَا الْيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٢-٤٨]، فقوله: ﴿فَمَا﴾ الفاء هنا ترتيبية تُرَتِّبُ النتيجة التي بعدها على الوصف الذي قبلها، والوصف الذي قبلها في الكافرين الذين وصفهم بقوله: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾﴾ ووصفهم بقوله: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴿٤٦﴾﴾ وهؤلاء هم الكفار.

والمسألة التي هي الشفاعة لأهل الكبائر هي في مَن كان مسلمًا، أما المكذّب بيوم الدين والذي لم يصحَّ إسلامُه فإنه ليس هو محل البحث.

فإذًا استدلالهم بالآية في غير محله؛ لأنَّ الآية يقول بها من يثبت الشفاعة لأهل الكبائر في أنَّ المشركين ولو شفع بعضهم لبعض وظنوا أنَّ آلهتهم تشفع فما تنفعهم شفاعة الشافعين؛ لأنهم مشركون كفرة، والكافر لم يرضَ الله ﷻ عنه، ومن شرط الشفاعة الرضا.

فلو شفع على فرض أنَّ أحدًا شفع لهم من أقربائهم فإنهم لا تنفعهم شفاعة الشافعين، والله سبحانه إنما تنفع الشفاعة عنده لمن يأذن الله ﷻ له ولمن يرضى.

ثانيًا: أنَّ قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح بمجموع طرقه: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**» هذه نص وليست بالظاهر؛ يعني: لا يحتمل التأويل، وكذلك قوله: «**أسعد الناس بشفاعتي من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه ومن نفسه**»[٨٤] هذا فيه

---

(٨٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٩٩) وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ظهور في الدلالة؛ لأنها تعم من قال: لا إله إلا الله مخلصًا وصاحب الكبيرة قالها، وقد قال ﷺ: «**أسعد الناس بشفاعتي من قال**»؛ يعني: الذي قال، ومن المقرر أنَّ الاسم الموصول في العربية وعند الأصوليين يعم ما كان في حيِّزِ صلته بظهورٍ في العموم؛ ولهذا نقول: إنَّ من مَنَعَ الشفاعة لأهل الكبائر من المعتزلة والخوارج هذا لأجل مذهبهم الرّديء في أنَّ فِعلَ الكبيرة كُفر وأنه يوم القيامة يكون من أهل النار والعياذ بالله، وهذا باطل كما هو مقرّر في موضعه من مباحث الأسماء والأحكام في الإيمان.

المسألة التاسعة: أنّ الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه ذَكَرَ في هذا الموضع مسائل التوسّل بالجاه والتوسّل بالحق -يعني: قول القائل: «بحق فلان»، «بحق نبيك»، «بحق عمر» ونحو ذلك، والتوسل بجاه فلان- وبَحَثَهَا بحثًا جيدًا مُلَخَصًا من كتاب «التوسل والوسيلة» لشيخ الإسلام ابن تيمية، فلا بد من الإطلاع على ذلك الكلام، ومراجعة كتاب «التوسل والوسيلة»؛ لأنَّ لفظ التوسل يشتبه بالشفاعة، فبعضهم يجعل: «أتوسّل إليك» بمعنى الشفاعة، فيكون توسلًا متضمنًا الشفاعة أو متضمنًا التّشفع أو طلب التشفع.

ولهذا في قول القائل: أسألك بحق فلان، هذا فيه تفصيل ويُرجَع فيه إلى «شرح الطحاوية» وإلى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنه لا يناسب المتن؛ يعني: لفظ الشفاعة التي ذكرها الطّحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، فهي فائدة استطرادية.

المسألة العاشرة:[٨٥] الأسباب التي بها يُحَصِّل المرء المسلم شفاعة نبيه ﷺ جاءت بها الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ، ونذكر منها سببين:

السبب الأول: وهو أعظم الأسباب وأرجاها وهو التوحيد وإخلاص الدين والعمل لله جَلَّ جَلَالُهُ وإسلام الوجه لله عَزَّ وَجَلَّ. وهذا قد دلَّ عليه ما رواه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سأل النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال ﷺ له: «**لقد علمت أن لن يسألني أحد عن هذا قبلك أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه أو نفسه**»، ومثله

---

(٨٥) هذه المسألة نسي الشيخ ذكرها في هذا الموضع ثم نَبَّهَ عليها في الشريط السادس عشر.

قوله ﷺ: «**لكل نبي دعوة مجابة وإني ادخرت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي مدركة منهم من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه ونفسه**»[٨٦] أو كما قال ﷺ.

السبب الثاني: متابعة المؤذن فيما يقول كما دل عليه الحديث الذي رواه البخاري وغيره أنه ﷺ قال: «**من سمع النداء فقال: مثل ما يقول المؤذن، ثم قال: اللهم ربّ هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آتِ محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته إلا حلت له شفاعتي يوم القيامة**»[٨٧].

فمن أسباب نيل شفاعته ﷺ متابعة المؤذن بإخلاص وصدق؛ لأنّ ذلك دالٌّ على التوحيد وعلى الاستسلام لله ﷻ في شرعه وأمره، فيقول مثل ما يقول المؤذن، ثم إذا ختم لا إله إلا الله قال مثل ما يقول، ثم يقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آتِ محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته.
وهنا فيه زيادات مروية في بعض الروايات في دعاء مجيب المؤذن منها:

آتِ محمدًا الوسيلة والفضيلة «والدرجة العالية الرفيعة»، وهذه الزيادة ضعيفة.

وكذلك زيادة أخرى: وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته «إنك لا تخلف الميعاد».
وهذه رواها البخاري في «صحيحه» في رواية الكُشمَيهَنِي وهي عند المحققين شاذة لا تصحّ عن البخاري لمخالفة الكُشمَيهَنِي لجميع رواة الصحيح.

وثَمَّ أسباب أخرى تجمعونها إن شاء الله تعالى فإنها من نفيس العلم جعلني الله وإياكم ممن ينال هذا الحظ العظيم وهو شفاعته ﷺ.

❑ قوله: «وَالمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَى مِن آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ»:

● «المِيثَاقُ» يُذكَرُ في بعض كتب العقائد لا في كلِّها؛ بل كثيرٍ منها أو الأكثر لا يذكرون مسألة الميثاق، والميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته متّصل بمسألة القَدَر؛ بل هو مبحوث في القَدَر، ولذلك لا يستقل بحثُهُ عن مسألة القَدَر؛ بل هو مرتبط بالقَدَر، وذلك أنَّ الروايات والأحاديث التي فيها أخذُ الميثاق من آدم وذريتِه

---

(٨٦) سبق تخريجه.

(٨٧) سبق تخريجه.

فيها أنّه جعل فئة إلىٰ الجنة وفئة إلىٰ النار وأنَّ النبي ﷺ سُئل فيم العمل؟ فقال: «**اعملوا فكل ميسر لما خُلِقَ له**»[٨٨] ونحو ذلك.

فالأحاديث الصحيحة التي فيها ذِكرُ الميثاق متصلة بالقَدَر وليس فيها تقرير لمسألة الميثاق في نفسه بكونه أمرًا غيبيًّا أو لكونه حجةً علىٰ العباد دون مسألة القَدَر؛ بل هي المراد بها القَدَر.

ولذلك الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ جعل مسألة الميثاق مقدمة لبحثه في القدر؛ فقال: «**وَالمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَىٰ مِن آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ. وَقَد عَلِمَ اللهُ تَعَالَىٰ فِيمَا لَم يَزَل عَدَدَ مَن يَدخُلُ الجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَن يَدخُلُ النَّارَ جُملَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ العَدَدُ وَلَا يُنقُصُ مِنهُ**» فهذا العلم مذكور في أحاديث الميثاق. هذا الميثاق من الأمور الغيبية والاعتقاد؛ اعتقاد ذلك موافقٌ أو مُرَتَبٌ علىٰ معرفة ما جاءت به السنة.

وأما القرآن الكريم فليس فيه ذِكرٌ للميثاق الذي أخذه الله عَزَّوَجَلَّ من آدم وذريته، وإنما جاء ذلك في عددٍ من الأحاديث في «الصحيحين» وفي غيرهما. ومسألة الميثاق من المسائل التي يتَّفِقُ عليها أرباب الفِرَق المختلفة، فلا خلاف في أنّ الميثاق أُخِذ؛ لكن كيف يُفَسَّر؟ يختلفون فيه كما سيأتي.

فإذًا قوله: «**وَالمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَىٰ مِن آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ**» يعني أَنَّهُ ثابتٌ، وأنَّ هذا جاءت به الأدلة الصحيحة، وأننا نؤمن بذلك، وأنَّ الله أ لمَّا أخذ الميثاق جعل الذّرية إلىٰ فريقين: فريق في الجنة وفريق في النار، وأنَّ الرّب مضت حكمته في استخراج ذرّية آدم من ظهره كأمثال الذَّر وجَعل فريق في الجنة وفريق في النار.

إذا تبين هذا الأصل العظيم فإنَّ هذه المسألة -وهي مسألة الميثاق- مما يَختلف فيها فَهمُ أهل العلم جدًّا حتىٰ إنك لا تجد فيها قولًا واضحًا واحدًا لأهل السنة والجماعة ولا لغيرهم؛ فما من فرقة إلا ولهم أقوال مختلفة في مسألة الميثاق.

---

(٨٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٦٢)، ومُسْلِم (٢٦٤٧)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وكذلك أهل السنة والجماعة اختلفوا جدًّا في مسألة الميثاق مع اتفاقهم على حصول الاستخراج من ظهر آدم وأخذ الميثاق عليه. إذا تبين هذا الإجمال في هذه المسألة المُشكِلَة فإنَّ بحثها يكون في مسائل:

المسألة الأولى: الميثاق ذُكِرَ في القرآن بمعنى العهد الشديد المؤكد كما في قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة:٨٤]، وكما في قوله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ۝٧﴾ [الأحزاب:٧]، والآيات في ذكر الميثاق متنوّعة كثيرة.

ومعنى الميثاق هو العهد الشّديد المؤكّد، ومنه قوله ﷻ في سورة يوسف: ﴿لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف:٦٦]؛ يعني: عهدًا شديدًا مؤكّدا من الله ﷻ تُشهِدُون عليه ربّنا، تشهدون عليه الله: ﴿لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ۖ فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ۝٦٦﴾ [يوسف:٦٦].

المسألة الثانية: أنَّ الميثاق الذي أُخِذَ من آدم معناه على ما جاء في بعض الأحاديث: أنَّ الله ﷻ استخرج ذرية آدم من ظهره؛ استخرج صورهم، وأنَّ هذا الاستخراج لأجل ظهور عِلم الله ﷻ فيهم ولأجلِ أخذ العهد عليهم بما يشاؤه الله ﷻ.

والأحاديث في هذا متعارضة متنوعة مختلفة؛ لهذا يُدخِلُ أهل العلم تارَةً في بحث الميثاق دليل من القرآن على ذلك -وهو ليس بدليل في المسألة- وهو قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ۝١٧٢ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ۝١٧٣ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ۝١٧٤﴾ [الأعراف:١٧٢-١٧٤]، فيجعلون هذه الآية لأجل اختلاف الأحاديث وتنوع العبارات فيها يجعلونها من أدلة هذا الميثاق. وسيأتي بيان أنَّ هذا ليس بصحيح، وأنّ الميثاق الذي أخذه الله من آدم و ذريته لا دليل عليه من القرآن.

الأحاديث تحتاج إلى عناية وإلى جمع، والاختلاف فيها كما ذكرنا والاضطراب والشذوذ كثير، فلعله أن يُجمَع ما صَحَّ من ذلك في «الصحيحين» ويُطّرح الضعيف

أو المضطرب أو المختلف، مع أنَّ كثيرًا من العلماء دخل عليهم بعض تلك الألفاظ في بعض ولذلك اضطربت أقوالهم في المسألة. هذا ذكر سبب الاضطراب في هذه المسألة العظيمة.

فإذًا الميثاق أمرٌ غيبي، والأخذ من آدم وذريته على ما جاء في الأحاديث حق وصواب، وأنّ هذا الميثاق لأجل مسألة القَدَر ولأجل العهد عليهم وهذا العهد أمر غيبي وليس متّصلًا بآية الأعراف.

المسألة الثالثة: أنَّ آية الأعراف التي ذكرنا وهي قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف:١٧٢]، لا يصح بها الاستدلال على ما أَوردَهُ هنا الطحاوي في قوله: «وَالمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَىٰ مِن آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ».

والطحاوي في كتابه «مُشكِل الآثار» ذَهَبَ إلىٰ تفسير الآية بالميثاق الذي أخذه ربنا من آدم وذريته، فَجَعَلَ الآية مُفَسَّرَةً بما جاء في السنة من حديث عمر وحديث ابن عباس، وحديث عبدالله بن عمرو في أنَّ الميثاق مأخوذٌ من آدم وذريته تفسيرًا لقول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف:١٧٢]؛ فقال: إنّ التفسير الصحيح هو ما جاءت به السنة من أنَّ آية الأعراف هذه تُفسَّر بالميثاق، وأن قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف:١٧٢]؛ لأنَّ آدم هو السبب فَذُكِرَ المُسَبَّب وهم بنو آدم ولم يذكر آدم؛ لأنه هو السَّبَب كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢﴾ [المؤمنون:١٢]، ويعني بذلك آدم عليه السلام ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الأعراف:١١]؛ يعني: آدم عليه السلام.

ولأجل هذا المأخذ من الطحاوي ذكر الشارح ابن أبي العز هذه الآية في أول بحثه على هذه المسألة لأجل أنَّ الطحاوي نفسه ولأنَّ كثيرين جدًّا من أهل العلم يوردون الآية دليلًا.

وهذا الاستدلال من الطحاوي المُصَنِّف ومن عدد كثير من أهل العلم فيه نظر على هذه المسألة.

فالميثاق كما ذكرنا أمرٌ غيبي، وأما الآية فليس فيها ذكر الميثاق بل قال الله ﷻ فيها: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف:١٧٢] فهذا الذي في الآية:

١- أنَّ الله سبحانه أَخَذَ من بني آدم ولم يأخذ من آدم.

٢- وأَخَذَ من الظهور على صفة الجمع ولم يأخذ من الظهر -ظهر آدم.

٣- وأنه أشهَدَ بعضهم على بعض ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف:١٧٢]، وهذا ليس موجودًا في مسألة الميثاق.

٤- وأنَّ هذا الاشهاد هو متعلق بمسألة الربوبية ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف:١٧٢]، وأنهم أجابوا بـ ﴿بَلَىٰ﴾ [الأعراف:١٧٢].

لهذا نقول: إنَّ الآية ليس فيها مسألة الميثاق، وإنما دَلَّهُم على أنَّها مسألة الميثاق وجعلوها دليلًا على تلك المسألة ورتَّبوا عليها أشياء لأجل أمور:

الأمر الأول: أن الصيغة متشابهة ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف:١٧٢]، وأنَّهُ جاء في الأدلة في السنة أنَّ الله سبحانه أخرج ذرية آدم من ظهره كهيئة الذَّر، فلما جاء هنا ذِكرُ الظهر والاستخراج فجعلوا هذا تفسيرًا لهذا كما ذكرت لكم من كلام الطحاوي ومن كلام كثيرين من أهل العلم من السلف والخلف.

الأمر الثاني: لأجل الربط ما بين الآية وبين مسألة الميثاق أنَّهُ قال: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف:١٧٢] والإشهاد معناه الشهادة وهذا يقتضي أن يكون الاستخراج على ما جاء في الأحاديث وأنَّ الله خاطبهم وأنهم ردوا عليه إلى آخره.

الأمر الثالث: هو أنَّهُم أجابوه بالقول: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف:١٧٢] وهذا صريح في القول دون غيره.

والجواب: أنَّ هذه الأمور اشتبهت على من استدل بالآية على مسألة الميثاق، والآية ليست دليلًا على مسألة الميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم و ذريته، وأَنَّ تفسير الآية اختُلِفَ فيه على قولين:

القول الأول: هو الذي ذكرنا من أنَّ الله استَخرَجَ من ظهر آدم ذريته إلىٰ آخره، وجعلوا السنة تفسيرًا لما جاء في الآية والآية دليلًا، فلم يُفرِّقُوا بين هذا وهذا.

والقول الثاني: وهو قول جماعات كثيرة من أهل العلم من جميع المذاهب والفِرَق والمحققين من أهل العلم أيضًا، فقالوا: إنَّ الآية تفسيرها هو: أنَّ الله أخذ من بني آدم من ظهورهم: ﴿أَخَذَ﴾؛ يعني: خَلَقَ وجَعَلَ، فجعلهم يتناسلون، و «أخذ بعضهم من بعض»؛ يعني: أنشأ بعضهم من بعض كما قال سبحانه: ﴿كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [الأنعام:١٣٣]. ﴿أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴿١٣٣﴾﴾؛ يعني: بما خَلَقَ من السبب من إراقة الماء في الأرحام إلىٰ الحمل إلىٰ الولادة.

فقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ﴾[الأعراف:١٧٢] لمَّا ذَكَرَ الربوبية هنا في الأخذ دلَّ علىٰ أنَّ معنىٰ الأخذ هنا الخلق. قال: ﴿أَخَذَ رَبُّكَ﴾[الأعراف:١٧٢]؛ يعني: خَلَقَ ربك من ظهور بني آدم ذريتهم، هذا سبك الآية ﴿مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ﴾ [الأعراف:١٧٢]؛ فتكون ﴿ظُهُورِهِمْ﴾ بدل بعض من كل من بني آدم. ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾؛ لأنَّ أصلاب الرجال فيها الماء فقال: ﴿مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[الأعراف:١٧٢]؛ يعني: خلق الذرية من الماء الذي في ظهور الآباء؛ يعني: أَخَذَ بعضهم من بعض وهذا يُطلَق من هذا وهذا يوجد بسبب هذا. ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾[الأعراف:١٧٢] ﴿وَأَشْهَدَهُمْ﴾ هنا الإشهاد في القرآن له معنيان:

- الأول: إشهاد بلسان المقال بأن يَشهَدَ بقوله: «اشهد أنه كذا وكذا قولًا».
- والثاني: إشهاد بلسان الحال؛ يعني: أنَّ حالته تشهد.

والإشهاد هذا بلسان الحال بمعنىٰ ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ شَـٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾[التوبة:١٧]، فشهودهم علىٰ أنفسهم بالكفر هو بلسان حالهم من تأليهِهِم غير الله وعبادتهم لغير الله، أمَّا هم فلا يقولون عن أنفسهم: إنهم كفار؛ بل يقولون: نحن الحنفاء.

وكذلك في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧﴾ [العاديات:٦، ٧]؛ يعني شاهد بلسان حاله بأفعاله أنه كنود جاحد لنعمة الله ﷻ.

وهذا أيضًا في مثل قول الله تعالىٰ: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء:١٣٥]. هنا ﴿شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء:١٣٥]؛ يعني: بلسان الحال أو بلسان المقال. فدل إذًا علىٰ أنَّ الإشهاد في القرآن له هذان المعنيان.

ولهذا لمَّا كان الإشهاد علىٰ هذين المعنيين صار تفسير الآية: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف:١٧٢] أَشهَدَهُم عَلَىٰ أَنفُسِهِم محتمل أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال.

ولمَّا كان أول الآية فيه الأخذ بالخلق صار الإشهاد علىٰ الربوبية بلسان الحال لا بلسان المقال. ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾؛ يعني: بحالهم وما جَعَلَ الله ﷻ فيهم -في كل الأنفس- من دلائل ربوبيته ووحدانيته التي تؤدي وتدل علىٰ أَنَّهُ سبحانه هو المستحق للعبادة وحده دونما سواه.

﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ بما جعل في أنفسهم من العبرة والدلالة علىٰ أَنَّ الذي خلقهم وفَطَرَهُم وأوجدهم وأبدَعَهُم وبَرَأَهُم هو الله ﷻ كما قال سبحانه: ﴿أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٣٥﴾ [الطور:٣٥]، وكما قال: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٢١﴾ [الذاريات:٢١].

فإذًا نكون هنا الشهادة ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾؛ يعني: جَعَلَ حالهم وما هم مُرَكَبُونَ عليه دال علىٰ الوحدانية، وأيضًا جعل بعضهم دليلًا علىٰ بعض.

﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾؛ يعني: جَعَلَ هذه الذّرية بعضها شاهدًا علىٰ بعض بما أودع الله ﷻ في الناس من دلائل وحدانيته وآثار ربوبيته ومعالم صنعته وبرءه ﷻ؛ لهذا قال سبحانه هنا: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ فذَكَرَ الربوبية التي هي الخلق وما يترتّب عليه. ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾؛ يعني: أنهم جميعًا جميع هذه الذرية إذا رجعوا لدلائل الوحدانية التي يشهدونها بلسان الحال فإنهم مقرون بالربوبية.

وهذا هو الذي ذَكَرَهُ الله ﷻ عن جميع الفئات والمشركين في أنّهم مقرون بالربوبية منكرون للإلهية. ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾، في قوله: ﴿بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ وجهان من الوقف:

- **الوجه الأول**: أن يُوقَفَ على ﴿بَلَىٰ﴾، ثم تستأنف ﴿شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

- **الوجه الثاني**: أن يُوقَفَ على شهدنا ﴿بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾، ثم تقف، وتقول بعدها ﴿أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾.

والوجه الأول: وهو أن يكون الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾، هذا أولى وأظهر في معنى الآية، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾.

﴿شَهِدْنَا﴾، هذا من كلام بعضهم لبعض؛ يعني: بلسان الحال شهادة الحال.

شهد بعضهم على بعض بلسان الحال، لِمَ؟ ليكون ذلك دليلًا من الأدلّة التي تكون دافعةً لاحتجاجهم يوم القيامة، فإنّ الله ﷻ جعل دَفعَ احتجاج المشركين يوم القيامة وتَنَصُّلِهِم من التّكليف ورغبتهم في عدم التّعذيب، جَعَل ثَمَّ حُجَجًا منها هذا الإشهاد؛ أنّ بعض هذه الذّرية شاهد على بعض.

فهذه الآية فيها ذِكرُ الشهداء وهم الذين يأتون يوم القيامة في قوله: ﴿وَجِاْيٓءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ﴾ [الزمر:٦٩]، يشهد بعضهم على بعض بأنّ الدلائل ظاهرة وأنّكم مُقِرُّونَ بالربوبية، مُقِرُّونَ بالوحدانية، ويشهد الآباء على الأبناء، ويشهد الأبناء على الآباء، ويشهد بعضهم على بعض، حتى لا تكون ثَمَّ حجة.

لكن هذه ليست الحجة التي يُحاسَبُون عليها ويُعَذَّبُونَ عليها وإنما هي دليل لقطع معذرتهم مع الدّليل الآخر وهو الأعظم وهو بعث الرسل؛ لهذا هذه الآية فيها ذِكرُ دليل، وما رُتِّبَ على هذا الإشهاد إنما هو مع بعثة الرسل.

وتأمل حين قال: ﴿شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، من الذي شَهِدَ؟ الذرية شَهِدَ بعضهم على بعض ﴿أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾.

﴿عَنْ هَٰذَا﴾، الإشارة إلىٰ أي شيء؟ لدليل الربوبية، ودليل الربوبية هو الذي احتجّت به الرسل علىٰ ما جاءت به وهو توحيد الإلهية.

فإذًا في قوله: ﴿شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا﴾؛ يعني: أَشهد الله بعض الذرية علىٰ بعض علىٰ مسألة الربوبية؛ لئلا يقولوا: إنا كنا عن هذا غافلين. والرّسل جاءت بتقرير الحجة التي بعدها العذاب، مستمسكة الرسل بالأصل الذي شهد بعضهم علىٰ بعض فيه بلسان الحال وهو الإيمان بالربوبية؛ لهذا صارت الآية دليلًا علىٰ الربوبية وهذه حجة عليهم، ولكنها ليست الحجة التي بها يُعَذَّبُون، ولكنها قاطعة لنزاعهم ورغبتهم في التنصّل من العذاب.

والثاني: أنَّ في قوله: ﴿شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا﴾؛ يعني: عن هذا الدليل الذي هو التوحيد -توحيد الربوبية أو الفطرة- الذي ذَكَّرَت به الرسل أو الذي جاءت الرسل بإحيائه في الأنفس ليدلّ الناس علىٰ ما يستحقه الله ﷻ من توحيد العبادة.

﴿شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوا﴾ [الأعراف:١٧٢، ١٧٣]؛ يعني: الذين يحتجون بالغفلة أو يحتجون بالتقليد ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الأعراف:١٧٣] فهم احتجوا إما بالغفلة أو احتجوا بعدم الشرك، بمتابعة الآباء وهذا لو حصل يوم القيامة أن احتجوا به فإن الله سبحانه أقام عليهم الحجة بالشهداء وأقام عليهم الحجة بالرسل والعذاب إنما يكون بـ (.....) [٨٩]

دلائل الصّنعة وما أقام الله ﷻ في الإنسان من عقلٍ وفِكرٍ بحيث يستدل بهذه المخلوقات علىٰ خالقها ﷻ، وإنما بالثاني مع الأول وهو بعثة الرسل.

إذا تبيّن لك ذلك فإنّ:

١- أولًا: الآية إذًا ليس فيها حجة لمن ذهب بأنَّ هذه الآية في الميثاق، ليس فيها دليل علىٰ الميثاق.

---

(٨٩) انتهىٰ الوجه الأول من الشريط السادس عشر.

٢- ثانيًا: الآية ليس فيها حجة لمن قال: إنه بالفطرة أو بالتوحيد أو بما أُخِذَ من الميثاق الأول، كفاية عن إقامة الحجة على العباد، وأنّه بذلك الميثاق وذلك الإشهاد وإقرارهم على أنفسهم والشّهادة بالربوبية والعبادة؛ لأنه إذا لم تبلغهم الرّسالات ولم تأتِهم الرسل أنَّ تلك الشهادة كافية في تعذيبهم، فليس فيها دليل على أنّ هذه حجة كافية في تعذيبهم، بل لا بد من إقامة الحجة الرِّسالية؛ لذلك ترى أن أئمة أهل العلم المحققين كشيخ الإسلام وأئمة الدعوة دائمًا يذكرون الحجة الرّسالية، لا بد من إقامة الحجة الرّسالية.

لماذا لفظ الرّسالية؟ حتى لا يَتَوَهَّم المُتَوَهِّمُ أنَّ الحجة الفطرية كافية. إذا تبين ذلك فإنَّ تفسير الشهادة هنا وهذه الآية عند المحققين من أهل العلم على ما ذكرنا هو بالفطرة؛ الفطرة التي فطر الله ﷻ الناس عليها، وهي الفطرة في الربوبية التي تدل على الألوهية، وهي في معنى قوله ﷻ ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم:٣٠]، وفي معنى قوله ﷺ: «**كل مولود يولد على الفطرة**»(٩٠).

وهذا الذي ذَكَرتُ من تفسير الآية على وجه التفصيل والبسط هو مذهب واختيار أئمة أهل السنة كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن كثير رحمه الله في تفسيره وشارح الطحاوية وأئمة الدعوة والشيخ عبدالرحمن بن سعدي في تفسيره وهو تفسير جماعات كثيرة من أهل العلم، وهو الذي يتعيَّن في الموافقة مع أصول التوحيد وأصول العقيدة بعامة، وهو الذي يتعين مُوَافَقَةً لحكمة الله ﷻ، وهو الذي يتعين مُوَافَقَةً لما هو مقرر في الشريعة من مسألة إقامة الحجة في أحكام المرتد؛ لهذا غَلِطَ في هذه الآية جماعات، ومن المعاصرين جماعات أيضًا فجعلوها حجَّةً على أنَّهُ ليس، ثَمَّ حاجة لإقامة الحجة على العباد، بل الفطرة كافية، والعهد الأول كافي وإلى آخره، وهذا ولا شك ليس بمرضيّ.

والحجة لا تقوم على العباد بشيء لا يتذكرونه أصلًا، وإنما العباد أمامهم الدّلائل.

---

(٩٠) سبق تخريجه.

أما تَذَكُّر ميثاق وتَذَكُّر شهادة وتَذَكُّر هذه الأشياء، فإنّ أحدًا لا يتذكر ذلك، وإنما الرسل تُذَكِّرُهُم بذلك فتكون الحجة بالرسل لا بذلك الأمر الأول؛ لهذا ذكرتُ لك في أول البحث أنَّ مسألة الميثاق مرتبطة بالقدر، وليست متصلةً بالتكفير، ليست متصلةً بالحجة، ليست متصلة بهذه المسائل، وإنما هي -يعني: الميثاق- مرتبط بالقدر لا غير، وليس حجة على خلاف القدر، إنما هو دليل على القدر فقط دون ما سواه.

تقرؤون الكلام الطويل الذي ذكره شارح الطحاوية وفيه طُول.

والمسألة بما ذكرتُ لك تكون قريبةً واضحة، ولا يكون ثَمَّ إشكال في هذه الآية ولله الحمد، وهي من الآيات المُشكِلَة كما ذكرتُ لك؛ لكن بتأمل قول المحققين والنّظر في تصحيح الأحاديث وعِلَلِهَا، وأنَّ الأحاديث التي فيها الرّبط ما بين الآية والميثاق فيها اضطراب وفيها ضَعف في بعضها ضعف في الإسناد وفي بعضها علّة بالوقف وثَمَّ أشياء أُخر لا نطيل بالكلام عليها.



الدرس الثالث عشر:

أفعال العباد

٤٣- وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَىٰ فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ(٩١).

٤٤- وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ(٩٢).

---

(٩١) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

لـ قوله: «وَقَدْ عَلِمَ الله تَعَالَىٰ فِيما لم يزلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ...»:

●يشير المؤلف رَحِمَهُ اللهُ إلىٰ حديث عبد الله بن عمرو قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان فقال: «أتدرون ما هذان الكتابان؟» فقلنا: لا يا رسول الله إلا أن تخبرنا، فقال للذي في يده اليمنىٰ: «هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة، وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجمل علىٰ آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم أبدًا»، ثم قال للذي في شماله: «هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل النار، وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجمل علىٰ آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم أبدًا» فقال أصحابه: ففيم العمل إن كان أمر قد فرغ منه؟ فقال: «سددوا وقاربوا، فإن صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة، وإن عمل أي عمل، وإن صاحب النار يختم له بعمل أهل النار، وإن عمل أي عمل»، ثم قال رسول الله ﷺ بيديه فنبذهما ثم قال: «فرغ ربكم من العباد ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾» [الشورىٰ:٧]. أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ وصححه هو وغيره، وهو مخرج في «الصحيحة» (٨٤٨).

(٩٢) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

لـ قوله: «وكُلٌّ مُيَسرٌ لِمَا خُلِقَ لَه»:

●هو قطعة من حديث علي المروي في «الصحيحين»، وقد خرجته في «تخريج السنة» برقم (١٧١)

وقد صح أن بعض الصحابة لما سمعوا هذا الحديث منه ﷺ قالوا: إذًا نجتهد.

وفي رواية: فالآن نَجِدُّ، الآن نَجِدُّ، الآن نجدُّ. انظر «السنة» (١٦١، و١٦٧) ففيه رد صريح علىٰ الجبرية المتواكلة الذين يفهمون من الحديث خلاف فهم الصحابة، فتأمل.

وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ(٩٣)، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ(٩٤).

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي العِزِّ:

❑ **قوله: «وقَدْ عَلِمَ الله تَعَالَىٰ -فِيما لم يزلْ- عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ، وعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النار جُمْلَةً واحِدَةً، فَلا يُزَادُ في ذلك العَدَدِ، ولا يَنقُصُ مِنهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالَهُم فِيمَا عَلِمَ مِنْهُم أَنْ يَفْعَلوه»:**

●قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[الأنفال:٧٥]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾[الأحزاب:٤٠]؛ فالله تعالىٰ موصوف بأنه بكل شيء عليم أزلًا وأبدًا، لم يتقدم علمه بالأشياء جهالةٌ، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾[مريم:٦٤].

وعن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: «**كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله ﷺ، فقعد وقعدنا حوله، ومعه مَخْصَرة، فنكَّس رأسه فجعل ينكت بمخصرته، ثم قال: ما منكم من أحد، ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كُتبت شقية أو سعيدة، قال: فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نمكث علىٰ كتابنا وندع العمل؟ فقال: من كان من أهل السعادة فسيصير إلىٰ عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلىٰ عمل أهل الشقاوة. ثم قال: اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ:**

---

(٩٣) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «والأَعْمَالُ بالخَواتِيم»:

●هذا طرف من حديث لسهل بن سعد الساعدي، أَخْرَجَه أَحْمَد والبُخَارِيّ، وهو مخرج في المصدر السابق (٢١٦).

(٩٤) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «والسَّعيد مَن سعد بقضاء الله، والشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ الله»:

●هذا معنىٰ حديث أَخْرَجَه البزار وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «**الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من سعد في بطن أمه**». وسنده صحيح كما بينته في «الروض النضير» (١٠٩٨) و«تخريج السنة» (١٨٨).

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾(٩٥) [الليل:٥-١٠]»، خرجاه في «الصحيحين».

❏ قوله: «وكُلٌّ مُيسرٌ لِمَا خُلِقَ لَه، والأَعْمَالُ بالخَواتِيمِ، والسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ الله، والشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ الله»:

●تقدم حديث علي رضي الله عنه وقوله ﷺ فيه: «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»، وعن زهير عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، قال: «**جاء سراقة بن مالك بن جُعْشُم، فقال: يا رسول الله، بيِّن لنا ديننا كأنا خُلقنا الآن، فيم العمل اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، أم فيما يُستقبل؟ قال: لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، قال: ففيم العمل؟ قال زهير: ثم تكلم أبو الزبير بشيء لم أفهمه، فسألت: ما قال؟ فقال: اعملوا فكل ميسر**»(٩٦). رواه مسلم.

وعن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة**»(٩٧)، خرجاه في «الصحيحين» وزاد البخاري: «**وإنما الأعمال بالخواتيم**».

وفي «الصحيحين» أيضًا عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «**حدثنا رسولُ الله ﷺ -وهو الصادق المصدوق-: إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يُرسل إليه المَلَك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد؛ فوالذي لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»(٩٨).

---

(٩٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٦٢)، ومُسْلِم (٢٦٤٧)، وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه.

(٩٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٦٢)، ومُسْلِم (٢٦٤٧)، وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه.

(٩٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٤٨)، وغيره من حديث جابر رضي الله عنه.

(٩٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٨٩٨)، ومُسْلِم (١١٢)، وغيرهما من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وكذلك الآثار عن السلف.

قال أبو عمر بن عبدالبر في «التمهيد»: قد أكثر الناس من تخريج الآثار في هذا الباب، وأكثرَ المتكلمون من الكلام فيه، وأهل السنة مجتمعون على الإيمان بهذه الآثار واعتقادها وترك المجادلة فيها، وبالله العصمة والتوفيق.

قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:

❑ قوله: «والسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ الله، والشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ الله...»:

● **قال الحافظ ابن رجب**[99]: والإيمان بالقدر على درجتين:

إحداهما: الإيمان بأن الله سبق في علمه ما يعمله العباد، من خيرٍ وشرٍّ، وطاعةٍ ومعصيةٍ، قبل خلقهم وإيجادهم، ومَن هو منهم من أهل الجنة، ومن هو منهم من أهل النَّار، وأعد لهم الثَّواب والعقاب جزاء لأعمالهم قبل خلقهم وتكوينهم، وأنه كتب ذلك عنده وأحصاه، وأن أعمال العباد تجري على ما سبق في علمه وكتابه.

والدرجة الثانية: أن الله خلق أفعال العباد كلها من الكفر والإيمان والطَّاعة والعصيان، وشاءها منهم.

فهذه الدرجة يثبتها أهل السنة والجماعة وتنكرها القدرية، والدرجة الأولى أثبتها كثير من القدرية ونفاها غلاتهم كـ «معبد الجهني».

وقد قال كثير من أهل السلف: «ناظِروا القدريةَ بالعلم، فإن أقروا به خُصموا، وإن جحدوا كفروا».

وما أحسنَ قولَ الإمام الشافعي[100]:

فمـا شـئـتَ كان وإن لم أشـأ	وما شـئـتُ إن لم تشأ لم يكنْ
خلقـتَ العباد على ما علمتَ	ففي العلم يجري الفتى والمُسنْ
علـى ذا مننـتَ وهـذا خذلتَ	وهـذا أعنـتَ وذا لـم تُعـنْ
فمنهـم شـقيٌّ ومنهـم سـعيدٌ	ومنهـم قبيـحٌ ومنهـم حسَـنْ

(٩٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٢٠٨)، ومُسْلِم (٢٦٤٣)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
(١٠٠) انظر: «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب (ص٢٧)،دار المعرفة.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

□ قوله: «وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَىٰ فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدُ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ. وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ»:

●الأصل السادس من أصول الإيمان: الإيمان بالقدر، والإيمان بالقدر يشمل أربعة أصول، وهي التي تسمىٰ مراتب الإيمان بالقدر:

المرتبة الأولىٰ: الإيمان بعلم الله السابق: وهو الإيمان بأن الله علم بعلمه القديم كل ما يكون، فعَلِمَ العباد وأعمالهم وأحوالهم وطاعاتهم ومعاصيهم بعلمه القديم الأزلي الذي لم يحدث بعد أن لم يكن؛ فإنه تعالىٰ لم يزل عالمًا بما سيكون.

المرتبة الثانية: الإيمان بكتابة المقادير: وهو الإيمان بأن الله قدر مقادير الخلق، وكتب ذلك علىٰ وفق ما علم قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، كما في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عند مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «**قَدَّر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض**»[101]، والآيات التي فيها ذكر الكتاب كثيرة، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ۝٥٩﴾ [الأنعام:٥٩]، ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد:٢٢] .

المرتبة الثالثة: الإيمان بعموم مشيئة الله: وهو أنه لا خروج لشيء عن مشيئة الله، فكل ما يجري في الوجود فهو بمشيئة الله، فكل حركة وسكون، وكل تغير بوجود أو عدم أو زيادة أو نقص علىٰ أي وجه، كل ذلك بمشيئة الله وعلمه، ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر:١١]، ﴿يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [الرعد:٨] .

---

(١٠١) أَخرَجه مُسْلِم (٢٦٥٣)، والتِّرمِذِيّ (٢١٥٦)، وأَحْمَد (١٦٩/٢)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

والمرتبة الرابعة: الإيمان بعموم خلقه، ومعناه: أن الله خالق كل شيء، فكل موجود فهو مخلوق لله، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

هذه أربع مراتب لا بد أن تكون مستقرة في ذهن المسلم، والمؤلف ذكر عبارات كثيرة تتعلق بتقرير الإيمان بالقدر في حدود هذه المراتب المذكورة، لكنه نوَّع العبارات وذكر جزئيات وتفصيلات، وفرَّق الكلام في القدر، فقد تقدم قوله: «**خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا، وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ**»، وذكر المشيئة وأن «**كُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ**»، وهنا ذكر أيضًا بعض التفصيلات في إطار مراتب القدر المتقدمة، فقال: «**وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَىٰ فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدُ وَلَا يُنْقَصُ مِنْه**»؛ لأنه إذا زاد أو نقص لزم منه تغير علم الله، وأن الله لم يعلم ما سيكون، لا، بل قد فُرغ من الأمر، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار...**»[١٠٢] الحديث.

وهذا المعنىٰ الذي ذكره مُستمَد من النصوص، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، فوَصْفه تعالىٰ بالعلم التام يقتضي أنه سبحانه يعلم ما سيكون تمامًا من كل الوجوه، يعلم من يدخل الجنة وعددهم ومنازلهم ومراتبهم بعلم مفصل، وليس علمًا إجماليًا.

وقوله: «**فَلَا يُزادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدُ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ**»:

بل العدة قد انقضت، فعدة البشر قد سبق علم الله وكتابه بها من آدم إلىٰ آخر من يخلقه الله من هذا الجنس البشري.

وقوله: «**وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ**»:

---

(١٠٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٦٢)، ومُسْلِم (٢٦٤٧)، وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه.

وكذلك علم أفعالهم: طاعاتهم ومعاصيهم، وما ليس بطاعة ولا معصية، قد أحصاه ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن:٢٨] .

وقوله: «**وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»:

لما أخبر الرسول ﷺ بأنه «**ما من نفس إلا وقد علم مكانها من الجنة ومكانها من النار، قال رجل: أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ فقال: اعملوا فكل ميسر، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة، فييسرون لعمل أهل الشقاوة**»(١٠٣)، وسئل النبي ﷺ: «**أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه أشيء قضي عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: لا، بل شيء قضي عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله ﷻ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۝﴾ [الشمس:٧، ٨]**»(١٠٤) ومعنى ذلك: أن الله تعالى يُجري الأمور على وفق ما سبق به علمه وكتابه، فيُيسر للعبد طريقه ويجعله مهيأً سالكًا وهو يسلكه باختياره ومشيئته، ولكن مشيئته واختياره محكومان بمشيئة الرب كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ [التكوير:٢٩]، فإذا أطاع العبد ربه فبتوفيق وتيسير منه تعالى لعبده، وإذا فعل العبد المعصية فبعدم ذلك التوفيق، وعدم هذا التوفيق هو تيسيرٌ لذلك العمل.

وهناك سؤال يجري على ألسن بعض الناس يقولون: الإنسان مسير أم مخير؟

وهذا من الألفاظ التي لم ترد في النصوص فلا بد فيها من التفصيل:

فمن أراد أنه «مخير» بمعنى أنه له مشيئة واختيار؛ فنعم، وإن أراد أنه مخير أنه يتصرف بمحض مشيئته خارجًا عن مشيئة الله وقدرته؛ فهذا باطل؛ فلا خروج لأحد عن قدرة الله ومشيئته.

وكذلك «مسيَّر»؛ فإن أراد بمسيَّر أنه في جميع أموره يتحرك بتدبير الله وتقديره ومشيئته فنعم، وإن أراد أنه مسير لا اختيار له ولا مشيئة، بل هو مجبور؛ فهذا باطل.

---

(١٠٣) انظر التخريج السابق.

(١٠٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٤٩، ٢٦٥٠)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

وقوله: «**وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ**»:

أي: أن المعتبر في مصير العبد هو ما يختم له به، فقد يعيش الإنسان عمرًا طويلًا وهو في أعمال الكفر والضلال والعصيان، ثم يدركه ما سبق به الكتاب، فيؤمن ويموت، فيختم له بالإيمان والعمل الصالح، كحادثة سحرة فرعون، أمضوا حياتهم كلها في عبادة فرعون، وعمل السحر، ولما رأوا الآيات أشرق الإيمان في قلوبهم ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ۝٤٦ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٤٧ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۝٤٨﴾ [الشعراء: ٤٦-٤٨] وقوله تعالىٰ حكاية عن قول فرعون لهم: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ۝٧١ قَالُواْ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِي فَطَرَنَاۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧١، ٧٢] تحولوا من الكفر الذي هو من أغلظ الكفر إلىٰ هذه المرتبة من الإيمان، فصاروا إلىٰ كرامة الله فختم لهم بذلك العمل، وشواهد هذا كثيرة.

وكم من كافر يسلم ثم ينضم إلىٰ صف المسلمين فيقاتل ويُقتَل ولم يعمل قبلها شيئًا، لكنه آمن بالله ورسوله إيمانًا صادقًا، وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**يضحك الله إلىٰ رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، يقاتل هذا في سبيل الله فَيُقتل، ثم يتوب الله علىٰ القاتل فيستشهد**»[١٠٥] وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه في الصحيحين: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: «**إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك، فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله، وشقي أو سعيد**»[١٠٦]. قال: «**فوالله الذي لا إله غيره، إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»[١٠٧].

---

(١٠٥) أَخرَجَه مُسْلِم (١٨٩٠)، والنسائي، (٣١٦٦)، وأَحْمَد (٢/٣١٨، ٤٦٤)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٠٦) سبق تخريجه.

(١٠٧) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٩٤)، ومُسْلِم (٢٦٤٣)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

فالعبرة بالخواتيم، ماذا ينفع مَن كان دأبه الإحسان إذا تحول وتغير وانقلب من الإحسان إلىٰ العدوان؟ فبعد أن كان محسنًا مصلحًا صار ظالمًا مفسدًا، فمن كان مؤمنًا مدة طويلة، ثم صار كافرًا، فكفره يحبط ما قبله.

ولهذا من أهم ما يجب أن يهتم به المسلم أمر الخاتمة، فيسأل ربه الثبات أولًا؛ لأن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، ومن دعاء النبي ﷺ: «**يا مقلب القلوب ثبِّت قلبي علىٰ دينك**»(١٠٨) وهذا يتضمن سؤال حسن الخاتمة، والله تعالىٰ يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران:١٠٢] أي: استقيموا علىٰ الإسلام حتىٰ يأتيكم الموت وأنتم علىٰ ذلك، ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحجر:٩٩] ومن دعاء الصالحين: سؤال الوفاة علىٰ الإسلام كما قال السحرة بعد التوبة: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف:١٢٦]، ويوسف عليه السلام يقول: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف:١٠١] وهذا كله من سؤال الله حسن الخاتمة.

وقوله: «**وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ**»:

السعيد هو الذي يفوز بمطلوبه ومحبوبه، وينجو من مرهوبه ومكروهه، وهو مَن يظفر بالكرامة ويفوز بالنعيم المقيم، والشقي ضده، وهو الذي يفوته المطلوب والمحبوب، ويبوء بالمكروه والمرهوب، وهو الذي يصير إلىٰ عذاب الله الأليم المهين، قال تعالىٰ: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ۖ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود:١٠٥، ١٠٨] .

---

(١٠٨) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (١٩٩) والحاكم (٥٢٥/١)، وأَحْمَد (١٨٢/٤)، من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه.

فالسعادة والشقاوة مقضيان ومُقَدَّران، وفي الحديث الذي تقدم ذكره: «**أن المَلَك يؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وشقي أو سعيد**»(١٠٩).

وهذا لا يعني أن الإنسان يصير شقيًّا بدون أسباب الشقاوة، ويصير سعيدًا بدون أسباب السعادة، لا، بل للشقاوة أسباب، وللسعادة أسباب، فالسعادة سببها توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، وطاعته وطاعة رسله، هذه أسس السعادة: إيمان وتقوىٰ، وعمل صالح، ولا تكون السعادة بدون ذلك أبدًا، كما قال النبي ﷺ: «**إنه لن يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة**»(١١٠) فالسعادة موقوفة علىٰ أسبابها، والشقاوة موقوفة علىٰ أسبابها، فالشقاوة سببها الكفر والعصيان والشرك والظلم والفسق والعدوان، فلا يدخل النارَ أحد إلا بالأسباب الموجبة لدخولها، ولا يدخل الجنةَ أحد إلا بالأسباب المقتضية لدخولها، والكل قد سبق به علم الله وقضاؤه وكتابه، فلا بد من استحضار هذه الحقائق، فالشقاوة لا تكون بلا سبب، فمن سبق قضاء الله في شقاوته فلا بد أن تقوم به أسباب الشقاوة، ومن سبق قضاء الله بسعادته؛ فلا بد أن تقوم به أسباب السعادة.

ومقام الكلام في القدر من المقامات العظيمة التي تموج فيها الأفكار والأقوال موجًا، ولكن المُعتصَم الذي به النجاة من الزلل في هذه المسالك، وهذه المتاهات التي ضل فيها أكثر الخلق هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فإذا أشكل عليك أمر ولم تدركه بعقلك الناقص القاصر؛ فاعتصم بالله وبكتابه، وحسبك.

وهذا الأصل العظيم مع ما يذكر فيه من تفاصيل بعض المسائل؛ يقوم علىٰ المراتب الأربعة المتقدمة، ولا بد مع الإيمان بالقدر من الإيمان بالشرع، والإيمان بحكمة الرب، فهذه ثلاثة أصول لا بد من التحقق بها، وتقدم أن المؤلف ذكر الأصلين: الإيمان بالشرع والقدر بعدما ذكر بعض الجوانب في القدر قال: «**وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ**».

---

(١٠٩) سبق تخريجه.

(١١٠) أَخْرَجَه أَحْمَد، (٤٣٨/٥)، وغيره من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

ـــــ قوله: «وقَدْ عَلِمَ الله تَعَالَىٰ -فِيما لم يزلْ- عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ...»:

●هذا الكلام وما بعده من كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كله في موضوع القضاء والقدر.

والإيمان بالقضاء والقدر هو أحد أركان الإيمان الستة، كما قال عليه الصلاة والسلام: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»[111]، وفي القرآن قوله جل وعلا: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

فليس هناك شيء بدون تقدير، أو أن هناك أشياء تقع صدفة، أو أن الأمر أُنف؛ إن كل شيء يحدث فإنه مقدر ومكتوب.

والإيمان بالقضاء والقدر يتضمن أربع درجات، نلخصها فيما يلي:

المرتبة الأولىٰ: الإيمان بعلم الله الشامل المحيط بكل شيء، وأن الله علم الأشياء أزلًا، علم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، لا يخفىٰ علىٰ علمه شيء سبحانه وتعالىٰ.

المرتبة الثانية: أن الله جل وعلا كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق بعد أن علمها سبحانه.

وهي الكتابة العامة الشاملة لكل شيء، وفي الحديث: «إن أول ما خلق الله القلم، قال: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة»[112] فجرىٰ القلم بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة.

المرتبة الثالثة: مرتبة المشيئة، لا يكون في هذا الكون شيء إلا بإرادة الله ومشيئته مما هو في اللوح المحفوظ، وفي علمه سبحانه وتعالىٰ، لا يحدث شيء بدون إرادته،

---

(١١١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٨)، وأَبُو دَاوُد (٤٦٩٥)، وغيرهما من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(١١٢) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢١٥٥)، وأَبُو دَاوُد (٤٧٠٠)، وغيرهما من حديث عبادة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ظلال الجنة» (٤١/١)، برقم (١٠٤).

ولا يكون في ملكه ما لا يريد سبحانه، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[الحج:١٤]، ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾[آل عمران:٤٠]، فما يحدث في هذا الكون من حياة وموت، وغنًى وفقر، وإيمان وكفر، كل ذلك شاءه الله وأراده، شاء الخير وشاء الشر، وشاء الإيمان وشاء الكفر، فدخل في مشيئته كل شيء، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

المرتبة الرابعة: مرتبة الخلق والإيجاد، فما شاءه وأراده فإنه يوجده ويخلقه ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾[الزمر:٦٢] ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[الأعراف:٥٤]، ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾[الحديد:٢٢].

وأدلة العلم أدلة كثيرة جدًّا.

ومن جملة الذي وصف الله به نفسه: العلم؛ فإنه سبحانه وتعالىٰ يعلم عدد من يدخل الجنة ومن يدخل النار، وذلك في علمه الأزلي.

وأن ما قدره الله تعالىٰ لا يزاد فيه ولا ينقص، ومن ذلك أنه يعلم أهل الجنة وأهل النار، ويعلم ما هم عاملون.

نؤمن بذلك ونتجه إلىٰ العمل، ولا نتناقش في القضاء والقدر: كيف؟ ولماذا؟ وكيف يُحاسبُ علىٰ شيء قد قدره؟ إلىٰ آخر هذه الهذيانات وإضاعة الأوقات، والاعتراض علىٰ الله ﷻ.

الواجب عليك فعل الطاعات واجتناب المعاصي؛ فليس شأن العبد التفتيش في سر الله ﷻ ومخاصمة الرب جل وعلا، إنما شأنه العمل؛ ولذلك لما أخبر النبي ﷺ أصحابه أن ما منهم من أحد إلا مكتوب مقعده من الجنة أو مقعده من النار، قالوا: يا رسول الله، ألا نتكل علىٰ كتابنا ونترك العمل؟ قال: «لا، اعملوا فكلٌّ ميسر لما خُلق له»(١١٣)، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ۝٤ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾[الليل:٤-٧] السبب من العبد نفسه، إما أن يسعد وإما أن يشقىٰ

---

(١١٣) سبق تخريجه.

﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٨-١٠] فالمطلوب منا العمل الصالح وترك العمل السيئ

أما الاحتجاج بالقضاء والقدر فليس بعذر، فإن الله ﷻ قد بيَّن لنا الخير والشر؛ فليس هناك عذر، فالناس يقعون في مشاكل بسبب دخولهم في أشياء ليست من اختصاصهم، فيقول: إن كان الله قد كتب لي أن أدخل الجنة دخلتها، وإن كان قد كتب لي أن أدخل النار دخلتها! ولا يعمل شيئًا.

فيقال له: أنت لا تقول بهذا في نفسك، هل تقعد في البيت وتترك طلب الرزق وتقول: إن كان الله قد كتب لي رزقًا فسييسره لي؟ أو تخرج وتسعىٰ وتطلب الرزق؟ البهائم والطيور لا تقعد في أوكارها، بل تخرج وتطلب الرزق، وجاء في الحديث: «لو أنكم تتوكلون علىٰ الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصًا وتروح بطانًا»(١١٤) فالله فطرها علىٰ طلب الرزق، وعلىٰ فعل الأسباب، وهي بهائم، وأنت رجل عاقل!

وأيضًا: لو أن أحدًا سرق منك شيئًا، هل تقول: هذا قضاء وقدر، أم تشتكيه؟ بل تشتكيه وتطلب وتخاصم، ولا تحتج بالقضاء والقدر!

❑ قوله: «**وَكَذَلِكَ أَفْعَالَهُم فِيمَا عَلِمَ مِنْهُم أَنْ يَفْعَلوه**»:

● أي: علم أفعالهم في الأزل.

❑ قوله: «**وكُلٌّ مُيسرٌ لِمَا خُلِقَ لَه**»:

● قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-١٠].

❑ قوله: «**والأَعْمَالُ بالخَواتيم**»:

● الإنسان لا يغتر بعمله وإن كان أصلح الصالحين، بل يخاف من سوء العاقبة، ولا يحكم علىٰ أحد بأنه من أهل النار بموجب أفعاله؛ لأنه لا يدري بماذا يختم له، ويوضح ذلك حديث النبي ﷺ من حديث ابن مسعود: «إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه أربعين

---

(١١٤) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٣٤٤)، وابْنُ مَاجَه (٤١٦٤)، وأَحْمَد (١/٣٠، ٥٢)، وغيرهم من حديث عمر رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٥٢٥٤).

يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»[(١١٥)].

فالإنسان يخاف من سوء الخاتمة، ولا يحكم علىٰ أحد بسوء الخاتمة؛ لأنه لا يدري بما يختم له؛ فالتوبة تَجُبُّ ما قبلها: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ...﴾ [الأنفال: ٣٨].

فالأعمال بالخواتيم، ولكن من لطف الله ﷻ بعباده أن من عاش علىٰ الخير فإنه يختم له بالخير، ومن عاش علىٰ الشر فإنه يختم له بالشر؛ فالإنسان يعمل الأسباب ويحسن الظن بالله ﷻ.

وبعض الناس يقول: أتوب قبل الموت، فنقول له: وهل تدري متىٰ تموت؟ يمكن أن تموت في لحظة لا يمكن معها التوبة، ولا تدري هل التوبة مقبولة أم لا؛ لأن التوبة لها شروط.

☐ قوله: «والسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ الله، والشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ الله»:

●لا يشقىٰ بقضاء الله ﷻ، إنما يشقىٰ بعمله الذي قدره الله له. مَن قدر الله أنه يشقىٰ أو يسعد فسييسره له.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِح آل الشَّيْخ:

☐ قوله: «وَقَد عَلِمَ اللهُ تَعَالَىٰ فِيمَا لَم يَزَل عَدَدَ مَن يدخُلُ الجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَن يَدخُلُ النَّارَ جُملَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ العَدَدُ وَلَا يُنقَصُ منهُ. وَكَذلك أَفعَالُهُم فِيمَا عَلِمَ مِنهُم أَن يَفعَلُوهُ»:

●هذه الجُمل من هذه العقيدة المباركة شروعٌ من الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ في مسألة

---

(١١٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٢٠٨)، ومُسْلِم (٢٦٤٣)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

القَدَر، ومسألة القَدَر والبحث فيها من المسائل العظيمة جدًّا؛ لأنَّ الخلاف فيها بين أهل السنة والجماعة وبين المخالفين كثير ومتنوّع.

والطّحاوي لم يُرتّب الكلام على مسألة القَدَر ولم يتناوله تناولًا منهجيًّا واضحًا بيّنًا بل فرَّقَهُ و ذَكَرَ جُمَلًا منه؛ ولهذا فإننا سنذكر إن شاء الله -تعالىٰ- كل ما يتصل ببحث القدر في هذا الموضع إن اتسع له الوقت، ونُحيل فيما نستقبل على هذا الموضع الذي نأتيه عند قوله: «**وَأَصلُ القَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي خَلقِهِ**».

قال: «وَقَد عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيمَا لَم يَزَل عَدَدَ مَن يَدخُلُ الجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَن يَدخُلُ النَّارَ جُملَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ العَدَدُ وَلَا يُنقُصُ مِنهُ. وَكَذَلِكَ أَفعَالُهُم فِيمَا عَلِمَ مِنهُم أَن يَفعَلُوهُ.»

هذه الجملة أخذها انتزاعًا من عدد من أحاديث المصطفىٰ ﷺ، وتلك الأحاديث متنوعة وثابتة في أَنَّ الله ﷻ خَلَقَ الجنة وخَلَقَ لها أهلًا وعَلِمَ ما هم عاملون، خَلَقَ النار و خَلَقَ لها أهلًا وعَلِمَ ما هم عاملون، وأنَّ الله -سبحانه- قَبَضَ قَبضَةً إلىٰ النار وقبض قبضةً إلىٰ الجنة، وأنّ الله -سبحانه- لما استخرج ذرية آدم من ظهره قال: «هؤلاء إلىٰ الجنة وهؤلاء إلىٰ النار» فلا يُزاد من ذلك العدد ولا يُنقَص[116]، والأحاديث في هذا كثيرة متنوعة، لكن المراد من ذلك هو ذِكرُ أعظم مراتب الإيمان بالقدر ألا وهي مرتبة العلم، حيث ذَكَرَ أنَّ الله -سبحانه- عَلِمَ عدد من يدخل الجنة وعدد من يدخل النار، وكذلك عَلِمَ أفعالهم.

«**فعَلِمَ العدد**»؛ يعني: عَلِمَ الأفراد وعَلِمَ الأعمال، والأعمال يدخل فيها القول والعمل والاعتقاد والأحوال جميعًا، من جميع تصرفات أصحاب الجنة وأصحاب النار، وهذا فيه إجمال لذكر هذه المرتبة العظيمة وهي مرتبة العلم.

والكلام علىٰ هذه المرتبة يمكن أن نرتّبه لك في مسائل:

---

(١١٦) سبق تخريجه.

المسألة الأولىٰ:

أنَّ عِلمَ الله جل وعلا كما ذكر: «عَلِمَ اللَّه فِيمَا لَم يَزَل»؛ يعني: أنَّ عِلمَ الله أزلي وأبدي، وأنَّ عِلمَهُ سبحانه أوّل، وهذه كلّها بمعنىٰ واحد.

المسألة الثانية:

أنّ عِلمَ الله ﷻ من حيث هو صِفَةٌ له سبحانه مُتَعَلّقٌ بكل شيء، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ٣٢﴾ [النساء:٣٢]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ١٧٦﴾ [النساء:١٧٦]، وقال أيضًا ﷻ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ٤٠﴾ [الأحزاب:٤٠]، وقال سبحانه: ﴿وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر:٧]، ونحو ذلك من الآيات.

فعِلمُ الله ﷻ متعلق بكل شيء، وكلمة «بِكُلِّ شَيءٍ» هذه فيها شمول للأشياء. والشيء يُعرَّف بأنه ما يصح أن يُعلَمَ، أو ما يصح أن يَؤُولَ إلىٰ أن يُعلَم.

فإذًا ما سيقع سواءً كان من جليل الأمر أو من حقيره هذا سَيَئولُ إلىٰ العلم، وأيضًا يصح أن يُعلم ويصح أن يئول إلىٰ العلم ما لم يقع؛ لهذا نقول: إنَّ علم الله ﷻ بالأشياء شامل، وأنَّ عِلمَ الله ﷻ بالأشياء أَوَّلُ، لكن بَدَأَ حيث أراد الله ﷻ أن يوجَد ذلك الشّيء، أو أن يكون الأمر علىٰ هذا النّحو، أو أن لا يكون هذا الأمر؛ يعني: أنّ الله سبحانه وتعالىٰ عَلِمَ أحوال الأشياء علىٰ التفصيل وعلىٰ الإجمال لَمَّا أراد خلقها وإيجادها سبحانه وتعالىٰ.

والله سبحانه يعلم تلك الأشياء علىٰ ما هي عليه، وعِلمُهُ بها أوَّل، وإذا قلنا: إنَّ علمه سبحانه وتعالىٰ بها شامل، وأنه ﷻ عَلِمَ تلك الأشياء إذ تَوَجَّهَت الإرادة إليها فإنَّ ذلك العلم لم يسبقه جهالة.

وهذه من أصول المسائل أيضًا؛ لأنّ عِلمَ الله ﷻ لم يسبقه جهالة، وهذه تنفعك في البحث مع القدرية؛ نفاة العلم.

وقولنا: لم يسبقه جهالة؛ يعني: لا في الأزل، فإذا قلنا: عَلِم، ليس معناه أنه قبل ذلك كان جاهلًا بهذا الشيء، لم؟ لأنه لم يكن شيئًا إلا لمَّا تَوَجَّهَت الإرادة إليه، فلما

توجهت الإرادة إليه بأنه يكون أو لا يكون أو إذا كان كيف يكون فإنه سبحانه عِلمُه بذلك سابق؛ فإذًا عِلمَ الله ﷻ لم يسبقه جهالة، لا حين توجه إلىٰ الإرادة ولا حين وقع مشيئةً كونيةَ.

والإرادة في قولنا: توجّهت إليه الإرادة، ليست هي الإرادة الكونية المتعلقة؛ يعني: التي تعرفونها التي هي المشيئة، إذا تعلقت بشيء كان، وإنما هي إرادة القدر؛ يعني: تقدير الأشياء بأنَّ هذا سيكون أو لا يكون وأن هذا سيخلقه الله أو لا يخلقه الله؛ يعني: الإرادة المرتبطة بالحكمة والتقدير في إيقاع الأشياء في أوقاتها.

المسألة الثالثة:

أنَّ مرتبة العلم من أنكَرَهَا كَفَرَ، ومراتب القدر أربعة كما تعلمون:

- أولها العلم.
- ثم الكتابة.
- ثم عموم المشيئة.
- ثم عموم خلق الله ﷻ للأشياء.

والمرتبة الأولىٰ وهي العلم من أنكَرَهَا كَفَر.

وعِلمُ الله سبحانه وتعالىٰ -كما ذكر لك الطحاوي- أنه عَلِمَ أهل الجنة وعَلِمَ أهل النار؛ يعني: عَلِمَ حال المكلفين وعددهم وصفاتهم، وعَلِمَ أيضًا أعمالهم، هذا القدر المتعلق بالمكلَّفين، وأيضًا علم الله ﷻ بكل شيء حتىٰ بغير المكلفين علىٰ التفصيل.

المسألة الرابعة:

أنَّ المنكرين للعلم -علم الله ﷻ السابق- خَرَجُوا في زمن ابن عمر رضي الله عنهما، فقال ابن عمر في حقهم لمن سأله: «أعلمهم أني منهم بريء»[١١٧] وذكر حديث الإيمان؛ يعني: حديث جبريل الطويل المعروف، وفيه من أركان الإيمان، الإيمان بالقدر خيره وشره.

وهؤلاء كانوا يقولون: إنّ الله ﷻ لا يعلم الأشياء إلا بعد وقوعها؛ يعني: أنّ الأمر أُنُف مُستَأنَفَ يقع ثم يُعلَم.

---

(١١٧) سبق تخريجه.

وشبهتهم -شبهة القدرية هؤلاء- أنهم قالوا: إنّ الله -سبحانه- عَلَّقَ أشياء في القرآن بالعلم الذي ظاهره أنَّه لم يكن قبل ذلك عالمًا، وذلك من مثل قوله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة:١٤٣]، وهذا فيه تعليق الأمر بعلمٍ سيحصل، قال: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾؛ يعني: أنه قبل ذلك؛ يعني: كما يقولون لم يكن يعلم من سيتّبع ممن سينقلب على عقبيه، وهذا الإيراد في الاستدلال بالآية هو استدلال بالمتشابه وتركٌ للمحكمات؛ ولهذا يُرَدُّ عليهم هذا الاستدلال بأنَّ هذه الآية تُفهَم مع الآيات الأُخَر التي فيها عِلمُ الله ﷻ بكل شيء، حتىٰ قبل وقوع الأشياء كما قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾﴾ [البقرة:٢٨٢]، وكما ذكرتُ لك أنَّ الشيء يُعَرَّف بأنه ما يئول إلىٰ العلم؛ ما يصح أن يُعلَم أو يئول إلىٰ العلم، وكذلك يُستَدَلُّ عليهم بقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال:٢٣]، والأحاديث الكثيرة التي فيها عِلمُ الله ﷻ بأهل الجنة، و عِلمُ الله ﷻ بأهل النار، وعلمه بعمل العاملين، ونحو ذلك قبل خلق الخلق.

ويُستَدَلُّ أيضًا عليهم بقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [الأحزاب:٤٠]، وبقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٥٤﴾﴾ [الأحزاب:٥٤]، والآيات في ذلك كثيرة التي فيها ذكر العلم بلفظ ﴿كَانَ﴾، ﴿كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٥٤﴾﴾؛ إذًا يكون الرد علىٰ القدرية من وجهين:

الوجه الأول: هو أنَّ ذلك اتّباع للمتشابه وترك للمحكم وذكرنا المُحكَمات.

الوجه الثاني: أنَّ معنىٰ الآية ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ [البقرة:١٤٣]، ومعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾ [آل عمران:١٤٢]، وقوله: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال:٦٦]، ونحو ذلك هو ظهور علم الله ﷻ؛ لأنَّ علم الله سبحانه وتعالىٰ خَفِيٌّ، ولا يُحَاسِب العبد إلا علىٰ ما ظهر من علم الله ﷻ المتعلق بالعبد، وإلا فلو أُنِيط ذلك بعلم الله الباطن دون ظهور الشيء في

الواقع المتعلق بالمكلف لكان للمكلف حجة في رد التكليف؛ ولهذا: الآيات التي فيها ذِكرُ العِلم اللاحق، أو ما سيأتي المقصود منه ظهور العلم.

«العلم الذي سيأتي» يعني العلم الذي سيظهر.

أما علم الله ﷻ المشتمل على ما خَفِيَ وما ظَهَرَ، أو عِلمُ الله السّابق واللاّحق فهذا (.....)[118] بعلم الله ﷻ للأشياء الذي هو مرتبة من مراتب القدر؛ فإذًا في قوله: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ [البقرة:١٤٣]؛ يعني: إلا ليظهر علمنا في المكلفين، فيظهر علمنا فيمن اتبع الرسول ممن انقلب على عقبيه، حتى تكون حجة على هذا العبد، كذلك ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال:٦٦] هذا مرتبط بالتّشريع.

وعِلمُ الله ﷻ الشّامل؛ يعني: الظاهر والباطن هذا متّصف الله ﷻ به، لكن لا يكون معه التّدرج في التشريع.

فالله سبحانه وتعالى جعل العبد المؤمن يقاتل عشرة، ثم ظَهَرَ عِلمُهُ فيهم أنهم ضعفاء فخفّف، فالتخفيف إذًا مسألة شرعية لما ظَهَرَ عِلمُ الله الباطن بحالهم فهنا شَرَعَ لهم التّخفيف.

وهذا يعني أنّ الآيات هذه تدل على ظهور علم الله ﷻ، وظهور علم الله ﷻ فيهم مُناط بأمرين:

الأمر الأول: أن تنقطع الحجة من العبد على التكليف والحساب.

الأمر الثاني: أن يُشَرَّع وتظهر الشريعة أو تُسن الأحكام.

وهؤلاء القدرية هم الذين قال فيهم السلف: «ناظروا القدرية بالعلم فإن أنكروه كفروا وإن أقرّوا به خُصِمُوا»، والقدرية هؤلاء سُمُّوا قَدَرِيَّة؛ لأنهم ينفون القَدَر، ونفي القَدَر قد يتوجه إلى نفي مرتبة من مراتبه، أو إلى نفي أكثر من مرتبة.

فَمِمَّن نفى أكبر المراتب وأعظمها وهي العلم، هؤلاء هم القدرية الأوائل الذين يقال لهم القدرية الغلاة، ومن هؤلاء؛ يعني: من القدرية الذين ينفون مرتبة عموم الخلق كالمعتزلة.

---

(١١٨) كلام غير واضح.

والقدرية في ذلك مراتب، وقد لخَّصَ شيخ الإسلام أصناف القدرية بقوله في «تائيته القدرية»:

ويدعىٰ خصوم الله يوم معادهم ... إلىٰ النار طُرًّا معشر القدرية

سواء نفوا أو سعوْا ليخاصموا ... بـه الله أو مـاروا به للشـريعة

يعني: أنَّ أعظم تلك الفرق التي تُدعَىٰ القدرية، الذين ينفون القدر، وهم الغلاة نفاة العلم أو المتوسّطون وهم المعتزلة ومن شابههم.

المسألة الخامسة:

أنّ عِلمَ الله ﷻ شامل لكل شيء، هذا يفيد المؤمن في إيمانه بالقدر، وهو أنه سبحانه عَلِم الأشياء، وعَلِمَ حال العبد، وعَلِمَ ما ستكون عليه هذه الأمور جميعًا من دقائقها وتفاصيلها وإجمالها.

وهذا يعني أنه ليس ثَمَّ شيء يقع علىٰ وجه الصدفة بلا ترتيب سابق ولا تقدير سابق.

فإذا كان الله عَلِم فإنَّ معنىٰ ذلك أنه سبحانه جعل هذا الذي عَلِمَ أنَّهُ سيقع علىٰ وفق ما يشاؤه، علىٰ وفق الحكمة البالغة؛ لأنَّ الرب المتصرف ذا الملكوت لا يقع في ملكه إلا ما يشاء أن يقع، فإذا كان عَلِم وأيقن العبدُ هذا العلم الشامل الكامل فإنه يوقن بعده بالحكمة العظيمة؛ و لهذا: مسألة الحكمة من وجود الأشياء مرتبطة بالقدر عِلمًا ونفيًا:

- فحكمتة سبحانه وتعالىٰ مرتبطة بالقدر علمًا؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالىٰ عليم؛ ولأنه سبحانه ما شاء كان.

- ومرتبطة بالقدر نفيًا في أنَّ الخوض في الحكمة خوضٌ في القدر؛ ولهذا قال الطحاوي في آخر كلامه: «**وَأَصلُ القَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي خَلقِهِ**»

وقال في آخرها أيضًا: «**فَالحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِن ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكرًا وَوَسوَسَةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلمَ القَدَرِ عَن أَنَامِهِ، وَنَهَاهُم عَن مَرَامِهِ**» إلىٰ أن قال: «**فَمَن سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَد رَدَّ حُكمَ الكِتَابِ**»، وهذه هي التي يُشكِلُ علىٰ البعض كيف دَخلَت في القدر، وهي مسألة الحكمة.

إذا قال المرء لم حصل كذا؟ ولم قُدِّرَ كذا؟ أو لم صار الأمر على هذا النحو؟ لم صار هذا غنيًّا وهذا فقيرًا؟ ولم صار هذا مريضًا وصار ذاك صحيحًا؟ كيف انتقل هذا السؤال في القَدَر وصار المتشكك من القدرية؟ لأنَّ المتشكك ينفي الحكمة، ولو أيقن بعموم العلم وعموم المشيئة لأيقن بحكمة الله ﷻ الماضية، وأنَّهُ لا شيء يقع إلا والله -سبحانه وتعالى- عَلِمَهُ قبل أن يقع وأَرَادَهُ كَونًا وشَاءَهُ، وهذا يعني: أنه لن يقع إلا على وفق حكمة الله ﷻ؛ فلهذا صار السائل في مسائل القدر بـ«لم» مُعَارِضًا للقدر؛ ولهذا قال لك ابن تيمية في البيت الذي ذكرته لك آنفًا: «أو ماروا في الشريعة»؛ يعني: أنَّ القدرية منهم من يُمَارِي في الشريعة، يماري يعني: يشكك ويجادل ويسأل وكذلك قال بعدها:

وأصلُ ضلالِ الخلقِ مِن كُلِّ فِرقَةِ	**هو الخوضُ في فعلِ الإلهِ بعلَّةِ**
فـإنَّ همُو لم يَفهَمُـوا حِكمَةً لَهُ	**فصاروا على نَوعٍ مِنَ الجاهليَّةِ**

فأهل الجاهلية عارَضُوا الشريعة بـ«لم» والمتشككون عارَضُوا أفعال الله ﷻ بـ«لم».

إذًا فمِن أعظم مراتب الإيمان بالقدر، الإيمانُ بعلم الله ﷻ الشامل للأشياء، الشامل لكل شيء.

فإذا أيقن العبد بهذا، -بعموم العلم- وعَلِمَ معنى ذلك أيقن أيضًا بحكمة الله ﷻ واستسلم لقدر الله ولم يخض فيه بالسؤال؛ لأنَّ القدر سر وهو مرتبط بعلم الله ﷻ.

يوضّح لك ذلك أنَّ الله ﷻ قصَّ علينا في القرآن قصة الخَضِر مع موسى عليهما السلام؛ فالخَضِر مع موسى اختلفا واعترض موسى على الخَضِر، وسبب الاعتراض عدم العلم، لمَّا كان موسى في تلك المسائل أنقصَ علمًا من الخَضِر واعتَرَضَ حُجِبَ عن علم زائد؛ ولذلك صار السؤال -سؤال الاعتراض- مُرتَبِطًا بالعلم؛ فإذا كان الخَضِر أعلم من موسى، وموسى حُجِبَ بالسؤال فدلَّ على أنَّ السؤال في أفعال الله أو السؤال في قدر الله أو السؤال في تصرفات خلق الله ﷻ؛ أنَّ هذا اعتراض على

العلم، وإذا كان الله ﷻ هو العليم بكل شيء فإنَّهُ لا يجوز للعبد أن يعترض على علمه وعلى حكمته بـ«لم»؛ لهذا قال في آخر الكلام هنا: «**فَمَن سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَد رَدَّ حُكمَ الكِتَابِ، وَمَن رَدَّ حُكمَ الكِتَابِ كَانَ مِنَ الكَافِرِينَ**»؛ يعني: قوله: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء:٢٣].

هذه بعض المسائل في كلامه على مرتبة العلم.

❑ قوله: «**وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»:

●هذه الجملة ثبتت في الحديث عن النبي ﷺ، حيث قال ﷺ: «**اعمَلُوا فكُلٌّ مُيسرٌ لما خُلِقَ لَه**»[119]؛ يعني: بذلك قول الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧﴾ [الليل:٥-٧].

ومعنى «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»: أنَّ الله ﷻ خَلَقَ الجنة وخَلَقَ لها أهلًا وهم في أصلاب آبائهم، فهؤلاء أهل السَّعَادة سَيُيَسَّرُونَ لعمل أهل السعادة، خَلَقَ النار وخَلَقَ لها أهلًا وهم في أصلاب آبائهم، فهؤلاء سَيُيَسَّرُونَ للعسرى؛ لعمل أهل الشّقاوة.

وقوله: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ» لا تفيد الجَبر، وإنما يعني أنَّ الله -سبحانه- علِمَ أنّ هؤلاء سيعملون بعمل أهل النار وكَتَبَهُم من أهل النار، وأنهم لِمَا في نفوسهم من الخُبث سيكونون من أهل النار، فسيتركهم الله ﷻ لأنفسهم؛ يعني: سيخذُلُهُم، فإذا خذلهم يُسِّر لهم سبيل الضلال؛ يعني: أنَّ التيسير لأهل الجنة فيه زيادة فضل والتيسير لأهل النار فيه سلب الفضل، وهذا يعني: أنَّ لا جَبرَ، وأَنَّ الجميع مُعامَلُون بعدل الله ﷻ، وأنَّ أهل الجنة عاملهم الله -سبحانه وتعالى- زيادة على عدله بأن منحهم فضلًا ويَسَّرَ لهم وأعانهم على الخير.

❑ **قوله: «وَالأَعمَالُ بِالخَوَاتِيم»**

●الأعمال بالخواتيم؛ يعني: بذلك ما جاء في قول النبي ﷺ: «**فإنّ أحدَكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلُها، وإنّ أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع**

---

(١١٩) سبق تخريجه.

فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»[120]؛ لهذا كان كثير من السلف إذا ذَكَرُوا الخاتمة بَكَوا كثيرًا، وقال بعضهم: «قلوب الأبرار مُعَلَّقَةٌ بالخواتيم يقولون: بماذا يُختَمُ لنا؟»[121]

وهذا التعلق بالخواتيم، وهذا الإيمان بهذا النوع من القدر، يجعل العبد المؤمن صاحب يَقَظَة وحرص على إيمانه؛ لأنّ الله -سبحانه- لا يظلم النّاس شيئًا، والعبد يُيَسَر لعمل أهل الشقاوة إذا اختار هذا الطّريق، فإذا جاهد نفسه فإنّ الله -سبحانه- أعظم فَضلًا ومِنَّةً وكرمًا ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت:٦٩]، وقال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ ١٧﴾ [محمد:١٧] (.....)[122]؛ يعني: مدافعة نوازع الباطن في النفس.

قال: «**وَالسَّعِيدُ مَن سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ**»؛ يعني: أنَّ السّعيد هو من جعله الله سعيدًا؛ إذ قَضَىٰ عليه أن يكون من المخلوقين، وهذا يُشير به إلىٰ حديث «**نفخ الروح وأنَّ الملك يأتي إلىٰ الجنين ويقول: يا ربي، شقي أو سعيد؟ ويؤمر بكَتْبِ أربع كلمات، بكتابة رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد**»[123]، وهنا في قوله: «**بِقَضَاءِ اللَّهِ**»، «**مَن سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ**»؛ يعني به: القدر، وهذا علىٰ أحد الوجهين -أو أحد القولين- في أنَّ القضاء والقدر بمعنىٰ واحد، وسيأتي تفصيل لهذه الجملة والفرق بين القضاء والقدر، وهذا أيضًا هو معنىٰ قوله: «**وَالشَّقِيُّ مَن شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ**»؛ ولهذا نقول: إنَّ هذه الجملة فيها تقريرٌ لمرتبة العلم.

---

(١٢٠) سبق تخريجه.

(١٢١) أَخْرَجَه البَيْهَقِيّ، في «شعب الإيمان» (٢١١)، وأبو نعيم، في «الحلية» (١٢١/١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩١/٢٠).

(١٢٢) كلام غير واضح.

(١٢٣) سبق تخريجه.

الدرس الرابع عشر:

الإيمان بالقضاء والقدر

٤٥- وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَىٰ فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَىٰ ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً(١٢٤)؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝٢٣﴾(١٢٥) [الأنبياء:٢٣] فَمَنْ سَأَلَ : لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ

---

(١٢٤) قَالَ العَلَامَةُ الأَلْبَانِي:

قوله: «فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وفِكْرًا وَوَسْوَسَةً»:

● وهذا التعمق هو المراد -والله أعلم- بقوله ﷺ: «... **وإذا ذكر القدر فأمسكوا**». وهو حديث صحيح، روي عن جمع من الصحابة، وقد خرجته في «الصحيحة» (٣٤) .

(١٢٥) قَالَ العَلَامَةُ الأَلْبَانِي:

قوله: «﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝٢٣﴾»:

● أي: لكمال حكمته ورحمته وعدله، لا لمجرد قهره وقدرته كما يقول جهم وأتباعه، كذا في «الشرح»، وراجع فيه تحقيق أن مبنى العبودية والإيمان على التسليم، وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع، فإنه مهم جدًا، ولولا ضيق المجال لنقلته برمته لنفاسته وعزته.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في «مجموع الفتاوى» (١ / ١٤٨ - ١٥٠) باختصار بعض الفقرات:

والإيمان بالقدر على درجتين كل درجة تتضمن شيئين:

فالدرجة الأولى: الإيمان بأن الله -تعالى- علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلًا، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال.

ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق، فأول ما خلق الله القلم قال له [كذا وقع هنا، وهو بمعنى رواية: «فقال له» لكن الراجح عندي الرواية الأخرى بلفظ: «ثم قال له» كما كنت حققته في «تخريج شرح الطحاوية»، وله شاهد عن ابن عباس خرجته في الصحيحة (١٣٣)]، اكتب، =

رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِّ:

قوله: «وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَىٰ فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَىٰ ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي

= قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه. جفت الأقلام وطويت الصحف، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾[الحج: ٧٠]

وهذا التقدير التابع لعلمه سبحانه يكون في مواضع جملة وتفصيلًا، فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء، وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكا فيؤمر بأربع كلمات:

اكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، ونحو ذلك. فهذا القدر ينكره غلاة القدرية قديمًا ومنكره اليوم قليل.

وأما الدرجة الثانية: فهو مشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله -سبحانه- ولا يكون في ملكه إلا ما يريد، وأنه سبحانه وتعالىٰ علىٰ كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات.

ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته، وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والمقسطين، ويرضىٰ عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الكافرين، ولا يرضىٰ عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضىٰ لعباده الكفر، ولا يحب الفساد.

والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعباد قدرة علىٰ أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم، كما قال تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[التكوير: ٢٨، ٢٩].

وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتىٰ سلبوا العبد قدرته واختياره، ويُخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها.

قلت: ويشير بكلامه الأخير إلىٰ الأشاعرة، فإنهم هم الذين غلوا وأنكروا الحكمة، علىٰ ما فَصَّله ابن القيم في «شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل»، فراجعه فإنه هام جدًّا.

الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء:٢٣] فَمَنْ سَأَلَ : لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ»:

●أصل القدر: سر الله في خلقه، وهو كونه أوجد وأفنىٰ، وأفقر وأغنىٰ، وأمات وأحيا، وأضل وهدىٰ.

قال علي رضي الله عنه: القدر سر الله فلا تكشفه.

والنزاع بين الناس في مسألة القدر مشهور.

والذي عليه أهل السنة والجماعة: أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله تعالىٰ خالق أفعال العباد، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] وقال تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]

وأن الله تعالىٰ يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كونًا، ولا يرضاه دينًا.

وخالف في ذلك القدرية والمعتزلة، وزعموا أن الله شاء الإيمان من الكافر، ولكن الكافر شاء الكفر، فروا إلىٰ هذا؛ لئلا يقولوا: شاء الكفر من الكافر وعذَّبه عليه! ولكن صاروا كالمستجير من الرمضاء بالنار!

فإنهم هربوا من شيء فوقعوا فيما هو شر منه! فإنه يلزمهم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله تعالىٰ، فإن الله قد شاء الإيمان منه -علىٰ قولهم- والكافر شاء الكفر، فوقعت مشيئة الكافر دون مشيئة الله تعالىٰ!! وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل.

روىٰ **اللالَكائي**، من حديث بقية عن الأوزاعي، حدثنا العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي: عن ابن عباس: «**أن رجلًا قدم علينا يكذِّب بالقدر، فقال: دلوني عليه، وهو يومئذٍ أعمىٰ، فقالوا له: ما تصنع به؟ فقال: والذي نفسي بيده، لئن استمكنتُ منه لأعضّنَّ أنفه حتىٰ أقطعه، ولئن وقعت رقبته بيدي لأدقّنَّها؛ فإني سمعت رسول الله** ﷺ

يقول: كأني بنساء بني فَهْم يطفن بالخزرج، تصطف ألياتهن مشركات، وهذا أول شرك في الإسلام، والذي نفسي بيده لا ينتهي بهم سوء رأيهم حتىٰ يُخرجوا الله من أن يقدر الخير، كما أخرجوه من أن يقدر الشر»(١٢٦).

قوله: «وهَذا أول شرك في الإسلام... » إلىٰ آخره، من كلام ابن عباس، وهذا يوافق قوله: «القدر نظام التوحيد، فمن وحَّد الله وكذَّب بالقدر نقض تكذيبُه توحيده»(١٢٧).

وروىٰ عمر بن الهيثم قال: خرجنا في سفينة، وصحبَنا فيها قدري ومجوسي، فقال القدري للمجوسي: أسلم، قال المجوسي: حتىٰ يريد الله!! فقال القدري: إن الله يريد ولكن الشيطان لا يريد! قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان، فكان ما أراد الشيطان! هذا شيطان قوي!! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما!!

ووقف أعرابي علىٰ حلقة فيها عمرو بن عبيد، فقال: يا هؤلاء إن ناقتي سُرقت فادعوا الله أن يردّها عليَّ، فقال عمرو بن عبيد: اللهم إنك لم تُرد أن تُسرق ناقته فسُرقت، فارددها عليه! فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك! قال: ولمَ؟ قال: أخاف -كما أراد أن لا تُسرق فسُرقت- أن يريد ردَّها فلا تُرد!!

وقال رجل لأبي عصام القسطلاني(١٢٨): أرأيت إن منعني الهدىٰ وأوردني الضلالَ ثم عذّبني، أيكون منصفًا؟ فقال له أبو عصام: إن يكن الهدىٰ شيئًا هو له فله أن يعطيه من يشاء ويمنعه من يشاء.

---

(١٢٦) أَخْرَجَه أَحْمَد (١/٣٣٠)، عن ابن عباس موقوفًا عليه،والهَيْثَمِيّ في «مجمع الزوائد» (٧/٤١٦)، وقال: «رواه أَحْمَد من طريقين، وفيهما أَحْمَد بن عبيد المكي، وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم، وفي إحداهما رجل لم يسم وسماه في الأخرىٰ العلاء بن حجاج ضعفه الأزدي، وقال في المسند: إن محمد بن عبيد سمع ابن عباس».

(١٢٧) ضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة»، برقم (٢٢٤٤)، و«ضعيف الجامع»، برقم (٤١٣٢).

(١٢٨) قريب من هذه المناظرة مناظرة بين الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني والقاضي عبد الجبار المعتزلي. انظر «طبقات الشافعية»، للسبكي (٤/٢٦١، ٢٦٢)، دار هجر.

وأما الأدلة من الكتاب والسنة: فقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[السجدة:١٣]. وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[يونس:٩٩]. وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩]، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[الإنسان:٣٠]. وقال تعالىٰ: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[الأنعام:٣٩]. وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾[الأنعام:١٢٥].

ومنشأ الضلال: من التسوية بين: المشيئة، والإرادة، وبين: المحبة، والرضا، فسوّىٰ بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا: **فقالت الجبرية**: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوبًا مرضيًّا.

وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدَّرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه.

وقد دلَّ علىٰ الفرق بين المشيئة، والمحبة الكتابُ والسنة والفطرة الصحيحة:

أما نصوص المشيئة والإرادة من الكتاب، فقد تقدم ذكر بعضها.

وأما نصوص المحبة والرضا، فقال تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[البقرة:٢٠٥]. ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾[الزمر:٧]. وقال تعالىٰ عقيب ما نهىٰ عنه من الشرك والظلم والفواحش والكبر: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[الإسراء:٣٨].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «**إن الله كره لكم ثلاثًا: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال**»[١٢٩].

وفي «المسند»: «**إن الله يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تؤتىٰ معصيته**»[١٣٠].

---

(١٢٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٤٧٧)، ومُسْلِم (٥٩٣)، وغيرهما من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(١٣٠) أَخْرَجَه أَحْمَد (١٠٨/٢)، وابن حبان (٢٧٤٢)، وابن خزيمة (٩٥٠)، وغيرهم من حديث ابن =

وكان من دعائه ﷺ: «**اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك**»(١٣١).

فتأمل ذكْر استعاذته بصفة الرضا من صفة السخط، وبفعل المعافاة من فعل العقوبة.

فالأول: للصفة، والثاني: لأثرها المرتب عليها، ثم ربط ذلك كله بذاته سبحانه، وأن ذلك كله راجع إليه وحده لا إلىٰ غيره، فما أعوذ منه واقع بمشيئتك وإرادتك، وما أعوذ به من رضاك ومعافاتك هو بمشيئتك وإرادتك، إن شئت أن ترضىٰ عن عبدك وتعافيه، وإن شئت أن تغضب عليه وتعاقبه، فإعاذتي مما أكره ومنعه أن يحل بي، هي بمشيئتك أيضًا؛ فالمحبوب والمكروه كله بقضائك ومشيئتك، فعياذي بك منك، فعياذي بحولك وقوتك ورحمتك مما يكون بحولك وقوتك وعدلك وحكمتك، فلا أستعيذ بغيرك من غيرك ولا أستعيذ بك من شيء صادر عن غير مشيئتك، بل هو منك.

فلا يعلم ما في هذه الكلمات من التوحيد والمعارف والعبودية إلا الراسخون في العلم بالله ومعرفته ومعرفة عبوديته.

فإن قيل: كيف يريد الله أمرًا ولا يرضاه ولا يحبه؟ وكيف يشاؤه ويُكوِّنه؟ وكيف يجتمع إرادته له وبغضه وكراهته؟

قيل: هذا السؤال هو الذي افترق الناس لأجله فرقًا، وتباينت طرقهم وأقوالهم.

فاعلم أن المراد نوعان: مراد لنفسه، ومراد لغيره:

فالمراد لنفسه، مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد، **والمراد لغيره** قد لا يكون مقصودًا لما يريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلىٰ

= عمر رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (١٨٨٦).

(١٣١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٤٨٦)، وأَبُو دَاوُد (٨٧٩)، والتِّرمِذِيّ (٣٤٩٣)، وغيرهم من حديث عائشة رضي الله عنها.

ذاته، وإن كان وسيلة إلىٰ مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث إفضاؤه وإيصاله إلىٰ مراده، فيجتمع فيه الأمران: بغضه، وإرادته، ولا يتنافيان لاختلاف متعلقهما.

وهذا كالدواء الكريه، إذا علم المتناول له أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتآكل، إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة، إذا علم أنها توصل إلىٰ مراده ومحبوبه، بل العاقل يكتفي في إيثار هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف بمن لا يخفىٰ عليه خافية.

فهو سبحانه يكره الشيء، ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سببًا إلىٰ أمر هو أحب إليه من فوته.

من ذلك: أنه خلق إبليس، الذي هو مادة لفساد الأديان، والأعمال، والاعتقادات، والإرادات، وهو سبب لشقاوة كثير من العباد، وعملهم بما يغضب الرب تبارك وتعالىٰ[١٣٢]، وهو الساعي في وقوع خلاف ما يحبه الله ويرضاه، ومع هذا فهو وسيلة إلىٰ محابَّ كثيرة للرب تعالىٰ ترتبت علىٰ خلقه، ووجودها أحب إليه من عدمها[١٣٣]:

منها: أنه تظهر للعباد قدرة الرب تعالىٰ علىٰ خلق المتضادات المتقابلات؛ فخلق هذه الذات، التي هي أخبث الذوات وشرها، وهي سبب كل شر في مقابلة ذات جبريل، التي هي من أشرف الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادة كل خير، فتبارك خالق هذا وهذا.

كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والداء والدواء، والحياة والموت، والحسن والقبيح، والخير والشر، وذلك من أدل دليل علىٰ كمال قدرته وعزته ومُلكه وسلطانه، فإنه

---

(١٣٢) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر «مدارج السالكين» (١/٢٥٢-٢٥٥) طبع السنة المحمدية. انظر كتاب «مشاهد الخلق في المعصية» للإمام ابن القيم، تحقيق الأستاذ نذير عنمه. طبع المكتب الإسلامي.

(١٣٣) انظر: «مدارج السالكين» (٢/١٩٤)، دار الكتاب العربي.

خلق هذه المتضادات، وقابل بعضها ببعض، وجعلها محالَّ تصرفه وتدبيره، فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته وكمال تصرفه وتدبير مملكته.

ومنها: ظهور آثار أسمائه القهرية، مثل: القهار، والمنتقم، والعدل، والضار، والشديد العقاب، والسريع الحساب، وذي البطش الشديد، والخافض، والمذل، فإن هذه الأسماء والأفعال كمال، لا بد من وجود متعلَّقها، ولو كان الجن والإنس على طبيعة الملائكة لم يظهر أثر هذه الأسماء.

ومنها: ظهور آثار أسمائه المتضمنة لحلمه، وعفوه، ومغفرته، وستره، وتجاوزه عن حقه، وعتقه لمن شاء من عبيده، فلولا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء لتعطلت هذه الحِكم والفوائد، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله: «**لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون فيغفر لهم**»[١٣٤].

ومنها: ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة، فإنه الحكيم الخبير، الذي يضع الأشياء مواضعها، ويُنزلها منازلها اللائقة بها، فلا يضع الشيء في غير موضعه، ولا يُنزله في غير منزلته التي يقتضيها كمال علمه وحكمته وخبرته، فهو أعلم حيث يجعل رسالاته، وأعلم بمن يصلح لقبولها ويشكره على انتهائها إليه، وأعلم بمن لا يصلح لذلك.

فلو قدر عدمُ الأسباب المكروهة؛ لتعطلت حِكم كثيرة، ولفاتت مصالح عديدة، ولو عُطلت تلك الأسباب لِما فيها من الشر؛ لتعطل الخير الذي هو أعظم من الشر الذي في تلك الأسباب، وهذا كالشمس، والمطر، والرياح[١٣٥]، التي فيها من المصالح ما هو أضعاف أضعاف ما يحصل بها من الشر.

---

(١٣٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٧٤٩)، وأَحْمَد (٢/٣٠٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﷺ.

(١٣٥) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر هذا الاعتراض وتفصيل جوابه في (ص١٩٣-١٩٨) من «مدارج السالكين» و(ص٢٨٢/٢٨٣) من كتاب «الداء والدواء» والمسمى «الجواب الكافي» للإمام ابن القيم، فإنه وفَّى في هذا المقام حقه.

ومنها: حصول العبودية المتنوعة التي لولا خلق إبليس لما حصلت، فإن عبودية الجهاد من أحب أنواع العبودية إليه سبحانه.

ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالات لله سبحانه وتعالىٰ والمعاداة فيه، وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبودية الصبر ومخالفة الهوىٰ وإيثار محاب الله تعالىٰ، وعبودية التوبة والاستغفار، وعبودية الاستعاذة بالله أن يجيره من عدوه ويعصمه من كيده وأذاه،... إلىٰ غير ذلك من الحِكم التي تعجز العقول عن إدراكها.

فإن قيل: فهل كان يمكن وجود تلك الحِكم بدون هذه الأسباب؟

فهذا سوال فاسد! وهو فرض وجود الملزوم بدون لازمه، كفرض وجود الابن بدون الأب، والحركة بدون المتحرك، والتوبة بدون التائب.

فإن قيل: فإذا كانت هذه الأسباب مرادة لما تفضي إليه من الحكم، فهل تكون مرضية محبوبة من هذا الوجه، أم هي مسخوطة من جميع الوجوه؟

قيل: **هذا السؤال يرد علىٰ وجهين**:

أحدهما: من جهة الرب تعالىٰ، وهل يكون محبًّا لها من جهة إفضالها إلىٰ محبوبه، وإن كان يبغضها لذاتها؟

والثاني: من جهة العبد، وهو أنه هل يسوغ له الرضا بها من تلك الجهة أيضًا؟ فهذا سؤال له شأن.

فاعلم أن الشر كله يرجع إلىٰ العدم، أعني: عدم الخير وأسبابه المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شر، وأما من جهة وجوده المحض فلا شر فيه، مثاله: أن النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هي موجودة، وإنما حصل لها الشر بقطع مادة الخير عنها، فإنها خُلقت في الأصل متحركة، فإن أُعينت بالعلم وإلهام الخير تحركت به، وإن تُركت تحركت بطبعها إلىٰ خلافه، وحركتها من حيث هي حركة: خير، وإنما تكون شرًّا بالإضافة، لا من حيث هي حركة، والشر كله ظلم، وهو وضع الشيء في

غير محله، فلو وُضع في موضعه لم يكن شرًّا، فَعُلم أن جهة الشر فيه نسبية إضافية؛ ولهذا كانت العقوبات الموضوعة في محالّها خيرًا في نفسها، وإن كانت شرًّا بالنسبة إلىٰ المحل الذي حلت به؛ لما أحدثت فيه من الألم الذي كانت الطبيعة قابلة لضده من اللذة مستعدة له، فصار ذلك الألم شرًّا بالنسبة إليها، وهو خير بالنسبة إلىٰ الفاعل حيث وضعه في موضعه، فإنه سبحانه لم يخلق شرًّا محضًا من جميع الوجوه والاعتبارات؛ فإن حكمته تأبىٰ ذلك.

فلا يمكن في جناب الحق تعالىٰ أن يريد شيئًا يكون فسادًا من كل وجه، لا مصلحة في خلقه بوجهٍ ما، هذا من أبين المحال، فإنه سبحانه الخير كله بيديه، والشر ليس إليه، بل كل ما إليه فخير، والشر إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه، فلو كان إليه لم يكن شرًّا، فتأمله، فانقطاع نسبته إليه هو الذي صيره شرًّا.

فإن قيل: لم تنقطع نسبته إليه خلقًا ومشيئة؟

قيل: هو من هذه الجهة ليس بشر، فإن وجوده هو المنسوب إليه، وهو من هذه الجهة ليس بِشر، والشر الذي فيه من عدم إمداده بالخير وأسبابه، والعدم ليس بشيء، حتىٰ يُنسب إلىٰ من بيده الخير.

فإن أردت مزيد إيضاح لذلك، فاعلم أن أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد، والإعداد، والإمداد؛ فإيجاد هذا خير، وهو إلىٰ الله، وكذلك إعداده وإمداده، فإذا لم يحدث فيه إعداد ولا إمداد حصل فيه الشر بسبب هذا العدم الذي ليس إلىٰ الفاعل، وإنما إليه ضده.

فإن قيل: هلَّا أمده إذا أوجده؟

قيل: ما اقتضت الحكمة إيجاده وإمداده، وإنما اقتضت إيجاده وترك إمداده؛ فإيجاده خير، والشر وقع من عدم إمداده.

فإن قيل: فهلا أمد الموجودات كلها؟

فهذا سؤال فاسد، يظن مُورده أن التسوية بين الموجودات أبلغ في الحكمة! وهذا عين الجهل، بل الحكمة كل الحكمة في هذا التفاوت العظيم الذي بين الأشياء،

وليس في خلق كل نوع منها تفاوت، فكل نوع منها ليس في خلقه تفاوت، والتفاوت إنما وقع لأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق، وإلا فليس في الخلق من تفاوت؛ فإن اعتاص عليك هذا، ولم تفهمه حق الفهم، فراجع قول القائل:

إذا لم تستطع شيئًا فدعه وجاوزه إلىٰ ما تستطيع

فإن قيل: كيف يرضىٰ لعبده شيئًا ولا يعينه عليه؟

قيل(١٣٦): لأن إعانته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظم من حصول تلك الطاعة(١٣٧) التي رضيها له، وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة.

وقد أشار تعالىٰ إلىٰ ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ ...﴾ الآيتين [التوبة:٤٦، ٤٧]، فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم إلىٰ الغزو مع رسوله، وهو طاعة، فلما كرهه منهم ثبطهم عنه، ثم ذكر سبحانه بعض المفاسد التي كانت تترتب(١٣٨) علىٰ خروجهم مع رسوله، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾[التوبة:٤٧]، أي: فسادًا وشرًّا، ﴿وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ﴾[التوبة:٤٧]؛ أي: سعوا بينكم بالفساد والشر، ﴿يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾[التوبة:٤٧]، أي: قابلون(١٣٩) منهم مستجيبون لهم، فيتولد من سعي هؤلاء وقبول هؤلاء من الشر ما هو أعظم من مصلحة خروجهم، فاقتضت الحكمة والرحمة أن أقعدهم عنه، فاجعل هذا المثال أصلًا، وقس عليه.

---

(١٣٦) في «مدارج السالكين» (٢/٢٠١): «قلت».

(١٣٧) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

ارجع في الاعتراضات والأجوبة التي ذكرها الشارح من هذا الموضع إلىٰ قول المصنف في (ص٢٠٦) وللتعمق والنظر في ذلك إلىٰ (٢/١٩٨) من «المدارج».

(١٣٨) في «مدارج السالكين» (٢/٢٠٢): «ستترتب».

(١٣٩) تصحفت في بعض النسخ إلىٰ: «قائلون»، والمثبت موافق لما في «مدارج السالكين» (٢/٢٠٢).

وأما الوجه الثاني: وهو الذي من جهة العبد، فهو أيضًا ممكن، بل واقع، فإن العبد يسخط الفسوق والمعاصي ويكرهها، من حيث هي فعل العبد، واقعة بكسبه وإرادته واختياره، ويرضىٰ بعلم الله وكتابته ومشيئته وإرادته وأمره الكوني، فيرضىٰ بما منَّ الله ويسخط ما هو منه، فهذا مسلك طائفة من أهل العرفان.

وطائفة أخرىٰ كرهتها مطلقًا، وقولهم يرجع إلىٰ هذا القول؛ لأن إطلاقهم للكراهة لا يريدون به شموله لعلم الرب وكتابته ومشيئته.

وسر المسألة: أن الذي إلىٰ الرب منها غير مكروه، والذي إلىٰ العبد مكروه.

فإن قيل: ليس إلىٰ العبد شيء منها.

قيل: هذا هو الجبر الباطل الذي لا يمكن صاحبه التخلص من هذا المقام الضيق، والقدري المنكر أقرب إلىٰ التخلص منه من الجبري، وأهل السنة -المتوسطون بين القدرية والجبرية- أسعد بالتخلص من الفريقين.

فإن قيل: كيف يتأتَّىٰ الندم والتوبة مع شهود الحكمة في التقدير، ومع شهود القيُّومية والمشيئة النافذة؟

قيل: هذا هو الذي أوقع مَن عميت بصيرته في شهود الأمر علىٰ خلاف ما هو عليه، فرأىٰ تلك الأفعال طاعات؛ لموافقته فيها المشيئة والقدر، وقال: إن عصيت أمره فقد أطعت إرادته، وفي ذلك قيل:

أصبحتُ منفعلًا لما تختاره ... مني؛ ففعلي كله طاعاتُ!

وهؤلاء أعمىٰ الخلق بصائرَ، وأجهلهم بالله وأحكامه الدينية والكونية؛ فإن الطاعة هي موافقة الأمر الديني الشرعي، لا موافقة القدر والمشيئة، ولو كان موافقة القدر طاعة لكان إبليس من أعظم المطيعين له، ولكان قوم نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وقوم فرعون كلهم مطيعين! وهذا غاية الجهل.

لكن إذا شهد العبد عجْز نفسه، ونفوذ الأقدار فيه، وكمال فقره إلىٰ ربه، وعدم استغنائه عن عصمته وحفظه طرفةَ عين؛ كان بالله في هذه الحال لا بنفسه؛ فوقوع

الذنب منه لا يتأتىٰ في هذه الحال ألبتة؛ فإن عليه حصنًا حصينًا من: «فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي» فلا يُتصور منه الذنب في هذه الحال، فإذا حُجب عن هذا المشهد وبقي بنفسه، استولىٰ عليه حكم النفس، فهنالك نُصبت عليه الشِّباك والأشراك، وأرسلت عليه الصيادون، فإذا انقشع عنه ضباب ذلك الوجود الطبعي، فهنالك يحضره الندم والتوبة والإنابة، فإنه كان في المعصية محجوبًا بنفسه عن ربه، فلما فارق ذلك الوجود صار في وجود آخر، فبقي بربه لا بنفسه[١٤٠].

فإن قيل: إذا كان الكفر بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضىٰ بقضاء الله، فكيف ننكره ونكرهه؟!

فالجواب: أن **يقال أولًا**: نحن غير مأمورين بالرضا بكل ما يقضيه الله ويقدِّره، ولم يَرِد بذلك كتاب ولا سنة، بل من المقضي ما يُرضىٰ به، ومنه ما يسخط ويُمقت، كما لا يرضىٰ به القاضي لأقضيته سبحانه، بل من القضاء ما يُسخَط، كما أن من الأعيان المقضية ما يغضب عليه ويُمقت ويُلعن ويُذم.

ويقال ثانيًا: هنا أمران: قضاء الله، وهو فعل قائم بذات الله تعالىٰ، ومقضي: وهو المفعول المنفصل عنه، فالقضاء كله خير وعدل وحكمة، فيُرضىٰ به كله، والمقضي قسمان: منه ما يرضىٰ به، ومنه ما لا يُرضىٰ به.

ويقال ثالثًا: القضاء له وجهان:

أحدهما: تعلقه بالرب تعالىٰ ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يُرضىٰ به.

والوجه الثاني: تعلقه بالعبد ونسبته إليه، فمن هذا الوجه ينقسم إلىٰ ما يُرضىٰ به وإلىٰ ما لا يُرضىٰ به، **مثال ذلك**: قتل النفس، له اعتباران: فمن حيث قدَّره الله وقضاه، وكتبه وشاءه، وجعله أجلًا للمقتول ونهاية لعمره نرضىٰ به، ومن حيث صدر من القاتل وباشره وكسبه وأقدم عليه باختياره وعصىٰ الله بفعله نسخطه ولا نرضىٰ به.

---

(١٤٠) ينظر هذا الفصل -من قوله: كيف يريد الله أمرًا إلىٰ هنا- في «مدارج السالكين» (٢/١٩٣- ٢٠٤).

□ قوله: «**والتَّعَمُّقُ والنَّظَرُ في ذلكَ ذَرِيعَةُ الخِذْلَانِ ...**» إلىٰ آخره:

●التعمق: هو المبالغة في طلب الشيء، والمعنىٰ: أن المبالغة في طلب القدر والغوص في الكلام فيه ذريعة الخذلان، الذريعة: الوسيلة، والذريعة والدرجة والسُّلم متقاربة المعنىٰ، وكذلك الخذلان والحرمان والطغيان متقاربة المعنىٰ أيضًا، لكن الخذلان في مقابلة النصر، والحرمان في مقابلة الظفر، والطغيان في مقابلة الاستقامة.

وقوله: «**فالحذر كل الحذر من ذلك نظرًا وفكرًا ووسوسة**».

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ إلىٰ رسول الله ﷺ، فسألوه: «**إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به؟ قال: وقد وجدتموه؟ قالوا: نعم، قال: ذاك صريح الإيمان**»[١٤١]، رواه مسلم، الإشارة بقوله: «**ذاك صريح الإيمان**» إلىٰ تعاظم أن يتكلموا به.

ولمسلم أيضًا عن عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «**سئل رسول الله ﷺ عن الوسوسة؟ فقال: تلك محض الإيمان**»[١٤٢]، وهو بمعنىٰ حديث أبي هريرة؛ فإن وسوسة النفس ومدافعة وسواسها بمنزلة المحادثة الكائنة بين اثنين، فمدافعة الوسوسة الشيطانية واستعظامها صريحُ الإيمان ومحض الإيمان.

هذه طريقة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين لهم بإحسان، ثم خلف من بعدهم خلف، سودوا الأوراق بتلك الوساوس، التي هي شكوك وشُبه، بل وسوّدوا القلوب، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق؛ ولذلك أطنب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في ذم الخوض في الكلام في القدر والفحص عنه.

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إن أبغض الرجال إلىٰ الله الألد الخصم**»[١٤٣].

---

(١٤١) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٣٢)، وأَبُو دَاوُد (٥١١١)، وأَحْمَد (٣٩٧/٢)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٤٢) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٣٣)، وغيره من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٤٣) سبق تخريجه.

وقال الإمام أحمد: حدثنا أبو معاوية حدثنا داود بن أبي هند, عن عمرو بن شعيب، عن أبيه, عن جده، قال: «**خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال: فكأنما تفقأ في وجهه حبُّ الرُّمان من الغضب، قال: فقال لهم: ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم**». قال: فما غبطت نفسي بمجلس فيه رسول الله لم أشهده، بما غبطت نفسي بذلك المجلس، أنّي لم أشهده[١٤٤]، ورواه ابن ماجه أيضًا.

وقال تعالى: ﴿فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[التوبة:٦٩]، الخلاق: النصيب، قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[البقرة:٢٠٠]؛ أي: استمتعتم بنصيبكم من الدنيا كما استمتع الذين من قبلكم بنصيبهم، وخضتم كالذي خاضوا؛ أي: كالخوض الذي خاضوه، أو كالفوج أو الصنف أو الجيل الذي خاضوا.

وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلاق وبين الخوض؛ لأن فساد الدين إما في العمل، وإما في الاعتقاد؛ فالأول من جهة الشهوات، والثاني من جهة الشبهات.

وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**لتأخذن أمتي مآخذ القرون قبلها شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، قالوا: فارس والروم؟ قال: فمن الناس إلا أولئك**»[١٤٥].

وعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية كان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقوا على اثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي**»[١٤٦]، رواه الترمذي.

---

(١٤٤) أَخْرَجَه أَحْمَد (١٧٨/٢)، وابْنُ مَاجَه (٨٥)، والطَّبَرَانِيّ في «الأوسط» (٥١٥)، وغيرهما من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ظلال الجنة»، برقم (٤٠٦)، و«صحيح سنن ابْنُ مَاجَه ».

(١٤٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٣١٩)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٤٦) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في=

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**»(١٤٧)، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة -يعني: الأهواء-، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**»(١٤٨).

وأكبر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأمة-: مسألة القدر، وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع.

❑ وقوله: «فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَابِ كَانَ مِنَ الكافرينَ»:

●اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله- على التسليم، وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع؛ ولهذا لم يحكِ الله سبحانه عن أمة نبي صَدَّقت بنبيها وآمنت بما جاء به، أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ونهاها عنه وبلَّغها عن ربها، ولو فعلتْ ذلك لما كانت مؤمنةً بنبيها، بل انقادت وسَلَّمت وأذعنت، وما عرفت من الحكمة عرفته، وما خفي عنها لم تتوقف في انقيادها وتسليمها على معرفته، ولا جعلت ذلك من شأنها، وكان رسولها أعظم عندها من أن تسأله عن ذلك، كما في الإنجيل: «يا بني إسرائيل لا تقولوا: لَمَ أمر ربنا؟ ولكن قولوا: بِمَ أمر ربنا»؛ ولهذا كان سلف هذه الأمة، التي هي أكمل الأمم عقولًا ومعارف وعلومًا- لا تسأل نبيها: لَمَ أمر الله بكذا؟ ولَمَ نهى عن كذا؟ ولَمَ قدَّر

= «المشكاة»، برقم (١٧١).

(١٤٧) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٥٩٦)، والتِّرْمِذِيّ (٢٦٤٠)، وابْنُ مَاجَه (٣٩٩١)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة»، برقم (٢٠٣).

(١٤٨) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٥٩٧)، وأَحْمَد (١٠٢/٤)، وغيرهما من حديث معاوية رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٢٦١).

كذا؟ ولمَ فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام، وأن قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم.

فأول مراتب تعظيم الأمر: التصديق به، ثم العزم الجازم على امتثاله، ثم المسارعة إليه والمبادرة به القواطعَ والموانع، ثم بذلُ الجهد والنصح في الإتيان به على أكمل الوجوه، ثم فعلُه لكونه مأمورًا به، بحيث لا يتوقف الإتيان به على معرفة حكمته، فإن ظهرت له فعله وإلا عطَّله، فإن هذا ينافي الانقياد، ويقدح في الامتثال.

قال القرطبي ناقلًا عن ابن عبدالبر: فمن سأل مستفهمًا راغبًا في العلم ونفي الجهل عن نفسه، باحثًا عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه، فلا بأس به؛ فشفاء العِي السؤال، ومن سأل متعنتًا غير متفقه ولا متعلم، فهو الذي لا يحل قليل سؤاله ولا كثيره[١٤٩].

قال ابن العربي[١٥٠]: الذي ينبغي للعالم أن يشتغل به هو بسط الأدلة، وإيضاح سبل النظر، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة المُعِينة على الاستمداد، قال: فإذا عرضت نازلة، أُتيتْ من بابها، ونُشدت من مظانها، والله يفتح وجه الصواب فيها[١٥١]. انتهى.

وقال ﷺ: **«من حسن إسلام المرء تركُه ما لا يعنيه»**[١٥٢]. رواه الترمذي وغيره.

---

(١٤٩) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن»، للقرطبي (٦/٣٣٣).

(١٥٠) هو: الإمام العلامة الأديب ذو الفنون أبو محمد عبد الله بن محمد بن العربي الإشبيلي والد القاضي أبي بكر.

صحب ابنَ حزم وأكثر عنه، ثم ارتحل بولده أبي بكر فسمعا من طُرَاد الزينبي وعدة، وكان ذا بلاغة ولسن وإنشاء، مات بمصر في أول سنة ثلاث وتسعين وأربع مئة في عَشرِ التسعين، فإن مولده كان في سنة خمس وثلاثين وأربع مئة، ورجع ابنه إلى الأندلس. من تصانيفه «أحكام القرآن» وغيرها.

تنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٩/١٣٠/ ٦٨).

(١٥١) ينظر: «أحكام القرآن»، لابن العربي (٢/٢١٥).

(١٥٢) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٣١٨)، وأَحْمَد (١/٢٠١)، والطَّبَرَانِيّ (٢٨٨٦)، وغيرهم من حديث الحسين بن علي =

ولا شك في تكفير مَن رد حكم الكتاب، ولكن من تأول حكم الكتاب لشبهة عَرضتْ له، بُيِّن له الصواب ليرجع إليه، فالله سبحانه وتعالىٰ لا يُسأل عما يفعل؛ لكمال حكمته ورحمته وعدله، لا لمجرد قهره وقدرته، كما يقول جهم وأتباعه، وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قول الشيخ: «**ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**».

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❏ قوله: «**وأصلُ القَدَرِ سِرُّ الله -تعالىٰ- فِي خَلْقِه...**»:

●قال الشارح: «أصل القدر سر الله في خلقه، وهو كونه أَوْجَدَ وأفنىٰ، وأفقر وأَغْنىٰ، وأمات وأحيا، وأضل وهدىٰ.. والذي عليه أهل السنة والجماعة أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله تعالىٰ خالق أفعال العباد، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وأن الله تعالىٰ يُريد الكفر من الكافر ويشاؤه ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كونًا، ولا يرضاه دينًا».

قلت: وهذه الإرادة هي الإرادة الكونية القَدَرية.

وأما إرادة الإيمان من المؤمن وسائر الأعمال الصالحة؛ فهي إرادة كونية قدرية شرعية.

وكل أفعال العباد من طاعة ومعصية، وكفر وإيمان، وقع ذلك منهم بمشيئة الله تعالىٰ.

وهذا معنىٰ: «**ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن**».

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❏ قوله: «**وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَىٰ فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَىٰ ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ**»:

●قدر الله وقضاؤه الشامل النافذ له حِكَمٌ وأسرار لا سبيل للخلق إلىٰ معرفتها؛

= رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٥٩١١)، و«المشكاة»، برقم (٤٨٣٩).

فإن الخلق لا يحيطون به تعالىٰ علمًا، لا بذاته ولا صفاته ولا أفعاله ولا بحكمته في خلقه وأمره، ومادام الله تعالىٰ قد استأثر بذلك؛ فلا تطلب ما لا سبيل إلىٰ معرفته، فالله قد استأثر بعلم كيفية صفاته فلا تطلب معرفة ذلك، ولا تسأل: كيف استوىٰ؟ وكيف يغضب؟ وكيف ينزل؟ كل ذلك غير معقول لنا، ولا يمكن لعقولنا أن تصل إليه، كذلك أمر القدر، فالله سبحانه وتعالىٰ قد استأثر بعلم أسرار القدر، وحِكَمه في أقداره علىٰ التفصيل.

فالأشياء التي نبهت عليها النصوص قد تدرك بالتدبر، لكن تأمل في خلق الله، هذا يجعله غنيًّا وهذا فقيرًا وهذا بين ذلك، وهذا مؤمنًا مهتديًا، وهذا ضالًّا، وهذا عاصيًا، وفي الخلق طويل وقصير، وجميل ودميم، وكل التفاوتات التي تلاحظها، أغنىٰ الله هذا دون ذاك، وأفقر هذا دون ذاك، وجعل هذا طويلًا وهذا قصيرًا، وجعل هذا عاقلًا وهذا غير عاقل، وفي الناس معتوه، وبليد وذكي، ويولد للإنسان العدد من الأولاد وأمهم واحدة وتتفاوت خلقتهم وأخلاقهم وعقولهم وحظوظهم، ابحث عن أسرار هذه التخصيصات لا تجد إلىٰ ذلك سبيلًا.

وقوله: «**لَمْ يَطَّلِعْ عَلَىٰ ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ**»: فكيف بمن دونهم؟ إذا كان الرسل الذين هم صفوة الخلق، والمقربون من الملائكة لم يطلعوا علىٰ سر القدر، فهذا يؤكد أن ذلك مما استأثر الله به، واختص بعلمه، فسرُّ القدر من الغيب المطلق؛ لأن الغيب نوعان: غيب مطلق، وغيب نسبي.

فالغيب النسبي: الذي يعلمه بعض الخلق دون بعض، فهو غيب بالنسبة لمن لم يعلمه.

والغيب المطلق: لا يعلمه إلا الله كما في الدعاء المعروف: «**أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك،**

أو استأثرت به في علم الغيب عندك»[١٥٣]، فالسر القدري من الغيب المطلق الذي اختص الله به، لم يُطْلع عليه ملكًا مقربًا ولا نبيًا مرسلًا؛ لأنهم لا علم لهم إلا ما علَّمهم الله: ﴿قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة:٣٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء:٨٥] .

❑ قوله: «**وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ**»:

●التعمق: التكلف في البحث. والنظر: التفكر.

فالتعمق والنظر في أسرار القدر والبحث عن ذلك، يقول المؤلف إنه: «**ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ**»: هذه كلمات متقاربة، مقصودها: أن التعمق والنظر سبب الشقاء والهلاك، والمصنف من منهجه في هذه الرسالة أنه يتحرىٰ السجع، وتنويع العبارات.

والخذلان: عدم التوفيق، ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران:١٦٠] فالتعمق والنظر في أسرار القدر سبب لخذلان العبد وعدم توفيقه وحرمانه من الاستقامة، وسبب للطغيان، فالذي يبحث ويخوض ويتعمق قد طغىٰ وتعدىٰ حده، قف! فأنت عبد ضعيف، ومحدود الإدراك، ولا تطلب ما ليس لك، ولا تَرُمْ ما لا سبيل لك إليه ولا قدرة لك عليه.

فالتعمق والنظر سبب لكل شر وشقاء وهلاك؛ فإنه يضرب في متاهة لا ينتهي فيها إلىٰ حدود.

❑ قوله: «**فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء:٢٣]**»:

●يؤكد المؤلف ما سبق، فبعدما بيَّن خطورة الخوض في أسرار القدر بالكلمات

---

(١٥٣) أَخْرَجَه أَحْمَد (١/٣٩١)، وابن حبان (٩٧٢)، والطبراني (١٠٣٥٢) وغيرهم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة»، برقم (١٩٩).

السابقة قال: «**فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً**» والنظر والفكر بمعنىٰ: التفكير.

والوسوسة دون ذلك، فقد تكون بداية التفكر والنظر، «فالحذر» منصوب علىٰ الإغراء؛ أي: الزم الحذر والخوف أيها المسلم العاقل الناصح لنفسك.

والوسوسة هي: إلقاء المعاني في القلب، فالشيطان يوسوس فيلقي معاني الشبهات، ومعاني الشهوات في القلب مثل البذر، فوساوس الشيطان هي البذرة الأولىٰ للشرور كلها، لكن هذه الوساوس قد تموت في مكانها إذا وُفق الإنسان لدفعها، وتعوَّذ بالله منه فإنها تنتهي، وقد يثمر تفكيرًا وتفكرًا، ثم قد يثمر كلامًا وعملًا، فكل الشرور التي تشاهد بالعيون وتُسمع بالآذان كلها نابتة من ذلك الوسواس، والله تعالىٰ قد أنزل سورة ليتحصن بها المسلم من ذلك الوسواس الخناس: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴿٣﴾ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴿٤﴾ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ﴿٥﴾ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴿٦﴾﴾ [الناس: ١-٦]، وسبقت الإشارة إلىٰ الحديث الذي ورد في شأن الوسواس: «**يأتي الشيطان أحدكم فيقول: مَن خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتىٰ يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته**»[١٥٤] فالشيطان يلقي في القلوب أخبث الوساوس، لكن المؤمن الموفَّق يدفعها باعتصامه بربه وبلجوئه إلىٰ مولاه، ويقول: أعوذ بالله من الشيطان! فإن الله هو الذي خلق الشيطان وهو قادر علىٰ أن يصرفه عنك.

وقوله: «**فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ**» عن خليقته «**وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ**» هذا تأكيد لما سبق من قوله: «**وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَىٰ فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَىٰ ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ**».

فالمؤلف رَحِمَهُ اللهُ أراد أن يؤكد هذا الأمر العظيم بهذه المؤكدات: «**فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ**»: طوىٰ علمه: اختص به، ولم يطلعهم عليه، «**وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ**»: أي: طَلَبِه، فعِلْمُ أسرار القدر من العلم الذي لا يجوز أن يُطلب.

---

(١٥٤) سبق تخريجه.

لكن هل يجوز البحث في القدر؟

نعم، فنحن الآن نبحث ونتكلم في القدر، وهذا الذي نتكلم فيه ليس هو الذي نُهينا عنه، نحن الآن نتكلم في معرفة ما يجوز وما لا يجوز من الكلام في القدر، فالإيمان بالقدر أحد أصول الإيمان، والإيمان بالقدر لا يعارض الإيمان بالشرع، بل لا بد من الجمع بينهما، كما أن الإيمان بالقدر لا يعارض إثبات الأسباب، فالأسباب والمسببات كلها جارية بقدر الله، فلا بد أن تنتبه لهذا.

إذًا؛ الشيء الذي لا يجوز البحث فيه هو البحث في أسرار القدر، لِمَ؟ لِمَ؟! فقد قال تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء:٢٣] لا يُسأل تعالىٰ عن ما يفعل لكمال حكمته، والعباد يُسألون ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣] وهذا من النفي غير المحض، وكلُّ نفي في صفات الله تعالىٰ فإنه يتضمن ثبوتًا.

❑ قوله: «فَمَنْ سَأَلَ : لِمَ فَعَلَ؟»:

●فمن سأل: لِمَ هدىٰ هذا؟ وأضل هذا؟ وأفقر هذا؟ لِمَ خلق الشرور؟ لِمَ خلق الشياطين؟ يسأل علىٰ وجه الاعتراض.

فإن السؤال يكون علىٰ وجهين:

سؤال اعتراض ومعارضة بالعقل.

وسؤال طلب للمعرفة.

فالمنكر العظيم: السؤال علىٰ وجه الاعتراض، أو السؤال عن أمر لا سبيل إلىٰ معرفته.

فالأول: ظاهر الفساد؛ لأنه اعتراض علىٰ أحكم الحاكمين.

والثاني: تكلف وبحث عما استأثر الله بعلمه، وطوىٰ علمه عن العباد.

❑ قوله: «فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ»:

●حكم الكتاب هو حكم الله، ومن رد حكم الله كان كافرًا به سبحانه وتعالىٰ، ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف:٤٠]، ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ۝٧ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨﴾ [التين:٧، ٨].

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «وأصلُ القَدَرِ سِرُّ الله -تعالىٰ- فِي خَلْقِه»:

●أي: لن تصل إلىٰ سره مهما حاولت التفتيش في القضاء والقدر. فلا تكلف نفسك، ولكن آمنْ بالقضاء والقدر، واعمل الأعمال الصالحة واجتنب الأعمال السيئة، وأما أن تبحث عن أسرار القدر فهذا ليس من اختصاصك، ولا هو من شأنك، وما كلفت به.

❑ قوله: «لمْ يَطَّلِعْ عَلَىٰ ذَلِكَ مَلَكٌ مُقرَّبٌ ولا نَبيٌّ مُرْسَلٌ»:

●هذا من شأن الله ﷻ، ومن الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ولا يعلمه غيره، لا الملائكة ولا الأنبياء ولا غيرهم، وأفضل الرسل يقول: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ﴾[الأعراف:١٨٨].

❑ قوله: «والتَّعَمُّقُ والنَّظَرُ في ذلكَ ذَرِيعَةُ الخِذْلاَنِ، وسُلَّمُ الحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ»:

●هذا كلام عظيم؛ أي: التعمق في القضاء والقدر ومسائله، وإشغال الوقت والنفس والقلب؛ مما يورث الشكوك ويخذل عن العمل؛ فهذا من اللعب والخذلان.

إذا خذل الله العبد شغله في هذه الأمور، وإذا أكرم الله العبد شغله في طاعته، واغتنام وقته.

فنحن لنا حدود لا نتعداها؛ فالله ما كلفنا بالبحث في القضاء والقدر، ولكن كلفنا باعتقاد ذلك وبالعمل الصالح وترك العمل السيئ.

❑ قوله: «فالحذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وفِكْرًا وَوَسْوَسَةً»:

●أي: احذر من هذه الأمور، والنظر في هذه الأمور، والتفكير فيها، والوسوسة وهي التردد والشك، اترك هذه الأمور، وسُدَّ هذا الباب أصلًا.

❑ قوله: «فإنَّ الله -تعالىٰ- طَوَىٰ عِلْمَ القَدَرِ عَنْ أَنَامِه»:

●هذا تأكيد لما سبق «القدر سر الله تعالىٰ»، ومعنىٰ طوىٰ: أخفىٰ، فطوىٰ الله هذه المعلومات عن خلقه؛ لأنه ليس لهم فيها مصلحة.

❑ قوله: «وَنَهَاهُم عَنْ مَرامِه»:

●عن مرام القدر أن يبحثوا فيه، والنبي ﷺ غضب لما رأىٰ الصحابة يتساءلون في هذا فقال: «أبهذا أُمرتم؟ أم لهذا خُلقتم؟» [(١٥٥)].

❑ قوله: «كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]»:

●أنت لا تسأل الله ولا تناقشه عن أفعاله وعن قضائه وقدره، تأدبْ مع الله؛ لأنك عبد، فلا تتدخل في شئونه جل وعلا؛ فالله لا يُسأل عما يفعل؛ لأن الله لا يفعل شيئًا إلا لحكمة، والحكمة قد تظهر وقد تخفىٰ علينا، فنؤمن بأن الله لا يفعل شيئًا عبثًا؛ إنما يفعله لحكمة، سواءً ظهرت لنا أو لم تظهر.

فالإنسان مسئول عن عمله، ليس مسئولًا عن أعمال الله ﷻ، فاعتنِ بما أنت مسئول عنه يوم القيامة، وهو عملك، فعلىٰ العبد التسليم لله.

❑ قوله: «فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَابِ»:

●أي: قال: لِمَ فعل الله كذا؟ لِمَ قَدَّرَ الله كذا وكذا؟ فمن قال هذا، فقد رد حكم الكتاب؛ لأن الله يقول: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء:٢٣]

❑ قوله: «وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الكِتَاب كَانَ مِنَ الكافرِينَ»:

●فمن رد حكم الكتاب والسنة، واعترض علىٰ ذلك، وذهب إلىٰ العقل والتفكير صار من الكافرين؛ لأن الإيمان بالكتاب والسنة هما ركنان من أركان الإيمان.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «وَأَصلُ القَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي خَلقِهِ، لَم يَطَّلِع عَلَىٰ ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرسَلٌ»:

●يعني: أنَّ القَدَر -وهو تقدير الأشياء- هذا سِرٌّ إذ هو تصرُّف الرب جل جلاله في ملكوته، وتصرف الرب جل جلاله في ملكوته مما يختص به الله جل جلاله فلم يُطلع عليه أحدًا ولم يطَّلع أحد علىٰ ذلك، حتىٰ أكرمَ عباده من الملائكة لا يدرون ما مصيرهم، لا يدرون

---

(١٥٥) سبق تخريجه.

ماذا يقضي الله في السماء، لا يدرون ما مصير أهل الأرض، إلىٰ غير ذلك، وكذلك أنبياء الله لا يدرون، ولا يدرون عن الغيب، ولا متىٰ يموتون، إلىٰ آخر ذلك.

المقصود: أنّ القَدَر -وهو كما سيأتي تعريفه- تقدير الله للأشياء، فهذا مما اختص الله ﷻ به، فلا أحد يعلم ما القَدَر، وما الذي قُدِّر، وما الذي كُتِب، وما الذي جعله الله ﷻ مكتوبًا في اللوح المحفوظ أو مكتوبًا في صحف الملائكة، هذا عِلمُهُ عند الله ﷻ، وهو من مفاتح الغيب العظيمة التي قال الله فيها: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام:٥٩].

والقَدَر معنًىٰ كونه سرًّا أنّه لا يمكن أن يُطَّلَعَ عليه؛ إذ هو سرٌّ عند الله ﷻ، والله -سبحانه- لم يُطلع علىٰ ذلك أحدًا، فمعنىٰ ذلك أنّه لن يَطَّلِعَ أحد علىٰ ذلك ولو خاض فيه، ومبنىٰ القدر علىٰ صفات الله ﷻ.

- القدر علىٰ العلم.
- القدر علىٰ عموم المشيئة.
- القدر علىٰ عموم الخلق.
- القدر علىٰ حكمة الله ﷻ.

(.....)[١٥٦] وعموم مشيئته، وإلىٰ أي شيء تَتَوَجَه لا يعلمها العبد، وعموم خلقه ﷻ من أشياء إذا توجّه الشيء لا يعلمه العبد إلا بعد أن يقع، وحكمة الله لا يعلمها العبد.

إذًا فصارت أنحاء القدر الأربعة لا يعلمها العبد، فكيف إذًا يمكن له أن يخوض في القَدَر؟ فصار الأمر إذًا إلىٰ الاستسلام، وهذا هو الذي أراده الطحاوي فيما قال.

❑ قوله: «وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ»:

●قال: «**وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ**»؛ يعني: في القدر المبني علىٰ الأربعة أشياء التي ذكرتُ لك «**التَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الخِذلَانِ، وَسُلَّمُ الحِرمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغيَانِ**».

---

(١٥٦) كلام غير واضح.

إذا تبين هذا فيمكن أن نُجمِل أو نُقَسِّم الكلام علىٰ القدر في مسائل كثيرة، نذكر منها ما يناسب الوقت بعض الأشياء.

قال: «**وَأَصلُ القَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَىٰ فِي خَلقِهِ**»

نقول: تحتها مسائل، هي مسائل بحث القدر جميعًا يمكن أن نجعلها في هذا الموضع.

المسألة الأولىٰ:

القَدر في اللغة بمعنىٰ ترتيب الشيء ليكون علىٰ وَجهٍ ما، فيُقَال: قَدَّرت، أو تقول: قَدَّرتُ أن يكون الأمر كذا وكذا، إذا رَتَّبتَ أن يكون الأمر علىٰ هذا المنوال.

فإذًا القَدَر في معناه اللغوي يدخل فيه الفعل، ويدخل فيه الإرادة والمشيئة، ويدخل فيه العلم، ويدخل فيه أيضًا الحكمة بحسب من قَدَّر، وأما في الشريعة: فالقَدَر يجمع أربعة أشياء:

- يجمع العلم السابق.
- والكتابة السابقة.
- وعموم مشيئة الله ﷻ.
- وعموم خلقه ﷻ للأشياء.

ولهذا عرَّفَ بعض أهل العلم القَدَر بأنَّ القَدَر: هو علم الله بالأشياء قبل وقوعها وكتابته لها في اللوح المحفوظ وعموم مشيئته لما يقع، وخلقه ﷻ للأشياء كلها.

وهذا في الواقع تعريفٌ من باب ليس حدًّا؛ يعني: علىٰ صناعة الحدود، ولكنه تعريف يشمل مراتب الإيمان بالقدر الأربعة، ولِيُدخِلَ ذلك في تعريف القدر عند أهل السنة والجماعة.

المسألة الثانية:

الإيمان بالقدر إيمانٌ بما دَلَّ القرآن والسنة عليه مما يتصل بالقدر، وذلك إيمانٌ بأربع مراتب:

- المرتبة الأولىٰ: العلم.

- المرتبة الثانية: الكتابة.

- المرتبة الثالثة: عموم المشيئة.

- المرتبة الرابعة: خلق الله ﷻ للأشياء كلها.

أما المرتبة الأولىٰ العلم: فأدلتها كثيرة ذكرنا لكم بعضًا منها.

المرتبة الثانية الكتابة: الكتابة ثَمَّ أدلة كثيرة عليها، منها قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج:٧٠]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾ [القمر:٥٣]، ودلّ عليه قول النبي ﷺ: «**قدّر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه علىٰ الماء**»[157].

ومعنىٰ الكتابة: أنّ الله -سبحانه- كَتَبَ كلَّ شيء في اللوح المحفوظ، سواء ما يتعلق بالمكلفين أو ما يتعلق بغير المكلّفين، وذلك لعموم قوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ﴾ [الحج:٧٠]؛ يعني: ما في السماء والأرض.

وهذه الكتابة المقصود بها الكتابة في اللوح المحفوظ؛ كتابة مقادير الأشياء في اللوح المحفوظ.

ومن هذه الكتابة ثَمَّ أنواع من الكتابة تفصيلية لها: منها الكتابة العُمرية، والكتابة السنوية، والكتابة اليومية، وأشباه ذلك مما دلت عليه الأدلة في القرآن والسنة.

المرتبة الثالثة مرتبة المشيئة: ويُعنَىٰ بها أنَّ ما شاء الله ﷻ كان، لا تُردُّ مشيئة الله ﷻ، وأنَّ الذي لا يشاؤه الله -سبحانه- ولو شاءه العبد ورَغِبَ فيه فإنه لا يقع، ودليلها قوله سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان:٣٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير:٢٩].

والمشيئة مرتبطة بالكون؛ يعني: أنَّ المشيئة كونية، فإذا شاء الله أن يقع هذا الشيء في هذا الوقت علىٰ هذه الصفة فإنّه يقع علىٰ ما شاءه الله ﷻ وأراده كونًا.

---

(١٥٧) سبق تخريجه.

والمشيئة تساوي الإرادة الكونية؛ ولهذا يُبحَث هنا في مرتبة المشيئة الفرق ما بين المشيئة والإرادة.

وأهل السنة على أنّ مشيئة الله ﷻ هي إرادته الكونية، وأنّ الإرادة منقسمة إلى: إرادة شرعية دينية وإلى إرادة كونية، وأنَّ الله -سبحانه- قد يشاء الشيء كونًا؛ يعني: يريده كونًا فيقع ولا يريده دينًا وشريعة.

فيجتمع إذًا في بعض الحالات إرادة وعدم إرادة، فيكون الفعل المعيّن مُرَاد وغير مُرَاد، شاءه الله فوقع وأراده فوقع، ولكن لم يُرِدهُ سبحانه دينًا وشريعة، وهذا فيما يَكرهه الله ولا يرضاه دينًا مثل كفر الكافر، معصية العاصي، ضلال الضال، إلى آخره.

فإنّ الله سبحانه شاء الكفر من الكافر؛ لأنّه ما دام وَقَعَ فإنه قد شاءه وأراده كونًا؛ لأنه لا يحصل في ملكوته إلا ما أراده ﷻ كونًا، ولكن لم يرضه، لم يُرِدهُ دينًا؛ لأنَّ الله نهى في كتابه وعلى ألسنة رسله عن الكفر والفساد وبيَّن أنه لا يرضى ذلك ولا يحبه، كما قال: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ [البقرة:٢٠٥].

وهذه هي المسألة المعروفة لدى كثير منكم بالفرق ما بين الإرادة الشرعية والإرادة الكونية، وسيأتي لها مزيد بيان عند ذكر الرد على المخالفين في القدر إن شاء الله تعالى.

المرتبة الرّابعة مرتبة عموم خلق الله ﷻ للأشياء، وأنَّ الله -سبحانه- خالق كل شيء، وأنَّ طاعة المطيع خَلَقَهَا الله ومعصية العاصي خَلَقَهَا الله وأنَّ صلاة المصلي خَلَقَهَا الله كما خلق ذاته؛ يعني: ذات المصلي فإنه يخلق أعمالهم.

وهذه يُستَدَلُّ لها بقول الله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾﴾ [الزمر:٦٢]، وبنحو قوله سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان:٢]، ونحو ذلك من الآيات.

وفي خصوص عموم خلق الله للعمل يُستدل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات:٩٦]، وفي هذه الآية دليل على أنَّ عمل العامل خَلَقَهُ الله.

وذلك أنَّ كلمة ﴿وَمَا﴾، في الآية ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات:٩٦] فيها وجهان:

الوجه الأول: أنها مصدرية بمعنىٰ: أنّها تُقَدَّر مع ما بَعدَهَا بمصدر؛ يعني: يكون سبك الآية: «والله خلقكم وعملكم»، وهذا الوجه هو الأصح فيها.

الوجه الثاني: أنَّ «ما» هنا موصولة بمعنىٰ الذي فيكون المعنىٰ «والله خلقكم والذي تعملونه».

وهي علىٰ كلٍ من الوجهين دالة علىٰ المراد في عموم خلق الله ﷻ للعبد.

ووضوح الدليل الأول؛ يعني: في كونها مصدرية، وقد يكون ثَمَّ بعض الاعتراض علىٰ الاستدلال بالوجه الثاني.

المسألة الثالثة:

القَدَر مرّ بك تعريفه، وأما القضاء. فإنه في اللغة بمعنىٰ إنهاء الشيء، وقد يكون الإنهاء: إنهاء عمل، وقد يكون إنهاء خبر؛ ولهذا جاء في القرآن تنوّع معنىٰ القضاء إلىٰ عدة معاني:

المعنىٰ الأول: أنَّ القضاء يكون بمعنىٰ الإنهاء، كما قال سبحانه: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، وقال: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ:١٤].

المعنىٰ الثاني: أنَّ القضاء بمعنىٰ الوحي، وذلك إذا عدي بـ«إلىٰ»، قضينا إلىٰ، قَضَىٰ إلىٰ، يكون إنهاء الخبر بالوحي كما قال ﷻ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء:٤]؛ يعني: أوحينا إلىٰ بني إسرائيل وأعلمناهم وأخبرناهم، وقال أيضا ﷻ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ۝٦٦﴾ [الحجر:٦٦] ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ﴾؛ يعني: أوحينا إليه وأنهينا إليه ذلك الخبر بالوحي.

المعنىٰ الثالث: أنَّ القضاء يكون بمعنىٰ القَدَر كما قال ﷻ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت:١٢]، يعني قَدَّرَ ذلك وخلقه وفعله، وكما في قوله أيضًا:

﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ﴾ [سبأ:١٤]، على أَنَّهُ بمعنى القَدَر؛ لأَنَّ الإنهاء يدخل في القَدَر؛ ولهذا المعنى قال جمع من أهل العلم: إنَّ القضاء و القَدَر بمعنى واحد؛ لأجل أنهم لحظوا أَنَّ معنى القضاء داخل في معنى القَدَر، وأَنَّ القدر و القضاء لا فرق بينهما.

ممن ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم منهم ابن الجوزي وكثير من العلماء السابقين.

وأما فيما دَلَّت عليه نصوص الكتاب والسنة فإنَّ القَدَر غير القضاء، وهذه الغيرية بمعنى أنَّ القَدَر أعم من القضاء، والقضاء قد يكون بعض مراتب القَدَر من حيث الإطلاق؛ ولهذا قال بعض أهل العلم في تبيين ذلك: إنَّ القضاء هو القَدَر إذا وقع، وقبل وقوع المقدر لا يسمى قضاء؛ ذلك لأنَّ كلمة قضاء كما رأيت في معناها في اللغة وفي استعمالات القرآن أنها بمعنى الإنهاء؛ إنهاء الشيء، إنهاء الخلق إلى آخره.

و القَدَر إذا وقع وانتهى صار قضاءً، ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴿٤١﴾﴾ [يوسف:٤١]؛ يعني: انتهى. ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]؛ يعني: أحكم بما شئت وأنهي الأمر على أي وجه شئت.

فإذًا يكون القضاء هو إنهاء القَدَر، وهذا يتبيّن بأنَّ مراتب القَدَر الأربعة التي سيأتي بيانها منها مرتبتان سابقتان وهي مرتبة العلم والكتابة، ومنها مرتبتان وهما عموم المشيئة وعموم الخلق لله ﷻ، هاتان المرتبتان مقارنتان لوقوع المقدر؛ ولهذا إذا نُظِرَ لوقوع المُقَدَّر من جهة عموم الخلق وعموم المشيئة فإنَّهُ حينئذٍ يكون قضاءً لله ﷻ لهذا الشيء.

قضى الله ﷻ الأمر على كذا وكذا بمعنى خلقه وشاءه؛ ولهذا نظر من نَظَر في أَنَّ القضاء داخل في القَدَر؛ فلذلك قالوا: القضاء والقدر بمعنى واحد، لكن على التحقيق ليس القضاء والقدر بمعنى واحد، وإنما القضاء هو وقوع المُقَدَّر، فإذا وقع القَدَر السابق وانتهى سُمِّيَ قَضَاءً، قُضِيَ وانتهى وهو المُقَدَّر، ولا شك أَنَّ الذي يقع مقدر ويكون قضاء؛ ولهذا نقول القضاء و القَدَر بينهما فرق فإن:

- القَدَر أعم، والقضاء أخص.

- والقَدَر سابق، والقضاء لاحق.

- والقَدَر فيه عدة صفات لله ﷻ: العلم والكتابة والمشيئة والخلق، وأما القضاء قضاء الله ﷻ للشيء في نفسه يدل على خلقه سبحانه وتعالى للشيء ومشيئته له؛ لهذا على الصحيح أنَّ القضاء و القَدَر ليسا بمعنى واحد ولا يتواردان؛ يعني: لا يُستَعمَل أحدهما بمعنى الآخر، بل القَدَر أعم.

المسألة الرابعة:

منشأ الضلال في القدر.

منشأ ضلال الفرق: الجبرية والقدرية يرجع إلى عدة أسباب:

السبب الأول: قياس أفعال الله ﷻ وتصرفاته سبحانه بأفعال الخلق؛ فيجعلون ما كان محمودًا في الخلق محمودًا في فِعلِ الله ﷻ، وما كان مَذمُومًا في الخلق فيكون مَذمُومًا في فعل الله ﷻ.

فعندهم أنَّ العدل محمود والظلم مذموم، فيجعلون العدل بتفسيره في الخَلق، والظلم بتفسيره في الخَلق في حق الله، فما اقتضى العدل في المخلوق جَعَلُوهُ لله وما اقتضى الظلم في المخلوق جعلوه منفِيًّا عن الله ﷻ؛ ولذلك نفوا عموم المشيئة ونَفَوا عموم الخلق؛ لأنهم جَعَلُوا أنَّ إذنَ الله ﷻ بالكفر يقتضي الظلم؛ لأنه معناه الإلزام، وجعلوا خلق الله ﷻ لمعصية العاصي ولكُفرِ الكافر جعلوا ذلك ظلمًا؛ لأنَّهُ في حق الإنسان إذا جَعل غيره يفعل ذلك الشيء فإنَّهُ قَهَرَهُ عليه وأَجبَرَهُ عليه أو أنه أَذِنَ له به وهذا ظلم في حق الإنسان فيما بينهم؛ فيقولون: إذنُ ما كان عدلًا في الإنسان فهو عدل في الله، وما كان ظلمًا في الإنسان فهو ظلم في الله؛ لأنَّ تعريف العدل والظلم فيما جاء في النصوص هو التعريف اللغوي وهو الذي يشمل الإنسان ويشمل الله ﷻ.

وهذا في الحقيقة هو أعظم أسباب الضلال في هذه المسألة.

السبب الثاني: عدم التفريق ما بين الإرادة الشرعية والإرادة الكونية، فيجعلون الإرادة والمشيئة شيء واحد، فما نُفِيَ مما لم يُرِدهُ الله ﷻ شرعًا جعلوه مَنفِيًّا كونًا؛ فالله ﷻ لم يرد الكفر فجعلوه ﷻ لم يشأ الكفر؛ لأنَّ الإرادة عندهم قسم واحد، لم يرد المعصية فجعلوه لم يشأ المعصية، لم يرد الكبيرة فجعلوه لم يشأ الكبيرة.

والإرادة كما ذكرنا منها إرادة شرعية ومنها إرادة كونية.

والإرادة الكونية هي المشيئة، وأما الإرادة الشرعية فهي التي تدخل فيها صفة المحبة والرضا لله ﷻ.

السبب الثالث: دخول العقل في التحسين والتقبيح.

فيجعلون الأفعال التي تقع في ملكوت الله وتقدير الله ﷻ للأشياء يدخل فيه العقل مُحَسِّنًا ومُقَبِّحًا؛ وذلك لأنَّ العقل عندهم أصل، فقالوا: العقل يُعمَلُ في أفعال الله فما حَسَّنَهُ العقل في أفعال الله صار حسنًا، وما قَبَّحَهُ العقل في أفعال الله ﷻ وجب نفيه عن الله ﷻ.

وهذه هي المسألة المشهورة بالتحسين والتقبيح العقليين التي لها صلة بالأصول وبالفقه؛ يعني: بالتكليف ولها صلة أيضًا بمبحث القضاء والقدر.

السبب الرابع: الدخول في أفعال الله ﷻ وعدم التسليم لمراد الله ﷻ؛ يعني: الخوض في أفعال الله سبحانه وتعالىٰ.

والخوض في أفعال الله ﷻ، كما ذكر لك الطحاوي في ذلك: «**ذَرِيعَةُ الخِذلَانِ، وَسُلَّمُ الحِرمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغيَانِ**».

«**ذَرِيعَةُ الخِذلَانِ**»؛ يعني: وسيلة؛ لأن يُخذَل العبد؛ لأنه معناه أنك تريد أن تصل إلىٰ معرفة سر القَدَر وهذا لا يمكن.

«**سُلَّمُ الحِرمَانِ**» لا يمكن أيضًا أن تدخل في أفعال الله فَتُحرَم؛ ولأنَّ هذا سُلَّمُهُ الحرمان فتصل إلىٰ أن تكون محرومًا، وكذلك أنَّه «**دَرَجَةُ** -من درجات- **الطُّغيَانِ**»؛ لأنَّ الإنسان لو رفع نفسه فوق ما لها، طَغَىٰ وجاوز حَدَّه، فَحَدُّهُ أن يتعبد الله ﷻ بالإيمان والتسليم ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء:٢٣]؛ فإذًا السؤال

بـ«لم» هذا من منشأ الضلال فيمن ضَلَّ في الجبرية وفي القدرية وفي المتحيرين المتشككين الذين أنكروا الشريعة وضَلُّوا وأَلحَدُوا بسبب الدخول في القَدَر.

من المعلوم أنَّ القَدَر فيه العِلم، والعلم يتفاوت فيه الناس.

والله ﷻ يعلم ما يوافق حكمته ﷻ، الحكمة أين هي؟ ما يريده الله ﷻ من الابتلاء في خلقه.

الله -سبحانه وتعالىٰ- يعلم ذلك، فأَوقَعَ في خلقه ما يوافق الحكمة له؛ يعني: ما يوافق مراداته في خلقه وحصول الابتلاء في ذاته، والإنسان قد ينظر فيكون علمه قاصرًا فلا يصل إلىٰ حقيقة الإدراك؛ ولهذا قال بعض السلف: وتُنسَب إلىٰ أبي بكر رضي الله عنه «العجز عن الإدراك إدراك»، لم؟ لأنَّ إدراكات الذكي غير إدراكات البليد؛ فإذا اعتَرَضَ البليد علىٰ الذكي بأنَّ هذا الشيء ليس كذلك؛ لأنَّ هذا ما يُعقَل وهذا ما يحصُل فيكون هذا اعتراض لا عن علم، وإنما عن جهل فَيُرَدُّ علىٰ صاحبه فيكون هو المحروم، مثل جهل بعض الناس مثلًا ببعض الأجهزة.

الكفار من النصارىٰ أوَّل ما اخترع المسلمون الساعة أنكروها وخافوا منها، ورَجَعَ الأمر إلىٰ أنَّ في بعض المخترعات للكفار في العصر الحديث رفضه بعض المسلمين وخافوا منه؛ وذلك لأنَّ ذلك فيه عَجزًا عن إدراك حقيقته؛ فرفضوا لأنهم عجزوا عن الإدراك.

وهذا إذا كان في المخلوق فالله ﷻ له العلم الكامل وله العلم بكل شيء سبحانه وتعالىٰ يعلم الأشياء علىٰ تفاصيلها.

والإنسان علمه قاصر، فإذًا إذا خاض في القدر بعلمه القاصر فلا شك أنه سيعترض لأنه لا يعلم.

وإذا اعترض علىٰ الله ﷻ فإنه سَيُخذَل ويُحرَم ويَتِيه ويُخذَل ويضل الطريق كما حصل أنَّ أناسًا كثيرين ضلُّوا بسبب خوضهم في أفعال القدر.

هذه وقد ذكرنا لكم كلمة شيخ الإسلام ابن تيمية في تائيته القدرية قال:

وأصلُ ضلالِ الخلقِ مِن كُلِّ فِرقَةٍ هو الخوضُ في فعلِ الإلهِ بعلَّةِ

فإنَّهمُـو لـم يَفهَمُوا حِكمَـةً لَهُ فصاروا على نَوعٍ مِنَ الجاهليَّةِ

هذه بعض أسباب ومنشأ الضلال في باب القَدَر.

المسألة الخامسة:

أنّ الناس في القَدَر الذين خالفوا أهل السنة والجماعة، لهم فِرَق كثيرة وهذه الفرق ترجع إلى فرقتين:

الأولى القدرية.

الثانية الجبرية.

ويُعنى بالقدرية: الذين أنكروا القدر، إما أنكروا كل المراتب، أو أنكروا بعض مراتب القَدَر التي ذكرنا لك.

ويُعنى بالجبرية: الذين يزعمون أنَّ الإنسان لا اختيار له وأنه مجبور.

أولًا: القدرية:

القدرية فرق يُلَخَّص اختلافهم في أنَّ:

الفرقة الأولى: هم الغلاة الذين كانوا يُنكرون عِلمَ الله ﷻ السابق فيقولون: إنَّ الله ﷻ لا يعلم الشيء إلا بعد وقوعه والأمر أُنُف، كما كان يقول معبد الجُهَنِي وغيلان الدمشقي وجماعة من الأولين.

وهؤلاء هم الذين أنكروا علم الله السابق، فقالوا: إنَّ الله لا يعلم الأشياء حتى تقع والأمر أنف؛ يعني: مستأنف جديد غير معلوم وغير مُقَدَّر له قبل ذلك.

وهؤلاء هم الذين كفَّرَهُم السلف وكفَّرَهُم الصحابة كابن عمر وابن عباس وغير أولئك؛ وذلك لأنهم أنكروا مرتبة العلم، والله ﷻ ذكر عِلمَه، فمعنى ذلك أنهم ردُّوا حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب فهو من الكافرين.

وهؤلاء هم الذين قال فيهم السلف: «ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خُصِمُوا وإن جحدوه كفروا»، وهذه الفرقة ذهبت ولا يُعرَف أنها عقَّبَت وارثًا في الأعصُر المتأخرة.

الفرقة الثانية: وهم القدرية المتوسطة: المعتزلة والشيعة الرافضة والزيدية ومن نحا نحو أولئك، وهؤلاء لا يُنكِرُونَ جميع المراتب؛ ولكن يُنكِرُونَ بعض الأشياء في بعض المراتب، فيقولون: إنَّ المشيئة ثابتة لكن ليست عامة، ويقولون: إنَّ الخلق ثابت ولكن ليس عامًّا، وسُمُّوا بالقدرية؛ لأنهم ينفون بعض مراتب القدر.

وهذه الفرقة باقية إلىٰ الآن، المعتزلة موجودة الآن، الزيدية والرافضة والفرق موجودة في أمصار كثيرة من بلاد المسلمين، وهؤلاء هم الذين يأتي إن شاء الله ذكر بعض شبههم والرّد عليها بإذنه تعالىٰ.

ثانيًا: الجبرية:

أما الجبرية فهم أيضًا فِرَق منهم:

الفرقة الأولىٰ: هم الغلاة، وهم الذين يقولون: إنَّ الإنسان مجبور علىٰ كل شيء، وحركاته كحركة الريشة في مهب الهواء، وكحركة الخشبة في البحر فإنَّ الأمواج تتقاذفها وليس لها اختيار، وكذلك الريشة يُقَلِّبُهَا الهواء وليس لها اختيار. وكذلك العبد يقولون ليس له اختيار وإنما هو مفعول به في كل أحواله، سواء من ذلك الطاعات والمعاصي، فَصَلَّىٰ مجبورًا، وصام مجبورًا، وسرق مجبورًا، وغشّ مجبورًا.

ويقولون: إنَّ أفعال الله ﷻ غير مُعَلَّلَة، فقد يُدخِل الله ﷻ إبليس الجنة، وقد يُدخِل آدم النار؛ يعني: من لازِم مذهبهم، فإنه لا تعليل في أفعال الله، قد يُعَذّب المطيع الصالح، وقد يُعطِي ويُنَعِّم الكافر الطاغوت، لماذا؟ لأَنَّهُ يقول: هؤلاء فَعَلُوا بغير اختيارهم، فالله -سبحانه وتعالىٰ- هو الذي أَجبَرَ هذا، فله أن يَقلِبَ الأمور؛ لأَنَّ هذا ما فعل الذنب باختياره، نعوذ بالله من الأقوال الضالة.

وهؤلاء يمثّلهم -يعني: الجبرية- طوائف من الصّلحاء في الزمن الأول ممن رأوا الفَنَاء في شهود الأمر الكوني، وممن قال أيضًا بهذا القول جهم ومن اتَّبَعَهُ، وأيضًا قال به طوائف من غلاة الصوفية يرون أنهم ليس لهم فعل ألبتة، فأفعالهم الظاهرة كحركة أمعائهم لا اختيار لهم فيها.

الفرقة الثانية: وهم الأشاعرة والماتريدية ومن نحا نحوهم ممن غَلَوا في إثبات المشيئة، مشيئة الله ﷻ وخلقه، وقالوا: إنَّ الإنسان ليس مجبورًا علىٰ كل حال، ولكن هو مجبور باطنًا لا ظاهرًا؛ يعني: في الباطن مجبور ما يتحرك بإرادته ولكن في الظاهر تصرفاته بإرادته، فَيُحَاسَبُ علىٰ تصرفاته الظاهرة، وأما الذي دَفَعَهُ في الحقيقة فهو أمر باطن مُجبَر عليه من الله ﷻ، وهذا في الحقيقة قولٌ بالجَبر، ومشهور أنَّ الأشاعرة جبرية؛ ولهذا لما عُرِضت هذا الاعتراضات، اعتُرِض علىٰ الأشعري في الحساب والعقاب والثواب قال: إنَّ الأفعال يُحَاسَب عليها العبد ويُنَعَّم ويُعَذَّب لأنه كسبها، وكَسبُهُ لها من فعله.

فإذًا يُعَاقَب ويُثَاب علىٰ ما كسب، والله ﷻ يقول: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فأخذ من لفظ «كَسَبَ» في القرآن أنَّ الفعل الظاهر كَسَبَهُ العبد؛ يعني: عمله فهو يحاسب علىٰ ما ظهر.

وهذا الكسب عنده في الواقع ابتدأه أبو الحسن الأشعري دون سابق في هذه الأمة؛ فلهذا نَظَرَ أصحابه في تعريف الكسب، ما معنىٰ الكسب هذا الذي أحدثه الأشعري لقاء قوله: بالجبر الباطن؟

يقول: إنَّ الإنسان يُفعل به وهو يَفعَل، والأمر يحصل عند حركة الإنسان، مثل قطع السكين للخبزة، أو تكسير العصا للحجر، فإذا ضَرَبَ الإنسانُ الحجر بالعصا، يقول: إنَّ الحجر تنكسر لا بالضرب، ولكن عند الضرب؛ يعني: كَسَرَ الله الحجر لا بِضَربِ الإنسان ولكن عند ضربه؛ يعني: أنَّ الحجر ليس له خاصية الانكسار بضرب العصا، والعصا ليست لها خاصية الكَسر؛ كسر الحجر، والإنسان ليس فيه خاصية أنَّهُ يحمل العصا علىٰ الحقيقة ويكسر علىٰ الحقيقة؛ ولهذا سماهم السلف نفاة التعليل ونفاة الأسباب؛ يعني: ليس ثَمَّ شيء يُنتِجُ شيئًا، ليس ثم سَبَب يُنتِجُ مُسَبَّبًا.

عندهم كل شيء يحصل بخلقٍ له منعزل عن غيره، لا بأسباب غيره؛ فالماء إذا نزل علىٰ الأرض نبت العشب لا بالماء، ولكن عند الالتقاء، وما جاء في القرآن

من ذكر حرف الباء ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ﴾ [النمل:٦٠]، يعني لفظ ﴿بِهِۦ﴾، هذا يفسرونه بعنده، هذا كثير في التفاسير فتنتبه لهم؛ إذًا خلصوا إلىٰ أنَّ الإنسان يكسب العمل.

وتفسير الكسب، كيف يَجمَع ما بين الجبر الظاهر والجبر الباطن بالكسب؟ اختلف فيه الأشاعرة علىٰ أقوال كثيرة، وخلاصتها: أنه لا مُحَصَّلَ لها وأنه مجبور لا مختار؛ ولهذا قال القائل في البيت المعروف في بعض كتب العقائد المطولة قال:

مما يقال ولا حقيقة تحته — معقولةً تدنو لذي الأفهام

والكسب عند الأشعري والحال — عند البهشمي وطفرة النظام

هذه ثلاثة أشياء لا حقيقة لها اخترعها أصحابها دون حقيقة.

إذا تبين لك ذلك فلفظ الكسب له عدة استعمالات، أو الكسب عند الناس له ثلاث استعمالات، أو الناس في الكسب لهم ثلاثة أقوال؛ يعني: بما تراه:

الأول: الكَسب عند الأشاعرة. هذا أوضحناه لك.

الثاني: كَسبٌ بمعنىٰ العَمَل، ما يعمله الإنسان باختياره ورغبته يكون كَسبًا له لأنه حَصَّلَهُ؛ مثل ما تقول: كسبتُ مثلا كذا من المال يعني أنَّ الإنسان عمل شيئًا فَحَصَّل هذا المال، كذلك الأعمال الصّالحة كَسبٌ له؛ لأنه بذل فيها وعمل فكسب، وكذلك الأعمال السيئة عليه؛ لأنه كسبها بجهده، وهذا هو المعنىٰ الذي جاء في الكتاب والسنة؛ فمن استعمل الكسب في هذا المعنىٰ فهو صحيح؛ لأنه قد جاء في القرآن والسنة مثل ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ [البقرة:٢٨٦]، ولفظ الكسب في القرآن كثير؛ فإذًا هذا المعنىٰ واضح وصحيح.

ترجعون في تقسيم الكسب إلىٰ الأقوال الثلاثة والحُجَج فيه؛ لأنه مهم إلىٰ كتاب ابن القيم «شفاء العليل».

المسألة السادسة:

لفظ الكَسب جاء في القرآن في ذِكرِ ما للمكلف وما عليه، فقال سبحانه:

﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾ [البقرة:٢٨١] وقال ﷻ: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة:٢٢٥]، ونحو ذلك من الآيات.

ولمَّا جاء لفظ الكسب في القرآن وفي السنة أيضًا جاء مذهب أهل السنة والجماعة بإثبات كَسب المرء وتفسير الكَسب بما دلت عليه النصوص وهو أنَّ كَسبَ المرء هو عمله.

فالكسب هو العمل والفعل، فقوله سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾؛ يعني: لها ما عملت، فالعمل هو الكَسب، ودلّ علىٰ ذلك أنه ﷻ قال: ﴿وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ [النحل:١١١]، وفي الآية الأخرىٰ ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾[الروم:٤١] فدلّ علىٰ أنَّ الكَسب هو العمل.

والناس؛ أعني المذاهب الثلاثة المشهورة في باب القَدَر وهي مذهب الجبرية والقدرية وطريقة أهل السنة والحديث كلٌّ فسر الكَسب علىٰ حسب معتقده:

١- مذهب القَدَرِيَّة:

فسَّرَ القدرية -وهم نُفاة القدر الذين يقولون: إنَّ العبد يخلق فعل نفسه وأنَّ الله ﷻ لا يخلق فعل العبد من المعتزلة ومن شابههم- قالوا: إنَّ معنىٰ الكَسب في هذه الآيات هو إيجاد العبد للفعل، وشَبَّهُوهُ بكسب التجارة فإنَّ كسب التجارة فعل، كما قال ﷻ: ﴿أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٦٧]، فما كَسَبَ الإنسان من التجارة أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٢٦٧]، فَذَكَر الكسب في معرض التجارة فقالوا: كذلك هو في فعله يكسب العمل الصالح كما يجتهد في كَسب التجارة.

فإذًا جعلوا الكَسب هو إيجاد العبد الفعل علىٰ مذهبهم في خلق أفعال العباد؛ وذلك أنَّ لفظ الكَسب فيه شيء من الاحتمال؛ ولهذا فسرته كل طائفة علىٰ مذهبها.

٢- مذهب الجبرية:

والجبرية -كما ذكرنا لكم طرفًا من مذهبهم في قول الأشاعرة والجهمية- الجبرية فَسَّرُوا الكَسب بأشياء كثيرة وبعبارات متنوعة لا حاصل معها علىٰ التحقيق، وذكرت لكم قول الشاعر أو قول أحد العلماء:

مما يقال ولا حقيقة تحته	معقولةً تدنو لذي الأفهام
والكسب عند الأشعري والحال	عند البهشمي وطفرة النظام

فحين اخترع الأشعري مذهبه الذي هو جَبرٌ باطن لا جَبرًا ظاهرا، لما وجده ووجد في لفظ الكَسب في الكتاب والسنة مخرجًا له فقال: الأعمال كسب، كيف يتوافق هذا مع قوله في القَدَر؟ قال: الكَسب عبارة عن تعلق القُدرَة بالحال، أو غير ذلك من التفاسير.

واختلف أصحابه في تفسير الكَسب علىٰ هذا الاصطلاح الذي هو كسب الجبر، كيف يكون للإنسان كسب وهو مجبور؟

اختلفوا في تفسير الكَسب علىٰ أوجه كثيرة أكثر من عشرة أوجه، وكلها راجعة إلىٰ نوع من التعلق ما بين القدرة والإرادة والعمل والتكليف، وهذا فيه صعوبة في الربط بينها؛ ولذلك أهل العلم حتىٰ الأشاعرة قال محققوهم: إنه لا حصيلة تحت هذه العبارة التي هي عبارة الكَسب علىٰ خلاف معنىٰ العمل.

٣- مذهب أهل السنة والجماعة:

أما القول الثالث في الكَسب فهو قول أهل العلم والسنة والحديث من الصحابة رضوان الله عليهم فمن بعدهم، فإنهم قالوا: إنَّ الكَسبَ هو العمل وهو الفعل، والله ﷻ قال: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة ٢٨٦]، وفَرْقٌ ما بين الكَسب والاكتساب مع أنَّ كثيرًا من أهل العلم يجعلون الكَسبَ والاكتساب بمعنىٰ واحد، لكن في الآية قال: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾؛ يعني: في الخير ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، فجعل الاكتساب فيه زيادة في المَبنَىٰ؛ لأنّ فيه نوع كُلفَة، فالخير موافق للفطرة فَيَكسَبُهُ الإنسان لموافقته

لفطرته مع أنَّه تكليف، وأمّا الشر والرَّدَىٰ والضلال فإنه مخالف لفطرته؛ لذلك إتيان المحرمات وإتيان الموبقات ونحو ذلك، علىٰ ما في الإنسان ربما من الشهوة لبعض ذلك لكن يحتاج معه إلىٰ أن يُعمِلَ نفسه؛ يعني: أن يُتعِبَ نفسه ويخالف فطرته في أن يأتي تلك الموبقات؛ لذلك زاد المبنىٰ ليدل علىٰ أنها فيها نوع كَلَفَة ومشقّة في ما يعمله المرء من الشر، قال: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾؛ يعني: من الشر؛ فجعل أهل السنة الكسب بمعنىٰ العمل.

المسألة السابعة:

وهذه المسألة متعلقة بمعنىٰ خلق الله ﷻ لفعل العبد، وتحقيق مذهب أهل السنة والجماعة في ذلك، فقد قلنا: إنَّ الإنسان عَمَلُهُ من خير أو شر يضاف إليه حقيقة، فهو الذي عَمِلَ الخير حقيقة وهو الذي عَمِلَ الشر حقيقة، ومع ذلك لا يقال: إنه خَلَقَ فعله، بل هو عَمِلَهُ ويُضَافُ إليه لأنه كَسَبَهُ وعَمِلَه، وأما خَلْقُ الفِعلِ فالله ﷻ هو الذي خَلَقَ سبحانه وتعالىٰ، وبيان ذلك في الفَرق ما بين أهل السنة والجماعة وما بين مذهب القدرية و المعتزلة وأشباه هؤلاء: أنَّ العبد كَسَبَ العمل وعَمِلَ العمل حقيقة؛ لأنَّ ذلك العمل نتج عن شيئين فيه من الصفات لا يمكن له أن يُحدِثَ العَمَل إلا بوجود هاتين الصفتين:

فالصّفة الأولىٰ: هي صفة القدرة التامة.

والصّفة الثانية: هي الإرادة الجازمة.

فإذا كان عند العبد قدرة تامة وإرادة جازمة حَصَلَ له الفعل.

تَوَجَّهَت قدرته التامة؛ يعني: ليس بعاجز وإرادته الجازمة؛ يعني: ليس بمتردد تَوَجَّهَت للشيء فعمله؛ فيكون الفعل حدث:

١- بقدرته التامة.

٢- وبإرادته الجازمة.

فالذي تكون قدرته ناقصة لا يُحدِث الفعل، والذي تكون إرادته مترددة لا يُحدِث الفعل؛ مثلًا الإتيان إلىٰ المسجد للصلاة، شخص لا يستطيع أن يأتي إمَّا

لمرض أو لغير ذلك فهذا ربما عنده إرادة لكن ليس عنده قدرة؛ ولذلك لا يحصل منه «الفعل -العمل-الكسب» وهو إتيان المسجد، آخر عنده قدرة تامة ولكن ليس عنده إرادة ألبتة ليس عنده إرادة لإتيان المسجد فلا يمكن بالقدرة أن يُحدِث الإتيان، وقد يكون عنده إرادة لكن عنده تردد، ما جَزَمَ على الإتيان فلا تتحرك جوارحه وآلاته؛ لأنَّ إرادته ليست جازمة.

فإذًا العمل -فعل العبد- عند أهل السنة والجماعة لا يمكن أن يحدث إلا بقدرة تامة وإرادة جازمة، وقدرة العبد صفة من صفاته لم يُقدِر هو نفسه باتفاق الناس، وإرادة العبد صفة من صفاته لم يُحدِث؛ إرادة نفسه ويختار الإرادة؛ يعني: أن يكون مريدًا بنفسه، وإنما الله ﷻ هو الذي خَلَقَ فيه القدرة وآلات القدرة وخلق فيه الإرادة وآلات الإرادة ومقتضيات الإرادة.

فإذًا ما نَتَجَ عن خلق الله ﷻ في الأمرين فهو مخلوق لله ﷻ؛ ففعل العبد نتج عن الإرادة والقدرة وهما مخلوقان؛ فنتج شيء عن خلق الله ﷻ، فإذًا هو مخلوق لله ﷻ؛ لأنَّ الله -سبحانه وتعالى- جعل العمل نتيجة للقدرة والإرادة.

مثل النبات: أنزل الله ﷻ من السماء ماءً فأنبَتَ به أزواجًا من نبات شتى؛ الماء نَزَل، والأرض موجودة، فبِسَبَبِ الماء وبسبب الأرض خرج النبات، فهل يقال: إنَّ النبات خلقه الماء والأرض؟ ليس كذلك باتفاق المسلمين، باتفاق الناس، لِمَ؟ لأنَّه نتيجة لنزول الماء الذي هو مخلوق باتفاق القدرية وأهل السنة، ونتيجة لنزول الماء على الأرض والتراب، والتراب والأرض مخلوق باتفاق أهل السنة والجماعة والقدرية والناس جميعًا؛ فإذا كان كذلك كان ما ينتج عنهما وهو النبات مخلوق؛ لأنه نتج عن شيئين اجتمعا «الماء والتراب» وما نتج عن مخلوقين فإذًا له نفس الحكم.

إذا تبين ذلك فإننا نقول: أهل السنة والجماعة في تقريرهم في خلق أفعال العباد استدلوا بالآية كما ذكرنا لكم من قبل: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، وبقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات:٩٦]، وأيضًا استدلوا بهذه القاعدة وهي أنَّ

عمل العبد لا ينتج إلا عن هاتين الصفتين؛ لهذا إذا لم يعط الله ﷻ العبد القدرة فإنه يرفع عنه التكليف «**صلّ قائما فإن لم تستطع فقاعدًا**»(١٥٨) ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الفتح:١٧].

وإذا لم يُعطِهِ الإرادة كأن يكون مجنونًا لا يريد، أو كان صغيرًا إرادته لا تتوجه إلىٰ شيءٍ بِجَزم مع عقل فإنه أيضًا يكون التكليف مرفوعًا عنه لأنَّ الفعل لا يتوجه إليه؛ الحقيقة إذًا أنَّ العبد ابتُلِيَ بهذه الصفات التي فيه، ابتلي بهذه الصفات الجسمانية كلها ومنها صفة القدرة وصفة الإرادة؛ إذًا فَتَحَصَّلَ لك أَنَّ معنىٰ خلق أفعال العباد والدليل عليها هو ما ذكرنا من الأدلة من القرآن.

ومن السنة قوله ﷺ: «**إن الله صانع كل صانع وصنعتِه**»(١٥٩)؛ يعني: صَنَع الناس وصَنَعَ أيضًا ما يصنعون؛ ولهذا نقول: إنَّ الدليل علىٰ خلق أفعال العباد واضح من الكتاب والسنة، وأيضًا مما قرّرنا لك من صفات الإنسان وما ينتج عن ذلك من الدليل العقلي، وثَمَّ بسط كثير في الاستلال علىٰ هذه المسألة محله المطولات.

هذه ألفاظ ترد معك في مباحث القدر لا بد أن تعرفها بوضوح، ثم بعد ذلك إذا قرأت ما شئت من الكتب في باب القدر ستكون واضحة إن شاء الله تعالىٰ لك.

المسألة الثامنة:

معنىٰ الاستطاعة التي وَصَفَ الله ﷻ بها المكلف ونفاها عن بعض فقال في النفي: ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾ [الكهف:١٠١]، والعبد مستطيع ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟﴾ [التغابن:١٦]؛ فالعبد أُثبِتَت له استطاعة ونُفِيَت عنه استطاعة، والاستطاعة التي أثبَتَها ربنا ﷻ للعبد غير الاستطاعة التي نفاها.

---

(١٥٨) أَخْرَجَه، البُخَارِيّ (١١١٧)، وغيره من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(١٥٩) أَخْرَجَه ابن أبي شيبة (١٩٠)، من حديث حذيفة رضي الله عنه، وصححه الأَلْبَانِيّ في «الصحيحة»، برقم (١٦٣٧).

وهذه المسألة -مسألة الاستطاعة- فيها بحثٌ طويل مع القدرية والجبرية معًا، وسيأتي تفصيل الكلام عليها إن شاء الله -تعالى- في آخر شرح الطحاوية؛ لأنه تعرض لها الطحاوي في أواخر هذه العقيدة المختصرة.

المسألة التاسعة:

في معنى إضلال الله ﷻ من أَضل، وهدايته من هَدَى، إذا كنا نقول إنَّ الإنسان غير مجبور على الضلال وغير مجبور على الهدى، فما معنى قوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [النحل:٩٣] وهذا من احتجاجات الجبرية؟

ما معنى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٣٩﴾﴾ [الأنعام:٣٩]؟

ما معنى: ﴿مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِ﴾ [الكهف:١٧]؟، ما معنى ﴿مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِي﴾؟ ما معنى ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [الأعراف:١٨٦]؟

ونحو ذلك من الآيات التي فيها لفظ الإضلال والاهتداء لله ﷻ وفق مشيئته سبحانه وتعالى وإرادته.

هذه المسألة ضلَّ فيها الناس، ومن أجلها ضَلَّت الجبرية والقدرية، وهي مرتبطة في بيانها بمسألة التوفيق والخذلان؛ فالله ﷻ عَلَّقَ الإضلال بمشيئته وعلق الهداية بمشيئته. ونعلم أنَّ ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فما شاء الله ﷻ خَلَقَهُ، الذي يشاؤه سبحانه وتعالى أن يكون فإنه يكون، والذي يشاء الله ﷻ ألا يكون فإنه لا يكون.

إذا كان كذلك فإنَّ حدوث الهداية وحدوث الضلال نتيجة لأشياء؛ ولذلك جاء لفظ التوفيق والخذلان في النصوص، جاء لفظ التوفيق في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [هود:٨٨]، ونحو ذلك، فالله ﷻ يوفّق من يشاء ويخذل سبحانه وتعالى من يشاء.

ما معنى وَفَّقَ وخَذَلَ؟ وما صلتها بـ«يهدي الله من يشاء ويضل من يشاء»؟

إذا تبين لك معنى التوفيق والخذلان فإنه سيَتَبَيَّن لك بوضوح معنى أنَّ الله ﷻ يضل من يشاء ويهدي من يشاء سبحانه وتعالى.

التوفيق: عند أهل السنة والجماعة هو إمداد الله ﷻ بعونه؛ يعني: بإعانته وتسديده وتيسير الأمر وبذل الأسباب المعينة عليه؛ فإذًا التوفيق فَضل لأنَّهُ إعانة.

وأما الخذلان: فهو سلب التوفيق، فهو سلب الإعانة؛ يعني: التوفيق إعطَاءٌ، مَنٌّ، كَرَمٌ، وأما الخذلان فهو عَدلٌ وسلبٌ؛ لأنَّ العبد أعطاه الله ﷻ القُدَر، أعطاه الصفات، أعطاه ما به يُحَصِّلُ الهدىٰ، أعطاه الآلات، يَسَّرَ له، أنزل عليه الكتب؛ فلذلك هو بالآلات التي معه قامت عليه الحجة، لكِنَّ الله ﷻ يُنعم علىٰ من يشاء من عباده بالتوفيق فيعينهم ويسدِّدُهُم ويفتح لهم أسباب تحصيل الخير، ويمنع من شاء ذلك فلا يُسَدِّدُهُ ولا يُعِينُهُ ولا يفتح له أسباب الخير بل يتركه ونفسه.

وهذا معنىٰ أنه ﷻ يخذل؛ يعني: لا يُعِين، يترك العبد وشأنه ونفسه، ومعلومٌ أنّ العبد عنده آلات يُحَصِّلُ بها الأشياء، لكن هناك أشياء ليست في يده، هناك أشياء لا يمكن له أن يُحَصِّلَهَا، فهذه بيد من؟ بيد الله ﷻ؛ لأنَّ الإنسان مرتبط قَدَرُه بأشياء كثيرة من الأسباب التي تفتح له باب الخير؛ مثل أن يكون مثلًا ذا أصحابٍ أو أن يُيَسَّرَ له أصحاب يعينونه علىٰ الخير، مثل أن لا يكون في طبعه الخَلقِي مزيد شهوة، إما شهوة كِبر من كبائر القلوب أو من كبائر البدن، هذه الأشياء موجودة فيه خَلقًا، خارجة عن اختياره وتصرفه؛ فالله ﷻ يُوَفِّق بعض العباد بمعنىٰ يعينهم علىٰ الأمر الذي يريدونه، إذا انفتَحَ له بابُ خَيرٍ وأَرَادَهُ فَيُحِسُّ العبد أنه أُعين علىٰ ذلك، إذا أَرَادَ فِعلَ أَمرٍ ما من الخير يَسَّرَ الله ﷻ له أسبابًا تعينه فانفتح له طريق الخير، وآخَرُ حَضَرَتهُ الشياطين وغلبته علىٰ مُرَادِهِ وأَطَاعَهَا؛ لأنه لم يُزَوَّد بِوِقَايَة، بإعانة، بتوفيق يمنعه من ذلك؛ فإذًا صار عندنا أنَّ مسألة إضلال الله ﷻ مَن يشاء هو بخذلان الله ﷻ العباد، وهداية الله ﷻ من يشاء بتوفيق الله ﷻ بعض العباد؛ يعني: أعان هذا وترك ذاك ونفسه.

كونه ﷻ أعان هذا هو بمشيئته؛ فإذًا من يشأ الله يُضلِلهُ يعني: يَسلُبُ عنه التوفيق فيَخذُلُهُ فينتج من ذلك أنَّ الله ﷻ سَلَبَ عنه إعانته، سَلَبَ عنه تسديده، سَلَبَ عنه أسباب الخير، سَلَبَ عنه غَلق أبواب الشر من الكفر وما دونه؛ فإذًا يكون ضالًّا، لاهٍ

هو بفعل نفسه؛ لأنَّهُ وُكِلَ إلىٰ نفسه؛ لأنَّ الله ﷻ لم يَمُن علىٰ هذا بمزيد توفيق؛ فإذًا مسألة الإضلال في كلام أهل السنة والجماعة عدل، ومسألة الهداية فضل؛ ولهذا أعظم الفضل والنعمة والإحسان نعمة التوفيق، الذي هو في الحقيقة نعمة الهداية.

فإذًا نقول: إنّ ربنا ﷻ مَنَّ علىٰ عباده المؤمنين فوفّقهم، أَعَانَهُم، سَدَّدَهُم، هَيَّأَ لَهُم الأسباب التي توصلهم إلىٰ الخير، حبَّبَ لهم العلم، حبّب لهم الجهاد، حبّب لهم الحكمة، حبّب لهم الأمر والنهي، حبّب لهم أهل الخير، إلىٰ آخره، حبّب لهم كتاب مثل ما جاء.

وهذا التوفيق درجات أيضًا ففي البداية يكون فتح باب:

- وبعض الناس إذا انفَتَحَ له باب التوفيق نَفسُهُ فيها قُبح فتنازعه للشر فيكون بين هذا وهذا.

- وآخر نَفسُهُ فيها خير، فَمِنَ الخير الذي معه أنَّهُ ينتقل من توفيقٍ إلىٰ توفيقٍ أعظم منه حتىٰ يصل بسبب عمله أنَّ الله ﷻ يُنعِم عليه بتوفيقٍ زائد، ثم بتوفيقٍ زائد ثم بتوفيقٍ زائد، مثل ما جاء في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره: «**وما تقرّب إليَّ عبدي بشيء أحبّ إليّ مما افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتقرّب إليّ بالنوافل حتىٰ أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه** -يعني: وُفِّقَ في سمعه- **الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها**»[(١٦٠)] هذا كله توفيق، مزيد إعانة في هذه الجوارح، الجوارح هذه هي التي عليها الحساب والتي يُحَاسب العبد علىٰ ما صنعت جوارحه.

إذًا فحقيقة إضلال الله ﷻ من شاء ليست جبرًا، وهداية الله ﷻ من شاء سبحانه وتعالىٰ ليست جبرًا، وإنما العبد عنده آلات، خوطب بالتكليف وعنده الآلات، ولو كانت جبرًا لصارت التكاليف -بعث الرسل، إنزال الكتب، الأمر والنهي، الجهاد- عبثًا.

والله ﷻ منزّه عن العبث؛ لأنَّ العبث سلب الحكمة وشر، والله ﷻ الشر ليس إليه، لا في ذاته ولا في أفعاله ولا في صفاته ﷻ: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ

(١٦٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٧﴾ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء:١٧، ١٨]؛ فالله سبحانه وتعالىٰ مُنَزَّهٌ عن العبث، يُضل جبرًا ويسلب العبد الاختيار بالمرة، ثم يُحَاسبه ويُنزِل عليه الكتب ويرسل الرسل ويأمره بالتكاليف، كيف يون ذلك؟ يكون كالغريق الذي يقال له:

إياك أن تبتل بالماء!

وهذا والعياذ بالله هو حقيقة قول الجبرية الذين قال قائلهم:

ألقـاه في اليمّ مكتوفًا وقال له إيّـاكَ إيّـاك أن تبتـلّ بالمـاء

وهذا يُنَزَهُ عنه الحكيم الخبير ﷻ؛ فمن عَرَفَ صفات الله ﷻ وعَلِمَ حكمته، فإنَّ القول بالجبر في حقيقة الأمر إبطال للتكاليف أو رجوع إلىٰ أفعال الله ﷻ بأنها لعب ولا حكمة فيها ولا تُوافق غاياتٍ محمودة، والله ﷻ منزه عن ذلك.

المسألة العاشرة:

وهي في إثبات الأسباب، وأنَّ أفعال الله ﷻ مُعَلَّلَة، وأنَّ الله سبحانه وتعالىٰ يفعل الفعل لعِلَّة، ويأمر بالأمر لعلة، وهذه العلة هي حكمته ﷻ لإيجاد ذلك الشّيء، وهذا في الأمور الكونية وفي الأمور الشرعية، فما أحدَثَهُ الله ﷻ في ملكوته أمرًا فَحَدَث فَلَهُ حِكمَة ﷻ من إيجاده، وما أَمَرَ الله ﷻ به في الشرع من الأحكام التشريعية أو نهىٰ عنه فهو لعلة.

فالله سبحانه يأمر في الشرع بما مصلحته راجحة أو تامة، وينهىٰ في الشرع عن ما مفسدته تامة أو راجحة؛ فإذًا أهل السنة والجماعة يُثبتون التعليل في أفعال الله ﷻ، وأنّ أفعال الله -سبحانه وتعالىٰ- الكونية وأوامره الكونية والشرعية كلّها مرتبطة بحِكَم عظيمة، كما قال سبحانه: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ﴿٥﴾﴾ [القمر:٥].

إذا تبين ذلك ففي القرآن إثبات أفعال الله ﷻ مُعَلَّلَة، وتنزيه الله ﷻ عن أن يفعل الفعل لا لعلة، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٧﴾ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء:١٦-١٨].

وقال أيضًا ﷻ للسموات والأرض: ﴿مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان:٣٩]، وقال ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٦٢﴾﴾ [الحج:٦٢]، وفي الأشياء الشرعية -الأوامر والنواهي- الأدلة على التعليل كثيرة جدًّا جدًّا.

المقصود من هذا: أنَّ الله -سبحانه وتعالى- إذا كانت أفعاله مُعَلَّلَة، فأفعاله ﷻ لم يفعلها في مخلوقاته مباشرة دون وسائط، بل جَعَلَ الله ﷻ إيصال الفعل إلى نهايته مَنُوطًا بأسباب، وكلُّ سَبَبٍ يُحدِثُ مُسَبَّبًا؛ ولهذا قال أهل السنة بإثبات التعليل في أفعال الله ﷻ والأسباب، وأما أهل البدع من الجبرية وغيرهم فإنهم ينفون العِلَل وبالتالي ينفون الأسباب؛ ولذلك يقال للجبرية -الأشاعرة ومن نحا نحوهم- يقال لهم نُفَاة الأسباب، وهم في الحقيقة نُفَاةُ التعليل، يقولون: أفعال الله ﷻ غير معللة؛ فإذًا السبب لا يُنتِجُ المُسَبَّب، ولكن يَحدُثُ عنه المُسَبَّب عند الالتقاء.

وهذا القول -يعني في نفي الأسباب والتعليل- قول ابن حزم وجماعة من الذين ظاهرهم متابعة الحديث.

إذًا تبين ذلك فإنَّ حقيقة السبب؛ بأنَّ الله ﷻ يخلق شيئًا ويأمر بشيء أمرًا كونيًّا ويكون ذلك سببًا لأشياء كثيرة؛ فمثلًا إنزال المطر من السماء، الله ﷻ أمَرَ بإنزاله، وفي إنزاله حِكمَةٌ لله ﷻ.

وأمرُهُ -سبحانه وتعالى- بأن يُنزَلَ هذا الماء على الأرض مرتبط بعلة؛ لأنَّ الأرض حياتها بالماء، وأيضًا إنزال المطر على هذه الأرض المعينة مرتبط بعلة الله ﷻ يعلمها، وكما قال في بعض حكمته: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٥٠﴾﴾ [الفرقان:٥٠].

إذا تبين ذلك فالماء ينتج عنه شيء آخر، الماء سَبَب، والله -سبحانه وتعالى- بَيَّنَ أنه أَنبَتَ النبات بالماء ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل:٦٠]، ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾﴾ [ق:٩]، ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾ [الأنعام:٩٩]، إذًا صارت كلمة

﴿بِهِۦ﴾ [الأنعام:٩٩]، هذه تدل على أنَّ الإخراج بالماء، وأنَّ الماء بسببه صار الإخراج؛ يعني: الماء أنتج الإخراج، أما غير أهل السنة فماذا يقولون؟ يقولون عند التقاء الماء بالأرض حَصَلَ النبات؛ فيُفَسِّرُونَ حرف«بِ» بنحو كلمة «عند» مِنَ الكلمات؛ فإذًا عندهم عِندِيَّة؛ ولذلك ينفون السبب.

يقولون: الماء لم يُنبِت إلا على المَجَاز العقلي، كما تقولُ: أَنبَتَ الماء البقلَ والمنبِتُ هو الله ﷻ.

ولذلك يذكرون هذه القاعدة في كتب العقائد وفي كتب البلاغة الذي يسمونه المجاز العقلي: أنبت الربيعُ البقلَ، أو نحو ذلك.

فإذًا نقول: إنَّ الله ﷻ من حكمته أنه خلق الأشياء وجعلها أسبابًا لأشياء.

خَلَقَ ماء الرجل وجعله سببًا لحمل المرأة، خَلَقَ اللباس وجعله سببًا للدفء، خَلَقَ السّرابيل لِعِلَّة، خَلَقَ الأشياء لعلة، وهكذا فما من شيء تراه إلا وله حكمة، حتى في المُؤذِيَات، حتى الهوام، حتى الحشرات، حتى ما تتأذى منه وتظن أَنَّهُ لا حكمة فيه، فإنَّ فيه حكمة بالغة لله ﷻ وتقدست أسماؤه، هذه كلها أسباب والأسباب تُحدِث المسببات.

إذًا حقيقة قول نفاة الأسباب أنهم يقولون: إنَّ السبب يُحدِث المُسَبَب عند الالتقاء؛ لكن لا يُنتِجُهُ بالاقتِضَاء، يعني: لا ينتجه بما جعل الله ﷻ فيه من التأثير، ويمثّلون لذلك بالسكين التي يحملها الحامل لقطع الخبز، فيقولون: هذه السّكين لمَّا أَمَرَّهَا الحامل على الخبز قَطَعَت الخبز.

فإذًا الواقع: السكين ما قَطَعَت الخبز عندهم حسب ما يُقَرِّرُونَ والعياذ بالله.

يقولون: إنَّ الذي قَطَعَ في الواقع هو الحامل الذي حَمَلَ السكين، لكن صارت هذه لما التقت السكين بالخبز انقطع لأجل أنَّ الحامل أَمَرَّهَا.

فيقولون: لما التقى الرجل بالمرأة، جامَعَ الرجل المرأة وأَذِنَ الله بالحمل حَمَلَت، سواء بماء أو بغير ماء، فالماء عنده حَصَلَ الحمل، لما نزل الماء على الأرض نبتت، فإذًا عندهم عندية.

وهؤلاء نفاة الأسباب وكثير من التفاسير مشحونة بهذا في مسائل القدر.

المسألة الحادية عشر:

في أنواع التقدير، ذكرنا لك أنَّ التقدير أربعة مراتب ومنها مرتبة الكتابة.

ومرتبة الكتابة جاء في الحديث أنها التقدير، كما في قوله ﷺ: «**قدّر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء**»(١٦١)؛ يعني: كَتَب؛ ولهذا نقول: مراتب التقدير؛ يعني: مراتب الكتابة.

فالله ﷻ جعل كتابته للأشياء لها خمس أحوال:

الكتابة الأولى: وهي أَوَّلُهَا وأقدمها وأعظمها: كِتَابَةُ الله ﷻ مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة في اللوح المحفوظ، وهذه هي الكتابة التي كانت قبل الخلق، وهذه الكتابة لا تتبدل ولا تتغير، رُفعت الأقلام وجفَّت الصحف.

فيجد العبد ما هو مكتوب في اللوح المحفوظ من خير أو شر، وهذه مر معنا جُمَل الأدلة عليها وبعض التفصيل لها.

الكتابة الثانية: كِتَابَةٌ لمقادير الخلق من حيث الشّقاوة والسعادة، ونعني بالخلق خاصةَ المكلفين، وهذه التي تأتي فيها أحاديث الميثاق وأنَّ الله ﷻ استخرج ذرية آدم من صلبه فنثرهم أمامه كهيئة الذَّر وأخذ عليهم أن لا يشركوا به شيئًا سبحانه وتعالى، وقَبَضَ قبضة إلى الجنة وقبضة إلى النار، وكتب أهل الجنة وكتب أهل النار، ونحو ذلك مما جاء في السّنة من بيان ذلك.

هذا تقديرٌ بَعدَ الأول، وهو قبل أن يُخلَقَ جِنسُ المكلفين؛ أي: من الإنسان؛ لمَّا خلق الله ﷻ آدم حصل ذلك، حصل هذا التقدير العام لهم.

الكتابة الثالثة: وهي التقدير العمري، والعُمري هو الذي يكون والإنسان في بطن أمه، فإنَّ النطفة إذا صارت في الرحم وبلغت ثنتين وأربعين ليلة أتاها ملك، فأمره الله ﷻ بكتب رزقه وأجله وشقي أو سعيد، وهذه أيضًا جاءت في حديث ابن مسعود المشهور الذي فيه: «**أنَّ الملك يأتي بعد أربعين وأربعين وأربعين**؛ يعني: بعد

---

(١٦١) سبق تخريجه.

عشرين ومئة، فيأتي فيكتب رزق الإنسان وأجله وعمله وشقي أو سعيد، يؤمر بِكَتبِ هذه الكلمات الأربع»[١٦٢].

هذه الكتابة العُمرية هي تفصيلٌ لما في اللوح المحفوظ؛ لأنَّ الذي في اللوح المحفوظ شامل لكل المخلوقات، وهذا مُتعلِقٌ بهذا المخلوق المعين وحده؛ لهذا قال العلماء: إنَّ هذه تفصيل، فذاكَ فيه الجميع، وهذا للإنسان المعين بخصوصه، قالوا: تفصيل، ولك أن تقول: تخصيص.

الكتابة الرابعة: الكتابة السنوية، والكتابة السنوية هي التي تكون في ليلة القدر قال ﷻ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤﴾ [الدخان:١-٤]، وهذه تُكتَب فيها المقادير في تلك السَّنَة، من السَّنَة إلى السَّنَة، ما معنى ذلك؟ معناها أنَّ الله ﷻ يوحي إلى ملائكته بأن يكتبوا أشياء مما في اللوح المحفوظ فتكون بأيديهم مما سيحصل للناس.

الكتابة الخامسة: هي التقدير الأخير، وهي التقدير اليومي، واستدل له أهل العلم بقوله سبحانه: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ۝٢٩﴾ [الرحمن:٢٩]، إذا تَبَيَّنَت هذه المراتب فإنه قد ثبت في السنة أنَّ الله ﷻ يزيد في العُمُر، ينسَأُ في الأَثَر، يبسط في الرزق، فقال ﷺ: «**من سرّه أن يُبسط له في رزقه ويُنسأ له في أثره فليصل رحمه**»[١٦٣]؛ يعني: الرزق صار يتغير، والأثر -العمر- صار يتغير، وقال أيضًا في الحديث الآخر: «**إنّ العبد ليُحرم الرزق بالذنب يصيبه**»[١٦٤]فمعناه فيه حرمان لبعض الرزق.

وهذا معنى قول الله ﷻ في آية سورة الرعد: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ۝٣٩﴾ [الرعد:٣٩]، فنظر أهل العلم في ذلك فقالوا: إنَّ المراتب الثلاث الأُوَل هذه لا تتغير ولا تتبدل؛ يعني:

- الأول السابق القديم الذي في اللوح المحفوظ.

---

(١٦٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٠٣٦)، ومُسْلِم (٢٦٤٣)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(١٦٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٠٦٧)، ومُسْلِم (٢٥٥٧)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(١٦٤) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٩٠)، وأَحْمَد (٥/٢٨٠)، والطبراني في الدعاء (١/٣٠، ٣١)، وغيرهم من حديث ثوبان رضي الله عنه، وضعفه الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٣٠٠٦).

- وهؤلاء إلىٰ الجنة وهؤلاء إلىٰ النار.

- وكذلك كتب الملك الكلمات الأربع.

لهذا جاء في آخر الحديث مُؤَكِّدًا ﷺ علىٰ أنها لا تتغير: «**وإنّ الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»(١٦٥)، الثلاث الأُوَل هذه ما تتغير.

ما الذي يَتَغَيَّر ويتبدل ويحدث فيه المَحوُ والإثبات والزيادة إلىٰ آخِرِه ويؤثر فيه الدعاء وتؤثر فيه الأعمال الصالحة؟ هذا التقدير السنوي، والتقدير السنوي في الحقيقة هو من التقدير الأوّل، هو مِنَ اللوح المحفوظ، لكنه في اللوح المحفوظ وُجِدَ مُعَلَّقًا فصار بأيدي الملائكة مُعَلَّقًا.

وأما التقدير العمري فهو ما فيه النهاية؛ يعني: ما كَتَبَهُ الله ﷻ بما فيه نهاية العبد وما فيه نتيجة أثر الدعاء وأثر الأعمال إلىٰ آخره مما قد يكون مُتَغَيِّرًا؛ إذًا فقوله ﷻ ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد:٣٩]، يعني مما في أيدي الملائكة من الصحف ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾، وكذلك من التقدير اليومي.

إذا كان كذلك فهذا به تَفهَمُ الأحاديث التي فيها تغيير الرزق وتغيير العمر والنَّسء في الأثر أو حرمان الرزق بالذنب ونحو ذلك، ومنه أيضًا تفهم قول عمر رضي الله عنه فيما جاء عنه: «اللهم إن كنت كتبتني شقيًّا فاكتبني سعيدًا»(١٦٦)؛ يعني: بما يتعلق بتلك السنة من الإضلال والهداية.

هذه إحدىٰ عشرة مسألة لعل فيها بيانًا لما تحتاج إليه في هذا الركن من أركان الإيمان.



---

(١٦٥) سبق تخريجه.

(١٦٦) لم أجد هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه، وقد ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه، أنَّه قال: «اللهم إن كنت كتبتني في أهل الشقاء فامحني واثبتني في أهل السعادة» «المعجم الكبير» (٨٨٤٧).

الدرس الخامس عشر:

أقسام العلم

٤٦- فَهَذَا(١٦٧) جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ(١٦٨) فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَصِحُّ(١٦٩) الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ.

---

(١٦٧) قَالَ العَلَّامَةُ الألبَانِي:

❏ قوله: «فهذا»:

● قال الشارح: يشير إلىٰ ما تقدم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل به مما جاءت به الشريعة. وقوله: «**وهي درجة الراسخين في العلم**» أي: علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلًا، نفيًا وإثباتًا. ويعني بالعلم المفقود: علم القدر الذي طواه الله عن أنامه، ونهاهم عن مرامه. ويعني بالعلم الموجود: علم الشريعة أصولها وفروعها، فمن أنكر شيئًا مما جاء به الرسول ﷺ كان من الكافرين، ومن ادعىٰ علم الغيب كان من الكافرين.

(١٦٨) قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ بَاز:

❏ قوله: «العلم المفقود»:

● مراده رَحِمَهُ اللهُ بـ«**العلم المفقود**»: هو علم الغيب، وهو مختص بالله ﷻ ومن ادعاه من الناس كفر؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[الأنعام:٥٩] . وقوله ﷻ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾الآية[النمل:٦٥] .

وقول النبي صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم: «**مفاتح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله. ثم تلا قوله سبحانه:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾[لقمان:٣٤] » والأحاديث صحيحة كثيرة وردت في الباب تدل علىٰ أن النبي صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم لا يعلم الغيب مع أنه أفضل الخلق وسيّد الرُّسُل، فغيره من باب أولىٰ، وهو صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم لا يعلم من ذلك إلا ما علمه إياه سبحانه، ولما تكلم أهل الإفك في عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا؛ لم يعلم براءتها إلا بنزول الوحي، ولما ضاع عقدها في بعض أسفاره صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم بعث جماعة في طلبه ولم يعلم مكانه حتىٰ أقاموا البعير فوجدوه تحته، والأدلة من الكتاب والسنة في هذا كثيرة والحمد لله.

(١٦٩) هكذا في أغلب النسخ. وفي بعضها: «يَثْبُتُ».

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أبي العِز:

❑ قوله: «فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُو مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِياءِ الله تعالىٰ، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخينَ فِي العِلْمِ؛ لأَنَّ العِلْمَ عِلْمَان: عِلمٌ فِي الخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ في الخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإنكارُ العِلْمِ الموجُودِ كُفْرٌ، وادِّعَاءُ العِلمِ المفقودِ كُفْرٌ، ولا يَثْبُتُ الإيمانُ إلا بِقَبُولِ العِلمِ الموجودِ، وترْكِ طَلَبِ العِلْمِ المفْقُودِ»:

●الإشارة بقوله: «فهذا» إلىٰ ما تقدم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل به، مما جاءت به الشريعة.

وقوله: «وهي درجة الراسخين في العلم»؛ أي: علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلًا، نفيًا وإثباتًا، ويعني بالعلم المفقود: علم القدر الذي طواه الله عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، ويعني بالعلم الموجود: علم الشريعة، أصولَها وفروعها، فمن أنكر شيئًا مما جاء به الرسول كان من الكافرين، ومن ادعىٰ علم الغيب كان من الكافرين، قال تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ الآية [الجن:٢٦، ٢٧].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان:٣٤]، ولا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمُها، ولا انتفاؤها جهلنا حكمته، ألا ترىٰ أن خفاء حكمة الله علينا في خلق الحيّات والعقارب والفأر والحشرات، التي لا يعلم منها إلا المضرة- لم ينف أن يكون الله تعالىٰ خالقًا لها، ولا يلزم أن لا يكون فيها حكمة خفيت علينا؛ لأن عدم العلم لا يكون علمًا بالمعدوم.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❑ قوله: «فَهَذَا جُمْلَةُ...»:

●المشار إليه بقوله: «فهذا...» هو ما تقدم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل بما جاءت به الشريعة.

❑ وقوله: «**وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ...**»:

●أي: علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلًا، نفيًا وإثباتًا.

ويعني بـ «**العلم المفقود**»: علم القدر الذي طواه الله عن أنامه، ونهاهم عن مرامه.

ويعني بـ «**العلم الموجود**»: علم الشريعة أُصولها وفروعها.

فمن أنكر شيئًا مما جاء به الرسول كان من الكافرين، ومن ادَّعى علم الغيب كان من الكافرين» انتهى من الشرح.

وقد ذكر أدلة هذه الأحكام، فليراجع.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاكُ:

❑ قوله: «**فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ العِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ العِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ**»:

●قد يكون مراده من هذه الإشارة من أول ما يتعلق بالتوحيد والرسالة والقرآن وما بعد ذلك، أو يريد القريب وهو ما يتعلق بالأصل السادس وهو الإيمان بالقدر، وكأن الأرجح رجوع الضمير إلى كل ما تقدم، «**فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ**»: أي: ما لا بد منه «**لمن هو منور القلب**» ولا يكون منوَّر القلب إلا بذلك، فنستطيع أن نقول: فهذا جملة اعتقاد من قلبه نَيِّر، والإيمان في القلب نور؛ لأن النور نوعان:

نور حسي: يُرى بالأبصار.

ونور معنوي: قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾﴾ [النور: ٣٥]، الشاهد: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ أي: مثل نور الله في قلب عبده المؤمن.

فالإيمان نور في القلب، والله تعالىٰ سمىٰ الوحي المنزَّل نورًا: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَا﴾ [التغابن:٨] والإيمان والعلم في القلوب نور: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا﴾ [الأنعام:١٢٢] أي: في قلبه.

وهذه معانٍ عظيمة تُنَبّه إليها هذه النصوص، ولكن ما حظك من هذا الأمر العظيم؟ وفي دعاء النبي ﷺ: «**اللهم اجعل في قلبي نورًا، وفي بصري نورًا، وفي سمعي نورًا، وعن يميني نورًا، وعن يساري نورًا، وفوقي نورًا، وتحتي نورًا، وأمامي نورًا، وخلفي نورًا، واجعل لي نورًا**»(١٧٠) المؤمن الكامل الإيمان في قلبه نور، وفي سمعه، وفي بصره، والنور محيط به، والنور المعنوي هو: نور العلم والإيمان، قال تعالىٰ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام:١٢٢] وقال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة:٢٥٧] يخرجهم من ظلمات الكفر والغفلة والمعصية والجهل إلىٰ نور الإيمان والعلم والبصيرة.

والقلوب لها أحوال كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**تُعرض الفتن علىٰ القلوب كالحصير عودًا عودًا، فأي قلب أُشربها نُكت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها نكت فيه، حتىٰ تصير علىٰ قلبين، علىٰ أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة مادامت السموات والأرض، والآخر أسود مُرْبَادًّا كالكوز مُجَخِّيًا، لا يعرف معروفًا، ولا ينكر منكرًا إلا ما أُشرب من هواه**»(١٧١).

وقد دلت النصوص علىٰ أن القلوب ثلاثة أقسام:

- قلب حي سليم، وهو قلب المؤمن.
- وقلب ميت، وهو قلب الكافر.

---

(١٧٠) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٦٣١٦)، ومُسْلِم (٧٦٣)، وغيرها من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١٧١) أَخرَجَه مُسْلِم (١٤٤)، وأصل الحديث عند البُخَارِيّ؛ ولكن دون ذكر القلب (١٤٣٥)، وأَخرَجَه أَحْمَد (٣٨٦/٥) وغيرهم من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

- وقلب مريض، فيه مادة حياة، ومادة موت؛ أي: فيه صحة ومرض، وهو لما غلب عليه منهما.

واقرأ ما ذكر ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» في مثل النور في قلب المؤمن، واقرأ كلامه على قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور ٣٥] في «الوابل الصيب» فقد أجاد في الكلام عليها وأحسن.

وقوله: «**مَنْ هُوَ مُنَوَّرُ الْقَلْبِ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ**»: فكل ولي لله فهو منوَّر القلب، وكل منوَّر القلب فهو ولي لله، وولاية الله تقوم على الإيمان والتقوى، والإيمان والتقوى لا يكونان إلا بالعلم.

إذًا؛ فولي الله هو الذي نور الله قلبه بالعلم والإيمان، وظهر أثر ذلك على جوارحه بالتقوى وبالأعمال الصالحة؛ ولذا قال المؤلف: «**وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ**».

الراسخون في العلم ذكرهم الله في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، فالراسخون في العلم هو المتمكنون في العلم، ليسوا على حرف في العلم أو في الإيمان أو في العبادة، لا، بل هم ثابتون راسخون، وهم يؤمنون بكل ما جاء عن الله، ولا يعارضون ما أخبر الله به، وما أخبرت به رسله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران:٧] بخلاف الذين في قلوبهم زيغ؛ فإنهم يتبعون المتشابه ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران:٧] وابتغاء إضلال الناس، ولبس الحق بالباطل.

وقوله: «**لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ**»: العلم الموجود: مسائل الاعتقاد والشرائع، فهذا العلم الذي بعث الله به رسوله ﷺ، وهو موجود في القرآن والسنة، ففيهما من الأخبار عن الغيوب الماضية والمستقبلة ما يعلمه مَن تدبرهما.

«**وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ**»: وهو علم الغيب الذي طواه الله، مثلما تقدم في القدر: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ**»: فسرُّ القدر هو

من العلم المفقود، وكيفية صفات الرب من العلم المفقود، وحقائق الآخرة من العلم المفقود، ولا سبيل إلىٰ معرفة ما استأثر الله بعلمه.

والمؤلف رتب علىٰ هذا قوله: «**فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ**»: جَحْد شيء مما عُلم بالضرورة من أخبار الرسول ﷺ، أو الشرائع التي جاء بها؛ كفرٌ.

«**وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ**» لأنه ادعاء لعلم الغيب، فتكييف صفات الرب كفر؛ لأنه قول علىٰ الله بلا علم، لكن الذي يسأل عن الكيف، كمن يقول: كيف استوىٰ؟ فهذا مبتدع يجب الإنكار عليه، كما أنكر الأئمة عليه، كمالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين رد بتلك الجمل التي صارت قاعدة: «الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، ولا أراك إلا رجل سوء!! فأمر به فأُخرج».

وقوله: «**وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ**»: لا يثبت الإيمان ولا يستقر ولا يسلم «**إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ**»؛ وهو الإيمان بما بعث الله به رسوله، «**وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ**»، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء:٣٦]، والله تعالىٰ علَّم نبيه ﷺ فقال: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام:٥٠]، وفي الآية الأخرىٰ: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف:١٨٨] .

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❏ قوله: «فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُو مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ الله تعالىٰ»:

● أي: يحتاجه في أمور القضاء والقدر، فأنت تؤمن بالقدر ومراتبه الأربع، تؤمن بتفاصيلها التي جاءت في الكتاب والسنة، ولا تدخل في المناقشات والاعتراضات، بل تعمل العمل الصالح والأسباب المناسبة.

❏ قوله: «وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ»:

● الراسخون؛ يعني: الثابتين في العلم، الذين عندهم علم راسخ، وليس عندهم

شكوك ولا جهل، فهم يؤمنون بالقضاء والقدر، ويعملون الأعمال الصالحة، ويتركون الأعمال السيئة، ولا يتدخلون مع الله في سر من أسراره، ولا يناقشونه ويعترضون عليه، هذا شأن الراسخين في العلم، وأما الجُهَّال فيدخلون في ضلالات وأمور ابتدعوها.

❑ قوله: «لأنَّ العِلْمَ عِلْمَان: عِلمٌ فِي الخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ في الخَلْقِ مَفْقُودٌ»:

●العلم علمان: علم استأثر به الله، فلا يعلمه إلا هو سبحانه وتعالى، وهو علم الغيب.

وعلم في الخلق موجود، علَّمهم الله إياه، وهو ما لهم فيه مصلحة، وذلك بما أنزل الله من الكتاب، وما أرسل به الرسول ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة:١٢٩] الكتاب: القرآن، والحكمة: السنة، وقيل: الفقه في دين الله، فالله علمنا والرسول علمنا ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٥١].

❑ قوله: «فَإنكارُ العِلْمِ الموجُودِ كُفْرٌ، وادِّعَاءُ العِلمِ المفقودِ كُفْرٌ»:

●إنكار العلم الشرعي وما فيه من الأمر والنهي والإخبار عن الماضي والمستقبل، إنكاره كفر.

وادعاء علم الغيب كفر ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[النمل:٦٥]، وأكمل الخلق عليه الصلاة والسلام يقول: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ﴾[الأعراف:١٨٨]؛ فالنبي عليه الصلاة والسلام لا يعلم الغيب إلا ما علمه الله ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[البقرة:٢٥٥].

❑ قوله: «ولا يَثْبُتُ الإيمانُ إلا بِقَبُولِ العِلمِ الموجودِ، وترْكِ طَلَبِ العِلْمِ المفْقُودِ»:

●لا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وهو علم الكتاب والسنة، وترك علم الغيب لله ﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾[يونس:٢٠].

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «فَهَذَا جُملَةُ مَا يَحتَاجُ إِلَيهِ مَن هُوَ مُنَوَّرٌ قَلبُهُ مِن أَولِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي العِلمِ؛ لِأَنَّ العِلمَ عِلمَانِ: عِلمٌ فِي الخَلقِ مَوجُودٌ، وَعِلمٌ

فِي الخَلقِ مَفقُودٌ، فَإِنكَارُ العِلمِ المَوجُودِ كُفرٌ، وَادِّعَاءُ العِلمِ المَفقُودِ كُفرٌ، وَلَا يَثبُتُ الإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ العِلمِ المَوجُودِ، وَتَركِ طَلَبِ العِلمِ المَفقُودِ.»:

●هذه الجُمَل من كلام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ بَسَطَ فيها جُمَلًا من آداب الإيمان بِقَدَرِ الله ﷻ.

وعلىٰ خلاف العادة في المختصرات والمتون التي يراد حفظها وانتشارها، فإنه قد أفاض في الكلام مما لا يدخل كله في ضمن القواعد والأصول والعقائد، وإنما فيه جمل من ذلك وأكثره تفصيل وزيادة في البيان؛ ولهذا سنطوي -إن شاء الله- بيان الجمل علىٰ تفاصيلها، ونذكر ما اشتملت عليه من العلوم والعقائد؛ لأنّ المقصود هو العلم والإيمان بقَدَرِ الله ﷻ ومعرفة منهج السلف الصالح وعقيدة أهل السنة والجماعة في هذه المسائل العظام.

لمَّا ذَكَرَ ما ذَكَر، وقد ذكرنا لكم جُمَلًا من المسائل التي بها تعلم اعتقاد أهل السنة والجماعة في قضاء الله ﷻ وقدره.

قال بعدها: «**فَهَذَا جُملَةُ مَا يَحتَاجُ إِلَيهِ مَن هُوَ مُنَوَّرٌ قَلبُهُ مِن أَولِيَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي العِلمِ؛ لِأَنَّ العِلمَ عِلمَانِ: عِلمٌ فِي الخَلقِ مَوجُودٌ، وَعِلمٌ فِي الخَلقِ مَفقُودٌ**»: أراد بذلك أنّ ما ذَكَرَه في القَدَر وما ذكرناه لك من المسائل هذا من العلم الذي عَلّمنا ربنا ﷻ ورسوله ﷺ مع أنَّ الأصل أن القدر سِرُّ الله -تعالىٰ- وغيبه الذي لم يُطلع عليه مَلَكٌ مقرب ولا نبي مرسل؛ ولهذا أمر نبيُّنا ﷺ بأنه إذا ذُكِرَ القَدَر أمسكنا فقال ﷺ: «**وإذا ذكر القَدَر فأمسكوا**»[١٧٢]؛ يعني: أمسكوا عن الخوض فيه بما لم تُوقَفُوا فيه علىٰ علم.

فعلم القَدَر نوعان:

- علم في الخلق موجود.
- وعلم في الخلق مفقود.

---

(١٧٢) سبق تخريجه.

وهذا التفسير أنسب عندي لأجل أن نُعَلِّقَ تقسيم العلم إلىٰ علم موجود وعلم مفقود فيما يتصل بالقَدَر لا في أصل العلوم؛ لأنه أشار في ذلك إلىٰ ما سبق فقال: «**فَهَذَا جُملَةُ مَا يَحتَاجُ إِلَيهِ مَن هُوَ مُنَوَّرٌ قَلبُهُ**».

ومعلومٌ أنه لم يذكر كل ما يحتاج إليه من هو منوّر قلبه في مسائل العقائد؛ لأنه بقي كثير ستأتي في هذه الرسالة.

فإرجاع قوله: «**فَهَذَا جُملَةُ مَا يَحتَاجُ إِلَيهِ مَن هُوَ مُنَوَّرٌ قَلبُهُ**» إلىٰ مسائل القَدَر منضبط.

أما إذا قيل: إنه إلىٰ علم العقيدة جميعًا فإنه لم يذكر أشياء كثيرة، وستأتي بعد الكلام علىٰ مسائل القدر كما ستراه إن شاء الله تعالىٰ؛ فإذًا نقول: إنَّ الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ أراد أنَّ العلم بالقَدَر علىٰ نوعين:

علم في الخلق موجود: وهو ما عَلَّمَنَا الله عَزَّ وَجَلَّ إياه في كتابه وما علمنا رسوله ﷺ.

وهذا كما قال: «**فَإِنكَارُ العِلمِ المَوجُودِ كُفرٌ**»، إذا تبين أنَّهُ من عند الله عَزَّ وَجَلَّ وليس ثَمَّ شبهة ولا تأويل فإنّ إنكار العلم الموجود كفر؛ لأنه تكذيب لله عَزَّ وَجَلَّ ولرسوله ﷺ.

والعلم الموجود في القَدَر كما رأيت مما جاء في الكتاب والسنة يعلَمُهُ الراسخون في العلم، وأما من ليس بذي رُسُوخٍ في العلم فإنه في مسائل القَدَر لا يزال علىٰ اشتباه وعلىٰ عدم وضوح؛ فالواجب علىٰ من لم يكن من الراسخين في العلم من عامة أهل الإيمان أن يقول: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، كما وصف الله عَزَّ وَجَلَّ الراسخين مع علمهم أنهم قالوا ذلك ليقتَدِيَ بهم الناس فيما لم يعلموا، قال سبحانه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾؛ يعني: آمنا بالمُحكَم وآمنا بالمتشابه كلّ من عند الله عَزَّ وَجَلَّ لا نفرق بين كلام الله عَزَّ وَجَلَّ.

﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] هم أهل الثُّبُوت والقوة في العلم الموروث عن النبي ﷺ؛ لأنَّ الرسوخ هو الثبات والاستقرار والقوة والتمكن، فهؤلاء يعلمون؛ لأنَّ وصفهم بكونهم راسخين يقتضي أنهم يعلمون؛ لأنَّ الذي لا يعلم لا يُوصَف بالرسوخ في العلم، وهم متميزون عن غيرهم بالعلم والإيمان.

والرُّسُوخُ في العلم هو الرُّسُوخُ في أنواع العلم الثلاثة:

١- العلم بالتوحيد.

٢- العلم بالفقه.

٣- العلم باليوم الآخر والغيبيات.

فهؤلاء هم الراسخون في العلم، وقد يكون الرُّسُوخُ في العلم يتنوع أيضًا، ولكن من لم يصحّ علمه بالتوحيد فإنه ليس بذي رسوخ في العلم مهما كان؛ لأنَّ أصل الأصول هو الاعتقاد، أصل الأصول هو التوحيد الذي معه يصح الفقه، يصح العمل، تصح العبادة، يصح الحكم والإفتاء إلىٰ آخره؛ فإذًا أهل الرسوخ في العلم يعلمون أنَّ العلم- مما في القَدَر- علمان:

علم في الخلق موجود، يعني جعله الله ﷻ موجودًا في الخلق بما أنزل في كتابه أو علىٰ لسان رسوله ﷺ.

وشيء كثير من مسائل القَدَر حجبها الله ﷻ؛ لهذا فإنَّ أهل الرسوخ في العلم يبسطون من مسائل القَدَر بما جاء في الأدلة، ويطوون من مسائل القَدَر ما لم يأتِ في الأدلة؛ ولذلك كل ما لم يكن مبسوطًا عند أهل العلم الراسخين من أهل الحديث والسنة والجماعة، فإنَّ هذا العلم -يعني: الذي تكلم فيه الآخرون- ينبغي أن لا يتكلم فيه كل أحد؛ لأنَّ ما طوىٰ الله ﷻ عنا عِلمَهُ فإنَّ الخير في أن لا نبحث فيه؛ لهذا قال: «**وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ**»؛ يعني: في النوع الذي هو من العلم المفقود «**ذَرِيعَةُ الخِذلَانِ، وَسُلَّمُ الحِرمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغيَانِ، فَالحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِن ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكرًا وَوَسوَسَةً، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلمَ القَدَرِ عَن أَنَامِهِ، وَنَهَاهُم عَن مَرَامِهِ**».

قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَادِّعَاءُ العِلمِ المَفقُودِ كُفرٌ**»؛ لأنه غيبي، ومن ادَّعىٰ الغيب الذي اختصَّ الله ﷻ به فإنه كافر؛ وذلك لقوله ﷻ: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ۝٢٧ لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيۡهِمۡ وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا ۝٢٨﴾ [الجن: ٢٦-٢٨]

جل جلاله، وقال سبحانه: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام:٥٩]، وقال عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ﴿٣٤﴾﴾ [لقمان:٣٤]، فهذه الخمس اختصّ الله عز وجل بها؛ لهذا علم القَدَر من علم الغيب، وعلم الغيب عام يشمل القَدَر ويشمل غيره؛ لهذا قال رحمه الله: «**وَلَا يَثْبُتُ الإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ العِلم المَوجُودِ، وَتَركِ طَلَبِ العِلمِ المَفقُودِ**»؛ فالمؤمن الحق لا يخوض في القَدَر إلا بحثًا عن العلم الموجود فيؤمن به، وأما العلم المفقود فيترك طلبه.



الدرس السادس عشر:

الإيمان باللوح والقلم

٤٧- وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ[١٧٣] وَالْقَلَمِ[١٧٤]، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ، فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ؛ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ؛ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ[١٧٥]، وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ،

---

(١٧٣) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ»:

●وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾[البروج: ٢١، ٢٢] وهو من الغيب الذي يجب الإيمان به ولا يعرف حقيقته إلا الله، واعتقاد أن بعض الصالحين يطلعون على ما فيه- كفر بالآيات، والأحاديث المصرحة بأنه لا يعلم الغيب إلا الله تعالى.

(١٧٤) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «والقَلَم»:

●ذكر الشارح هنا أن العلماء اختلفوا هل القلم أول المخلوقات أو العرش؟ على قولين لا ثالث لهما، وأنا وإن كان الراجح عندي الأول كما كنت صرحت به في تعليقي عليه (ص ٢٩٥) فإني أقول الآن: سواء كان الراجح هذا أم ذاك، فالاختلاف المذكور يدل بمفهومه على أن العلماء اتفقوا على أن هناك أول مخلوق، والقائلون بحوادث لا أول لها مخالفون لهذا الاتفاق؛ لأنهم يصرحون بأن ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق، وهكذا إلى ما لا أول له، كما صرح بذلك ابن تيمية في بعض كتبه.

فإن قالوا: العرش أول مخلوق -كما هو ظاهر كلام الشارح- نقضوا قولهم بحوادث لا أول لها.

وإن لم يقولوا بذلك خالفوا الاتفاق، فتأمل هذا فإنه مهم، والله الموفق.

(١٧٥) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «فَلَو اجتمعَ الخَلْقُ كُلُّهم عَلَى شَيءٍ كَتَبَهُ الله -تَعَالَى- فِيه أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجعَلوهُ غَيْرَ كَائِن لم يَقْدِرُوا عَلَيْهِ...»:

●هذا طرف من حديث ابن عباس المشهور بلفظ: «**احفظ الله يحفظك...**» الحديث. وهو حديث صحيح كما ذكرت في «التخريج» (ص٢٧٤).

وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ(١٧٦).

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِ:

❑ قوله: «ونُؤمِنُ باللَّوحِ والقَلَمِ وبِجَميعِ مَا فيه قَدْ رُقِم...»:

●قال تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾[البروج: ٢١، ٢٢]، روىٰ الحافظ أبو القاسم الطبراني بسنده إلىٰ النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله خلق لوحًا محفوظًا، من درة بيضاء، صفحاتها من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، لله فيه كل يوم ستون وثلاث مئة لحظة، وعرضه ما بين السماء والأرض، ينظر فيه كل يوم ستين وثلاث مئة نظرة، يخلق ويرزق ويميت ويحيي، ويعز ويذل، ويفعل ما يشاؤه**»(١٧٧).

اللوح المذكور: هو الذي كتب الله مقادير الخلائق فيه، **والقلم المذكور**: هو الذي خلقه الله وكتب به في اللوح المذكور المقادير، كما في «سنن أبي داود»، عن عُبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: يا رب، وما أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتىٰ تقوم الساعة**»(١٧٨).

واختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات، أو العرش؟ علىٰ قولين، ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهَمَذاني، أصحهما: أن العرش قبل القلم؛ لما ثبت في الصحيح من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**قَدَّر الله مقادير الخلائق**

---

(١٧٦) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلبَانِي:

❑ قوله: «ومَا أَخطأَ العَبْدَ لم يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، ومَا أَصَابَهُ لم يَكُن لِيُخْطِئَهُ»:

●هذا من تمام حديث ابن عباس المشار إليه آنفًا في رواية عنه.

(١٧٧) أَخْرَجَه الطَّبَرَانِيّ (١٠٦٠٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا، والحاكم، (٢/٥١٦، ٥٦٥)، من قول ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا، وصعفه العَلَّامَة الأَلبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (١٦٠٨).

(١٧٨) سبق تخريجه.

قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء»[١٧٩].

فهذا صريح أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم، بحديث عبادة هذا، ولا يخلو قوله: «**أول ما خلق الله القلم...**»[١٨٠] إلخ، إما أن يكون جملة أو جملتين؛ فإن كان جملة، وهو الصحيح، كان معناه: أنه عند أول خلقه قال له: «**اكتب**»، كما في اللفظ: «**أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب**» بنصب «**أولَ**» و«**القلم**»، وإن كان جملتين، وهو مروي برفع «**أول**» و«**القلم**»، فيتعين حمله على أنه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفق الحديثان؛ إذ حديث عبدالله بن عمرو صريح في أن العرش سابق على التقدير، والتقدير مقارن لخلق القلم، وفي اللفظ الآخر: «**لما خلق الله القلم قال له: اكتب**».

فهذا القلم أول الأقلام وأفضلها وأجلُّها، وقد قال غير واحد من أهل التفسير: إنه القلم الذي أقسم الله به في قوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾[القلم: ١، ٢].

والقلم الثاني: قلم الوحي: وهو الذي يُكتب به وحي الله إلى أنبيائه ورسله، وأصحاب هذا القلم هم: الحكَّام على العالم، والأقلام كلها خدم لأقلامهم.

وقد رُفع النبي ﷺ ليلة أسري به إلى مستوى يسمع فيه صريف الأقلام، فهذه الأقلام هي التي تكتب ما يوحيه الله تبارك وتعالى من الأمور التي يدبر بها أمر العالم العلوي والسفلي.

❑ **قوله: «فَلو اجتمعَ الخَلْقُ كُلُّهم علَى شَيءٍ كَتَبَهُ الله -تَعَالَى- أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجْعَلوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لم يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَو اجتَمَعُوا كُلُّهم عَلَى شَيءٍ كتبه الله تعالى فيه أنه غير كائن، ليجعلُوهُ كَائِنًا، لم يَقْدِرُوا عَلَيْه جفَّ القلمُ بما هو كائن إلى يوم القيامة»**:

● تقدم حديث جابر عن رسول الله ﷺ، قال: جاء سراقة بن مالك بن جُعشم، فقال: يا رسول الله، بيّن لنا ديننا كأنا خُلقنا الآن، فيم العملُ اليوم، أفيما جفت به

---

(١٧٩) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٥٣)، والتِّرْمِذِيّ (٢١٥٦)، وأَحْمَد (٢/١٦٩)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(١٨٠) سبق تخريجه.

الأقلام وجرتْ به المقادير؟ أم فيما يُستقبل؟ قال: «**لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير**»(١٨١).

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: كنت خلف النبي ﷺ يومًا، فقال: «**يا غلام ألا أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهَك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام، وجفت الصحف**»(١٨٢). رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

وفي رواية غير الترمذي: «**احفظ الله تجده أمامك، تعرّفْ إلى الله في الرخاء يعرفْك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسرًا**»(١٨٣).

وقد جاءت «**الأقلام**» في هذه الأحاديث وغيرها مجموعة، فدل ذلك على أن للمقادير أقلامًا غير القلم الأول، الذي تقدم ذكره مع اللوح المحفوظ.

والذي دلت عليه السنة أن الأقلام أربعة، وهذا التقسيم غير التقسيم المقدم ذكره:

القلم الأول: العام الشامل لجميع المخلوقات، وهو الذي تقدم ذكره مع اللوح.

القلم الثاني: حين خلق آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو قلم عام أيضًا، لكن لبني آدم، ورد في هذا آيات تدل على أن الله قدر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم، عقيب خلق أبيهم.

القلم الثالث: حين يُرسَل المَلك إلى الجنين في بطن أمه، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة.

---

(١٨١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٤٨)، وأَحْمَد (٢٩٢/٣)، وغيرهما من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٨٢) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٥١٦)، وأَحْمَد (٢٩٣/١)، وغيرهما من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٧٩٥٧).

(١٨٣) أَخْرَجَه أَحْمَد (٣٠٧/١)، والطَّبَرَانِيّ (١١٢٤٣)، والبَيْهَقِيّ في «شعب الإيمان» (١٠٧٤)، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ظلال الجنة»، برقم (٣١٥).

القلم الرابع: الموضوع على العبد عند بلوغه، الذي بأيدي الكرام الكاتبين، الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم، كما ورد ذلك في الكتاب والسنة.

وإذا علم العبد أن كلًّا من عند الله، فالواجب إفراده سبحانه بالخشية والتقوى، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾[المائدة:٤٤]، ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠]، ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾[البقرة:٤١]، ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾[النور:٥٢]، ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾[المدثر:٥٦].

ونظائر هذا المعنى في القرآن كثيرة، ولا بد لكل عبد أن يتقي أشياء، فإنه لا يعيش وحده، ولو كان مَلِكًا مطاعًا فلا بد أن يتقي أشياء يراعي بها رعيته، فحينئذٍ فلا بد لكل إنسان أن يتقي، فإن لم يتقِ الله اتقى المخلوق، والخلق لا يتفق حبهم كلهم وبغضهم، بل الذي يريده هذا يُبغضه هذا، فلا يمكن إرضاؤهم كلهم، كما قال الشافعي ﷺ: «رضا الناس غاية لا تُدرَك، فعليك بالأمر الذي يصلحك فالزمه، ودع ما سواه فلا تُعانه»، فإرضاء الخلق لا مقدور ولا مأمور، وإرضاء الخالق مقدورٌ ومأمور.

وأيضًا: فالمخلوق لا يغني عنه من الله شيئًا، فإذا اتقى العبد ربه كفاه مؤنة الناس، كما كتبت عائشة إلى معاوية رضي الله عنهما، روي مرفوعًا، وروي موقوفًا عليها: «**من أرضى الله بسُخط الناس، رضي الله عنه وأرضى عنه الناس، ومن أرضى الناس بسُخط الله، عاد حامده من الناس ذامًّا**»(١٨٤).

فمن أرضى الله كفاه مؤنة الناس ورضي عنه، ثم فيما بعد يرضون؛ إذ العاقبة للتقوى، ويحبه الله فيحبه الناس، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا أحب الله العبد نادى: يا جبريل، إني أحب فلانًا فأحبه، فيحبه جبريل، ثم ينادي جبريل في السماء: إن الله يحب فلانًا فأحبوه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في الأرض**»(١٨٥)، وقال في البغض مثل ذلك.

---

(١٨٤) أَخْرَجَه بمعناه التِّرْمذِيّ (٢٤١٤)، وابن حبان (٢٧٧/إحسان)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٦٠١٠).

(١٨٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٢٠٩)، ومُسْلِم (٢٦٣٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فقد بَيَّن أنه لا بد لكل مخلوق من أن يتقي إما المخلوق، وإما الخالق، وتقوىٰ المخلوق ضررها راجح علىٰ نفعها من وجوه كثيرة، وتقوىٰ الله هي التي يحصل بها سعادة الدنيا والآخرة، فهو سبحانه أهل للتقوىٰ، وهو أيضًا أهل للمغفرة، فإنه هو الذي يغفر الذنوب، لا يقدر مخلوق علىٰ أن يغفر الذنوب ويجير من عذابها غيره، وهو الذي يجير ولا يجار عليه.

قال بعض السلف: ما احتاج تقي قط؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُ﴾[الطلاق: ٢، ٣]، فقد ضمن الله للمتقين أن يجعل لهم مخرجًا مما يضيق علىٰ الناس، وأن يرزقهم من حيث لا يحتسبون، فإذا لم يحصل ذلك دل علىٰ أن في التقوىٰ خللًا، فليستغفر الله وليتب إليه، ثم قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾[الطلاق: ٣]؛ أي: فهو كافيه، لا يحوجه إلىٰ غيره.

وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطي الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مقدرة فلا حاجة إلىٰ الأسباب! وهذا فاسد؛ فإن الاكتساب: منه فرض، ومنه مستحب، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام، كما قد عُرف في موضعه.

وقد كان النبي ﷺ أفضل المتوكلين، يلبس لَأمة الحرب، ويمشي في الأسواق للاكتساب، حتىٰ قال الكافرون: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾[الفرقان: ٧]؛ ولهذا تجد كثيرًا ممن يرىٰ الاكتساب ينافي التوكل يُرزقون علىٰ يد من يعطيهم، إما صدقة، وإما هدية، وقد يكون ذلك من مكَّاس، أو والي شرطة، أو نحو ذلك، وهذا مبسوط في موضعه، لا يسعه هذا المختصر.

وقد تقدمت الإشارة إلىٰ بعض الأقوال التي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[الرعد: ٣٩]

وأما قوله تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾[الرحمن: ٢٩] فقال البغوي، قال مقاتل: نزلت في اليهود حين قالوا: إن الله لا يقضي يوم السبت شيئًا. قال المفسرون: من شأنه أنه يحيي ويميت، ويرزق، ويعز قومًا، ويذل آخرين، ويشفي مريضًا، ويفك عانيًا، ويفرج مكروبًا،

ويجيب داعيًا، ويعطي سائلًا، ويغفر ذنبًا،... إلىٰ ما لا يحصىٰ من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء.

❏ قوله: «ومَا أَخطأَ العَبْدَ لم يَكُنْ ليُصِيبَهُ، ومَا أَصَابَهُ لم يَكُن ليُخْطِئهُ»:

●هذا بناءً علىٰ ما تقدم من أن المقدور كائن لا محالة، ولقد أحسن القائل:

ما قضىٰ الله كائن لا محالهْ والشقي الجهول من لام حالهْ

والقائل الآخر:

اقنع بما تُرزق ياذا الفتىٰ فليس ينسىٰ ربنا نملهْ

إن أقبل الدهر فقم قائمًا وإن تولىٰ مدبرًا نم لهْ

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❏ قوله: «ونُؤْمِنُ باللَّوح والقَلَم...» إلخ:

●قال الله تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، فالقرآن الكريم مكتوب في اللوح المحفوظ، كما أخبر الله سبحانه بذلك.

وجبريل عليه السلام سمعه من الله، وبلغه نبيَّنا محمدًا عليه الصلاة والسلام، منزل من ربك بالحق، ولم يقل: من اللوح المحفوظ.

ولا منافاة بين كونه في اللوح المحفوظ، وبين إنزاله من الله، كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال شيخ الإسلام: «واللوح المحفوظ فوق السموات، وقد جاء في الحديث: أنه لا ينظر فيه غير الله عز وجل»[١٨٦].

قلت: ومن هذا يتبين لنا ضلال من قال: إن روح العبد تطلع علىٰ اللوح المحفوظ؛ فإن هذا قول الفلاسفة، وهو من خُرافات عُبَّاد الصالحين أو الصالحين، كما هو راسخ بينهم، فاحذروه فإنه كذب.

وأما القلم المذكور: فهو الذي خلقه الله، وكتب به في اللوح المحفوظ المقادير.

كما في حديث عبادة بن الصامت الذي رواه أبو داود مرفوعًا: «**أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: رب وما أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتىٰ تقوم الساعة**»[١٨٧].

---

(١٨٦) انظر: «مجموع الفتاوىٰ»، لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/١٢٦، ١٢٧).

(١٨٧) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٧٠٠)، والتِّرمِذِيّ (٢١٥٥)، وأَحْمَد (٥/٣١٧)، وغيرهم من حديث عبادة رضي الله عنه، =

واختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات أو العرش؟

على قولين، حكاهما ابن القيم في «النونية»[١٨٨].

واختار أن القلم خُلق بعد خلق العرش؛ ولهذا قال:

والناسُ مختلفون في الذي ... كُتب القضاء به من الديانِ

هل كان قبل العرش أو هو بعده ... قولان عند أبي العلا الهمذاني

والحق أن العرش قبل لأنه ... وقت الكتابة كان ذا أركانِ

وكتابة القلم الشريف تعقبت ... إيجاده من غير فَصْل زمانِ

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ، فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ تَعَالَىٰ فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ؛ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ تَعَالَىٰ فِيهِ؛ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ.»:

●كل هذا دائر على موضوع القدر، والمصنف أطنب في الكلام على موضوع القدر وذلك لأهميته، وفرَّق الكلام فيه كما تقدم؛ لأن قوله هناك: «**وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ**»، وقوله أيضًا: «**خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ**» كل هذا مما يتصل بالقدر، والموضوع لا شك أنه جدير بزيادة التقرير والتأكيد، وبيان ما يقتضيه الإيمان بالقدر، وتقدم أن جِماع الأمر الإيمان بالقدر بمراتبه الأربع، والإيمانُ يتضمن التسليم لحكم الله ولقدره، وترك المعارضة، والإمساك عن الخوض فيما طوى الله علمه عن العباد.

ويقول هنا: «**وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ**»: من توابع الإيمان بالقدر: الإيمان باللوح، واللوح المحفوظ ذكره الله تعالى بهذا اللفظ في سورة «البروج»،

= وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٢٠١٧).

(١٨٨) انظر: «النونية» (ص٩٥).

قال تعالىٰ: ﴿فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ۝٢٢﴾ [البروج:٢٢]، واللوح المحفوظ هو: أم الكتاب ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ۝٣٩﴾ [الرعد:٣٩]، وهو الكتاب المبين المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، وهو الكتاب المكنون: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ۝٧٨﴾ [الواقعة:٧٧، ٧٨] فقد ذكر بأسماء متعددة في القرآن: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ۝٧٠﴾ [الحج:٧٠].

فيجب الإيمان باللوح المحفوظ تصديقًا لخبر الله تعالىٰ، وخبر رسوله ﷺ، وهو الذي كتب الله فيه مقادير كل ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، «والقلم» أي: قلم المقادير الذي ورد فيه حديث عبادة بن الصامت أن الرسول ﷺ قال: «**أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب. قال: ما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»(١٨٩)، فجرىٰ القلم بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، وهذا القلم هو قلم المقادير الأول.

والمقادير أو التقديرات أنواع، وكل قَدر له قلم يناسبه؛ لأن الكتابة تكون بالقلم:

فالقدر الأول: هو القدر العام لجميع المخلوقات.

والتقدير الثاني: وهو الذي قدر الله فيه أمور آدم وذريته، وهو الذي أُشير إليه في حديث احتجاج آدم وموسىٰ، وأن آدم عليه السلام قال لموسىٰ عليه السلام: «**هل وجدت في التوراة: (وعصىٰ آدم ربه فغوىٰ)؟ قال: نعم. قال: أفتلومني علىٰ أن عملتُ عملًا كتبه الله عليَّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟! قال رسول الله ﷺ: فحج آدم موسىٰ**»(١٩٠).

والتقدير الثالث: وهو التقدير المختص بكل إنسان، كما في الحديث المتفق علىٰ صحته عن النبي ﷺ: أنه قال -في الجنين عندما يبلغ أربعة أشهر-: «**فيأتيه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد**»(١٩١).

---

(١٨٩) أَخرَجه أَبو دَاوُد (٤٧٠٠)، والتِّرمِذيّ (٢١٥٥)، وأَحْمَد (٣١٧/٥)، وغيرهم من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وصححه العلامة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أَبِي دَاوُد».

(١٩٠) أَخرَجه البُخَارِيّ (٦٦١٤)، ومُسْلِم (٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٩١) سبق تخريجه.

والتقدير الرابع: وهو التقدير الحولي: وهو ما يكون في ليلة القدر: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝﴾ [الدخان:٣، ٤]، وسميت ليلة القدر، لأنه يقدر فيها ما يكون في السنة إلى مثلها.

وهذه التقديرات لا تخالف ولا تناقض التقدير الأول العام.

فنؤمن باللوح والقلم، ولا نتكلم في كيفية اللوح، وكيفية القلم، وكيفية تلك الكتابة؛ فالله أعلم كيف كانت تلك الكتابة، كل ذلك غيب يجب أن نمسك عنه، ولا نخوض فيه، ولا نفكر فيه.

وقوله: «**وَبِجَمِيعِ**»: أي: ونؤمن بجميع «**مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ**»: أي: كُتبَ، فنؤمن إيمانًا مجملًا بأن الله كتب فيه مقادير الخلق، لكن هل نعلم ما رُقِمَ فيه وما كُتِبَ فيه؟ لا نعلم إلا ما أخبر الله تعالى به ورسوله ﷺ، لكن نعلم أن كل ما يقع في الوجود فهو مكتوب، لكن قبل الوقوع لا ندري إلا أن يأتي فيه خبرٌ من معصوم.

وقوله: «**فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ تَعَالَىٰ فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ؛ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ تَعَالَىٰ فِيهِ؛ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا؛ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ**»: يعني: لو اجتمع الخلق على أن يغيروا ما سبق به علم الله وكتابه لم يقدروا، وهذا معلوم بالضرورة أن الخلق لا يقدرون على تغيير قدر الله، ومن أدلة ذلك ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «**واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلام، وجفت الصحف**»(١٩٢).

فالأمر قد فُرغ منه، وهذا يوجب للعبد أن يعلق رجاءه وخوفه بربه لا بالأسباب ولا بالعباد؛ لأن العباد إن نفعوك فالله هو الذي أجرى تلك المنفعةَ على أيديهم،

---

(١٩٢) أَخرَجه التِّرمِذيّ (٢٥١٦)، وقال: «حسن صحيح»، وأَحْمَد (٣٠٣/١)، وأَبُو يَعْلَى (٢٥٥٦)، وصححه الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٧٩٥٧).

وأقدرهم عليها، وجعلهم يريدونها، وهيأ لهم أسبابها، وإن حصلت لك مضرة على يد أحدٍ؛ فاعلم أن هذا بتقدير الله، فلا تغفل عن الله وتُعلق قلبك بهم فتخافهم ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتۡنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠].

وقوله: «**جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ**»: جاء في الحديث عن النبي ﷺ «**جف القلم بما أنت لاقٍ**»[١٩٣] جف القلم: هذه كناية عن الفراغ من الأمر الذي سبق به القدر، فكل ما يجري في الوجود فقد سبق به علم الله وكتابه، لكن نؤكد على أن الله قضى بحكمته وعلمه وكتابه أن هذه الأقدار مرتبط بعضها ببعض، ومن قدر الله ترتيب المسبَّبات على الأسباب، ما يجيء لك ولد إلا إذا تزوجت، ولا يعقل أن تقول: إن كتب الله لي ولدًا فسيأتي ولو لم أتزوج! أو تترك طلب الرزق وتقول: إن كتب الله لي زرقًا فسيأتيني وأنا نائم! نعم قد يكون، لكن ليس هذا موجب العقل والفطرة والشرع، بل موجب العقل والفطرة والشرع أن تسعى في طلب الرزق، ولو توكلت على الله، فلا بد لك من الأخذ بالأسباب، وأعظم من ذلك أمر السعادة، فلا تكون السعادة إلا بأسبابها وهي الإيمان والعمل الصالح، ولا يمكن أن يكون الإنسان سعيدًا إلا بالأسباب، فمن تحققت له أسباب السعادة فنعلم بذلك أنه قد سبق علم الله وكتابه بسعادته.

وقوله: «**وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ**»: هذا تأكيد، وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ «**واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك**»[١٩٤] فما حصل لك من خير أو شر فقد سبق في علم الله وكتابه أنه يصيبك ويحصل لك، وما أخطأك وما فاتك وما سلمت منه فقد سبق علم الله وكتابه بذلك، ولم يكن في علم الله وكتابه أنه يصيبك ثم يخطئك.

---

(١٩٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ تعليقًا (٥٠٧٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٩٤) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٩٩)، وابْنُ مَاجَه (٧٧)، وأَحْمَد (١٨٢/٥)، وغيرهم من حديث أبي بن كعب، وغيره من الصحابة رضي الله عنهم الذين ذكرهم ابن القيم رحمه الله، وصححه الأَلْبَانِيّ في «مشكاة المصابيح»، برقم (١١٥).

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «ونُؤْمِنُ باللَّوحِ والقَلَمِ وبِجَميعِ مَا فيه قَدْ رُقِم»:

●هذا تابع لما سبق من الكلام عن القضاء والقدر، وقد سبق أن من مراتب الإيمان بالقضاء والقدر: الإيمان بما كُتب في اللوح المحفوظ، وأن الله لما علم كل شيء كتب ذلك في اللوح المحفوظ، وذلك «**أن الله خلق الخلق، وأول ما خلق القلم، فقال له: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»، فجرىٰ القلم بأمر الله بكتابة ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، كما جاء في الحديث[١٩٥].

ولا يعلم كيفية اللوح والقلم إلا الله، وهما مخلوقان من مخلوقات الله ﷻ، نؤمن بذلك؛ ولذلك قال المؤلف: «**نؤمن باللوح والقلم وبما فيه قد رُقم**»؛ يعني: اللوح المحفوظ، والكتابة فيه.

وهذه هي المرتبة الثانية من مراتب الإيمان بالقضاء والقدر، وهي: الإيمان بالكتابة في اللوح المحفوظ.

❑ قوله: «فَلو اجتمعَ الخَلْقُ كُلُّهم علَىٰ شَيءٍ...»:

●الكتابة التي كتبها الله تعالىٰ في اللوح المحفوظ، لا يقدر أحد علىٰ تغييرها، فلو اجتمع الخلق علىٰ أن يغيروا شيئًا كتبه الله لَمَا استطاعوا، ولو اجتمعوا علىٰ أن يوجِدوا شيئًا لم يكتبه الله في اللوح المحفوظ لم يوجدوه، كما جاء ذلك في حديث ابن عباس لما قال له النبي ﷺ: «واعلم أن الخلق لو اجتمعوا علىٰ أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا علىٰ أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلام وجَفت الصحف»[١٩٦].

فلا تغيير ولا تبديل لما كتبه الله -جل وعلا- في اللوح المحفوظ.

---

(١٩٥) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٧٠٠)، والبَيْهَقِيّ (٢٠٦٦٤)، والطَّبَرَانِيّ في «مسند الشاميين» (١/٥٧/ ٥٨)،وغيرهم من حديث عبادة بن الصامت ﵁، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أَبِي دَاوُد».

(١٩٦) سبق تخريجه.

❏ قوله: «جَفَّ القَلَمُ بِما هُوَ كَائنٌ إلىٰ يَومِ القِيامَة، ومَا أَخطأَ العَبْدَ لم يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، ومَا أَصَابَهُ لم يَكُن لِيُخْطِئَهُ»:

●هذا معنىٰ الإيمان بالقضاء والقدر، أن تعلم أنه لن يصيبك إلا ما كتبه الله عليك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك.

فإذا أصابتك مصيبة مما تكره، فإنك تعلم أن هذا مكتوب في اللوح المحفوظ، ولا بد أن يقع، فتتسلىٰ بذلك عن الجزع والسخط، وتؤمن بالله ﷻ.

وما أخطأك لم يكن ليصيبك، لو حرصت علىٰ طلب شيء وبذلت كل وسعك وجهدك فلن تحصل عليه، فإذا فعلت السبب وبذلت كل شيء ولم تحصل عليه، فإنك تسلم وتؤمن بالقضاء والقدر، ولا تنزعج ويكون عندك هواجس وهموم، فالنبي ﷺ يقول: «احرص علىٰ ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجزن، فإن أصابك شيء فلا تقل: لو أنِّي فعلت كذا وكذا لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدّر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»[(١٩٧)].

إذا علمت هذا هان عليك الأمر، ولا يحصل منك جزع، ولا تحسر، الأمور بيده سبحانه، نعم أنت تفعل الأسباب وتحرص علىٰ ما ينفعك، ولكن النتائج من لدن الله ﷻ، وما تدري ما الخيرة، فلا يعطيك الله ﷻ ذلك الشيء؛ لأنك لو حصلت عليه يكون عليك منه ضرر، فالله يعلم، وأنت لا تعلم، عليك أن ترضىٰ بقضاء الله وقدره.

وفي القرآن الكريم يقول الله لنبيه ﷺ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوۡلَىٰنَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[التوبة: ٥١].

ويقول ردًّا علىٰ الكفار لما قالوا في شأن الذين قُتلوا في يوم أُحد: ﴿لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾[آل عمران: ١٥٦]، قال ﷻ: ﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡ﴾[آل عمران: ١٥٤].

---

(١٩٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٦٤)، وابنُ مَاجَه (٧٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فما كُتب على الإنسان لا بد من نفاذه فيه، ولو تحرز وتحصن وعمل من الاحتياطات ما عمل، لم يمنعه ذلك من قضاء الله وقدره، قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء:٧٨].

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

قوله: «وَنُؤمِنُ بِاللَّوحِ وَالقَلَم، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَد رُقِمَ...»:

● اللوح والقلم تَعَلَّقَ بالقَدَر من جهة أَنَّ القَدَر من مراتب الإيمان به الكتابة.

والكتابة كانت بالقلم في اللوح؛ ولهذا لا يتم الإيمان بالكتابة إلا بالإيمان باللوح والقلم.

والله ﷻ أقسم بالقلم فقال سبحانه: ﴿نٓ﴾ [القلم:١].

﴿وَالْقَلَمِ﴾، هذا هو القلم الذي كُتِبَ به القضاء، كُتِبَ به القَدَر في أحد وجهي التفسير.

واللوح ذكره الله ﷻ في كتابه في غير ما آية كقوله ﷻ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج:٢١، ٢٢]، وسماه سبحانه كتابًا مكنونًا فقال ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقعة:٧٨، ٧٩]، وسماه ﷻ أم الكتاب فقال سبحانه: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد:٣٩]، وسُمِيَّ لوحًا لما فيه من البهاء والنور والإضاءة؛ لأنه يَلُوحُ بمعنى أنه ظهر ويبين لما فيه من النور.

فالإيمان باللوح والقلم من الإيمان بكتابة الله ﷻ.

«وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَد رُقِمَ» كل ما كتبه الله ﷻ نؤمن به، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وما كتبه الله لا بُدَّ أَنَّهُ كائِنٌ.

لهذا قال بعده: «فَلَو اجتَمَعَ الخَلقُ كُلُّهُم عَلَىٰ شَيءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجعَلُوهُ غَيرَ كَائِنٍ لَم يَقدِرُوا عَلَيهِ» إلى آخر كلامه.

إذا تبيّن هذا ففي مسألة اللوح والقلم عدة مسائل:

المسألة الأولى:

أنَّ اللوح جاء وصفُهُ في حديث حَسَّنَهُ طائفة من أهل العلم ويحتاج في بحث إسناده إلى مزيد نظر، فيه أنَّ اللوح كما جاء في الحديث «خلق الله اللوح من دُرَّةٍ

بيضاء»[١٩٨]،ووصفه بأنَّ حافتيه الدر والياقوت؛ يعني: غطاء هذا اللوح أو دفتا هذا اللوح من دُرٍّ وياقوت، وصفحات هذا اللوح حمراء.

جعل الله ﷻ هذا اللوح، كما وصفه بعض السلف علىٰ يمين العرش، وهو بين جبين إسرافيل لا يَنظُرُ فيه، وجاء أيضًا أنَّ الله خَلَقَ القلم وجعله من نور، وأنَّ طوله ما بين السماء والأرض، وأنَّ اللوح المحفوظ طوله ما بين السماء والأرض وعرضه كما بين المشرق والمغرب.

وهذا كما ذكرتُ لك يحتاج إلىٰ مزيد بحث لكن يذكره العلماء من أهل السنة وتتابعوا عليه في حديث رواه -يعني: في أصل وصف اللوح والقلم- الطبراني وغيره وحُسِّنَ إسناده كما ذكرت لك، وقد وذكره شارح الطحاوية وغيره.

المسألة الثانية:

أنَّ القلم الذي كَتَبَ الله ﷻ به القَدَر كُتِبَ به ما يتعلق بهذا العالم؛ يعني: كُتِبَ به القَدَر إلىٰ قيام الساعة، كما جاء في الحديث الصحيح حديث عبدالله بن عمرو أنّ النبي ﷺ قال: «**قدر الله مقادير الخلائق** -يعني: كتب مقادير الخلائق- **قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه علىٰ الماء**»[١٩٩]؛ فالقلم متعلقة كتابته في اللوح المحفوظ بما هو كائن إلىٰ قيام الساعة.

المسألة الثالثة:

أنّ القلم لمَّا خَلَقَهُ الله ﷻ أمره أن يكتب، فجَرَىٰ بما هو كائِنٌ إلىٰ قيام الساعة، كما جاء ذلك في حديث عُبادة بن الصامت الذي رواه أبو داود والترمذي والإمام أحمد وجماعة بألفاظ متقاربة، وفيه أنَّ النبي ﷺ قال: «**إن أول ما خلق الله القلم فقال له: أكتب، فجرىٰ بما هو كائن إلىٰ قيام الساعة**»[٢٠٠].

وهذا لفظ أبو داود وغيره.

(١٩٨) أَخْرَجَه الطبراني (١٠٦٠٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا، والحاكم، (٢/٥١٦، ٥٦٥)، من قول ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا، وضعفه الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (١٦٠٨).

(١٩٩) سبق تخريجه.

(٢٠٠) سبق تخريجه.

وجاء أيضًا بلفظ: «**أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب. فجرىٰ بما هو كائن إلىٰ قيام الساعة**».

ولهذا اختلف العلماء هنا في هل هذا الحديث علىٰ ظاهره في أنَّ أول المخلوقات القلم أو أنَّ هذا الحديث له معنىً آخر؟ وجعلوا هذا الحديث وحديث عبدالله بن عمرو من الأحاديث التي ينبغي الجمع بينها وتلك هي المسألة الرابعة وهو الجمع ما بين الحديثين.

المسألة الرابعة:

تلحَظُ أَنَّ حديث عبدالله بن عمرو فيه قال: «**قدر الله مقادير الخلائق**» ولما قَدَّر -يعني كتب- كان عرشه علىٰ الماء.

وفي حديث عبادة قال: «**إن الله أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب**» فيقتضي حديث عبادة أنَّ الأمر بالكتابة كان مُرَتَّبًا علىٰ ابتداء خلق القلم، وتقدير القَدَر كان قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة والعرش علىٰ الماء.

فدل حديث عبدالله بن عمرو علىٰ وجود تقدير وعلىٰ وجود العرش -خلق العرش- وعلىٰ خلق الماء.

ودلَّ حديث عبادة علىٰ أنَّ خَلق القلم تَبِعَهُ قول الله ﷻ للقلم: «**اكتب**» فجرىٰ بما هو كائن إلىٰ قيام الساعة، وهذا الترتيب جاء بحرف الفاء الذي يدل في مثل هذا السياق علىٰ أنَّ هذا بعد هذا دون تراخٍ زمني؛ ولهذا اختلف العلماء في هذه المسألة في الجمع بين هذين الحديثين هل القلم هو أول المخلوقات أم العرش خُلِقَ قبله؟ علىٰ قولين للسلف فمن بعدهم:

القول الأول: إنَّ العرش قبل القلم وكذلك الماء قبل القلم.

والقول الأول هو قول جمهور السلف كما نسب ذلك إليهم شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره.

القول الثاني: أنَّ القلم هو أول المخلوقات والعرش والماء بعد ذلك وهو قول طائفة من أهل العلم.

الترجيح ما بين هذين القولين هو أنَّ الأحاديث يجب الجمع بينها وعدم تعارضها، وحديث عبادة بن الصامت في قوله ﷺ: «**إن أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب**» يقتضي أنَّ الكتابة كانت بعد خلقه.

وحديث عبدالله بن عمرو يقتضي تقدم وجود العرش والماء على حصول الكتابة.

فدلّ هذان الحديثان على أنَّ العرش والماء موجودان قبل، وأنَّ خلق القلم تبعته الكتابة.

ولهذا نسبه شيخ الإسلام إلى جمهور السلف بأنَّ القلم موجود بعد العرش والماء.

وهذا تدل عليه رواية «**أَوَّلَ ما خلق الله القلم قال له: اكتب**»؛ يعني: حين. «**أَوَّلَ**» بمعنى حين.

«**أَوَّلَ ما خلق الله القلم قال له: اكتب**» حين خَلَقَهُ قال له: اكتب.

وهذا هو معنى: «**إن أَوَّلَ ما خلقه الله القلم فقال له: ا كتب**»؛ لأنَّ الجمع بين الروايات أولى من تعارضها.

وقد ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «التِّبيَان» أنَّ قوله: «**إن أَوَّلَ ما خلق الله القلم**» ورواية: «**أَوَّلَ ما خلق الله القلم**» إما أن تُجعل جملتين أو جملة واحدة، وقد ذكر هذا النقل شارح الطحاوية فترجع إليه، وخلاصة البحث هو ما ذكرت لك من التقدير، فإن قوله: «**إن أَوَّلَ ما خلق اللهُ القلمُ**» هنا برفع القلم يكون خبر «إنَّ»؛ يعني: إنَّ أَوَّلَ الذي خلق الله، إن أَوَّلَ المخلوقات القلمُ، فقال له: اكتب. وإذا كان أَوَّل المخلوقات فكيف يُفَسَّر مع حديث: «**وكان عرشه على الماء**» الذي ذكرته لك.

فقوله: «إنَّ أَوَّلَ المخلوقات»، أو «أَوَّلَ ما خلق الله»، أو «أَوَّلَ الذي خلقه الله»، يُفهم على أنَّ القلم جرى بما هو كائن إلى قيام الساعة قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة.

فالقلم متعلّق بما كُتِبَ في اللوح المحفوظ، مُتَعَلِّقًا بما يحدث في هذا العالم المخصوص لا في مطلق الأشياء؛ ولهذا عُلِّق بأنه إلى قيام الساعة.

فإذًا يُفهم لمَّا كان تعلق الكتابة بهذا العالم الذي جرىٰ التقدير عليه إلىٰ قيام الساعة، يُفهم أنَّ القلم لمَّا تَعَلَّقَ بهذا العالم كتابةً لِتَقدِيرِهِ ولِقَدَرِهِ ولآجاله إلىٰ آخره فإنه من هذا العالم؛ لأنّ العوالم أجناس والله ﷻ جعل لمخلوقاته أقدارًا وأجناسًا.

فإذًا يُفهم قوله: «**إن أَوَّلَ ما خلق الله القلم**»؛ يعني: من هذا العالم.

فالقلم قبل السموات وقبل الأرض وقبل الدخان المتعلّق الذي خُلِقَ منه السموات والأرض وكل ما يتصل بهذا العالم المرئي المُشاهَد، فالقلم هو أول المخلوقات أما العرش والماء فليسا مُتَعَلِّقَينِ بهذا العالم.

فإذًا إعمال الحديثين مع ما يتّفق مع عقيدة أهل السنة والجماعة واضح لا إشكال فيه، فيكون ذلك هو تقرير هذه المسألة.

وقد لخّص ابن القيم المسألة في «نونيته» وبحثها مفصلًا في كتابه «التبيان في أقسام القرآن»، وفي غيره فقال في النونية رَحِمَهُ اللَّهُ:

والناس مختلفون في القلم الذي ... كتب القضاء به من الديان

هل كان قبل العرش أو بعده ... قولان عند أبي العلا الهمذاني

والحق أن العرش قبل لأنه ... عند الكتابة كان ذا أركان

وهذا القول كما ترىٰ من تقريره مع دليله هو الصحيح، وهو الموافق لفقه النص وفقه خلق العالم وآثار فعل الله ﷻ في ملكوته، ومتّفق مع القول بأن الله ﷻ فعَّالٌ لما يريد، وأن قَبلَ هذا العالم ثَمَّ عوالم أخرىٰ، والله ﷻ يخلق ما يشاء ويختار، وأنّه ثَم أشياء أخرىٰ بعد قيام الساعة، والقلم مُتَقَيِّدٌ بما خلقه الله ﷻ له، والله سبحانه له الأمر كله يقضي ما يشاء ويحكم ما يريد سبحانه وتعالىٰ.

المسألة الخامسة:

جاء في حديث أنس الذي رواه البخاري وغيره في قصة الإسراء أنَّ النبي ﷺ ذَكَرَ عروجه إلىٰ الله ﷻ ليلة المعراج، ثم قال في وصف ارتفاعه ﷺ: «**ثم إني رُفِعتُ لمستوىً أسمع فيه صريف الأقلام**»[٢٠١].

---

(٢٠١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٤٩)، ومُسْلِم (١٦٣)، وغيرهما من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذه الأقلام غير القلم الذي كُتِبَ به القَدَر فإنَّ ذلك القلم من نور كُتِبَ به القَدَر في اللوح المحفوظ.

وأما هذه الأقلام فهي التي بأيدي الملائكة.

أقلامٌ يُكتَبُ بها وحي الله ﷻ إلىٰ ملائكته مما يُوَكَّلُونَ به من الأشياء.

فهم يكتبون أَمرَ الله ﷻ، وله سبحانه وتعالىٰ كلمات لا تنقضي كما قال ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:٢٧]. فالله ﷻ كلماته الكونية لا تنفذ، يأمر وينهىٰ سبحانه وتعالىٰ في ملكوته والملائكة تكتب، فهذه الأقلام نوع آخر.

ولك أن تقول هذا هو النوع الثاني وهي أقلام الوحي التي بأيدي الملائكة يكتبون ما يوحي الله ﷻ به في سَمَائه.

❑ قوله: «فَلَو اجتَمَعَ الخَلقُ كُلُّهُم عَلَىٰ شَيءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيهِ -يعني في اللوح- أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجعَلُوهُ غَيرَ كَائِنٍ لَم يَقدِرُوا عَلَيهِ، وَلَو اجتَمَعُوا كُلُّهُم عَلَىٰ شَيءٍ لَم يَكتُبهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيهِ؛ لِيَجعَلُوهُ كَائِنًا لَم يَقدِرُوا عَلَيهِ، جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَومِ القِيَامَةِ، وَمَا أَخطَأَ العَبدَ لَم يَكُن لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَم يَكُن لِيُخطِئَهُ»:

● وهذه العقيدة هي حقيقة الإيمان بالقضاء والقَدَر. هي أن يعلم العبد أنَّ ما أصابه لم يكن ليخطئه وأنَّ ما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأنه لو فَعَلَ ما فَعَل فإنه لن يَحجِبَ قضاء الله ﷻ وقدره، لِمَ؟ لأنه لا يمكن أن يفعل خلاف ما قدَّرَ الله ﷻ؛ لهذا وجب التسليم لله ﷻ في أمره، ووجب في أَمرِ المصائب التي لا اختيار للعبد فيها أن يُسَلِّمَ لله ﷻ في ذلك، وأن يؤمن بقضاء الله ﷻ الذي يقضيه.

وقضاء الله ﷻ كما ذكرت لك هو إنفاذه ما قَدَّر ﷻ.

وهذا القضاء له جهتان:

١- جهة متعلقة بالله ﷻ، وهي فعله سبحانه وتعالىٰ. وفعله بأن يقضي صفة من صفاته، فهذه يجب علىٰ العبد أن يُحِبَّهَا وأن يرضىٰ بها؛ لأنها صفة من صفات الله جل جلاله.

٢- جهة متعلقة بالعبد لا بالرب، فيكون مَقضِيًّا على العبد.

والمقضي على العبد نوعان:

- مقضي عليه من جهة المصائب.

- ومقضي عليه من جهة المعايب.

والمصائب ربما كان لا اختيار له فيها، والمعايب فَعَلَهَا بإرادته؛ لهذا بَحَثَ العلماء مسألة الرّضا بالقضاء وهل القضاء تسليم له، يعني: الرضا به؟ وتحقيق القول في هذه المسألة أن تَعلَمَ أَنَّ القضاء غير المَقضِي.

المقضي هذا تَعَلُّق القضاء بالعبد، والقضاء هو قضاء الله ﷻ وهو فعله.

وقد يقال فيما يتعلق بالعبد: هذا قُضِيَ عليه وصار قضاءً عليه، فيكون قَضَاء بالنسبة للعبد وهو مَقضِي.

لهذا نقول: جهة الرب ﷻ في القضاء هذه نرضى بها ونحبها. وأما ما يقضيه الله ﷻ على العبد فإنه ما كان من المعايب من المعاصي والآثام التي تقع منه فإنه يجب عليه أن لا يرضى بها؛ يعني: وَقَعَت عليه لكن يجب عليه أن يكره ذلك الذي وقع منه ولو كان قضاءً، ويجب عليه أن يسارع بالانسلاخ من آثاره بالتوبة والإنابة، فلا يُحِبُّ هذا العيب ولا هذا الذنب مع أنه قضاء ولا يرضى به؛ بل يسارع في تخليص نفسه منه.

وأما ما كان من قبيل المصائب التي يُصاب بها العبد فإنّ الرضا بها مُستَحَب غير واجب.

إذا أُصِيبَ بمصيبة فإنَّ الرضا بها مستحب، كما قال ﷻ: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١]، قال علقمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلّم»[٢٠٢].

فالرضا بالمَقضِيّ الذي هو من المصائب مستحب لا واجب بالنظر إلى تعلّقه بالعبد وهو المَقضِي.

---

(٢٠٢) انظر «تفسير الطبري»: [التغابن:١١].

أما بالنظر إلى تعلقه بالله فسواء كان من المصائب أو من المعايب فإنه يجب الرّضا عن الله ﷻ بأفعاله وصفاته ومحبة أفعال الله ﷻ؛ لأنّ الله ﷻ فعل ما يفعل عن حكمة عظيمة، كما قال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة:٤٦، ٤٧]، فالله ﷻ يقضي بحكمته ما يشاء، وله الحكمة البالغة، لا يُسألُ عما يفعل وهم يسألون. فإذًا تَلَخَّصَ من ذلك أنَّ ما أصاب العبد لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.



الدرس السابع عشر:

علم الله تعالى والرد على غلاة المعتزلة

٤٨- وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الله قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِه، قَدَّرَ ذَلِكَ [بمشيئته](٢٠٣) تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلَا مُعَقِّبٌ، وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا مُحَوِّل، وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَوَاتِهِ وَأَرْضِه، وَلَا يَكُونُ مُكَوَّن إِلَّا بِتَكْوِينِه، وَالتَّكْوِينُ لَايَكُون إِلَّا حَسَنًا جَمِيلًا، وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَة، وَالاعْتِرَاف بِتَوْحِيدِ الله تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب: ٣٨].

فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لله تَعَالَى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا وَأَحْضَر لِلنَّظَر فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِّ:

❑ قوله: «وعَلَى العَبْدِ أن يَعْلَمَ أَنَّ الله قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِه، فَقَدَّرَ ذلكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، ليسَ فيه نَاقِضٌ، وَلاَ مُعَقِّبٌ، وَلاَ مُزِيلٌ، ولا مُغيرٌ، ولا محول ولاَ نَاقِصٌ ولاَ زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ في سَمَوَاتِه وأَرْضِه...»:

●هذا بناءً على ما تقدم من أن الله تعالى قد سبق علمه بالكائنات، وأنه قدر مقاديرها قبل خلقها، كما قال ﷺ: «**قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء**»(٢٠٤).

---

(٢٠٣) زيادة في بعض النسخ.

(٢٠٤) سبق تخريجه.

فيعلم أن الله قد علم أن الأشياء تصير موجودة لأوقاتها، على ما اقتضته حكمته البالغة فكانت كما علم، فإن حصول المخلوقات على ما فيها من غرائب الحكم لا يُتصور إيجادها إلا من عالم قد سبق علمه على إيجادها، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[الملك: ١٤].

وأنكر غلاة المعتزلة أن الله كان عالمًا في الأزل، وقالوا: إن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوا! تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: ناظِروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خُصموا، وإن أنكروا كفروا، فالله تعالى يعلم أن هذا مستطيع يفعل ما استطاعه فيثيبه، وهذا مستطيع لا يفعل ما استطاعه فيعذبه، فإنما يعذبه؛ لأنه لا يفعل مع القدرة، وقد علم الله ذلك منه، ومن لا يستطيع لا يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه.

وإذا قيل: فيلزم أن يكون العبد قادرًا على تغيير علم الله؛ لأن الله علم أنه لا يفعل، فإذا قدر على الفعل قدر على تغيير علم الله!!

قيل: هذه مَغْلطة، وذلك أن مجرد قدرته على الفعل لا تستلزم تغيير العلم، وإنما يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل، ولو وقع الفعل لكان المعلوم وقوعه لا عدم وقوعه، فيمتنع أن يحصل وقوع الفعل مع علم الله بعدم وقوعه، بل إن وقع كان الله قد علم أنه يقع، وإن لم يقع كان الله قد علم أنه لا يقع.

ونحن لا نعلم علم الله إلا بما يظهر، وعلم الله مطابق للواقع، فيمتنع أن يقع شيء يستلزم تغيير العلم، بل أي شيء وقع كان هو المعلوم، والعبد الذي لم يفعل لم يأت بما يغير العلم، بل هو قادر على فعل لم يقع، ولو وقع لكان الله قد علم أنه يقع، لا أنه لا يقع.

وإذا قيل: فمع عدم وقوعه يعلم الله أنه لا يقع، فلو قدر العبد على وقوعه قدر على تغيير العلم!!

قيل: ليس الأمر كذلك، بل العبد يقدر على وقوعه وهو لم يوقعه، ولو أوقعه لم يكن المعلوم إلا وقوعه، فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه، وهؤلاء

فرضوا وقوعه مع العلم بعدم وقوعه! وهو فرض محال، وذلك بمنزلة من يقول: افرض وقوعه مع عدم وقوعه! وهو جمع بين النقيضين.

فإن قيل: فإذا كان وقوعه مع علم الرب بعدم وقوعه محالًا لم يكن مقدورًا!!

قيل: لفظ المحال مجمل، وهذا ليس محالًا لعدم استطاعته له ولا لعجزه عنه ولا لامتناعه في نفسه، بل هو ممكن مقدور مستطاع، ولكن إذا وقع كان الله عالمًا بأنه سيقع، وإذا لم يقع كان عالمًا بأنه لا يقع، فإذا فُرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع صار محالًا من جهة إثبات الملزوم بدون لازمه، وكل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال.

ومما يُلزم هؤلاء: أن لا يبقى أحد قادرًا على شيء، لا الرب، ولا الخلق، فإن الرب إذا علم من نفسه أنه سيفعل كذا لا يلزم من علمه ذلك انتفاء قدرته على تركه، وكذلك إذا علم من نفسه أنه لا يفعله لا يلزم منه انتفاء قدرته على فعله، فكذلك ما قدره من أفعال عباده، والله تعالى أعلم.

❑ **قوله**: «**وذلكَ مِنْ عَقْدِ الإيمَانِ، وأُصُولِ المعرفَةِ، والاعْتِرَافِ بِتوْحيدِ الله -تعَالَى- ورُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾[الفرقان: ٢]، وقال تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]**»:

● الإشارة إلى ما تقدم من الإيمان بالقدر وسبق علمه بالكائنات قبل خلقها.

قال ﷺ في جواب السائل عن الإيمان: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**».

وقال ﷺ في آخر الحديث: «**يا عمر أتدري من السائل؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: فإنه جبريل، أتاكم يعلمكم دينكم**»[٢٠٥]. رواه مسلم.

وقوله: «والاعتراف بتوحيد الله وربوبيته»؛ أي: لا يتم التوحيد والاعتراف بالربوبية إلا بالإيمان بصفاته تعالى، فإن من زعم خالقًا غير الله فقد أشرك، فكيف بمن

---

(٢٠٥) سبق تخريجه.

يزعم أن كل أحد يخلق فعله؟! ولهذا كانت القدرية مجوس هذه الأمة، وأحاديثهم في «السنن».

روى أبو داود عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»[٢٠٦].

وروى أبو داود أيضًا عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر، من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوهم، وهم شيعة الدجال، وحق على الله أن يلحقهم بالدجال**»[٢٠٧].

وروى أبو داود أيضًا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم**»[٢٠٨].

وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**صنفان من بني آدم ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية**»[٢٠٩].

لكن كل أحاديث القدرية المرفوعة ضعيفة؛ وإنما يصح الموقوف منها: فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وكذَّب بالقدر نقض تكذيبه توحيده؛ وهذا لأن الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم الله القديم وما أظهر من علمه بخطابه وكتابه مقادير الخلائق.

---

(٢٠٦) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٩١)، والطَّبَرَانِيّ في «الأوسط» (٢٤٩٤)، والبَيْهَقِيّ (٢٠٦٥٨)، وغيرهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٤٤٤٢).

(٢٠٧) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٩٢)، وأَحْمَد (٥/٤٠٦)، والبَيْهَقِيّ (٢٠٦٥٩)، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٤٧١٢).

(٢٠٨) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٧١٠)، وأَحْمَد (١/٣٠)، وابن حبان (٧٩/إحسان)، وغيرهم من حديث عمر رضي الله عنه وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٦١٩٣).

(٢٠٩) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢١٤٩)، وابْنُ مَاجَه (٦٢)، والطَّبَرَانِيّ (١١٦٨٢)، وغيرهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «المشكاة» برقم (١٠٥)، و«ضعيف سنن التِّرْمِذِيّ»، برقم (٣٨٠).

وقد ضل في هذا الموضع خلائق من المشركين والصابئين والفلاسفة وغيرهم، ممن ينكر علمه بالجزئيات أو بغير ذلك، فإن ذلك كله مما يدخل في التكذيب بالقدر.

وأما قدرة الله علىٰ كل شيء فهو الذي يُكَذب به القدرية جملة، حيث جعلوه لم يخلق أفعال العباد، فأخرجوها عن قدرته وخلقه.

والقدرُ، الذي لا ريب في دلالة الكتاب والسنة والإجماع عليه، وأن الذي جحدوه هم القدرية المحضة بلا نزاع- هو ما قدره الله من مقادير العباد.

وعامة ما يوجد من كلام الصحابة والأئمة في ذم القدرية؛ يعني به هؤلاء، كقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لما قيل له: يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أُنُفٌ: أَخْبِرهم أني منهم بريء وأنهم مني بُرَآء.

والقدر، الذي هو التقدير المطابق للعلم- يتضمن أصولًا عظيمة:

أحدها: أنه عالم بالأمور المقدرة قبل كونها، فيثبت علمه القديم، وفي ذلك الرد علىٰ من ينكر علمه القديم.

الثاني: أن التقدير يتضمن مقادير المخلوقات، ومقاديرها هي صفاتها المعينة المختصة بها، فإن الله قد جعل لكل شيء قدرًا، قال تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[الفرقان: ٢].

فالخلق يتضمن التقدير، تقديرَ الشيء في نفسه، بأن يُجعل له قدر، وتقديره قبل وجوده، فإذا كان قد كتب لكل مخلوق قدره الذي يخصه في كميته وكيفيته، كان ذلك أبلغ في العلم بالأمور الجزئية المعينة، خلافًا لمن أنكر ذلك وقال: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات! فالقدر يتضمن العلم القديم والعلم بالجزئيات.

الثالث: أنه يتضمن أنه أخبر بذلك وأظهره قبل وجود المخلوقات إخبارًا مفصلًا، فيقتضي أنه يمكن أن يعلم العباد الأمور قبل وجودها علمًا مفصلًا؛ فيدل ذلك بطريق التنبيه علىٰ أن الخالق أولىٰ بهذا العلم، فإنه كان يُعْلِم عبادَه بذلك فكيف لا يعلمه هو؟!

الرابع: أنه يتضمن أنه مختار لما يفعله، مُحْدِث له بمشيئته وإرادته، ليس لازمًا لذاته.

الخامس: أنه يدل على حدوث هذا المقدور، وأنه كان بعد أن لم يكن، فإنه يقدره ثم يخلقه.

قوله: «فَوَيْلٌ لِمَنْ ضاعَ لهَ في القَدَرِ قَلْبًا سَقِيمًا -وفي نسخة: فويلٌ لِمَن صار قلبُهُ في القدر قلبًا سقيمًا-، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوهْمِهِ فِي فَحْصِ الغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قالَ فيه أَفَّاكًا أَثِيمًا»:

●القلب له حياة وموت، ومرض وشفاء، وذلك أعظم مما للبدن.

قال تعالىٰ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام:١٢٢] ؛ أي: كان ميتًا بالكفر فأحييناه بالإيمان.

فالقلب الصحيح الحي إذا عُرض عليه الباطل والقبائح نفر منها بطبعه وأبغضها ولم يلتفت إليها، بخلاف القلب الميت، فإنه لا يفرق بين الحسن والقبيح، كما قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «هلك من لم يكن له قلب يعرف به المعروف والمنكر».

وكذلك القلب المريض بالشهوة، فإنه لضعفه يميل إلىٰ ما يعرض له من ذلك بحسب قوة المرض وضعفه.

ومرض القلب نوعان، كما تقدم: مرض شهوة، ومرض شبهة، وأردؤهما مرض الشبهة، وأردأ الشُّبه ما كان من أمر القدر، وقد يمرض القلب ويشتد مرضه ولا يعرف به صاحبه؛ لاشتغاله وانصرافه عن معرفة صحته وأسبابها، بل قد يموت وصاحبه لا يشعر بموته، وعلامة ذلك أنه لا تؤلمه جراحات القبائح، ولا يوجعه جهله بالحق وعقائده الباطلة.

فإن القلب إذا كان فيه حياة تألم بورود القبيح عليه، وتألم بجهله بالحق بحسب حياته و:

ما لجُرح بميت إيلامُ

وقد يشعر بمرضه، ولكن يشتد عليه تحمُّل مرارة الدواء والصبر عليها، فيؤْثر بقاء ألمه على مشقة الدواء، فإن دواءه في مخالفة الهوىٰ، وذلك أصعب شيء على النفس، وليس له أنفع منه.

وتارة يوطن نفسه علىٰ الصبر، ثم ينفسخ عزمه ولا يستمر معه؛ لضعف علمه وبصيرته وصبره، كمن دخل في طريق مخوف مُفْضٍ إلىٰ غاية الأمن، وهو يعلم أنه إن صبر عليه انقضىٰ الخوف وأعقبه الأمن، فهو محتاج إلىٰ قوة صبر وقوة يقين بما يصير إليه، ومتىٰ ضعف صبره ويقينه رجع من الطريق ولم يتحمل مشقتها، ولا سيما إن عَدِم الرفيق واستوحش من الوحدة، وجعل يقول: أين ذهب الناس فلي أسوة بهم؟! وهذه حال أكثر الخلق، وهي التي أهلكتهم، فالبصير الصادق لا يستوحش من قلة الرفيق ولا من فقده، إذا استشعر قلبه مرافقة الرعيل الأول ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴾[النساء:٦٩].

وما أحسن ما قال أبو محمد عبدالرحمن بن إسماعيل -المعروف بأبي شامة- في كتاب «الحوادث والبدع»: حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة، فالمراد لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك به قليلًا والمخالف له كثيرًا؛ لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولىٰ من عهد النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ولا نظرٌ إلىٰ كثرة أهل الباطل بعدهم.

وعن الحسن البصري رحمه الله **أنه قال**: السنة -والذي لا إله إلا هو- بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها -رحمكم الله- فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما مضىٰ، وهم أقل الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعتهم، وصبروا علىٰ سنتهم حتىٰ لقوا ربهم، فكذلك فكونوا.

وعلامة مرض القلب: عدوله عن الأغذية النافعة الموافقة له إلىٰ الأغذية الضارة، وعدوله عن دوائه النافع إلىٰ دوائه الضار.

فهاهنا أربعة أشياء: غذاء نافع، ودواء شافٍ، وغذاء ضار، ودواء مهلك.

فالقلب الصحيح يؤثر النافع الشافي على الضار المؤذي، والقلب المريض بضد ذلك.

وأنفع الأغذية غذاء الإيمان، وأنفع الأدوية دواء القرآن، وكل منهما فيه الغذاء والدواء، فمن طلب الشفاء في غير الكتاب والسنة فهو من أجهل الجاهلين وأضل الضالين؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت:٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء:٨٢]، و﴿مِنَ﴾ في قوله: ﴿مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ لبيان الجنس، لا للتبعيض، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٥٧].

فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخرة، وما كل أحد يؤهل للاستشفاء به، وإذا أحسن العليل التداوي به، ووضعه على دائه بصدق وإيمان وقبول تام واعتقاد جازم واستيفاء شروطه؛ لم يقاوم الداء أبدًا.

وكيف تقاوم الأدواء كلامَ رب الأرض والسماء، الذي لو نزل على الجبال لصدَّعها، أو على الأرض لقطَّعها؟! فما من مرض من أمراض القلوب والأبدان إلا وفي القرآن سبيل الدلالة على دوائه وسببه والحِمية منه، لمن رزقه الله فهمًا في كتابه.

وقوله: «**لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرًّا كتيمًا**»؛ أي: طلب بوهمه في البحث عن الغيب سرًّا مكتومًا؛ إذ القدر سر الله في خلقه، فهو يروم ببحثه الاطلاع على الغيب، وقد قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الجن:٢٦] إلى آخر السورة.

وقوله: «**وعاد بما قال فيه**»؛ أي: في القدر «**أفاكًا**»: كذابًا، «**أثيمًا**»؛ أي: مأثومًا.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

قوله: «وعَلَى العَبْدِ أن يَعْلَمَ أنَّ الله قَدْ سَبَقَ عِلمُهُ فِي كُلِّ كَائنٍ مِنْ خَلْقِه...»:

● هذا فيه رد لما ذهب إليه «غلاة المعتزلة» الذين أنكروا كون الله تعالى عالمًا في

الأزل، وقالوا: إن الله تعالىٰ لا يعلم أفعال العباد حتىٰ يفعلوها. تعالىٰ الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

قال الله تعالىٰ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤].

❑ قوله: «وذلكَ مِنْ عُقَدِ الإيمَانِ»:

●الإشارة إلىٰ ما تقدم من الإيمان بالقدر، وسَبْق علم الله تعالىٰ بالكائنات قبل خلقها.

❑ قوله: « والاعْتِرَافِ بِتوْحيدِ الله ورُبُوبِيَّتِهِ»:

●أي: لا يتم التوحيد والاعتراف بالربوبية إلا بالإيمان بصفات الله تعالىٰ، فإن من زعم خالقًا غير الله فقد أشرك، فكيف بمن زعم أن كل أحد يخلق فعله؟! ولهذا كانت القدرية مجوس هذه الأمة.

❑ وقوله: «لَقَدِ الْتَمَسَ بِوهْمِهِ فِي فَحْصِ الغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا»:

●أي: بوهمه في البحث عن البعث سرًّا مكتومًا؛ إذ القدر سر الله في خلقه؛ فهو يروم ببحثه الاطلاع علىٰ الغيب، وقد قال تعالىٰ: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن:٢٦، ٢٧].

❑ وقوله: «وعاد بما قال فيه»:

●أي: في القدر، «**أفاكًا**»: كذابًا، «**أثيمًا**»؛ أي: مأثومًا. اهـ شرح.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاكُ:

❑ قوله: «وَعَلَىٰ الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الله قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِه، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلَا مُعَقِّبٌ، وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَوَاتِهِ وَأَرْضِهِ»:

●هذه الجملة تؤكد ما سبق، وهي أعم من قوله: «**وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَىٰ فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدُ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ**»: فهذه الجملة بخصوص عدد من يدخل الجنة، وعدد

من يدخل النار، وقد علم الله ذلك كله، لكن هنا المؤلف يؤكد ما يتعلق بالمرتبة الأولىٰ من مراتب القدر، فلا بد أن يعلم العبد أنه قد سبق علم الله بكل ما هو كائن، وسبق قضاؤه وحكمه قضاء مبرمًا محكمًا، فلا مُغَيِّر ولا ناقض، ولا زائد ولا ناقص لعلمه وتقديره تعالىٰ، وهذه الجملة شاملة يدخل فيها مثلًا الملائكة، فقد سبق علم الله وكتابه وتقديره للملائكة بأعدادهم وصفاتهم ومنازلهم وفضائلهم وأعمالهم وأقوالهم، وقد سبق علمه سبحانه وتعالىٰ وكتابه بعدد الأشجار وأنواعها وأجناسها وثمارها وأوراقها، قال تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام:٥٩] .

تأمل ماذا يتساقط من أوراق وحبوب الزروع والأشجار المأكولة وغير المأكولة في القفار وفي الديار؟!

وتأمل قوله: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ [الأنعام:٥٩] فإنها تشمل كل شيء من هذه الكائنات.

وقس سائر المخلوقات علىٰ هذين المثالين المذكورين.

ولسيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره كلام وتصوير بديع لدلالة هذه الآية، وما فيها من الشمولية العظيمة، والدلالة علىٰ الإعجاز.

وقوله: «**وَذَلِكَ مِنْ عُقَدِ الْإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ**»: العلم بأن الله قد سبق علمه في كل كائن، وقَدَّر ذلك تقديرًا محكمًا، هذا من عقد الإيمان، وباختصار نقول: الإيمان بالقدر بكل مراتبه، ولكن المؤلف ركَّز هنا علىٰ المرتبة الأولىٰ والثانية: مرتبة الإيمان بالعلم السابق الأزلي، ومرتبة الكتاب، فركَّز عليها وأكَّد عليها بقوله: «**وَذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ عُقَدِ الْإِيمَانِ**»: الذي يجب عقد القلب عليه، والإيمان اعتقاد يعقد الإنسان قلبه عليه.

وقوله: «**وَالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَىٰ وَرُبُوبِيَّتِهِ**»: لاحظْ أن الإيمان بالقدر هو من توحيد الربوبية؛ لأننا نقول في توحيد الربوبية: هو الإيمان بأنه تعالىٰ رب كل

شيء ومليكه، وأنه علىٰ كل شيء قدير، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيء، هكذا نفسر توحيد الربوبية، وهذا يتضمن الإيمان بالقدر، وهو أن كل شيء جارٍ بقدر الله وبمشيئة الله علىٰ وفْق علمه وتقديره السابق؛ ولهذا رُوي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن وحَّد الله وآمن بالقدر فقد تم توحيده، ومن كذَّب بالقدر نقض تكذيبُه توحيدَه» فالمكذب بالقدر لم يحقق توحيد الربوبية، فإن كان من الغلاة جحد علم الله وتقديره السابق، ونفىٰ عموم المشيئة وعموم الخلق، وإن كان من مقتصدي النفاة القدرية فهو يُخرج أفعال العباد عن مشيئة الله وعن قدرته وخلقه وملكه.

إذًا؛ الإيمان بالقدر من توحيد الربوبية، فمن كذَّب بالقدر نقض تكذيبُه توحيدَه، وهذا يوضح قول المؤلف: «**وَذَلِكَ مِنْ عُقَدِ الْإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ**»:

وقوله: «**كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ:** ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان: ٢]، **وَقَالَ تَعَالَىٰ :** ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب: ٣٨]»: هذان دليلان من الأدلة الدالة علىٰ الإيمان بالقدر، وأنه تعالىٰ خلق كل شيء علىٰ وفق ما سبق به قدره.

وقوله: «**فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا**»: بعدما ذكر أن هذا هو ما عليه الراسخون في العلم أولياء الله الذين نوَّر الله قلوبهم، وذكر أن هذا كله من عقد الإيمان وأصول المعرفة والتوحيد، أشار إلىٰ مَن خالف ذلك ولم يعترف به، أو آمن بالقدر إيمانًا ليس علىٰ الوجه المشروع، فقال: «**فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ**»: ويل: كلمة للوعيد والتهديد، قال تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين:١]، ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾ [الهمزة:١]، ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١١﴾ [الطور:١١] وهذا الوعيد يشمل كل الطوائف: الجبرية المشركية، والمجوسية نفاة القدر، والإبليسية، كلهم يَصدق عليهم هذا.

ولكن دخول الجبرية والإبليسية أظهر؛ لأن الجبرية يحتجون بالقدر في معارضة الشرع كما قال المشركون: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام:١٤٨] فهم يعارضون شرعه بقدره، ويحتجون علىٰ الشرع بالقدر.

والإبليسية الأمر فيهم أظهر، وخصومتهم لله تعالىٰ وطعنهم في حكمته أشهر، كما قال الله عن سلفهم إبليس لما أمره الله بالسجود لآدم فأبىٰ وقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ۝١٢﴾ [الأعراف:١٢] .

وقوله: «**وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا**»: فنظر في القدر بقلب سقيم عليل مريض، لم ينظر بقلب حي سليم، والقلوب ثلاثة علىٰ سبيل الإجمال:

القلب السليم: وهو الذي سَلِم من أمراض الشبهات والشهوات، وقلب ميت، وقلب مريض.

فالذي ينظر في القدر وهو عليل القلب لا يستقيم فهمه، وتضطرب الحقائق في نظره.

وقوله: «**لَقَدِ الْتَمَسَ**»: هذا الذي نظر في القدر بقلب سقيم يطلب ما لا سبيل إلىٰ معرفته؛ لأنه طلب ما استأثر الله بعلمه كما تقدم أن: «**الْقَدَر سِرُّ اللهِ تَعَالَىٰ فِي خَلْقِه... وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ... فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ**» وهذا الكلام يؤكد ما سبق.

فالذي نظر في القدر علىٰ غير هُدًىٰ، وعلىٰ غير بصيرة؛ لم يعتصم بالوحي، فالمعتصَم في كل المضائق هو دين الله أرسل به الرسل، وأنزل به الكتب ليخرج الناس من الظلمات إلىٰ النور، من أتبع الرسل اهتدىٰ، ومن أعرض عما جاءوا به ضل وتخبط في الظلمات.

وقوله: «**بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْقَدَرِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا**»: سر كتيم، أي: مكتوم، سر استأثر الله بعلمه، مادام أنه نظر فيه بقلب سقيم، ونظر فيه بوهمه وتكلف فسيعود بأقوالٍ في القدر هي إفك وكذب، فالجبرية، والقدرية النفاة، والإبليسية كلهم يشملهم هذا الكلام، عادوا بالكذب والإثم المبين، فالجبرية أعرضوا عن الشرع

أو كذبوا به، والقدرية كذبوا بالقدر، والإبليسية طعنوا في حكمة الرب وضربوا أحكام الله بعضها ببعض.

وهنا انتهى ما يتعلق بالقدر مما ذكره المؤلف، وقد أطنب فيه رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد أحسن في هذه الكلمات الطيبة في التأكيد على وجوب الإيمان بالقدر، وأكد على أصل التسليم وهو أصل عظيم، وحذر من الخوض فيما لا سبيل إلى معرفته من أسرار القدر، وأشار إلى أحوال القلوب، وغير ذلك، فجزاه الله خيرًا ورحمه، وسائر أهل العلم والإيمان.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «وعَلَى العَبْدِ أن يَعْلَمَ أنَّ الله قَدْ سَبَقَ عِلمُهُ فِي كُلِّ كَائنٍ مِنْ خَلْقِه»:

●هذه هي المرتبة الأولى من مراتب الإيمان بالقضاء والقدر، على العبد أن يؤمن ويعتقد أن الله علم ما كان وما لم يكن بعلمه الأزلي، الذي هو موصوف به أبدًا وأزلًا، علم الأشياء كلها بعلمه المحيط قبل وقوعها، فلا بد من اعتقاد ذلك.

❑ قوله: «فَقَدَّرَ ذلكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا»:

●عَلِمَهُ سبحانه وتعالى وقدّره ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[الفرقان: ٢].

فالأمور ليست فوضى أو ليست لها ضوابط، كلها مرتبة ومنضبطة بقضاء الله وقدره وكتابته، والله منزه عن الفوضى والعبث.

❑ قوله: «ليسَ فيه نَاقِضٌ، وَلاَ مُعَقِّبٌ، وَلاَ مُزِيلٌ، ولا مُغَيِّرٌ، ولا مُحَوِّل ولاَ نَاقِصٌ ولاَ زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ في سَمَوَاتِه وأَرْضِه»:

●لا أحد يتصرف، فيغير ما قضاه الله وقدَّره، لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾[الرعد: ٤١]. فلا أحد ينقص شيئًا من قضاء الله، ولا يزيد شيئًا أبدًا، هذا شيء قضي منه وانتهى منه.

إذا اعتقد المسلم ذلك أراحه من كثير من الشكوك والأوهام، ولكن ليس معنى ذلك أنه يتكل على القضاء والقدر والكتاب، ويترك العمل، هو مأمور بالعمل وطلب الرزق وفعل الأسباب، هذا من ناحية العمل، وأما من ناحية النتائج فهي بيد الله عَزَّ وَجَلَّ.

❑ قوله: «وذلكَ مِنْ عُقَدِ الإيمَانِ، وأُصُولِ المعرِفَةِ»:

●هذه العقيدة، عقيدة القضاء والقدر، من عقيدة الإيمان بالله سبحانه وتعالىٰ، فالذي لا يكون مؤمنًا بالقضاء والقدر لا يكون مؤمنًا بالله -جل وعلا- بل كان متنقصًا لله ﷻ، فالإيمان به من العقيدة وليس من الأشياء الثانوية أو الفرعية، فالإيمان بالقضاء والقدر من صميم العقيدة، وهو ركن من أركان الإيمان، كما قال عليه الصلاة والسلام: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»[210].

❑ قوله: «والاعْتِرَافِ بِتوْحيدِ الله -تَعَالَىٰ- ورُبُوبِيَّتِهِ...»:

●الإيمان بالقضاء والقدر يدخل في توحيد الربوبية؛ لأنه من أفعال الله -جل وعلا-، فمن جحد القضاء والقدر لم يكن مؤمنًا بتوحيد الربوبية، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢] ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب:٣٨]، ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، هذه الآيات الثلاث مع غيرها من الآيات تدل علىٰ الإيمان بالقضاء والقدر ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [التغابن:١١]، ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [الحديد:٢٢]؛ يعني: اللوح المحفوظ.

❑ قوله: «فَوَيْلٌ لِمنْ صَارَ لله تَعَالَىٰ في القَدَرِ خَصِيمًا»:

●الذي يدخل في أمور القضاء ويشكك فيه -خصيم لله، ولا يصح الإيمان إلا بالإيمان بالقضاء والقدر بمراتبه الأربع، حسب ما جاء في الكتاب والسنة، ولا تتدخل في السؤالات والإشكالات والشكوك والأوهام، فإن هذا معناه مخاصمة الله ﷻ، فالذين تدخلوا في القضاء والقدر لم يتوصلوا إلىٰ شيء، بل وقعوا في حيرة واضطراب وإفساد للعقيدة.

❑ قوله: «وأَحْضَرَ للنَّظَرِ فيهِ قَلْبًا سَقِيمًا»:

●فأمور القضاء والقدر وشئون الله ﷻ لا يدركها النظر والتفكير والعقل، فلا

---

(٢١٠) سبق تخريجه.

تكلف عقلك شيئًا لا يستطيعه؛ فالعقل محدود، لا يمكنه أن يدرك كل شيء، فلا تُدخله في متاهات وأمور لا يطيقها.

❑ قوله: «لَقَدِ الْتَمَسَ بِوهْمِهِ فِي فَحْصِ الغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا»:

●لأن القضاء والقدر سر الله -جل وعلا- في خلقه، فلا تبحث عنه، ولم تُكلف بذلك، إنما كُلفت بالعمل والطاعة والامتثال.

❑ قوله: «وَعَادَ بِمَا قالَ فيه أَفَّاكًا أَثِيمًا»:

●أي: يكون كل كلامه وكل بحثه إفكًا؛ يعني: كذبًا وإثمًا -والعياذ بالله-؛ لأنه فعل ما لم يؤمر به، وتدخَّل فيما ليس من شأنه.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحٌ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «وَعَلَىٰ العَبدِ أَن يَعلَمَ أَنَّ اللهَ قَد سَبَقَ عِلمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِن خَلقِه، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقدِيرًا مُحكَمًا مُبرَمًا، لَيسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلَا مُعَقِّبٌ، وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِن خَلقِهِ فِي سَمَوَاتِهِ وَأَرضِه، وَذَلِكَ مِن عَقدِ الإِيمَانِ وَأُصُولِ المَعرِفَةِ وَالاعتِرَافِ بِتَوحِيدِ اللهِ تَعَالَىٰ وَرُبُوبِيَّتِه كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان:٢]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب:٣٨]، فَوَيلٌ لِمَن صَارَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ فِي القَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلبًا سَقِيمًا، لَقَدِ التَمَسَ بِوَهمِهِ فِي فَحصِ الغَيبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا»:

●قال رَحِمَهُ اللهُ بعد ذلك: **«وَعَلَىٰ العَبدِ أَن يَعلَمَ أَنَّ اللهَ قَد سَبَقَ عِلمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِن خَلقِه، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقدِيرًا مُحكَمًا مُبرَمًا، لَيسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلَا مُعَقِّبٌ»**؛ يعني: ليس له ناقض ولا معقب.

«وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِن خَلقِهِ فِي سَمَوَاتِهِ وَأَرضِه، وَذَلِكَ» يعني هذا الذي أشار إليه.

«مِن عَقدِ الإِيمَانِ»؛ يعني: مما يجب أن يُعقَدَ عليه القلب إيمانًا به، وقال: **«عَقدِ الإِيمَانِ»**؛ يعني: من ما يجب في الإيمان يكون عقيدة يُؤمِنُ بها.

«**وَأُصُولِ المَعرِفَةِ**»؛ يعني: أصول العلم بالله ﷻ.

«**وَالاعتِرَافِ بِتَوحِيدِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَرُبُوبِيَّتِهِ**» يريد بتوحيد الله تعالىٰ في هذا الموطن: توحيد الله ﷻ في تَصَرُّفِهِ في مُلكِهِ وفي عبادته، فإنَّ العبد إذا اعترف بأنَّ الله ﷻ هو المتَصَرِّف في ملكه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنَّهُ هو المدبر وهو الرب ﷻ فإنه يُوَحِّدُ الله في قَدَرِهِ، و يُوَحِّدُ الله ﷻ في أفعاله كما يُوَحِّد الله ﷻ في ربوبيته بعامة.

ففي الحقيقة من تأمل توحيد الربوبية وآمَنَ حَقًّا بربوبية الله ﷻ فإنه يؤمن بالقَدَر؛ لأنَّ الإيمان بالقدر من ثمرات الإيمان التام بربوبية الله ﷻ، فإنَّ المؤمن بالربوبية، بأنَّ الله ﷻ هو الرب المتصرف في ملكه، هو السيد المطاع، هو الذي لا معقب لحكمه ولا راد لأمره، هو الذي ما شاء كان، هو الذي لا يُغالَب في ملكه، هو الذي يعطي ويمنع ويخلق ويرزق ويميت ويحيي، من آمن بالربوبية علىٰ تفاصيلها فإنه لن يجادل في القدر؛ لأنه يعلم أنه مربوب مستسلم لله ﷻ.

ختم ذلك بقول: «**كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ**: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان:٢]، **وَقَالَ تَعَالَىٰ** ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب:٣٨]»، قال: «**فَوَيلٌ لِمَن صَارَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ فِي القَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلبًا سَقِيمًا، لَقَدِ التَمَسَ بِوَهَمِهِ**» «**الوَهَم**» بالتحريك، وَهَم: هو الفَهم أو الإدراك أو الذهن أو ما أشبه ذلك، و«**الوَهْم**» بالسكون: هو الغفلة عن الشيء، يقال: هذا وَهمٌ؛ يعني: هذا غلط وغفلة ونحو ذلك، أما الوَهَم فهو الإدراك والفهم إلىٰ آخره.

قال: «**لَقَدِ التَمَسَ بِوَهَمِهِ فِي فَحصِ الغَيبِ**»؛ يعني: بذهنه وبفهمه وتفكيره «**فِي فَحصِ الغَيبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا**».

فأسأل الله ﷻ أن يكتب لي ولكم الإيمان التام بقدر الله ﷻ، وأن يجعلنا ممن سَلَّمُوا لله ﷻ، وآمنوا بربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته حقًّا وصدقًا دون تردد ولا ريب ودون معارضة لما أمر الله ﷻ به وقضىٰ.



الدرس الثامن عشر:

الإيمان بالعرش والكرسي

٤٩- وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ[٢١١] (كَمَا بَيَّنَ فِي كِتَابِهِ).
٥٠- وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ[٢١٢].

---

(٢١١) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «والعرشُ والكرسِيُّ حَقٌّ»:

●اعلم أن العرش خلق عظيم جدًّا، كما دلت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية؛ ولذلك أضافه تعالىٰ إلىٰ نفسه في قوله: ﴿ذُو الْعَرْشِ﴾[غافر:١٥]. وفيه آيات أخر تجدها في «الشرح».

وهو لغة: سرير الملك، ومن أوصافه في القرآن: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾[الحاقة:١٧]، وأنه علىٰ الماء، وفي السنة: أن أحد حملة العرش ما بين شحمة أذنه إلىٰ عاتقه مسيرة سبع مئة عام، وأن له قوائم، وأنه سقف جنة الفردوس، جاء ذلك في أحاديث صحيحة مذكورة في «الشرح».

وذلك كله مما يبطل تأويل العرش بأنه عبارة عن الملك وسعة السلطان!

وأما الكرسي: ففيه قوله تعالىٰ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾[البقرة:٢٥٥].

والكرسي: هو الذي بين يدي العرش، وقد صح عن ابن عباس موقوفًا عليه من قوله: «**الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالىٰ**». وهو مخرج في كتابي «مختصر العلو للذهبي» (رقم٣٦).

ولم يصح فيه مرفوعًا سوىٰ قوله عليه الصلاة والسلام: «**ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش علىٰ الكرسي كفضل تلك الفلاة علىٰ تلك الحلقة**».

وذلك مما يبطل أيضًا تأويل الكرسي بالعلم، ولم يصح هذا التأويل عن ابن عباس كما بينته في «الصحيحة» (١٠٩).

(٢١٢) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ العرشِ ومَا دُونَهُ»:

●قال الشارح رحمه الله تعالىٰ: وإنما قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ هذا الكلام هنا؛ لأنه لما ذكر العرش والكرسي، ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش؛ ليبين أن خلقه العرش لاستوائه عليه، ليس لحاجته إليه، بل له في ذلك حكمة اقتضته، وكون العالي فوق السافل لا يلزم أن يكون =

٥١- مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ[٢١٣]، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ.

= السافل حاويًا للعالي محيطًا به حاملًا له، ولا أن يكون الأعلىٰ مفتقرًا إليه، فانظر إلىٰ السماء كيف هي فوق الأرض، وليست مفتقرة إليها.

فالرب -تعالىٰ- أعظم شأنًا وأجلُّ من أن يلزم من علوه ذلك، بل لوازم علوه من خصائصه، وهي حمله بقدرته للسافل، وفقر السافل، وغناه هو سبحانه عن السافل، وإحاطته ﷻ به، فهو فوق العرش مع حمله بقدرته للعرش وحملته، وغناه عن العرش، وفقر العرش إليه، وإحاطته بالعرش، وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش، وعدم حصر العرش له، وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق.

ونفاة العلو أهل التعطيل، لو فصلوا بهذا التفصيل لَهُدوا إلىٰ سواء السبيل، وعلموا مطابقة العقل للتنزيل، ولسلكوا خلف الدليل، ولكن فارقوا الدليل؛ فضلّوا عن سواء السبيل.

والأمر في ذلك كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سئل عن قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وغيرها: كيف استوىٰ؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.

(٢١٣) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وفَوْقَهُ»:

●قلت: اختلفت النسخ في هذه الكلمة (وفوقه) ففي نسخة الشارح كما ترىٰ، وكذلك في مخطوطتي (أ، ب) ومطبوعة الشيخ ابن مانع، وفي مخطوطة (ج)، ومطبوعة (خ): (فوقه) بحذف الواو العاطفة، وشذت مخطوطة (غ) فوقع فيها: (وبما فوقه) ولا شك في شذوذها هي والتي قبلها رواية ومعنىٰ.

أما الرواية: فلمخالفتها لأكثر النسخ، وأما المعنىٰ: فقد بينه الشارح بقوله (ص ٢٨١): «والنسخة الأولىٰ هي الصحيحة»

ومعناها: أنه تعالىٰ محيط بكل شيء، وفوق كل شيء.

ومعنىٰ الثانية: أنه محيط بكل شيء فوق العرش، وهذه -والله أعلم- إما أن يكون أسقطها بعض النساخ سهوًا ثم استنسخ بعض الناس من تلك النسخة، أو أن بعض المحرفين الضالين أسقطها قصدًا للفساد وإنكارًا لصفة الفوقية، وإلا فقد قام الدليل علىٰ أن العرش فوق المخلوقات، وليس فوقه شيء من المخلوقات.

فلا يبقىٰ لقوله: «محيط» -بمعنىٰ: محيط بكل شيء فوق العرش- والحالة هذه معنًىٰ؛ إذ ليس فوق العرش من المخلوقات ما يحيط به، فتعين ثبوت الواو، ويكون المعنىٰ: أنه سبحانه محيط بكل شيء وفوق كل شيء».

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

❑ قوله: «والعرشُ والكرسيُّ حَقٌّ...»:

● كما بَيَّن تعالىٰ في كتابه، قال تعالىٰ: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾ [البروج:١٥]، ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر:١٥]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، في غير ما آية من القرآن: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون:١١٦]، ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النمل:٢٦]، ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر:٧]، ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة:١٧]، ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر:٧٥].

وفي دعاء الكرب المروي في الصحيح: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا هو رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض رب العرش الكريم»[٢١٤].

وروىٰ الإمام أحمد في حديث الأوعال عن العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**هل تدرون كم بين السماء والأرض؟ قال: قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: بينهما مسيرة خمس مئة سنة، ومن كل سماء إلىٰ سماء مسيرة خمس مئة سنة، وكِثَف كل سماء مسيرة خمس مئة سنة، وفوق السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، ثم فوق ذلك العرش بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله فوق ذلك، ليس يخفىٰ عليه من أعمال بني آدم شيء**»[٢١٥]. ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

---

(٢١٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٢٦)، ومُسْلِم (٢٧٣٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢١٥) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٧٢١)، والتِّرمِذِيّ (٣٣٢٠)، وابنُ مَاجه (١٩٣)، وأَخْرَجَه أَحْمَد (١/٢٠٦)، والحاكم (٢/٤١٠)، جميعًا من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم النبي ﷺ، واللفظ قريب من لفظ أَحْمَد، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة»، برقم (١٢٤٨).

وروىٰ أبو داود وغيره، بسنده إلىٰ رسول الله ﷺ من حديث الأطيط، أنه ﷺ قال: «**إن عرشه علىٰ سمواته كها كذا، وقال بأصابعه، مثل القبة...**»(٢١٦) الحديث.

وفي «صحيح البخاري» عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إذا سألتم الله الجنة، فاسألوه الفردوس؛ فإنه أعلىٰ الجنة، وأوسط الجنة، وفوقه عرش الرحمن**»(٢١٧)، يروىٰ «وفوقه» بالنصب علىٰ الظرفية، وبالرفع علىٰ الابتداء؛ أي: وسقفه.

وذهب طائفة من أهل الكلام إلىٰ أن العرش فلك مستدير من جميع جوانبه محيط بالعالم من كل جهة، وربما سمَّوه: الفلك الأطلس، والفلك التاسع! وهذا ليس بصحيح؛ لأنه قد ثبت في الشرع أن له قوائم تحمله الملائكة، كما قال ﷺ «**فإن الناس يَصعقون، فأكون أول مَن يُفيق، فإذا أنا بموسىٰ آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي، أم جُوزي بصعقة الطور**»(٢١٨).

والعرش في اللغة: عبارة عن السرير الذي للمَلك، كما قال تعالىٰ عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل:٢٣]، وليس هو فلكًا، ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، فهو سرير ذو قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبة علىٰ العالم، وهو سقف المخلوقات، فمن شعر أمية ابن أبي الصلت:

مَجِّدوا الله فهو للمجد أهل ... ربنا في السماء أمسىٰ كبيرا

بالبناء العالي الذي بهر النا ... س وسَوَّىٰ فوق السماء سريرا

شَرْجعًا لا يناله بصر العيـ ... ـن تُرىٰ حوله الملائكُ صُورا

الصُّور هنا: جمع: أصْوَر، وهو المائل العنق لنظره إلىٰ العلو، والشرجع: هو العالي المنيف.

والسرير: هو العرش في اللغة.

---

(٢١٦) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (٤٧٢٦)، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه، وضعفه الألْبَانِيّ رحمه الله في «السلسلة الضعيفة»، برقم (٢٦٣٩).

(٢١٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٢٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢١٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٣٨٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ومن شعر عبدالله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي عرَّض به عن القراءة لامرأته حين اتهمته بجاريته:

شهدتُ بأن وعد الله حق	وأن النار مثوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طافٍ	وفوق العرش ربُّ العالمينا
وتحمله ملائكة شداد	ملائكة الإله مسوَّمينا

ذكره ابن عبدالبر وغيره من الأئمة.

وروى أبو داود عن النبي ﷺ أنه قال: «**أُذن لي أن أُحدث عن ملك من ملائكة الله ﷻ من حملة العرش: إن ما بين أذنيه إلى عاتقه مسيرة سبع مئة عام**»(٢١٩)، ورواه ابن أبي حاتم ولفظه: «**مَخْفِق الطير سبع مئة عام**».

وأما من حرَّف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن المُلْك، كيف يصنع بقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾[الحاقة:١٧]، وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧]، أيقول: ويحمل مُلكه يومئذٍ ثمانية؟! وكان مُلكه على الماء! ويكون موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ آخذًا بقائمة من قوائم المُلك؟! هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول؟!

وأما الكرسي فقال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[البقرة:٢٥٥]، وقد قيل: هو العرش، والصحيح أنه غيره، نُقل ذلك عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيره، روى ابن أبي شيبة في كتاب «صفة العرش»، والحاكم في «مستدركه»، وقال: إنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه، عن سعيد بن جُبَير عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، أنه قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدُر قدره إلا الله تعالى(٢٢٠)، وقد روي مرفوعًا، والصواب أنه موقوف على ابن عباس.

---

(٢١٩) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٧٢٧)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٦٦٥/٨): «إسناده على شرط الصحيح»، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة»، برقم (١٥١).

(٢٢٠) هذا الأثر مروي عن ابن عباس وأبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فأما الأول: ف أَخْرَجَه عنه =

وقال السدي: السموات والأرض في جوف الكرسي والكرسي بين يدي العرش. وقال ابن جرير: قال أبو ذر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد أُلقِيَتْ بين ظهري فلاة من الأرض**»(٢٢١)، وقيل: كرسيه علمه، وينسب إلى ابن عباس، والمحفوظ عنه ما رواه ابن أبي شيبة، كما تقدم، ومن قال غير ذلك فليس له دليل إلا مجرد الظن، والظاهر أنه من جِراب الكلام المذموم، كما قيل في العرش، وإنما هو كما قال غير واحد من السلف: بين يدي العرش كالمرقاة إليه.

❑ قوله: «**وهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ العرشِ ومَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيءٍ وفَوْقَهُ، وقَدْ أَعْجزَ عَنِ الإحَاطَةِ خَلْقَهُ**»:

●أما قوله: «وهو مستغن عن العرش وما دونه»، فقال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩٧﴾[آل عمران:٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾[فاطر:١٥]، وإنما قال الشيخ رحمه الله هذا الكلام هنا؛ لأنه لما ذكر العرش والكرسي، ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش؛ ليبين أن خلقه للعرش واستواءه عليه- ليس لحاجته إليه، بل له في ذلك حكمة اقتضته.

وكون العالي فوق السافل لا يلزم أن يكون السافل حاويًا للعالي: محيطًا به، حاملًا له، ولا أن يكون الأعلى مفتقرًا إليه.

= ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٩١/٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥٨٢/٢)، وابن أبي شيبة في «العرش» (٧٩/١)، والحاكم (٣١٠/٢)، وقال: «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وصححه الألباني رحمه الله في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٥٤).

أما الثاني: فأخرجه عنه الطَّبَريّ في «تفسيره» (٩/٣)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٦٢٧/٢)، وابن أبي شيبة في «العرش» (٧٨/١)، وابن المنذر، كما قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٩٩/٨)،وصحح إسناده.

(٢٢١) أَخْرَجَه الطَّبَرِيّ في «تفسيره» (١٠/٣)، وأَخْرَجَه أبو الشيخ في «العظمة» (٥٨٧/٢)، كلاهما من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعًا، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٣١٢).

فانظر إلىٰ السماء كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها؟ فالرب تعالىٰ أعظم شأنًا وأجلُّ من أن يلزم من علوه ذلك، بل لوازم علوه من خصائصه، وهي حَمْله بقدرته للسافل، وفقرُ السافل، وغناه هو سبحانه عن السافل، وإحاطتهُ ﷻ به، فهو فوق العرش مع حمله بقدرته للعرش وحملته، وغناه عن العرش، وفقر العرش إليه، وإحاطته بالعرش، وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش، وعدم حصر العرش له، وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق.

ونفاةُ العلوِّ أهل التعطيل، لو فصَّلوا بهذا التفصيل لهُدوا إلىٰ سواء السبيل، وعلموا مطابقة العقل للتنزيل، ولسلكوا خلف الدليل، ولكن فارقوا الدليل، فضَلُّوا عن سواء السبيل.

والأمر في ذلك كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، لما سئل عن قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف:٥٣]: كيف استوىٰ؟ فقال: الاستواء معلوم والكيف مجهول. ويروىٰ هذا الجواب عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا موقوفًا ومرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ.

وأما قوله: «محيط بكل شيء وفوقه»، وفي بعض النسخ: «**محيط بكل شيء فوقه**» بغير واو من قوله: «فوقه»، والنسخة الأولىٰ هي الصحيحة، ومعناها: أنه، تعالىٰ محيط بكل شيء وفوق كل شيء، ومعنىٰ الثانية: أنه محيط بكل شيء فوق العرش.

وهذه -والله أعلم- إما أن يكون أسقطها بعض النساخ سهوًا، ثم استنسخ بعض الناس من تلك النسخة، أو أن بعض المحرفين الضالين أسقطها قصدًا للفساد، وإنكارًا لصفة الفوقية، وإلا فقد قام الدليل علىٰ أن العرشَ فوقَ المخلوقات وليس فوقه شيء من المخلوقات، فلا يبقىٰ لقوله: «محيط بكل شيء فوق العرش» -والحالة هذه- معنىٰ؛ إذ ليس فوق العرش من المخلوقات ما يحاط به، فتعيَّن ثبوت الواو، ويكون المعنىٰ: أنه سبحانه محيط بكل شيء، وفوق كل شيء.

أما كونه محيطًا بكل شيء، فقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾[البروج:٢٠]، ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطُۢ﴾[فصلت:٥٤]، ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ

﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾[النساء:١٢٦]، وليس المراد من إحاطته بخلقه أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخل ذاته المقدسة، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، وإنما المراد: إحاطة عظمة، وسَعَة، وعلْم، وقدرة، وأنها بالنسبة إلىٰ عظمته كالخردلة، كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم[٢٢٢].

ومن المعلوم -ولله المثل الأعلىٰ- أن الواحد منا إذا كان عنده خردلة، إن شاء قبضها وأحاطت قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالين مباين لها، عالٍ عليها فوقها من جميع الوجوه، فكيف بالعظيم الذي لا يحيط بعظمته وصفُ واصف، فلو شاء لقبض السموات والأرض اليوم، وفعل بها كما يفعل بها يوم القيامة، فإنه لا يتجدد له إذ ذاك قدرة ليس عليها الآن، فكيف يستبعد العقل مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو علىٰ عرشه فوق سمواته؟ أو يُدني إليه مَن يشاء من خلقه؟ فمن نفىٰ ذلك لم يقدُرْه حق قدره.

وفي حديث أبي رَزين المشهور الذي رواه عن النبي ﷺ في رؤية الرب تعالىٰ: **فقال له أبو زرين: «كيف يسعنا -يا رسول الله- وهو واحد ونحن جميع؟ فقال: سأُنْبئك بمثل ذلك في آلاء الله: هذا القمر، آية من آيات الله، كلكم يراه مُخْلِيًا به، والله أكبر من ذلك»**[٢٢٣].

وإذ قد تبين أنه أعظم وأكبر من كل شيء، فهذا يزيل كل إشكال، ويبطل كل خيال.

---

(٢٢٢) هذا الأثر عن ابن عباس أَخْرَجَه الطَّبَرِيّ في «تفسيره» (٢٥/٢٤)، وعبد الله بن أَحْمَد في «السنة» (٤٧٦/٢)، وقال: «في إسناده عنعنة أبي الجوزاء»؛ وروي نحو هذا الأثر عن الحسن عند ابن أبي شيبة (١٨٦/٧)، وكذلك روي نحوه عن وهب بن منبه عند ابن منده في «الرد علىٰ الجهمية» (٤٦/١).

(٢٢٣) لم أجده إلا عند ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٥٧٦/٦) ط. دار ابن تيمية، و«درء التعارض» (٢٣٦/١) ط. دار الكتب العلمية. وقال في «مجموع الفتاوىٰ»: «حديث مشهور»، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٣١٣) ط. دار المكتب الإسلامي.

وأما كونه فوق المخلوقات، فقال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨و٦١]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، وقال ﷺ في حديث الأوعال المتقدم: «**والعرش فوق ذلك، والله فوق ذلك كله**»[٢٢٤].

وقد أنشد عبدالله بن رواحة رضي الله عنه شعره المذكور بين يدي النبي ﷺ، وأقره علىٰ ما قال: وضحك منه[٢٢٥]، وكذا أنشده حسان بن ثابت رضي الله تعالىٰ عنه قوله:

شَـهدتُ بـإذنِ اللهِ أنَّ محمدًا ... رسول الذي فوقَ السمواتِ مِنْ عَلُ

وأنْ أَبَا يحيىٰ ويحيىٰ كلاهما ... لـه عمـل مـن ربـه متقبـلُ

وأنَّ الذي عَادَىٰ اليهودُ ابنَ مريم ... رسولٌ أَتىٰ من عندِ ذِي العرشِ مرسلُ

وأنَّ أخا الأحقاف إذ قام فيهمُ ... يجاهـدُ فـي ذاتِ الإلـهِ ويعـدلُ

فقال النبي ﷺ: «**وأنا أشهد**»[٢٢٦].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**لما قضىٰ الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي**»[٢٢٧] وفي رواية: «**تغلب غضبي**»[٢٢٨] رواه البخاري وغيره.

وروىٰ ابن ماجه عن جابر يرفعه، قال: «**بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور، فرفعوا إليه رءوسهم، فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة،**

---

(٢٢٤) تقدم تخريجه.

(٢٢٥) أَخْرَجَه ابن عساكر (١١٢/١٢، ١١٤، ١١٥)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٩٠١/٣)، وقال: «رويناها من وجوه صحاح».

(٢٢٦) أَخْرَجَه ابن أبي شيبة (٢٦٠١٧)، وقال الهَيْثَميّ في «المجمع» (٢٤/١): «إسناده مرسل»، وأَخْرَجَه الأزرقي في «أخبار مكة» (١٢٩/١)، عن عبد الملك بن عمير عمن حدثه قال... الحديث، قلت: وهو بذلك منقطع.

(٢٢٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣١٩٤)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٢٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٠٤)، ومُسْلِم (٢٧٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

سلام عليكم، ثم قرأ قوله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾[يس:٥٨] فينظر إليهم، **وينظرون إليه، فلا يلتفتون إلىٰ شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه**»[٢٢٩].

وروىٰ مسلم عن النبي ﷺ، في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾[الحديد:٣] بقوله: «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الأخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»[٢٣٠]، والمراد بالظهور هنا: العلو، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾[الكهف:٩٧]؛ أي: يعلوه.

فهذه الأسماء الأربعة متقابلة: اسمان منها لأزلية الرب سبحانه وتعالىٰ وأبديته، واسمان لعلوه وقربه.

وروىٰ أبو داود عن جبير بن محمد بن جبير بن مُطْعِم، عن أبيه، عن جده، قال: أتىٰ رسولَ الله ﷺ أعرابي، فقال: يا رسول الله، جَهدت الأنفس، ونُهكت الأموال، وهلكت الأنعام، فاستسق لنا، فإنا نستشفع بك علىٰ الله، ونستشفع بالله عليك، فقال رسول الله ﷺ: «**ويحك! أتدري ما تقول؟ وسبَّح رسول الله ﷺ، فما زال يسبح حتىٰ عُرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: ويحك! إنه لا يُستشفع بالله علىٰ أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك! أتدري ما الله؟ إن الله فوق عرشه، وعرشه فوق سمواته، وقال بأصابعه، مثل القبة، وإنه ليئِطُّ به أطيط الرَّحل الجديد بالراكب**»[٢٣١].

وفي قصة سعد بن معاذ يوم بني قريظة، لما حكم فيهم أن تُقتل مُقاتِلتهم، وتُسبىٰ ذراريهم، فقال النبي ﷺ: «**لقد حكمتَ فيهم بحكم الملك من فوق سبع سموات**»[٢٣٢]، وهو حديث صحيح، أخرجه الأموي في «مغازيه»، وأصله في «الصحيحين».

---

(٢٢٩) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (١٨٤)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وقال صاحب «مصباح الزجاجة» (٢٦/١): «هذا إسناد ضعيف لضعف الفضل بن عيسىٰ بن أبان الرقاشي»، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في«ضعيف سنن ابْنُ مَاجَه».

(٢٣٠) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٣١) تقدم تخريجه.

(٢٣٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٠٤٣)، ومُسْلِم (١٧٦٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وروى البخاري عن زينب رضي الله عنها أنها كانت تفخر على أزواج النبي ﷺ، وتقول: زوجكن أهاليكنَّ، وزوجني الله من فوق سبع سموات[٢٣٣].

وعن عمر رضي الله عنه: أنه مر بعجوز فاستوقفته، فوقف معها يحدثها، فقال رجل: يا أمير المؤمنين، حبستَ الناس بسبب هذه العجوز؟ فقال: ويلك! أتدري من هذه؟ هذه أمرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات، هذه خولة التي أنزل الله فيها: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[المجادلة:١] أخرجه الدارمي[٢٣٤].

وروى عكرمة عن ابن عباس، في قوله: ﴿ثُمَّ لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ﴾[الأعراف:١٧]، قال: ولم يستطع أن يقول: من فوقهم؛ لأنه قد علم أن الله سبحانه من فوقهم[٢٣٥].

ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف، وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر.

ولا ريب أن الله سبحانه لما خَلق الخلق لم يخلقهم في ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك؛ فإنه الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، فتعيَّن أنه خلقهم خارجًا عن ذاته، ولو لم يتصف سبحانه بفوقية الذات، مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم، لكان متصفًا بضد ذلك؛ لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده، وضد الفوقية: السفول، وهو مذموم على الإطلاق؛ لأنه مستَقَر إبليس وأتباعه وجنوده.

فإن قيل: لا نسلم أنه قابل للفوقية حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها.

---

(٢٣٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٢٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢٣٤) أَخْرَجَه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٣٤٢/١٠)، والدَّارِمِيّ في «النقض» (٣١٧/١)، وفي «الرد على الجهمية» (٥٤/١)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٧٠/٨) لابن أبي حاتم وابن مردويه والبُخَارِيّ في «تاريخه» والبَيْهَقِيّ في «الأسماء والصفات»، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٢١٧).

(٢٣٥) أَخْرَجَه اللالكائي في «شرح أصول السنة» (٣٩٧/٣)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤٢٧/٣) إلى عبد بن حميد وابن جرير واللالكائي.

قيل: لو لم يكن قابلًا للعلو والفوقية لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها، فمتى أقررتم بأنه ذات قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، وأنه موجود في الخارج، ليس وجوده ذهنيًّا فقط، بل وجوده خارج الأذهان قطعًا، وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة أن ما كان وجوده كذلك فهو: إما داخل العالم وإما خارج عنه، وإنكار ذلك إنكار ما هو أجلى وأظهر الأمور البديهيات الضرورية بلا ريب، فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أظهر منه، وأوضح وأبين.

وإذا كان صفة العلو والفوقية صفة كمال، لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصًا، ولا يوجب محذورًا، ولا يخالف كتابًا ولا سنة ولا إجماعًا، فنفي حقيقته يكون عينَ الباطل والمحال الذي لا تأتي به شريعة أصلًا، فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله، والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله: إلا بذلك؟ فكيف إذا انضم إلى ذلك شهادة العقول السليمة، والفطر المستقيمة، والنصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده، التي تَقْرُب من عشرين نوعًا:

أحدها: التصريح بالفوقية مقرونًا بأداة: «من»، المعينة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠].

الثاني: ذكرها مجردة عن الأداة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨ و٦١].

الثالث: التصريح بالعروج إليه، نحو: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤]، وقوله ﷺ: «**يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم**»[٢٣٦].

الرابع: التصريح بالصعود إليه، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠].

الخامس: التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه، كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران:٥٥].

---

(٢٣٦) أَخرَجه البُخَارِيّ (٥٥٥)، ومُسْلِم (٦٣٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

السادس: التصريح بالعلو المطلق، الدال على جميع مراتب العلو، ذاتًا وقدرًا وشرفًا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾[البقرة:٢٥٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾[سبأ:٢٣]، ﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[الشورى:٥١].

السابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾[الزمر:١]، ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾[غافر:٢]، ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[فصلت:٢]، ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت:٤٢]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾[النحل:١٠٢]، ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان:١- ٥].

الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾[الأعراف:٢٠٦]، ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾[الأنبياء:١٩]، فَفرَّق بين «مَن له» عمومًا وبين «مَن عنده» من مماليكه وعبيده خصوصًا، وقول النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه الرب تعالى على نفسه: «**أنه عنده فوق العرش**»[٢٣٧].

التاسع: التصريح بأنه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السنة على أحد وجهين:

إما أن تكون «في» بمعنى «على»، وإما أن يراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل على غيره.

العاشر: التصريح بالاستواء مقرونًا بأداة «على» مختصًا بالعرش، الذي هو أعلى المخلوقات، مصاحبًا في الأكثر لأداة «ثم» الدالة على الترتيب والمهلة.

---

(٢٣٧) تقدم تخريجه.

الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلىٰ الله تعالىٰ، كقوله ﷺ: «**إن الله يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صِفْرًا**»[٢٣٨]، والقول بأن العلو قبلة الدعاء فقط باطل بالضرورة والفطرة، وهذا يجده من نفسه كل داعٍ، كما يأتي إن شاء الله تعالىٰ.

الثاني عشر: التصريح بنزوله كل ليلة إلىٰ سماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلىٰ سفل.

الثالث عشر: الإشارة إليه حسًّا إلىٰ العلو، كما أشار إليه مَن هو أعلم بربه[٢٣٩] وبما يجب له ويمتنع عليه من جميع البشر، لما كان بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمع لأحد مثله في اليوم الأعظم، في المكان الأعظم، قال لهم: «**أنتم مسئولون عني، فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فرفع أصبعه الكريمة إلىٰ السماء رافعًا لها إلىٰ مَن هو فوقها وفوق كل شيء، قائلًا: اللهم اشهد**»[٢٤٠]، فكأنَّا نشاهد تلك الأصبع الكريمة وهي مرفوعة إلىٰ الله، وذلك اللسان الكريم وهو يقول لمن رفع أصبعه إليه: «**اللهم اشهد**»، ونشهد أنه بلَّغ البلاغ المبين، وأدَّىٰ رسالة ربه كما أُمر، ونصح أمته غاية النصيحة، فلا يُحتاج مع بيانه وتبليغه وكشفه وإيضاحه إلىٰ تنطُّع المتنطِّعين، وحذلقة المتحذلقين. والحمد لله رب العالمين.

الرابع عشر: التصريح بلفظ «الأين» كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم بيانًا عن المعنىٰ الصحيح، بلفظ لا يوهم باطلًا بوجه: «**أين الله**»[٢٤١]، في غير موضع.

---

(٢٣٨) أَخرَجَه أَبُو دَاوُد (١٤٨٨)، والتِّرمِذِيّ (٣٥٥٦)، من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه، وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/١٤٣): «سنده جيد»، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أَبِي دَاوُد».

(٢٣٩) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٢٥٩٧)، ومُسْلِم (١٨٣٢)، من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(٢٤٠) أَخرَجَه مُسْلِم (١٢١٨)، وأَبُو دَاوُد (١٩٠٥)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢٤١) أَخرَجَه مُسْلِم (٥٣٧)، وأَبُو دَاوُد (٩٣٠)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

الخامس عشر: شهادته ﷺ لمن قال: إن ربه في السماء بالإيمان.

السادس عشر: إخباره تعالىٰ عن فرعون أنه رام الصعود إلىٰ السماء؛ ليطَّلع إلىٰ إله موسىٰ فيكذبه فيما أخبره من أنه سبحانه فوق السموات، فقال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا﴾[غافر:٣٦، ٣٧]، فمن نفىٰ العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي.

السابع عشر: إخباره ﷺ **أنه تردد بين موسىٰ** عليه السلام وبين ربه ليلة المعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلىٰ ربه ثم يعود إلىٰ موسىٰ عدة مرار[٢٤٢].

الثامن عشر: النصوص الدالة علىٰ رؤية أهل الجنة له تعالىٰ، من الكتاب والسنة، وإخبار النبي ﷺ أنهم يرونه كرؤية الشمس والقمر ليلة البدر ليس دونه سحاب، ولا يرونه إلا من فوقهم، كما قال ﷺ: «**بينا أهل الجنة في نعيمهم، إذ سطع لهم نور، فرفعوا رءوسهم، فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة، سلام عليكم، ثم قرأ قوله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾**[يس:٥٨] **ثم يتوارىٰ عنهم، وتبقىٰ رحمته وبركته عليهم في ديارهم**»[٢٤٣] رواه الإمام أحمد في «المسند»، وغيره، من حديث جابر رضي الله عنه.

ولا يتم إنكار الفوقية إلا بإنكار الرؤية؛ ولهذا طَرَّد الجهمية الشقين، وصدَّق أهل السنة بالأمرين معًا، وأقرُّوا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفىٰ العلوَّ مذبذبًا بين ذلك، لا إلىٰ هؤلاء ولا إلىٰ هؤلاء. وهذه الأنواع من الأدلة لو بُسطت أفرادها لبلغت نحو ألف دليل، فعلىٰ المتأول أن يجيب عن ذلك كله! وهيهات له بجواب صحيح عن بعض ذلك!

وكلام السلف في إثبات صفة العلو كثير جدًّا: فمنه: ما روىٰ شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه «الفاروق»، بسنده إلىٰ أبي مطيع البلخي: أنه سأل أبا

---

(٢٤٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٥١٧)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢٤٣) تقدم تخريجه.

حنيفة عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟ فقال: قد كفر؛ لأن الله يقول: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[طه:٥]، وعرشه فوق سبع سموات، قلت: فإن قال: إنه على العرش، ولكن يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر؛ لأنه أنكر أنه في السماء، فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر، وزاد غيره: لأن الله في أعلى عليين، وهو يُدعى من أعلى، لا من أسفل. انتهى.

ولا يُلتفت إلى من أنكر ذلك ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائف معتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثير من اعتقاداته، وقد يُنسب إلى مالك والشافعي وأحمد مَن يخالفهم في بعض اعتقاداتهم.

وقصة أبي يوسف في استتابة بشر المريسي، لما أنكر أن يكون الله ﷻ فوق العرش- مشهورة، رواها عبدالرحمن بن أبي حاتم وغيره.

ومن تأول «فوق»، **بأنه خير من عباده وأفضل منهم**، وأنه خير من العرش وأفضل منه، كما يقال: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم؛ **فذلك مما تنفر عنه العقول السليمة**، وتشمئز منه القلوب الصحيحة! فإن قول القائل ابتداء: الله خير من عباده، وخير من عرشه- من جنس قوله: الثلج بارد، والنار حارة، والشمس أضوأ من السراج، والسماء أعلى من سقف الدار، والجبل أثقل من الحصى، ورسول الله أفضل من فلان اليهودي، والسماء فوق الأرض!! وليس في ذلك تمجيد ولا تعظيم ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه! فكيف يليق بكلام الله، الذي لو اجتمع الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لما أتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا؟! بل في ذلك تنقُّص، كما قيل في المثل السائر:

ألم تر أن السيف ينقص قدره ... إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

ولو قال قائل: الجوهر فوق قشر البصل وقشر السمك! **لضحك منه العقلاء**؛ للتفاوت الذي بينهما، فالتفاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم، بخلاف ما

إذا كان المقام يقتضي ذلك، بأن كان احتجاجًا على مبطل، كما في قول يوسف الصديق عليه السلام: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف:٣٩]، وقوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩]، ﴿وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه:٧٣].

وإنما يثبت هذا المعنى من الفوقية في ضمن ثبوت الفوقية المطلقة من كل وجه، فله سبحانه وتعالى فوقية القهر، وفوقية القدر، وفوقية الذات، ومن أثبت البعض ونفى البعض فقد تنقص، وعلوه تعالى مطلق من كل الوجوه.

فإن قالوا: بل علو المكانة لا المكان!!

فالمكانة: تأنيث المكان، والمنزلة: تأنيث المنزل، فلفظ «المكانة والمنزلة» يُستعمل في المكانات النفسانية والروحانية، كما يُستعمل لفظ «المكان والمنزل» في الأمكنة الجسمانية، فإذا قيل: لك في قلوبنا منزلة، ومنزلة فلان في قلوبنا وفي نفوسنا أعظم من منزلة فلان، كما جاء في الأثر: «إذا أحب أحدكم أن يعرف كيف منزلته عند الله، فلينظر كيف منزلة الله في قلبه، فإن الله يُنزِّل العبد من نفسه حيث أنزله العبد من قلبه»، فقوله: «منزلة الله في قلبه»: هو ما يكون في قلبه من معرفة الله ومحبته وتعظيمه وغير ذلك.

فإذا عُرف أن «المكانة والمنزلة»: تأنيث المكان والمنزل، والمؤنث فرع على المذكر في اللفظ والمعنى، وتابعٌ له، فعلوُّ المثل الذي يكون في الذهن يتبع علوَّ الحقيقة، إذا كان مطابقًا كان حقًّا، وإلا باطلًا.

فإن قيل: المراد علوه في القلوب، وأنه أعلى في القلوب من كل شيء.

قيل: وكذلك هو، وهذا العلو مطابق لعلوه في نفسه على كل شيء، فإن لم يكن عاليًا بنفسه على كل شيء، كان علوُّه، في القلوب غير مطابق، كمن جعل ما ليس بأعلى أعلى.

وعلوُّه سبحانه وتعالى كما هو ثابت بالسمع- ثابت بالعقل والفطرة، أما ثبوته بالعقل فمن وجوه:

أحدها: العلم البديهي القاطع بأن كل موجودَين، إما أن يكون أحدهما ساريًا في الآخر قائمًا به كالصفات، وإما أن يكون قائمًا بنفسه بائنًا من الآخر.

الثاني: أنه لما خلق العالم، فإما أن يكون خلقه في ذاته أو خارجًا عن ذاته، والأول باطل: أما أولًا: فبالاتفاق، وأما ثانيًا: فلأنه يلزم أن يكون محلًّا للخسائس والقاذورات تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، والثاني يقتضي كون العلم واقعًا خارج ذاته، فيكون منفصلًا، فتعينت المباينة؛ لأن القول بأنه غير متصل بالعالم وغير منفصل عنه -غير معقول.

الثالث: أن كونه تعالىٰ لا داخل العالم ولا خارجه- يقتضي نفي وجوده بالكلية؛ لأنه غير معقول: فيكون موجودًا إما داخله وإما خارجه، والأول باطل فتعين الثاني، فلزمت المباينة.

وأما ثبوته بالفطرة: فإن الخلق جميعًا بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلوِّ بقلوبهم عند التضرع إلىٰ الله تعالىٰ.

وذكر محمد بن طاهر المقدسي: أن الشيخ أبا جعفر الهَمَداني حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين، وهو يتكلم في نفي صفة العلو، ويقول: كان الله ولا عرش وهو الآن علىٰ ما كان! فقال الشيخ أبو جعفر: أخبِرْنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا؟ فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال: فلطم أبو المعالي علىٰ رأسه ونزل، وأظنه قال: وبكىٰ! وقال: حيَّرني الهمداني، حيَّرني الهمداني!! أراد الشيخ: أن هذا أمر فطر الله عليه عباده، من غير أن يتلقوه من المعلمين، يجدون في قلوبهم طلبًا ضروريًّا يتوجه إلىٰ الله ويطلبه في العلو.

وقد اعتُرض علىٰ الدليل العقلي بإنكار بداهته؛ لأنه أنكره جمهور العقلاء، فلو كان بديهيًّا لما كان مُختلَفًا فيه بين العقلاء، بل هو قضية وهمية خيالية؟

والجواب عن هذا الاعتراض مبسوط في موضعه، ولكن أشيرُ إليه هنا إشارة مختصرة، وهو أن يقال: إن العقل إن قَبِلَ قولكم فهو لقولنا أقبلُ، وإن رَدَّ العقلُ قولنا فهو لقولكم أعظم رَدًّا، فإن كان قولنا باطلًا في العقل، فقولكم أبطل، وإن كان قولكم حقًّا مقبولًا في العقل، فقولنا أولىٰ أن يكون مقبولًا في العقل؛ فإن دعوىٰ الضرورة مشتركة؛ فإنا نقول: نعلم بالضرورة بطلان قولكم، وأنتم تقولون كذلك، فإذا قلتم: تلك الضرورة التي تحكم ببطلان قولنا هي من حكم الوهم لا من حكم العقل. قابلناكم بنظير قولكم، وعامةُ فِطر الناس، -ليسوا منكم ولا منَّا- يوافقونا علىٰ هذا، فإن كان حكم فِطر بني آدم مقبولًا ترجحنا عليكم، وإن كان مردودًا غير مقبول بطل قولكم بالكلية، فإنكم إنما بنيتم قولكم علىٰ ما تدَّعون أنه مقدمات معلومة بالفطرة الآدمية، وبطلت عقلياتنا أيضًا، وكان السمع الذي جاءت به الأنبياء معنا لا معكم، فنحن مختصون بالسمع دونكم، والعقل مشترك بيننا وبينكم.

فإن قلتم: أكثر العقلاء يقولون بقولنا!!

قيل: ليس الأمر كذلك؛ فإن الذين يصرحون بأن صانع العالم ليس هوفوق العالم، وليس فوق العالم شيء موجود، وأنه لا مباين للعالم ولا حالٌّ في العالم- طائفة من النظار، وأول من عُرف عنه ذلك في الإسلام جهم بن صفوان وأتباعه.

واعتُرض علىٰ الدليل الفطري: أن ذلك إنما كان لكون السماء قبلة للدعاء، كما أن الكعبة قبلة للصلاة(٢٤٤)، ثم هو منقوض بوضع الجبهة علىٰ الأرض مع أنه ليس في جهة الأرض.

وأجيب علىٰ هذا الاعتراض من وجوه:

أحدها: أن قولكم: إن السماء قبلة للدعاء- لم يقله أحدٌ من سلف الأمة، ولا أنزل الله به من سلطان، وهذا من الأمور الشرعية الدينية، فلا يجوز أن يخفىٰ علىٰ جميع سلف الأمة وعلمائها.

---

(٢٤٤) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُالرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (٢/٥١) من «مختصر الموصلي للصواعق المرسلة» لابن القيم.

الثاني: أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة؛ فإنه يُستحبُّ للداعي أن يستقبل القبلة، وكان النبي ﷺ يستقبل القبلة في دعائه في مواطن كثيرة(٢٤٥)، فمن قال: إن للدعاء قبلة غير قبلة الصلاة، أو إن له قبلتين: إحداهما الكعبة والأخرىٰ السماء؛ فقد ابتدع في الدين، وخالف جماعة المسلمين.

الثالث: أن القبلة: هي ما يستقبله العابد بوجهه، كما تُستقبل الكعبة في الصلاة، والدعاء، والذكر، والذبح، وكما يوجه المحتضر والمدفون؛ ولذلك سميت وجهة.

والاستقبال خلاف الاستدبار؛ فالاستقبال بالوجه، والاستدبار بالدبر، فأما ما حاذاه الإنسان برأسه أو يديه أو جنبه، فهذا لا يُسمَّىٰ قبلة، لا حقيقة ولا مجازًا، فلو كانت السماء قبلة الدعاء لكان المشروع أن يوجه الداعي وجهه إليها، وهذا لم يُشرع، والموضع الذي تُرفع اليد إليه لا يُسمَّىٰ قبلة، لا حقيقة ولا مجازًا، ولأن القبلة في الدعاء أمر شرعي تتبع فيه الشرائع، ولم تأمر الرسل أن الداعي يستقبل السماء بوجهه، بل نهوا عن ذلك.

ومعلوم أن التوجه بالقلب، واللجأ والطلب الذي يجده الداعي من نفسه- أمر فطري، يفعله المسلم والكافر، والعالم والجاهل، وأكثر ما يفعله المضطر والمستغيث بالله، كما فُطر علىٰ أنه إذا مسه الضر يدعو الله، مع أن أمر القبلة مما يقبل النسخ والتحويل، كما تحولت القبلة من الصخرة إلىٰ الكعبة.

وأمر التوجُّه في الدعاء إلىٰ الجهة العلوية مركوزٌ في الفِطر، والمُستقبِل للكعبة يعلم أن الله تعالىٰ ليس هناك، بخلاف الداعي، فإنه يتوجه إلىٰ ربه وخالقه، ويرجو الرحمة أن تنزل من عنده.

وأما النقض بوضع الجبهة فما أفسده من نقض، فإن واضع الجبهة إنما قصدُه الخضوع لمن فوقه بالذلِّ له، لا بأن يميل إليه إذ هو تحته! هذا لا يخطر في قلب ساجد، لكن يحكىٰ عن بشر المريسي أنه سُمع وهو يقول في سجوده: سبحان ربي الأسفل!!

---

(٢٤٥) ينظر ما أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٠٢٨)، ومُسْلِم (٨٩٤)، من حديث عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه.

تعالىٰ الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوًّا كبيرًا، وإن من أفضىٰ به النفي إلىٰ هذه الحال حري أن يتزندق، إن لم يتداركه الله برحمته، وبعيد من مثله الصلاح، قال تعالىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[الأنعام:١١٠]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[الصف:٥]، فمن لم يطلب الاهتداء من مظانه يُعاقَب بالحرمان، نسأل الله العفو والعافية.

قوله: «وقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلْقَهُ»:

●أي: لا يحيطون به علمًا ولا رؤية، ولا غير ذلك من وجوه الإحاطة، بل هو سبحانه محيط بكل شيء، ولا يحيط به شيء.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

قوله: «والعرشُ والكرسِيُّ حَقٌّ...»:

●لما ذكر المصنف العرش والكرسي، الذي هو بين يدي العرش، ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش، كما قال تعالىٰ:﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [لقمان:٢٦]؛ ليبيِّن سبحانه أن خلقه للعرش؛ لاستوائه عليه، ليس لحاجته إليه، بل له في ذلك حكمة اقتضته.

ثم اعلم أن الاستواء علىٰ العرش إنما حصل بعد خلق السموات والأرض كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤].

و﴿ثُمَّ﴾ هنا للترتيب، لا لمجرد العطف، كما قال الناظم:

قضىٰ خَلْقه ثم استوىٰ فوق عرشه ... ومن علمه لم يخلُ في الأرض موضع

وأما معنىٰ الاستواء في لغة العرب التي نزل بها القرآن: فهو العلو والارتفاع والاستقرار والصعود، كما ذكر ذلك ابن القيم بقوله:

ولهم عباراتٌ عليها أربع ... قد حصلت للفارس الطعانِ

منها استقر وقد علا وكذلك ار ... تفع الذي ما فيه من نكرانِ

وكذاك قد صعد الذي هو رابع وأبو عبيدة صاحب الشيباني
يختار هذا القول في تفسيره أدرىٰ من الجهمي في القرآنِ
والأشعري يقول تفسير استوىٰ بحقيقة استولىٰ من البهتانِ
نون اليهود ولام جهمي هما في وحي رب العرش زائدتانِ

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

قوله: «وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ، وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ»:

● **مما يجب الإيمان به عرش رب العالمين** الذي تمدَّح الرب سبحانه وتعالىٰ بربوبيته له، واستوائه عليه، فقال تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه:٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝١٢٩﴾ [التوبة: ١٢٩]، ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾ [البروج:١٥]، وأضافه تعالىٰ إلىٰ نفسه، فقال: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧﴾ [الحاقة:١٧] .

وقد جاء ذكر العرش في القرآن في مواضع كثيرة.

وأخبر الله عن صفة العرش بأنه عرش عظيم: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝١٢٩﴾ [التوبة:١٢٩]، وكريم ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ۝١١٦﴾ [المؤمنون:١١٦]، ومجيد علىٰ قراءة الجر (ذُو العَرْشِ المَجِيدِ).

وأخبر تعالىٰ أن له حَمَلَة: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [غافر:٧]، ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧﴾ [الحاقة:١٧].

وأخبر سبحانه وتعالىٰ عن استوائه علىٰ العرش في سبعة مواضع من القرآن، وجاء في السنة وصف العرش بأنه فوق السموات، وأن له قوائم، وكل هذا يجب الإيمان به من غير تحديد لكيفيته، فنحن لا نتصور كيفية العرش؛ لأنه غيب.

وأهل السنة والجماعة يُثبتون العرش لله، ويثبتون استواء الله تعالىٰ علىٰ العرش، ويثبتون كل ما ورد في صفة العرش، علىٰ أساس الإيمان بالله وبكتابه ورسوله ﷺ،

وأما المعطلة نفاة الصفات، كالجهمية والمعتزلة؛ فإنهم لا يُثبتون حقيقة العرش التي دلت عليها النصوص، فيفسرون العرش بالمُلك، ويقولون: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤] استولىٰ على المُلك، فالعرش عبارة عن كل المخلوقات.

ورُد عليهم بأن هذا التفسير لا يستقيم مع ما ورد في وصف العرش بأن له حَمَلَة، قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [غافر:٧] أيكون معناه: يحملون المُلك؟! هذا لا يستقيم؛ لأن حَمَلَة العرش من جملة مُلك الله، وفي الحديث عن النبي ﷺ: **«فإذا أنا بموسىٰ آخذ بقائمة من قوائم العرش»**(٢٤٦) فتفسير العرش بالمُلك من تحريفات أهل البدع.

وأما الكرسي فلم يرد في القرآن إلا في آية الكرسي التي هي أعظم آية في كتاب الله، كما صح بذلك الحديث عن النبي ﷺ، وسميت بهذا لذكر الكرسي فيها: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فأضاف الله الكرسي إليه، وإضافة العرش والكرسي إليه تعالىٰ من إضافة المخلوق إلىٰ خالقه، وفي هذا تشريف للعرش والكرسي، وورد في السنة ذكر الكرسي، وأن العرش أعظم منه، كما في الحديث عن النبي ﷺ: **«ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش علىٰ الكرسي كفضل الفلاة علىٰ الحلقة»**(٢٤٧)، فالكرسي عظيم وواسع، ومع سعته فالعرش أعظم منه.

وقد اختلف المفسرون في الكرسي المذكور في الآية:

فقيل: علم الله تعالىٰ، وعلىٰ هذا القول فلا يكون في الآية دلالة علىٰ إثبات الكرسي الذي هو شيء قائم بنفسه موصوف بسعته للسموات والأرض.

وقيل: إن الكرسي هو العرش، وعلىٰ هذا فليس هناك شيئان، فما هو إلا العرش.

---

(٢٤٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٣٨٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢٤٧) أَخْرجه أبو [illegible] في «العظمة» (٢/٥٧٠)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/١٨٤)، والبَيْهَقِيّ في «الأسماء [illegible]» (٢/[illegible]) [illegible] حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعًا.

وقيل: -وهو الصحيح عن ابن عباس، والمشهور من مذهب أهل السنة-: إن الكرسي مخلوق عظيم، وهو موضع قدمي الرب سبحانه وتعالى. وهذا أرجح الأقوال في تفسير الكرسي.

وبهذا يتبين أن العرش أعظم من الكرسي بكثير، كما يظهر ذلك من ورود النصوص بذكر العرش وتنوعها، والله سبحانه وتعالى هو العلي العظيم، هو العلي بكل معاني العلو، فله العلو ذاتًا وقَدْرًا وقهرًا، وهو العظيم الذي لا أعظم منه، فالمخلوقات كلها صغيرة في جنب عظمته، قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر: ٦٧].

وقوله: «**وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ**»: خلق الله السموات والأرض ثم استوى على العرش، واستواؤه تعالى على العرش لا يلزم منه حاجته إلى العرش، بل هو تعالى مستوٍ على العرش مع غناه عن العرش، وما دون العرش، هو تعالى الممسك للعرش والسموات والأرض، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ [الحج: ٦٥] وليس استواؤه سبحانه على العرش كاستواء المخلوق على ظهر الفلك والأنعام ونحوها من المراكب، فالمخلوق مفتقر إلى ما هو مستوٍ عليه مستقر عليه بحيث لو عثرت الدابة أو غرقت السفينة لسقط أو غرق المستوي عليها، فهو مفتقر إلى ما هو مستوٍ عليه، محتاج ومعتمد عليه، والله بخلاف ذلك، فاستواؤه على العرش لا يستلزم افتقاره ولا حاجته إلى العرش، بل هو مستغنٍ عن العرش وعن كل شيء، هو الغني سبحانه وتعالى عن كل ما سواه، والذين نفوا حقيقة الاستواء زعموا وتوهموا أنه إذا كان تعالى مستويًا على العرش لزم أن يكون استواؤه كاستواء المخلوق على ظهر الفُلك والأنعام! وهذا فهم باطل وقياس للخالق على المخلوق، ولا يظن ذلك إلا جاهل ضال، فاستواؤه على العرش صفة فعلية من جملة أفعاله، وليس هو كاستواء المخلوق، كما يقال مثل ذلك في سائر الصفات، فكما أن علمه تعالى ليس كعلمنا،

ولا قدرته كقدرتنا، ولا سمعه وبصره ورؤيته مثلنا، كذلك استواؤه على العرش ليس كاستوائنا، بل صفاته مختصة به مناسبة له لا تماثل صفات المخلوقين.

قوله: «مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ»:

●محيط بكل شيء، وفوق كل شيء، والله تعالى وصف نفسه بالإحاطة في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ ۝٢٠﴾ [البروج:٢٠]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ۝٤٧﴾ [الأنفال:٤٧]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ۝١٢﴾ [الطلاق:١٢]، هذا الذي جاء في القرآن الإحاطة العلمية، ومعناها: أنه لا يخرج عن علمه تعالى شيء، والشيء المحيط بغيره هو الذي يكون محيطًا به من جميع الجوانب، فعلم الله محيط بكل شيء، فهو تعالى محيط بكل شيء علمًا وقدرة ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٣٩﴾ [فصلت: ٣٩]، ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٢٩﴾ [البقرة: ٢٩].

أما الإحاطة الذاتية بمعنى أنها كإحاطة الفلك بما فيه؛ فلا، فالله تعالى فوق كل شيء، وليس في ذاته شيء من مخلوقاته، بل هو بائن من خلقه، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته.

وقوله: «وَفَوْقَهُ»: ذكر الشارح ابن أبي العز أن في بعض النسخ «محيط بكل شيء فوقه» بدون واو، وحينئذٍ يكون المعنى: محيط بكل شيء فوق العرش.

وأما النسخة التي اعتمدها الشارح بإثبات الواو؛ فتكون مفيدة لمعنًى آخر، وهو: أنه تعالى محيط بكل شيء، وفوق كل شيء، فتفيد الجملة أمرين: إثبات الإحاطة، وإثبات الفوقية.

والفوقية قد جاء ذكرها في القرآن في مواضع، مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام:١٨]، وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، وفي الحديث عن النبي ﷺ: «**والله فوق العرش**»[٢٤٨].

---

(٢٤٨) أَخْرَجَه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢/٨٨٥)، واللالكائي في « أصول اعتقاد أهل =

والقول في الفوقية كالقول في العلو، فهي ثلاثة أنواع كالعلو:

علو الذات، وعلو القَدْر، وعلو القهر لكل شيء.

كذلك الفوقية يقال:

فوقية الذات، وفوقية القَدْر، وفوقية القهر.

ففوقية القَدْر هي: فوقية الصفات، والنزاع الذي بين أهل السنة والمبتدعة إنما هو في علو وفوقية الذات؛ فإن نفاة العلو والفوقية يفسرون علو الذات بعلو القَدْر، فيقولون: قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨] كقولك: الذهب فوق الفضة، من حيث القَدْر والقيمة.

وآيات الفوقية هي من جملة الأدلة علىٰ علو الله تعالىٰ بذاته، فالله فوق عباده ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]، وقال تعالىٰ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، وأدلة علو لله بذاته علىٰ المخلوقات كثيرة جدًّا، وذكر ابن القيم أنها أنواع، وكل نوع تحته أفراد، فمنها:

١- التصريح بوصفه تعالىٰ بالعلو، كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ٢٥٥﴾ [البقرة:٢٥٥] في آيات كثيرة.

٢- التصريح بالفوقية ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠].

٣- التصريح بأنه في السماء: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦] وقال النبي ﷺ: «**ألا تأمنونني وأنا أمين من في السماء**»[٢٤٩].

٤- الإخبار برفع بعض المخلوقات إليه: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨].

٥- الإخبار بعروج بعض المخلوقات إليه: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤].

= السنة» (٣/٣٩٦)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة»، ص(٤٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢٤٩) أَخْرَجَه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢/٨٨٥)، واللالكائي في « أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/٣٩٦)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة»، ص(٤٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

٦- الإخبار بصعود بعض الأمور إليه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠] .

٧- الإخبار عن بعض المخلوقات بأنها عنده: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعراف:٢٠٦]، ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الأنبياء:١٩] ويستدل أهل السنة بهذا على العلو؛ لأن المبتدعة الذين ينفون علو الله يقولون: إنه في كل مكان، وإذا كان في كل مكان -تعالى الله عن ذلك- فلا تكون بعض المخلوقات عنده دون بعض، بل تصبح كل المخلوقات عنده؛ لأنه في كل مكان، فلا يختص الملائكة بقرب، ولا يوجد قريب وبعيد!

إذًا؛ الله تعالى ليس في كل مكان، وإذا لم يكن في كل مكان -وهو كذلك- فلا بد أن يكون في أكمل الأمور والأحوال وهو العلو لا في السفل.

كما يستدلون بالسؤال عنه بـ«أين»؛ لأن من أدلة أهل السنة على إثبات علو الله على خلقه صحة السؤال عنه بـ«أين» كما قال النبي ﷺ للجارية: «**أين الله؟ قالت: في السماء**»(٢٥٠)، ونفاة العلو لا يجوز عندهم سؤال عن الله بـ«أين»، إنما يُسأل بـ«أين» عمن هو في مكان، والله عندهم ليس في مكان، ويقولون المقولة التي فيها التضليل والتزوير: «كان الله ولا عرش، وهو على ما عليه كان» ويتوصلون بهذا التعبير إلى نفي الاستواء على العرش.

وإذا قلنا: إنه تعالى ليس في كل مكان، بل هو في العلو فليس معناه: أنه في مكان موجود محيط به، بل هو فوق العالم، وليس فوق العالم كله موجود إلا الله تعالى، فالله تعالى لا يحيط به شيء من المخلوقات، بل هو تعالى فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه، فتضمن قول الطحاوي: «**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ**» إثبات صفة الإحاطة وإثبات العلو لله تعالى.

---

(٢٥٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٣٥١)، ومُسْلِم (١٠٦٤)، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

وبين إثبات العرش وإثبات العلو تناسب؛ لأنه تعالىٰ مستوٍ علىٰ العرش، بل نصوص إثبات الاستواء هي من جملة ما يستدل به علىٰ علو الله تعالىٰ بذاته.

❑ قوله: «وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ»:

●أعجز الخلق عن أن يحيطوا به، فلا يحيطون به علمًا كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه:١١٠]، فالعباد يعرفون ربهم بما جعله في فِطرهم، وبما أوحاه إلىٰ رسله، ومع ذلك هم لا يحيطون به علمًا، يقول أعلم الخلق به ﷺ: «**لا أحصي ثناءً عليك، أنت كم أثنيت علىٰ نفسك**»[٢٥١] لا يحيط العباد بما له من الأسماء، وبما له من الصفات، ولا يعلمون كيفية ذاته وكيفية صفاته، وكذلك إن رأوه لا يحيطون به رؤية: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] فلا تحيط به الأبصار.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «والعرشُ والكرسِيُّ حَقٌّ»:

●الله سبحانه وتعالىٰ خلق السموات، وخلق الأرض، وخلق الكرسي، وخلق العرش، كلها مخلوقات لله ﷻ، السموات فوق الأرض، وفوق السموات البحر، وفوق البحر الكرسي، وفوق الكرسي العرش؛ فهو أعلىٰ المخلوقات، وذلك كما جاء في الحديث: «إن السموات السبع بالنسبة للكرسي كسبع دراهم ألقيت في ترس»[٢٥٢]؛ يعني: السموات السبع وعظمها وما فيها -مقارنة بالكرسي- كسبعة دراهم أُلقيت في مثل الصحن الذي يتترس به المقاتل، فما نسبة سبعة دراهم في ترس مستدير؟ نسبتها قليلة، وفي ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، والعرش أعظم من الكرسي؛ فالكرسي بالنسبة إلىٰ العرش كحلقة ملقاة في أرض فلاة[٢٥٣]، كما جاء في الحديث، فلو ألقيت حلقة في أرض واسعة فما

---

(٢٥١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٥٣٧)، وأَبُو دَاوُد (٩٣٠)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٢٥٢) أَخْرَجَه مُسْلِم (٤٨٦)، وأَبُو دَاوُد (٨٧٩)، وابْنُ مَاجَه (٣٨٤١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢٥٣) أَخْرَجَه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/٥٨٧)، والطَّبَرِيّ في «تفسيره» (٣/١٠)، وقال الذهبي في «العلو» (١/١١٧): «هذا مرسل وعبد الرحمن ضعيف»، وضعفه العلامة الأَلْبَانِيّ في «الضعيفة» برقم (٦١١٨).

نسبتها إلى هذه الفلاة؟ لا شيء.

هذه مخلوقات عظيمة وواسعة لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى.

فالعرش أعلى المخلوقات، والله سبحانه عالٍ فوق عرشه فوق مخلوقاته.

والكرسي تحت العرش، وجاء في الأثر أنه موضع القدمين، فالكرسي مخلوق، وليس المقصود به العلم، كما نسب ذلك لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال في قوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾؛ أي: علمه، أي: وسع علمه السموات والأرض. المعنى صحيح، ولكن ليس هذا المقصود من الآية، فالكرسي مخلوق، والعلم صفة من صفات الله عَزَّ وَجَلَّ ليست من مخلوقاته، فيجب الإيمان بالعرش وبالكرسي، هذا حق على حقيقته، وليس العرش كما يقوله الأشاعرة -ومن نحا نحوهم- إن العرش هو المُلك، فيقولون في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف:٥٤]؛ أي: استولى على الملك، وهذا ضلال، فالعرش مخلوق: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾[هود:٧]، فالعرش تحته الكرسي، والكرسي تحته السموات، والأرض تحت السموات. وفي الحديث: «فإذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس الأعلى؛ فإنه وسط الجنة وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمن»[٢٥٤] فالفردوس هو أعلى الجنان وفوقه عرش الرحمن.

فعرشه مخلوق وله حَمَلَة، وهم طائفة من الملائكة: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾[الحاقة:١٧] قبل يوم القيامة يحمله أربعة، فإذا جاء يوم القيامة تضاعفوا وصاروا ثمانية، فكل واحد من الملائكة لا يُتصور خلقه وعظمته وقوته.

وهل يقال: إذا قيل: إن العرش هو المُلك، إن المُلك تحمله الملائكة؟

❑ **قوله: «وهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ العرشِ ومَا دُونَهُ»:**

● لا تتصور أن معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف:٥٤]، أنه

---

(٢٥٤) أخرج نحوه ابن أبي شيبة في «العرش» (٧٧/١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٦٤٩/٢)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

محتاج إلىٰ العرش كاستواء المخلوق علىٰ المخلوق، بل الله ﷻ مستوٍ علىٰ العرش، وهو غني عن العرش وما دون العرش.

جميع المخلوقات محتاجة إلىٰ الله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[فاطر:٤١] فهو الذي يمسك العرش، ويمسك السموات، ويمسك الأرض والمخلوقات، بقدرته وعزته، فهي المحتاجة إليه، وهو غني عنها سبحانه وتعالىٰ.

ولا يلزم من كون الشيء فوق الشيء أن يكون الأعلىٰ محتاجًا إلىٰ ما تحته، فالسموات فوق الأرض وليست محتاجة إلىٰ الأرض.

❑ قوله: «مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيءٍ وفَوْقَهُ»:

●محيط بكل شيء، وهو فوق المخلوقات، فعلمه محيط بكل شيء ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[آل عمران:٥] وإحاطته بالأشياء: علمه بها، وإلا فالله ﷻ في جهة العلو.

❑ قوله: «وقَدْ أَعْجزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلْقَهُ»:

●فالله سبحانه وتعالىٰ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علمًا، قال الله ﷻ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[البقرة:٢٥٥] فالله محيط بكل شيء علمًا ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾[الطلاق:١٢].

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخ:

❑ قوله: «وَالعَرشُ وَالكُرسِيُّ حَقٌّ »:

●قدَّمتُ لك معنىٰ قوله: «حَقٌّ» فيما سبق وأنَّ معنىٰ ذلك: أنّ العرش والكرسي يُؤمَنُ به علىٰ ظاهره كما جاء في النصوص، وأنَّهُ ليس بالباطل؛ بل هو موجود كما وصف الله ﷻ، فهو حق ثابت لا مِرية فيه.

قال هنا رَحِمَهُ اللهُ: «وَالعَرشُ وَالكُرسِيُّ حَقٌّ» وسبب إدخاله هذه المسألة في العقائد أنَّ أهل البدع خالفوا أهل السنة في تفسير العرش وفي تفسير الكرسي.

فلما كانوا مخالفين لما دَلَّ عليه الدليل وكان عليه الصحابة ومن تبعهم بإحسان،رضي الله عن الصحابة ومن تبعهم، فإنهم قد خالفوا في أمرٍ غيبي، ومن خالف في أمرٍ غيبي فقد خالف ما يجب معه عقد الإيمان.

لأنَّ من سمة المؤمن -بما أثنىٰ الله ﷻ عليه- أن يؤمن الغيب كما قال ﷻ في الثناء علىٰ خاصة عباده: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: ٢، ٣].

فوصف المتقين بأخص الصفات وهي الإيمان بالغيب، وهذه صفة أهل الإيمان.

جَعَلَ الله ﷻ أهل الإيمان لا يرتابون في الكتاب وسبب ذلك أنهم يؤمنون بالغيب فمدارُهُ علىٰ التسليم؛ لذلك فإنَّ المخالفين للكتاب الذين عقدوا ألوية البدعة تَأَوَّلُوا وحَرَّفُوا أكثر الأمور الغيبية كما سيأتي بيانه. لذا كان لإدخال الإيمان بالعرش والكرسي في هذه العقيدة المختصرة مَأخَذُهُ، لا شكّ أنَّ الإيمان بالعرش والكرسي حقٌّ علىٰ ما جاء في ظاهر الأدلّة.

دلّ قوله: «وَالعَرشُ وَالكُرسِيُّ حَقٌّ» علىٰ أنّ معتقد أهل السنة والجماعة أنَّ العرش غير الكرسي فالعرش شيء والكرسي شيء آخر وكلاهما حقٌّ. إذا تبين هذا كتقريرٍ لهذه الجملة؛ فإنَّ بحثها يمكن أن يكون في هذه المسائل:

أولًا: العرش:

المسألة الأولىٰ: أنَّ العرش حق؛ لأنَّ الله ﷻ ذكره في كتابه في آيات كثيرة فقال ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ووَصَفَ العرش بأنه عظيم، فقال: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝١٢٩﴾ [التوبة: ١٢٩] ووصف عرشه ﷻ بأنه مجيد، ووصف عرشه بأنه يُحمَل فقال سبحانه:

﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ﴾ [غافر:٧]، ووصف عرشه أيضًا بأنَّهُ يستوي عليه ﷻ، وأنَّ عرشه ﷻ موصوف بصفات العظمة التي فاق بها سائر العروش.

فإذًا وُصِفَ بهذه الصفات، وجاء في السنة مزيد في وصفه بأنَّ العرش له قوائم تحمله الملائكة، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**يُصعق الناس فأكون أول من يُفيق، فإذا بموسىٰ باطشٌ -أو قال: آخذٌ- بقائمة من قوائم العرش**»(٢٥٥).

فالعرش إذًا مخلوق من مخلوقات الله ﷻ العظيمة، ومن عِظَمِه أنه قال فيه ﷺ: «**مثل السموات السبع للعرش كمثل حلقة ألقيت في فلاة، ومثل الكرسي للعرش كذلك**»(٢٥٦)؛ يعني: كحلقة ألقيت في فلاة وهذا الحديث صححه وقواه جمع من أهل العلم، وروي من طرق كما ذكر الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ والبحث يقتضي ذلك.

وصفُ العرش في النص جاء بأنه مجيد؛ يعني: أنه ذو سَعَة، وأنه ذو جمال، وجاء بأنه عظيم؛ يعني: أنه أعظم من غيره، وجاء في وصف العرش أنه كريم؛ يعني: أنه فاق جنس العروش والمخلوقات في البهاء والحُسنِ والعظمة؛ لأنَّ لفظ كريم في اللغة تعني أنه فاق غيره في الأوصاف التي يُحمَدُ فيها، فقول العرب للإنسان الجواد الذي يبذل الندىٰ ويبذل الطعام للأضياف أنه كريم داخلٌ في قاعدةٍ كبيرة في معنىٰ كلمة كريم في لغة العرب.

ولهذا من فاق غيره في الأوصاف فإنه كريم، ومن أسماء الله ﷻ الكريم الذي بلغ المنتهىٰ في علو صفاته وحُسنِ أسمائه بحيث لا يشابهه ولا يماثله شيء فيما وُصِفَ به ﷻ، و وُصِفَ النبي ﷺ بأنه كريم لذلك؛ بل وُصِفَ في القرآن أنَّ النبات كريم لأجل ذلك، فقال سبحانه ﴿أَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجٖ كَرِيمٍ ۝٧﴾ [الشعراء:٧]؛ يعني: الأزواج التي تفوق غيرها وجنسها في النضرة والبهاء وما خلقه الله ﷻ.

فإذًا يقتضي وصف العرش في النص بأنه كريم ﴿رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡكَرِيمِ ۝١١٦﴾ [المؤمنون:١١٦]، في الحديث، يقتضي ذلك أنَّ العرش من جنس العروش؛ يعني: أنَّ

---

(٢٥٥) أخرَجَه البُخَارِيّ (٢٧٩٠، ٧٤٢٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢٥٦) سبق تخريجه.

له صفة العروش؛ يعني: أنه عرش علىٰ ظاهره لكنه فاقها في جميع الصفات التي توصف بها العروش.

فإذًا هو عرش علىٰ الحقيقة ليس علىٰ المعنىٰ، هو عرش علىٰ الحقيقة، وفاق جنس العروش، والله ﷻ في القرآن ذكر العرش، عرش المخلوقين وعرش الملوك في آيات كثيرة فقال مثلا في قصة يوسف عليه السلام: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ [يوسف:١٠٠]، وقال سبحانه في وصف عرش بلقيس قال: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ۝٢٣﴾ [النمل:٢٣]، وقال سبحانه: ﴿نَكِّرُواْ لَهَا عَرْشَهَا﴾[النمل:٤١] ونحو ذلك.

فإذًا العرش هذا معناه، فيما جاء في الأدلة، وهذا عرش الرحمن، ووُصِفَ في الأدلة في الكتاب والسنة بهذه الأوصاف، وأنَّ العرش يُحمَل، وأنَّ له قوائم، وأنه يُدَار حوله من الملائكة، وأنه مُقَبَّب كالقبة فوق سمواته، كما جاء في الحديث الذي في السنن واعتمد ما دلَّ عليه في جهة العرش أهل العلم لما جاء عن الصحابة في تقوية ذلك بأنَّ عرشه علىٰ سمواته هكذا وأشار بيديه مثل القبة، فقال أهل العلم: إن العرش مُقبَب.

وكونه مُقَبَّبًا لا يعني أنه أصغر كما يدل عليه النظر العقلي، مثل تقبيب سطح الأرض علىٰ مستوىٰ النصف فيها فإنه مُقَبَب عليها وهو أعظم منها فكيف بالعرش؟!

المسألة الثانية:

العرش في اللغة مأخوذ من الرفع والارتفاع كما قال ﷻ في ذكر فرعون: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ ۝١٣٧﴾ [الأعراف:١٣٧]؛ يعني: يَبنُونَ ويرفعون من الأبنية، وقال ﷻ: ﴿جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾ [الأنعام:١٤١]، المعروشات؛ يعني: التي جُعِلَ لها البناء الذي يسمىٰ تعريشًا أو العريش؛ ولأجل هذا الارتفاع والعلو سُمِّيَ العرش عرشًا.

فكلمة عرش والتعريش ونحو ذلك مأخوذة أو أصلها الارتفاع؛ ولهذا حتىٰ في

أكل اللحم إذا أراد أن يأخذ اللحم إلىٰ فِيهِ ويأكله بفيه بدون أن يقتطع منه يقال عَرَشَهُ، عَرَشَ اللحم أو عَرَشَ اللحم علىٰ العظم ونحو ذلك؛ لأنه يرفعه علىٰ هذا النحو.

فإذًا مادة العرش في اللغة ترجع إلىٰ الارتفاع وهذا التحليل اللغوي المختصر يفيد في الرد علىٰ المخالفين في مسألة العرش.

المسألة الثالثة:

أنَّ العرش دَلَّت الأدلة علىٰ هذا الوصف، أما المخالفون فلهم في العرش أقوال:

القول الأول:

أنَّ العرش هو فَلَكٌ من الأفلاك، وهو نهاية الأفلاك مستديرٌ حولها، وهذا هو قول أهل الكلام المدون في كتبهم، ويُسَمُّونَ الفلك التاسع عندهم الأطلس؛ يعني: الذي ليس فيه خروق ولا نجوم، قالوا: وهو المسمىٰ في الشريعة العرش؛ لأجل علوه وارتفاعه علىٰ سائر الأفلاك.

وهذا علىٰ أصلهم لأنهم جعلوا الأفلاك سبعة ثم الثامن ثم التاسع وهو الفلك الأطلس؛ ولأجل عُلُوِّهِ وارتفاعه جمعوا ما بين الشريعة والفلسفة، فقالوا: هو هذا الفلك التاسع الذي تسميه الفلاسفة وأهل الهيئة -وهم جزء من الفلاسفة- يسمونه الفلك التاسع أو الأطلس هو العرش، وهذا القول يُرَدُّ عليه بردود واضحات وهي:

الرد الأول:

أنَّ أهل الهيئة سَمَّوا فلكهم التاسع أطلس ولم يزعموا -يعني: قبل الإسلام- أنَّهُ هو العرش، والعرش في النصوص له صفة أخرىٰ غير صفة الفلكية، فوُصِف بأنَّ له قوائم وأنَّ الملائكة تحمله وأنه علىٰ السموات علىٰ هذه الصفة وأنه مُفَضَّلٌ علىٰ العروش إلىٰ آخره، فدلَّ علىٰ أنه ليس بفلك، والفلك مسارٌ من المسارات وكرة من الكرات التي تكتنف الأفلاك الأخرىٰ؛ فإذًا من جهة دلالة النص تُبطِلُ هذه الدلالة.

الرد الثاني:

أنَّ الدلالة العقلية أيضًا تُبطِل ذلك، ودليله أَنَّ أهل الهيئة والفلاسفة لم يُقَدِّموا

باتفاقهم برهانًا قطعيًا على أنه ليس وراء الفلك التاسع كما سَمَّوهُ فلك، وإنما قالوا: هذا نهاية ما رأينا بوضع الخسوفات، وتَقَدَّمَ هذا على هذا.... إلى آخره، فَرَتَّبُوهَا بحكم مشاهدة، ولم يقولوا إنه ليس وراء الفلك التاسع فلك؛ لكن على هذا رتبوا، ولهذا لم يقولوا -يعني: بالبرهان القاطع- وإنما قالوا: إنَّ الفلك التاسع هذا هو آخر الأفلاك بحكم ما شاهدنا، لكن قد يكون ثم شيء آخر وراءه.

وهذا يخالف ما فَهِمُوهُ من كلمة العرش؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا صِلَة بين العرش وبين كلام الفلاسفة، والعرش هذا الذي ذُكِرَ في النصوص لا يوافق هذا المبدأ؛ لأنه آخر المخلوقات والعرش أعظم المخلوقات وما تحته صغيرٌ بالنسبة إليه وليس دائريًّا كما ذكروا؛ فإذًا كلامهم من الجهة العقلية لمَّا لم يأتوا ببرهانٍ يدلُّ على أنه ليس وراء الفلك التاسع شيء ببرهانٍ قطعي عقلي، وإنما قالوا هذا الذي يظهر من جهة النظر، فإنَّ هذا يدل على أنَّ تسمية الفلك التاسع بالعرش أنه ليس بصواب، وهذا واضح لكن لأنك قد تجده في بعض كتب التفسير فانتبه لذلك.

القول الثاني:

أنَّ العرش هو عبارة عن المُلك ولكن عَبَّرَ عن الملك بالعرش لتلازمهما؛ فكما أنَّ لملوك الأرض عرشًا يجلسون عليه فإنَّ الله ﷻ جعل لنفسه عرشًا، وهذا العرش هو مُلكُهُ، لكن من قبيل تعظيم الأمر.

وهذا القول أيضًا باطلٌ ومردود؛ لأنَّ مُلكُ الله ﷻ لا يوصف بتلك الصفات في الشريعة؛ فإنَّ المُلكَ لا يُحمَل، والمُلك ليس له قوائم، والمُلك ليس ثَمَّ ملائكة تدور حوله ونحو ذلك، والمُلك لا يأتي يوم القيامة محمول ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَاۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧﴾ [الحاقة:١٧]، إلى آخره، أيضًا المُلك مرتفع معنًى والعرش مرتفع حِسًّا؛ يعني: من جهة دلالة اللغة وهذا فرق بيِّن.

القول الثالث:

أنَّ حقيقة العرش هي الكرسي، وأنَّ الكرسي والعرش شيء واحد، وأنَّ الكرسي الذي وَسِعَ السموات هو العرش، وهذا هو القولُ هنا، وسيأتي ذكر الأقوال التي أتت في الكرسي إن شاء الله تعالىٰ، وهذا القول منسوب إلىٰ الحسن البصري وهو قول ضعيف؛ لأنَّ:

- الله ﷻ وَصَفَ العرش بصفات ليست هي صفات الكرسي.
- ثم مادة العرش غير مادة الكرسي؛ يعني: من جهة الاشتقاق.
- ثم الآثار عن السلف متضافرة في أنَّ العرش شيء والكرسي شيء آخر

ولهذا عطف الطحاوي الكرسي علىٰ العرش فقال: «وَالعَرْشُ وَالكُرسِيُّ حَقٌّ.»؛ لأنَّ العطف بالواو يقتضي المغايرة، مغايرة الذوات بين الكرسي والعرش.

٤- أما بالنسبة مذهب الأشاعرة والماتريدية ومن نحا نحوهم فإنهم في العرش مضطربون، ليس لهم مذهب واضح:

- منهم من ينحو منحىٰ أهل الكلام.
- ومنهم من يقول: العرش مخلوق من مخلوقات الله لا نعرف حقيقة تكوينه، ولا معنىٰ الاستواء عليه ونحو ذلك.
- ومنهم من يقول: إنَّ العرش هو الملك.
- ومنهم من يقول: العرش تمثيل، أصلًا ليس فيه عرش وليس ثَمَّ شيء وإنما هو تقريب، تمثيل للأفهام.

ثانيًا: الكرسي:

المسألة الأولىٰ:

الكرسي ذَكَرَهُ الله ﷻ في آية واحدة في القرآن سُمِّيَت بآية الكرسي؛ لقوله ﷻ فيها: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ۝٢٥٥﴾ [البقرة:٢٥٥]، وهذه الآية هي أعظم آية في كتاب الله، قال ﷺ لأبي: «**أي آية في كتاب الله أعظم؟**»، فقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، قال: «**ليهنك العلم**»[٢٥٧]؛

(٢٥٧) سبق تخريجه.

لأنَّ هذا يعني: أنه فَقِهَ معنىٰ هذه الآية؛ لأنَّهُ لا يدرك كون هذه الآية أعظم ما في القرآن إلا لأنَّهُ عَلِمَ معانيها ولا شك أنَّ هذه تعني علمًا عظيمًا، وفي السنة جاء بيان حجم الكرسي بالنسبة للسموات بأنَّ السموات السبع بالنسبة للكرسي كحلقة ملقاة في فلاة من الأرض والكرسي بالنسبة إلىٰ العرش مثل ذلك.

وجاء في أثر عن ابن عباس يصح عنه موقوفًا، وروي مرفوعًا ولا يصح مرفوعًا، وهو قوله ﵄: «الكرسي موضع القدمين لله ﷻ»[٢٥٨] وهذا يعني: أنَّ الكرسي مخلوق من مخلوقات الله عظيم جدًّا، جعله الله بهذا العِظَم، وأنه وسع السموات والأرض، وأكثر من ذلك السموات صغيرة بالنسبة لكرسي الرحمن ﷻ.

المسألة الثانية:

أنَّ كلمة كرسي من جهة اللغة مأخوذة من الكَرسِ، و الكَرسِ هو الجمع في اللغة، ويقال للكرسي المعروف إنه كرسي لأجل أنَّ أعواده تُجمَع علىٰ هيئة ما.

فالكرسي يختلف عن المقعد الآخر بأنَّهُ أعواد مجموعة في اللغة، ومنه سُمِّيَ العلماء أيضًا كَرَاسِي لأجل أنهم جَمَعُوا العلم، لأجل معنىٰ الجمع، وكذلك قيل للوَرَق المجموع علىٰ نحوِ ما كُرَّاسة؛ لأنها أوراق جُمِعَت.

فمادة الجمع مادة الكَرس تعود إلىٰ الجمع، ويقال تَكَرَّسَ فلان بالشيء إذا جَمَعَهُ أو تكرَّس فلان الشيء إذا جمعه إلىٰ صدره أو جمعه إليه؛ فإذًا مادة الكرسي مأخوذة من الجمع، وهذا يدل علىٰ أنَّ كرسي الرحمن ﷻ وتقدست أسماؤه له من الصفات العظيمة ما يختلف به عن صفة العرش؛ لأنَّ الله ﷻ سَمَّىٰ العرش عرشًا وهذه لها دلالتها في اللغة، وسَمَّىٰ الكرسي كرسيًّا وهذه لها دلالتها في اللغة.

المسألة الثالثة:

الناس لهم في الكرسي أربعة أقوال؛ يعني: غير أهل السنة:

---

(٢٥٨) أَخْرَجَه الدَّارِمِيّ (٦٧، ٧١، ٧٣-٧٤)، وعبد الله بن أَحْمَد في «السنة» (٥٨٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٤، ١٥٥، ١٥٦)، والذهبي في «العلو» (١٤٨)، عن ابن عباس ﵄ موقوفًا، وصححه العلامة الألْبَانِيّ في «مختصر العلو» (ص١٠٢).

القول الأول: وهو قول الحسن وهو أنَّ الكرسي هو العرش، وهذا قول ضعيف، الآثار ترده كما قلت لك.

القول الثاني: أنَّ الكرسي لمَّا ذُكِر في آيةٍ واحدة هي آية الكرسي في سورة البقرة، أَنَّهُ تمثيل وأنه ليس ثمَّ حقيقة للكرسي، ولكن هو تمثيل لتقريب عظمة الله ﷻ، وهذا هو قول الذين ينفون كثيرًا من الصفات التي تدل على عظمة الله وقدرته كقوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]، ونحو ذلك فيقولون: إنَّ هذا كله تخييل، بل قالوا: إنَّ كل نص جاء في الكتاب والسنة من هذا القبيل فإنه لأجل التخييل لا تُقصَدُ حقائقه، وإنما المقصود تعظيم الناس لله ﷻ وإلا فهذه ليست على حقائقها.

وهذا القول معروف من أقوال المعتزلة وطائفة من الأشاعرة، ومن المعاصرين قرَّرَهُ في تفسيره سيد قطب في ظلال القرآن وجعله قاعِدَةً كلية في آخر سورة الزّمر عند قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾.

وفي الحقيقة: إنَّ القول بأنَّ هذا كله على جهة التخييل إلغاء لكل الدلالات الشرعية للألفاظ وإلغاء لكل الغيبيات؛ لأنه يكون المقصود في كل هذا التمثيل، وهذا القول قَدَّمَهُ الزمخشري في «الكشاف» وكأنه يميل إليه، وعلى قاعدتهم في أنَّ كل النصوص من هذا الباب على وجه التوهم والتخييل، وهذا القول كما ذكرت لك غلط عظيم؛ لأنَّ معناه نفي كل هذه الأمور الغيبية على هذه القاعدة، فما كان من الأمور الغيبية يدل على عظمة الله وكان فيها تمثيل بأشياء موجودة عند البشر فتُنفَى ويكون المقصود التمثيل لا الحقيقة.

القول الثالث: أنَّ الكرسي هو العلم، فكُرْسِي الرحمن ﷻ هو عِلمُهُ، وقوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]؛ يعني: وسع علمه السموات والأرض.

وهذا القول مروي عن ابن عباس، ولكن الصحيح عن ابن عباس خلاف هذا القول.

ويُرَد على هذا القول بأمور:

١- أنَّ مادة الكرسي للجمع، والعلم شيء آخر، هذا من جهة اللغة.

٢- أنَّ الله ﷻ ذكر أنَّ الكرسي وسع السموات والأرض، ولكن علمه ﷻ وسع كل شيء، قال سبحانه: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧]، وقال ﷻ: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٦﴾﴾ [الحجرات:١٦]، وعِلمُ الله ﷻ يشمل علمه بذاته ﷻ وبأسمائه وصفاته وأفعاله وعلمه ﷻ الذي يسع السموات والأرض وعلمه ﷻ الذي يسع الجنة والنار وعلمه ﷻ بعد تغير السموات والأرض وقبل خلق السموات والأرض؛ فإذًا تفسير الكرسي بأنه العلم هذا يضاد أنَّ العلم يسع كل شيء ﴿وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧]، وأما كرسي الرحمن ﷻ، فقال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥].

٣- أنَّ قولهم: إنَّ الكرسي هو العلم، وأنَّ مادة تَكَرَّسَ راجعة إلىٰ العلم، والعلماء سُمُّوا كراسيَ لأجل العلم ونحو ذلك من الاحتجاجات واحتجاجهم بقول الشاعر يصف قنصه لفريسته:

فلمـــا احتازهـــا تكرَّســـا ....

قالوا: يعني: علم؛ فهذا من الجهة اللغوية فيه ضعف؛ وذلك أنَّ العلم ليس راجعًا إلىٰ الجمع والعلماء، صحيح أنهم جمعوا علومهم، لكنَّ العلم من حيث هو يَحصُلُ بتلقي المعلوم ثُمَّ العِلمُ به والمعرفة به، فليس كل علم ناتجًا عن جمع بل يكون ناتجًا عن تصور الخَبَر، فيكون معلومًا له.

وهذا هو المقرر في اللغة وعند أهل نظرية المعرفة، فإن المرء يعلم بدون جمع، والله ﷻ وَصَفَ الصغير بقوله: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ [النحل:٧٨]، فكُلَّمُا عَلِمَ المخلوق، كلما علم الصغير شيئًا صار عالمًا به ولو لم يجمعه إلىٰ غيره، فمادة الجمع غير مادة العلم، مادة الكَرس غير مادة العلم، والعلم ما صار علمًا للجمع، وإن كان العلماء سُمُّوا كراسيَ لأجل جمعهم العلم؛ فإذًا راجِع تفسير كلمة التكرس إلىٰ كلمة الجمع،

واحتجاجهم بقول الشاعر كما ساقه ابن جرير الطبري في تفسيره:

فلمـــا احـــتازهـا تكرَّسـا

يدل على أنَّ التكرس بمعنى الجمع لا بمعنى العلم لم؟ لأنه قال: «فلما احتازها»؛ يعني: صارت في حوزته.

«تَكَرَّسَا» وهو عَلِم بأنه قَنَصَهَا لمَّا صارت في حوزته. يكون تكرسه شيئًا جديدًا زائدًا على ما حَصَلَ له من الحيازة؛ فالحيازة بها عَلِم وزاد بعد الحيازة أن ضَمَّهَا وجمعها إليه؛ فإذًا من حيث اللغة فإنَّ دلالة التَّكَرُّس على العلم دلالة ضعيفة، بل الصواب أنَّ التَّكَرُّس ومادة كَرَسَ راجعة إلى الجمع في اشتقاقاتها جميعًا.

٤ - القول الرابع: أنَّ الكرسي عبارة عن المُلك كما قالوا في العرش، وقالوا: إنَّ الكرسي إذا قيل: إنَّ كرسي الملك واسع؛ فهذا يدل على سعة مُلكِهِ وعلى عُلُوِّ شأنه وقُوَّتِهِ، فيقولون: الله ﷻ قال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾؛ يعني: أنَّ سلطانه وملكه وسع السموات والأرض، وهذا ليس بجيد أيضًا؛ لأنَّ:

١ - الكرسي من جهة دلالة اللغة غير دلالته على الملك.

٢ - أنَّ الكرسي موصوف في السنة وفي آثار السَّلف بأنه غير الملك؛ فدلَّ ذلك على أنَّ تفسيره بالملك تفسير حادث، والتفسير الحادث بعد زمن الصحابة رضوان الله عليهم لا يُصَارُ إليه في تفسير القرآن.

المسألة الرابعة:

وهذه المسألة متصلة بالعرش والكرسي جميعًا، وهي راجعة إلى أثر الإيمان بالعرش والكرسي؛ فالمؤمن إذا آمن بأنَّ عرش الله ﷻ حق، وأنَّ هذه التي ذُكرت هي صفة العرش، وأنَّ عرش الله عظيم جدًّا وأنه مجيد وأنه كريم، وأنَّ النبي ﷺ حَدَّثَ عن أحد حملة العرش بأنَّ مسيرة ما بين عاتقه إلى شحمة أُذُنِه مسيرة خمس مئة عام، وأنَّ السموات بالنسبة للكرسي كحلقة ملقاة في فلاة من الأرض، وأنَّ الكرسي بالنسبة إلى العرش كذلك، وأنَّ الكرسي موضع قدمي الرحمن ﷻ، فلا شك أنَّ هذا يَئولُ بالمؤمن الحق إلى

اعتقاد عظمة الله ﷻ، وإلىٰ أنَّ الله -سبحانه- تتناهىٰ المخلوقات عنده في الصِّغَر، وأنه ﷻ كما وصف نفسه بقوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر:٦٧] وجاء في الأثر في تفسير ذلك أنه يرمي بها يوم القيامة كما يرمي الصغير بالكرة فيقول: أنا الله الواحد أنا الملك إلىٰ آخره.

فمعرفة صفة الكرسي وصفة العرش، ويبتدئ المرء من نفسه التي يُعَظِّمُهَا وكيف هو علىٰ هذه الأرض العظيمة جدًّا وهو صغير جدًّا جدًّا، بالنسبة لهذه الأرض، حتىٰ إنَّ المدن الكبار إذا صعدت بالطائرة تراها صغيرة جدًّا وهي تحوي ملايين الناس، فكيف بالفرد والأرض هذه بالنسبة للسموات صغيرة، والسموات السبع علىٰ سعتها وعِظم ما فيها من الأفلاك والنجوم والسيارات بالنسبة للكرسي صغيرة كحلقة ملقاة في فلاة من الأرض، والكرسي بالنسبة إلىٰ العرش كذلك، والله ﷻ فوق العرش مستغن عن العرش، وكل شيء محتاج إليه، والله -سبحانه- محيط بكل شيء إحاطة سعة وقدرة وذات وشمول ﷻ وتقدست أسماؤه، فإنَّ المرء ولا شك يصيبه، بل يحصل له في قلبه نوع عظيم من الذل لله ﷻ، ونوع عظيم من احتقار النفس ومعرفة قدر الإنسان كيف هو، وأنه شُرِّفَ أعظم تشريف أَن جعله الله ﷻ عبدًا له سبحانه؛ ولهذا ينظر المرء إلىٰ عِظَم المخلوقات هذه ويؤمن بها فيُعَظِّم الله ﷻ.

حقيقةً: الإيمان بأسماء الله ﷻ وصفاته يُثمِرُ ثمراتٍ عملية في القلب من وَجَلِ القلوب، من إجلال الله ﷻ وحب القلوب لجمال الله ﷻ وأنواع ما يحدث في القلب من الإيمان و مدارج الإيمان التي تتصل بالإيمان بالأسماء والصفات، كذلك الإيمان بالجنة والنار، كذلك الإيمان بالعرش والكرسي لمن تأمله فإنه يجعل القلب خاضعًا لربنا ويجعل القلب مُخبِتًا مُنِيبًا لله ﷻ فإن غَفَلَ جاءه تعظيمه وإيمانه وعقيدته بالإنابة السريعة بالاستغفار الحق.

إذًا حين نبحث هذه المباحث في العقيدة ليست كما يبحثها أهل الكلام المذموم في كونها أشياء لا ثَمَرَةَ لها علىٰ الإيمان والعمل الصالح وتَعَبُّد المرء لله ﷻ، فإنَّ كل شيء وَصَفَهُ الله ﷻ لنا من الأمور الغيبية لم يُقصَد إيماننا به واعتقادنا له من جهة

الوجود دون جهة الإيمان وما يُثمِرُ منه، بل قُصِدَ الإيمان به؛ يعني: بوجوده وأثر الإيمان الذي يُحدِثُهُ في النفس؛ لأنَّ المقصود إصلاح القلوب بالله ﷻ.

وأنت سمعت قول أولئك من المعتزلة وطوائف من المبتدعة إنَّ هذه الأشياء تمثيل لأجل إصلاح الناس وإيمانهم بعظمة الله ﷻ، والواقع أننا إذا قلنا بما جاء في الأدلة من الكتاب والسنة فإنها في تحصيل الإيمان وفي إحداث الإيمان في النفوس وتقوية الإيمان أعظم من أن تكون للتمثيل؛ لأنَّ ذِكرَهَا علىٰ الحقيقة وعلىٰ هذه الصفات يجعل المرء علىٰ الحقيقة يتصور كيف هذه المخلوقات جميعًا و هذه الأرض الكبيرة وما فيها ثُمَّ السموات ثم الكرسي بعد ذلك ثم العرش ثم الملائكة الحافين من حول العرش لا شك يُحدِث له أنواع من الإيمان والوجل والخوف وحب الله ﷻ وتعظيمه والإنابة إليه، وهذا لا شك كله من المقاصد الشرعية.

فإذًا الإيمان بهذه يحتاج منك إلىٰ تأمل و تدبر في أن تُعمِلَ في قلبك هذه الأشياء وتتذكر عظمة الله ﷻ.

هذه بعض المباحث المتعلقة بقوله: «وَالعَرشُ وَالكُرسِيُّ حَقٌّ» وثَمَّ مباحث زائدة؛ يعني: قد تدخل في مباحث الكلام المذموم؛ فالذي يهمنا هو تقرير ما دل عليه الكتاب والسنة وما يجب اعتقاده أنَّ العرش والكرسي حق، وأنَّ العرش موصوف بتلك الصفات والكرسي موصوف بتلك الصفات، وأنَّ الأقوال الباطلة في العرش والكرسي متعددة والجواب عليها، وأسأله ﷻ لي ولكم التوفيق والسداد.

وفي هذا القدر كفاية عسىٰ الله ﷻ أن يرحمنا برحمته وأن يجعلنا من المنيبين إليه المتقين.

❑ قوله: «وَهُوَ مُستَغنٍ عَنِ العَرشِ وَمَا دُونَهُ. مُحيطٌ بِكُلِّ شَيءٍ وَفَوقَهُ، وَقَد أَعجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلقَهُ»

●قال العلاّمة الطحاوي في هذه النُبذَة المختصرة في وصف الله ﷻ قال: «**وَهُوَ مُستَغنٍ عَنِ العَرشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيءٍ وَفَوقَهُ، وَقَد أَعجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلقَهُ**»

يريد بهذا الكلام أَنَّهُ لَمَّا أثبَتَ عرش الرحمن ﷻ وأثبَتَ الكرسي على ما جاء في النصوص وما في ذلك من الاستواء على العرش كما يليق بجلال الله ﷻ، بَيَّنَ أَنَّ خلق العرش واستواء الرب ﷻ على العرش كما يليق بجلاله وعظمته ليس لحاجَةٍ من الله ﷻ لما خَلَق العرش، ولكن الله ﷻ هو الغني سبحانه وتعالى، وهو مستغنٍ عن جميع المخلوقات؛ بل العرش وما دونه إلى الرب ﷻ؛ إذ ربُّنا ﷻ به تقوم الأشياء، فلا أحد يقوم ولا شيء يقوم إلاّ بالربّ ﷻ، والعرش من ذلك؛ فإنه مفتقر في قيامه وفي استمراريته وفيما عليه شأنه إلى الربّ ﷻ، فالله سبحانه هو الذي يحفظه، وهو الذي بقدرته يحمله ﷻ ، إلى غير ذلك.

فإذًا استواء الربّ ﷻ على العرش ليس استواءً كما يظنه الجهلة وأهل البدع لَمَّا نفوا الاستواء أَنَّ ذلك يقتضي الحاجة إليه، لا وكلّا؛ بل هذا فِعل فَعَلَهُ الله ﷻ وصِفَةٌ اتصف الله ﷻ بها، والله سبحانه يتّصف بما يشاء ﷻ وتقدّست أسماؤه، والعرش شَرُفَ وعَظُم لأَنَّ الله ﷻ جعله مكانًا لاستوائه عليه سبحانه وتعالى؛ لأجل مخالفة المخالفين، ولأجل الرد على جَهَالَة الجاهلين. قال الطحاوي هنا: «**وَهُوَ مُستَغنٍ عَنِ العَرشِ**»؛ يعني: أَنَّ الله ﷻ موصوف بالغِنَى المُطلَق من كل وجه، كما وصف بذلك نفسه في القرآن، وهو مستغنٍ عن أعظم المخلوقات وأعلى المخلوقات وفوق المخلوقات وهو العرش؛ فاستغناؤه ﷻ عما دون ذلك الخلق العظيم وهو العرش لا شك أنه من باب أولى.

قال رَحِمَهُ اللهُ هنا في وصف الله: «**وَهُوَ مُستَغنٍ عَنِ العَرشِ وَمَا دُونَهُ**»؛ وذلك لكمال غنى الرب ﷻ، وكمال جلاله وكمال قدرته سبحانه وكمال قهره، ولعلو ذاته سبحانه وتعالى وأنه الحي القيوم.

«**القيوم**»؛ يعني: أَنَّ كل شيء إِنَّمَا قيامه بالله ﷻ؛ فأي شيء في هذه الدنيا بل أي شيء من مخلوقات الله ﷻ لو تَخَلَّى ربنا ﷻ عنه لباد وهلك ولما استقام له شأن؛ ولهذا كان من دعاء أعرف الخلق بربه وأعلم الخلق بربه ﷺ أنه يقول: «**ولا تكلني**

لنفسي طرفة عين»[٢٥٩] فهذا فيه التَّخلِّي عن كل حول وقوة وعن أن يُوكَلَ العبد إلىٰ نفسه طرفة عين.

فإذًا كلّ الخلق قيامهم بالله ﷻ، وكل الخلق فقراء إلىٰ الله ﷻ ومن ذلك العرش، والربّ سبحانه هو الغني الحميد المستغني عن كل ما عداه والمفتقر إليه كل شيء سبحانه وتعالىٰ.

قال: «**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيءٍ وَفَوقَهُ**»؛ يعني: أنَّ الربّ -سبحانه وتعالىٰ- موصوف بإحاطته لكل شيء وأنَّهُ سبحانه فوق كل شيء.

وهذه الإحاطة يأتي بيانها بالتفصيل، ومعناها أنّ الرب ﷻ محيط بصفاته بكل شيء بعظمته ﷻ وبقدرته وبعلمه فهو سبحانه بكل شيء محيط.

قال: «وَفَوقَهُ»؛ يعني: أنَّ الله ﷻ موصوف بالعلو المطلق؛ علو الذات والفوقية المطلقة؛ فوقية الذات له سبحانه وكذلك علو وفوقية الصفات.

قال بعدها: «**وَقَد أَعجَزَ ﷻ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلقَهُ**»؛ يعني أنَّ الله ﷻ لعظَم قدرته ولكماله في غناه لا أحد ولا شيء يحيط به، كما قال ﷻ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، وقال ﷻ لموسىٰ: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣].

- فإحاطة الرؤية بالله ﷻ ممتنعة.
- وإحاطة العلم بالله ﷻ ممتنعة.
- وإحاطة القدرة بالله ﷻ ممتنعة.

إذًا فالعباد مهما بلغ شأنهم فيما أعطاهم الله من القوة فإنهم أحقر وأضعف وأذل لله ﷻ من أن يحيطوا به ﷻ علمًا أو يحيطوا به وصفًا أو يحيطوا به ﷻ قدرةً إلىٰ آخر ذلك، بل هو سبحانه المتصف بصفات الكمال.

وهذا من الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقريرٌ لعقيدةٍ عظيمةٍ من عقائد أهل السنة والجماعة مُخَالَفَةً للمعتزلة والخوارج والرافضة والأشاعرة وطوائف كثيرة من الصفاتية ومن غيرهم.

---

(٢٥٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ في «الأدب المفرد» (٧٠١)، وأَبُو دَاوُد (٥٠٩٠)، وأَحْمَد (٤٢/٥)، من حديث أبي بكرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وحسنه الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٣٣٨٨).

وفي هذه الجملة مسائل نبسط الكلام عليها:

المسألة الأولىٰ:

في قوله: «**وَهُوَ مُستَغنٍ عَنِ العَرشِ**»؛ «**مُستَغنٍ**» من الغِنَىٰ وهو عدم الحاجة.

والله ﷻ سَمَّىٰ نفسه بالغني، كما في قوله سبحانه: ﴿لَهُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ۝٦٤﴾ [الحج:٦٤]، وفي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦﴾ [العنكبوت:٦]، وفي قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩٧﴾ [آل عمران:٩٧]، وفي قوله أيضا ﷻ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ۝١٣١﴾ [النساء:١٣١]، ونحو ذلك من الآيات، فهو سبحانه موصوف بالغنىٰ، ومن أسمائه: الغَنِي.

ومعنىٰ هذا الاسم -الذي هو من أسماء الجلال لله ﷻ- ومن أسماء الجمال لله ﷻ أنه سبحانه الذي يحتاج إليه كل شيء، وهو المستغني عن كل شيء.

وهذا الغِنَىٰ غِنًىٰ بالقهر؛ فإنَّ الله سبحانه لا يحتاج إلىٰ مُعينٍ لِيَقهَرَ من شاء ويُذِلَّ من شاء، كما أنه غِنًىٰ في الملك؛ فالله سبحانه غَنِيٌّ عن أن يعينه أحد في تدبير ملكه ولكن يُشَرِّفُ من شاء من عباده ببعض ما يقومون به من عمل في ملكوت الله ﷻ، كما يُشَرِّف الملائكة وبعض عباده الصالحين.

وغناه أيضًا ﷻ غنًىٰ لكمال قدرته سبحانه وتعالىٰ.

ومن هذا الأخير غناه عن العرش، فهو سبحانه لكمال قدرته واستغنائه بقدرته عن أحد من خلقه فإنه مستغنٍ عن العرش.

فإذًا عموم غِنَاهُ ﷻ وإطلاق غِنَاهُ ﷻ، وأنَّ الخلق جميعًا فقراء إليه سبحانه وتعالىٰ هذا يشمل هذه المعاني جميعًا.

المسألة الثّانية:

استغناؤه ﷻ عن العرش وما دونه يقتضي أنَّ العرش وما دونه محتاج إليه ومفتقر إلىٰ الربّ سبحانه وتعالىٰ، وهذا له جهتان:

الجهة الأولىٰ: أنَّ العرش وما دونه مُفتَقِر لله ﷻ؛ لأَنَّهُ لا قَوَامَةَ لَهُ ولا قيام له بنفسه؛ فهو محمولٌ، له قوائم كما مَرَّ معنا في وصفه، وهو محمول والذي يحمله خَلقٌ سَخَّرَهُم الله ﷻ لحمله وأقدَرَهُم علىٰ ذلك، فقُدرَتُهُم في حمل العرش واستقراره وفي بقائه وقيامه إنما هو بقدرة الله ﷻ، فهذا نوع من الحاجة.

الجهة الثانية: أنَّ كلّ شيء عبدٌ لله ﷻ، ومن ذلك العرش؛ فالعرش من مخلوقات الله التي تَعبُدُهُ وتُسَبِّحُهُ وتذِلُ له ﷻ، وكذلك حملة العرش، وكذلك من في السموات ومن في الأرض، وكذلك ما في السموات وما في الأرض، وقد قال ﷻ: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ۝٩٣﴾ [مريم:٩٣]، وقال أيضًا: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾ [الإسراء:٤٤]؛ فقوله: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ﴾، هذه نكرة جاءت في سياق النفي بـ﴿وَإِن﴾؛ لأن ﴿وَإِن﴾، هنا بمعنى ما و﴿إِلَّا﴾، بعدها حاصرة أو قاصرة؛ فيكون المعنى: ما من شيء إلا يسبّح بحمده.

والعرش شيء، وتسبيحه بحمد الله ﷻ نوع من الذل والعبودية له سبحانه وتعالى، والعبودية والذل معنى من معاني الافتقار إلى الرب ﷻ وتقدست أسماؤه.

وفي هذا تنبيه للعباد بعامة أنّ هذا المخلوق العظيم الذي الكرسي بالنسبة إليه كالحلقة الملقاة في فلاة من الأرض، «**والكرسي**» السموات السبع بالنسبة إليه كما جاء في كلام السلف كدراهم سبعة ألقيت في تُرس أو كحلقات ألقيت في ترس، والأرض صغيرة بالنّسبة للسموات، فإنّ هذا يعني أنك أيها العبد، أيها الإنسان المخلوق الضعيف الذي تعرف ضعفَك تنظر إلى العرش الذي هو مفتقر إلى الله ﷻ مُسَبِّحٌ ذالٌّ منيبٌ إلى ربه ﷻ، كيف أنه لا يستغني عن مولاه، وكيف أنه يُسَبِّحُ ويحمد ويَذِلُّ لله ﷻ؟ فهذا المخلوق الضعيف جدًّا الذي هو الإنسان وابتلي بالتكليف لا شك أنه أولى بالذل لله؛ لأنه ضعيف جدًّا ومفتقر للغاية.

فإذًا النظر إلى العرش وفَقر العرش إلى الله ﷻ، وأنَّ قوامَةَ العرش على عِظَمِهِ وعِظَمِ خلق السموات وضعف نِسبَةِ خلق السموات إلى العرش جدًّا، كيف الإنسان ينظر إلى نفسه لا شك أنه يستفيد من هذا في قلبه وعمله أنه أولى بالافتقار إلى الله وأولى بالذل إلى الله، وأولى بالعبودية لله ﷻ وتقدّست أسماؤه وهذا من ثمرات التّفكر الشّرعي والنظر في ملكوت السموات والأرض، والنظر أيضًا فيما ذكر الله ﷻ في كتابه من أنواع خلقه التي لم نرَ ومنها عرشه ﷻ وتقدست أسماؤه.

المسألة الثالثة:

في قول المؤلف هنا في وصف الرب ﷻ: «مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيءٍ وَفَوقَهُ».

«مُحِيطٌ» هذا الوصف الإحاطة قد جاء وصف الله ﷻ به في القرآن في عدة آيات، كما في قوله سبحانه في آخر سورة فُصِّلت: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ ۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ ﴿٥٤﴾﴾ [فصلت:٥٤]، وكذلك في قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطًا ﴿١٢٦﴾﴾ [النساء:١٢٦]، وكذلك في قوله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ ﴿٢٠﴾﴾ [البروج:٢٠]، ونحو ذلك.

والإحاطة في اللغة: هي الإتيان بالشيء من جميع جهاته؛ يعني: من جميع الجوانب يكون مُطَوَّقًا، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف:٢٩]؛ يعني: جاءهم من كل جهة.

وتفسير إحاطة الله ﷻ بكل شيء؛ السلف والمفسرون منهم من يمضي -وهم الأكثر- عن الدخول في هذا الوصف -وصف إحاطة الله ﷻ بكل شيء-، وكأنهم هربوا من أن يُظَنَّ أنَّ الإحاطة إحاطة ذات، كإحاطة الفَلَك بما فيه وإحاطة السموات بالأرض ونحو ذلك.

ولا شك أنَّ معنىٰ إحاطة الذات ليس مُرَادًا، فإنّ الله ﷻ فوق مخلوقاته والمخلوقات صغيرة بالنسبة لذات الله ﷻ؛ ولهذا أعرضوا عن الخوض في تفسيرها.

وفَسَّرَهَا طائفة من العلماء تفسيرًا يوافق ما قاله السلف وما يعتقده أئمة أهل السنة في ذلك بقولهم: إنَّ الإحاطة أنواع:

- إحاطة بمعنىٰ أنها إحاطة عَظَمَة لله ﷻ.

- إحاطة بمعنىٰ أنها إحاطة سعة؛ فالله سبحانه وَصَفَ كرسيه بأنّه وسع السموات والأرض ووصف نفسه ﷻ بأنه واسع سبحانه وتعالىٰ الذي وسِع كل شيء.

- إحاطة بمعنىٰ أنها إحاطة صفات: إحاطة علم، إحاطة قدرة، إحاطة قهر، إحاطة مُلك إلىٰ غير ذلك. فهذه كلها من معاني إحاطة الرب ﷻ عباده؛ ولهذا أين المفر؟

فكل أحد يفرُّ منه إلىٰ غيره؛ ولكن الله ﷻ ولإحاطته بخلقه وإحاطته بجميع ملكوته -سبحانه وتعالىٰ- إحاطة عظمة وسَعَة وقدرة وعلم إلىٰ غير ذلك- فإنّه سبحانه إذا فررت منه فإنك لن تجد إلا أن تفر إليه سبحانه وتعالىٰ ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الذاريات:٥٠].

ويقول القائل يوم القيامة: أين المفر؟ لا مفر من الله إلا إليه.

وهذا إذا نَظَرَ إليه العبد مع التَّفُكُّر وَجَدَ نفسه تتصاغر جدًّا أمام ربه ﷻ، فَيعظُمُ الإيمان في قلبه، ويعظُمُ اليقين، ويعظُمُ توكله علىٰ الله، فيأنس بالله ﷻ وبما جاء من الله ﷻ حتىٰ يصير راضيًا بكل ما جاء من الله ﷻ ذالًّا لربه سبحانه وتعالىٰ.

وكلمة «شَيءٍ» في قوله: «بِكُلِّ شَيءٍ» -ذكرنا لكم- أنها تُفَسَّر بأَنَّ الشيء ما يصح أن يُعلَمَ أو يؤوَّل إلىٰ أن يُعلَم.

والله سبحانه وتعالىٰ إحاطته بالأشياء منها -كما ذكرنا- إحاطة علم وإحاطة قدرة، فهو سبحانه وتعالىٰ عالم بكل شيء، قدير علىٰ كل شيء، فإذًا كلمة «كُلِّ شَيءٍ» هنا لأجل ما جاء في الآيات ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطٗا ١٢٦﴾ [النساء:١٢٦] ونحو ذلك لأجل ما جاء في الدليل.

المسألة الرّابعة:

وهي أعظم المسائل وأَجَلّهَا في كلام الطحاوي هذا، وهي قوله في وصف الله ﷻ: «**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيءٍ وَفَوقَهُ**».

كما ذكرتُ لك أنَّ الإحاطة قد يتبادر إلىٰ بعض الأذهان أنها إحاطة ذاتٍ؛ بمعنىٰ أنَّ الأشياء جميعًا الله سبحانه بذاته محيط بها من كل جهة، وهذه قد نفاها العلماء ولم يجعلوها تفسيرًا للإحاطة؛ لهذا قال بعدها: «وَفَوقَهُ»؛ يعني: أنَّهُ مع إحاطته بكل شيء فهو فوق جميع الأشياء.

والفوقية هنا هي المسألة المشهورة العظيمة في هذه الأمة وهي مسألة علو الله ﷻ علىٰ خلقه وفوقية الرب ﷻ علىٰ خلقه.

والفوقية بمعنى العُلو؛ فالآيات التي فيها ذِكرُ الفوقية تُفَسَّرُ بالعلو، والآيات التي فيها العلو تُفَسَّرُ بالفوقية، ففوقية الرب ﷻ هي علوه سبحانه على جميع خلقه.

وفي قوله: «وَفَوقَهُ» مسائل لبسط الكلام عليها.

المسألة الأولى:

أنَّ العلو والفوقية ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- إلى علو الذات.
- وعلو القهر.
- وعلو القَدر والشرف.

وكذلك الفوقية:

- فوقية الذات.
- وفوقية القهر.
- وفوقية القَدر والشَرَف.

وبعض أهل العلم يقسمها إلى قسمين:

- إلى فوقية الذات.
- وإلى فوقية الصفات

وكذلك العلو:

- علو ذات.
- وعلو صفات.

والأول هو الأكثر في تفسير أهل العلم الذين دوَّنُوا شرح عقائد أهل السنة والجماعة.

أولًا: علو الذات وفوقية الذات:

وهذه معناها أنَّ الله ﷻ فوق جميع الأشياء وأنه الأعلى سبحانه، وهذا هو الذي فسّره به ﷺ فَفَسَّرَ الآية وهي آية سورة الحديد ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾

[الحديد:٣]؛ فسّر ﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾، فقال: «**وأنت الظاهر فليس فوقك شيء**» سبحانه وتعالىٰ.

ثانيًا: فوقية القهر وعلو القهر:

وهذه معناها أنه سبحانه وتعالىٰ لا يُغلَب ولا يُرَامُ جنابه، بل هو سبحانه وتعالىٰ هو الذي يَقهَرُ من عداه، يُملِي ويستدرك ويَقهَر ويَأخُذُ علىٰ غِرَّة ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخۡذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلۡقُرَىٰ وَهِيَ ظَٰلِمَةٌۚ إِنَّ أَخۡذَهُۥٓ أَلِيمٞ شَدِيدٌ ١٠٢﴾ [هود:١٠٢]، فهو سبحانه وتعالىٰ عالٍ علو القهر، وهو فوق خلقه فَوقِيَّةَ قهر وجبروت وعظمة للمولىٰ ﷻ.

ثالثًا: علو القَدر وفوقية القَدر:

وهذا المعنىٰ هو الذي يُثبِتُهُ المبتدعة من العلو فلا ينازعون في علو القَهر والقَدر والشَّرَف؛ فيقولون: معنىٰ الله فوق خلقه كقول القائل: المَلِكُ فوق شَعبِهِ أو الأمير فوق رعيته؛ يعني: من جهة قَدرِهِ، وكقولهم: العالم فوق عامة الناس، من جهة القَدر، وكقول القائل: الذّهب فوق الحديد؛ يعني: من جهة المنزلة والقَدر. وهذا تفسير ناقص، كما سيأتي في هذه المسائل إن شاء الله تعالىٰ.

المسألة الثانية:

العلو والفوقية لله ﷻ ثابتة بدليل القرآن والسنة والعقل والفطرة، بل قال بعض العلماء: إنَّ في القرآن والسنة ألف دليلٍ لإثبات علو الله ﷻ بذاته وفوقيته بذاته علىٰ خلقه.

وهذا يعني أنَّ أمر العلو ومسألة العلو والفوقية من المسائل المتواترة العظيمة التي دلالتها صريحة، بل دلالتها نصية فدلالتها إذًا قطعية؛ ولهذا صَرَّحَ عدد من أهل العلم بتكفير من أنكر علو الله ﷻ علىٰ خلقه لأجل عِظَم الأدلة في هذا، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ.

الأدلة التي دَلَّت علىٰ علو الله ﷻ علىٰ خلقه وعلىٰ أنه سبحانه فوقهم بذاته

وصفاته كثيرة جدًّا؛ لهذا ابن القيم جعلها أنواع لأجل كثرتها، جعلها ثمانية عشرة نوعًا كل نوع تحته جملة من الأدلة في الكتاب والسنة، ونذكر بعضًا منها، وترجعون إلى الباقي:

١- أنَّ الله ﷻ صرَّحَ سبحانه ونص على أنه فوق عباده في قوله في سورة الأنعام: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [الأنعام:١٨]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾.

٢- أنه جاء التصريح بـ﴿مِّن﴾ قبل الفوقية في قوله سبحانه في سورة النحل: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النحل:٥٠].

ومن مقتضيات اللغة أنَّ مجيء «من» قبل الظرف «فوق» تدل بظهور على أنَّ الفوقية فوقية ذات؛ لأنَّ فوقية الصفة أو القَهر أو القَدر لا يُؤتى فيها بـ«من»، فلا يُقَال: الذهب من فوق الحديد ويُعنى به صفاته، أو الملك من فوق الرعية ويعنى بها من الصفات.

إذا أُتيَ بـ«من» في اللغة قبل الظرف «فوق» فإنها تدل على فوقية المكان أو فوقية الذات لله ﷻ؛ يعني: فوقية الذات لأي شيء، وفي الآية فوقية الذات لله ﷻ.

فإذًا قوله سبحانه لما وصف الملائكة بأنَّهُم في السماء وأنهم يسبحون قال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾، يعني الذي هو فوقهم بذاته ﷻ وتقدست أسماؤه.

٣- أنه سبحانه ذَكَرَ أنَّ الملائكة تعرج إليه فقال سبحانه ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾﴾ [المعارج:٤]، عروج الملائكة؛ يعني: صعودها، عروج الملائكة؛ يعني: ارتقاءها إلى أعلى وإلى فوق، وهذا يدل على فوقية الذات لله ﷻ.

٤- أنه سبحانه ذَكَرَ ونصَّ على أنَّ العمل الصالح يصعد إلى الرب ﷻ، والأعمال الصالحة تُرفَعُ إليه سبحانه وتعالى، كما جاء في قوله تعالى في سورة فاطر: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]؛ فقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ﴾؛ يعني: لا إلى غيره؛ لأنه سبحانه هو المتفرد بعلو الذات على خلقه جميعًا.

٥- أنَّ الله سبحانه ذَكَرَ أنَّهُ اختَصَّ بعض عباده بأن جعلهم عنده، ومن ذلك الملائكة؛ فالملائكة في السماء، ولكن هم متنوعون أيضًا في سُكناهم للسماء، فجعل ﷻ بعضهم مختص بأنه عنده سبحانه، وهذه العندية هي عندية علو وفوقية، كما في قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾[الأنبياء:١٩، ٢٠] ، ونحو ذلك من الآيات؛ فالعندية -عندية الملائكة- يعني: كون الملائكة عند الله ﴿فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾[فصلت:٣٨] يقتضي أنه سبحانه شرَّفَهُم وخَصَّهُم بشيء وهو أنهم عنده؛ يعني: في عُلاهُ ﷻ.

وكذلك ما وصف الله ﷻ به الشهداء في قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾[آل عمران:١٦٩] ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، هم بين الخلق جَسَدًا ولكنهم عند ربهم روحًا؛ يعني: في العلا تكريمًا لهم وتعظيمًا لأجرهم وثوابهم.

٦- ما ذكر الله ﷻ من تنزيله للكتاب من عنده، كقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾[الزمر:١] ، وكقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٢﴾﴾ [غافر:٢] ، وكقوله: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢﴾﴾ [فصلت:٢] ، وكقوله سبحانه: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾[النحل:١٠٢] ، ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء:١٩٣] ، ونحو ذلك من الآيات.

وهذه كلها ذكرها ابن القيم تحفظونها؛ لأنها نافعة في الحجاج ومجادلة من ينكرون علو الله ﷻ.

والأنواع كثيرة يمكن أن تطلبوها، وفيها أقوىٰ دلالة وأوضح برهان علىٰ أنَّ الله سبحانه هو العالي فوق خلقه بذاته ﷻ.

المسألة الثالثة:

دلالة السنة علىٰ فوقية الله ﷻ، أيضًا جاءت الأدلة فيها كثيرة جدًّا، كقوله ﷺ :

«**وأنت الظاهر فليس فوقك شيء**»(٢٦٠)، وكقوله: «**والعرش فوق سمواته والله فوق ذلك**» في الحديث الذي مرَّ معنا البحث فيه، وأنَّ أهل السنة يستدلون منه بهذا القَدر لثبوته في أدلةٍ أخرىٰ، وكذلك قوله ﷺ في حجة الوداع يشير إلىٰ السماء ثم ينكث بإصبعه الأرض: «**اللهم هل بلغت، اللهم فاشهد**»(٢٦١)، وكذلك قوله ﷺ في حديث الجارية لما سألها: «**أين الله؟**» قالت: في السماء، قال ﷺ لسيدها: «**أعتقها فإنها مؤمنة**»(٢٦٢)، والأدلة علىٰ علو الله ﷻ في السنة كثيرة.

المسألة الرابعة:

وهي في الدِّلالة العقلية؛ دلالة العقل علىٰ علو الله ﷻ بذاته علىٰ خلقه، ودلالة العقل متنوعة وكثيرة، لكن نكتفي منها بدليل عقلي واحد، وهو أنّ الله ﷻ موجود سبحانه وتعالىٰ بالاتّفاق؛ يعني: كل من أثبت الله ﷻ أثبت وجوده، حتىٰ جهم الذي ينفي جميع الصفات يثبت وجود الله ﷻ.

فنقول لجميع هذه الفئات: أنّ الوجود قَدرٌ مشترك؛ فالله ﷻ موجود، وخلق الله ﷻ أيضًا موجودون، وهذان الوجودان إما أن يتمايزا وإما أن يتداخلا؛ فإن تداخلا؛ يعني: صار أحدهما داخل الآخر؛ إما أن يكون الخَلق محيطون والله ﷻ في داخل خلقه، وإما أن يكون الخَلق في داخل الله ﷻ.

خَلق الله ﷻ والكائنات منها أشياء مستقبحة ومستقذرة وقبيحة؛ مثل النجاسات، ومثل القاذورات، ومثل الأشياء التي لا يُصَرَّحُ بها، ونحو ذلك استقذارًا واستهجانًا وبعض المخلوقات السيئة ونحو ذلك، وهذه لا أحد -من جميع من يبحث هذه المسائل- يقول بجواز أن تكون في داخل الله ﷻ.

فإذًا تَحَصَّلَ الأمر إلىٰ أنَّه يتعَيَّن أن يكون الله ﷻ عاليًا علىٰ خلقه؛ لأنَّ الاختلاط يقتضي هذا المعنىٰ العقلي الفاسد، وكون الله ﷻ في داخل خلقه هذا فيه نَقص لله ﷻ.

---

(٢٦٠) سبق تخريجه.

(٢٦١) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٢١٨) وغيره من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢٦٢) سبق تخريجه.

وهذا برهان عقلي صحيح؛ وذلك لأنه مبني على مقدمتين وهاتان المقدمتان إثباتهما مُشتَرَك بين جميع الجهات:

- المقدمة الأولى: وجود الله ﷻ.

- المقدمة الثانية: تنزه الله ﷻ عن أن يكون في داخله شيء مما يُستَقبَح أو يُستَقذَر.

المسألة الخامسة:

وهي في الدليل الفطري، والدليل الفطري لعلو الله ﷻ هو أنّه كل أحد يحس من فطرته سواء عَلِمَ الدين أو لم يعلم الدين، عُلِّم أو لم يُعلَّم أنَّ قلبه عند الحاجة وعند الرّغَب إلى لله ﷻ وعند اقتطاع الأسباب وبقاء لطف الله ﷻ أنه يتجه القلب إلى العلو، وهذا شيء فطري مغروس في الإنسان.

ولهذا ذَكَرَ شارح الطحاوية وقد نقله أيضًا غيره قصة الزاهد الأثري الهمذاني مع أبي المعالي الجويني الذي يُلَقَّب بإمام الحرمين، حيث ذكر إمام الحرمين في درسه نَفيَ علو الله ﷻ على خلقه -علو الذات- وأنَّ المراد بذلك علو القهر وعلو القدر.

فقال له الشيخ الهمذاني: يا أستاذ -وكلمة أستاذ في الزمن الأول: تطلق على من أجاد فنًّا من الفنون، وأما كلمة الشيخ فتطلق على من له مكانة وديانة وورع وخوف من الله ﷻ، فقال له: يا أستاذ -لإجادته فن الكلام- أخبرني عن هذه الضرورة التي أجدها في نفسي وهي أني أطلب العلو إذا احتجت إلى الله ﷻ.

فقال أبو المعالي: حيرني الهمذاني، حَيَّرَنِي الهمذاني؛ لأنَّ قوله بنفي العلو لله ﷻ، هذا منافٍ للفطرة، فلما استدل عليه بالفطرة قال: حيرني الهمذاني.

وقد ذكر بعض من صَنَّفَ في الرحلات كما ذكرته لكم في هذه الدروس، ذكَرُوا أنَّ وَفدًا من الخليفة العباسي ذَهَبَ إلى روسيا،يعني: إلى بلاد الترك التي هي روسيا الآن، وقالوا: وجدنا أناسًا لا يعبدون الله ﷻ، وليس عندهم رسالة، يريدون أن يشرحوا لهم الإسلام، قالوا: ولكنا وجدناهم أنهم إذا أصابتهم شدة وعواتي إما من المطر ونحوه، ومن قحط ونحو ذلك خرجوا إلى الفلاة ورفعوا أيديهم إلى السماء ونظروا

إلىٰ السماء يهمهمون، كأنهم يطلبون الفرج مِمَن هو في السماء، وهذا أمر مركوز في الفطرة كما ذكرنا لك.

إذًا دليل علو الله ﷻ، وفوقية الرب ﷻ دليل من القرآن والسنة، ومن العقل، ومن الفطرة.

المسألة السادسة:

هي أنَّ نفاة العلو لربنا ﷻ، يُعنَىٰ: بهم من ينفي علو الذات لربنا ﷻ.

أما علو القَهر والقَدر فهذا يُثبِتُهُ الجميع، فإذا قيل: نفاة العلو فيُعنَىٰ بهم: من ينفي علو الذات لله ﷻ.

والذين نَفَوا علو الذات لربنا ﷻ خالفوا الأدلة التي ذكرناها لكم من الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة، وأيضًا احتجوا هم بأدلةٍ عقلية لنفي علو الله ﷻ، تعالىٰ الله عن قولهم.

والدليل العقلي الذي من أجله نفوا صفة العلو لله ﷻ قالوا:

إنَّ عُلُوَّ الذات، يعني: أنَّ الله ﷻ عالٍ علىٰ خلقه بذاته، هذا يقتضي أن يكون في جهة؛ لأنَّ العلو أحد الجهات الست، والجهات الست هي: أمام، خلف، يمين، شمال، تحت، وفوق، فإثبات الفوقية وإثبات العلو يقتضي أن يكون الرحمن ﷻ في جهة من الجهات، وإثبات الجهة -علىٰ أصلهم- يقتضي أنه جسم.

وإذا كان جسمًا عندكم، بحسب تأويلكم، هل هذه النهاية؟

قالوا: لا، إذا كان جسمًا، إذا وصلنا إلىٰ هذا فمعناه أننا نبطل الدليل الذي أثبتنا به وجود الرب ﷻ.

ما معنىٰ هذا الكلام؟

معناه أنَّ الجهمية والمعتزلة ومن نحا نحوهم أثبتوا وجود الرب ﷻ عن طريق حلول الأعراض في الأجسام، وقالوا:

إنَّ جعل الجسم مُحدَثًا له مُحدِث إنَّمَا تَبَيَّنَاه بأن أثبتنا أنَّهُ جسم، وكيف أثبتنا أنّه جسم؟

قالوا: بحلول الأعراض فيه.

فما معنىٰ حلول الأعراض فيه؟

معناها: أنَّ هذا الجسم يتصف بصفات لا تُرَىٰ، يحل فيه أشياء تُغَيِّرُهُ وتُسَمَّىٰ الأعراض، تَعرِضُ له وتزول عنه، فمثلًا البرودة هذا عَرَض علىٰ حد كلامهم، والحرارة عَرَض، أيضًا الانتقال عَرَض، التقدم والتأخر عَرَض، الانخفاض عَرَض، العلو عَرَض.

فهذه الصفات يجعلونها أعراض.

وهذه الأعراض إنما تقوم بالأجسام.

فلمَّا كان الجسم لا يقوم بنفسه، يحتاج إلىٰ أعراض حتىٰ تُمَيِّزَه وحتىٰ يكون فاعلًا، استدللنا علىٰ أنّه يُفعَلُ به لأنه هُوَ لم يجلب الأعراض بنفسه في الجسم، وإنّما جُلِبَت إليه فمعناه أنه محتاج فقير يُفعَلُ به.

فإذًا ثَمَّ فاعل، وثَمَّ مُحدِث إلىٰ آخره.

فاستقام لهم بهذا أنَّ جميع الأجسام الموجودة ثَبَتَت جِسمِيَّتُهَا بحلول الأعراض فيها، وما دام أنّه حلّت الأعراض فيها فثَمَّ من أَحَلَّ الأعراض فيها، وأوجد الأعراض فيها، والتي منها العلو، والنزول، والتقدم، والتأخّر، والمشي، والهرولة، والأخذ، والرّد إلىٰ آخره.

فلهذا جعلوا هذا قاعدة -تنتبه لها- فيما نفوا من الصفات.

يقولون: الدليل العقلي يُبطل الاتصاف بهذه الصفة، أيُّ دليل عقلي؟

هو الدليل العقلي الذي هو حلول الأعراض في الأجسام الذي به أثبتوا أنّ الله ﷻ موجود.

فإذًا قالوا: لو أثبتنا العلو، لو أثبتنا أنَّ الله عالٍ بذاته ﷻ، لعَادَ هذا الإثبات علىٰ دليلنا بالإبطال؛ لأننا أثبتنا حدوث الأجسام بالأعراض.

إذًا هذا عَرَض وهذه صفة تدل علىٰ أنه في جهة، وإذا صار في جهة معناه أنَّهُ

متحيّز، وإذا صار متحيز معناه أَنَّهُ جسم، إذا صار علو أيضًا عَرَض حلَّ في جسم، إذا صار جسمًا معناه أنَّ ثمة شيء فَعَلَ به، فهذا إبطال للربوبية وتوحُّد الله ﷻ في الخلق.

ولهذا نفوا كل صفة من الصفات؛ أن تكون من الأعراض أو تكون من الحوادث.

ولهذا يتَّسِم الصفاتية عمومًا -بل وجَهْمٌ قبلهم وهو الذي أنشأ هذا البرهان الباطل- بهذه السمة وهي أنهم يقولون: الدليل العقلي يمنع الاتصاف بهذه الصفة، ويعنون به: الدليل العقلي على إثبات وجود الله ﷻ.

وهذه الجملة اليسيرة فصَّلتها لكم أظن أنها موجودة في أحد الشروح -أظن في شرح الواسطية بتفصيل-، وهي سبب ونشأة القول بنفي الصفات، كيف ظهر القول بنفي الصفات؟

لماذا اختلفت الأمة؟ وما هو منشأ الضلال فيها؟ وكيف تَفَرَّعَت؟ ذكرناها لكم أظن في دروس الواسطية أو في غيرها.

إذًا فالشّبهة التي من أجلها نفوا العلو، هي أنَّ العلو جهة، وكون الرحمن في جهة معناها أَنَّهُ مُتَحَيِّز، فإذا كان مُتَحَيِّزًا فمعناه أنه جسم إلىٰ آخره.

وهذه كلها ناشئة من اعتقادهم صحة الدليل الأول.

والدليل الأول الذي هو إثبات وجود الرب ﷻ عن طريق حلول الأعراض في الأجسام لا نُسَلِّمُهُ، نقول هذا دليل أصلًا باطل، ودليل غير صحيح، ولا يستقيم لإثبات وجود الرب ﷻ.

بل أعظم إثبات لوجود الرب ﷻ هو الدليل القرآني وهو قول الرب ﷻ في كتابه: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ۝٣٥ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ۝٣٦﴾ [الطور:٣٥، ٣٦]، ليس ثَمَّ إلا احتمالان:

- إما أن تكون خالقًا أو مخلوقًا.

والسموات والأرض إما أن تكون خالقةً أو مخلوقةً.

تكون خالقة هذا ممتنع لأدلة كثيرة، فلا بد أن تكون مخلوقة.

كذلك الشجر، كذلك النبات، كذلك المياه، كذلك أجزاء بدنك، كذلك كل تنظيم تراه، ثَمَّ احتمالان:

- إما أن يكون خالقًا.
- وإما أن يكون مخلوقًا.

والأدلة علىٰ إثبات وجود الله ﷻ، وأنه سبحانه المتفرّد بتصريف الملك أكثر من أن تُحصَر، وفطرة الإنسان تأبىٰ أن يقول بغير ذلك.

المقصود: هذه شُبهَة من نَفَىٰ العلو، ولهذا نقول لهم: أَنَّهُم بنوا بنيانهم هذا علىٰ شفا جُرُفٍ هار، بَنَوهُ علىٰ قاعدة باطلة، وعلىٰ مقدمة باطلة، فيُرَدُّ عليهم بإبطال مقدمتهم.

يعني: هذا من جملة أدلتهم العقلية، ثَمَّ أدلة متنوعة من يريد المزيد يرجع لها في المطولات.

المسألة السابعة:

ثَمَّ كلمة عند المتكلمين وطائفة من نُفَاة العلو وهي أنهم يقولون: إنَّ السّماء قبلة الدعاء.

إذا قال لهم قائل: فطرة الإنسان أَنَّهُ إذا أراد أن يدعو اتَّجَهَ إلىٰ السماء. قالوا: هذا لأنَّ السماء قبلة الدعاء.

وهذه الكلمة ربما ردَّدَها بعض المنتسبين إلىٰ السنة قالوا: إنَّ السماء قبلة الدعاء.

وهذا باطل، الكلمة هذه باطلة، فالسماء ليست قبلة الدعاء، فأعظم الدعاء الصلاة، والصلاة سُمّيَت صلاةً لما فيها من دعاء العبادة ودعاء المسألة، ومع ذلك جُعِلَت قبلة الصلاة إلىٰ بيت الله - ﷻ- الحرام، فقبلة الدعاء هي قبلة الصلاة، وهي قبلة الميّت التي يُوَجَّهُ إليها عند احتضاره و يُوَجَّهُ إليها عند دفنه، وهي مكة أو الكعبة التي شرّفها الله ﷻ.

فإذًا لا يصح قول من يقول: إنَّ السماء قبلة الدعاء، بل المشروع للدَّاعِي أَنَّهُ

إذا أراد أن يدعو أن يتوجه إلىٰ القبلة، هذا أكمل حالات الدعاء، إذا دعا يتوجه إلىٰ القبلة، ثُمَّ إذا رفع يديه فإنه يرفعها ويتجه ببصره وقلبه إلىٰ القبلة، يتجه بوجهه وببصره إلىٰ القبلة، قد يرفع وجهه إلىٰ السماء، مثل ما حصل فالنّبي ﷺ في بدر رفع يديه شديدًا حتىٰ سقط رداؤه عن منكبيه، فقال له أبو بكر: «يا رسول الله، مهلًا بعْض مناشدتك ربك فإنه منجزٌ لك ما وعدك»(٢٦٣).

ورَفعُ وَجهِهِ هذا لأجل الإلحاح في طلب الفرج من الله ﷻ، وليس لأجل أنَّ السّماء قبلة؛ لأنَّ أكثر دعاء النبي ﷺ لا يرفع فيه وجهه إلىٰ السماء؛ بل في الصلاة وهي دعاء نهىٰ فيها نبينا ﷺ عن رفع البصر إلىٰ السماء.

المسألة الثامنة:

في قول الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَد أَعجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلقَهُ» الإحاطة المقصود بها: إحاطة الخلق بالله ﷻ.

فالخلق لا يحيطون بالله ﷻ لا بذاته ولا بصفاته.

والإحاطة لا تعني عدم العلم بالشيء وإنما تعني العلم الكُلّي به أو الإحاطة به من جميع جهاته سواء كان من الصفات أم من غيرها فالله ﷻ أعظم وأجلّ أن يحيط به أحد من خلقه سبحانه وتعالىٰ لا في ذاته ولا في صفاته؛ بل هو الذي يحيط بكل شيء سبحانه ولا يحيط به شيء، بل «أَعجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلقَهُ»، يعني: في قوله سبحانه ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، ونحو ذلك من الأدلة.

الإحاطة ذكرنا لكم معناها -أظن في أول الكلام.

وحاصل المعنىٰ أنَّ الإحاطة -يعني في اللغة- هي إدراك الشيء من جميع جهاته.

وقد يكون هذا الشيء معنًىٰ وقد يكون ذاتًا.

فالله ﷻ ذكر أنّ عباده لا يحيطون به علمًا وهذا لكمال صفاته ﷻ وعجز البشر

(٢٦٣) أَخْرَجَه، مُسْلِم، (١٧٦٣)، والتِّرْمِذِي، (٣٠٨١) من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

عن أن يدركوا تمام صفاته.

ومن جهة اللغة إحاطة الذات كما في قوله ﷻ: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف:٢٩]، يعني: صار من جميع الجهات.

فإدراك الشيء من جميع جهاته المعنوية أو الذاتية يقال له في اللغة العربية: إحاطة؛ ولهذا سَمَّىٰ بعض علماء الاختصاص البحار العظيمة: محيطات؛ لأجل المعنىٰ اللغوي في أنها تحيط ببقع كبيرة من الأرض من جميع جهاتها.

الإعجاز: كونه ﷻ «**أَعجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلقَهُ**» هذا في الدنيا وفي الآخرة.

فالخلق لا يحيطون بالله ﷻ علمًا في الدنيا، وكذلك المؤمنون إذا رأوه يوم القيامة فإنها رؤية بصر، رؤية عين، وليست رؤية إحاطة ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣] ﷻ.



الدرس التاسع عشر:

إثبات الكلام لله تعالى

٥٢- وَنقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا، إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسْلِيمًا.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العزِ:

❑ قوله: «ونَقُولُ: إنَّ الله اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وكَلَّمَ مُوسىٰ تَكْلِيمًا، إِيْمَانًا وتَصْدِيقًا وتَسْلِيمًا»:

● قال الله تعالىٰ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء:١٢٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء:١٦٤]، الخُلة: كمال المحبة.

وأنكرت الجهمية حقيقة المحبة من الجانبين؛ زعمًا منهم أن المحبة لا تكون إلا لمناسبة بين المحب والمحبوب، وأنه لا مناسبة بين القديم والمحدث توجب المحبة، وكذلك أنكروا حقيقة التكليم، كما تقدم، وكان أول من ابتدع هذا في الإسلام هو الجعد بن درهم، في أوائل المئة الثانية، فضحَّىٰ به خالد بن عبدالله القسري أمير العراق والمشرق بواسط، خطب الناس يوم الأضحىٰ فقال: أيها الناس ضَحُّوا، تقبل الله ضحاياكم؛ فإني مُضَحٍّ بالجعد بن درهم؛ إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسىٰ تكليمًا!! ثم نزل فذبحه، وكان ذلك بفتوىٰ أهل زمانه من علماء التابعين رضي الله عنهم، فجزاه الله عن الدين وأهله خيرًا.

وأخذ هذا المذهب عن الجعد الجهمُ بن صفوان، فأظهره وناظر عليه، وإليه أضيف قول: «الجهمية»، فقتله سلمُ بن أحوز أمير خراسان بها، ثم انتقل ذلك إلىٰ المعتزلة أتباع عمرو بن عبيد، وظهر قولهم في أثناء خلافة المأمون، حتىٰ امتحن أئمة الإسلام، ودعوهم إلىٰ الموافقة لهم علىٰ ذلك.

وأصل هذا مأخوذ عن المشركين والصابئة، وهم ينكرون أن يكون إبراهيم خليلًا وموسىٰ كليمًا؛ لأن الخلة هي كمال المحبة المستغرقة للمحب، كما قيل:

قَدْ تخللتَ مسلك الروحِ منّي ولـذا سُـمِّي الخليـلُ خليـلا

ولكن محبة الله وخلته كما يليق به تعالىٰ، كسائر صفاته، ويشهد لما دلت عليه الآية الكريمة ما ثبت في «الصحيح» عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ أنه قال: «**لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذتُ أبا بكر خليلًا، ولكن صاحبكم خليل الله**»[٢٦٤]، يعني: نفسه، وفي رواية: «**إني أبرأ إلىٰ كل خليل من خلته، ولو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا**»[٢٦٥]، وفي رواية: «**إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا**»[٢٦٦].

فَبيَّن ﷺ أنه لا يصلح له أن يتخذ من المخلوقين خليلًا، وأنه لو أمكن ذلك لكان أحق الناس به أبو بكر الصديق، مع أنه ﷺ قد وصف نفسه بأنه يحب أشخاصًا، كقوله لمعاذ: «**والله إني لأحبك**»[٢٦٧]، وكذلك قوله للأنصار[٢٦٨]، وكان زيد بن حارثة حِبَّ رسول الله ﷺ، وابنه أسامة حِبه، وأمثال ذلك. وقال له عمرو بن العاص: «**أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، قال: فمن الرجال؟ قال: أبوها**»[٢٦٩].

فَعُلم أن الخُلة أخص من مطلق المحبة، والمحبوب بها لكمالها يكون محبوبًا لذاته لا لشيء آخر؛ إذ المحبوب لغيره هو مؤخَّر في الحب عن ذلك الغير، ومن كمالها لا

---

(٢٦٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٣٨٢)،بنحوه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قلت: والحديث بلفظه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في مُسْلِم -أيضًا- (٢٣٨٣).

(٢٦٥) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٣٨٣/٧)، وأَحْمَد (٣٧٧/١)، واللفظ له من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢٦٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (٥٣٢)، من حديث جندب رضي الله عنه.

(٢٦٧) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (١٥٢٢)، والحاكم (٤٠٧/١)، وابن حبان (٢٠٢٠/إحسان)، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أَبِي دَاوُد».

(٢٦٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٧)، ومُسْلِم (٧٤)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢٦٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٦٢)، ومُسْلِم (٢٣٨٤)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

تقبل الشركة ولا المزاحمة؛ لتخللها المحب، ففيها كمال التوحيد وكمال الحب؛ ولذلك لما اتخذ الله إبراهيم خليلًا، وكان إبراهيم قد سأل ربه أن يهب له ولدًا صالحًا فوهب له إسماعيل، فأخذ هذا الولدُ شُعبة من قلبه، فغار الخليل علىٰ قلب خليله أن يكون فيه مكان لغيره، فامتحنه به بذبحه ليظهر سر الخلة في تقديمه محبةَ خليله علىٰ محبة ولده، فلما استسلم لأمر ربه وعزم علىٰ فعله، وظهر سلطان الخلة في الإقدام علىٰ ذبح الولد إيثارًا لمحبة خليله علىٰ محبته؛ نسخ الله ذلك عنه وفداه بالذِّبح العظيم؛ لأن المصلحة في الذبح كانت ناشئة من العزم وتوطين النفس علىٰ ما أُمِرَ، فلما حصلت هذه المصلحة عاد الذبح نفسه مفسدة، فنُسخ في حقه، وصارت الذبائح والقرابين من الهدايا والضحايا سُنَّة في أتباعه إلىٰ يوم القيامة.

وكما أن منزلة الخلة الثابتة لإبراهيم صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبينا ﷺ كما تقدم، كذلك منزلة التكليم الثابتة لموسىٰ صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبينا ﷺ، كما ثبت ذلك في حديث الإسراء.

وهنا سؤال مشهور، وهو: أن النبي ﷺ أفضل من إبراهيم ﷺ، فكيف طلب له من الصلاة مثل ما لإبراهيم، مع أن المشبَّه به أصله أن يكون فوق المشبه؟ وكيف الجمع بين هذين الأمرين المتنافيين؟

وقد أجاب عنه العلماء بأجوبة عديدة، يضيق هذا المكان عن بسطها.

وأحسنها: أن آل إبراهيم فيهم الأنبياء الذين ليس في آل محمد مثلهم، فإذا طَلب للنبي ﷺ ولآله من الصلاة مثل ما لإبراهيم وآله وفيهم الأنبياء، حصل لآل محمد ما يليق بهم، فإنهم لا يبلغون مراتب الأنبياء، وتبقىٰ الزيادة التي للأنبياء، وفيهم إبراهيم لمحمد صلىٰ الله عليهما وسلم، فيحصل له من المزيَّة ما لم يحصل لغيره.

وأحسن من هذا: أن النبي محمدًا ﷺ من آل إبراهيم، بل هو أفضل آل إبراهيم؛ فيكون قولنا: «**كما صليت علىٰ آل إبراهيم**» متناولًا الصلاة عليه وعلىٰ سائر النبيين من ذرية إبراهيم بل هو متناول لإبراهيم أيضًا، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ

﴿ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[آل عمران:٣٣]، فإبراهيم وعمران دخلا في آل إبراهيم وآل عمران، وكما في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤]. فإن لوطًا داخل في آل لوطٍ، وكما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾[البقرة:٤٩] وقوله: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾[غافر:٤٦]، فإن فرعون داخل في آل فرعون.

ولهذا -والله أعلم- أكثر روايات حديث الصلاة على النبي ﷺ إنما فيها: «**كما صليت علىٰ آل إبراهيم**»، وفي كثير منها: «**كما صليت علىٰ إبراهيم**»، ولم يرد: «**كما صليت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل إبراهيم**» إلا في قليل من الروايات، وما ذلك -والله أعلم- إلا لأن في قوله: «**كما صليت علىٰ إبراهيم**» يدخل آله تبعًا، وفي قوله: «**كما صليت علىٰ آل إبراهيم**»، هو داخل في آل إبراهيم، وكذلك لما جاء أبو أوفىٰ رضي الله عنه بصدقته إلىٰ النبي ﷺ دعا له النبي ﷺ وقال: «**اللهم صل علىٰ آل أبي أوفىٰ**»(٢٧٠).

فعلىٰ رواية من روىٰ: «**كما صليت علىٰ إبراهيم وعلىٰ آل إبراهيم**» لا يدخل فيهم لإفراده بالذكر.

ولما كان بيت إبراهيم عليه السلام أشرف بيوت العالم علىٰ الإطلاق، خصهم الله بخصائص:

منها: أنه جعل فيه النبوة والكتاب، فلم يأت بعد إبراهيم نبي إلا من أهل بيته.

ومنها: أنه سبحانه جعلهم أئمة يهدون بأمره إلىٰ يوم القيامة، فكل من دخل الجنة من أولياء الله بعدهم فإنما دخل من طريقهم وبدعوتهم.

ومنها: أنه سبحانه اتخذ منهم الخليلين، كما تقدم ذكره.

ومنها: أنه جعل صاحب هذا البيت إمامًا للناس. قال تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[البقرة:١٢٤].

ومنها: أنه أجرىٰ علىٰ يديه بناء بيته الذي جعله قيامًا للناس ومثابة للناس وأمنًا، وجعله قبلة لهم وحجًا، فكان ظهور هذا البيت من أهل هذا البيت الأكرمين.

---

(٢٧٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٤٩٧)، ومُسْلِم (٥١٧٦)، من حديث عبد الله بن أبي أوفىٰ رضي الله عنه.

ومنها: أنه أمر عباده أن يصلُّوا علىٰ أهل هذا البيت،... إلىٰ غير ذلك من الخصائص.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

قوله: «وَنقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا، إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسْلِيمًا»:

●نقول نحن أهل السنة: إن الله اتخذ إبراهيم خليلًا، كما أخبر سبحانه في كتابه: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ۝١٢٥﴾ [النساء:١٢٥] وأخبر سبحانه أنه كلم موسىٰ تكليمًا، قال سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ [النساء:١٦٤]، وفي هذا فضيلة لإبراهيم وفضيلة لموسىٰ، فإبراهيم خليل الله، وموسىٰ كليم الله -عليهما، وعلىٰ نبينا الصلاة والسلام-، وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا**»[٢٧١] وقال ﷺ: «**إن صاحبكم خليل الله**»[٢٧٢].

وأهل السنة يثبتون المحبة ويثبتون الكلام لله، ويقولون: إن الله يُحب ويُحَب، قال تعالىٰ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة:٥٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ۝٤﴾ [التوبة:٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ۝٢٢٢﴾ [البقرة:٢٢٢]، ويُكَلِّم ويتكلم، فيثبتون صفة المحبة وصفة الكلام.

والخُلَّة هي أكمل المحبة، فإبراهيم ﷺ خليل الله، فله من محبة الله ما تبوأ به منزلة الخُلَّة التي هي: أعلىٰ درجات المحبة، ونبينا ﷺ خليل الله أيضًا، فإبراهيم ومحمد هما خليلان لله تعالىٰ، وأما ما ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: «**إن إبراهيم خليل الله... وأنا حبيب الله ولا فخر**»[٢٧٣] فهو حديث ضعيف، وقد تعلق به بعض الجهلة وأهل الغلو، فيسمون الرسول ﷺ: حبيب الله، وكأن المحبة عندهم أعلىٰ من الخُلَّة، وهذا

---

(٢٧١) سبق تخريجه.

(٢٧٢) سبق تخريجه.

(٢٧٣) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣٦١٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: حديث غريب، وضعفه الأَلْبَانِيّ في «المشكاة»، برقم (٥٧٦٢).

خلاف اللغة، وخلاف دلالات النصوص، فالمحبة ثابتة للأنبياء والمؤمنين والملائكة، كلٌّ علىٰ منزلته من محبة الله سبحانه وتعالىٰ، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤﴾﴾ [التوبة:٤]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ [البقرة: ١٩٥]، فالمحبة مشتركة بين سائر المؤمنين، كلٌّ له حظه من محبة الله بحسب إيمانه وتقواه، فوصف الرسول ﷺ بأنه: حبيب الله فقط ليس فيه خصوصية ولا تميز، فكل مؤمن هو حبيب الله؛ أي: محبوب لله.

وتقدم ذكر الأدلة علىٰ إثبات صفة المحبة، وصفة الكلام لله تعالىٰ.

والمعطلة من الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم ينفون هذه الصفات، فالجهمية يقولون: إنه لا يُحِب ولا يُحَب؛ لأن المحبة ميل الشيء إلىٰ ما يناسبه، ولا تناسب بين الخالق والمخلوق، وهذا -إن صح أن يكون تفسيرًا للمحبة- يختص بمحبة المخلوق، فالمحبة معنىً معقولٌ هو ضد البغض، والله تعالىٰ أخبر بأنه يحب أولياءه، ويحب المؤمنين والمقسطين والتوابين، وأخبر بأنه يمقت الكافرين: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر:١٠].

ونفاة المحبة منهم من يفسر المحبة من الله بإرادة الإنعام، أو يفسرها بنفس النعم المخلوقة، ويفسر البغض بإرادة الانتقام، أو بنفس العقوبة، المهم عندهم نفي حقيقة المحبة عن الله، وينفون محبة المخلوق للخالق سبحانه ويقولون: إن المحبة هي محبة ثوابه، أو محبة طاعته، والمحبة عندهم لا تتعلق إلا بالمخلوق.

ومن المبتدعة من أثبت المحبة من جهة المخلوق، كالصوفية؛ فإنهم يبالغون في إثبات محبة المخلوق للخالق حتىٰ يعبرون عن محبتهم لله بالعشق، وكذلك الفلاسفة يطلقون العشق علىٰ الله تعالىٰ.

والحق: ما دل عليه كتاب الله، ودلت عليه الفِطر والعقول بأنه سبحانه وتعالىٰ يُحب ويُحَب، يحب ملائكته وأنبياءه والصالحين من عباده، كما أخبر تعالىٰ بذلك عن نفسه، ويحبه أولياؤه كما في الآية التي جمعت بين الأمرين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟

مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة:٥٤] وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١].

وكل صفة تثبت لله تعالىٰ فليست مثل صفة المخلوق، فليس حبه تعالىٰ كحبنا، وليس كلامه وتكليمه ككلامنا، والقول في بعض الصفات كالقول في بعض، فـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورىٰ:١١] لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فكما أنه تعالىٰ له علم لا كعلمنا، وسمع لا كسمعنا، فله محبة لا كمحبتنا، ورضًا لا كرِضَانا.

وأما ما ذكره الشارح ابن أبي العز من الكلام في الخُلَّة، وقول الشاعر:

قد تخللت مسلك الروح مني ولـذا سُـمي الخليـل خليـلًا

فهذا تفسير للخلَّة التي هي صفة المخلوق، وكذلك قوله: إن الخُلَّة لا تقبل الشركة، فهذا فيه نظر؛ لأن الله اتخذ إبراهيم ﷺ خليلًا واتخذ محمد ﷺ خليلًا، نعم من كان الله خليله فلا يكون أحد من الخلق خليله، كما في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت ابن أبي قحافة خليلًا، ولكن صاحبكم خليل الله**»(٢٧٤) فدل علىٰ أن المانع له من أن يتخذ أبا بكر خليلًا أن الله اتخذه خليلًا، وهذا يقتضي أن يكون الله خليله، وإن لم يرد -فيما أعلم- وصف الله بأنه خليل إبراهيم، أو خليل محمد، لكن هذا الحديث يُشعر بهذا، وأن الله حين اتخذ محمدًا خليلًا لم يكن للرسول ﷺ خليل من الخلق، وأن ذلك يقتضي أن الله خليله، وهذا من الأدلة علىٰ أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو أفضل هذه الأمة علىٰ الإطلاق، فهو صِدِّيق الأمة وخيرها بعد نبيها؛ لأنه ﷺ قال: «**لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت ابن أبي قحافة خليلًا**».

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «ونَقُولُ: إنَّ الله اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وكَلَّمَ الله مُوسىٰ تَكْلِيمًا، إِيْمَانًا وتَصْدِيقًا وتَسْلِيمًا»:

● من عقيدة المسلمين أن الرسل أفضل الخلق، وأن الرسل يتفاضلون، فهم

(٢٧٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٥٦)، وأَحْمَد (١/٢٧٠)، وغيرهما من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

يعتقدون أن الله اتخذ إبراهيم خليلًا، كما قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥]، والخلة هي أعلى درجات المحبة؛ فالله جل وعلا يحب عباده المؤمنين والمتقين والمحسنين، ويحب التوابين ويحب المتطهرين، ولكن الخلة لم يحصل عليها إلا اثنان من العالم: إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا» (٢٧٥).

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء:١٦٤] ففضَّل بعض النبيين على بعض، وإن كانوا كلهم بالمرتبة العليا، لكن الله جل وعلا فضَّل بعضهم على بعض ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾[البقرة:٢٥٣] فكل نبي يعطيه الله ﷻ تفضيلًا خاصًّا به، فضَّل إبراهيم ومحمدًا عليهما الصلاة والسلام بالخلة، وفضَّل موسى بأنه كَلَّمه تكليمًا بدون واسطة المَلك، وسمع موسى كلامه، ناداه سبحانه وناجاه، والمناداة: الصوت المرتفع، والمناجاة: الصوت الخفي، كل هذا حصل لموسى عليه الصلاة والسلام، وهذه فضيلة لم يحصل عليها غيره، وقال: ﴿تَكْلِيمًا﴾للتأكيد، حتى لا يقول أحد: إن هذا مجاز، فلما أكده بالمصدر، دل على أنه تكليم حقيقي من الله ﷻ، وهذا فيه إثبات الكلام لله ﷻ، وفيه إثبات الفضيلة لموسى عليه الصلاة والسلام على غيره من النبيين في هذه الخصلة، ولا يلزم إذا كان عند نبي من الأنبياء ميزة خاصة أن يكون أفضل من غيره على الإطلاق، بل هو أفضل من غيره من الأنبياء في هذه الخصلة.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

❑قوله: «وَنقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكلِيمًا، إِيمَانًا وَتَصدِيقًا وَتَسلِيمًا»:

●يريد بذلك أنّ أهل السنة والجماعة المتّبعين لسلف هذه الأمة وأئمة الحديث والعلم أنهم يُصدِّقون ويؤمنون بما أخبر الله ﷻ في كتابه من صفاته، ومن اصطفائه

(٢٧٥) أَخْرَجَه مُسْلِم (٥٣٢)، وقد تقدم تخريجه.

لبعض خلقه، ومن ذكر الغيبيات بأنواعها؛ كما قال سبحانه في وصف أهل الإيمان: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة:٣]، فكل الغيب يؤمن به أهل السنة والجماعة دون تفريق ما بين مسألة ومسألة، ودون خوض في التأويل بما يصرفها عن ظاهرها.

وقد ذكر الله ﷻ لنا في القرآن أنَّهُ تَّخَذَ إبراهيم خليلًا.

قال سبحانه في سورة النساء: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ۝١٢٥﴾ [النساء:١٢٥]، وكذلك اتخذ نبينا ﷺ خليلًا، وكَلَّمَ الله ﷻ موسىٰ تكليمًا، كلَّمَهُ فَسَمِعَ موسىٰ كلام الربِّ ﷻ، وكذلك ربنا ﷻ كلم نبينا محمدًا ﷺ تكليمًا ليلة المعراج، فجمع الله ﷻ لنبينا ﷺ ما اختص به إبراهيم وما اختص به موسىٰ من بين أهل زمانهم فجعله ﷺ كليمًا خليلًا.

هذه الجملة وهي: «وَنقُولُ: إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إِبرَاهِيمَ خَلِيلًا» دُوِّنَت في العقائد لأجل مخالفة الجهمية والجعدية وأشباه هؤلاء في إثبات خُلّة الله ﷻ، وفي إثبات الكلام لله ﷻ.

ومن أعظم المقالات شناعة في الإسلام مقالة الجعد بن درهم الذي زعم: أنَّ الله ﷻ لم يتّخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلّم موسىٰ تكليمًا فضحىٰ به خالد بن عبدالله القسري أمير العراق يوم عيد الأضحىٰ تقرّبًا إلىٰ الله ﷻ بإراقة دم ذلك الكافر الذي كذَّبَ الله ﷻ وكَذَّبَ رسوله ﷺ.[٢٧٦]

وهذه المقالة وَرِثَهَا الجهمية، ثم وَرِثَهَا من يُؤَوّل الصفات فينفون صفة الخُلَّة وينفون صفة الكلام لله ﷻ.

❑ قوله: «إِيمَانًا وَتَصدِيقًا وَتَسلِيمًا»:

● هذه الكلمات الثلاث متغايرة؛ فالإيمان والتّصديق والتّسليم تتداخل، فمن

---

(٢٧٦) انظر «خلق أفعال العباد» (٣)، «الشريعة» (١/٣٣١)، «سنن البَيْهَقِيّ الكبرىٰ» (٢٠٦٧٦).

آمن فقد سَلَّم، ومن صَدَّقَ فقد آمن، ومن آمن فهو مُصَدِّق؛ ولكن من جهة الحقيقة فإنّ المؤمن -يعني: من قال هذا الكلام إيمانًا به- قد يكون إيمانًا لكن ليس تصديقًا باتخاذ الخلة كقول المفوضة فإنهم يؤمنون باللفظ وبالآية دون التصديق بالمعنىٰ الذي فيه، والتّسليم؛ تسليمٌ بأن الله ﷻ يتصف ﷻ بالصفات، نُسَلِّمُ لربنا ﷻ ما اتصف به من صفات الجلال والكمال والمحبة والخلة إلىٰ آخر ذلك.

فإذًا «إِيمَانًا وَتَصدِيقًا وَتَسلِيمًا» ظاهرها التقارب في المعنىٰ، والذي يظهر: أنه أراد لكل كلمة معنىٰ أخص.

هذه الجملة فيها مسائل تفصيلية:

المسألة الأولىٰ:

الله ﷻ اتخذ إبراهيم خليلًا، بمعنىٰ أنه سبحانه وتعالىٰ اتَّصَفَ بأنه أَحَبَّ إبراهيم عليه السلام، وأَحَبَّهُ حتىٰ جعله خليلًا له وهو الحِب الخاص.

والمحبة: هي القَدر المشترك بين معانٍ كثيرة، وقد ذكر ابن القيم وجماعة: أنَّ المحبة لها عشر مراتب وفصَّلُوها؛ لكن هذا لا يعنينا في هذا المقام، وإنما الذي يعني أنَّ الخلة أخص من المحبة.

فصفة محبة الرب ﷻ لعباده المؤمنين هذه ثابتة بالكتاب والسنة في أحاديث كثيرة وفي آيات كثيرة؛ كقول الله ﷻ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]. فهذه محبة الرب ﷻ لهؤلاء، وكذلك في صفات من يُحِبُّهُم الله ﷻ قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ونحو ذلك ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾﴾ [الصف: ٤].

فالمحبة صفة جاءت في أدلة كثيرة، كذلك في السنة؛ كما في حديث سهل بن سعد المعروف أنَّ النبي ﷺ لمَّا ذَكَرَ في فتح خيبر قال: «**لأعطين الراية غدًا رجلًا**

يحبه الله ورسوله ويحب الله ورسوله، يفتح الله على يديه»[٢٧٧] فكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فصفة المحبة ثابتة، أما الخُلَّة فهي محبة خاصة، ولذلك كل من نَفَى المحبة فإنه ينفي الخُلَّة؛ لأنَّ الخُلَّة أخص، وليس كل من نَفَى الخُلَّة فإنه ينفي المحبة؛ لأنهم قالوا: إنَّ الخلة تتخلل النفس وفيها نوع من المعنى الذي لا يليق بالرب جل جلاله.

ولهذا نقول: إنَّهُ في صفات الرب جل جلاله لما ثَبَتَت صفة المحبة بالكتاب والسنة؛ فإنَّ صفة الخُلَّة واتخاذ إبراهيم عليه السلام خليلًا، واتخاذ محمدًا صلى الله عليه وسلم خليلًا؛ كما في حديث: «**ولكن صاحبكم خليل الرحمن**»[٢٧٨] هذا في المعنى واحد؛ لأنَّ أصل الصفة، وهي المحبة ثابت باضطراد.

فالخلة محبة خاصة نثبتها كما جاء في الكتاب والسنة.

المسألة الثانية:

أنَّ صفة المحبة والخُلَّة ثُبتَت في النصوص، أما غَيرُهَا من معاني المحبة إذا لم يجئ في الدليل فإنه لا يُثبَتُ لله جل جلاله، وكذلك ينبغي أن لا يستعمله العبد في حُبِّهِ لله جل جلاله تعبيرًا عن ذلك.

ويُمثِّل العلماء على ذلك بلفظ العشق، حيث إنه معلوم أنَّ العشق محبة عظيمة واستعمله الصوفية بأنَّ فلانًا يعشق الله، أو هذا عاشق الرحمن، أو مات من العشق ونحو ذلك من الكلمات التي يتداولونها.

والعشق لا شك أنه محبة خاصة وزائدة؛ لكن هل يُطلق على أنَّ العبد يعشق الله؟ أو أنّ الله جل جلاله يعشق عبده؟

هذا اللفظ لم يأتِ به الدليل لا في الكتاب ولا في السنة، ولا في أقوال الصحابة، ولا في أقوال كبار التابعين إلى أن جاءت الصوفية.

---

(٢٧٧) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٠٠٩)، مُسْلِم (٢٤٠٥)، وغيرهما من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٢٧٨) سبق تخريجه.

وسبب المنع من إطلاق هذا اللفظ في صفات الله ﷻ، أو أن يقول العبد هذا عاشق، أو هذا شهيد العشق الإلهي ونحو ذلك من الألفاظ الباطلة؛ أنّ العشق حتىٰ في عُرفِ أهل اللغة وعند العرب لا يخلو من تَعَدٍّ، فالذي تصل به المحبة إلىٰ حد العشق فإنه إذا عَشِقَ فلا بد أن يكون ثَمَّ تعدٍّ معه، إما تَعَدٍّ علىٰ نفسه بالإيغال في هذه المحبة حتىٰ العشق، وإما أن يوصله العشق إلىٰ التعدي علىٰ غيره، ومحبة الله ﷻ لعباده مبنية علىٰ كمال العدل وكمال الجمال والرحمة بعباده المؤمنين، ومحبة العبد لربه ﷻ مبنية علىٰ تعظيم الله ﷻ وعلىٰ توقيره ﷻ، فلفظ العشق لمَّا كان غير وارد في الدليل والنص واشتمل علىٰ هذا المعنىٰ الباطل وهو أنه يُشعِرُ بالتعدي إما علىٰ النفس أو علىٰ الغير فإنه يمتنع إطلاقه علىٰ الرب ﷻ أو من العبد علىٰ ربه ﷻ.

المسألة الثالثة:

كلمات المحبة التي يستعملها بعض المتصوفة ويستعملها بعض أهل السلوك والتربية حتىٰ من المعاصرين، هذه تنقسم إلىٰ قسمين:

القسم الأول: نقول: يجوز إطلاقه؛ يعني: من العبد لربه ﷻ، وذلك إذا كان في معنىٰ المحبة ولم يترتب عليه مخالفة للغة من جهة ما يليق بالله ﷻ من الصفات والكمال والجلال.

والقسم الثاني: يُمنع وهو ما لم يَرِد به الدليل، وكان مشتملًا علىٰ معاني باطلة، من ذلك؛ من الألفاظ التي تمتنع: العشق، والغرام، والتتيم ونحو ذلك.

ومن الألفاظ التي لا تمتنع: لفظ المودة والشوق وأشباه ذلك من المعاني، يعني: الضابط فيها: المحبة ثابتة في أصلها فهل يُخبَرُ عن الله ﷻ، أو العبد يُخبِرُ عن محبته لربه بلفظ لم يرد؟

نقول: هذه الألفاظ التي يُخبِرُ بها العبد إما أن تشتمل علىٰ معنىٰ صحيح وليس فيها تعدٍّ فتجوز، وإما أن تشتمل علىٰ معنىٰ باطل فلا تجوز.

وترجعون في ذلك في تفصيله إلىٰ قاعدة في المحبة للشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله.

ذَكَرَ بعد ذلك صفة الكلام فقال: «وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكلِيمًا» وصفة الكلام لربنا ﷻ نجعلها المسألة الرابعة.

المسألة الرابعة:

صفة الكلام لله ﷻ نؤمن بها؛ لأنَّ الله ﷻ أثبتها لنفسه في النصوص.

والكلام الذي هو صفة الله ﷻ عند أهل السنة والجماعة كلام قديم وحادث، قديم النوع حادث الآحاد.

ويعنون بقديم النوع حادث الآحاد:

أنَّ الله ﷻ لم يزل مُتكَلِّمًا، يتكلم متىٰ شاء، فهو سبحانه لم يزل مُتكلِّمًا وكلامه سبحانه وتعالىٰ من صفاته.

وكلامه لم ينقطع؛ بل أفراده وآحاده يعني: لا تزال متجددة.

وهذه -يعني الآحاد- تنقسم إلىٰ قسمين:

الأول: الكلام الشرعي: وهو القرآن التوراة ونحو ذلك من كتب الله ﷻ.

الثاني: الكلام الكوني: وهو الذي يأمر الله ﷻ به في ملكوته؛ كما قال سبحانه: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف:١٠٩]، وكذلك قوله في سورة لقمان: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:٢٧]، يُعنىٰ بها الكلمات الكونية.

ولهذا سَمَّىٰ الله ﷻ كلامه مُحدَثًا يعني: حَدِيثًا في قوله في أول سورة الأنبياء: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾﴾ [الأنبياء:٢] مُحدَث، يعني: حَدِيث جَدِيد، كذلك آية الشعراء: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴿٥﴾﴾ [الشعراء:٥].

فالمُحدَث ليس بمعناه المخلوق، تعالىٰ الله ﷻ عن ذلك، ولكن بمعنىٰ الحَدِيث الجَدِيد؛ ولهذا قال ﷺ في وصف ابن مسعود: «**من سره أن يقرأ القرآن غضًّا طريًّا كما أنزل فليقرأه علىٰ قراءة ابن أم عبد**»[٢٧٩].

---

(٢٧٩) أَخرَجه ابْنُ مَاجَه (١٣٨)، وأَحْمَد (١/ ٧، ٤٤٥)، وابن حبان (٧٠٦٦/إحسان)، من حديث أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وصححه العلامة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابْنُ مَاجَه».

صفة الكلام وما يتصل بها.

مَرَّ معنا أشياء تتعلق بذلك، لعله أن يأتيَ لها مزيد تفصيل.

لكن المقصود هنا: ليس إثبات الصفة من جملة الصفات؛ ولكن المقصود المخالفة في إثبات الخُلَّة والكلام لموسىٰ عليه السلام إيمانًا وتصديقًا وتسليمًا.

سبق لنا الكلام عن صفة الكلام عند قوله: «**وَإِنَّ القُرآنَ كَلَامُ اللَّهِ**» في تفصيل الكلام علىٰ صفة الكلام.



الدرس العشرون:

الإيمان بالملائكة والنبيين والكتب السماوية

٥٣- وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ.

٥٤- وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ(٢٨٠).

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العزِ:

❑ قوله: «ونؤمنُ بالملائكةِ والنَّبيين، والكُتُبِ المنزَّلَةِ علَى المرْسَلِينَ، ونَشهَدُ أنَّهم كَانُوا عَلَى الحَقِّ المبين...»:

●هذه الأمور من أركان الإيمان، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾[البقرة:٢٨٥] الآيات، وقال تعالى: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ الآية [البقرة:١٧٧] فجعل الله -سبحانه وتعالى- الإيمان هو الإيمان بهذه الجملة، وسمى من آمن بهذه الجملة مؤمنين، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة، بقوله: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾[النساء:١٣٦]، وقال ﷺ في الحديث المتفق على صحته، حديث

---

(٢٨٠) قَالَ العَلَّامَةُ الألبَانِي:

❑ قوله: «ونُسمِّي أهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلمِينَ مُؤْمنينَ...»:

●قال الشارح: يشير الشيخ رَحِمَهُ اللهُ إلى أن الإسلام والإيمان واحد، وأن المُسْلِم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحله. والمراد بقوله: «**أهل قبلتنا**» من يدعي الإسلام ويستقبل الكعبة، وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصي، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ.

جبريل وسؤاله للنبي ﷺ عن الإيمان، فقال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»(٢٨١).

فهذه الأصول التي اتفقت عليها الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم وسلامه، ولم يؤمن بها حقيقة الإيمان إلا أتباع الرسل.

وأما أعداؤهم ومن سلك سبيلهم من الفلاسفة وأهل البدع، فهم متفاوتون في جحدها وإنكارها، وأعظم الناس لها إنكارًا الفلاسفة المسمَّون عند من يعظمهم بالحكماء، فإن من علم حقيقة قولهم علم أنهم لم يؤمنوا بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا باليوم الآخر.

فإن مذهبهم أن الله سبحانه وجود مجرد لا ماهية له ولا حقيقة، فلا يعلم الجزئيات بأعيانها، وكل موجود في الخارج فهو جزئي، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته، وإنما العالم عندهم لازمٌ له أزلًا وأبدًا، وإن سمَّوه مفعولًا له فمصانعة ومصالحة للمسلمين في اللفظ، وليس عندهم بمفعول ولا مخلوق ولا مقدور عليه، وينفون عنه سمعه وبصره وسائر صفاته! فهذا إيمانهم بالله.

وأما كتبه عندهم، فإنهم لا يصفونه بالكلام، فلا تكلم ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول، والقرآن عندهم فيض فاضَ من العقل الفعَّال على قلب بشر زاكي النفس طاهر، متميز عن النوع الإنساني بثلاث خصائص: قوة الإدراك وسرعته؛ لينال العلم أعظم مما يناله غيره! وقوة النفس؛ ليؤثر بها في هيولى العالم بقلب صورة إلى صورة، وقوة التخييل؛ ليخيل بها القوى العقلية في أشكال محسوسة، وهي الملائكة عندهم! وليس في الخارج ذات منفصلة تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، وترى وتخاطب الرسول، وإنما ذلك عندهم أمور ذهنية لا وجود لها في الأعيان.

وأما اليوم الآخر، فهم أشد الناس تكذيبًا وإنكارًا له، وعندهم أن هذا العالم لا يَخْرَب، ولا تنشق السموات ولا تنفطر، ولا تنكدر النجوم ولا تُكوَّر الشمس والقمر،

---

(٢٨١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٨)، من حديث عمر رضي الله عنه.

ولا يقوم الناس من قبورهم ويُبعثون إلىٰ جنة ونار! كل هذا عندهم أمثال مضروبة لتفهيم العوام، لا حقيقة لها في الخارج، كما يفهم منها أتباع الرسل.

فهذا إيمان هذه الطائفة -الذليلة الحقيرة- بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وهذه هي أصول الدين الخمسة.

وقد أبدلتها المعتزلة بأصولهم الخمسة التي هدموا بها كثيرًا من الدين: فإنهم بنوا أصل دينهم علىٰ الجسم والعَرَض، الذي هو الموصوف والصفة عندهم، واحتجوا بالصفات التي هي الأعراض، علىٰ حدوث الموصوف الذي هو الجسم، وتكلموا في التوحيد علىٰ هذا الأصل، فنفوا عن الله كل صفة، تشبيهًا بالصفات الموجودة في الموصوفات التي هي الأجسام، ثم تكلموا بعد ذلك في أفعاله التي هي القَدَر، وسمَّوا ذلك «العدل»، ثم تكلموا في النبوة والشرائع، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، وهي مسائل الأسماء والأحكام، التي هي المنزلة بين المنزلتين، ومسألة إنفاذ الوعيد، ثم تكلموا في إلزام الغير بذلك، الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمنوه جواز الخروج علىٰ الأئمة بالقتال. فهذه أصولهم الخمسة، التي وضعوها بإزاء أصول الدين الخمسة التي بُعث بها الرسول.

والرافضة المتأخرون، جعلوا الأصول أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة.

وأصول أهل السنة والجماعة تابعة لما جاء به الرسول.

وأصل الدين: الإيمان بما جاء به الرسول، كما تقدم بيان ذلك؛ ولهذا كانت الآيتان من آخر سورة البقرة -لما تضمنتا هذا الأصل- لهما شأن عظيم ليس لغيرهما؛ ففي «الصحيحين» عن أبي مسعود عقبة بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «**من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه**»[٢٨٢].

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «**بينا جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضًا من فوقه، فرفع رأسه، فقال: هذا باب من السماء فُتح اليوم، لم يُفتح قط**

---

(٢٨٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٧٦٤)، ومُسْلِم (٨٠٨)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

إلا اليوم، فنزل منه مَلَك، فقال: هذا ملك نزل إلىٰ الارض، لم ينزل قط إلا اليوم، فسلَّم، وقال: أبشر بنورين أوتيتَهُما، لم يؤتَهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أُوتيته»(٢٨٣).

وقال أبو طالب المكي: أركان الإيمان سبعة؛ يعني: هذه الخمسة، والإيمان بالقدر، والايمان بالجنة والنار. وهذا حق، والأدلة عليه ثابتة محكمة قطعية، وقد تقدمت الإشارة إلىٰ دليل التوحيد والرسالة.

وأما الملائكة: فهم الموكَّلون بالسموات والأرض، فكل حركة في العالم فهي ناشئة عن الملائكة، كما قال تعالىٰ: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النازعات:٥]، ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾ [الذاريات:٤]، وهم الملائكة عند أهل الإيمان وأتباع الرسل، وأما المكذبون بالرسل المنكرون للصانع فيقولون: هي النجوم.

وقد دل الكتاب والسنة علىٰ أصناف الملائكة، وأنها موكَّلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكَّل بالجبال ملائكة، ووكَّل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكَّل بالرحم ملائكة تدبر أمر النطفة حتىٰ يتم خلقها، ثم وكَّل بالعبد ملائكة لحفظ ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكَّل بالموت ملائكة، ووكَّل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكَّل بالأفلاك ملائكة يحركونها، ووكَّل بالشمس والقمر ملائكة، ووكَّل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكَّل بالجنة وعمارتها وغِراسها وعمل آلاتها ملائكة.

فالملائكة أعظم جنود الله ومنهم: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ۝٢ وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا ۝٣ فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا ۝٣ فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات:١-٤] ومنهم: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ۝١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ۝٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ۝٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا﴾ [النازعات:١-٤] ومنهم: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات:١-٣]، ومعنىٰ جمع التأنيث في ذلك كله: الفِرَق والطوائف والجماعات، التي مفردها: «فرقة» و«طائفة» و«جماعة».

(٢٨٣) أَخْرَجَه مُسْلِم (٨٠٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ومنهم ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وكِّلوا بحمل العرش، وملائكة قد وكِّلوا بعمارة السموات بالصلاة والتسبيح والتقديس،... إلىٰ غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا الله تعالىٰ.

ولفظ «المَلك» يُشعر بأنه رسول منفِّذ لأمر مُرسِله، فليس لهم من الأمر شيء، بل الأمر كله لله الواحد القهار، وهم ينفذون أمره: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾[الأنبياء:٢٧، ٢٨]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]؛ فهم عباد مكرمون، منهم الصافُّون، ومنهم المسبِّحون، ليس منهم إلا له مقام معلوم، لا يتخطاه، وهو علىٰ عمل قد أُمر به، لا يقصِّر عنه ولا يتعداه، وأعلاهم الذين عنده ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾[الأنبياء:١٩، ٢٠].

ورؤساؤهم الأملاك الثلاثة: جبريل وميكائيل وإسرافيل، الموكَّلون بالحياة، فجبريل موكَّل بالوحي الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكَّل بالقطر الذي به حياة الأرض والنبات والحيوان، وإسرافيل موكَّل بالنفخ في الصور الذي به حياة الخلق بعد مماتهم.

فهم رسل الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون بالأمر من عنده في أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر، قد «أطَّت السموات بهم، وحقَّ لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو راكع أو ساجد لله»[٢٨٤]، ويدخل البيت المعمور منهم كل يوم سبعون ألفًا لا يعودون إليه آخر ما عليهم[٢٨٥].

---

(٢٨٤) أَخْرَجه التِّرْمِذِيّ (٢٣١٢)، وابْنُ مَاجه (٤١٩٠)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن التِّرْمِذِيّ».

(٢٨٥) أَخْرَجه البُخَارِيّ (٣٣٨٧)، من حديث أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة رضي الله عنهما، وأَخْرَجه مُسْلِم (١٦٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

والقرآن مملوء بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن الله تعالىٰ اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشريف، وتارة يذكر حفّهم بالعرش وحملهم له، وبراءتهم من الذنوب، وتارة يصفهم بالإكرام والكرم، والتقريب والعلو، والطهارة والقوة والإخلاص، قال تعالىٰ: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾[البقرة:٢٨٥]، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾[آل عمران:١٨]، ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[الأحزاب:٤٣]، ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[غافر:٧]، ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾[الزمر:٧٥]، ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[الأنبياء:٢٦]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾[الأعراف:٢٠٦]، ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾[فصلت:٣٨]، ﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾[الانفطار:١١]، ﴿كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾[عبس:١٦]، ﴿يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[المطففين:٢١]، ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[الصافات:٨]، وكذلك الأحاديث النبوية طافحة بذكرهم؛ فلهذا كان الإيمان بالملائكة أحد الأصول الخمسة التي هي أركان الإيمان.

وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر، ويُنسب إلىٰ أهل السنة تفضيل صالحي البشر والأنبياء فقط علىٰ الملائكة، وإلىٰ المعتزلة تفضيل الملائكة.

وأتباع الأشعري علىٰ قولين: منهم من يفضل الأنبياء والأولياء، ومنهم من يقف ولا يقطع في ذلك قولًا، وحُكي عن بعضهم ميلهم إلىٰ تفضيل الملائكة، وحكي ذلك عن غيرهم من أهل السنة وبعض الصوفية.

وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضل من جميع الملائكة. ومن الناس من فصَّل تفصيلًا آخر، ولم يقل أحد ممن له قول يؤثر: إن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض.

وكنتُ ترددت في الكلام على هذه المسألة، لقلة ثمرتها، وأنها قريب مما لا يعني، و«**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»(٢٨٦)، والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يتعرض إلى هذه المسألة بنفي ولا إثبات، ولعله يكون قد ترك الكلام فيها قصدًا، فإن الإمام أبا حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقف في الجواب عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى» (٢٨٧)، فإنه ذكر مسائل لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعدَّ منها: التفضيل بين الملائكة والأنبياء.

فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل؛ فإن هذا لو كان من الواجبات لبين لنا نصًا، وقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة:٣]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[مريم:٦٤].

وفي «الصحيح»: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدَّ حدودًا فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء -رحمة بكم غير نسيان- فلا تسألوا عنها**»(٢٨٨)، فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا -والحالة هذه- أولى.

ولا يقال: إن هذه المسألة نظير غيرها من المسائل المستنبطة من الكتاب والسنة؛ لأن الأدلة هنا متكافئة، على ما أشيرُ اليه، إن شاء الله تعالى.

وحملني على بسط الكلام هنا: أن بعض الجاهلين يسيئون الأدب بقولهم: كان المَلك خادمًا للنبي ﷺ!! أو: إن بعض الملائكة خدَّام بني آدم!! يعنون الملائكة الموكَّلين بالبشر(٢٨٩)، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرع، المجانبة للأدب.

---

(٢٨٦) أَخْرَجَه مالك في «الموطأ» (١٦٠٤)، من حديث حسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وله شاهد عند ابن حبان (٢٢٩/إحسان)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٨٧) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

«مآل الفتاوى في كشف الظنون» إنه للإمام ناصر الدين السمرقندي الحنفي، أتمه في شعبان سنة (٥٤٩هـ).

(٢٨٨) أَخْرَجَه الدارقطني، كتاب: الرضاع (٤٢)، والبَيْهَقِيّ (١٩٥١٠)، من حديث أبي ثعلبة الخشني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وله شاهد من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَه الطَّبَرَانِيّ في «الصغير» (٢٤٩/٢)، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في«تخريج الطحاوية» (ص٣٣٨).

(٢٨٩) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (٣٥٠/٤) وما بعده من «مجموع الفتاوى» لابن تيمية. =

والتفضيل إذا كان على وجه التنقص أو الحمية والعصبية للجنس- لا شك في رده، وليس هذه المسألة نظير المفاضلة بين الأنبياء؛ فإن تلك قد وُجد فيها نص، وهو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ...﴾ الآية [البقرة:٢٥٣] وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[الإسراء:٥٥]، وقد تقدم الكلام في ذلك عند قول الشيخ: «وسيد المرسلين»؛ يعني: النبي ﷺ.

والمعتبر رجحان الدليل، ولا يُهجر القول لأن بعض أهل الأهواء وافق عليه، بعد أن تكون المسألة مختلفًا فيها بين أهل السنة.

وقد كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول أولًا بتفضيل الملائكة على البشر، ثم قال بعكسه، والظاهر أن القول بالتوقف أحد أقواله، والأدلة في هذه المسألة من الجانبين إنما تدل على الفضل، لا على الأفضلية، ولا نزاع في ذلك.

وللشيخ تاج الدين الفزاري رحمه الله مصنف سماه «الإشارة في البشارة» في تفضيل البشر على الملَك، قال في آخره: اعلم أن هذه المسألة من بدع علم الكلام، التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة، ولا مَن بعدهم من أعلام الأئمة، ولا يتوقف عليها أصل من أصول العقائد، ولا يتعلق بها من الأمور الدينية كثير من المقاصد؛ ولهذا خلا عنها طائفة من مصنفات هذا الشأن، وامتنع من الكلام فيها جماعة من الأعيان، وكل متكلم فيها من علماء الظاهر بعلمه، لم يخلُ كلامه عن ضعف واضطراب.انتهى.

فما استُدل به على تفضيل الأنبياء على الملائكة: أن الله أمر الملائكة أن يسجدوا لآدم، وذلك دليل على تفضيله عليهم؛ ولذلك امتنع إبليس واستكبر وقال: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[الإسراء:٦٢].

قال الآخرون: إن سجود الملائكة كان امتثالًا لأمر ربهم، وعبادة وانقيادًا وطاعة له، وتكريمًا لآدم وتعظيمًا، ولا يلزم من ذلك الأفضلية، كما لم يلزم من سجود يعقوب لابنه يوسف عليه السلام تفضيل ابنه عليه، ولا تفضيل الكعبة على بني آدم بسجودهم إليها امتثالًا لأمر ربهم.

وأما امتناع إبليس، فإنه عارض النص برأيه وقياسه الفاسد بأنه خير منه، وهذه المقدمة الصغرىٰ، والكبرىٰ محذوفة، تقديرها: والفاضل لا يسجد للمفضول، وكلتا المقدمتين فاسدة:

أما الأولىٰ: فإن التراب يفوق النار في أكثر صفاته؛ ولهذا خان إبليس عنصره، فأبىٰ واستكبر، فإن من صفات النار طلب العلوِّ والخفة والطيش والرعونة، وإفساد ما تصل إليه ومَحْقه وإهلاكه وإحراقه، ونفع آدم عنصره، في التوبة والاستكانة، والانقياد والاستسلام لأمر الله، والاعتراف وطلب المغفرة، فإن من صفات التراب الثبات والسكون والرصانة، والتواضع والخضوع والخشوع والتذلل، وما دنا منه ينبُتُ ويزكو، وينمي ويبارك فيه، ضد النار.

وأما المقدمة الثانية، وهي: أن الفاضل لا يسجد للمفضول: فباطلة؛ فإن السجود طاعة لله وامتثال لأمره، ولو أمر الله عباده أن يسجدوا لحجر لوجب عليهم الامتثال والمبادرة، ولا يدل ذلك علىٰ أن المسجود له أفضل من الساجد، وإن كان فيه تكريمه وتعظيمه، وإنما يدل علىٰ فضله، قالوا: وقد يكون قوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء:٦٢]، بعد طرده لامتناعه عن السجود له، لا قبله؛ فينتفي الاستدلال به.

ومنه: أن الملائكة لهم عقول وليست لهم شهوات، والأنبياء لهم عقول وشهوات، فلما نهوا أنفسهم عن الهوىٰ، ومنعوها عما تميل إليه الطباع، كانوا بذلك أفضل.

وقال الآخرون: يجوز أن يقع من الملائكة من مداومة الطاعة وتحمل العبادة، وترك الونىٰ والفتور فيها، ما يفي بتجنب الأنبياء شهواتهم، مع طول مدة عبادة الملائكة.

ومنه: أن الله تعالىٰ جعل الملائكة رسلًا إلىٰ الأنبياء، وسفراء بينه وبينهم، وهذا الكلام قد اعتل به من قال: إن الملائكة أفضل، واستدلالتهم به أقوىٰ، فإن الأنبياء المرسلين، إن ثبت تفضيلهم علىٰ المرسل إليهم بالرسالة، ثبت تفضيل الرسل من الملائكة إليهم عليهم، فإن الرسول الملكي يكون رسولًا إلىٰ الرسول البشري.

ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ الآيات [البقرة:٣١].

قال الآخرون: وهذا دليل علىٰ الفضل لا علىٰ التفضيل، وآدم والملائكة لا يعلمون

إلا ما علَّمهم الله، وليس الخَضِر أفضل من موسىٰ، بكونه عَلِمَ ما لم يعلمه موسىٰ، وقد سافر موسىٰ وفتاه في طلب العلم إلىٰ الخضر، وتزوَّدا لذلك، وطلب موسىٰ منه العلم صريحًا، وقال له الخضر: إنك علىٰ علم من علم الله،... إلىٰ آخر كلامه، ولا الهدهدُ أفضلَ من سليمان عليه السلام، بكونه أحاط بما لم يحط به سليمان علمًا.

ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥].

قال الآخرون: هذا دليل الفضل لا الأفضلية، وإلا لزم تفضيله علىٰ محمد ﷺ، فإن قلتم: هو من ذريته!! فمن ذريته البَر والفاجر، بل يوم القيامة إذا قيل لآدم: «ابعث من ذريتك بعثًا إلىٰ النار، يبعث من كل ألف تسع مئة وتسعة وتسعين إلىٰ النار، وواحدًا إلىٰ الجنة»[٢٩٠]، فما بال هذا التفضيل سرىٰ إلىٰ هذا الواحد من الألف فقط؟!

ومنه: قول عبدالله بن سلام رضي الله عنه: ما خلق الله خلقًا أكرم عليه من محمد ﷺ... الحديث[٢٩١]، فالشأن في ثبوته وإن صح عنه فالشأن في ثبوته في نفسه، فإنه يحتمل أن يكون من الإسرائيليات.

ومنه: حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الملائكة قالت: يا ربنا، أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون، ونحن نسبح بحمدك، ولا نأكل ولا نشرب ولا نلهو، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة!! قال: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له: كن فكان**»[٢٩٢]. أخرجه الطبراني، وأخرجه عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل عن عروة بن رُوَيم، أنه قال: أخبرني الأنصاري، عن النبي ﷺ «**أن الملائكة قالوا...**»، الحديث، وفيه: «**وينامون ويستريحون!! فقال الله**

---

(٢٩٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٧٤١)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢٩١) لم أجده من كلام عبد الله بن سلام رضي الله عنه وإنما وجدته من كلام ابن عباس رضي الله عنه أَخْرَجَه عنه الحارس في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٤/٧٥٧)، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٣٣٨)، وقال: «صحيح موقوفًا».

(٢٩٢) أَخْرَجَه الطَّبَرَانِيّ في «الأوسط» (٦/١٩٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٣٤٢)

تعالىٰ: **لا، فأعادوا القول ثلاث مرات، كل ذلك يقول: لا»**(٢٩٣).

والشأن في ثبوتهما، فإن في سندهما مقالًا، وفي متنهما شيئًا، فكيف يُظن بالملائكة الاعتراض علىٰ الله تعالىٰ مرات عديدة؟ وقد أخبر الله تعالىٰ عنهم أنهم ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾[الأنبياء:٢٧]، وهل يُظن بهم أنهم بأحوالهم متشوفون إلىٰ ما سواها من شهوات بني آدم؟ والنوم أخو الموت، فكيف يغبطونهم به؟ وكيف يظن بهم أنهم يغبطونهم باللهو، وهو من الباطل؟.

قالوا: بل الأمر بالعكس؛ فإن إبليس إنما وسوس إلىٰ آدم ودلَّاه بغرور؛ إذ أطمعه في أن يكون ملكًا بقوله: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾[الأعراف:٢٠].

فدلَّ أن أفضلية المَلَك أمر معلوم مستقر في الفطرة، يشهد لذلك قوله تعالىٰ، حكاية عن النسوة اللاتي قطَّعن أيديهن عند رؤية يوسف: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[يوسف:٣١]، وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾[الأنعام:٥٠].

قال الأولون: إن هذا إنما كان لِما هو مركوز في النفوس: أن الملائكة خلق جميل عظيم، مقتدر علىٰ الأفعال الهائلة، خصوصًا العرب؛ فإن الملائكة كانوا في نفوسهم من العظمة بحيث قالوا: إن الملائكة بنات الله، تعالىٰ الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٣٣].

قال الآخرون: قد يذكر «العالَمون»، ولا يقصد به العموم المطلق، بل في كل مكان بحسبه، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾[الفرقان:١]، ﴿قَالُوٓا

---

(٢٩٣) أَخْرَجَه السيوطي في الدر المنثور (٥/٣١٥)، وعزاه لابن عساكر من طريق عروة بن رويم، وكنز العمال (١٢/٣٤٩)، بنحو منه.

﴿أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الحجر:٧٠]، ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الشعراء:١٦٥]، ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الدخان:٣٢].

ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة:٧]، والبرية: مشتقة من البَرْء، بمعنىٰ الخلق، فثبت أن صالحي البشر خير الخلق.

قال الآخرون: إنما صاروا خير البرية لكونهم آمنوا وعملوا الصالحات، والملائكة في هذا الوصف أكمل؛ فإنهم لا يسأمون ولا يفتُرُون، فلا يلزم أن يكونوا خيرًا من الملائكة.

هذا علىٰ قراءة من قرأ «البريئة»، بالهمز، وعلىٰ قراءة من قرأ بالياء؛ إن قلنا: إنها مخففة من الهمزة، وإن قلنا: إنها نسبة إلىٰ البَرىٰ وهو التراب، كما قاله الفراء فيما نقله عنه الجوهري في «الصحاح»: يكون المعنىٰ: أنهم خير من خُلق من التراب، فلا عموم فيها إذًا لغير مَن خُلق من التراب.

قال الأولون: إنما تكلمنا في تفضيل صالحي البشر إذا كملوا، ووصلوا إلىٰ غايتهم وأقصىٰ نهايتهم، وذلك إنما يكون إذا دخلوا الجنة، ونالوا الزلفىٰ، وسكنوا الدرجات العلىٰ، وحباهم الرحمن بمزيد قربه، وتجلّىٰ لهم ليستمتعوا بالنظر إلىٰ وجهه الكريم.

قال الآخرون: الشأن في أنهم هل صاروا إلىٰ حالة يفوقون فيها الملائكة أو يساوونهم فيها؟ فإن كان قد ثبت أنهم يصيرون إلىٰ حال يفوقون فيها الملائكة، سُلِّم المدعَىٰ، وإلا فلا.

ومما استُدل به علىٰ تفضيل الملائكة علىٰ البشر: قوله تعالىٰ: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[النساء:١٧٢]، وقد ثبت من طريق اللغة أن مثل هذا الكلام يدل علىٰ أن المعطوف أفضل من المعطوف عليه؛ لأنه لا يجوز أن يقال: لن يستنكف الوزير أن يكون خادمًا للملك، ولا الشرطي أو الحارس! وإنما يقال: لن يستنكف الشرطي أن يكون خادمًا للملك ولا الوزير؛ ففي

مثل هذا التركيب يترقىٰ من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ، فإذا ثبت تفضيلهم علىٰ عيسىٰ عليه السلام ثبت في حق غيره؛ إذ لم يقل أحد: إنهم أفضل من بعض الأنبياء دون بعض.

أجاب الآخرون بأجوبة، أحسنها، أو من أحسنها: أنه لا نزاع في فضل قوة المَلك وقدرته وشدته وعظم خلقه، وفي العبودية خضوع وذل وانقياد، وعيسىٰ عليه السلام لا يستنكف عنها ولا من هو أقدر منه وأقوىٰ وأعظم خلقًا، ولا يلزم من مثل هذا التركيب الأفضلية المطلقة من كل وجه.

ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام:٥٠] ومثل هذا يقال بمعنىٰ: إني لو قلت ذلك؛ لادعيت فوق منزلتي، ولست ممن يدعي ذلك.

أجاب الآخرون: إن الكفار كانوا قد قالوا: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾[الفرقان:٧]، فأمر أن يقول لهم: إني بشر مثلكم أحتاج إلىٰ ما يحتاج إليه البشر من الاكتساب والأكل والشرب، لست من الملائكة الذين لم يجعل الله لهم حاجة إلىٰ الطعام والشراب، فلا يلزم حينئذٍ الأفضلية المطلقة.

ومنه: ما روىٰ مسلم بإسناده، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«المؤمن القوي خير وأحب إلىٰ الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍّ خير»**[٢٩٤] ومعلوم أن قوة البشر لا تداني قوة الملك ولا تقاربها.

قال الآخرون: الظاهر أن المراد المؤمن من البشر -والله أعلم- فلا تدخل الملائكة في هذا العموم.

ومنه: ما ثبت في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فيما يروي عن ربه عز وجل، قال: «**يقول الله تعالىٰ: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير**

---

(٢٩٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

منهم...»[٢٩٥]، الحديث. وهذا نص في الأفضلية.

قال الآخرون: يحتمل أن يكون المراد «خير» منه للمذكور لا الخيرية المطلقة.

ومنه: ما رواه ابن خزيمة، بسنده في عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**بينا أنا جالس إذ جاء جبريل، فوكز بين كتفيَّ، فقمت إلىٰ شجرة مثل وكْرَي الطير، فقعد في إحداهما، وقعدت في الأخرىٰ، فسَمَتْ وارتفَعَتْ حتىٰ سدَّت الخافقين، وأنا أقلِّب بصري، ولو شئت أن أمسَّ السماء مسَّيْتُ، فنظرت إلىٰ جبريل كأنه حِلسٌ لاطئ، فعرفتُ فضل علمه بالله عليَّ**»[٢٩٦].

قال الآخرون: في سنده مقال فلا نسلم الاحتجاج به إلا بعد ثبوته.

وحاصل الكلام: أن هذه المسألة من فضول المسائل؛ ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول، وتوقف أبو حنيفة رحمه الله في الجواب عنها، كما تقدم، والله أعلم بالصواب.

وأما الأنبياء والمرسلون، فعلينا الإيمان بمن سمَّىٰ الله تعالىٰ في كتابه من رسله، والإيمان بأن الله تعالىٰ أرسل رسلًا سواهم وأنبياء، لا يعلم أسماءهم وعددهم إلا الله تعالىٰ الذي أرسلهم، فعلينا الإيمان بهم جملة لأنه لم يأت في عددهم نص، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء:١٦٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾[غافر:٧٨].

وعلينا الإيمان بأنهم بلَّغوا جميع ما أرسلوا به علىٰ ما أمرهم الله به، وأنهم بيَّنوه بيانًا لا يسع أحدًا ممن أُرسلوا إليه جهله، ولا يحل له خلافه، قال تعالىٰ: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾[النحل:٣٥]، ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾[النحل:٨٢]،

---

(٢٩٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٠٥)، ومُسْلِم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٩٦) أَخْرَجَه ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» (٢/٥٢٠)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/٥١٧)، والبَيْهَقِيّ في «الشعب» (١٥٥)، وابن سعد في «الطبقات» (١/١٧١)، والطَّبَرَانِيّ في «الأوسط» (٦/٢١١)، جميعًا من حديث أنس رضي الله عنه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة»، برقم (٥٤٤٤).

﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢].

وأما أولو العزم من الرسل، فقد قيل فيهم أقوال؛ أحسنها: ما نقله البغوي وغيره عن ابن عباس وقتادة: أنهم نوح، وإبراهيم، وموسىٰ، وعيسىٰ ومحمد، صلوات الله وسلامه عليهم.

قال: وهم المذكورون في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورىٰ: ١٣].

وأما الإيمان بمحمد ﷺ، فتصديقه واتباع ما جاء به من الشرائع إجمالًا وتفصيلًا.

وأما الإيمان بالكتب المنزلة علىٰ المرسلين، فنؤمن بما سمّىٰ الله تعالىٰ منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمن بأن لله تعالىٰ سوىٰ ذلك كتبًا أنزلها علىٰ أنبيائه، لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالىٰ.

وأما الإيمان بالقرآن؛ فالإقرار به، واتباع ما فيه، وذلك أمر زائد علىٰ الإيمان بغيره من الكتب، فعلينا الإيمان بأن الكتب المنزلة علىٰ رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حق وهدىٰ ونور وبيان وشفاء، قال تعالىٰ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾، إلىٰ قوله: ﴿وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿الم ۝ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١، ٢]، إلىٰ قوله: ﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٤]، ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، إلىٰ غير ذلك من الآيات الدالة علىٰ أن الله تكلم بها، وأنها نزلت من عنده، وفي ذلك إثبات صفة الكلام والعلو، وقال تعالىٰ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝ لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ

حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت:٤١، ٤٢]، ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[سبأ:٦]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[يونس:٥٧]، ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾[فصلت:٤٤]، ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا﴾[التغابن:٨]، وأمثال ذلك في القرآن كثيرة.

❑ قوله: «ونُسمّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسلمينَ مُؤمنينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبيُّ ﷺ مُعْتَرِفينَ، ولهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وأَخْبَرَ مُصَدِّقِين»:

●قال رسول الله ﷺ: «**من صلىٰ صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا**»(٢٩٧).

ويشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الكلام إلىٰ أن الإسلام والإيمان واحد، وأن المسلم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحله.

والمراد بقوله: «**أهل قبلتنا**»، من يدعي الإسلام ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصي، ما لم يكذِّب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ.

وسيأتي الكلام علىٰ هذين المعنيين عند قول الشيخ: «**ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**»، وعند قوله: «**والإسلام والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء**».

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانع:

❑ قوله: «ولهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وأَخْبَرَ مُصَدِّقِين»:

●وليس التصديق والاعتراف فقط كافيين في الإسلام والإيمان، اللذين أمر الله ورسوله بهما؛ فالإسلام والإيمان اللذان عليهما مدار النجاة ـ هما المذكوران في حديث جبريل المشهور عَلَيْهِ السَّلَامُ المتضمن للتصديق، والإقرار، والعمل.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَىٰ الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَىٰ الْحَقِّ الْمُبِينِ»:

●أهل السنة يؤمنون بهذه الأصول: بالملائكة وبالأنبياء وبالكتب، وهذه ثلاثة أصول من أصول الإيمان التي ذكرها الرسول ﷺ في جوابه لجبريل حيث قال:

(٢٩٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٩١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«**الإيمان: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[٢٩٨].

والإيمان بأصول الإيمان يكون على وجهين: مجمل، ومفصل.

فأما الإيمان بهذه الأصول إجمالًا ففرض عين على كل مكلف، فعلى كل مكلف أن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويؤمن بالقدر، والإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه العقيدة لم يراع ترتيب مسائل الإيمان، فيذكر مسائل تتعلق مثلًا بالإيمان بالله، ومسائل تتعلق بالإيمان بالرسل، ثم يعود ويذكر مسائل تتعلق بالإيمان بالكتب أو بالملائكة أو باليوم الآخر، من غير مراعاة للترتيب؛ ولهذا قال الشارح ابن أبي العز: «الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يجمع الكلام في الصفات في المختصر في مكان واحد، وكذلك الكلام في القدر ونحو ذلك، ولم يعتن فيه بترتيب. وأحسن ما يرتب عليه كتاب أصول الدين ترتيب جواب النبي ﷺ لجبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ حين سأله عن الإيمان».

ولكن في الحقيقة هذا التفريق عندي له فائدة وهي: أن الصلة بهذه الأصول مستمرة لا تنقطع؛ فيتجدد الكلام ويتكرر؛ فيحصل بسبب ذلك التذكير والضبط، فعلى سبيل المثال: مسائل القدر جاءت متفرقة، لكن صار من فائدته: تجدد الكلام في القدر، وحصل فيه التأكيد ومزيد الإيمان والإيضاح؛ لكن إذا جُمع الكلام في موضع واحد فإنه مع طول الوقت يُغفل عنه.

فهنا قال: «**وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ**»: هذا إيمان مجمل، نؤمن بالملائكة كما ذكر، والإيمان بالملائكة كما جاء في السنة جاء في القرآن مقرونًا بالإيمان بالله في ثلاثة مواضع في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة:١٧٧]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء:١٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا

---

(٢٩٨) سبق تخريجه.

نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ [البقرة:٢٨٥]، فنؤمن بالملائكة الذين وصفهم الله بصفات كريمة، فقال تعالىٰ عنهم: ﴿ وَقَالُواْ اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الأنبياء:٢٦، ٢٧] .

وقد أخبر الله تعالىٰ أن الملائكة أصناف:

منهم: ملك الموت، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [السجدة:١١] .

ومنهم: الملائكة الذين هم من أعوان ملك الموت: ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، وقد أضاف الله إليهم التوفي كما أضافه إلىٰ ملك الموت، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ الظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [الأنعام:٩٣]، وقال تعالىٰ: ﴿ الَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ الْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُواْ الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [النحل:٣٢] .

ومنهم: الملائكة الموكلون بحفظ وكتابة أعمال العباد: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ ﴾ [الانفطار:١٠، ١١] .

ومنهم: الملائكة الموكلون بالوحي ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَٰٓئِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ ﴾ [النحل:٢].

وقد سمىٰ الله من الملائكة في القرآن جبريلَ وميكائيل ومالكًا خازن النار، قال تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾ [البقرة:٩٨] وقال تعالىٰ: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف:٧٧].

وجاء في السنة تسمية إسرافيل ومنكر ونكير، ففي حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يستفتح في قيام الليل: «**اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل**»(٢٩٩) وروىٰ الترمذي عن النبي ﷺ تسمية الملكين اللَّذَيْنِ يسألان المقبور: بـ«**المنكر والنكير**»(٣٠٠).

---

(٢٩٩) أَخْرَجَه مُسْلِم (٧٧٠)، وأَبُو دَاوُد (٧٦٧)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣٠٠) أَخْرَجَه ابن حبان (٣١١٣)، وعبدالرزاق (٦٧٠٣)، وابن أبي شيبة (١٢٠٦٢)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه الأَلْبَانِيّ في «صحيح الترغيب والترهيب»، برقم(٣٥٦١).

والملائكة خلق من خلق الله فيجب الإيمان بأنهم عباد مخلوقون مربوبون مدبرون ليسوا بآلهة كما ظن المشركون، وليسوا بنات الله كما افترىٰ المفترون ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ [الصافات:١٤٩- ١٥٢].

فمن الناس من ينكر وجودهم، ومنهم المتأول الذي يقول: الملائكة هي القوىٰ الخيِّرة في الإنسان، والشياطين هي القوىٰ الشريرة في الإنسان، فليسوا خلقًا قائمين بأنفسهم، وهذا خلاف ما أخبر الله به في كتابه من أمر الملائكة، فهم عباد عابدون لله مطيعون في غاية من العبودية والطاعة لله رب العالمين: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء:٢٠]، ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ﴿٢٠٦﴾﴾ [الأعراف:٢٠٦]، وذكر الله ما دار بينه وبين الملائكة في أمر خلق آدم: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة:٣٠] إلىٰ آخر القصة.

وأما الأنبياء فكذلك يجب الإيمان بهم إجمالًا، ويجب الإيمان بمن سمىٰ الله منهم تفصيلًا، وقد ذكر الله الإيمان بالرسل في الآيات الثلاث التي تقدمت، وذكروا في آيات أخرىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَٰجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد:٣٨]، ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء:١٦٤]، فرسل الله وأنبياؤه كثيرون؛ لكن منهم من قص الله علينا من أخبارهم، ومنهم من لم يقصهم علينا، ومنهم من ذكر اسمه ولم يذكر تفصيل خبره، مثل: ذي الكفل وإدريس واليسع، وقص الله علينا أخبار أنبياء كثيرين، كنوح وهود وصالح وشعيب وإبراهيم ولوط وموسىٰ، فيجب الإيمان بما أخبر الله به عن الأنبياء والمرسلين إجمالًا وتفصيلًا، فأما الإيمان بهم مجملًا، فهو فرض عين، وأما معرفة أخبارهم تفصيلًا فهو فرض كفاية، ويجب علىٰ مَن علم شيئًا من تفصيل أخبارهم أن يؤمن به.

وبمناسبة ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ «وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَىٰ

الْمُرْسَلِينَ» ترد مسألة الفرق بين النبي والرسول، وقد سبق الكلام عليها عند قول المؤلف: «وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَىٰ، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَىٰ، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَىٰ».

والأصل الثالث من أصول الإيمان في عبارة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ **هو الإيمان بالكتب،** فإنه قال: «وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَىٰ الْمُرْسَلِينَ»: وقدَّم ذكر الأنبياء علىٰ الكتب، مع أن الذي في الآيات والأحاديث تقديم ذكر الكتب علىٰ الرسل، قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة:١٧٧]، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥]؛ لكن الظاهر أن المؤلف قدم وأخر؛ مراعاة لتناسب الجمل.

فيجب الإيمان بالكتب التي أنزلها الله علىٰ من شاء من رسله، والله أخبر في آيات كثيرة أنه أنزل الكتب وسمىٰ لنا التوراة والإنجيل، قال تعالىٰ: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣﴾ [آل عمران:٣]، والزبور ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ۝٥٥﴾[الإسراء:٥٥]، وصحف إبراهيم وموسىٰ ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ۝١٩﴾ [الأعلىٰ:١٩].

فيجب الإيمان بكتب الله إجمالًا، وهذا فرض عين، وبما سمىٰ الله منها تفصيلًا وتعيينًا فنؤمن بالتوراة المنزلة علىٰ موسىٰ، وبالإنجيل المنزل علىٰ عيسىٰ، وبالزبور المنزل علىٰ داود، وبصحف موسىٰ وإبراهيم، ونؤمن بأنها كلام الله، فالكتب المنزلة كلها كلام الله.

والإيمان بالكتب يندرج في الإيمان بالرسل؛ لأنهم هم الذين جاءوا بها، قال الله تعالىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ۝١٣٦﴾ [البقرة:١٣٦] لا نفرق بين الرسل ولا نفرق بين الكتب ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ۝١٥١ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ

يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُو۟لَـٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٥٢﴾﴾ [النساء:١٥٠- ١٥٢].

وأنكر الله على اليهود إيمانهم ببعض الكتاب وكفرهم ببعض.

وهذه الأصول يتعلق بها كثير من مسائل الاعتقاد، نص المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ على بعضها فيما تقدم، وسيأتي بعضها.

وقوله: «**وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَىٰ الْحَقِّ الْمُبِينِ**»: ونشهد أن الأنبياء والمرسلين رسل من عند الله، جاءوا بالحق من عنده، وكلهم صادقون مَصْدوقون، ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة:١٣٦]، وأنهم خير خلق الله، وأن بعضهم أفضل من بعض، كما قال سبحانه: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء:٥٥]، وأفضلهم أولو العزم، وأفضل أولي العزم الخليلان إبراهيم ومحمد -عليهما الصلاة والسلام-، وأفضلهما نبينا محمد خاتم النبيين ﷺ.

❑ **قوله: «وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ -النَّبِيُّ ﷺ- مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَه وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ...»:**

● أهل القبلة: هم الذين يستقبلون الكعبة في صلاتهم، فنسمي كل من يستقبل الكعبة: «**مُسْلِمِينَ**»، فجميع الفرق الإسلامية يسمون أهل القبلة؛ لأن القبلة تجمع المسلمين، وليس فيها خلاف بينهم.

وأما قوله: «**مُؤْمِنِينَ**»:

فهذا جارٍ على عدم الفرق بين الإسلام والإيمان، وأنَّ كلَّ مسلم مؤمنٌ وكلَّ مؤمنٍ مسلمٌ، وأنهما اسمان لمسمى واحد، وهي مسألة معروفة وكبيرة:

فمن أهل العلم من يقول: إنهما اسمان لمسمى واحد.

ومنهم من يقول: بل هما متغايران ومختلفان.

والقول الوسط: هو أن الإسلام والإيمان إذا أُفرِدا اتحد معناهما، وإذا اقترنا وذُكرا

جميعًا اختلف معناهما، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]، فإذا ذكر الإيمان والإسلام كان المراد بالإسلام الأعمال الظاهرة، وبالإيمان اعتقاد القلب، ولهذا فَرَّقَ ﷺ بين الإسلام والإيمان في حديث جبريل، فلما قال: «**أخبرني عن الإسلام**» أخبره بأصول الأعمال الظاهرة، وهي أركان الإسلام، وعندما قال: «**أخبرني عن الإيمان؟**»(٣٠١)، فسره له بأصول الاعتقاد وهي الأصول الستة.

فعلىٰ القول بالفرق لا نسمي كلَّ أحدٍ مسلمًا مؤمنًا؛ بل الفاسق لا نعطيه الاسم المطلق بل نقول: هو مسلم، وإذا وصفناه بالإيمان نقول: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بما معه من الإيمان.

وقوله: «**مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ -النَّبِيُّ ﷺ- مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ**»: ماداموا يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، واستقاموا واستمروا علىٰ الشهادتين شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله.

وقوله: «**وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَه وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِين**»: تأكيد للجملة الأولىٰ؛ لأنها داخلة فيها.

والرسول ﷺ **جاء بأمرين**: بعلم، وعمل، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾ [الفتح:٢٨]، فالهدىٰ هو: العلم النافع، ودين الحق هو: العمل الصالح، والدين دائر علىٰ هذين الأصلين: العلم والعمل؛ فالإيمان بما جاء به الرسول ﷺ يشمل: الإيمان بما جاء به من مسائل الاعتقاد، ونسميها: المسائل العلمية.

وبما جاء به من الشرائع والأحكام، ونسميها: المسائل العملية.

فنسمي أهل القبلة مسلمين ما لم يكن منهم ما يوجب الردة، ومن عُلمت ردته من المنتسبين للإسلام فليس من أهل القبلة؛ بل هو مرتد، مثل: القائل بوحدة الوجود، أو من يقول بنبوة أحد بعد الرسول ﷺ؛ كالقاديانية الذين يقولون بنبوة مرزا غلام أحمد الهندي، فهؤلاء ليسوا من أهل القبلة، وإن انتسبوا للإسلام، فهم كفار

(٣٠١) سبق تخريجه.

وليسوا بمسلمين ولا مؤمنين.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

قوله: «ونؤمنُ بالملائكةِ والنَّبيين»:

●هذا من أركان الإيمان، التي **أولها**: الإيمان بالله، **وثانيًا**: الإيمان بالملائكة، وهم عالم من عالم الغيب لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالىٰ، خلقهم الله تعالىٰ من النور؛ لعبادته وتنفيذ أوامره في مخلوقاته، أوكل إليهم أعمالًا يقومون بها وينفذونها في مخلوقاته، منهم الموكَّل بالوحي، ومنهم الموكَّل بالقطر والنبات، ومنهم الموكَّل بقبض الأرواح، ومنهم الموكَّل بالنفخ في الصور، ومنهم الموكَّل بحفظ أعمال بني آدم، ومنهم الموكَّل بالجبال، ومنهم الموكل بالأجنَّة في بطون الحوامل، كما في حديث ابن مسعود: «**ثم يرسل إليه الملك فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد**»[٣٠٢].

فهم موكَّلون بأعمال يقومون بها كما أمر الله تعالىٰ بها: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٧]، ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء:٢٠].

فهم يعبدون الله عبادة متواصلة ومع ذلك يقومون بما أوكل إليهم من تنفيذ الأوامر في المخلوقات ولهم مهام عظيمة، وخلقتهم لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالىٰ، تختلف عن خلقة بني آدم ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر:١] ولبعضهم أكثر من ذلك ﴿يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ [فاطر:١] فجبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ له ست مئة جناح، كل جناح منها سد الأفق، فلا يعلم خلقتها ولا كيفيتها إلا الله.

أما البشر فلا يستطيعون رؤية المَلك علىٰ صورته، وإنما يأتي المَلك في صورة إنسان كما كان جبريل يأتي إلىٰ النبي ﷺ في صورة إنسان، ويجلس إليه ويكلمه، ولم يره النبي ﷺ علىٰ صورته المَلكية إلا مرتين: مرة وهو في بطحاء مكة رآه في الأفق، ومرة عند سدرة المنتهىٰ في ليلة الإسراء والمعراج، وما عدا هاتين المرتين فإن جبريل

---

(٣٠٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٥٤)، ومُسْلِم (٢٦٤٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

يأتي النبي ﷺ في صورة إنسان، وكثيرًا ما يأتي في صورة دحية الكلبي رضي الله عنه.

وقوله: «والنبيين»؛

النبيين: جمع نبي وهو مَن أُوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، **والرسول**: مَن أُوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه ويجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين ومن آمن ببعضهم وكفر ببعضهم فهو كافر بالجميع ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥].

❑ **قوله**: «**والكُتُبِ المنزَّلَةِ عَلىٰ المرْسَلِينَ، ونَشْهَدُ أَنَّهُم كَانُوا عَلَىٰ الحَقِّ المبين**»:

● **من أصول الإيمان وأركانه: الإيمان بالكتب التي أنزلها الله علىٰ الرسل لهداية الخلق؛ فالله تعالىٰ أنزل الكتب علىٰ الرسل من كلامه ووحيه وتشريعه، أنزلها علىٰ الرسل ليبلغوها إلىٰ أممهم، فيها الأوامر وفيها النواهي، وفيها شرع الله جل وعلا.**

منها ما سماه الله في القرآن ومنها ما لم يُسمه، ونحن نؤمن بجميع الكتب، ما سماه لنا وما لم يسمه، كالتوراة التي أنزلها علىٰ موسىٰ، والإنجيل الذي أنزله علىٰ عيسىٰ، والقرآن الذي أنزله علىٰ محمد ﷺ، والزبور الذي أنزله علىٰ داود ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء:١٦٣] وصُحُف إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فنؤمن بها كلها وأنها في مصلحة الخلق وهداية الخلق وإقامة الحجة، فمن آمن ببعض الكتب وكفر ببعضها فهو كافر بالجميع؛ لأنها كلها من كلام الله فلا يجوز الإيمان ببعضها والكفر بالبعض الآخر، قال تعالىٰ: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة:٨٥].

وكذلك الكتاب الواحد يجب الإيمان به كله، والعمل به كله، فلا نأخذ ما يوافق شهواتنا وندع ما يخالفها.

فمن جحد كتابًا من كتب الله، أو بعضًا من الكتاب، أو كلمة من الكتاب، أو حرفًا من الكتاب، فهو كافر بالله ﷻ.

❑ **قوله**: «**ونُسمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسلِمينَ مُؤْمِنينَ**»:

●هذا من العقيدة، أنه مَن نطق بالشهادتين واستقام عليهما فإنه مسلم، ولو صدر منه بعض المعاصي، ولو كانت من الكبائر، وما دامت المعاصي دون الشرك، ولكن يكون مسلمًا ناقص الإسلام وناقص الإيمان وفاسقًا، ولكنه لا يُحكم بكفره إن كانت معاصيه دون الشرك، هذه عقيدة أهل السنة والجماعة، لا يُكفِّرون بالمعاصي التي هي دون الشرك، ولكن ينقص بها الإيمان، وصاحبها يفسق بها الفسق الأصغر الذي لا يُخرج من الملة.

خلافًا للخوارج الذين يُكفّرون بالكبائر ويُخرجون بها من الملة، ويُخلدون صاحبها في النار.

وخلافًا للمعتزلة الذين يُخرِجون صاحب الكبيرة من الإسلام، ولكن لا يُدخلونه في الكفر، ويقولون: هو في منزلة بين المنزلتين، ولكن لو ماتوا على الكبيرة فالمعتزلة مثل الخوارج في الحكم عليهم.

وخلاف عقيدة المرجئة الذين يقولون: إنه لا يضر مع الإيمان معصية، من صدق بالله ﷻ فإنه يكون مؤمنًا، وإن فعل ما فعل، ولو ترك جميع أركان الإسلام عندهم لا يكون كافرًا، المهم التصديق والاعتقاد، أما الأعمال فلا تزيد في الإيمان ولا تنقصه وليست منه، فهو مؤمن تام الإيمان ما دام مصدقًا.

هذا مذهب المرجئة، وهو مذهب ضال، فهم مع الخوارج على طرفي نقيض.

قوم تشددوا، وهم الخوارج، وقوم ذابوا وماعوا وقالوا: إن هذه المعاصي لا تضر، وهم المرجئة، وأما أهل السنة والجماعة فتوسطوا، ومذهبهم مأخوذ من الكتاب والسنة، وهو العدل، وفيه الجمع بين الأدلة. أما الخوارج والمعتزلة فأخذوا نصوص الوعيد وتركوا نصوص الوعد، وأما المرجئة فأخذوا بنصوص الوعد وتركوا نصوص الوعيد، لكن أهل السنة والجماعة أخذوا بنصوص الوعد وبنصوص الوعيد، وجمعوا بينها، وهذا هو الحق ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[آل عمران:٧] فيردون هذا إلى هذا، ولا يأخذون بطرف ويتركون الطرف الآخر كما هو مذهب

أهل الزيغ ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾[آل عمران:٧] يأخذون بالمتشابه ويتركون المحكم الذي يفسر المتشابه.

وقول المصنف: «**مسلمين مؤمنين**»

ليس على إطلاقه؛ لأنهم قد يكونون ناقصين في الإسلام والإيمان، ومتوعَّدين من الله ﷻ.

❑ قوله: «مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ مُعْتَرِفِينَ، ولهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وأَخْبَرَ مُصَدِّقِين»:

●أما لو جحدوا شيئًا مما جاء به النبي ﷺ ولم يعترفوا، صاروا كفارًا، ولو آمنوا ببعض ما جاء به، فإنْ جحدوا بعضه فهم كافرون بجميع ما جاء به؛ فالواجب الإيمان به كله، سواء وافق أهواءنا أو خالفها؛ لأنه حق.

أما من كذب ببعض الأحاديث الصحيحة فهو كافر، فلو رد حديثًا في البخاري، والحديث صحيح، وقال: أنا لا أومن بهذا الحديث ولا أصدقه؛ لأنه يخالف العلم الحديث. فسبحان الله! كلام النبي ﷺ يُتهم، وكلام البشر لا يُتهم؟ أيضًا العلم الحديث قد لا يخالف الأحاديث الصحيحة، والحمد لله، فمثلًا ورد في حديث الذباب الذي ينكره هؤلاء أن في أحد جناحيه داءً وفي الآخر دواءً، والطب يقر بهذا أن السم يعالج بضده، وبما يناقضه، والذباب فيه النقيضان، فإنه إذا وقع في الماء فإنه يرفع الجناح الذي فيه الدواء، ويغمس الجناح الذي فيه السم، فالنبي ﷺ أمر بغمسه بجناحه الذي فيه الدواء(٣٠٣)، فيغالب السم؛ فهذا يقره الطب ولا يرده، ولكنه لما خالف أذواق هؤلاء الجهال صاروا يتكلمون بهذا الكلام، وهذا كفر والعياذ بالله، ولهم مقالات شنيعة نحو السنة، يردونها ويشككون فيها، ويقولون: إن النبي ﷺ قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»(٣٠٤)، يقولون هذا وهم يَدَّعون أنهم دعاة للإسلام، وهذا موقفهم من سنة النبي ﷺ، فهؤلاء الجهال يقولون: هذه

---

(٣٠٣) إشارة إلى ما أَخرَجَه البُخَارِيّ (٣٣٢٠، ٥٧٨٢)، من طريق عتبة بن مُسْلِم، عن عبيد بن حنين قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فيلغمسه ثم لينزعه؛ فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء**».

(٣٠٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٣٦٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

من أمور الدنيا، والنبي عليه الصلاة والسلام يقول: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»؛ فمعناه: أنهم يُجهِّلون النبي ﷺ.

قوله: «مُعْتَرِفِينَ» «مُصَدِّقِين»: لا يكفي الاعتراف والتصديق إلا على مذهب المرجئة، بل لا بد مع ذلك من العمل بما جاء به، ولا بد من الإخلاص في ذلك.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «وَنُؤمِنُ بِالمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى المُرسَلِينَ، وَنَشهَدُ أَنَّهُم كَانُوا عَلَى الحَقِّ المُبِينِ.»:

● هذه الجملة من كلام العلامة الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ فيها أصول الدين وأركان الإيمان فقال: «**وَنُؤمِنُ بِالمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى المُرسَلِينَ، وَنَشهَدُ أَنَّهُم كَانُوا عَلَى الحَقِّ المُبِينِ**».

فبعد أن ذَكَرَ تفصيل الكلام على الصفات وعلى القَدَر، وعلى العرش، والكرسي وإحاطة الله عَزَّ وَجَلَّ بكل شيء وعلو الرب سبحانه وتعالى والخلّة، وما في ذلك من المباحث التي هي متصلة بركنين من أركان الإيمان، وهما الإيمان بالله، والإيمان بالقدر خيره وشرّه من الله تعالى، ذكر بقية أركان الإيمان فقال: «**وَنُؤمِنُ بِالمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى المُرسَلِينَ**» وذلك أنّ أركان الإيمان التي جاءت في القرآن وفي سنة النبي ﷺ ستة من الأركان: وهي الإيمان بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من الله عَزَّ وَجَلَّ.

لهذا قال: «**وَنُؤمِنُ بِالمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى المُرسَلِينَ**».

والإيمان بهذه المسائل من المُتَّفَقِ عليه بين المنتسبين إلى القبلة، فإنّهم يؤمنون بأركان الإيمان السِتّة من الفِرَق الثلاث وسبعين، فإنَّ الجميع يؤمن بذلك على اختلافٍ بينهم في تفسير بعض المسائل فيها، وذلك لكثرة النصوص الدّالة على الإيمان بهذه الأركان السِتّة.

فمن الأدلّة التي دلت على أنَّ هذه الأركان الستة من الإيمان بل هي الإيمان:

١- قول الله ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة:١٧٧]، والبرّ من الإيمان أو هو اسم للإيمان؛ لأنه يُطلق فيشمل الإيمان جميعًا ويُطلق البر ويشمل بعض خصال الإيمان.

٢- قوله ﷻ في آخر سورة البقرة: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ الآية [البقرة:٢٨٥].

٣- قول الله ﷻ في سورة النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء:١٣٦]، والآيات في هذا المعنىٰ كثيرة.

٤- الحديث المشهور عندكم وهو حديث جبريل في سؤاله للنبي ﷺ عن الإيمان فقال له ﷺ: «**الإيمان أن تؤمنَ بِالله وَمَلاَئِكَتِه وَكُتُبِه وَرُسُلِه وَاليَوم الآخِر، و بالقَدَرِ خَيرِه وَشَرِّه**»، فقال جبريل عليه السلام: «**صدقت**». ثم في آخره قال: «**هَذَا جِبرِيلُ، أَتَاكُم يُعَلِمُكُم دِينكُم**»[٣٠٥].

فهذا القَدر مُجمَعٌ عليه بين الفِرَق الثلاث وسبعين جميعًا، فكل فرقة من الفِرَق الثلاث والسبعين في هذه الأمة تؤمن بالملائكة والنبيين وتؤمن بالكتب؛ لكن هناك قدر يختلفون فيه في بعض تفصيلات الكلام علىٰ هذه المسائل.

بعض العلماء يُعَبِّرُ عن هذه الأركان بأنها الأركان الخمسة، أركان الإيمان الخمسة، أو يجعلها أصول الدين الخمسة، وبعضهم يجعلها أصول الدين الستة أو الأركان الستة، وبعضهم يجعلها سبعة ونحو ذلك وهي كلها متقاربة إما بِحَذفِ القَدَر لأجل أنَّ الآيات ليس فيها ذِكرُ القَدَر، فيجعلونه موافِقًا للآيات، وإما أن تُجعَلَ جميعًا مع القَدَر كما دلّ عليه حديث جبريل المعروف، وأما من قال: سبعة ففيه توسع بذكر الجنة والنار كما قاله بعض المتصوفة فإنهم قالوا: أركان الإيمان سبعة؛ فذكروا اليوم

---

(٣٠٥) سبق تخريجه.

الآخر والجنة والنار، والجنة والنار هي من الإيمان باليوم الآخر.

هذا ما يتعلّق بهذه الجملة إجمالًا، وتحتها مسائل:

المسألة الأولىٰ:

أنَّ الإيمان بهذه الأمور -الملائكة والنبيين والكتب المُنَزَّلَة علىٰ المرسلين- معناه: التصديق الجازم بأنَّ ما أخبر الله ﷻ به عن هذه الأشياء فهو حق وأنَّ الملائكة كما سيأتي حق إجمالًا وتفصيلًا، وأنَّ النبيين حق إجمالًا وتفصيلًا، وأنَّ الكتب من عند الله ﷻ منزلة حق إجمالًا وتفصيلًا.

هذا معنىٰ الإيمان بهذه الأشياء؛ يعني: يؤمن بالملائكة، بوجود الملائكة إجمالًا وتفصيلًا، يؤمن بالنبيين كما سيأتي إجمالًا وتفصيلًا، ويؤمن بالكتب أيضًا إجمالًا وتفصيلًا.

وهذا الإيمان مرتبتان:

١- منه قَدرٌ واجب لا يصح الإيمان إلا به فمن لم يأتِ بالقَدرِ الذي سيأتي بيانه فإنه لم يؤمن بالملائكة ولم يؤمن بالنبيين ولم يؤمن بالكتب.

٢- ومنه قَدرٌ مستحب وهو الذي يتنافس فيه أهل العلم في إدراكه والعلم به والعمل بما تحته عمل من ذلك.

قال: «**وَنُؤمِنُ بِالمَلَائِكَةِ**»: ندخل في تفصيل الكلام علىٰ هذه المسائل، وأولها الإيمان بالملائكة.

و الإيمان بالملائكة نجعله علىٰ مسائل:

المسألة الأولىٰ: في معنىٰ الملائكة:

الملائكة في اللغة: جمعٌ لـِ: مَلأَك، و مَلأَك قال العلماء: إنها مقلوبة من مَألَك.

وأصل مألك -هذا مصدر- فيه معنىٰ الأَلُوكَة وهي الرسالة.

لهذا مادة الأَلُوكَة هي الرّسالة، وأَلَكَ فلانا بكذا يعني: أرسله بكذا.

فمادة الملائكة وأَلَكَ و الأَلُوكَة كلها في الرسالة ومن ذلك قول الشاعر فيما

ذكرته لكم قبل في شروحنا السابقة حيث قال:

أَلكِنِي إليها وخير الرسول أعلمهم بنواحي الخبر

يعني: أرسلني إليها، و الأَلُوكَة معروفة عند العرب بمعنى الرسالة.

فإذًا الملائكة -معناه اللغوي- هم المُرسَلُونَ؛ لكن رسالة خاصّة على وجه التّعظيم لها.

فإذًا الملائكة هم المُرسَلُونَ، ولهذا الله ﷻ سَمَّى الملائكة مرسلين في قوله: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١﴾ [المرسلات:١]، كما هو أصح أقوال المفسرين في ذلك، وكذلك في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٥]، وسيأتي معنى الاصطفاء هنا؛ ولماذا صار بعض الملائكة رسلًا إن شاء الله تعالى؛ يعني: خُصّوا باسم الرسالة دون البقية.

أمَّا فيما دَلَّت عليه الأدلة؛ فالملائكة عباد من عباد الله ﷻ، خَلَقَهُم الله ﷻ من نور، وجعلهم مُتَفَرّغين لعبادته مُوَكَّلين بشئون ملكوته.

وهم ليسوا بِبَنَاتٍ لله سبحانه وتعالى، وليسوا بأولادٍ له ﷻ، وإنما هم عباد مُكرَمُونَ، يَعمَلُون بما يأمُرُهُم به ربهم ﷻ.

فهم عِبَادٌ يَعبُدُونَ ولا يُعبَدُون مُكرَمُونَ مُطَهَّرُون ليسوا بذوي نقص لا في خِلقَتِهِم ولا في خُلُقِهِم، ولا في عبادتهم لربّهم ﷻ.

المسألة الثانية:

الملائكة درجات وطبقات، فأعظَمُ الملائكة قَدرًا الثلاثة الذين خَصَّهُم النبي ﷺ في دعائه في الليل -يعني في صلاته في الليل- حيث كان يدعو ﷺ بقوله: «**اللهم ربّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اللهم اهدني فيما اختلف فيه من الحق بإذنك فإنك تهدي إلى صراط مستقيم**»[٣٠٦] فنصَّ على هؤلاء الثّلاثة

---

(٣٠٦) سبق تخريجه.

لفضلهم ولرفعتهم عند الله جَلَّ وَعَلَا.

وهؤلاء الثلاثة أفضلهم جبريل، ثم ميكائيل، ثم إسرافيل.

أما جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ وميكائيل وإسرافيل فهم مُوَكَّلُونَ بأنواع الحياة.

أما فجبريل مُوَكَّلٌ بحياة القلوب لأَنَّهُ ينزل بالوحي من الله جَلَّ وَعَلَا؛ كما قال سبحانه ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل:١٠٢].

وأما ميكائيل مُوَكَّلٌ بأمر حياة الإنسان، يعني: وسائل حياة الإنسان والحيوان من المطر والنبات والرياح، وما أشبه ذلك مما فيه حياته واستقامة أمره.

وأما إسرافيل فهو المُوَكَّلُ بالنفخ في الصور؛ إذ به إعادة الناس إلى حياة جديدة بعدها لا موت.

فإذًا الجميع يشتركون في أنّهم يُحيُون أو أنَّ معهم أسباب الحياة؛ ولذلك صاروا سادة الملائكة وأكابر الملائكة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

هم طبقات يختلفون -يعني: في فضلهم- ويختلفون في قُربِهِم من الله جَلَّ وَعَلَا، وأيضًا يختلفون في وظائفهم وما وُكِّلُوا به.

ولفظ التوكيل -أنَّ المَلَك مُوَكَّل-؛ يعني: أنَّ الله جَلَّ وَعَلَا أوكَلَ إليه أن يعمل هذا العمل، وذلك لقول الله جَلَّ وَعَلَا ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة:١١].

فالله جَلَّ وَعَلَا جَعَلَ ملك الموت مُوَكَّلًا بالإنسان، وكل سَيِّد من الملائكة معه كثير من الملائكة يأتمرون بأمره وينتهون عن نهيه ويفعلون ما يأمرهم أميرهم أو قائدهم أو المطاع فيهم.

لهذا صار ملك الموت معه رُسُل كما قال جَلَّ وَعَلَا ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ۝٦١﴾ [الأنعام:٦١]، في سورة الأنعام، الرسل؛ يعني: الذين هم أعوان ملك الموت، كذلك قوله ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ۝٨٥﴾ [الواقعة:٨٥]؛ يعني: ملائكة الموت.

كذلك الله جَلَّ وَعَلَا سمَّى الملائكة الذين سَخَّرَهُم بالريح ووَكَّلهم وهم جنود مكائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ سمَّاهم بِصِفَاتِهِم، فقال جَلَّ وَعَلَا ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۝١﴾ [المرسلات:١]، وقال ﴿وَالنَّاشِرَاتِ

نَشْرًا ﴿٣﴾ فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا ﴿٤﴾﴾ [المرسلات:٣، ٤]، ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴿١﴾﴾ [الصافات:١]، ونحو ذلك وهؤلاء جنود مُوَكَّلُون.

﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ﴿١﴾﴾، ﴿وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا ﴿٣﴾ فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا ﴿٤﴾﴾، قال طائفة من العلماء في التفسير: إنها الرّياح، وقال طائفة من الصّحابة ومن التابعين: هي الملائكة.

والقولان متقاربان؛ لأنَّ الرياح لا تفعل هذه الأشياء من ذات أنفسها؛ بل هي مَسُوقة، مثل ما ترون اليوم يقولون ما تُملِيهُ الأرصاد فيما يرون، ويَستَنتِجُونَ وُجِد منخفض جوي في المكان الفلاني ومُرتَفَع، منخفض في الهند ومُرتَفَع ما أدري لماذا، وسَبَّب وجود الرياح مشيها كذا والسحاب مشىٰ كذا.

وهذه كلها في ما يعتقده المؤمن أنَّ الله ﷻ هو الذي فعل هذه الأشياء، وأنه أَمَرَ الملائكة المُوَكَّلِين بهذه الأمور أن تفعل هذه الأشياء، ثُمَّ الناس ينظرون إلىٰ الأسباب، ينظرون إلىٰ المُسَبَّبات ولا ينظرون إلىٰ الفعل الحقيقي، فيرون النّتيجة، يقولون اتجه بسبب المُنخَفَض.

لكن لماذا حصل المنخفض، كيف حصل؟ ونحو ذلك، لا يعرفون؛ لأنهم عن ربهم معزولون.

إذًا الملائكة وكَّلَهُم الله ﷻ بأمور ملكوته ولم يخلقهم حاجَةً منه ﷻ لهم تعالىٰ الله ﷻ عن ذلك بل هو الغني.والملائكة يَشرُفُونَ بِعَمَلِ ما يَأمُرُهُم به ﷻ؛ لكن لِيَظهَرَ فَضلُهُم ولينشغلوا بعبادة الله ﷻ وبامتثال أمره وبخوفه والانتهاء عن نهيه ونحو ذلك من المعاني.

المسألة الثالثة:

الملائكة خُلِقُوا من نور ومَلَئُوا السّماء، وهم كما قال ﷻ عن قولهم: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الصافات:١٦٤-١٦٦]، فهم مَلَئُوا السماء، وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «**أطت السماء وحُقَّ لها أن**

تَئِط ما فيها موضع أربعة أصابع إلا وملك قائم أو ملك ساجد أو ملك راكع»(٣٠٧).

والملائكة لمَّا كانوا مخلوقين من نور فإنهم إذا مَلَئُوا السماء ليس مَلْء أجسامٍ تَحُولُ دون العُبُورِ في السماء؛ بل هذه أجسام نور، الله ﷻ أعلم كيف تكوينها، وكيف صفاتها على وجه الكمال.

ثَمَّ كتب كثيرة أُلفت في ذكر الملائكة، ولا أدري هل يناسب أن نطيل الحديث حولها أو أحيلكم على بعض الكتب التي فيها ذكر تفصيلٍ للملائكة منها:

شرح الطحاوية الذي عندكم فيه بيان لا بأس به، وكذلك نَقَلَ عنه صاحب «معارج القبول» وزاد بعض الأدلة، ومن الكتب المعاصرة كتاب الدكتور الأشقر «عالم الملائكة» وهو كتاب جيد في بابه يمكن أن ترجع إليه.

المسألة الرابعة:

أنَّ الإيمان بالملائكة رُكنٌ من أركان الإيمان، ومعنى كونه رُكنًا: أَنَّ الإيمان لا يوجد إذا فُقِدَ رُكنُهُ؛ لأنَّ الركن هو ما يقوم عليه الشيء، فإذا فُقِد فإنه لا قيام للشيء بدونه.

وهذا الكلام في تعريف الركن يَصدُق على الإيمان -أركان الإيمان-، وأما أركان الإسلام ففيها بحث في هل الركن فيها ما هو بهذا المعنى، أم ثَمَّ معنى آخر؟

ربما يأتينا في موضع آخر إن شاء الله. لكن بإجماع أهل العلم: أنَّ من لم يؤمن بالملائكة فلم يؤمن بالله وهو كافر؛ لأنَّ الله ﷻ ذَكَرَهُم في كتابه فهو كافر بالله، كذلك من لم يؤمن بالنبيين، كذلك من لم يؤمن بكتب الله ﷻ المنزلة.

هذا الإيمان الذي هو فرض وركن وواجب له حالان:

- الحالة الأولى: الإيمان الإجمالي.

---

(٣٠٧) أَخرَجَه التِّرمِذيّ (٢٣١٢)، وابنُ مَاجَه (٤١٩٠)، بلفظ: «...**أطَّت السماء وحق لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجدًا لله**...» وغيرهما من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وحسنه الألبَانِيّ في «صحيح الجامع» (٢٤٤٩).

- الحالة الثانية: الإيمان التفصيلي.

فمعنىٰ الإيمان الإجمالي أن كل أحد عليه فرض:

١- أن يؤمن بوجود الملائكة.

٢- أن يؤمن أَنَّ الملائكة عباد وليسوا ببنات لله ﷻ ولا يُعبَدُون.

هذا القَدر واجب علىٰ كل أحد أن يؤمن به إجمالًا.

ومعنىٰ الإيمان التفصيلي: أن كل أحد يجب عليه أن يؤمن بكل ما أخبر الله ﷻ به في كتابه، أو أخبر به نبيه ﷺ في سنته الثابتة من ذِكرِ الملائكة.

ففي القرآن لو قال لنا قائل: أنا أؤمن بالملائكة لكن جبريل ما أدري ما جبريل؟ لأنه ما قرأ القرآن، فإنه إذا قرأ القرآن وسمع باسم جبريل وأنه ملك هنا وجب عليه الإيمان تفصيلا بجبريل.

فمن كَفَرَ بجبريل فقد كَفَرَ ببقية الملائكة وبالإيمان الإجمالي أصلًا.

وكذلك من كَفَرَ بميكال، وكذلك من كفر بإسرافيل، وكذلك من كفر بملك الموت إلىٰ آخره.

فإذًا الإيمان الإجمالي هذا هو ركن الإيمان الواجب علىٰ كل أحد، ثُمَّ كُلُّ من سمع نَصًّا ودليلًا فيه ذِكرُ الإيمان بالملائكة من القرآن فإنه يجب عليه أن يؤمن بهذا علىٰ وجه التفصيل.

فلا يجب علىٰ كل أحد -يعني: من المسلمين- أن يعلم أَنَّ ميكال مثلًا هو المُوَكَل بالقَطر، أو أَنَّ إسرافيل مُوَكَّل بالنفخ في الصور.

فلو قال لك قائل من العامة أو من جملة الناس مثلًا: أنا لا أدري، لا أعرف هذا، المهم أنا أؤمن بالملائكة.

فهذا يكفي في الإيمان، ثُمَّ مَن عَلِم كل حالة أو كل اسم ملك أو دليل في ذلك وَجَبَ عليه الإيمان به.

المسألة الخامسة:

الإيمان بالملائكة تَبَعٌ للعلم، وكلما زَادَ العِلمُ بالعقيدة وبالنصوص زَادَ الإيمان بالملائكة لمن وفَّقَهُ الله ﷻ؛ ولهذا نقول: الناس متفاوتون في إيمانهم بملائكة الله ﷻ وليسوا جميعًا سواء في ذلك، والتفاوت سَبَبُهُ تفاوت العلم؛ فكلما كان العلم أكثر كان الإيمان أكثر؛ لأنَّ الإيمان هنا معناه التصديق، فإذا عَلِمَ فَصَدَّقَ وآمَنَ جزمًا؛ فإنَّ إيمانه يزيد علىٰ غيره.

وهذا من أَوجُهِ معنىٰ زيادة الإيمان ونقصانه في مجموع خصال الإيمان؛ لهذا نقول: الإيمان بالملائكة المستحب درجات كثيرة؛ السعي في البحث عن ذلك هذا من الإيمان المستحب، ثُمَّ إذا علم وَجَبَ غليه أن يؤمن.

وطلب العلم في هذا ومعرفته ومعرفة أحوال الملائكة، وكيف يعبدون الله ﷻ ويخافونه وخوفهم من الله ﷻ وامتثالهم لأوامره ونحو ذلك، طلب ذلك والسعي فيه هذا من العلم المستحب، فإذا عَلِمَ شيئًا من ذلك وجب عليه الإيمان به؛ لأنَّ الحجة قامت عليه.

مِنَ المسائل أيضًا المتصلة بزيادة الإيمان بالملائكة وتفاوت الناس فيه: أنَّ الإيمان بالملائكة له أَثَرٌ علىٰ العبد المؤمن، وهذا الأثر تارَةً يرجع إلىٰ التّوحيد والعلم، وتارَةً يرجِع إلىٰ السلوك والعمل، وتارة يرجع إلىٰ خصال الإيمان أو أركان الإيمان الأخرىٰ.

الجهة الأولىٰ التوحيد والعلم:

فإنَّهُ يعلم أنَّ الملائكة كما وصفهم الله ﷻ بأنهم عباد ﴿بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦﴾ [الأنبياء:٢٦]، وأنهم مع كونهم ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ٦﴾ [التحريم:٦]؛ لكنهم يخافون الله ﷻ ويعبدونه عبادة دائمة، وخوفهم من الجليل ﷻ مع قربهم منه سبحانه وتعالىٰ، وهذه فيها إبطال لدعوىٰ من عَبَد الملائكة أو قال: إنهم بنات الله؛ كما وصف الله ﷻ قولهم بقوله: ﴿وَجَعَلُواْ بَيۡنَهُۥ وَبَيۡنَ ٱلۡجِنَّةِ نَسَبٗاۚ وَلَقَدۡ عَلِمَتِ ٱلۡجِنَّةُ إِنَّهُمۡ لَمُحۡضَرُونَ ١٥٨﴾ [الصافات:١٥٨]؛ و﴿ٱلۡجِنَّةِ﴾، هنا هم الملائكة في أحد الأقوال وأصح الأقوال، والنَّسَب يعني: أَنَّ الملائكة بنات الله، وهذه جاء مُصَرَّحًا بها في

آيات كثيرة؛ كما في قوله: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ۚ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ [الزخرف:١٩] وكذلك قوله: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ ﴾ [النحل:٥٨] إلىٰ آخر الآيات في هذا.

المقصود: أنَّ في الإيمان بالملائكة إبطال لدعوىٰ كل من عَبَدَ غير الله ﷻ؛ لأنهم يعبدون غير الله ﷻ؛ إما في ظَنِّهم أنهم عبدوا الملائكة وهم يعبدون الجن أو عبدوا الأشجار والأوثان وهم يعبدون في الحقيقة أهواءهم والجن سيطرت عليهم، فكلُّ عبادة تَوَجَّهَت إلىٰ غير الله ﷻ فإنّ الإيمان بالملائكة ومعرفة ما عليه الملائكة يدل علىٰ بطلان تلك العبادة؛ ولهذا ذكر الله ﷻ في آخر سورة سبأ إشارةً إلىٰ هذا الأصل الذي يحتاج بيانه إلىٰ تفصيل لقوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ [سبأ:٤٠، ٤١] وهذا يعم جميع أنواع عبادة غير الله ﷻ.

كذلك في توحيد الله ﷻ في خصال العبادة من الخوف والمحبة واتباع الأمر والنهي هذه كلها الإيمان بالملائكة ومعرفة أحوال الملائكة تزيد العبد معرفةً بخصال التوحيد؛ لأنَّ أهل السماء الذين هم ملائكة الله ﷻ كاملوا توحيد الله ﷻ واتِّباعِهِم لأمره ونهيه سبحانه وتعالىٰ.

الجهة الثانية وهي جهة السلوك والعمل:

فللإيمان بالملائكة أثر؛ وذلك أنَّ الملائكة لمن آمن بهم علىٰ وجه التفصيل فإنَّهُ يعلم أنَّ ثَمَّ ملائكة يكتبون ما يصدر من الإنسان، كما قال سبحانه: ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ [الانفطار:١١، ١٢] فكونهم يكتبون، وكذلك ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾ ﴾ [ق:١٨] هذا يجعل إحسانه للعمل ومراقبته لربه في لفظه وفي عمله أعظم؛ لأنه يعلم أنه معه قرين يلازمه لا ينفكّ عن كتابة شيء؛ ولذلك يُحسِنُ قوله و يُحسِنُ عمله ما استطاع، وإذا أذنَبَ فإنه يستغفر وطوبىٰ لمن وجد في صحيفته استغفارًا كثيرًا؛ لأنّ الملائكة تكتب هذا وهذا و ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ

﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود:١١٤].

الجهة الثالثة وهي أَنَّ الإيمان بالملائكة له أثر في أركان الإيمان الأخرىٰ:

فإِنَّ الملائكة لمن آمن بهم عَلِم أَنَّ منهم المُوَكل بالوحي، وجبريل عليه السلام هو المُوَكَل بالوحي.

وهذا الوحي ما هو؟ هو كُتُبُ الله ﷻ ووحيه علىٰ أنبيائه؛ فصار ثَمَّ صلة بين الإيمان بالملائكة والأنبياء، الإيمان بالملائكة والكتب.

ولهذا المعنىٰ جَمَعَ الطحاوي -فيما يظهر لي- بين هذه الثلاثة في هذا الموضع؛ لأَنَّ كل واحدة منها تدل علىٰ الأخريين الباقيتين، الإيمان بالملائكة والنبيين والكتب المنزلة، وكل واحدة تدل علىٰ البقية.

ومن ثمرات الإيمان بالملائكة: الإيمان بالكتب، ومن ثمرات الإيمان بالكتب: الإيمان بالأنبياء وإلىٰ آخره، فهذه كلها متصلة جميعًا.

من الملائكة من هو مُوَكَّل -وهو إسرافيل- مُوَكَّل بالبعث؛ يعني: بالنفخ في الصور، منهم الموكل بالموت إلىٰ آخره، هذا يرجع إلىٰ الإيمان باليوم الآخر.

ميكائيل مُوَكَّل بالقطر، وهذا يرجع إلىٰ الإيمان بالقدر خيره وشره من الله تعالىٰ.

منهم الموكل بالأجنة ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٦]، يأتي ملك فيقول: يا ربِّ، أذكر أم أنثىٰ؟ أشقي أم سعيد؟ أمريض أم سليم؟

فيقضي الله ما يشاء ويكتب الملك، فإذًا لها صلة بالقَدَر؛ فلهذا نقول: إنَّ الإيمان بالملائكة صار من أركان الإيمان:

- لكثرة الأدلة الدالة علىٰ ذلك.

- ولأن الإيمان بالملائكة يدل علىٰ الإيمان بجميع الأركان الأخرىٰ.

لهذا صار الإيمان بالملائكة بعد الإيمان بالله مُبَاشَرَةً. الإيمان بالله هذا يدل علىٰ الجميع، والإيمان بالملائكة يدل علىٰ الجميع، وكذلك الإيمان بالكتب يدل علىٰ الجميع،

والإيمان بالرسل يدل على البقية، والإيمان باليوم الآخر يدل على الإيمان بالقدر.

هذه كلمات مختصرة حول الإيمان بالملائكة؛ لكن الموضوع طويل ومهم ولا بد أن تطَّلِعُوا عليه بتوسع في بعض الكتب التي ذكرت لكم، خاصة كتاب الدكتور الأشقر فإنه مفيد جدًّا في هذا الباب.

هناك مسألة تَطَرَّق إليها الشارح وهي مسألة المفاضلة بين الملائكة والأنبياء، والشارح قال: كان الأَولَىٰ أن لا أدخل فيها.

شيخ الإسلام قال: كنتُ أَظُنُّ أَنَّ البحث فيها، أنَّ المسألة من المسائل المبتدعة -يعني: التفضيل- حتى رأيت البحث فيها سُنِّيًا أثريًا ومع ذلك فإني لا أحب الخوض في هذه المسألة؛ لأنه لا يندرج تحتها عمل.

ومن أراد الاطلاع ينظر في الفتاوىٰ في بحث في نحو أربعين صفحة أو أكثر في هذه المسألة.

لكنّ الذي يهمّ طالب العلم في العقيدة السلفية أن لا يُقِر من قال بتفضيل الملائكة مُطلَقًا، فهذا القَدر مهم أن لا يُقِرَّ بِهِ، إما أن يُسكَت عنها، وإما أن يقال فيها بقول جمهور أهل السنة وهو بتفضيل الأنبياء وصالح المؤمنين على الملائكة، وأما الخوض في الزيادة والأدلة والتفصيل والردود هذا من العلم الذي يُترك لعدم الحاجة إليه الآن.

قوله: «**وَنُؤمِنُ بِالمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَىٰ المُرسَلِينَ، وَنَشهَدُ أَنَّهُم كَانُوا عَلَىٰ الحَقِّ المُبِينِ.**»: يعني: أركان الإيمان وأدلّة ذلك من الكتاب والسنة، وذكرنا بعض المسائل المتعلقة بالملائكة، وذكرنا لكم: أنّ الكلام على الملائكة فيه تفصيل كثير يُطلَبُ من كتب التفسير ومن كتب الحديث والعقيدة ومن الكتب المصنّفة في هذه العقيدة؛ عقيدة الإيمان بملائكة الرحمن ﷻ وتقدست أسماؤه.

قوله: «**وَالنَّبِيِّينَ**»: الإيمان بالنبيّين؛ يعني: الإيمان بالأنبياء والمرسلين؛ لأنّه إذا أُطلق النّبي في الإيمان فيُراد به الإيمان بالأنبياء والمرسلين، وذلك من جهتين:

الجهة الأولىٰ:

أنَّ قول كثير من أهل العلم: أنَّ كل رسول نبي، فإذا قلنا: نؤمن بالأنبياء فمعنىٰ ذلك نؤمن بالرسل؛ لأنَّ كل رسول نبي.

٢- الجهة الثانية:

أنَّ القرآن الكريم جاء فيه ذِكرُ المُرسَلِينَ بِذِكرِ الأنبياء؛ يعني: سُمِّيَ المرسلون أنبياء، سورة الأنبياء من وَرَدَ فيها جُلُّهم مرسلون: أولهم محمد ﷺ، ثم إبراهيم الخليل، ثم لوط، ثم نوح، ثم داوود، وسليمان، وأيوب إلىٰ آخره؛ ولهذا قوله: «وَنُؤمِنُ بِالمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ»؛ يعني: بالرسل والأنبياء جميعًا.

والتعبير بالرُّسُلِ أولىٰ؛ لأنه هو الذي جاء في الأدلة في الكتاب والسنة ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥]، قال: أخبرني عن الإيمان، قال: «أن تُؤمِنَ بالله وَمَلَائِكَتِه وَكُتُبِهِ وَرُسُلِه» وفَرض الإيمان أن يُؤمَن بالأنبياء والرسل جميعًا؛ لأنّ الله ﷻ أمرنا بذلك.

وتحت هذا الأصل والركن وهو الإيمان بالنبيين مسائل:

المسألة الأولىٰ:

في تعريف النبي:

النَّبيُّ في القرآن جاء فيه قراءتان ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ والقراءة الأخرىٰ «النبيء» بالهمز ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأنفال:٦٤]، والقراءة الثانية «يا أيها النبيء» كما هي قراءة نافع وغيره.

وفرق ما بين النبي والنبيء؛ فالنبيء: هو مَن نُبِّئَ. والنبي: من صار في نَبوَةٍ؛ يعني: في ارتفاع عن غيره.

فإذًا نقول: «النبي» و«النبيء» هو من اختصه الله ﷻ بالإنباء والوحي، فصار مرتفعًا عن غيره في المقام لأجل ما أوحىٰ الله ﷻ إليه. هذا ليس تعريف -يعني: حد- ليس حدًّا ولكن هذا تقريب.

أما الرُّسُل، الرسول، فظاهرٌ من اللفظ أنَّهُ أُرسِل.

فلفظ نبيء ونبي من جهة اللغة واللفظ الذي جاء في القرآن هذا فيه الإنباء وفيه

الرفعة، والرسول فيه الإرسال؛ ولهذا اختلف العلماء هل النبي والرسول واحد أو بينهما فرق؟

على أقوال كثيرة مرَّ معنا تفصيل الكلام عليها في عدد من الشروح وأقربها شرح الواسطية و غيره؛ لكن نذكر لك ملخص الكلام:

١- القول الأول: من أهل العلم من قال: النبي والرسول بمعنى واحد، فكل رسول نبي وكل نبي رسول، وذهب إلى هذا جمع من أهل العلم من المفسّرين ومن الفقهاء وغيرهم.

٢- القول الثاني: هو أنَّ النبي غير الرسول، ودلّ على الفرق بينهما:

أ - قول الله ﷻ في سورة الحج: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢]، قال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾، فدَلَّ ظاهر الآية قوله: ﴿مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾، أنَّ النبي غير الرسول، وظاهر الدلالة على أنَّهُ ثَمَّ فرق بينهما، ولو كان النبي هو الرسول لما صح أن يُقَال: ﴿مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾؛ لأنَّ النبي هو الرسول كيف يقول: ﴿وَلَا نَبِيٍّ﴾، قد يكون بالعطف بالواو من رسول ونبي فتكون هنا مُغَايَرَة في الصفات، لكن لمَّا أُدخِلَت ﴿وَلَا﴾، دل على أنَّ هذا غير هذا ﴿مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾.

ب - أنَّ النبي ﷺ ذَكَرَ الرسل والأنبياء الذين يأتون يوم القيامة فقال: «**يأتي النبي ومعه الرهط، ويأتي النبي ومعه كذا، ويأتي النبي وليس معه أحد**»[٣٠٨]، ووجه الدِّلالة من الحديث أنّ قوله: «**ويأتي النّبي وليس معه أحد**» يحتمل:

- أن يكون لم يُرسَل إلى أحد.
- ويحتمل أن يكون لم يستجب له.

ويتجه الاحتمال أنه لم يرسل إلى أحد؛ بل هو نبيّ لقوله ﷺ: «**ما بعث الله من**

(٣٠٨) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٥٧٥٢)، ومُسْلِم (٢٢٠)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

نبي إلا وأعطاه من الآيات ما على مثله آمن البشر، وكان الذي أوتيته وحيا يُتلى»[٣٠٩] الحديث الذي رواه مسلم في الصحيح حديث عياض بن حمار المجاشعي، فدلّ على أنّ كل نبي أعطي آية وآمن من آمن بتلك الآية.

لهذا نقول: قوله ﷺ: «**ويأتي النبي وليس معه أحد**» هذا لأجل قَصر الرسالة على هذا النبي وحده؛ يعني: أَنَّهُ ليس مُرسلًا إلى غيره.

ج - حديث أبي ذر المشهور الذي رواه ابن حبان في الصحيح ورواه غيره من أنَّ النبي ﷺ ذَكَرَ عِدَةَ الأنبياء، هو حديث طويل منه جمل ثابتة صحيحة بشواهدها، ومنه جمل مُختَلَف فيها، فمنها أَنَّهُ ذَكَرَ عِدَّةَ الأنبياء و ذَكَرَ عِدَةَ المرسلين، فقال في عدد الأنبياء: «**إنهم مئة وأربعة وعشرين ألف**»، وقال في عدة المرسلين: «**إنهم كعدة أهل بدر**»؛ يعني: نحو أربعة عشر وثلاث مئة رسول[٣١٠]، فدلّ الحديث على الفرق بينهما، وكون هذا هو العدد أو أقل ليس هو هذا محل الشاهد، وإنما قَوّى صحة التّفريق ما بين النبي والرسول أنه في الحديث الاختلاف في العدد، ودِلالة الآية والحديث الذي قبله يقوي الاستدلال بحديث أبي ذر هذا.

المقصود دَلَّت هذه على ترجيح قول من قال: إنَّ الرسول والنبي مختلفان وهذا ظاهر في الاستدلال كما ترى.

ما الفرق بينهما في التعريف؟

اختلف العلماء في تعريف النبي والرّسول فقال مِمَّن قَالَ بالفرق بينهما:

فقالت طائفة كثيرة من أهل العلم:

إنّ النبي: هو من أُوحِيَ إليه بشرع ولم يُؤمَر بتبليغه.

والرسول: من أُوحِيَ إليه بشرع وأُمِرَ بالتبليغ.

فجعلوا الفرق ما بين النّبي والرّسول هو الأمر بالتبليغ.

---

(٣٠٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٩٨١)، ومُسْلِم (١٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣١٠) سبق تخريجه.

وقالت طائفة أخرىٰ، وهو قولٌ أيضًا مشهور عند عدد من المحققين، وهو الذي اختاره ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول كتاب النبوات: «أنَّ الرسول والنبي يشتركان في وقوع الإرسال عليهما».

الرسول مُرسَل والنبي مُرسَل لظاهر قوله تعالىٰ ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾، فالرسول مُرسَل والنبي أيضًا مُرسَل، لكن جهة الإرسال مختلفة، قال:

الرسول: يُرسَل إلىٰ قوم يخالفونه في أصل الدين فيأمرهم بالتوحيد وينهاهم عن الشرك.

وأما النبي: فإنه يُرسَل إلىٰ قوم موافقين يُجَدِّدُ بإرساله شِرعَةَ الرسول الذي أُمروا باتباعه، مثل أنبياء بني إسرائيل كلما مات نبي خلفه نبي وكُلُّهُم تَبَع لموسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

وهذا التعريف أو هذا التقريب لتعريف الرسول والنبي هذا أقرب للدليل وأوضح في فهم الأدلة الشرعية؛ ولذلك نقول: هو المختار في أنَّ النبي مُوحًىٰ إليه بشرع وأُمِرَ بتبليغه إلىٰ قوم موافقين أو لم يُؤمَر بالتبليغ.

قد يكون مُقتَصِرًا علىٰ نفسه وقد يُؤمَر بالتبليغ إلىٰ من يوافقه.

يوافقه في أي شيء؟

في اتِّبَاعِ الرسول الذي يَتَّبِعُهُ النبي ويَتَّبِعُهُ الناس، وأما الرسول فمن أوحي إليه بشرع أو بكتاب وأُمِرَ بإبلاغه أو بتبليغه إلىٰ قوم مخالفين له؛ يعني: في أصل الدين.

المسألة الثانية:

الأنبياءُ والرُّسُلُ درجات في الفضل والمنزلة عند الله عَزَّ وَجَلَّ، وهذا التفضيل جاء في قوله تعالىٰ في سورة البقرة: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖ﴾ [البقرة:٢٥٣]؛ فنُؤمِنُ بأنَّ الرسل والأنبياء بعضهم أفضَلُ من بعض، وليسوا علىٰ مرتبة واحدة. أوّل الأنبياء آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وآخر الأنبياء محمد ﷺ، وأوّل الرسل نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وآخر المرسلين محمد ﷺ.

فآدم نبي كما جاء في الحديث الصحيح: «**آدم نبي مكلّم**»، وينطبق عليه حد النبي؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ أوحَىٰ إليه وكَلَّمَهُ سبحانه وتعالىٰ.

من الأنبياء والمرسلين أولو العزم من الرسل وهم الذين جاء فيهم قول الله ﷻ: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

واختلف العلماء في أولي العزم من الرسل من هم؟ على أقوال كثيرة:

١- القول الأول: أنَّ كل رسول هو من أولي العزم؛ ومعنى أُولِي العَزم؛ يعني: أولي الصبر والمصابرة والجَلَد والتجلد في دين الله ﷻ؛ فهم أهل عزم قوي في مواجهة أعداء الله وأهل صبر ومصابرة، فهذا القول أنَّ كل رسول هو من أولي العزم.

ما معنى قوله إذًا: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾؟ قالوا: ﴿مِنَ﴾، هنا ليست تبعيضية بل بيانية، مثل ما تقول: الرجل من القوم؛ يعني: فاصبر كما صبر أولو العزم من الناس لا من الرسل.

والرسل كلهم على هذا، فتكون ﴿مِنَ﴾، هنا على هذا التفسير بيانية لا تبعيضية.

٢- القول الثاني: أنَّ أولي العزم من الرسل هم ثمانية عشرة رسولًا وهم المذكورون في سورة الأنعام.

٣- القول الثالث: أنَّ أولي العزم من الرسل خمسة وهم المذكورون في سورة الأحزاب وسورة الشورى، قال ﷻ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾﴾ [الشورى: ١٣]، فَجَمَعَ خمسة الرسل وهم المذكورون أيضًا في سورة الأحزاب.

وهذا القول بأنهم الخمسة هؤلاء هو الأظهر والأرجح ويَدُلُّ له ويُقَوِّيه أنَّ هؤلاء الخمسة هم الذين يستغيث الناس بهم يوم القيامة من شدة الحساب أو من شدة هول الموقف وطول المُقَام في طلب تعجيل المحاسبة والقضاء بين الخلق، أعاننا الله جل علا على شدائد ذلك اليوم، في حديث الشفاعة الطويل المعروف، يأتون آدم ثم قال: يأتون نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم محمد ﷺ.

آدم خَرَجَ؛ لأنه ليس برسول بقي الخمسة؛ لأنهم مرسلون.

المسألة الثالثة: الأنبياء يُعطِيهُم الله ﷻ آيات، فنُؤمِن بالأنبياء ونؤمن بآيات الأنبياء.

وهذه الآيات؛ كما جاء في الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «**ما بعث الله من نبي إلا وأعطاه من الآيات ما على مثله آمن البشر**»(٣١١).

فما يؤتيه الله ﷻ المرسلين أو الأنبياء للدِّلالة على صدقهم في دعوى الرسالة أو دعوى النبوة، هذه تسمّى آيات وتسمّى براهين في الكتاب والسنة، وأما تَسمِيَتُهَا معجزات فهذا لفظٌ حادثٌ بعد ظهور علم الكلام وخاصَّةً من جهة المعتزلة.

ولا نمتنع من إطلاقه؛ لكن يُقَيَّدُ بتقييده الشرعي الصحيح؛ لأنها هي معجزات لكنها آيات وبراهين والفرق بينهما:

- أولًا: أنَّ الآية والبرهان جاء الدليل بها، والمعجز لم يأت الدليل به.

- ثانيًا: أنَّ اللفظ «معجزة» فيها إجمال؛ ووجه الإجمال يقال معجزة لمن؟ هل هي معجزة للإنسان؟ معجزة للقوم الذين بُعِثَ فيهم النبي، أو معجزة للناس أجمعين؟ أو معجزة للجني والإنس؟ أو معجزة للجن والإنس والملائكة؟

فهذه فيها إجمال؛ ولذلك ما جاء بها الدليل، ومن أطلقها اختلفوا فيها، هذا الإعجاز، هل هو إعجاز للناس أو إعجاز لأهل زمانهم دون غيرهم؟

والصحيح عند أهل السنة والجماعة أو الصحيح في قول أكثر أهل السنة والجماعة: أنّ المعجزة هي ما صار الإعجاز به للجن والإنس جميعًا لا لطائفة منهم، فهي معجزة للجن والإنس جميعًا لا يستطيعون أن يأتوا بمثل ذلك، ودلّ على هذا قول الله ﷻ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ۝٨٨﴾[الإسراء:٨٨].

وتسميتها آية وبرهان هي آية؛ يعني: دليل واضح يُلزِم بنتيجته وهو قبول دعوى من كانت معه هذه الآية، وبُرهان: وهو الدليل الواضح الجلي الذي هو كضوء الشمس في وضوحه ونصاعته وجلائه مما لا يُجَادَلُ فيه.

و هذا هو الذي جاء في القرآن بتسميتها آيات وبراهين ﴿فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾[النمل:١٢]، وقال ﷻ أيضًا: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[القصص:٣٢]، وقال

(٣١١) سبق تخريجه.

ﷻ: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَىٰ ﴿٢٢﴾ لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى ﴿٢٣﴾﴾ [طه:٢٢، ٢٣]، ونحو ذلك.

فهي إذًا في القرآن والسنة مُسَمَّاة آيات وبراهين، وهذه التسمية شرعية، ولا يَرِدُ عليها ما يَرِدُ على لفظ المُعجز مما ذكرناه لك.

الآيات والبراهين تختلف، فهي معجزات وهي تختلف، وثَمَّ بحث طويل فيها ربما يأتي في موضع آخر.

المسألة الرابعة:

معنى الإيمان بالأنبياء والمرسلين: أننا نؤمن بأنَّ الله ﷻ بَعَثَ وأَرسَلَ مُرسَلين وأَيَّدَهُم وكانوا أصلح أهل زمانهم وأيدهم بالآيات والبراهين الدّالة على صدقهم، وأنهم أتقى الخلق، أتقى الناس لربهم، وأعرف وأعلم الناس بربهم ﷻ.

فنؤمن بكل نبي عَلِمنَاه أو لم نعلمه؛ لأنَّ الأنبياء منهم من قُصَّ علينا والمرسلين، ومنهم من لم يُقصَّ علينا، قال ﷻ: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]؛ فإذًا الإيمان بالأنبياء والمرسلين على درجتين:

١- إيمان إجمالي: وهو الإيمان بكل رسول أرسله الله ﷻ وكل نبي، علمنا أو لم نعلم.

٢- إيمان تفصيلي: بأنَّ كلَّ من عَلِمنَا رِسَالَتَهُ ونُبُوَّتَهُ بالدليل والقرآن فهذا يجب علينا أن نؤمن به، وأن نتولاه، وأن نحبه؛ لأنَّ «**الأنبياء إخوة لِعَلَّات دينهم واحد**»[٣١٢]، فكلُّهم أكمل الخلق توحيدًا وإيمانًا بالله ﷻ وطاعة له وخوفًا منه ﷻ.

ثُمَّ ثَمَّ إيمان خاص بهذه الأمّة، أُمَّة الإجابة أُمَّة الدعوة، أنه يجب على الجميع الإيمان بمحمد بن عبدالله الهاشمي القرشي الذي أرسله الله ﷻ للنّاس أجمعين، بل للجن والإنس أجمعين؛ فيجب الإيمان به ﷺ؛ لأنه خاتم الأنبياء والمرسلين وأنَّهُ بُعِث بالإسلام، وأنَّ الإسلام نَسَخَ ما عداه من الأديان، وأنَّ كلّ دعوى للدين غير ما جاء به

(٣١٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٤٤٣)، ومُسْلِم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

محمد ﷺ فهي باطلة وردّ ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[الأحزاب:٤٠]، فَبِهِ خُتِمَت النبوة وأعطاه الله ﷻ الإسلام وأنزل عليه القرآن حجة له ولأمته إلىٰ قيام الساعة.

ومن الإيمان بالنبي ﷺ تحقيق شهادة أنَّ محمدًا رسول الله وهي طاعَتُهُ فيما أمر وتصديقه فيما أخبر والانتهاء عما نهىٰ عنه وزجر، وأن لا يُعبد الله ﷻ إلا بما شرعه رسوله ﷺ.

المسألة الخامسة: من كَذَّبَ برسول بعد العلم به فإنه مُكَذِّبٌ بجميع الأنبياء والمرسلين، فمن قال: أُكَذِّبُ بفلان من الرسل وأؤمن بمحمد ﷺ فهو كافر؛ لأنه من كَذَّبَ برسول فقد كذّب بجميع المرسلين إذا بلغه العلم وقامت عليه الحجة، قال ﷻ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [الشعراء:١٠٥، ١٠٦]، ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الشعراء:١٠٥]، فنحن اتَّفقنا علىٰ أنَّ نوح عليه السلام كان أوّل رسول، قال ﷻ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الشعراء:١٠٥]؛ لأنهم لمَّا كَذَّبُوا نُوحًا فإنهم كَذَّبُوا بِتكذِيبِهم نوحًا جميع المرسلين، لماذا؟ لأنّ دينهم واحد وهو توحيد الله ﷻ والبراءة والكفر بالطاغوت، كذلك قوله: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة:٢٨٥]، وكذلك قوله: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾[النساء:١٥٠]، إلىٰ آخره.

ننتقل إلىٰ التي بعدها، قال: «**وَالكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَىٰ المُرسَلِينَ**»

❑ قوله: «وَالكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَىٰ المُرسَلِينَ»:

● خَصَّ إنزال الكتب بالمرسلين؛ لأنهم هم الذين يؤتيهم الله ﷻ الكتاب.

وأنزل الله ﷻ كُتُبًا كثيرة؛ منها ما نعلم ومنها ما لا نعلم، وقد أمر الله ﷻ عباده أن يؤمنوا بكل كتاب، كما قال سبحانه: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ الآية[الشورىٰ:١٥]، والإيمان بالكتب ركن الإيمان كما ذكرنا وأَصلٌ من أصوله؛ فلا يصحّ إيمان أحد حتىٰ يؤمن بالكتب التي أنزل الله ﷻ.

وتحت هذه الجملة مسائل:

المسألة الأولىٰ:

الكتاب الذي أنزله الله ﷻ هو وَحيُهُ سبحانه وتعالىٰ لرسوله الذي أعطاه الله ﷻ ذلك الكتاب، ووحيه:

- قد يكون بواسطة الرسول الملكي إلىٰ الرسول البشري.
- وقد يكون أنّ الله ﷻ أوحَىٰ إليه مباشرة.

فوَحيُ الله ﷻ بكُتُبِهِ ينقسم، كما قال الله ﷻ في آخر سورة الشورىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورىٰ: ٥١]، فَجَعَلَها ثلاثة أقسام:

فمنها: ما كتبه الله ﷻ بيده كما هي صحف موسىٰ عليه السلام والتوراة خَطَّهَا الله ﷻ بيده الكريمة العظيمة جل جلاله[٣١٣].

ومنها: ما نزل به جبريل عليه السلام إلىٰ الرسول ﷺ. كُتُبُ الله ﷻ من جهة أنها كلامه مُتَّفِقَة -يعني: كلها كلام الله ﷻ؛ فالله سبحانه وتعالىٰ تَكَلَّمَ بما تَكَلَّمَ به وسَمِعَهُ جبريل منه فأنزله علىٰ رسوله. تَكَلَّمَ بالقرآن فنزل به جبريل علىٰ محمد ﷺ، و تَكَلَّمَ بالإنجيل فنزل به علىٰ عيسىٰ، وتكلم بالتوراة ﷻ فنزل بها علىٰ موسىٰ عليه السلام.

المسألة الثانية:

كُتُبُ الله ﷻ هي من آياته التي أعطاها الرسول؛ يعني لأنَّهَا من الوحي.

وموضوعات الكتب مختلفة:

- فمنها ما هو مواعظ ورقائق.
- ومنها ما هو شريعة.
- ومنها ما هو خَبَر وأَمر ونَهي؛ يعني: أخبار وإنشاءات وأوامر ونواهي، فهي مختلفة في موضوعاتها.

الأنبياء دينهم واحد وشرائعهم شتىٰ: فمن جهة التوحيد الكتب متفقة، والأنبياء

---

(٣١٣) أَخْرَجَه البَيْهَقِيّ في «البعث والنشور» (٢٣٤)، والحاكم (٢/٣٩٢)، من حديث أنس رضي الله عنه.

دينهم واحد في توحيد الله ﷻ، واتفاق الكتب والأنبياء في التوحيد يُعنَىٰ به شيئان:

الأول: أنّ أَصلَ التوحيد وهو عبادة الله ﷻ وحدَهُ، ورَدُّ عِبَادَةِ غيره، والكفر بالطاغوت، والبراءة من الشّرك وأهله، هذا قَدرٌ مشترك في رسالة جميع الأنبياء، قال ﷻ: ﴿قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]؛ يعني: من المرسلين ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ﴾، فهذا قدرٌ مشترك بين جميع الأنبياء والمرسلين، والكتب دلَّت علىٰ هذا وحضَّت عليه وأمرت به.

٢- الثاني: هو أصول الإيمان الستة، أركان الإيمان الستة وهي الإيمان بالله في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره من الله تعالىٰ، وهذا مُتَّفَقٌ عليه أيضًا بين الأنبياء لا خلاف فيه؛ وذلك أنَّ جهة الإيمان بهذه الأشياء الخَبَر، والخبر لا يُنسَخ ولا يُكذَّبُ فيه والله ﷻ إذا أخبر نبيًّا بشيء من أمر الغيب فهو علىٰ ذلك.

فالأنبياء في كتبهم وما أُرسِلُوا به متفقون علىٰ هذين الأصلين العظيمين:

- توحيد الله ﷻ علىٰ نحو ما ذكرت لك.

- وأمور الغيب الستة هذه، أمور الإيمان الستة.

ولذلك معنىٰ قوله: «**الدين واحد**»؛ يعني: هذين الأصلين.

والكتب تختلف في الشرائع: تختلف في القَصَص، ما يُقَصُّ به في كتابٍ يكون مُفَصَّلًا وكتاب يكون مختصرًا.

تختلف في الشرائع والأمر والنَّهي، تكون التوراة شريعتها شديدة، وفيها قُوَّة في الطَّهَارة وفي الصلاة وفي الجهاد وفي أشياء كثيرة؛ فهي شريعة فيها الشِدَّة ولا يَصبِر عليها إلا صادق؛ ولذلك ما صَبَرَ عليها بنو إسرائيل.

والإنجيل فيه الرقة والوعد والتسامح وإلىٰ آخره، وتحليل بعض ما حَرَّمَ الله ﷻ

علىٰ بني إسرائيل؛ يعني: أنَّ موضوعات كتب الله ﷻ مختلفة، والله سبحانه وتعالىٰ يُوحِي بما يشاء وفق حكمته ﷻ وَوِفقَ ما يريد من عباده سبحانه وتعالىٰ؛ فشرائع الأنبياء شتىٰ، والكتب مختلفة باختلاف الشرائع، وأيضًا مختلفة فيما قَصَّ الله ﷻ؛ في تلك الكتب؛ لأنَّ القَصَص للعبرة والناس يختلفون في الأمم بما يُصلحهم من أمور القصص وما يُحدِثُ عندهم العبرة.

المسألة الثالثة:

الإيمان بالكتب علىٰ نحو ما ذكرنا سالفًا في الإيمان بالملائكة والنبيين ينقسم إلىٰ:

- إيمان إجمالي.
- وإيمان تفصيلي.

الإيمان الإجمالي: يجب علىٰ كل أحد أن يؤمن بِكُلِّ كتابٍ أنزله الله ﷻ؛ كما قال سبحانه: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ [الشورىٰ:١٥]، وقال ﷻ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥]؛ فكل كتاب يجب علىٰ العباد أن يؤمنوا به عَلِمُوهُ أو لم يعلموه، فنؤمن بالتوراة، ونؤمن بالإنجيل، ونؤمن بالزبور، ونؤمن بالقرآن، ونؤمن بكل كتاب أعطاه الله ﷻ أنبياءه -يعني: رسله-.

الإيمان التفصيلي: وهو أنَّ كل كتاب عَلِمناهُ في الدليل، كل كتاب سَمِعَ المسلم بِذِكرِهِ في كتاب الله ﷻ أو في سنة النبي ﷺ فيجب أن يؤمن به علىٰ وجه التفصيل، التوراة ذُكِرَت، صحف موسىٰ ذُكرت، صحف إبراهيم عليه السلام ذُكرت، الزبور ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿٥٥﴾﴾ [الإسراء:٥٥] الزبور ذُكِر، الإنجيل ذُكِر، وهكذا، فهذه نؤمن بها علىٰ وجه التفصيل؛ فَكُلُّ كتاب ذَكَرَهُ الله ﷻ في كتابه وجب علينا الإيمان به تفصيلًا، ثُمَّ الإيمان بالكتب، ثَمَّ مرتبة واجبة وأكيدة وهي آكدها وأعظمها وهي الإيمان بهذا القرآن، الإيمان بكتاب الله ﷻ الخاتَم الذي أنزله علىٰ رسوله محمد ﷺ .

والإيمان بالقرآن يشمل أشياء:

١- أولًا: الإيمان بأنَّ القرآن كلام الله ﷻ وليس بقول البشر؛ كلام الله ﷻ أوحَاهُ إلىٰ عبده محمد ﷺ.

٢- ثانيًا: أنَّ القرآن ناسخٌ لما قبله من الكتب؛ فليس لأحَدٍ أن يَتَّبِعَ غير القرآن، بل الواجب أن يُصَدَّق بكل خبرٍ في القرآن ويُعتَقَد، وأن يُعمَل بكل أمرٍ ونهيٍ جاء في القرآن، وذلك بامتثال الأمر وانتهاء النهي.

٣- ثالثًا: أن يُعلَم أنَّ القرآن جعله الله ﷻ مهيمنًا علىٰ الكُتُبِ وشاهدًا عليها؛ كما وصفه بذلك في سورة المائدة، وهذا يدلّ علىٰ أنَّ الناس واجب عليهم ألا يلتفتوا عن هذا القرآن إلىٰ غيره متىٰ ما سمعوا هذا القرآن؛ لذلك الآن الكتاب من جهة السماع بالقرآن تكاد الحجة قامت من جهة السماع لهذا الوحي، وأنه كلام الله ﷻ علىٰ أكثر الخلق.

المسألة الرابعة:

الكُتُبُ التي أنزلها الله ﷻ علىٰ المرسلين اختلف العلماء هل يدخل فيها الصحف، أم أنَّ الكتب غير الصحف؟ علىٰ قولين:

- من أهل العلم من قال: الصحف هي الكتب.
- ومنهم من قال: لا؛ الصحف غير الكتاب.

ويَتَّضِح الفرق في صحف موسىٰ عليه السلام والتوراة؛ فإنَّ الله ﷻ أعطىٰ موسىٰ عليه السلام صُحُفًا وأعطاه أيضًا التوراة، فهل هما واحد أم هما مختلفان؟

خلاف:

- والقول الأول: أنهما واحد؛ لأنَّ صحف موسىٰ هي التوراة وهي التي كتبها الله ﷻ بيده.

- القول الثاني: أنَّ الصحف غير الكتب، وهذا القول هو الصحيح وهي أنَّ كتب الله ﷻ غير الصحف.

ويدل علىٰ هذا الفرق أنَّ الله ﷻ أعطىٰ موسىٰ صُحُفًا عليه السلام وكَتَبَ له ذلك في

الألواح؛ كما قال: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وأوحىٰ الله ﷻ إليه بالتوراة أيضًا.

فقوله: ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾﴾ [الأعلىٰ: ١٩]:

صحف إبراهيم؛ ذَكَرَ الله ما فيها في سورة النجم قال: ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النجم: ٣٧-٤١]، إلىٰ آخره، فهذه كانت مما في صحف إبراهيم عليه السلام.

وفي صحف موسىٰ: ما كتبه الله ﷻ له، وأما التوراة فهي وحيٌ وكتَابٌ مستقل غير صحف موسىٰ عليه السلام أوحاها الله ﷻ إليه.

صحف موسىٰ بالذات وَقَعَ فيها الاشتباه من جهة أَنَّهُ ظاهر القرآن أنَّ الله ﷻ كَتَبَ الصحف لقوله: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ ﴾ [الأعراف: ١٤٥] وجاء في الحديث أنَّ الله ﷻ كتب التوراة لموسىٰ بيده، فمن هذه الجهة وقع الاشتباه، هل هما واحد لأجل أن هذه كُتِبَت وهذه كُتِبَت؟

والأظهر كما ذكرتُ لك من سياق الآيات في سورة الأعراف أن الكتب غير الصحف.

المسألة الخامسة:

يدخل في الكلام على الكتب الكلام علىٰ القرآن، وعلىٰ إعجاز القرآن، وعلىٰ بحث هذه المسألة؛ لأنَّ القرآن آية محمد ﷺ.

وقد قَدَّمنَا لك تفصيل الكلام علىٰ إعجاز القرآن في درس مستقل أظن عند قول الشيخ الطحاوي رحمه الله في أول الكلام: «**مَن سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ البَشَرِ فَقَد كَفَرَ**» إلىٰ قوله: «**عَلِمنَا وَأَيقَنَّا أَنَّهُ قَولُ خَالِقِ البَشَرِ، وَلَا يُشبِهُ قَولَ البَشَرِ، وَمَن وَصَفَ اللَّهَ بِمَعنًىٰ مِن مَعَانِي البَشَرِ فَقَد كَفَرَ**»، ومسألة إعجاز القرآن ومعرفة القرآن ووجه كونه آية وما فيه، هذا من أعظم المسائل في هذا الباب.

إذا تبين ذلك فنقول:

الإيمان بأركان الإيمان الستة -إذا أخرجنا الإيمان بالقَدَر- فإنَّ بعض أهل العلم يسميها أصول الدين الخمسة؛ وذلك لمجيئها في أكثر الآيات دون ذكر القَدَر، والقَدَر جاء منفصلًا في القرآن وجاء مع بقية الأركان في السنّة.

هذه الأصول الخمسة تَبِعَ الإيمان بها أنَّ أهل البدع أصَّلُوا أُصُولًا في مقابلة هذه الأصول الخمسة فجاء المعتزلة مع إيمانهم بِجُمَلِ هذه الأصول الخمسة، لكن جعلوا لهم أصولًا خمسة لتُمَيِّزَهُم عن غيرهم، وهذه المعروفة بالأصول الخمسة عند المعتزلة، وكَتَبَ فيها عبدالجبار كتابه «الأصول الخمسة»، ويعتني بها المعتزلة والإباضية والزيدية والرّافضة.

الأصول الخمسة هذه هي:

١- التوحيد.

٢- العدل.

٣- الوعد والوعيد.

٤- المنزلة بين المنزلتين.

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والرافضة يعتقدون مُعتَقَد المعتزلة في الغالب، فجعلوا لهم أصولًا أربعة في مقابلة ذلك وهي:

١- التوحيد.

٢- والعدل.

٣- والنبوة.

٤- والإمامة.

يُدخلون في هذه الأصول عقائدهم في تدريس عقائدهم المخالفة لما دَلَّ عليه الكتاب والسنة.

وهذه الجملة تحتاج إلىٰ تفصيل طويل يمكن أن ترجع لها في الشرح أو في المطولات.

المقصود: أن لفظ الأصول الخمسة أو أركان الإيمان الستة أو الخمسة -يعني: بخلاف الإيمان بالقدر- هذه جُعِلَ في مقابلتها أشياء وَضَعَهَا أهل البدع للتعليم وللتميُّز لِيُعَلِّمُوا علىٰ أساسها وليتميزوا عن غيرهم، ولا شك أنَّ الذي دلّ عليه الكتاب والسنة وقول سلف الأمة إلىٰ أن ابتدعت المعتزلة بدعتها هو: أنّ أركان الإيمان ستة، ولا دخل لتلك المسائل التي ذَكَرُوهَا من الوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كل هذه لا أصل لها في الكتاب والسنة؛ يعني: في كونها من أركان الإيمان أو من أصول الدين.

❑ قوله: «**وَنُسَمِّي أَهلَ قِبلَتِنَا مُسلِمِينَ مُؤمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخبَرَ مُصَدِّقِينَ**»:

●يريد الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ أهل السنة والجماعة يُسَمُّونَ أهلَ القبلة؛ وهم من تَوَجَّهَ في صلاته إلىٰ الكعبة بيت الله الحرام، يُسَمُّونَهُم مسلمين مؤمنين؛ لأنّ هذا هو الأصل، فاستقبال القبلة دليل علىٰ تميُّزِ من استقبلها عن المشرك الوثني الأصلي؛ لأنه لا يستقبل القبلة؛ يعني: لا يُصَلِّي مثل مشركي قريش، وعن اليهودي والنصراني؛ لأنهم يستقبلون جهة الشّرق، فالذي يستقبل الكعبة هذا يُسَمَّىٰ مسلمًا؛ كما جاء في الأحاديث الصحيحة: «**من أكل ذبيحتنا واستقبل قبلتنا له ما لنا وعليه ما علينا**»[٣١٤].

لكن هذا ليس وصفًا مانعًا من خُروجه من الدّين؛ لهذا اشترط له شرطًا، فقال: «**مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعتَرِفِينَ**»؛ يعني: لو أنكَرُوا ما جاء به النبي ﷺ أو شيئًا مما جاء به ﷺ فإنهم لا يُسَمَّونَ مسلمين مؤمنين، وقال: «**وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخبَرَ مُصَدِّقِينَ**»؛ يعني: إذا كانوا لم ينكروا شيئًا مما جاء به النبي ﷺ.

---

(٣١٤) أَخْرَجَه -بنحوه- البُخَارِيّ (٣٨٤)، وغيره من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويريد بهذه الجملة أيضًا مخالفة الخوارج والمعتزلة ومن شابههم ممن يكفرون بالذنوب ويسلُبون عن صاحب الكبيرة والمعصية، يسلبون عنه اسم الإسلام أو اسم الإيمان.

وتحت هذه الجملة مسائل:

المسألة الأولىٰ:

قوله: «**أَهلَ قِبلَتِنَا**» هذه الكلمة «أهل القبلة» لم ترد في النصوص في تحديد المراد بها؛ يعني: في أن يكون لها اصطلاح شرعي؛ ولكن جاء في النص وفي الأحاديث ذِكرُ من استقبل القبلة؛ ولهذا جُعِلَ هذا الاسم «أهل القبلة» بمعنىٰ من استقبل القبلة، فكل من استقبل القبلة في صلاته فهو من أهل القبلة.

وسبب هذه التسمية «أهل القبلة» هو ما جاء في الأحاديث في الصحيح في البخاري وفي غيره «**من استقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما علينا**»، «**استقبل قبلتنا**»؛ لأنه تميز باستقبال القبلة في عهد النبي ﷺ عن الكفار؛ إذ يُصَلُّون، وعن اليهود والنصارىٰ؛ إذ قبلتهم مختلفة.

و«أهل القبلة» إذًا يشمل كل أهل الأهواء، كل الفِرَق الثلاث والسبعين التي أخبر بها وعنها النبي ﷺ في قوله: «**وستفترق هذه الأمة علىٰ ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة**»[٣١٥] فهذه الفرق الثلاث وسبعين كلها تدخل عند أهل العلم تحت هذا الاسم «أهل القبلة».

ويدخل تحت هذا الاسم أيضًا المنافقون؛ لأنهم كانوا يستقبلون القبلة في عهد النبي ﷺ واسم الإسلام الظاهر ينطبق عليهم؛ لهذا اسم أهل القبلة كاسم المسلم ينطبق علىٰ من استقبل القبلة بصلاته ولو كان من أهل البدع أو من أهل الأهواء أو ممن يعتقد في الباطن اعتقادًا مُكَفِّرًا مناقضًا للدين؛ فالأصل فيه أنه من أهل القبلة.

وهذا يتّضح بأن نقول أهل القبلة لفظ يُطلَقُ علىٰ طائفتين:

الطائفة الأولىٰ: هم أهل الإسلام الصحيح الذين كانوا علىٰ مثل ما كان عليه محمد ﷺ وأصحابه، وهذا يدخل فيه -يعني: هذه الطائفة- يدخل فيها دخولًا أوَّليًّا صحابة رسول الله ﷺ والتابعون وتبع التابعين وكل من كان علىٰ منهجهم.

---

(٣١٥) سبق تخريجه.

فأولىٰ الناس بهذا الوصف من كان علىٰ عقيدة الصحابة رضوان الله عليهم، وما أعظم قوله ﷺ: **«من استقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم، له ذمة الله وذمة رسوله ﷺ فلا تُخفروا الله في ذمته»**[٣١٦].

ويدخل في هؤلاء من تبعهم بإحسان علىٰ عقيدة أهل السنة والجماعة من أهل التوحيد الذين حَقَّقُوا كلمة التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله؛ فلم يعبدوا إلا الله ولم يُحكِّمُوا إلا شرع محمد ﷺ، وهؤلاء في الحقيقة هم أهل القبلة؛ لأنهم أولياء البيت، وهم الحقيقون بوصف المتقين، قال ﷻ لمَّا ذكر المشركين في سورة الأنفال قال: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤]؛ يعني: أولياء البيت ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾، فأولياء البيت الحرام أولياء القبلة؛ يعني: الذين يحبونها حقيقة وينصرونها، وثَمَّ ولَايَة هم أهل البيت، هم أهل القبلة.

الطائفة الثانية: هم كل منتسب إلىٰ الإسلام سواءٌ كان فيه مُكَفِّرٌ باطنًا، أم ليس فيه مُكَفِّر؛ فيدخل في ذلك أهل البدع والأهواء من فرق الضلال؛ كالمعتزلة والخوارج والمرجئة والقدرية وإلىٰ آخره وغلاة الصوفية، كل من خالف عقيدة أهل السنة والجماعة، وكذلك يدخل فيه المنافقون.

فإذًا اسم الإسلام، المسلم، واسم أهل القبلة يشمل المبتدعة وأهل الأهواء والعصاة، ويشمل المنافقين في دار الإسلام؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يكن يميز ما بين المنافق وغير المنافق في الوَلاية الظاهرة؛ يعني: في كونه له ما له وعليه ما عليه؛ لأنَّ المنافق له حكم الإسلام ظاهرًا؛ لأنه أظهر الإسلام، وكذلك أهل البدع والأهواء لهم حكم المسلم ظاهرًا؛ لأَنَّهُم أَظهَرُوا الإسلام واستقبلوا القبلة.

إذا تبين ذلك، فإذًا هذا الوصف أهل القبلة ليس وصفًا لطائفة واحدة، بل هو وصف متميّز ومُتَمَايِزٌ أهله فيه؛ فالوَلَايَة لأهل القبلة والنُّصرَة لأهل القبلة والمحبة لأهل القبلة ليست علىٰ درجة واحدة:

---

(٣١٦) أَخرَجه البُخَارِيّ (٣٨٤)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه.

- فكل من كان مُتَحَقِّقًا بوصف الطائفة الأولىٰ فله الوَلاية الخاصة لمن كان علىٰ مثل ما عليه ﷺ وأصحابه.

- ومن كان من أهل البدع والأهواء فله حكم الإسلام، وله حكم أنه من أهل القبلة، فلا يُستَباح دمه ولا يُكفَّر ولا يُخرَج من الدين إلا إذا أتىٰ مُكَفِّرًا.

فإذًا هذا الاسم واللقب أهل القبلة هذا فيه نوع اختلاط، وتعلمون أنَّ زمن المؤلف وما قبله لم يكن فيه إلا ما ذكرنا لك من هاتين الطائفتين:

- طائفة من كان علىٰ منهاج أهل السنة والجماعة.

- والطائفة الثانية طائفة أهل البدع والأهواء والمنافقون.

المسألة الثانية:

ظَهَرَ بعد زمان المؤلف المشركون -الشرك الأكبر- الذين يعبدون مع الله غيره ويدعون غير الله ويستغيثون بغير الله ويذبحون لغير الله ويعبدون غير الله ﷻ.

فهل هؤلاء يصدق عليه اسم أنَّهم من أهل القبلة، أم لا يصدق عليهم أنهم من أهل القبلة؟

علىٰ قولين لأهل العلم:

القول الأول: ليسوا من أهل القبلة؛ لأنَّ صلاتهم باطلة؛ لأنَّ المشرك لا تُقبَلُ صلاته، فيكون استقباله للقبلة لَغوًا؛ يعني: ليس من أهلها، كما كان المشرك من قريش، ومن العرب يتوجه إلىٰ الكعبة بالطواف ويؤدون عندها بعض العبادات ونحو ذلك، ولكنهم لم يكونوا موحدين فلم يتصفوا بوصف أنهم يستقبلون القبلة في الأحاديث.

القول الآخر: أنَّ الأصل في المسلم الإسلام حتىٰ يَثبُتَ عنه أو منه ما يُخرِجُهُ من الدين، وهؤلاء إن أُطلِقَ عليهم أنَّهُم كَفَرُوا -يعني: صار عليهم اسم الكفر- سُلِبَ عنهم اسم أهل القبلة، وإن لم يُطلَق عليهم الكفر -يعني: ليسوا بكفار- فإنهم يبقون في الطائفة الثانية من التقسيم الأول؛ يعني: في أهل البدع والأهواء والمنافقين وأشباه هؤلاء؛ لأنه لا يُكَفَّر أَحَد إلا بعد أن تقوم عليه الحجة الرسالية التي يَكفُرُ جاحدها، أو يَكفُرُ منكرها، أو يَكفُرُ رادُّها.

وهذا القول الثاني هو الأَولىٰ؛ وذلك أنَّ الأصل فيمن استقبل الكعبة أنه مسلم حتىٰ يثبت عنه ما يخرجه من الإسلام.

العلماء -خاصةً بعض علماء الدعوة- بحثوا هنا في مسألة الكافر الأصلي؛ يعني: من نشأ و بَلَغ وهو يعبد الأوثان، وهو يعبد الأضرحة، وهو يعبد غير الله ﷻ، ومن كانت هذه الأمور عارضةً له، بَحَثُوا في هذه المسألة في بعض الردود؛ لكن ليس بحثها مؤثرًا علىٰ التقسيم الذي قلناه.

المقصود: أَنَّ اسم أهل القبلة مثل اسم المسلم؛ يعني: لا يترتب علىٰ هذا اللفظ «أهل القبلة» لا يترتب عليه حقوق إلا حقوق المسلم؛ فما دام أنه مسلم فله حق الإسلام، له حقوق المسلم، إذا كان مسلمًا مطيعًا فله حق المسلم المطيع، مسلم عاصي صاحب كبيرة، مسلم مبتدع، مسلم ظاهرًا منافق باطنًا فهذا له حقوقه.

المسألة الثالثة:

قوله: «**مُسلِمِينَ مُؤمِنِينَ**» هذا الوصف: «مسلم»، «مؤمن»، هذا بناءً علىٰ أنَّ الإسلام والإيمان عند الطحاوي واحد وأنَّه لا فرق ما بين الإسلام والإيمان، وهذا القول ليس بجيد؛ بل مخالفٌ للأدلة ويأتي بحثه في الكلام علىٰ الإيمان.

وهناك وِجهَة أخرىٰ ظهرت لي أثناء تَأَمُّل كلمته أنه وإن قال ذلك لكن هذه الكلمة ليست مُلزِمَة له بهذا القول؛ يعني: لا نفهم منها أنه يُسَوِّي ما بين المسلم والمؤمن؛ لأنَّ من جهة التسمية نسميهم مسلمين أو نسميهم مؤمنين فالإسلام والإيمان إذا تفرّقا اجتمعا، فإذا قلنا: هو مؤمن مع كونه مسلمًا صحيح، وحتىٰ صاحب الكبيرة نقول: هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته.

فإذًا هذه الكلمة «**مُسلِمِينَ مُؤمِنِينَ**» لا تدل بنفسها علىٰ أنَّهُ يجعل الإسلام والإيمان واحدًا، وأنَّ المسلم هو المؤمن، ويأتي بيان أنَّ قول أهل السنة والجماعة -يعني: جمهور أهل السنة والجماعة- والراجح عندهم أنَّ الإسلام غير الإيمان، والله ﷻ

فرّقَ بينهما في كتابه فقال ﷻ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وهذا دليلٌ واضحٌ علىٰ التفريق ويأتي بقية الأدلة في موضعها.

المسألة الرابعة:

أنَّ هذا الاسم «أهل القبلة» واسم المسلم والمؤمن لا بد من بقاء ما دلَّ عليه، وهذا هو ما ذَكَرَهُ بعد ذلك بقوله: «**مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعترِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخبَرَ مُصَدِّقِينَ**»؛ يعني: أنَّهُ لو ارتَكَبَ مُكَفِّرًا فإنه يَخرُجُ من اسمه مسلم ومن اسمه مؤمن ولو استقبل القبلة، ولو كان السجود في جبهته فإنَّهُ ما دام أنه ثَبَتَ عنه بيقين ما حَكَمَ عليه عالم أو قاضي بكفره فإنه يكون حينئذٍ ليس له حكم المسلم المؤمن ولو كان مستقبل القبلة.

قال: «**مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعتَرِفِينَ**»:

معنىٰ الاعتراف هنا: هو الإقرار بأنَّ ما جاء به النبي ﷺ في كل مسألة حق، لكن فَرقٌ هنا ما بين الجحد وما بين التأويل:

فإنَّ من جحد أمرًا جاء به النبي ﷺ وكان ثابتًا عن النبي ﷺ وكانت دلالته قطعية فإنه يكفر بذلك، مثل «**عثمان في الجنة**»[٣١٧] هذا دلالته قطعية «**عثمان في الجنة**» ما تحتمل معنىٰ آخر، فإذا قال: لا، هذا لا يدل علىٰ أنه يُحكَم له بالجنة، لا أنا ما أحكم لعثمان بالجنة مع أنَّ النبي ﷺ حَكَمَ له، أنا أَرُد كون عثمان ﵁ في الجنة، لا أدري هو من أهل الجنة أو من أهل النار، هذا ردٌّ لخبر دلالته قطعية.

فإذًا قوله: «**مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعتَرِفِينَ**» هنا الاعتراف بمعنىٰ الإقرار بهذا الخبر وبما جاء به ﷺ.

وهذا الإقرار فيما كانت دلالته قطعية، أما إذا كانت دلالته محتملة وصار ثَمَّ للتأويل مَسرَح؛ فإنه لا يُسلب عنه اسم الإسلام والإيمان؛ ولهذا نصَّ أهل العلم من أئمة الدَّعوة ومن غيرهم: علىٰ أنَّ متأولة الصفات ليسوا كمنكري الصفات؛ يعني:

---

(٣١٧) انظر ما أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٦٤٩)، وأَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣٤٧٨)، وصححه الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٤٠١٠).

ليس الأشاعرة مثل الجهمية، ليس المعتزلة مثل الجهمية في هذا الباب، الصفاتية الذين أثبتوا أصل الصفات وتأَوَّلوا بعضًا هؤلاء لهم شُبهَة التأويل فلم يُكَفِّرهُم أهل السنة والجماعة في هذا الباب؛ لأنّهم معترفون بأصل ما جاء به النبي ﷺ في هذا الباب، لكن تَأَوَّلُوهُ إلىٰ جهةٍ أخرىٰ.

فإذًا يُفَرَّق هنا ما بين الرد وما بين التأويل؛ فالاعتراف هو الإقرار.

كذلك يُفَرَّقُ هنا ما بين الإقرار الذي يقابله الجحد، وما بين الالتزام الذي يقابله الامتناع:

أولًا: الإقرار أو الاعتراف الذي يقابله الجحد: فالاعتراف الذي هُوَ الإقرار يقابله الجحد، يقالُ أَقَرَّ واعترف أو حَجَد.

أقر بأنَّ النبي ﷺ أَمَرَ بكذا، أو جَحَدَ أنَّ الصلاة واجبة؛ جَحَدَ أَنَّ الزكاة واجبة، جَحَدَ أَنَّ أَكل نوع من المأكولات المباحة أَنَّهُ حلال، جَحَدَ أن الخمر محرم، فهذا جحد يناقض الاعتراف؛ يعني: أصلًا ما يقر بالتحريم أصلًا.

ثانيًا: الالتزام الذي يقابله الامتناع: قد يُقرُّ ولكنه لا يلتزم، وقد لا يجحد ولكنه يمتنع.

والالتزام واجب والامتناع مُكَفِّر، ما معنىٰ الامتناع؟

الامتناع أن يقول: أنا لا أدخل في هذا الخطاب، وهذا معنىٰ قول العلماء: الطائفة الممتنعة، وقول: إذا امتنع أحد عن كذا؛ يعني: لم يلتزم، فَجَعَلَ فِعلَهُ غير داخل في هذا الخطاب، مثل حديث أبي بردة بن نيار المعروف «أنَّ النبي ﷺ بعثه في رجل نكح امرأة أبيه فأمره أن يقتله وأن يُخَمِّسَ ماله»[٣١٨].

هذا رجل نَكَحَ امرأة أبيه، الفعل معصية كبيرة، كبيرة بشعة أن ينكح امرأة أبيه، لكن النبي ﷺ أمره أن يقتله وأن يخمّس ماله؛ يعني: جعله مرتدًا لم؟

---

(٣١٨) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٤٥٧)، وأَحْمَد (٤/٢٩٢)، وغيرهما من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وصححه الأَلْبَانِيّ في «إرواء الغليل» (٢٣٥١).

لا لكونه جَحَدَ ولكن لكونه امتنع؛ فإذًا هنا في الاعتراف «**مَا دَامُوا مُعتَرِفِينَ**»:

- فيه الإقرار ويقابله الجحد.

- وفيه الالتزام ويقابله الامتناع

الالتزام: أن يعتقد أنه مخاطب.

والامتناع: أنا غير مخاطب بذلك، مثل فعل مانعي الزكاة، فيقولون: الزكاة واجبة وأدُّوهَا لكن نحن بذاتنا لا نحن لسنا داخلين في هذا الخطاب؛ فالرجل ظَنَّ أنه لا يدخل في هذا الخطاب في قوله ﷻ ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾﴾ [النساء:٢٢]؛ فهو مُقرٌّ بوجوبها بدخوله في الإسلام أصلًا، مُقرٌّ بهذه الآية بدخوله، لكنه امتَنَعَ من الالتزام بها؛ لأجل أنَّ هذه كانت فِعلَة أهل الجاهلية، فكان من إكرام الرّجل لأبيه أن ينكح امرأة أبيه؛ لأنَّ هذا يدل على برِّه، يدل على صلته، ويدل على شرفه، ويدل على أشياء عندهم، فلما أنَّهُ امتنع؛ يعني: كان أَخَذَهُ إذًا مَأخَذ الحكم الجاهلي ما دام أنه لم يلتزم.

إذًا في هذه الصورة لم يلتزم -هو مقر معترف- لكنه لم يلتزم، بمعنى امتنع، وليست المسألة مسألة تكفير بالعمل أو أن فِعلَهُ دَلَّ على استحلاله، ليست من هذا الباب، إنما هي من باب الامتناع فمن عَرَفَ واقع أهل الجاهلية في نكاح امرأة الأب إلى آخره وسبب نزول الآية ودلالة ذلك عرف.

المقصود من هذا: أنَّ قول الطحاوي: «**مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعتَرِفِينَ**»:

الاعتراف: هو الإقرار، والإقرار يقابله الجحد، ويأتي الكلام على الاستحلال في قوله: «**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِن أَهلِ القِبلَةِ بِذَنبٍ، مَا لَم يَستَحِلَّهُ**».

فإذًا صارت عندك هنا أنَّ النسبة إلى الإسلام، النسبة إلى أهل القبلة يأتي الخروج منها بأشياء. وأما العمل فيأتي الكلام عليه «**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِن أَهلِ القِبلَةِ بِذَنبٍ، مَا لَم يَستَحِلَّهُ**»؛لهذا هنا علقها بالاعتقادات «**مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخبَرَ مُصَدِّقِينَ**».

المسألة الخامسة:

هذا الباب، باب الإيمان، والخروج من اسم الإسلام واسم الإيمان ومِن معنىٰ أهل القبلة، هذا من المواضع التي تَزِلُّ فيها الأقدام؛ ولهذا الذي يجب علىٰ كل طالب علم أن يعلم:

- ما قاله أهل السنة والجماعة في بيان الإيمان وبيان ضده.

- وأنَّ الإيمان والإسلام إذا قامت بالشخص -يعني: وُصِفَ أحد بالإسلام والإيمان-، المسلم والمؤمن لا يُخرَجُ من إسلامه وإيمانه حتىٰ يأتي بُمُكَفِّرٍ واضِحٍ مثل وضوح ما أدخله في الإيمان، فهو دخل باعتقادٍ واضح؛ دخل بكلمة التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله، دخل أيضًا بِعَمَلٍ بالأركان، فلا بد أن:

- يكون الاعتقاد مضاد للأصل -الإيمان بالله وملائكته ورسله إلىٰ آخره.

- كذلك القول يكون مضاد للأصل؛ يعني: مواجه للأصل، مضاد للتوحيد، لكلمة التوحيد؛ يعني: من الأقوال الشركية.

- كذلك العمل يكون مضاد لما دلَّ عليه العمل من الاستسلام لله ﷻ.

وهذه المسألة يأتي لها مزيد تفصيل فيما نستقبل إن شاء الله تعالىٰ.

فإذًا معتقد أهل السنة والجماعة في هذه المسألة: أنَّ من ثَبَتَ في حقه اسم الإسلام والإيمان فإنَّهُ يبقىٰ علىٰ هذا الاسم ما لم يأتِ بشيء من الأقوال أو الأعمال أو الاعتقادات تَرُدُّ هذا الأصل بوضوح لا باحتمال؛ لأَن الواضح البَيِّن اليقيني لا يزيله إلا يقيني.



الدرس الحادي والعشرون:

حرمة الخوض في ذات الله، والجدال في دين الله وقرآنه

٥٥- وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ.

٥٦- وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ(٣١٩)، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ(٣٢٠). نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ

---

(٣١٩) وقع في نسخة: «وَلا نُجادِل فِي القُرآن بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ حادِثٌ، أَوْ مِن جِنْسِ الحُرُوفِ والأَصْوَات»!!

(٣٢٠) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

قوله: «ولا نُجَادِلُ في القرآنِ، ونشْهدُ أنَّهُ كلامُ ربِّ العالمينَ»:

● إن من أكبر الفتن التي أصابت بعض الفرق الإسلامية بسبب علم الكلام أنه انحرف بهم عن الإيمان بأن القرآن الكريم هو كلام رب العالمين حقيقة لا مجازًا.

أما المعتزلة الذين يقولون بأنه مخلوق، فأمرهم في ذلك واضح مفضوح.

لكن هناك طائفة تنتمي إلى السنة وترد على المعتزلة هذا القول وغيره مما انحرفوا فيه عن الإسلام، ألا وهم الأشاعرة والماتريدية؛ فإنهم في الحقيقة موافقون للمعتزلة في قولهم بخلق القرآن، وأنه ليس من قول رب العالمين، إلا أنهم لا يفصحون بذلك ويتسترون وراء تفسيرهم للكلام الإلهي بأنه نفسي قديم غير مسموع من أحد من الملائكة والمرسلين، وأنه تعالى لا يتكلم إذا شاء، وأنه متكلم منذ الأزل.

وقد رأيت لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بحثًا هامًّا في إبطال تفسيرهم هذا فقال بعد أن أثبت قدم الكلام:

«والكلام صفة كمال، فإن من يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، كما أن من يعلم ويقدر أكمل ممن لا يعلم ولا يقدر، والذي يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وأكمل ممن يتكلم بغير مشيئته وقدرته إن كان ذلك معقولًا.

ويمكن تقريرها على أصول السلف بأن يقال: إما أن يكون قادرًا على الكلام أو غير قادر، فإن لم يكن قادرًا فهو الأخرس، وإن كان قادرًا ولم يتكلم فهو الساكت.

وأما الكلابية -متبوع الأشاعرة في هذه المسألة- فالكلام عندهم ليس بمقدور، فلا يمكنهم أن يحتجوا بهذه؛ فيقال: هذه قد دلت على قدم الكلام، لكن مدلولها قدم كلام معين بغير قدرته ومشيئته، أم مدلولها أنه لم يزل متكلمًا بمشيئته وقدرته؟

والأول: قول الكلابية .

=

الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وسَلَّمَ، وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

= والثاني: قول السلف والأئمة وأهل الحديث والسنة، فيقال: مدلولها الثاني لا الأول؛ لأن إثبات كلام يقوم بذات المتكلم بدون مشيئته وقدرته- غير معقول ولا معلوم، والحكم على الشيء فرع عن تصوره.

فيقال للمحتج بها: لا أنت ولا أحد من العقلاء يتصور كلامًا يقوم بذات المتكلم بدون مشيئته وقدرته، فكيف تثبت بالدليل المعقول شيئًا لا يعقل؟

وأيضًا فقولك: «لو لم يتصف بالكلام لاتصف بالخرس والسكوت» إنما يعقل في الكلام بالحروف والأصوات، فإن الحي إذا فقدها لم يكن متكلمًا، فإما أن يكون قادرًا على الكلام ولم يتكلم، وهو الساكت، وإما أن لا يكون قادرًا عليه وهو الأخرس.

وأما ما يدعونه من الكلام النفسي فذاك لا يعقل، أن من خلا عنه كان ساكتًا أو أخرس، فلا يدل بتقدير ثبوته على أن الخالي عنه يجب أن يكون ساكتًا أو أخرس.

وأيضًا: فالكلام القديم النفساني الذي أثبتموه لم تثبتوا ما هو؟ بل ولا تصورتموه، وإثبات الشيء فرع تصوره، فمن لم يتصور ما يثبته كيف يجوز أن يثبته؟!

ولهذا كان أبو سعيد ابن كلاب رأس هذه الطائفة -يعني: الأشاعرة- وإمامها في هذه المسألة- لا يذكر في بيانها شيئًا يعقل، بل يقول: هو معنى يناقض السكوت والخرس!

والسكوت والخرس إنما يتصوران إذا تصور الكلام، فالساكت: هو الساكت عن الكلام، والأخرس: هو العاجز عنه، أو الذي حصلت له آفة في محل النطق تمنعه عن الكلام، وحينئذٍ لا يعرف الساكت والأخرس حتى يعرف الكلام ولا يعرف الكلام حتى يعرف الساكت والأخرس.

فتبين أنهم لم يتصوروا ما قالوه ولم يثبتوه، بل هم في الكلام يشبهون النصارى في(الكلمة) وما قالوه في (الأقانيم)، و(التثليث)، و(الاتحاد)، فإنهم يقولون ما لا يتصورونه ولا يبينونه، والرسل -عليهم السلام- إذ أخبروا بشيء ولم نتصوره وجب تصديقهم.

وأما ما يثبت بالعقل فلا بد أن يتصوره القائل به، وإلا كان قد تكلم بلا علم، فالنصارى تتكلم بلا علم؛ فكان كلامهم متناقضًا، ولم يحصل لهم قول معقول.

كذلك من تكلم في كلام الله تعالى بلا علم؛ كان كلامه متناقضًا، ولم يحصل له قول يعقل؛ ولهذا كان مما يشنع به على هؤلاء أنهم احتجوا في أصل دينهم ومعرفة حقيقة الكلام، -كلام الله وكلام جميع الخلق- بقول شاعر نصراني يقال له الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان على الفؤاد دليلًا

وقد قال طائفة: إن هذا ليس من شعره، وبتقدير أن يكون من شعره فالحقائق العقلية أو مسمى لفظ الكلام الذي يتكلم به جميع بني آدم لا يرجع فيه إلى قول ألف شاعر فاضل، دع أن يكون شاعرًا نصرانيًّا اسمه الأخطل...» انتهى ملخصًا من «مجموع الفتاوى» (٦/٢٩٤- ٢٩٧).

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

❏ قوله: «وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ»:

●يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ الكف عن كلام المتكلمين الباطل، وذم علمهم؛ فإنهم يتكلمون في الإله بغير علم وغير سلطان أتاهم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣].

وعن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه. وقال بعضهم: الحق سبحانه يقول: من ألزمته القيام مع أسمائي وصفاتي ألزمته الأدب، ومن كشفت له حقيقة ذاتي ألزمته العَطَب، فاختر الأدب أو العطب، ويشهد لهذا: أنه سبحانه لما كشف للجبل عن ذاته، ساخ الجبل وتدكدك، ولم يثبت علىٰ عظمة الذات. وقال الشِّبلي: الانبساط بالقول مع الحق ترك الأدب.

وقوله: «**ولا نماري في دين الله**» معناه: لا نخاصم أهل الحق بإلقاء شبهات أهل الأهواء عليهم، التماسًا لامترائهم وميلهم؛ لأنه في معنىٰ الدعاء إلىٰ الباطل، وتلبيس الحق، وإفساد دين الإسلام.

❏ قوله: «وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وسَلَّمَ، وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ»:

●فقوله: «**ولا نجادل في القرآن**» يحتمل أنه أراد: أنَّا لا نقول فيه كما قال أهل الزيغ واختلفوا، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، بل نقول: «**إنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين**» إلىٰ آخر كلامه. ويحتمل أنه أراد: أنا لا نجادل في القراءات الثابتة، بل نقرؤه بكل ما ثبت وصح، وكلٌّ من المعنيين حق، ويشهد بصحة المعنىٰ الثاني، ما روي عن عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: سمعتُ رجلًا قرأ آية سمعت رسول الله ﷺ يقرأ خلافها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلىٰ رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فعرفت

في وجهه الكراهة، وقال: «**كلاكما محسن، ولا تختلفوا؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**». رواه مسلم.

نهىٰ ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جَحْد كل واحد من المختلفين ما مع صاحبه من الحق؛ لأن كلا القارئين كان محسنًا فيما قرأه، وعلل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا؛ ولهذا قال حذيفة رضي الله عنه لعثمان رضي الله عنه: أدركْ هذه الأمة لا تختلفْ كما اختلفت الأمم قبلهم. فجمع الناس علىٰ حرف واحد اجتماعًا سائغًا[٣٢١]، وهم معصومون أن يجتمعوا علىٰ ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك لواجب، ولا فعل لمحظور، إذ كانت قراءة القرآن علىٰ سبعة أحرف جائزةً لا واجبة، رخصةً من الله تعالىٰ، وقد جعل الاختيار إليهم في أي حرف اختاروه.

كما أن ترتيب السور لم يكن واجبًا عليهم منصوصًا؛ ولهذا كان ترتيب مصحف عبدالله علىٰ غير ترتيب المصحف العثماني، وكذلك مصحف غيره.

وأما ترتيب آيات السور فهو ترتيب منصوص عليه، فلم يكن لهم أن يقدموا آيةً علىٰ آية، بخلاف السور؛ فلما رأىٰ الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إن لم تجتمع علىٰ حرف واحد، جمعهم الصحابة عليه. هذا قول جمهور السلف من العلماء والقرَّاء. قاله ابن جرير وغيره.

ومنهم من يقول: إن الترخص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام، لما في المحافظة علىٰ حرف واحد من المشقة عليهم أولًا، فلما تذللت ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم علىٰ حرف واحد يسيرًا عليهم، وهو أوفق لهم؛ أجمعوا علىٰ الحرف الذي كان في العرضة الأخيرة.

وذهب طوائف من الفقهاء وأهل الكلام إلىٰ أن المصحف مشتمل علىٰ الأحرف السبعة؛ لأنه لا يجوز أن يُهمل شيء من الأحرف السبعة، وقد اتفقوا علىٰ

---

(٣٢١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٩٨٧)، وغيره عن أنس رضي الله عنه.

نقل المصحف العثماني، وترك ما سواه. وقد تقدمت الإشارة إلىٰ الجواب، وهو: أن ذلك كان جائزًا لا واجبًا، أو أنه صار منسوخًا.

وأما من قال عن ابن مسعود: إنه كان يجوِّز القراءة بالمعنىٰ! فقد كذب عليه، وإنما قال: قد نظرتُ إلىٰ القُرَّاء فرأيت قراءتهم متقاربةً، وإنما هو كقول أحدكم: هلُمَّ، وأقبلْ، وتعالَ، فاقرءوا كما عُلِّمتم، أو كما قال.

والله تعالىٰ قد أمرنا أن لا نجادل أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم، فكيف بمناظرة أهل القبلة؟ فإن أهل القبلة من حيث الجملة خيرٌ من أهل الكتاب، فلا يجوز أن يناظر من لم يظلم منهم إلا بالتي هي أحسن، وليس إذا أخطأ يقال: إنه كافر، قبل أن تقام عليه الحجة التي حكم الرسول بكفر من تركها. والله تعالىٰ قد عفا لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان؛ ولهذا ذم السلف أهل الأهواء، وذكروا أن آخر أمرهم السيف، وسيأتي لهذا المعنىٰ زيادة بيان -إن شاء الله تعالىٰ- عند قول الشيخ: «**ونرىٰ الجماعة حقًّا وصوابًا، والفرقة زيغًا وعذابًا**».

❑ وقوله: «ونشهد أنه كلام رب العالمين»:

● تقدم الكلام علىٰ هذا المعنىٰ عند قوله: «**وإن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولًا**».

وقوله: «نزل به الروح الأمين»: هو جبريل عليه السلام سمِّي روحًا؛ لأنه حامل الوحي الذي به حياة القلوب إلىٰ الرسل من البشر صلوات الله عليهم أجمعين، وهو أمينٌ حقُّ أمين، صلوات الله عليه، قال تعالىٰ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢١]. وهذا وصف جبريل، بخلاف قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ الآيات [الحاقة: ٤٠، ٤١]، فإن الرسول هنا هو محمد ﷺ.

ـ وقوله: «فَعَلَّمَهُ سيِّدَ المرسلينَ»:

●تصريح بتعليم جبريل إياه؛ إبطالًا لتوهُّم القرامطة وغيرهم أنه تصوَّره في نفسه إلهامًا.

ـ وقوله: «ولاَ نَقُولُ بِخَلْقِهِ، ولا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسْلِمينَ»:

●تنبيه على أن من قال بخلق القرآن فقد خالف جماعة المسلمين؛ فإن سلف الأمة كلهم متفقون على أن القرآن كلام الله بالحقيقة غيرمخلوق، بل قوله: «**ولا نخالف جماعة المسلمين**» مُجرىً على إطلاقه: أنَّا لا نخالف جماعة المسلمين في جميع ما اتفقوا عليه، فإن خلافهم زيغ وضلال وبدعة.

قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ مَانِع:

ـ قوله: «وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ»:

●اعلم أن القائلين بخلق القرآن، أشهرهم طائفتان:

إحداهما: «المعتزلة»، فإنهم يقولون: القرآن الذي جاء به جبريل هو كلام الله حقيقة ولكنه مخلوق.

والثانية: المتكلمون من «الكلابية» وأتباعهم، فهم يقولون: كلام الله معنى واحد قائم بنفسه تعالى، إن عبر عنه بالعبرانية صار توراة، وإن عبر عنه بالسريانية صار إنجيلًا، وإن عبر عنه بالعربية صار قرآنًا.

وهذه الخرافة يعتقدونها دينًا يدينون الله به، وهم يوافقون «المعتزلة» في أن القرآن الذي جاء به جبريل مخلوق إلا أن «المعتزلة» يقولون: هو كلام الله حقيقة، و«الكلابية» وأتباعهم يقولون: هو عبارة وحكاية عن كلام الله.

فعلى قول هؤلاء «الكلابية» وأتباعهم: يكون النبي ﷺ لم يبلغ كلام الله، وإنما بلغ ما يدل عليه وما هو حكاية عنه.

وفي هذا إنكار للرسالة؛ لأن الرسول إنما يبلغ كلام المرسل، وقد ألزمهم أهل السنة بذلك.

قال ابن القيم في «النونية»[٣٢٢]:

وإذا انتفت صفة الكلام كذلك الـ ... إرسال منفي بلا فرقانِ

فرسالة المبعوث تبلغ كلا ... م المرسل الداعي بلا نقصانِ

إلىٰ آخر ما ذكره من الأبيات العظيمة التي يعض عليها بالنواجذ.

ومن أعجب العجيب: أن يتذاكر العالم من أتباع «الكلابية» في مثل هذه الأبحاث، فإذا مر ذكر الجهمية والمعتزلة قال: إنهم قد انقرضوا ولم يبق لهم ولا لعقائدهم عين ولا أثر، ولم يدر المسكين أنه هو وارث التجهم والاعتزال، وأن مُعْتَقَده مُعْتَقَدهم سواء بسواء.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاكُ:

❑ قوله: «**وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ**»:

●من منهج أهل العلم والتقوىٰ أنهم لا يتكلمون في ذات الله وصفاته وأفعاله بغير علم أو بالكلام الباطل؛ بل يتكلمون في شأن الله بما علموا مما جاء به الرسول ﷺ من الكتاب والحكمة، فعلينا أن نصف الله بما وصف به نفسه ونسميه بما سمىٰ به نفسه، ونخبر عنه بما أخبر به عن نفسه، وما أخبر به عنه رسوله ﷺ، وليس هذا من الخوض، هذا من بيان الحق ومن الثناء علىٰ الله، ومن تعظيم الله والإيمان به سبحانه، وما كان غير ذلك فهو من الخوض الباطل كالكلام في كيفية ذاته أو صفاته بغير علم.

وقوله: «**وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ**»: المراء: الجدال، وأكثر ما يطلق المراء علىٰ الجدال بالباطل، إما من جهة القصد، أو من جهة ما يجادل به ويحتج به من الحجج الباطلة الداحضة، فالاحتجاج بالحجج الباطلة كالاحتجاج والاستدلال بالشبه العقلية وبالروايات المكذوبة، أو الجدال علىٰ وجه التعصب لا لقصد إظهار وبيان الحق والوصول إليه، كل هذا من الجدال بالباطل، ومن المراء في الدين، ومن ذلك الجدال أو المراء علىٰ وجه المعارضة لما جاءت به النصوص، فكل هذا من المراء في الدين.

---

(٣٢٢) انظر: «النونية» (ص٨٠).

والجدال بالباطل هو سبيل أعداء الرسل، قال تعالىٰ: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ۝٤﴾ [غافر:٤]، ويقول تعالىٰ عن أعداء الرسل: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [غافر:٥]، أما الجدال الذي يراد منه الوصول إلىٰ الحق وإظهاره ودفع الباطل؛ فهذا مشروع، وهو من طرق الدعوة، كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [النحل:١٢٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [العنكبوت:٤٦]، فالجدال بالبينات، وبالحجج الظاهرات، والأدلة العقلية والسمعية، كل هذا من طرق الدعوة إلىٰ الله ومن الجدال بالتي هي أحسن، وما خالف ذلك فهو من المراء المذموم.

وقوله: «**وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ**»: يظهر أن هذا يدخل في قوله: «**لَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ**»: لكن عطفها علىٰ ما قبلها من عطف الخاص علىٰ العام، فلا نماري في دين الله، ولا نماري في القرآن، أي: لا نجادل فيه تكذيبًا، ولا نجادل في معانيه تحريفًا، لكن نحتج به ونستدل به؛ وهناك فرق بين الأسلوبين، فنجادل بالقرآن، أي: يكون القرآن هو السلاح الذي نجادل به، ونرد به علىٰ أهل الباطل؛ لكن لا نجادل فيه معارضة لأخباره أو أحكامه، أو تكذيبًا أو تأويلًا له وصرفًا له عن ظاهره، فكل هذا من سبل الباطل، فأهل الباطل هم الذين يجادلون في آيات الله، كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر:٤] فيقولون: هذا سحر، هذا شعر، هذا كهانة، تكذيبًا له، ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ۝٣٥﴾ [غافر:٣٥]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝٥٦﴾ [غافر:٥٦]

❏ قوله: «وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّد الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا -صَلَّىٰ الله عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ أَجْمَعِينَ-، وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ»:

●هذا من شواهد ما تقدم ذكره من أن المصنف لم يرتب الكلام في مسائل الاعتقاد، ويجمع كل صنف ويضمه إلىٰ جنسه، بل فرق الكلام في أصول الإيمان.

فهذه الجملة المذكورة تتعلق بالقرآن، وقد تقدم القول في عقيدة أهل السنة في القرآن، وأن القرآن كلام الله حقيقة منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأنه كلام الله علىٰ الحقيقة وليس ككلام البشر، والناس في القرآن منهم الكفار المكذبون للقرآن الذين قالوا: إنه كلام محمد: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ۝٢٥﴾ [المدثر:٢٥]، ومنهم من يؤمن بتنزيل القرآن لكنه يتأوله علىٰ غير تأويله، ويفسره بما يوافق هواه وأصوله الباطلة كما فعل القدرية والجهمية والرافضة فكل طائفة تؤول القرآن علىٰ ما يوافق مذهبها وأصولها.

وقوله: «**وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ**»: نشهد ونؤمن ظاهرًا وباطنًا، ونقر بقلوبنا وألسنتنا أن هذا القرآن كلام ربنا، تكلم به سبحانه حقيقةً، وأنه كلام الله حروفه ومعانيه، هو كلام الله تعالىٰ مكتوبًا في المصاحف، أو محفوظًا في الصدور، أو متلوًّا بالألسن، أو مسموعًا بالآذان، فالذي يقرؤه القارئ نقول: هذا كلام الله، أي: المتلو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، لكن نحن نسمع كلام الله من صوت القارئ، كما سمع الصحابة القرآن بصوت الرسول ﷺ وسمعه الرسول من جبريل عليه السلام، وسمعه جبريل من رب العالمين.

وقوله: «**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ**»: جبريل عليه السلام هو: الروح الأمين، وهو روح القدس.

وقوله: «**فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا -صَلَّىٰ الله عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ أَجْمَعِينَ-**»: كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ

﴿أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم:٤-١٠]، فجبريل هو الموكل بالوحي، ولهذا أضاف الله القرآن إلى الرسول من البشر محمد ﷺ، وأضافه إلى الرسول من الملائكة وهو جبريل عليه السلام، كما قال تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ۝٣٨ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ۝٣٩ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝٤١ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٤٢ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٤٣ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥﴾ [الحاقة:٣٨-٤٥] فالمراد بالرسول في هذه الآيات: محمد ﷺ، وقال سبحانه في سورة التكوير: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ۝١٨ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ۝٢١﴾ [التكوير:١٥-٢١] وهذا جبريل عليه السلام.

وقوله: «**وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ**»: هذا تأكيد لما سبق أنه كلام الله، ولا يساويه شيء من كلام العالمين، ولهذا تحدى الله به الثقلين: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ۝٨٨﴾ [الإسراء:٨٨].

وقوله: «**وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ**»: ولا نقول بخلق القرآن كما قالت المعطلة المبتدعة كالجهمية والمعتزلة ومن وافقهم؛ بل نقول: إنه كلام الله حقيقة حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف.

وقوله: «**وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ**»: جماعة المسلمين في الصدر الأول، وإلا فالمسلمون بعد الصدر الأول قد تفرقوا واضطربوا واختلفوا في القرآن، فنحن لا نخالف جماعة السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

قوله: «وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ»:

● لا نخوض في الله، بل نؤمن به وبصفاته وأسمائه، ولا نؤولها ونصرفها عن ظاهرها، ونأتي بمعانٍ ما أرادها الله ولا أرادها النبي ﷺ اتباعًا لأهوائنا وعقولنا القاصرة، وهذا كفر بالله ﷻ.

وكذلك في دين الله لا نماري -أي: نجادل- ونقول: هذا نؤمن به وهذا نتوقف في الإيمان به، فما دام ثبت في الكتاب والسنة فليس فيه مجال للخوض، بل نؤمن به ونُسَلّم، وإن كان في عقولنا ما لا يدرك هذا الشيء، فعقولنا قاصرة، ولو كانت كاملة لما احتاجت إلى النبي ﷺ ولما احتاجت البشرية إلى الرسل، فدل على أن العقول قاصرة، وأنه لا بد من إرسال الرسل؛ لإحقاق الحق وإبطال الباطل.

❏ **قوله: «وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»:**

● يشمل عدم القول بأنه ليس من عند الله، كما يقوله الكفار، ويقولون: هو من عند محمد ﷺ

وكذلك الجدال في تفسير معاني القرآن، فلا نفسر القرآن من عند أنفسنا، فالقرآن لا يفسر إلا بما جاء في كتاب الله أو ما جاء في سنة رسول الله ﷺ أو ما قاله الصحابة أو ما قاله التابعون، أو ما اقتضته اللغة العربية التي نزل بها.

فلا نقول فيه بعقولنا القاصرة، إنما يفسره الله سبحانه الذي نزله، أو النبي عليه الصلاة والسلام الذي وُكِّل إليه بيانه، أو الصحابة الذين تتلمذوا على المصطفى عليه الصلاة والسلام، أو التابعون الذين رووا عن تلاميذ النبي ﷺ أو باللغة التي نزل بها؛ لأنه نزل بلسان عربي مبين.

أما تفسيره بما يقوله الطبيب الفلاني، أو المفكر الفلاني أو الفلكي الفلاني، فالنظريات تختلف؛ فاليوم نظرية وغدًا نظرية تبطلها؛ لأنها من عمل البشر، فلا يُفسَّر كلام الله بهذه الأشياء التي تتبدل وتتغير كما يفعله الجهال اليوم ويقولون: هذا من الإعجاز العلمي.

قوله: «ونشْهدُ أنَّهُ كلامُ ربِّ العالمينَ»: نشهد أن القرآن كلام الله تكلم الله به حقيقة، وسمعه جبريل من الله، وبَلَّغه إلى النبي ﷺ وبلَّغه محمد عليه الصلاة والسلام إلى أمته، وبلغته أمته، كل جيل إلى الجيل الذي بعده، نحن نكتبه ونقرؤه ونحفظه، وهو بذلك كلام الله ما هو بكلامنا، ولا كلام النبي ﷺ ولا كلام جبريل عليه السلام.

□ قوله: «نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وسَلَّمَ»:

●الروح الأمين هو جبريل، وسمي بهذا لأنه مؤتمن لا يغير ولا يبدل؛ مؤتمن علىٰ ما حمله الله، لا يُتهم بالخيانة كما تقوله اليهود، يقولون: جبريل عدونا. أو كما يقوله غلاة الشيعة: إن الرسالة لعلي ولكن جبريل خان وبلَّغها إلىٰ محمد ﷺ. فهذا تكذيب لله؛ لأن الله سماه أمينًا.

فأنزل الله في اليهود: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[البقرة:٩٧]، ثم قال: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة:٩٨].

من عادىٰ جبريل، أو مَلَكًا من الملائكة، فإن الله عدوه وكذا من عادىٰ رسولًا من الرسل، فهو كافر، ومن عادىٰ وليًّا من أولياء الله فإنه مبارز الله بالمحاربة، كما صح في الحديث(٣٢٣)، فجبريل علّمه للنبي ﷺ قال تعالىٰ: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم:٥] وضمير المفعول في ﴿عَلَّمَهُۥ﴾راجع إلىٰ النبي ﷺ و﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾: جبريل عليه الصلاة والسلام، فعلّم النبي ﷺ بأمر الله.

□ قوله: «وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ»:

●هو كلام الله، تكلم به سبحانه حقيقة، وسمعه جبريل من الله حقيقة، وبَلّغه إلىٰ النبي ﷺ من غير زيادة ولا نقصان ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت:٤٢]، ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾[الإسراء:٧٣-٧٥] فالرسول يبلغ القرآن، لا ينقص ولا يزيد ولا يبدل ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾[الحاقة:٤٤-٤٦].

---

(٣٢٣) أَخرَجه البُخَارِيّ (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهو كلام الله، سبحانه وتعالى كما نزل، فالله حفظه من الزيادة والنقص: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

قوله: «ولا نقول بخلقه»:

●لا نقول: القرآن مخلوق، كما تقول الجهمية؛ فهذا كفر وجحود لكلام الله، ووصْف لله بالنقص وأنه لا يتكلم، والذي لا يتكلم يكون ناقصًا ولا يكون إلـهًا.

ولهذا لما قال قوم السامري: هذا إلهكم وإله موسى، يعنون العجل أو التمثال، قال الله جل وعلا: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩] فقال: ﴿أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾؛ أي: لا يتكلم، فدل على بطلان عبادتهم له.

وفي الآية الأخرى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨] والكلام صفة كمال، وعدم الكلام صفة نقص، فالله سبحانه وتعالى منزه عن صفات النقص، ومتصف بصفات الكمال.

قوله: «ولا نُخالفُ جَماعَةَ المُسلمينَ»:

●فجماعة المسلمين يؤمنون بأنه منزل حقيقة غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، هذه عقيدة المسلمين في القرآن.

وكذلك لا نخالف جماعة المسلمين في كل ما اجتمعوا عليه من أمور الدين، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

«من الله بدأ» وليس كما يقول بعض الضُّلال: إن جبريل أخذه من اللوح المحفوظ، بل سمعه من الله مباشرة، «وإليه يعود»؛ أي: في آخر الزمان، يرفع القرآن إلى الله ﷻ، وهذا من علامات الساعة، فيُنزع القرآن من المصاحف وصدور الرجال، فلا يبقى في الأرض.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

قوله: «وَلَا نَخوضُ في اللهِ، وَلَا نُمارِي في دِينِ اللهِ»:

●قوله: «**لَا نَخُوضُ فِي اللَّهِ**»؛ يعني: في ذات الله ﷻ، «**وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللَّهِ**»؛ يعني: لا نلقي الأُغلُوطات والشُّبَه والشكوك في دين الله ﷻ، فأصل الإسلام مبني

على الاستسلام، والاستسلام لله ﷻ فيما أخبر به في أمور الغيب، فيما أنزله على رسوله ﷺ جملةً وتفصيلًا.

فإذًا لا نخوض في الله -يعني: في ذات الله سبحانه وتعالى- بل نتكلّم عن الذات العَلِيَّة ﷻ وعن صفاته سبحانه وتعالى بما جاء في الكتاب والسنة؛ لهذا أَصلُ أهل السنة مخالف لأهل الأهواء في هذا الأَصل.

فأهل الأهواء والبدع يخوضون في الله وفي صفاته ولذلك سُمُّوا أهل الكلام؛ لأنهم في كل مسألة يخوضون.

فلو راجعت كتاب الأشعري «مقالات الإسلاميين» لوجدت أَنَّهُ قسمه إلى قسمين:

- القسم الأول جليل الكلام.
- والقسم الثاني دقيق الكلام.

دخَلُوا في أشياء هي خَوضٌ في الله ﷻ وفي صفاته بغير ما أنزل على رسوله ﷺ.

إذًا قوله: «**وَلَا نَخُوضُ فِي اللَّهِ**» يريد به مفارقة أهل الكلام، ومفارقة أهل البدع والأهواء في أننا نتأدب مع الرب ﷻ فلا نخوض في شيءٍ إلا بما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

«**وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللَّهِ**»؛ يعني: بإلقاء الشبه والشكوك إلى آخره ولو لِقصْد المناظرة؛ بل المِرَاء مذموم بأنواعه.

وتحتها مسائل:

المسألة الأولى:

الخوض في ذات الله محرمة، وكذلك التفكر في ذات الله أيضًا منهيٌّ عنه، لكن المأمور به أن يُفَكِّر المرء في آلاء الله ﷻ؛ قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**تفكّروا في آلاء الله، ولا تفكروا في ذات الله فتهلكوا**»[٣٢٤].

فالمأمور به العبد أن يتفكّر في آلاء الله، وآلاء الله ﷻ؛ يعني: في آياته.

---

(٣٢٤) أَخْرَجَه الطبراني، في «الأوسط» (٦٣١٩)، والبَيْهَقِيّ في «شعب الإيمان»، (١٢٠)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال العلامة الأَلْبَانِيّ في «الصحيحة»، برقم، (١٧٨٨): «وبالجملة فالحديث بمجموع طرقه حسن عندي» والله اعلم. اهـ..

آيات الله ﷻ نوعان:

- آيات مرئية: وهي ملكوته في السموات وفي الأرض وما خَلَقَ الله من شيء.

- وآيات متلوة: وهي القرآن.

فمن تفكر في آلاء الله دلَّهُ علىٰ عِظَم ربه ﷻ، وأصابه طمأنينة وسكينة وخشوع وخضوع للرب ﷻ؛ لهذا أمرنا ربنا سبحانه بالتفكر في آلائه وملكوته وآياته، قال سبحانه: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٩٠، ١٩١]، وقال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟﴾ [الأعراف:١٨٤]، وقال سبحانه أيضًا: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [يونس:١٠١]، وقال ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟﴾ [سبأ:٤٦]، تقف هنا ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾، والنبي ﷺ حُبِّبَ إليه الخلاء، حُبِّبَ إليه أن يدخل غار حراء ويمكث فيه الليالي ذوات العدد يَتَحَنَّث ويتأمل في ملكوت الله ﷻ، وهذا يُحدِث من حقائق الإيمان في النفس ومن الارتباط والذل لله ﷻ ما يُحدث؛ ولهذا كان من هدي السلف رضوان الله عليهم قلة الكلام والتفكّر في آلاء الله ﷻ.

قالت أم الدرداء في وصف زوجها أبي الدرداء: «كانت أكثر عبادة أبي الدرداء التفكّر»[٣٢٥].

وكان الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «عاملنا القلوب بالتفكر فأورثها التَذكُر، فرجعنا بالتَذكُر علىٰ التفكر وحركنا القلوب بهما، فإذا القلوب لها أسماع وأبصار»[٣٢٦].

هذه كلمة عظيمة، الناس قلوبهم مُضغَة كلها تتحرك وتقذف الدم؛ ولكن القلب الحي ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾ [يس:٧٠]، صاحب القلب الحي هذا يكون قلبه له سمع وبصر؛ يعني: يرىٰ أشياء ويتفرس في الأشياء ويكون له مرئيات يرىٰ ما لا يراه الآخرون.

---

(٣٢٥) أَخْرَجَه البَيْهَقِيّ في «شعب الإيمان»، (١١٩)، وابن أبي شيبة (٣٠٧/١٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٠٨/١).

(٣٢٦) انظر: «الاستقامة» (٢١٠/١).

قال: «عاملنا القلوب بالتفكر»، التفكر في آلاء الله، وليس التفكر في الله ولا في ذات الله؛ إنما التفكر في آلاء الله ﷻ؛ فيما خلق، في آياته التي أعطاها المرسلين، في آياته المتلوَّة، القرآن، إلىٰ آخره؛ يعني: في المنظورة والمقروءة.

«فأورثها التَذَكُر»؛ يعني: تَذَكَر العبد إذا تفكر وخلا بنفسه فإنه سيتذكر، لكن تَذَكُرُهُ سيكون ضعيفًا؛ لأنه بدايات التذكر بعد التفكر.

قال: «فرجعنا» هو يحكي حال السلف الحسن البصري يقول: «عاملنا»؛ يعني: السلف؛ يعني: طبقة التابعين.

قال: «فرجعنا بالتَذَكُّر» هذا الذي تذكرناه وصار في القلب نوع حياة، رجعنا به علىٰ التَفَكُر، تَفَكَّرنَا من جديد، نظرنا في الملكوت، في آلاء الله، في تصرف الله ﷻ في خلقه، في آيات الله في القرآن.

«فرجعنا بالتذكر علىٰ التفكر وحركنا القلوب بهما»؛ يعني: مرة وراء مرة، هذا تذكر بعد تفكر، تذكر بعد تفكر، يبقىٰ العبد في الإيمان.

قال: «فإذا القلوب لها أسماع وأبصار» ينفتح القلب من معارف الله ﷻ، ومن الأُنسِ به، ومن لذة مناجاته، ومن إيثار ما عنده علىٰ ما في هذه العاجلة، وعلىٰ إيثار مَحَابِّهِ ﷻ علىٰ أهواء النفس ما لا يدركه إلا من وفّقه الله ﷻ؛ لهذا قال: «**وَلَا نَخُوضُ فِي اللَّهِ**» سمة أهل السنة والجماعة أنهم لا يخوضون في الله، ولا يخوضون في صفات الله، وإنما يذكرون ما دَلَّ عليه الكتاب والسنة ويُعَلِّمُونَ ذلك، وإنما المهم العمل، المهم هذا القلب أن يكون صالحًا، أن يكون خاشعًا لله، منيبًا لله ﷻ؛ ولهذا صح عن النبي ﷺ أنه قال: «**عينان لا تمسهما النار؛ عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله**»[٣٢٧]، وقال في السبعة الذين يظلهم الله في ظله: «**ورجل ذكر الله خاليًا ففاضت عيناه**»[٣٢٨].

---

(٣٢٧) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ، (١٦٣٩)، وغيره من حديث ابن عباس ﭭ، وصححه العلامة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن التِّرْمِذِيّ».

(٣٢٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٦٠)، ومُسْلِم (١٠٣١)، وغيرهم، من حديث أبي هريرة ﭬ مرفوعًا.

فمن أعظم العبادات التَفكُّر، تَفكَر في القرآن، تُرَدِّد الآيات لتؤثر على قلبك، التَفكُّر في ملكوت الله، في هذه السماء العجيبة، الأرض، في الخلق، هذا من سمة وخصال أهل السنة والجماعة، مخالفين بذلك لطريقة الصوفية الذين أورثهم العزلة التفكر والخوف في الله ﷻ والكشف؛ كشف الحُجُب ونحو ذلك مما زلَّت به أقدامهم.

المسألة الثانية:

على قوله: «**وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللَّهِ**» المِرَاء مذموم.

والمراء ضابطه: هو أن يُورِد الشيء بقصد الانتصار للنّفس أو إضعاف مَنْ أمامه.

يعني: المغالبة، يريد يغالب، يريد يشكك، الشبه يوردها.

هذا من الأمور المذمومة؛ لأنّ أصل الدين مبني على الاستسلام؛ فالمراء في الدّين محرم، وقد صحَّ عنه ﷺ أنه قال: «**أنا زعيم ببيت في ربض الجنّة لمن ترك المراء وهو محقّا، وببيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحا، وببيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه**»[٣٢٩] فقوله هنا: «**أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء**»، النبي ﷺ تَكَفَّلَ ببيت لمن ترك المراء وإن كان محقًّا -**ببيتٍ في الجنة**-، لماذا؟

لأنَّ المراء أحيانًا وأنت تماري يأتيك الحق معك، لكن تغلبك نفسك للانتصار لنفسك لا للحق، والإنسان بين هذه وهذه يكون عنده شيء -يعني: بين الانتصار للحق وبين الانتصار لنفسه-، وكثيرًا ما تشتبه على أكثر الناس؛ يعني: تختلط هذه بهذه، أنت ستنتصر لنفسك أو ستنتصر للحق؛ ولهذا يسمى هذا مراء، إذا صارت مجادلة وخشيت أن تنتصر فيها لنفسك؛ فالسكوت أفضل لأنَّ الانتصار لنفسك من المراء في دين الله ﷻ.

فإذًا من صفة أهل السنة والجماعة ومن سماتهم: أنهم لا يمارون في دين الله؛ لهذا قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ لما سُئِل: «الرجل تكون عنده السنة أيجادل عليها؟»

---

(٣٢٩) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٨٠٠)، من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسنه الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (١٤٦٤).

قال: «لا، يخبر بالسنة فإن قُبلَت منه وإلا سكت»[٣٣٠]؛ لأنَّ المراء في ذلك يورث العداوة قد يورث الانتصار للنفس، وذلك كله مذموم.

ــ قوله: «وَلَا نُجَادِلُ فِي القُرآنِ، وَنَشهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ العَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ، فعلَّمَهُ سَيِّدَ المُرسَلِينَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ لَا يُسَاوِيهِ شَيءٌ مِن كَلَامِ المَخلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسلِمِينَ.»:

●فهذه الجملة من هذه العقيدة التي ألّفها العلاّمة أبو جعفر الطحاوي رحمه الله قال فيها: «**وَلَا نُجَادِلُ فِي القُرآنِ، وَنَشهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ العَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ المُرسَلِينَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ لَا يُسَاوِيهِ شَيءٌ مِن كَلَامِ المَخلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسلِمِينَ**».

وهذه الجملة مشتملة علىٰ عقيدة مباركة عظيمة في القرآن، والإيمان بالقرآن فرضٌ وركنُ الإيمان؛ لأنَّ من أركان الإيمان؛ الإيمان بكتب الله المنزلة، وأعظمها الكتاب الذي جعله الله مهيمنًا علىٰ كل كتاب وهو هذا القرآن العظيم.

فالإيمان به ركنُ الإيمان، والإيمان به عند أهل السنة والجماعة يشمل:

- الإيمان بأنه كلام الله تعالىٰ.
- وأنه منزّل من رب العالمين.
- وأنَّ محمدًا ﷺ عَلَّمَهُ إياه جبريل، وجبريل سَمِعَهُ من رب العالمين جل جلاله وتقدست أسماؤه.
- وأنَّ هذا القرآن لا يشبهه شيء من كلام المخلوقين، لا يماثله ولا يدانيه.
- وأنه غير مخلوق؛ لأنه صفة الله عز وجل، وصفات الله سبحانه وتعالىٰ كذاته العَليَّة، فهو سبحانه الخالق عز وجل وغيره مخلوق.

وهذا التقرير من العلامة الطّحاوي مأخوذٌ من النصوص الكثيرة في الكتاب والسنة التي تدلّ علىٰ هذه الأصول؛ كقوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾

---

[٣٣٠] انظر: «جامع العلوم والحكم»، (٩٣/١).

[النحل:١٠٣]، وكقوله ﷻ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل:١٠٢]، وكقوله سبحانه: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥]، وكقوله ﷻ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾[التوبة:٦]، وغير ذلك من الآيات التي فيها: أنَّ القرآن كلام الله، وأنه مُنَزَّلٌ من عنده وأنّ جبريل عليه السلام هو الذي نَزَلَ به على قلب محمد ﷺ.

قال: «**وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرآنِ**»؛ المُجَادَلَة في القرآن دَلَّت السنة على أنها مذمومة ومحرّمة؛ وذلك كما روى مسلم في الصحيح: أنَّ النبي ﷺ خَرَجَ عليهم يومًا وهم يتجادلون في القرآن هذا ينزع بآية وهذا ينزع بآية، فكأنما فُقِئ في وجهه حبَّ الرمان - يعني: من الغضب- عليه الصلاة والسلام، فقال لهم: «**اقرءوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا**»[٣٣١] أو كما جاء عنه ﷺ، وقد جاء أيضًا أنَّ نبينا ﷺ نهى أن يَجهَرَ بعض الناس على بعض في القراءة؛ وذلك لأجل التأدب مع القرآن، وأن لا تكون القراءة سببًا للتخاصم أو للمجادلات؛ يعني: بسبب القرآن أو في القرآن.

والمِرَاء مذمومٌ مُطلقًا سواء أكان بحق أو بغير حق، وهو المُرَادُ به نُصرَةُ النفس والاستعلاء، ولو كان بالقرآن؛ فلا نجادل في القرآن؛ يعني: في أدلته، ولا نجادل في القرآن في صفته، بل نُسَلِّم للقرآن أنه كلام الله ﷻ، ونستسلم لدليل الرحمن ﷻ؛ فالقرآن آيات الرب سبحانه وتعالى.

فالتجادل بالاختلاف في القرآن المبني على الأهواء هذا ليس من صفة أهل الإيمان، وإنما -كما سيأتي- المجادلة تكون لبيان الحق، ولبيان وجه الدليل وهذا هو المحمود؛ فالمجادلة في القرآن مذمومة؛ ولهذا قال الطحاوي هنا: «**وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرآنِ**».

---

(٣٣١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ، (٤٧٧٤)، ومُسْلِم، (٢٦٦٧)، من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

«**وَنَشهَدُ أَنَّهُ كَلامُ رَبِّ العَالَمِينَ**»؛ يعني: نُعلِنُ ونُخبِر مع اعتقادنا ويقيننا بأنه ليس كَلَامَ مَخلُوق، بل هو كلام رب العالمين؛ أي: أنه كلام الله ﷻ.

«**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ**»؛ الروح الأمين الذي هو جبريل، نزل به من رب العالمين، نزل به سَمَاعًا، سَمِعَهُ جبريل عليه السلام من رب العالمين، وأمره الله ﷻ أن ينزل به وحيًا على سيّد المرسلين «**فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ المُرسَلِينَ مُحَمَّدًا** ﷺ».

«**وَلَا نَقُولُ بِخَلقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسلِمِينَ**»؛ هذا منه تقرير لما أجمع عليه أهل السنة، وذلك خلافًا للمعتزلة والعقلانيين والخوارج والرافضة الذين قالوا بخلق القرآن، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

هذا الأصل الذي ذكره الطحاوي وهذه العقيدة المباركة تحتها مسائل:

المسألة الأولى:

المجادَلَةُ: عُرِّفَت بأنها إيراد الحجة على القول المختَلَفِ فيه مِن المُختَلِفِينَ؛ فإذا اختلفوا في مسألة، هذا يُورِدُ حُجَّتَهُ تقريرًا لقوله، وهذا يُورِدُ حُجَّتَهُ تقريرًا لقوله، فتصير مجادلة.

وفي الشرع المجادلة قسمان:

١- مجادلة مذمومة: وهي التي يُرادُ بها الانتصار للنفس وللقول دون تحرٍّ للحق.

٢- مجادلة محمودة: وهي المجادلة بالتي هي أحسن؛ يعني: التي الغَرَضُ منها الوصول إلى الحق، وإرشاد الضال، وتبيين حجة الله ﷻ، وهي مأمور بها في الشرع.

وهذه هي التي أثنى الله ﷻ على عباده بها، وأمرهم بها في قوله: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ۝١٢٥﴾ [النحل:١٢٥]، وكقوله سبحانه في سورة العنكبوت: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦].

ويَشتَبِهُ بالمجادلة الجَدَل؛ والجَدَلُ قال بعض أهل العلم: إنه هو المجادلة؛ لأنه مأخوذ من الجَدل، جَدل الحبل، وهو لَفُّ بعضه على بعض كَأَنَّ الأقوال التَفَّ

بعضها على بعض من الإيراد، والأظهر: أنَّ الجَدَل نوعٌ من الخصومة، لكن لم يُمدَح في القرآن، فذمّه الله ﷻ في قوله: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ۝٥٨﴾ [الزخرف:٥٧، ٥٨].

﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢا﴾ [الزخرف:٥٨]؛ يعني: في ذلك ذَمٌّ لهذا الإيراد؛ لأنَّهم ما أَرَادُوا المجادلة ولا أَرَادُوا دفعًا للشُّبهَة أو الوصول إلى الحق، وإنما هو جَدَل.

وهنا ثَمَّ بعض البحوث التي كُتِبَت في هذا الموضوع خاصَّةً عند المعاصرين باسم الجَدَل «الجَدَل في القرآن».

والجَدَل إذا كان يصل معه المتجادلون إلى حقيقة؛ فإنه في الحقيقة مُجادَلَة ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة:١]، فهي مجادَلات في القرآن.

وإذا كان المقصود بالجَدَل في القرآن المجادلات فإنَّ هذا مقبول، لكن تكون تسميتها بالجدل هذه يكون فيها بحث اصطلاحي.

وإذا كان المقصود بالجَدَل في القرآن -مثل ما كتبوا- ما ضُرِبَ جَدَلًا لغيرِ وصولٍ إلى الحق، فهذا لا يدخل فيه المجادلات التي للوصول للحق؛ لأنهم يُدخِلُونَ فيها ما أقام الله ﷻ به الحُجَّة مثل مجادلة الملك مع إبراهيم عليه السلام في قوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾ [البقرة:٢٥٨]، هذه يُدخِلُونَهَا في الجدل.

فقوله هنا: «**وَلَا نُجَادِلُ فِي القُرآنِ**» المجادلة -كما ذكرنا- إذا كانت بالتي هي أحسن للوصول إلى الحق فهذه مطلوبة شرعًا، وأمر الله ﷻ بها عباده.

لكنهم يجادلون بالقرآن لا فيه؛ يعني: يُجَادِلُ غيره بحجة القرآن، وفَرقٌ ما بين المُجَادَلَة بالقرآن وبين المُجَادَلَة في القرآن:

- فالمجادلة بالقرآن: أن تُورد الحجة من كتاب الله ﷻ وتُورِد وجه الاستدلال من ذلك.

- أما المجادلة في القرآن: فهو أن يُختَلَف في حُجِّيَتِهِ، أو تُضرَبُ بعض الآيات ببعض، أو أن لا يُرَد المتشابه إلىٰ المُحكَم أو أن يُخَاضَ في الأمور الغيبية بأمور عقلية ونحو ذلك؛ فالمجادلة بالقرآن محمودة لإقامة الحجة، وأما فيه فإنها مذمومة.

المسألة الثانية: الذين جادلوا في القرآن في هذه الأمة؛ أمَّة الإجابة كثيرون، فكل طوائف الضلال ممن لم يستسلم لنص القرآن والسنة فإنه جادَلَ في القرآن؛ وذلك أنهم أسَّسُوا مذاهب لهم واعتقادات، فإذا جاءهم الدليل من القرآن علىٰ خلاف ما أَلِفُوا أو ما هَوَوهُ فإنهم يجادلون فيه؛ يعني: يَرُدُّونَ حُجَّةَ الله ﷻ التي في القرآن ويأتون بآية تضرب هذه الآية.

والنبي ﷺ أتىٰ بعض الصحابة وهم يتجادلون في القرآن فغضب كما ذكرنا لك؛ فالتأدب مع القرآن أن يكون الإيراد به يعني: إيراد الدليل به- فإن اختلفت الأدلة وَجَبَ رد المتشابه إلىٰ المحكم؛ فالقرآن حَقٌّ كله لا يُنَاقِضُ بَعضُهُ بَعضًا، بل بعضه يدل علىٰ بعض.

١- فالقرآن مُحكَمٌ كُلُّهُ: جعله الله مُحكَمًا؛ كما قال: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود: ١]، وكما قال ﷻ: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: ١، ٢]؛ حكيم؛ يعني: المُحكَم في أحد أوجه تفسير ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾.

٢- وكذلك القرآن مع كونه مُحكَمًا فإنه أيضًا متشابه؛ متشابه كله: فالقرآن مُحكَمٌ كله وأيضًا هو متشابِهٌ كله؛ لأنَّ بَعضَهُ يشبه بعضًا.

متشابه؛ يعني: يُشبِهُ بَعضُهُ بعضًا؛ وذلك لقوله ﷻ الله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]؛ يعني: يشبه بعضه بعضًا، هذه آية في صفات الله وهذه آية في صفات الله، هذه آيات في تقرير التوحيد -توحيد الربوبية توحيد الألوهية- وهذه آيات من مثلها، وهذه آيات في الحِجاج مع المشركين، وهذه آيات في الحجاج مع المشركين، هذه آيات في قصص الأنبياء وهذه آيات في قصص

الأنبياء، ونحو ذلك من المعاني، فهو متشابه، موضوعاته متشابهة مع اختلاف الآيات في ذلك.

٣ - أن القرآن مُحكَمٌ بعضه؛ يعني: بعض آياته مُحكَمَة، ومنه ما هو متشابه.

وهذا هو المَعنِي في قوله سبحانه في أول سورة آل عمران: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾ [آل عمران:٧] لاحظ قوله: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾؛ يعني: أنَّ بعضًا منه آيات محكمات ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؛ يعني: يُرجَعُ إليها في تفسير الكتاب ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾، وقوله: ﴿وَأُخَرُ﴾، يدل على قلة المتشابه بالنسبة إلى المحكم.

فإذًا أقسام القرآن ثلاثة:

١- محكم كله.

٢- متشابه كله.

٣- منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه.

وكلٌّ من هذه الأقسام دلَّت عليها آية أو آيات من القرآن العظيم.

المحكم والمتشابه الذي هو الأخير:

عُرِّفَ المُحكَم بأنه: ما اتضحت دلالته، وهو يختلف عن المَبيَّن عند الأصوليين - يعني: المجمل والمبين-؛ لأنَّ ذاك من عوارض الألفاظ؛ يعني: ما اتضحت دلالة لفظه وهذا ما اتضحت دلالة الآية في معناه.

والثاني المتشابه: وهو ما اشتبهت دلالته، والمتشابه للعلماء في تفسيره وبيان نوعه أقوال كثيرة، لكن المُحَقَّق عند أهل السنة والجماعة أنَّ المتشابه في القرآن إنما هو متشابه على من نُزِّلَ عليه، متشابه على بعض هذه الأمّة. أما المتشابه الكلي بحيث إنه يوجد في القرآن ما لا يُعَلَمُ معناه ولا يُعلَمُ تأويله مطلقًا لِكُلِّ الأمة، فإنَّ هذا ممتنع؛ لأنَّ القرآن جاء بلسان عربي مبين.

وما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما فيما ساقه ابن كثير وغيره في: «أنَّ من القرآن ما لا يعلم تأويله إلا الله» -يعني: لا أحد يعلم تأويله-، فيريد به نوعًا من التأويل والتفسير، فالمتشابه مُتَشَابِهٌ نسبي.

المُتَشَابِه الكلي: آية لا أحد يعلم معناها لا النبي ﷺ ولا صحابته ولا العلماء إلىٰ وقتنا الحاضر، فهذا ممتنع، حتىٰ الأحرف المقطعة فإنَّ دلالتها عَلِمَهَا بعض هذه الأمة. وأما المشتبه النسبي اشتَبَهَ عليّ، اشتبه علىٰ من هو أعظم وأجلُّ، علىٰ بعض الصحابة، فهذا موجود.

أبو بكر رضي الله عنه سأل عن الأبِّ ما «الأبُّ»؟ ثم قال: «أيّ سماء تظلني، وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم»(٣٣٢).

عمر رضي الله عنه سأل الصحابة عن بعض الآيات، وابن عباس خَفِيَ عليه بعض الآيات وسأل عنها وهكذا؛ فالمتشابه النسبي الذي يشتبه معناه، تشتبه دلالته، إما لعدم معرفة معنىٰ اللفظ أو لمعارضة آية لها أخرىٰ تحتاج إلىٰ تَأَمُّل، فإنَّ هذا يكون نسبيًّا؛ مثل ما سُئل ابن عباس أنَّ الله عز وجل أخبر أنَّ الناس في يوم القيامة يُوقَفُونَ فَيُسأَلُون ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصافات:٢٤]، وفي آيات أُخَر أَخبَرَ الله عز وجل أنهم لا ينطقون ولا يُسأَلُون ونحو ذلك، فكيف يُجمع بينهما؟

هذا متشابه؛ يعني: آيات يَشتَبِه معناها فيجب رَدُّهَا إلىٰ المحكم.

هذا النوع الثالث المحكم والمتشابه هو الذي تكون فيه المجادلة التي نَهَىٰ عنها الطحاوي هنا ونهىٰ عنها أئمة أهل السنة جميعًا، المجادلة في القرآن.

لهذا أثنىٰ الله عز وجل علىٰ الراسخين في العلم بأنهم يَرُدُّونَ المتشابه إلىٰ المحكم، ويقولون: آمنا به.

ما عَلِمتَ معنىٰ الآية، ما عملت معنىٰ سورة، معنىٰ آية، ما عملت وجهه، ما عملت كيف تجيب عن الإشكال الوارد عليها، فنقول: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، ونعلم أنَّ كلام الله عز وجل مُحكَم، وذلك كما قال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء:٨٢]، لكن الله ابتلىٰ الأمة بوجود المتشابه لينظر كيف تُسَلِّم وتستسلم لكتاب الله عز وجل.

---

(٣٣٢) سبق تخريجه.

المقصود من ذلك: أنَّ أصل الضلال في الفِرَق وُجِدَ من المجادلة في القرآن؛ والمجادلة في القرآن بأنهم اعتمدوا المتشابه ولم يُرجِعُوا المتشابه إلىٰ المحكم؛ فالخوارج إنما خَرَجَت بالمجادلة في القرآن؛ جادلوا في القرآن فجاءهم ابن عباس رضي الله عنه فجادلهم بالقرآن.

فقالوا: كيف يُحَكِّم عَلِيٌّ الرجال والله ﷻ يقول: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ ۝١٢﴾ [غافر:١٢]، فقال ابن عباس لهم: «إنَّ الله ﷻ سمَّىٰ بعض الرجال حَكَمًا فقال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء:٣٥]»، وحاجَّهُم في ذلك حتىٰ رجع معه ثلث أو أكثر من الخوارج.

المرجئة، القدرية، المعتزلة، كلّهم لم يعتمدوا القرآن كله، وإنما جادلوا فيه فيَدخُلون في عموم قوله: ﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر:٥].

المسألة الثالثة:

قال: «**وَنَشهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ العَالَمِينَ**» إلىٰ قوله: «**لَا يُسَاوِيهِ شَيءٌ مِن كَلَامِ المَخلُوقِينَ**» هذا فيه تقرير لعقيدة أهل السنة في أنَّ القرآن كلام الله.

وقد مرّ معنا تفصيل الكلام علىٰ هذه الجملة من جهة كون القرآن كلامًا لله وتفاصيل الأقوال في ذلك.

وأهل السنة يعتقدون:

- أنَّ القرآن حروف وكلمات وجُمَل وآيات وسور.
- وأنَّهُ ألفاظ ومعاني.
- وأنَّ هذه جميعًا من الله ﷻ.

فالقرآن كلام الله ﷻ بحروفه ومعانيه، تَكَلَّمَ به الحق ﷻ، فسمعه منه جبريل عليه السلام، فبلَّغَهُ لنبيه ﷺ كما سَمِع.

والقرآن الذي بلّغه جبريل محمدًا ﷺ هو القرآن المسموع، كلام الله المسموع وليس كلامَ الله المكتوب؛ لأنَّ القرآن كتبه الله ﷻ في اللوح المحفوظ جميعًا،

كتب القرآن جميعه في اللوح المحفوظ، كما قال سبحانه: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ۝٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ۝٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٩].

﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ۝٧٧﴾؛ يعني: جميع القرآن كريم، هو أعلىٰ وأفضل وأميز الكلام؛ لأنَّ الكريم من الأشياء هو المتميز علىٰ غيره الفاضل الأفضل.

قال: ﴿فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ۝٧٨﴾؛ يعني: في اللوح المحفوظ.

﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾، الذين هم الملائكة، وكذلك قوله ﷻ في آية الحاقة.

فالقرآن المكتوب في اللوح المحفوظ، جبريل لم يأخذه مكتوبًا وإنما أخذه مسموعًا، فهذا اعتقاد أهل السنة والجماعة.

فقوله هنا: «**نشهد أنه كلام رب العالمين**»؛ يعني: بحروفه وكلماته وآياته وسوره هو كلام الله ﷻ، سمعه جبريل فنزل به مسموعًا إلىٰ النَّبي ﷺ، غير أن أهل السنة لهم في ذلك أقوال كثيرة يأتي ذكر تَعدَادٍ لها عند قوله: «**وَلَا نَقُولُ بِخلقِهِ**».

المسألة الرابعة:

في قوله: «**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ**» الروح الأمين: هو جبريل عليه السلام، وسُمِّيَ روحًا؛ لفضله وتَمَيُّزِه عن الملائكة؛ ولأنه يَنزِلُ بالرّوح من أمر الله ﷻ وهو الوحي، وسُمِّيَ الأمين أو نَعَتَهُ الله ﷻ بالأمين في قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]؛ لأنه مُؤتَمَنٌ علىٰ أعظم ما يؤتمن عليه وهو كلام الله ﷻ ووحيه في سمواته.

المسألة الخامسة:

في قوله: «**لَا يُسَاوِيهِ شَيءٌ مِن كَلَامِ المَخلُوقِينَ**» كلمة «**لَا يُسَاوِيهِ**» هنا؛ يعني: لا يكون مساويًا له أيّ كلام لمخلوق.

وهذا للدلالة علىٰ إعجاز القرآن؛ ولهذا أكد بعد قوله: «**كَلَامُ رَبِّ العَالَمِينَ**» قال: «وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ لَا يُسَاوِيهِ شَيءٌ مِن كَلَامِ المَخلُوقِينَ».

وإعجاز القرآن؛ يعني: وَجهُ كَونِ القرآن مُعجِزًا للجن والإنس أن يأتوا بمثله من إنزال القرآن إلى قيام الساعة، ما وجه كون ذلك؟ كيف صار القرآن مُعجِزًا؟

ذكرنا لكم هذا بالتفصيل في درس مستقل، وبيانه هو ما ذكره الطحاوي هنا مُحَقِّقًا بأنه كلام الله تعالى لا يشبه قول البشر، وهذا معنى قوله: «**لَا يُسَاوِيهِ شَيءٌ مِن كَلَامِ المَخلُوقِينَ**»؛ يعني: لا يشابهه، لا يدانيه، لا يكون مساويًا له؛ لأنّه مُعجِزٌ، ولماذا صار معجزا؟ لأنه كلام الله.

وهذا هو المراد بقوله: «**لَا يُسَاوِيهِ شَيءٌ مِن كَلَامِ المَخلُوقِينَ**»، وإلا فلو كان المراد التقرير الابتدائي فليس مناسبًا أن يُقال: إنَّ كلام الله لا يساويه شيء من كلام المخلوقين ابتداءً؛ لأنَّ هذا فيه نوع تركٍ للأدب الواجب مع القرآن، ولقد قال الشاعر:

ألم تَرَ أنّ السيف ينقص قدره ... إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

لكن هو لم يُرِد هذا المعنى، إنما أراد دليل الإعجاز أنَّ القرآن لا يشبه قول البشر، لا يساويه، ولا يماثله شيء من كلام المخلوقين، لم؟ لأنه كلام الله تعالى.

المسألة السادسة:

قال في آخر هذه الجملة: «**وَلَا نَقُولُ بِخَلقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسلِمِينَ**».

في قوله: «**وَلَا نَقُولُ بِخَلقِهِ**» بخصوصها؛ يعني: أنَّ مُعتَقَد الصحابة رضوان الله عليهم، ومُعتَقَد التابعين وتابعي التابعين، وأئمة الإسلام، وأئمة أهل السنة والجماعة، ومُعتَقَد عامة المنتسبين إلى الإسلام أنَّ القرآن كلام الله منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود سبحانه وتعالى.

وأنَّ القول بخلقه ضلال وخروج عن جماعة المسلمين؛ يعني: عن ما اجتمع عليه المسلمون من زمن الصحابة إلى زمن المؤلف، بل إلى زماننا الحاضر.

والقول بخلق القرآن هذه عقيدة فُتِنَ بها كثيرون، لكنهم شواذٌ وقلة بالنسبة لعموم الأمة.

وأول ما نَشَأ القول بخلق القرآن من جهة الجَعد بن درهم، ثم الجهم بن صفوان، ثم أخذه المعتزلة فَنَصَرُوهُ واستدلُّوا له.

القول بخلق القرآن الكلام عليه يطول جدًّا.

ومما يُؤسَفُ له ويَجِبُ جِهَادُهُ أيضًا أنَّ بعض الضُّلال والمفتونين بَدَءُوا ينشرون لهذه الفكرة عن طريق بعض وسائل الإعلام والقنوات والمناقشة فيها، كما نشرته بعض الإذاعات فيما ذُكِرَ لي في مناظرات تتصل بذلك، وجَعل الناس -يعني: العامة- يتكلمون في هذه المسألة، وهي فتنة مشابهة للفتنة الأولىٰ من حيث الابتداء.

فنسأل الله ﷻ أن يكبِتَ شر من يريد صرف الأمة عن حُسن الاعتقاد وإضلال عامّة المسلمين.

من قال بخلق القرآن طوائف في هذه الأمة منهم: الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، والرّافضة.

والخوارج اليوم يوجد منهم طائفة الإباضية، وهم من أخصِّ فرق الخوارج قولًا واعتقادات، ويوجدون في أكثر من مكان في العالم الإسلامي في الجزيرة وفي ليبيا وفي الجزائر وفي أنحاء أُخَر، ولهم كتب كثيرة ومصَنَّفَة في العقيدة وفي الفقه؛ يعني: تبلغ عشرات المجلدات أو أكثر، هم الذين ينصرون اليوم القول بخلق القرآن في مؤلفاتهم، ومنهم اليوم الرافضة وعقيدتهم أيضًا في القرآن بأنه مخلوق، وكذلك الزيدية يعتقدون هذا الاعتقاد.

ومن العجب أنَّ بعض المنتسبين للسنة من أئمة الحديث أو ممن حاربوا التقليد ونصروا الدّليل لأجل ما راج في بلده اشتبهت عليه هذه المسألة، وهو العلامة الشّوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنه اشتبهت عليه مسألة خلق القرآن؛ لأجل ما شاع في بلده وذهب فيها إلىٰ الوَقف، وذَكَرَ ذلك في تفسيره.

فهذه الطوائف المعتزلة، والعقلانيون أيضًا في عصرنا الحاضر جماعة من العقلانيين من المنتسبين إلىٰ الإسلام؛ يعني: من المسلمين، وممَّن يدَّعون غير ذلك أيضًا هم ينصرون مذهب المعتزلة في خلق القرآن.

فإذًا مسألة خلق القرآن كغيرها من مسائل الاعتقاد لا يُقَالُ: ذهبت أبدًا بل هي باقية، فطالب العلم يتعلم أدلة ذلك حتىٰ يجادل بالقرآن من قال بخلقه والعياذ بالله.

وهذه مسائل تحتاج إلىٰ إيضاح طويل وتفصيل للكلام علىٰ الأدلة والخلاف في ذلك مما له موضع آخر إن شاء الله تعالىٰ.

المسألة السابعة:

شبهة من قال بخلق القرآن، وهم الطوائف الذين ذكرتهم لك قالوا:

إنَّ القرآن حروف وكلمات وصوت، فإذا قيل: إنه كلام الله ﷻ الذي هو صفته صار الله ﷻ مَحَلًا لِما هو من صفة الأجسام والتقطع في الكلام؛ لأنَّ القرآن حروف متقطعة؛ يعني: حروف تكونت منها الجمل، تكونت منها الآيات.

فنظروا إلىٰ هذا فقالوا: هذا التقطع إنما هو من صفات من له نَفَس، من يُخرِج الحرف ثم يَتَنَفَّس، ثم يقول كذا ونحو ذلك، وهذه من صفات المخلوقين؛ فلهذا جعلوه مخلوقًا، ولهم في تبايُن صفات الخلق، أو كيف خَلَقَهُ وفي أي شيء خلقه، لهم أقوال كثيرة.

وهذه الشبهة والإيراد مبني أيضًا علىٰ اعتقادٍ لهم، وهو أنَّ -أظن أني ذكرته لكم قبل ذلك- حدوث الأجسام إنما كان بدليل الأعراض؛ يعني: حلول العَرَض في الجسم تَبِينُ به حاجة الجسم وافتقار الجسم إلىٰ العرض، والعرض يطرأ ويزول؛ فلهذا صار الجسم حادثًا مما هو معروف، وقد فصّلته لكم فيما قبل فيما يسمىٰ بدليل الأعراض، وهذا دليلٌ يعتمده المعتزلة وأخذه عنهم كتأصيل الأشاعرة والماتريدية وجماعة.

والقرآن إن قيل: إنه صفة الله ﷻ صار عندهم أنَّ القرآن يكون في حال ولا يكون في حال؛ لأنَّ القرآن تَكَلَّمَ الله ﷻ به ليس دَفعة واحدة، وإنما بحسب الوقائع، قالوا: هذا يمتنع معه إلا أن يكون مخلوقًا، والأشاعرة والماتريدية لما سلَّموا بأصل البرهان عارضوا ذلك ظاهرًا.

عارضوا قول المعتزلة ظاهرًا وسَلَّمُوهُ باطنًا، فقالوا: القرآن قرآنان:

- قرآن قديم وهو الذي تكلم الله ﷻ به.

- وقرآن أُنزِلَ على محمد ﷺ.

فالقرآن القديم الذي هو صفة الله ﷻ، هذا تكلم الرب ﷻ به دفعة واحدة، والقرآن الذي أنزِلَ على محمد ﷺ هذا جُعِلَ في رُوعِ جبريل، ذلك القرآن جُعِلَ في روعه - يعني: في نفسه بدون أن يسمع- فنزل به على نبينا ﷺ، وهذا منهم لأجل أن لا يُبطِلُوا الدليل السابق، واستدلوا على ذلك -يعني: المعتزلة- بأدلة كثيرة، موجودة في كتبهم، ليس هذا محل بيانها.

المقصود: أنَّ القول بخلق القرآن مبني على شبهة؛ ولأجل هذه الشُّبهَة، ولأجل إبطالها فإنَّ أئمة أهل الإسلام كفَّرُوا في خلق القرآن بالنوع ولم يُكفِّرُوا كل أحد قال بخلق القرآن حتى تقوم عليه الحجة؛ لأجل الاشتباه في الدليل.

فإذًا نقول: من قال بخلق القرآن فهو كافر، لكن إذا جاء المُعَيَّن لا بد من إيضاح الحجة له والرد على شبهته؛ وذلك لأنَّ هذه الفتنة عظيمة.

كذلك من تَوَقَّفَ في ذلك ولم يستبن له الأمر، أو من أجاب في الفتنة -فتنة خلق القرآن- فإنَّ أئمة أهل السنة والجماعة لم يُكَفِّرُوا أحدًا في ذلك، ولم يمتنعوا أيضًا عن الرواية ممن توقف في المسألة أو أجاب لأجل الافتتان، وهذا أصل عظيم مهم في هذا الأصل؛ يعني: في مسألة خلق القرآن.

فإذًا معتقد أهل السنة والجماعة:

- أنّ القول بخلق القرآن من أبطَل الباطل.

- وأنَّ القول بخلق القرآن كفر؛ لأنَّ معنى القول: بأنَّ صفة الله مخلوقة، والقرآن صفة الله كلام الله؛ فالقول بأنَّ صفة الله مخلوقة هذا تنقّص عظيم للرب ﷻ، وتنقّص الرب ﷻ كفر بالله سبحانه وتعالى، فهو أعظم من الاستهزاء المجرّد؛ لأنَّ هذا قول بالتنقص ومسبّة لله ﷻ، لكن ثَمَّ اشتباه وشبهة الوضع معها ما ذكرته لك آنفا.

أما الأشاعرة والماتريدية ومن نحا نحوهم فهم يَرُدُّونَ على المعتزلة وعلى العقلانيين وعلى الخوارج وعلى الرافضة في مسألة خلق القرآن، يَرُدُّونَ عليهم بأنواع

من الردود، لكن انتبه إلىٰ أنَّ مبنىٰ هذه الردود علىٰ مذهبهم؛ وهو أنَّ كلام الله قديم وأنَّ الذي أُنزِلَ علىٰ محمد ﷺ إنما كان في روع جبريل، أو أخذه من اللوح المحفوظ -أخذه من المكتوب-، أو نزل به من بيت العزة، أو نحو ذلك من أقوالهم المعروفة.

المسألة الثامنة:

في قوله: «**وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسلِمِينَ**»، «**جَمَاعَةَ المُسلِمِينَ**» هذه الكلمة من الكلمات العظيمة التي تَرِد في كتب أهل السنة والجماعة وفي عقائدهم.

والجماعة عندهم يُراد بها نوعان:

- النوع الأول: جماعة الدين.

- والنوع الثاني: جماعة الأبدان.

وكلٌ منهما مَأمُورٌ التزامه، وكلٌ منهما مطلوبٌ التمسك به، جماعة المسلمين في دينهم وجماعة المسلمين في أبدانهم، وقد فصَّلتُ لك الأقوال في ذلك في أول شرح الواسطية يمكن أن ترجع إليه للازدياد من هذا الموطن.

الجماعة تقابلها الفرقة؛ يعني: لماذا قسمناها إلىٰ جماعة دين وجماعة الأبدان؟ لأنَّه جاء في النصوص الأمر بلزوم الجماعة، وجاء في النصوص النهي عن الفُرقَة، والنهي عن الفرقة جاء النهي عن الفرقة في الدّين والنهي عن الفرقة في الأبدان، كما في قوله ﷻ ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورىٰ:١٣]؛ يعني: في الدين.

والتفرق في الدين يَؤُولُ إلىٰ التفرق في الأبدان، فكلٌّ منها له صلة بالآخر، فجماعة الأبدان يقوىٰ معها الاجتماع في الدين، والتفرق في الأبدان يحصل معه تَفَرُّق في الدين، وكذلك الاجتماع في الدين يحصل معه اجتماع في الأبدان، فكل منهما يقود إلىٰ الآخر؛ ولهذا لما ظهرت العقائد الباطلة في زمن عثمان وزمن علي رضي الله عنهما ظَهَرَ الافتراقُ في الأبدان والخروج علىٰ الأئمة ونحو ذلك، فهذه وهذه كل منهما يؤول إلىٰ الآخر.

قول الطحاوي هنا: «**وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسلِمِينَ**» هذه عقيدة عظيمة يجب علىٰ كل مُعتقِدٍ لِمُعتَقَد أهل السنة والجماعة أن يهتم بها.

فجماعة المسلمين «جماعة الدين» واجِبٌ التزامها، وعدم الخروج عما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم، وعما كان عليه السلف الصالح وأئمة الإسلام.

وكذلك «جماعة الأبدان» بلزوم إمام المسلمين وولي أمرهم وعدم شقّ الطاعة والسمع والطاعة في المعروف، هذا واجبٌ أيضًا الاجتماع عليه والائتلاف على ذلك، وهذا هو الذي كان عليه أئمة أهل الإسلام رحمهم الله تعالىٰ.

فإذًا من خالف في عقيدة من عقائد الإسلام ففي الواقع خالف جماعة المسلمين.

جماعة المسلمين كانت علىٰ شيء قبل أن تَفسُدَ الجماعة، كانوا علىٰ شيء في زمن الصحابة رضوان الله عليهم؛ ولذلك تعلمون ما ذَكَرَهُ ابن القيم في أول إغاثة اللهفان وذَكَرَهُ غيره من أنَّ الرجل الواحد قد يكون في زمن من الأزمان هو الجماعة، متىٰ؟ إذا كان موافقًا لِمُعتَقَد الصحابة رضوان الله عليهم، ومُعتَقَد التابعين وأئمة الإسلام، ولم يكن معه أحد فهو الجماعة وإن خالفه الناس جميعًا، لماذا؟ لأنَّ الجماعة معناها: هو من كان في العقيدة مع الجماعة، من كان في الاعتقاد مع الجماعة فهو الجماعة.

وفي زمن الإمام أحمد حينما حصلت فتنة القول بخلق القرآن، كان الإمام أحمد ومن معه ممن وقف في وجه أمراء ذلك الوقت في هذه العقيدة، وأقرّوا ما عليه جماعة المسلمين، كانوا هم الجماعة، والمخالفون لهم الأكثر كانوا قد خالفوا الجماعة، وهذه مسألة مهمة في أنَّ الجماعة بمعنىٰ العقيدة هو من كان علىٰ الجماعة؛ فإذًا الجماعة لها إطلاقان:

١- الإطلاق الأول: الجماعة بمعنىٰ: الاجتماع علىٰ عقيدة السلف؛ فمن كان علىٰ ذلك الاعتقاد فهو الجماعة في العقيدة وإن كان واحدًا.

٢- الإطلاق الثاني: الجماعة في الأبدان وهو أن يلزم إمام المسلمين وجماعتهم فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام فيعتزل الفرق كلها، ويعبد الله ﷻ علىٰ بصيرة، فيكون حينئذٍ أدّىٰ ما يجب عليه أداءه.

فالواجب إذًا على كل طالب علم: أن يأخذ بهذه الكلمة، وأن يوصي غيره بها؛ لأنها من أعظم ما يتقرب بها العبد إلى ربه أن يكون مع الجماعة؛ لأنَّ النبي ﷺ بيَّنَ الفرق الضالة؛ الفرق التي توعدها بالنار قال: «**كلها في النار إلا واحدة**» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**هي الجماعة**»[٣٣٣] وفي الرواية الثانية قال: «**الجماعة من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[٣٣٤] أو نحو ذلك.

والرواية الأولى جيدة؛ يعني: من حيث الإسناد قال: «**هي الجماعة**»؛ يعني: من كان على ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم ومن سار على نهجهم، وهذا وعد عظيم كلها في النار إلا واحدة، إذا حصل أنَّ المرء اشتبه عليه شيء في مسائل فما الذي يجب عليه؟ يجب عليه أن يأخذ بما يَتَيَقَّنُهُ من الدين، وما يَتَيَقَّنُهُ من عمل أئمة الإسلام، وما دُوِّنَ في العقائد الصحيحة لأهل السنة والجماعة وأن يترك ما اشتبه عليه؛ لأنَّ الله ﷻ له حدود كما جاء في حديث النعمان بن بشير: «**الحَلَالُ بَيِّنٌ، والحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَينَهُمَا أُمُورٌ مُشتَبِهَاتٌ**»[٣٣٥]؛ يعني: في نفسها، مُشتَبِهَات على من يريدها أو على من ينظر فيها، وفي رواية أخرى في البخاري: «**وَبَينَهُمَا أُمُورٌ مُشَبَّهَاتٌ**»؛ يعني: الله ﷻ جَعَلَهَا كذلك ليختبر العباد، مثل ما جعل بعض الكلام محكمًا وبعض كلامه متشابهًا.

قال ﷺ في المتشابهات: «**فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ استَبرَأَ لِدِينِهِ وَعِرضِهِ**»؛ يعني: طَلَبَ البراءة وهذا هو الواجب؛ لأنه ما كل أحد يأتي للمتشابه يقول: لا سَأَعرِفُهُ.

الذي يشتبه عليك اتركه أسلم لدينك، وخاصَّةً في مسائل الجماعة، في مسائل الاعتقاد، في مسائل الاختلاف؛ لأنك لا تدري ما يئول إليه الأمر.

تَعرِف أنَّ الخوارج صار معهم بعض من وُلِدَ في زمن النبي ﷺ، لكنه لم يكن منهم

---

(٣٣٣) سبق تخريجه.

(٣٣٤) أَخرَجَه التِّرمِذِيّ (٢٦٤١)، والحاكم (٤٥٥)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وحسنه الأَلبَانِيّ في «السلسلة الصحيحة» (١٣٤٨).

(٣٣٥) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٥٢)، مُسلِم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

لكنهم شَبَّهُوا عليه كمحمد بن أبي بكر الصديق ولدته أمه أسماء بنت عميس في الحج -يعني: في حجة الوداع- نفست فولدت بمحمد بن أبي بكر؛ يعني: وُلِدَ في زمن النبي ﷺ، وحَصَلَ أنه أتى لعثمان لقوة الاشتباه، أتى لعثمان بعد أن تسلق عليه البيت وهو يتلو القرآن فشده من لحيته، وقال له -يعني: وعظه عثمان- فبكى محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فبكى وترك ذلك وتركهم ثُمَّ قُتِلَ عثمان، وضلَّ من قال: أنَّ الذي قتله أو ساعد في قتله أنه محمد بن أبي بكر.

المقصود: أنَّ المسائل المشتبهة قد تشتبه على الخيار؛ فطالب العلم الذي يرغب في سلامة دينه يعتمد ما كانت عليه الجماعة، ولا يخالف ما كانت عليه جماعة المسلمين.

وهذا من أعظم فوائد طلب العلم؛ أنّ المرء يعلم ما به السلامة له في دينه، ويكون مع الفرقة الناجية يوم القيامة، «**كلها في النار إلا واحدة**» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**هي الجماعة**».

وهذا مما يُرَغِّب كل واحد منكم في طلب علم العقيدة؛ لأنَّ معه سلامة القلب، ومعه سلامة العمل، ومعه سلامة الخروج بيقين عن الفرق الضالة والالتزام بطريق الجماعة.

فهذه الكلمة كلمة عظيمة «**وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسلِمِينَ**»؛ يعني: في اعتقادهم ولا في أقوالهم، وكذلك لا نترك جماعة المسلمين في أبدانهم؛ لأنَّ هذا من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة الذين تابعوا الكتاب والسنة ولم يخرجوا عن ذلك أعان الله الجميع على كل خير.



الدرس الثاني والعشرون:

الرد على المرجئة

٥٧- وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ(٣٣٦) (٣٣٧).

---

(٣٣٦) قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ بَاز:

❐ قوله: «ولاَ نُكَفِّرُ أَحَدًا مِن أَهلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَم يَسْتَحِلَّهُ»:

● مراده رَحِمَهُ اللَّهُ: أن أهل السنة والجماعة لا يكفرون المسلم الموحد المؤمن بالله واليوم الآخر بذنب يرتكبه، كالزنا، وشرب الخمر، والربا، وعقوق الوالدين، وأمثال ذلك ما لم يستحل ذلك.

فإن استحله كفر؛ لكونه بذلك مكذبًا لله ولرسوله، خارجًا عن دينه.

أما إذا لم يستحل ذلك؛ فإنه لا يَكْفُر عند أهل السنة والجماعة بل يكون ضعيف الإيمان، وله حكم ما تعاطاه من المعاصي في التفسيق وإقامة الحدود وغير ذلك، حسبما جاء في الشرع المطهر.

وهذا هو قول أهل السنة والجماعة خلافًا للخوارج والمعتزلة، ومن سلك مسلكهم الباطل؛ فإن الخوارج يكفرون بالذنوب.

والمعتزلة يجعلونه في منزلة بين المنزلتين؛ يعني: بين الإسلام والكفر في الدنيا، وأما في الآخرة فيتفقون مع الخوارج بأنه مخلد في النار.

وقول الطائفتين باطل بالكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة.

وقد التبس أمرهما على بعض الناس لقلة علمه، ولكن أمرهما بحمد الله واضح عند أهل الحق كما بينا وبالله التوفيق.

(٣٣٧) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❐ قوله: «ولاَ نُكَفِّرُ أَحَدًا مِن أَهلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَم يَسْتَحِلَّهُ»:

● يعني استحلالًا قلبيًّا اعتقاديًّا، وإلا فكل مذنب مستحل لذنبه عمليًّا، أي: مرتكب له؛ ولذلك فلا بد من التفريق بين المستحل اعتقادًا، فهو كافر إجماعًا، وبين المستحل =

٥٨- وَلَا نَقُولُ: لَايضرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ(٣٣٨).

٥٩- وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ، وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ

= عملًا لا اعتقادًا، فهو مذنب يستحق العذاب اللائق به إلا أن يغفر الله له، ثم ينجيه إيمانه خلافًا للخوارج والمعتزلة الذين يحكمون عليه بالخلود في النار، وإن اختلفوا في تسميته كافرًا أو منافقًا.

وقد نبتت نابتة جديدة اتبعوا هؤلاء في تكفيرهم جماهير المسلمين رءوسًا ومرءوسين، اجتمعت بطوائف منهم في سورية ومكة وغيرها، ولهم شبهات كشبهات الخوارج مثل النصوص التي فيها من فعل كذا فقد كفر، وقد ساق الشارح رحمه الله تعالىٰ طائفة منها هنا، ونقل عن أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ أن الذنب -أي ذنب كان- هو كفر عملي لا اعتقادي، وأن الكفر عندهم علىٰ مراتب: كفر دون كفر، كالإيمان عندهم، ثم ضرب علىٰ ذلك مثالًا هامًّا طالما غفلت عن فهمه النابتة المشار إليها، فقال رحمه الله تعالىٰ ص (٣٢٣): «وهنا أمر يجب أن يتفطن له، وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرًا ينقل عن الملة، وقد يكون معصية: كبيرة أو صغيرة، ويكون كفرًا: إما مجازيًّا، وإما كفرًا أصغر، علىٰ القولين المذكورين، وذلك بحسب حال الحاكم:

فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب، وأنه مخير فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله - فهذا كفر أكبر.

وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة- فهذا عاصٍ ويسمىٰ كافرًا كفرًا مجازيًّا أو كفرًا أصغر.

وإن جهل حكم الله فيها مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطئ له أجرٍ علىٰ اجتهاده وخطؤه مغفور.

(٣٣٨) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

قوله: «وَلا نَقُولُ: لا يَضُرُّ مَع الإيمَانِ ذَنْبٌ لمنْ عَمِلَه»:

● وذلك لأنه من قول المرجئة المؤدي إلىٰ التكذيب بآيات الوعيد وأحاديثه الواردة في حق العصاة من هذه الأمة، وأن طوائف منهم يدخلون النار، ثم يخرجون منها بالشفاعة أو بغيرها.

عَلَيْهِمْ، وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ(٣٣٩) (٣٤٠)، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِّ:

❑ قوله: «ولاَ نُكَفِّرُ أحَدًا مِن أَهلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَم يَسْتَحِلَّهُ»:

---

(٣٣٩) **قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ بَازٍ:**

❑ قوله: «ونَرْجُو للمُحْسِنين مِنَ المؤمنين أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُم ويُدْخِلَهُم الجَنَّةَ بِرَحْمَتِه...»:

●مراده رَحِمَهُ اللهُ: إلا من شهد له الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالجنة، كالعشرة ونحوهم، كما يأتي ذلك في آخر كلامه.

مع العلم بأن من عقيدة أهل السنة والجماعة: الشهادة للمؤمنين والمتقين على العموم بأنهم من أهل الجنة، وأن الكفار والمشركين والمنافقين من أهل النار.

كما دلت على ذلك الآيات الكريمات، والسنة المتواترة، عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

ومن ذلك: قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ﴾ [الطور:١٧]، وقوله ﷻ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [التوبة:٧٢] في آيات كثيرات تدل على هذا المعنى.

وقوله سبحانه في الكفار: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر:٣٦].

وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء:١٤٥]. في آيات أخرى تدل على هذا المعنى، وبالله التوفيق.

(٣٤٠) **قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:**

❑ قوله: «ونَرْجُو للمُحْسِنين مِنَ المؤمنين أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُم ويُدْخِلَهُم الجَنَّةَ بِرَحْمَتِه...».

●قال الشيخ ابن مانع رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم أن الذي عليه أهل السنة والجماعة أنهم لا يشهدون لأحد مات من المسلمين بجنة ولا نار إلا من شهد له رسول الله، وأخبر عنه بذلك، ولكنهم يرجون للمحسن ويخافون على المسيء، وبهذا تعلم ما عليه كثير من الناس إذا ذكروا عالمًا أو أميرًا أو ملكًا أو غيرهم قالوا: «المغفور له، أو ساكن الجنان» وأنكى من ذلك قولهم: «نقل إلى الرفيق الأعلى» ولا شك أن هذا قول على الله بلا علم، والقول على الله بلا علم عديل الشرك، كما قال تعالى: ﴿وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣].

وأما المشرك فنشهد له بالنار لأن الله قال: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة:٧٢]».

●أراد بأهل القبلة الذين تقدم ذكرهم في قوله: «**ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين**» يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الكلام إلى الرد على الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب.

واعلم -رحمك الله وإيانا- أن باب التكفير وعدم التكفير، باب عظمت الفتنة والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق، وتشتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم؛ فالناس فيه -في جنس تكفير أهل المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفةِ للحق الذي بعث الله به رسوله في نفس الأمر، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم-، على طرفين ووسط، من جنس الاختلاف في تكفير أهل الكبائر العملية.

فطائفة تقول: لا نكفر من أهل القبلة أحدًا، فتنفي التكفير نفيًا عامًّا، مع العلم بأن في أهل القبلة المنافقين، الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع، وفيهم من قد يُظهر بعض ذلك حيث يمكنهم، وهم يتظاهرون بالشهادتين. وأيضًا: فلا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، والمحرمات الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك؛ فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قُتل كافرًا مرتدًّا.

والنفاق والردة مظنتهما البدع والفجور، كما ذكره الخلّال في كتاب «السنة» بسنده إلى محمد بن سيرين، أنه قال: إن أسرع الناس ردةً أهل الأهواء، وكان يرى هذه الآية نزلت فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام:٦٨]؛ ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول: بأنا لا نكفِّر أحدًا بذنب، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج، وفرقٌ بين النفي العام ونفي العموم، والواجب إنما هو نفي العموم مناقضةً لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب.

ولهذا -والله أعلم- قيده الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**ما لم يستحله**». وفي قوله: «**ما لم يستحله**» إشارة إلى أن مراده من هذا النفي العام لكل ذنب، الذنوبُ العملية لا العلمية. وفيه إشكال، فإن الشارع لم يكتفِ من المكلف في العمليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العلميات بمجرد العلم دون العمل، وليس العمل مقصورًا على عمل الجوارح، بل

أعمال القلوب أصل لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبع، إلا أن يُضمَّن قوله: «**يستحله**» بمعنىٰ: يعتقده، أو نحو ذلك.

❑ وقوله: «ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله»:

● إلىٰ آخر كلامه، ردٌّ علىٰ المرجئة، فإنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. فهؤلاء في طرف، والخوارج في طرف، فإنهم يقولون: نكفر المسلم بكل ذنب، أو بكل ذنب كبير، وكذلك المعتزلة الذين يقولون: يحبط إيمانه كله بالكبيرة، فلا يبقىٰ معه شيء من الإيمان. لكن الخوارج يقولون: يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر! والمعتزلة يقولون: يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر، وهذه المنزلة بين المنزلتين!! وبقولهم بخروجه من الإيمان أوجبوا له الخلود في النار!

وطوائف من أهل الكلام والفقه والحديث لا يقولون ذلك في الأعمال، لكن في الاعتقادات البدعية، وإن كان صاحبها متأوِّلًا، فيقولون: يكفر كل من قال هذا القول، لا يفرِّقون بين المجتهد المخطئ وغيره، أو يقولون: بكفر كل مبتدع، وهؤلاء يدخل عليهم في هذا الإثبات العام أمور عظيمة، فإن النصوص المتواترة قد دلت علىٰ أنه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان، ونصوص الوعد التي يحتج بها هؤلاء تعارض نصوص الوعيد التي يحتج بها أولئك. والكلام في الوعيد مبسوط في موضعه، وسيأتي بعضه عند الكلام علىٰ قول الشيخ: «**وأهل الكبائر في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحِّدون**».

والمقصود هنا: أن البدع هي من هذا الجنس، فإن الرجل يكون مؤمنًا باطنًا وظاهرًا، لكن تأوَّل تأويلًا أخطأ فيه، إما مجتهدًا وإما مفرطًا مذنبًا، فلا يقال: إن إيمانه حبط بمجرد ذلك، إلا أن يدل علىٰ ذلك دليل شرعي، بل هذا من جنس قول الخوارج والمعتزلة، ولا نقول: لا يكفر، بل العدل هو الوسط، وهو: أن الأقوال الباطلة المبتدعة المحرمة المتضمِّنة نفي ما أثبته الرسول، أو إثبات ما نفاه، أو الأمر بما نهىٰ عنه، أو النهي عما أمر به؛ يقال فيها الحق، ويثبت لها الوعيد الذي دلت عليه النصوص، ويبيَّن أنها كفر، ويقال: من قالها فهو كافر، ونحو ذلك، كما يُذكر من الوعيد في الظلم في

النفوس والأموال، وكما قد قال كثير من أهل السنة المشاهير بتكفير من قال بخلق القرآن، وأن الله لا يُرىٰ في الآخرة، ولا يعلم الأشياء قبل وقوعها.

وعن أبي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ، أنه قال: ناظرت أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ مدةً، حتىٰ اتفق رأيي ورأيه: أن من قال بخلق القرآن فهو كافر.

وأما الشخص المعيَّن، إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه إلا بأمر تجوز معه الشهادة؛ فإنه من أعظم البغي أن يُشهد علىٰ معين أن الله لا يغفر له ولا يرحمه، بل يخلِّده في النار، فإن هذا حكم الكافر بعد الموت. ولهذا ذكر أبو داود في «سننه» في كتاب الأدب: «باب النهي عن البغي»، وذكر فيه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كان رجلان في بني إسرائيل متواخيين، فكان أحدهما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال المجتهد يرىٰ الآخر علىٰ الذنب، فيقول: أقصِرْ، فوجده يومًا علىٰ ذنب، فقال له: أقصر. فقال: خلني وربي، أَبُعِثْتُ عليَّ رقيبًا؟ فقال: والله لا يغفر الله لك، أو لا يدخلك الجنة. فقبض أرواحهما، فاجتمعا عند رب العالمين، فقال لهذا المجتهد: أكنت بي عالمًا؟ أو كنت علىٰ ما في يدي قادرًا؟ وقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلىٰ النار. قال أبو هريرة: والذي نفسي بيده، لتكلَّم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته**»[٣٤١]. وهو حديث حسن.

ولأن الشخص المعيَّن يمكن أن يكون مجتهدًا مخطئًا مغفورًا له، أو يمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلك من النصوص، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمة الله، كما غَفَر للذي قال: «**إذا مِتُّ فاسْحَقُوني ثم ذُرُّوني، ثم غَفَر الله له لخشيته**» وكان يظن أن الله لا يقدر علىٰ جمعه وإعادته، أو شك في ذلك[٣٤٢]، لكن هذا التوقف في أمر الآخرة لا يمنعنا أن نعاقبه في الدنيا؛ لمنع بدعته، وأن نستتيبه، فإن تاب وإلا قتلناه.

---

(٣٤١) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٩٠١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٤٤٥٥).

(٣٤٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٤٧٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم إذا كان القول في نفسه كفرًا، قيل: إنه كفر، والقائل له يكفَّر بشروط وانتفاء موانع، ولا يكون ذلك إلا إذا صار منافقًا زنديقًا، فلا يتصور أن يُكفَّر أحد من أهل القبلة المُظهِرين الإسلامَ إلا من يكون منافقًا زنديقًا، وكتاب الله يبيِّن ذلك، فإن الله صنف الخلق فيه ثلاثة أصناف:

صنف: كفار من المشركين ومن أهل الكتاب، وهم الذين لا يُقِرُّون بالشهادتين.

وصنف: مؤمنون باطنًا وظاهرًا.

وصنف: أقرُّوا به ظاهرًا لا باطنًا.

وهذه الأقسام الثلاثة مذكورة في أول سورة البقرة، وكل من ثبت أنه كافر في نفس الأمر وكان مقرًّا بالشهادتين، فإنه لا يكون إلا زنديقًا، والزِّنديق هو المنافق.

وهنا يظهر غَلَط الطرفين، فإنه من كفَّر كل من قال القولَ المبتدَع في الباطن، يلزمه أن يكفِّر أقوامًا ليسوا في الباطن منافقين، بل هم في الباطن يحبون الله ورسوله ويؤمنون بالله ورسوله وإن كانوا مذنبين، كما ثبت في «صحيح البخاري» عن أسلم مولى عمر رضي الله عنه، عن عمر: أن رجلًا كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه: عبدالله، وكان يلقَّب حمارًا، وكان يُضحِك رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ قد جلده من الشراب، فأُتي به يومًا، فأَمَرَ به فجُلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنْه! ما أكثر ما يُؤتى به! فقال رسول الله ﷺ: «**لا تلعنه؛ فإنه يحب الله ورسوله**»[٣٤٣]. وهذا أمر متيقَّنٌ به في طوائف كثيرة وأئمة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية، أو المرجئة، أو القدرية، أو الشيعة، أو الخوارج، ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدعة، بل بفرع منها؛ ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لِطوائف من السلف المشاهير.

فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضًا، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطِّئون ولا يكفِّرون.

ولكن بقي هنا إشكال يَرِدُ على كلام الشيخ رحمه الله، وهو: أن الشارع قد سمَّى بعض الذنوب كفرًا، قال الله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾

(٣٤٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٧٨٠)، من حديث عمر رضي الله عنه.

[المائدة: ٤٤]. وقال ﷺ: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**»(٣٤٤). متفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وقال ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»(٣٤٥)، و«**إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما**»(٣٤٦). متفق عليهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وقال ﷺ: «**أربع من كن فيه كان منافقا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن، كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**»(٣٤٧). متفق عليه من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

وقال ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعدُ**»(٣٤٨).

وقال ﷺ: «**بين المسلم وبين الكفر ترك الصلاة**»(٣٤٩). رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه.

وقال ﷺ: «**من أتى كاهنًا فصدقه، أو أتى امرأة في دبرها، فقد كفر بما أُنزل على محمد**»(٣٥٠).

وقال ﷺ: «**من حلف بغير الله فقد كفر**»(٣٥١). رواه الحاكم بهذا اللفظ.

---

(٣٤٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٠٤٤)، ومُسْلِم (٦٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣٤٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٢١)، ومُسْلِم (٦٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٣٤٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦١٠٤)، ومُسْلِم (٦٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣٤٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٣)، ومُسْلِم (٥٨)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣٤٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٤٧٥)، ومُسْلِم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣٤٩) أَخْرَجَه مُسْلِم (٨٢)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣٥٠) أخرج نحوه التِّرْمِذِيّ (١٣٥)، وابْنُ مَاجَه (٦٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابْنُ مَاجَه».

(٣٥١) أَخْرَجَه الحاكم (١/١١٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «الإرواء»، برقم (٢٥٦١).

وقال ﷺ: «**ثنتان في أمتي هما كُفْر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت**»[٣٥٢].

ونظائر ذلك كثيرة.

والجواب: أن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يَكْفُرُ كفرًا يَنْقُلُ عن الملة بالكُلِّيَّة، كما قالت الخوارج؛ إذ لو كفر كفرًا ينقل عن الملة لكان مرتدًّا يُقتل على كل حال، ولا يُقبل عفو وليِّ القصاص، ولا تجري الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر. وهذا القول معلوم بطلانُه وفساده بالضرورة من دين الإسلام.

ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود في النار مع الكافرين، كما قالت المعتزلة، فإن قولهم باطل أيضًا؛ إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ [البقرة:١٧٨]، إلى أن قال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:١٧٨]. فلم يُخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله أخًا لولي القصاص، والمراد أُخوَّة الدين بلا ريب. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩]، إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:١٠]

ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يُقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**من كانت عنده لأخيه مظلمة من عرض أو شيء فليتحلَّله منه اليوم، قبل أن لا يكون درهم ولا دينار، إن كان له عمل صالح أُخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم يكن له حسنات أُخذ من سيئات صاحبه، فطرحت عليه، ثم أُلقي في النار**»[٣٥٣]. أخرجاه في «الصحيحين».

فثبت أن الظالم يكون له حسنات يستوفي المظلومُ منها حقَّه.

وكذلك ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**ما تعدون المفلس فيكم؟ قالوا:**

---

(٣٥٢) أَخْرَجَه مُسْلِم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣٥٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولم أقف عليه في مُسْلِم كما قال الشارح.

المفلس فينا من لا له درهم ولا دينار. قال: المفلس من يأتي يوم القيامة وله حسنات أمثال الجبال، قد شتم هذا، وأخذ مال هذا، وسفك دم هذا، وقذف هذا، وضرب هذا، فيقتصُّ هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإذا فنيت حسناته قبل أن يُقْضَي ما عليه، أُخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طُرح في النار»(٣٥٤). رواه مسلم.

وقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]؛ فدل ذلك علىٰ أنه في حال إساءته يعمل حسناتٍ تمحو سيئاته. وهذا مبسوط في موضعه.

والمعتزلة موافقون للخوارج هنا في حكم الآخرة؛ فإنهم وافقوهم علىٰ أن مرتكب الكبيرة مخلَّد في النار، لكن قالت الخوارج: نسمِّيه كافرًا، وقالت المعتزلة: نسميه فاسقًا؛ فالخلاف بينهم لفظي فقط. وأهل السنة -أيضًا- متفقون علىٰ أنه يستحق الوعيد المرتَّب علىٰ ذلك الذنب، كما وردت به النصوص، لا كما يقوله المرجئة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، ولا ينفع مع الكفر طاعة! وإذا اجتمعت نصوص الوعد التي استدلت بها المرجئة، ونصوص الوعيد التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة؛ تبيَّن لك فساد القولين. ولا فائدة في كلام هؤلاء سوىٰ أنك تستفيد من كلام كل طائفة فسادَ مذهب الطائفة الأخرىٰ.

ثم بعد هذا الاتفاق تبين أن أهل السنة اختلفوا خلافًا لفظيًّا، لا يترتب عليه فساد، وهو: أنه هل يكون الكفر علىٰ مراتب، كفرًا دون كفر؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان علىٰ مراتب، إيمانًا دون إيمان؟ وهذا اختلاف نشأ من اختلافهم في مسمَّىٰ «الإيمان»: هل هو قول وعمل يزيد وينقص، أم لا؟ بعد اتفاقهم علىٰ أن من سماه الله تعالىٰ ورسوله كافرًا نسمِّيه كافرًا؛ إذ من الممتنع أن يسمِّي الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافرًا، ويسمي رسولُه من تقدم ذكره كافرًا، ولا نطلق عليهما اسم الكفر.

ولكن من قال: إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، قال: هو كفر عمليٌّ لا اعتقادي، والكفر عنده علىٰ مراتب، كفرٌ دون كفر، كالإيمان عنده.

---

(٣٥٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٥٨١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ومن قال: إن الإيمان هو التصديق، ولا يدخل العمل في مسمى الإيمان، والكفر هو الجحود، ولا يزيدان ولا ينقصان، قال: هو كفر مجازي غير حقيقي؛ إذ الكفر الحقيقي هو الذي ينقل عن الملة.

وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]؛ أي: صلاتكم إلى بيت المقدس، إنها سميت إيمانًا مجازًا؛ لتوقف صحتها على الإيمان، أو لدلالتها على الإيمان، إذ هي دالة على كون مؤديها مؤمنًا؛ ولهذا يُحكم بإسلام الكافر إذا صلى كصلاتنا، فليس بين فقهاء الأمة نزاع في أصحاب الذنوب، إذا كانوا مقرِّين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول وما تواتر عنهم أنهم من أهل الوعيد. ولكن الأقوال المنحرفة قولُ من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة، ولكن أردأ ما في ذلك التعصب من بعضهم، وإلزامه لمن يخالفُ قولَه بما لا يلزمه، والتشنيع عليه! وإذا كنا مأمورين بالعدل في مجادلة الكافرين، وأن يجادَلوا بالتي هي أحسن، فكيف لا يعدل بعضنا على بعض في مثل هذا الخلاف؟! قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ الآية [المائدة:٨].

وهنا أمر يجب أن يتفطَّن له، وهو: أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرًا ينقل عن الملة، وقد يكون معصيةً: كبيرةً أو صغيرة، ويكون كفرًا: إما مجازيًّا وإما كفرًا أصغر، على القولين المذكورين، وذلك بحسب حال الحاكم: فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب، وأنه مخيَّر فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله؛ فهذا كفر أكبر(٣٥٥)، وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه

---

(٣٥٥) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

وهذا مثل ما ابتلي به الذين درسوا القوانين الأوربية، من رجال الأمم الإسلامية، ونسائها أيضًا!! الذين أشربوا في قلوبهم حبها، والشغف بها، والذب عنها، وحكموا بها، وأذاعوها، بما ربُّوا من تربية أساسها صنع المبشِّرين الهدَّامين، أعداء الإسلام، ومنهم من يصرح، ومنهم من يتوارى، ويكادون يكونون سواء. فإنا لله وإنا إليه راجعون!!.

مستحق للعقوبة؛ فهذا عاصٍ، ويسمَّىٰ كافرًا كفرًا مجازيًّا، أو كفرًا أصغر. وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطئ، له أجر علىٰ اجتهاده، وخطؤه مغفور.

وأراد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله**» مخالفة المرجئة، وشبهتهم كانت قد وقعت لبعض الأولين، فاتفق الصحابة علىٰ قتلهم إن لم يتوبوا من ذلك؛ فإن قدامة بن مظعون شرب الخمر بعد تحريمها هو وطائفة، وتأولوا قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [المائدة:٩٣] الآية، فلما ذُكِر ذلك لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، اتفق هو وعلي بن أبي طالب وسائر الصحابة علىٰ أنهم إن اعترفوا بالتحريم جُلدوا، وإن أصروا علىٰ استحلالها قُتلوا، وقال عمر لقدامة: أخطأت استُك الحفرة، أما إنك لو اتقيت وآمنت وعملت الصالحات لم تشرب الخمر.

وذلك أن هذه الآية نزلت بسبب أن الله سبحانه لما حرم الخمر، وكان تحريمها بعد وقعة أُحد، قال بعض الصحابة: فكيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر؟ فأنزل الله تعالىٰ هذه الآية، بيَّن فيها أن من طَعِم الشيء في الحال التي لم يحرَّم فيها، فلا جناح عليه إذا كان من المؤمنين المتقين المصلحين، كما كان من أمر استقبال بيت المقدس. ثم إن أولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلموا أنهم أخطئوا، وأَيِسُوا من التوبة، فكتب عمر إلىٰ قدامة يقول له: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ [غافر:١-٣]، ما أدري أي ذنبيك أعظم؟ استحلالك المحرَّم أولًا، أم يأسك من رحمة الله ثانيًا؟! وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو متفق عليه بين أئمة الإسلام.

قوله: «ونَرْجُو للمُحْسِنِين مِنَ المؤمنين أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُم ويُدْخِلَهُم الجَنَّةَ بِرَحْمَتِه، ولا نَأْمَنُ عَليهِم، ولا نشْهدُ لَهم بالجَنَّة، ونَستَغْفِرُ لمُسيئِيهِمْ، ونَخَافُ عَلَيْهِم، ولاَ نُقَنِّطُهُم»:

● وعلىٰ المؤمن أن يعتقد هذا الذي قاله الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في حق نفسه وفي حق غيره، قال تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ

﴿وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء:٥٧]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة:٤١]، ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠]، ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة:٤٤]. ومدح أهل الخوف، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝٥٧ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ۝٥٨ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ۝٦٠ أُو۟لَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ۝٦١﴾ [المؤمنون:٥٧-٦٠].

وفي «المسند» و«الترمذي» عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: قلت: يا رسول الله، ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون:٦٠]، أهو الذي يزني ويشرب الخمر ويسرق؟ قال: «**لا، يا ابنةَ الصِّدّيق، ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه**»[٣٥٦].

قال الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عمِلوا -والله- بالطاعات، واجتهدوا فيها، وخافوا أن تُردَّ عليهم، إن المؤمن جمع إحسانًا وخشيةً، والمنافق جمع إساءة وأمنًا. انتهىٰ.

وقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:٢١٨].

فتأملْ كيف جعل رجاءهم مع إتيانهم بهذه الطاعات؛ فالرجاء إنما يكون مع الإتيان بالأسباب التي اقتضتها حكمة الله تعالىٰ، شرعُه وقدرُه وثوابه وكرامته. ولو أن رجلًا له أرض يؤمِّل أن يعود عليه من مغلِّها ما ينفعه، فأهملها ولم يحرثها ولم يبذرها، ورجا أنه يأتي من مغلها مثل ما يأتي مَنْ حَرَثَ وزرع وتعاهد الأرض؛ لعدَّه الناس من أسفه السفهاء! وكذا لو رجا وحسَّن ظنه أن يجيئه ولدٌ من غير جماع! أو يصير أعلم أهل زمانه من غير طلب العلم وحرص تام! وأمثال ذلك. فكذلك من حَسُن ظنُّه وقوي رجاؤه في الفوز بالدرجات العُلا والنعيم المقيم، من غير طاعة ولا تقرُّبٍ إلىٰ الله تعالىٰ بامتثال أوامره واجتناب نواهيه.

---

(٣٥٦) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣١٧٥)، وابْنُ مَاجَه (٤١٩٨)، وأَحْمَد (٦/٢٠٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

ومما ينبغي أن يُعلم أن من رجا شيئًا، استلزم رجاؤه أمورًا:

أحدها: محبة ما يرجوه.

الثاني: خوفه من فواته.

الثالث: سعيه في تحصيله بحسب الإمكان.

وأما رجاءٌ لا يقارنه شيء من ذلك؛ فهو من باب الأمانيِّ، والرجاء شيء والأماني شيء آخر؛ فكل راجٍ خائف، والسائر على الطريق إذا خاف أسرع السير مخافةَ الفوات.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]. فالمشرك لا ترجى له المغفرة؛ لأن الله نفى عنه المغفرة، وما سواه من الذنوب في مشيئة الله، إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه.

وفي «معجم الطبراني»: «عند الله يوم القيامة ثلاثة دواوين: ديوان لا يغفر الله منه شيئًا، وهو الشرك بالله، ثم قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]. وديوان لا يترك الله منه شيئًا، مظالم العباد بعضهم بعضًا. وديوان لا يعبأ الله به، وهو ظلم العبد نفسه بينه وبين ربه»[٣٥٧].

وقد اختلفت عبارات العلماء في الفرق بين الكبائر والصغائر، وستأتي الإشارة إلى ذلك عند قول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأهل الكبائر من أمة محمد في النار لا يخلَّدون**».

ولكن ثَمَّ أمر ينبغي التفطن له، وهو: أن الكبيرة قد يقترن بها من الحياء والخوف والاستعظام لها ما يُلحقها بالصغائر، وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها ما يلحقها بالكبائر، وهذا أمر مرجعه إلى ما يقوم بالقلب، وهو قدر زائد على مجرد الفعل، والإنسان يَعْرِفُ ذلك من نفسه وغيره.

وأيضًا: فإنه قد يُعفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره، فإن فاعل السيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب، عُرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة:

---

(٣٥٧) أَخْرَجَه أَحْمَد (٦/ ٢٤٠)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، ولم أجده في الطَّبَرَانِيّ كما قال الشارح، وعزاه الهَيْثَمِيّ في «المجمع» (١٠/ ٣٤٨) إلى أَحْمَد، وقال الهَيْثَمِيّ: «فيه صدقة بن موسى وقد ضعفه الجمهور»، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٣٠٢٢).

السبب الأول: التوبة، قال تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ [مريم:٦٠]، ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ [البقرة:١٦٠]. والتوبة النصوح، وهي الخالصة، لا يختص بها ذنب دون ذنب، لكن هل تتوقف صحتها علىٰ أن تكون عامة؟ حتىٰ لو تاب من ذنب، وأصر علىٰ آخر لا تقبل؟ والصحيح أنها تُقبل.

وهل يَجُبُّ الإسلام ما قبله من الشرك وغيره من الذنوب، وإن لم يتب منها؟ أم لا بد مع الإسلام من التوبة من غير الشرك؟ حتىٰ لو أسلم وهو مُصِرٌّ علىٰ الزنا وشرب الخمر مثلًا، هل لا يؤاخذ بما كان منه في كفره من الزنا وشرب الخمر؟ أم لا بد أن يتوب من ذلك الذنب مع إسلامه؟ أو يتوب توبة عامة من كل ذنب؟ وهذا هو الأصح: أنه لا بد من التوبة مع الإسلام، وكون التوبة سببًا لغفران الذنوب وعدم المؤاخذة بها، مما لا خلاف فيه بين الأمة، وليس شيء يكون سببًا لغفران جميع الذنوب إلا التوبة، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر:٥٣] وهذا لمن تاب؛ ولهذا قال: ﴿لَا تَقْنَطُوا۟﴾، وقال بعدها: ﴿وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ الآية [الزمر:٥٤].

السبب الثاني: الاستغفار، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال:٣٣] لكن الاستغفار تارة يُذكر وحده، وتارة يقرن بالتوبة، فإن ذُكره وحده دخلت معه التوبة، كما إذا ذكرت التوبة وحدها شملت الاستغفار؛ فالتوبة تتضمن الاستغفار، والاستغفار يتضمن التوبة، وكل واحد منهما يدخل في مسمىٰ الآخر عند الإطلاق. وأما عند اقتران إحدىٰ اللفظتين بالأخرىٰ، فالاستغفار: طلب وقاية شر ما مضىٰ، والتوبة: الرجوع وطلب وقاية شر ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله.

ونظير هذا: الفقير والمسكين، إذا ذُكِرَا أحد اللفظين شمل الآخر، وإذا ذُكِرَا معًا كان لكل منهما معنىٰ، قال تعالىٰ: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة:٨٩]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة:٤]، ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢٧١]. لا خلاف أن كل واحد من الاسمين في هذه الآيات لمَّا أفرد شمل المُقِلَّ والمُعدِمَ، ولما قُرن أحدهما بالآخر في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ

وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ الآية [التوبة:٦٠]، كان المراد بأحدهما المقل، والآخر المعدم، على خلاف فيه.

وكذلك: الإثم والعدوان، والبر والتقوى، والفسوق والعصيان. ويقرب من هذا المعنى. الكفر والنفاق، فإن الكفر أعم، فإذا ذكر الكفر شمل النفاق، وإن ذُكِرَا معًا كان لكل منهما معنى، وكذلك الإيمان والإسلام(٣٥٨)، على ما يأتي الكلام فيه، إن شاء الله تعالى.

السبب الثالث: الحسنات، فإن الحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها؛ فالويل لمن غلبت آحادُه أعشارَه، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود:١١٤]. وقال ﷺ: «**وأتبع السيئة الحسنة تمحها**»(٣٥٩).

السبب الرابع: المصائب الدنيوية، قال ﷺ: «**ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب، ولا غم ولا هم ولا حزن، حتى الشوكة يُشَاكُهَا إلا كفر بها من خطاياه**»(٣٦٠).

وفي «المسند»: أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣]، قال أبو بكر: يا رسول الله، نزلت قاصمة الظهر، وأيُّنا لم يعمل سوءًا؟ فقال: «**يا أبا بكر، ألست تنصب؟ ألست تحزن؟ ألست يصيبك اللَّأْوَاءُ؟ فذلك ما تجزون به**»(٣٦١).

فالمصائب نفسها مكفِّرة، وبالصبر عليها يُثاب العبد، وبالتسخُّط يأثم.

والصبر والتسخط أمر آخر غير المصيبة؛ فالمصيبة من فعل الله لا من فعل العبد، وهي جزاء من الله للعبد على ذنبه، ويكفِّر ذنبه بها، وإنما يثاب المرء ويأثم على فعله،

---

(٣٥٨) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر أسباب سقوط العقوبة عن العبد (ص٤٨٧-٥٠١) من «الفتاوى».

(٣٥٩) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (١٩٨٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

(٣٦٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٦٤١)، ومُسْلِم (٢٥٧٣)، من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٣٦١) أَخْرَجَه أَحْمَد (١١/١)، عن أبي بكر بن أبي زهير قال: أُخبرت...، والضياء في «المختارة» (١٦٠/١).

والصبر والسخط من فعله، وإن كان الثواب والأجر قد يحصل بغير عمل من العبد، بل هديةً من الغير، أو فضلًا من الله من غير سبب، قال تعالىٰ: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٠]. فنفس المرض جزاء وكفارة لما تقدم.

وكثيرًا ما يُفهم من الأجر غفران الذنوب، وليس ذلك مدلوله، وإنما يكون من لازمه.

السبب الخامس: عذاب القبر، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالىٰ.

السبب السادس: دعاء المؤمنين واستغفارهم في الحياة وبعد الممات.

السبب السابع: ما يُهدىٰ إليه بعد الموت، من ثواب صدقة، أو قراءة، أو حج، ونحو ذلك، ويأتي الكلام علىٰ ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

السبب الثامن: أهوال يوم القيامة وشدائده.

السبب التاسع: ما ثبت في «الصحيحين»: «**أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا علىٰ قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذِّبوا ونُقُّوا أذن لهم في دخول الجنة**»(٣٦٢).

السبب العاشر: شفاعة الشافعين، كما تقدم عند ذكر الشفاعة وأقسامها.

السبب الحادي عشر: عفو أرحم الراحمين من غير شفاعة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء:٤٨].

فإن كان ممن لم يشأ الله أن يغفر له لعظم جُرْمِه، فلا بد من دخوله إلىٰ الكِير؛ ليخلص طيب إيمانه من خبث معاصيه، فلا يبقىٰ في النار من في قلبه أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ مثقال ذرة من إيمان، بل من قال: لا إله إلا الله، كما تقدم من حديث أنس ﵁.

وإذا كان الأمر كذلك، امتنع القطع لأحد معيَّن من الأمة، غيرَ من شهد له الرسول ﷺ بالجنة، ولكن نرجو للمحسنين، ونخاف عليهم.

---

(٣٦٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٣٥)، من حديث أبي سعيد ﵁ ولم أجده في مُسْلِم كما قال الشارح.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانع:

❑ قوله: «ولاَ نُكَفِّرُ أحَدًا مِن أَهلِ القِبْلَةِ...» إلخ:

●المراد بـ «**أهل القبلة**»: هم الموحدون الله في عبادته.

- المُخْلِصُون له في مُعَامَلته.

- العَامَلُون بمعنىٰ كلمة التوحيد ظاهرًا وباطنًا.

- المُصَدِّقون لِرَسُول الله في جميع ما أخبر به.

- المُمْتَثِلُون أَمْرَهُ.

- الذين لم يأتوا بما يُنَاقِض «لا إله إلا الله».

وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار المُصَنِّف بقوله سابقًا: «وَنُسَمِّي أَهْل قِبْلَتِنا مُسْلمين مُؤْمنينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِه النَّبي صلىٰ الله عليه وسلم مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِين»؛ لأننا نعتقد أن المراد: الإيمان الكامل المُتَضَمِّن للاعتقاد، والإقرار والعمل.

ومُرَادُ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بهذا الكلام: الرد علىٰ «الخوارج» القائلين بالتكفير بكُلِّ ذَنْبِ.

❑ قوله: «وَلا نَقُولُ: لا يَضُرُّ مَع الإيمَانِ ذَنْبٌ لمنْ عَمِلَه...» إلخ:

●مراده بهذا الكلام: الرد علىٰ «المرجئة» القائلين: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

فهؤلاء من طرف، و«الخوارج» في طرف؛ فإنهم يقولون بكفر المسلم بكل ذنب أو بكل ذنب كبير.

وكذلك «المعتزلة» الذين يقولون: يحبط إيمانه كله بالكبيرة، فلا يبقىٰ معه شيء من الإيمان.

لكن «الخوارج» يقولون: يخرج من الإيمان، ويدخل في الكفر.

و«المعتزلة» يقولون: يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر.

وهذه المقالة الخاطئة هي: المنزلة بين المنزلتين، التي هي خاصة مذهب المعتزلة.

وبقولهم: بخروجه من الإيمان؛ أوجبوا له الخلود في النار.

تنبيه:

كنت أقرأ في كتب المقالات واختلاف الناس في المعتقدات، فأقف على غلو المعتزلة في عقائدهم، فأرجع إلى كتب التراجم، وأبحث عن تراجم أكابر شيوخهم، فأجد فيها الأمر المنكر العجيب، من التلاعب في الدين وانتهاك حرماته.

فصح عندي: أن ذلك من شؤم عقائدهم، وفساد نِحْلتهم.

ومن قرأ ترجمة النظام وأبي الهذيل العلاف والماجن الجاحظ عرف ذلك(٢٦٣)، نسأل الله السلامة.

❑ قوله: «ولا نشْهدُ لَهم بالجَنَّةِ»:

---

(٢٦٣) قال الذهبي في ترجمة النظام: أبو إسحاق إبراهيم بن سيار كان يقول: إن الله لا يقدر على الظلم ولا الشر، ولو كان قادرًا، لكنا لا نأمن وقع ذلك، وإن الناس يقدرون على الظلم. وصرح بأن الله لا يقدر على إخراج أحد من جهنم، وأنه ليس يقدر على أصلح مما خلق.

قلت -أي الذهبي-: القرآن والعقل الصحيح يكذبان هؤلاء، ويزجرانهم عن القول بلا علم، ولم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم، وقد كفره جماعة، وقال بعضهم: كان النظام على دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث، ويخفي ذلك. «انظر: سير أعلام النبلاء» (١٠/٥٤١، ٥٤٢/١٧٢).

- وقال في ترجمته لأبي الهذيل العلاف ورأس المعتزلة: أبو الهذيل، محمد بن الهذيل البصري العلاف، الذي زعم أن نعيم الجنة وعذاب النار ينتهي بحيث إن حركات أهل الجنة تسكن، حتى لا ينطقون بكلمة، وأنكر الصفات المقدسة حتى العلم والقدرة، وقال: هما الله، وأن لما يقدر الله عليه نهاية وآخرًا، وأن للقدرة نهايةً لو خرجت إلى الفعل، فإن خرجت لم تقدر على خلق ذرة أصلًا.

وهذا كفر وإلحاد، ولم يكن أبو الهذيل بالتقي، حتى لنقل أنه سكر مرة عند صديقه، فراود غلامًا له، فرماه بتور -وهو إناء يُشْرَبُ فيه- فدخل في رقبته، وصار كالطوق، فاحتاج إلى حداد يفكه، وكان أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل تلميذ واصل بن عطاء الغزال، وطال عمر أبي الهذيل، وجاوز التسعين، وانقلع في سنة سبع وعشرين ومئتين، ويقال: بقي إلى سنة خمس وثلاثين. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/٥٤٢/١٧٣).

- وقال في ترجمته لأبي عمرو الجاحظ العلامة المتبحر، ذي الفنون: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري المعتزلي، صاحب التصانيف. أخذ عن النظام. كان ماجنًا قليلَ الدين، له نوادر. مات سنة خمس وخمسين ومئتين. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/٥٢٦، ٥٢٧/١٤٩).

●اعلم أن الذي عليه أهل السنة والجماعة: أنهم لا يشهدون لأحد مات من المسلمين بجنة ولا نار، إلا من شهد له رسول الله.

وأَخبر عنه بذلك، ولكنهم يَرْجُون للمُحْسن ويخافون على المُسِيء.

وبهذا تعلم ما عليه كثير من الناس إذا ذكروا عالمًا، أو أميرًا، أو ملكًا، أو غيرهم قالوا: «المغفور له»، أو «سَاكِن الجِنَان».

وأنكي من ذلك قولهم: «نُقل إلى الرَّفيق الأعلى!!».

ولا شك أن هذا قَوْلٌ عَلَى الله بلا علم؛ والقول عَلَى الله بلا علم عَدِيل الشِّرك كما قال تَعَالى: ﴿وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وأما المُشْرِك: فَنَشْهَدُ له بالنَّار؛ لأن الله قال: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

قوله: «وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ»:

●عبارة المؤلف تقتضي أن أهل السنة لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بأي ذنب، والذنوب نوعان:

ذنوب من أنواع الردة؛ كالشرك وما في درجته، وهي أعظم الذنوب، وذنوب دون الشرك لا توجب الردة، وإذا أخذت عبارة المؤلف على إطلاقها فظاهرها أن كل من كان مسلمًا فإنه لا يكفر بأي ذنب ارتكبه حتى ولو كان شركًا، ولا ريب أن الطحاوي لم يقصد هذا، وإنما يقصد الذنوب التي دون الشرك.

ولهذا قال الشارح ابن أبي العز: «امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول: بأنا لا نكفر أحدًا بذنب؛ بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، فهذه هي العبارة الدقيقة، وتكون من سلب العموم، لا من عموم السلب؛ كعبارة الطحاوي، ومضمون سلب العموم: أنا لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بكل ذنب، إنما نكفره بالشرك وما في حكمه، ولا نكفر أحدًا

من أهل القبلة بما دون ذلك، والله تعالىٰ قد جعل الذنوب قسمين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، فنحن أهل السنة لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بشيء من الذنوب التي دون الشرك، خلافًا للخوارج الذين يكفرون بالذنوب، وقد يعدون ما ليس بذنب ذنبًا فيكفرون به، والخوارج هم الذين ظهروا بهذه البدعة في عهد علي رضي الله عنه فقاتلهم، وقد أخبر الرسول ﷺ عنهم وندب إلىٰ قتالهم، وذكر الأجر العظيم لمن قتلهم»[٣٦٤].

إذًا؛ الذنوب فيها مكفر وغير مكفر؛ فكل ما هو من أنواع الردة فهو مكفر، كالشرك، والتكذيب بما جاء به الرسول ﷺ، والاستهزاء بالرسول ﷺ، أو بالقرآن، وهناك ذنوب اختلف العلماء في كفر فاعلها؛ كترك الصلاة.

وقوله: «**مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**»: أي: لا نكفره بهذا الذنب إلا أن يعتقد حله، فإن اعتقد حله كفر؛ كجحد وجوب الصلاة أو الحج أو صيام رمضان، وجحد تحريم المحرمات المعلوم حكمها بالضرورة من دين الإسلام؛ كتحريم الزنا، والخمر؛ لأنه يكون مكذبًا للقرآن والسنة المتواترة، وما أجمع عليه المسلمون، ومن اعتقد حل ما حرمه الله مما تحريمه معلوم من دين الإسلام بالضرورة فهو كافر حتىٰ لو ولم يفعله؛ لأنه ليس من شرط ثبوت الردة بالاستحلال فعل المكلف لما استحله من الحرام.

قوله: «وَلَا نَقُولُ: لاَ يضرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ»: وأهل السنة لا يقولون: «**لَايضرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ**» خلافًا للمرجئة، والطحاوي في هاتين الجملتين يقصد الرد علىٰ الخوارج في الأولىٰ، وعلىٰ المرجئة الغلاة في الثانية، والمرجئة والخوارج علىٰ طرفي نقيض، فالخوارج يكفرون بالذنوب، فعندهم فاعل الكبيرة كافر مرتد خارج عن ملة الإسلام حلال الدم والمال، أما عند المرجئة ما دام معه أصل الإيمان وهو التصديق أو معرفته للخالق فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان، لا يضره ما يفعل من الذنوب،

---

(٣٦٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٣٤٤)، ومُسْلِم (١٠٦٤/١٤٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأوردا هذا الحديث بلفظ: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد».

وبدعتهم هذه أقبح من بدعة الخوارج؛ لأن الخوارج يعظمون أمر الذنوب، ويبالغون في الحذر والتحذير منها.

وقد اختلف العلماء في تكفيرهم، فعن أحمد فيهم روايتان، ونقل شيخ الإسلام أن الصحابة أجمعوا على عدم كفر الخوارج لكنهم مبتدعة ضُلَّال.

أما بدعة المرجئة فهي أشنع من بدعة الخوارج؛ لأن مضمونها الجرأة على المحرمات وعدم المبالاة بها، واقتراف السيئات، وهذا فيه رد لنصوص الكتاب والسنة الدالة على تحريم المحرمات، وترتب العقاب عليها؛ كالقتل، والتوّلي يوم الزحف، وأكل مال اليتيم، قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء:٩٣] وقال تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال:١٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء:١٠] فكيف يقال: لا يضر مع الإيمان ذنب؟!

وهذا مذهب جهم، وجهم إمام غلاة المرجئة، أما مرجئة الفقهاء فمذهبهم ليس كذلك إنما هم يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان، لكن يقولون بوجوب الواجبات وتحريم المحرمات، وترتب العقاب على فعل المحرمات وترك الواجبات، فالذنوب عندهم تضر مرتكبها، ويستحق العقاب الذي توعد الله به في كتابه، أو أخبر به الرسول ﷺ.

وأهل السنة وسط في هذا المقام فلا يُكفِّرون أهل الكبائر، ولا يُؤَمِّنُونَهم من العقاب، ويرون أن مرتكب الكبيرة في الدنيا مؤمن بما معه من الإيمان، فاسق بما ارتكب من الكبيرة، وما ورد في النصوص من إطلاق اسم الكفر على بعض الأعمال، أو بعض العاملين مما هو دون الشرك، فهو محمول على الكفر الأصغر الذي يعبر عنه بكفر دون كفر، كقول النبي ﷺ: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»[٣٦٥]، وقوله ﷺ:

---

(٣٦٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٠٤٤)، ومُسْلِم (٦٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

«**اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت**»(٣٦٦) وما أشبه ذلك، وفي الآخرة هو تحت مشيئة الله، هذا حكمهم في الآخرة، كما سيأتي تقرير حكم أهل الكبائر في قول الطحاوي: «**وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ**».

قوله: «**وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ، وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ**»: نرجو للمحسنين -لا أي أحد- أن يعفو الله عنهم، ويتجاوز عن ذنوبهم؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات، وأن يدخلهم الجنة برحمته سبحانه وتعالى، ولا نأمن عليهم العقاب على ذنوبهم؛ لأن ذلك مردود إلى مشيئته سبحانه وتعالى؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَادُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] وهو سبحانه أعلم وأحكم؛ فيجعل فضله وعفوه وإحسانه ورحمته حسبما تقتضيه حكمته البالغة، ويعاقب من يشاء، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَادُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٨٤] فالأمر مردود إلى مشيئة الله؛ لكن نعلم بدلالة النصوص أن من المذنبين من يعفو الله عنهم، ومنهم من يعاقبه ويدخله النار ثم يخرجه منها، ولا يصح أن نقول: يجوز أن يتجاوز الله عن جميع المذنبين فلا يدخل أحد منهم النار؛ لأن النصوص دلت على أن من أهل الكبائر من يدخل النار ثم يخرج منها.

وقوله: «**وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ**»: يريد أهل الإحسان الذين حسن إسلامهم واستقاموا عليه، فهؤلاء أهل الإحسان العظيم يرجى لهم من العفو والرحمة والمغفرة ما لا يرجى لغيرهم؛ لأن الحسنات يذهبن السيئات.

وقوله: «**وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ**»: لا نشهد لأحد من المحسنين الصالحين بالجنة، فضلًا عمن دونهم، وهذه مسألة سيأتي النص عليها في كلام الطحاوي؛ لأنه يكرر المعنى الواحد أحيانًا في أكثر من موضع، فلا نشهد لأهل القبلة بجنة ولا نار.

---

(٣٦٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (٦٧/١٢١)، وأَحْمَد (٢/٤٩٦) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والشهادة بالجنة ذكر فيها الشارح ابن أبي العز ثلاثة مذاهب.

قيل: لا يشهد إلا للأنبياء.

وقيل: يشهد بالجنة لكل من جاء فيه النص، وهو قول كثير من العلماء وأهل الحديث.

وقيل: يُشهد بالجنة لهؤلاء، ولمن شهد له المؤمنون.

والقول الثاني هو أصحها، فمن شهد له الرسول ﷺ شهدنا له بالجنة، كالعشرة المبشرين بالجنة، وثابت بن قيس بن شماس، والحسن والحسين، رضوان الله عليهم، ومن شهد له الرسول ﷺ من الجماعات؛ كأهل بيعة الرضوان نشهد بأن جميعهم في الجنة، قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقال النبي ﷺ «**لا يدخل النار أحدٌ ممن بايع تحت الشجرة**»(٣٦٧).

أما من شهد له المؤمنون، فيستدل له بحديث أنس رضي الله عنه قال: «**مروا بجنازة فأثنوا عليها خيرًا، فقال النبي ﷺ: «وجبت»، ثم مروا بأخرىٰ، فأثنوا عليها شرًا، فقال: «وجبت»، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ما وجبت؟ قال: «هذا أثنيتم عليه خيرًا فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًا فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض»**»(٣٦٨).

لكن هذا خطاب لجماعة من خيار الصحابة رضي الله عنهم، فلا يتأتىٰ اعتبار أي جماعة من الناس أن شهادتهم للشخص توجب له الشهادة له بالجنة، إذا شهدوا له بالخير والصلاح؛ لكن شهادة المسلمين والصالحين مما يستبشر به، ومما يبشر بالخير ويبعث علىٰ الرجاء، أما أن يشهد له بالجنة بناء علىٰ هذا فلا، وهذا المثنىٰ عليه خيرًا لم يعلم أنه في الجنة إلا بقول الرسول ﷺ: «**وجبت**»، وهذا لا يتأتىٰ لغيره من الناس.

---

(٣٦٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٤٩٦)، وأَبُو دَاوُد (٤٦٥٣)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣٦٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (٩٤٩)، من طرق عن أنس رضي الله عنه.

وقوله: «وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ»: نرجو للمحسنين أن يعفوا الله عنهم ويدخلهم الجنة، ولا نأمن عليهم ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر للمسيئين، قال تعالىٰ: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد:١٩] فالله ندب نبيه ﷺ أن يستغفر ربه لذنبه وللمؤمنين، وهذه سنة الأنبياء؛ فقد ذكر الله عن نوح أنه قال: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح:٢٨]، وعن إبراهيم أنه قال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ [إبراهيم:٤١] وقد أثنىٰ الله علىٰ الذين يستغفرون لإخوانهم الذين سبقوهم بالإيمان: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر:١٠]، فينبغي أن يكون هذا دأب المسلم فيستغفر ربه لنفسه ولإخوانه المسلمين.

وقوله: «وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ»: قال في المحسنين: «وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ» مع إحسانهم، وهنا قال: «وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ».

فنخاف علىٰ المسيئين من عقاب الله، ولا نؤمنهم كحال المرجئة الذين يقولون: «لا يضر مع الإيمان ذنب»، ولا نقنطهم كحال الخوارج الذين يقولون: «لا يرجىٰ لهم مغفرة ولا رحمة ولا يدخلون الجنة»، وهذا مسلك أهل السنة رضي الله عنهم فهم وسط بين هذه الفرق، وسط في باب الأسماء والصفات، وسط في أفعال العباد، وسط في أسماء الإيمان والدين، وسط في أهل الكبائر، وسط في الصحابة، فكل هذه العبارات تتضمن تقرير التوسط في أمر أهل الذنوب، فلا نكفرهم، ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «ولاَ نُكَفِّرُ أَحَدًا من أَهلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَم يَسْتَحِلَّهُ»:

● هذا كما سبق أن الذنب إذا لم يكن كفرًا أو شركًا مُخرجًا من الملة؛ فإننا لا نُكَفِّر به المسلم، بل نعتقد أنه مؤمن ناقص الإيمان، معرض للوعيد وتحت المشيئة، هذه عقيدة المسلم، ما لم يستحله، فإذا استحل ما حرم الله فإنه يكفر، كما لو استحل الربا أو

الخمر أو الميتة أولحم الخنزير أو الزنا، إذا استحل ما حرم الله كفر بالله، وكذلك العكس: لو حرم ما أحل الله كفر: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ﴾ [التوبة:٣١] وجاء تفسير الآية بأنهم أحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم(٣٦٩).

أما لو فعل الذنب وهو لم يستحله بل يعترف أنه حرام؛ فهذا لا يكفر ولو كان الذنب كبيرة دون الشرك والكفر، لكنه يكون مؤمنًا ناقص الإيمان أو فاسقًا بكبيرته مؤمن بإيمانه، إلا ما دل الدليل على أن تركه كفر يُخرج من الملة كترك الصلاة متعمدًا ولو لم يجحد وجوبها.

فقوله: «**لا نكفر بذنب**»: ليس على إطلاقه؛ فتارك الصلاة متعمدًا يكفر(٣٧٠)، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

❑ قوله: «وَلا نَقُولُ: لا يَضُرُّ مَع الإيمَانِ ذَنْبٌ لمنْ عَمِلَه»:

●كما تقوله المرجئة، يقولون: ما دام مصدقًا بقلبه فهو مؤمن كامل الإيمان، أما الأعمال فأمرها هيِّن؛ فالذي لا يصلي ولا يصوم ولا يحج ولا يزكي ولا يعمل شيئًا من أعمال الطاعة، يقولون: هو مؤمن بمجرد ما في قلبه! وهذا من أعظم الضلال.

فالرد عليهم أن الذنوب تضر على كل حال، منها ما يزيل الإيمان بالكلية، ومنها ما لا يزيله بالكلية بل ينقصه وصاحبها معرض للوعيد المرتب عليها.

❑ قوله: «ونَرْجُو للمُحْسِنين مِنَ المؤمنين أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُم ويُدْخِلَهُم الجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، ولا نَأمَنُ عَليهِم، ولا نشْهدُ لَهم بالجَنَّة»:

●هذا بحث للشهادة لمعين أنه من أهل الجنة، أو أنه من أهل النار، نحن لا

---

(٣٦٩) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٣٠٩٥)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه، وقال التِّرْمِذِيّ: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث»، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

(٣٧٠) أَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٦٢١)، والنَّسَائِيّ (٤٦٣)، وابْنُ مَاجه (١٠٧٩)، وأَحْمَد (٣٤٦/٥)، من حديث بريدة رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي».

نشهد لأحد بجنة أو نار إلا بدليل، إلا من شهد له المصطفىٰ عليه الصلاة والسلام أنه من أهل الجنة، شهدنا له بذلك، ومن شهد له النبي ﷺ بالنار شهدنا له بذلك.

هذا بالنسبة إلىٰ المعينين، أما بالنسبة إلىٰ العموم فنعتقد أن الكافرين في النار، وأن المؤمنين في الجنة.

أما علىٰ وجه الخصوص فلا نحكم لأحد إلا بالدليل، لكن نرجو للمحسن ونخاف علىٰ المسيء. هذه عقيدة المسلمين.

❑ قوله: «ونَستَغْفِرُ لمُسِيئِهم، ونَخَافُ عَلَيْهِم، ولاَ نُقَنِّطُهُم»:

●نستغفر للمسيء؛ لأنه أخونا، وندعو له بالتوبة والتوفيق، وإن كان مذنبًا، وهذا حق الإيمان علينا ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد:١٩].

ولا نُقنّطُ المذنب من رحمة الله كما تقوله الخوارج والمعتزلة، لا نقنطه من رحمة الله، بل هو معرض للوعيد وتحت المشيئة، وإن تاب تاب الله عليه ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف:٨٧]، ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر:٥٦]، ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٣].

والوعيدية الذين هم الخوارج ومن سار في ركابهم، هم الذين يُقنّطون الناس من رحمة الله، ويُخرجونهم من الملة بذنوبهم، وإن كانت دون الشرك.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحٌ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «وَلاَ نُكَفِّرُ أَحَدًا مِن أَهلِ القِبلَةِ بِذَنبٍ، مَا لَم يَستَحِلَّهُ، وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنبٌ لِمَن عَمِلَهُ.»:

●هذه الجملة من كلام العلامة الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأصول العظيمة في معتقد أهل السنة والجماعة، أنهم لا يُكَفِّرونَ أحدًا من أهل القبلة بمجرد حصول الذنب منه إلا إذا استَحَلَّهُ باعتقاد كونه حَلالًا لَهُ أو حلالًا مُطلَقًا، وكذلك أنهم لا يُخَفِّفُونَ أمر الذنوب بحيث يجعلون الذنب غير مؤثّر في الإيمان؛ ولهذا قالَ تقريرًا لهذا الأصل العظيم: «**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِن أَهلِ القِبلَةِ بِذَنبٍ، مَا لَم يَستَحِلَّهُ، وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنبٌ لِمَن عَمِلَهُ**».

وهذه الجملة من كلامه أراد بها: أنَّ حصول الذنب من أهل القبلة لا يعني تكفيره، كما ذهبت إلىٰ ذلك الخوارج، وحصول الذنب من أهل القبلة لا يعني أنَّ هذا المؤمن لم يتأثر بحصول الذنب منه كما تقوله المرجئة، فخالف بهذا القول الخوارج والمعتزلة وخالف أيضًا المرجئة، وهذه المسألة لا شك أنها من المسائل العظيمة جدًّا وهي مسألة تكفير المُنتَسِب إلىٰ القبلة الذي ثَبَتَ إسلامه وإيمانه إذا حصل منه ذنب.

فإنَّ قاعدة أهل السنة والجماعة: أنَّ من دخل في الإسلام والإيمان بيقين لم يُخرِجهُ منه مجرد ذنب حَصَلَ منه، ولا يُخرجُهُ منه كُلُّ ذَنبٍ حَرَّمَهُ الشارع، بل لا بد في الذنوب العملية من الاستحلال بأن يعتقد أنَّ هذا العمل منه حلالٌ له وليس بذنب وأنه ليس بِمُحَرَّم.

وهذا هو طريقة أهل السنة والجماعة بأنهم لا يُكَفِّرُون، بل يُخَطِّئُون أو يُضَلِّلُونَ أو يُفَسِّقُون.

فنقول: مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته مسلم بما معه من التوحيد، ولكنه فاسقٌ لمَّا ارتكب من الكبيرة التي أظهرها ولم يتب منها.

فهذه الجملة فيها تقرير لعقيدة أهل السنة ومخالفتهم للخوارج والمعتزلة، وكذلك فيها مخالفة أهل السنة للمرجئة.

إذا تبين هذا فتحت هذه الجملة مسائل:

المسألة الأولىٰ:

دليل أهل السنة والجماعة علىٰ أنَّ من أصاب ذنبًا من أهل القبلة فإنه لا يُكَفَّر دلَّ علىٰ ذلك جملة أدِلَّة من الكتاب والسنة:

١ - منها قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى﴾[البقرة:١٧٨]، ومعلومٌ أَنَّ القاتل داخل في هذا الخطاب في النداء بالإيمان، وقال ﷻ بعدها: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖ﴾[البقرة:١٧٨]، فَسَمَّاهُ أَخًا له، فدلَّ علىٰ أَنَّ حصولَ القَتلِ علىٰ عِظَمِهِ لم يَنفِ اسم الإيمان.

٢- كذلك قوله ﷻ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ [الحجرات:٩] ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾، فَسَمَّاهم مؤمنين وسَمَّاهُم إخوة أيضًا ووَصَفَهُم بالأخوة، فدل على أنَّ وقوع القتل منهم لم ينفِ اسم الإيمان، مع قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء:٩٣]، فأثبت له جهنم وعيدًا، وغَضِبَ الله ﷻ عليه واللعنة، ومع ذلك لم ينفِ عنه اسم الإيمان.

فدلَّ على أنَّ وقوع الكبيرة من المسلم لا يسلب عنه الإيمان، ووقوع الذنب ليس مُبيحًا لإخراج هذا المذنب من أصل الإسلام إلى الكفر.

٣- ويدل على ذلك أيضًا قول النبي ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري وغيره حينما أوتي برجل من الصحابة يقال له حمار شرب الخمر فجلده، ثم شربها ثانية فأُتِيَ به فجلده، ثم لما أتي به الثالثة قال رجل: لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به، فقال نبينا ﷺ: «**لا تقولوا ذلك فإنه يحبّ الله ورسوله**»(٣٧١)، فدلّ على أنَّ وجود المحبة الواجبة لله ﷻ ولرسوله ﷺ مع حصول الكبيرة مانعٌ من لَعنِه، وهذا يعني أنها مانع من تكفيره ومن إخراجه من الدين من باب الأولى.

٤- كذلك قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة:١] فناداهم باسم الإيمان مع حصول الذنب منهم وهو الإلقاء بالمودة إلى عدو الله ﷻ وعدو رسوله ﷺ فدل على أنَّ إلقاء المودة لأمر الدنيا ليس مُخرِجًا من اسم الإيمان، بل يجتمع معه، قال تعالى في آخر الآية: ﴿وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١﴾﴾.

---

(٣٧١) أَخرَجه البُخَارِيّ (٦٧٨٠)، من حديث عمر رضي الله عنه.

٥- في قصة حاطب بن أبي بلتعة في إسراره للكفار بخبر رسول الله ﷺ ما يدل على وقوع الذنب منه وعلى مغفرة الذنب له؛ لأنه من أهل بدر، قال عليه الصلاة والسلام في حقه: «**لعل الله اطلع إلى أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم قد غفرت لكم**»[٣٧٢] وفي الرواية الثانية: «**إن الله اطلع إلى أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[٣٧٣]، والأدلة على هذا الأصل عند أهل السنة والجماعة كثيرة.

٦- ومما يدل عليه من جهة النظر: أنَّ الكبائر كالسرقة والزنا وشرب الخمر والقتل والقذف ونحو ذلك شُرِعَت لها الحدود، والحدود مُطَهِّرَة، والمرتَدُّ يُقتَل على كل حال، ووجود الحدود هذه دليل ظاهر على أنَّهُ ارتكب فعلًا لم يُخرِجهُ من الملّة؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «**من بدّل دينه فاقتلوه**»[٣٧٤]، وقال: «**والتارك لدينه المفارق للجماعة**»[٣٧٥]؛ يعني: ممن يحلّ دمه، فدل على أن وقوع هذه الذنوب من العبد تُطَهَّرُ بهذه الحدود وليست كفرًا؛ لأنها لو كانت كفرًا لكان يُقتَلُ ردةً لقوله: «**من بدّل دينه فاقتلوه**»[٣٧٦].

٧- ويدلّ عليه أيضًا أنَّ ولي الدم في القتل يعفو، له السلطان إن شاءَ عَفَا وإن شَاءَ أخذ، قال ﷻ: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ۝٣٣﴾ [الإسراء:٣٣]، قال: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾، وهذا يدلّ على أنَّ الحق هنا للمخلوق، وأما الرِّدَة فهي حق لله؛ يعني: أمَّا الردة فجزاؤها حق لله ﷻ ليس لولي المقتول.

فدلّت هذه الأدلة ودلَّ غيرها على بطلان قول الخوارج وعلى ظهور قول أهل

---

(٣٧٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٠٠٧)، ومُسْلِم (٢٤٩٤)، وغيرهما من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣٧٣) أَخْرَجَه أَحْمَد (٢/٣٩٥)، والحاكم (٦٩٦٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع» (١٧١٩).

(٣٧٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٩٢٢)، وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣٧٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٨٧٨)، ومُسْلِم (١٦٧٦)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣٧٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٩٢٢)، وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

السنة والجماعة في هذه المسألة في: أنَّ صاحب الذنب من الكبائر العملية التي ذكرنا بعضًا منها أنَّهُ لا يَخرُجُ من الإسلام بحصول الذنب منه؛ يعني: بحصول ذنب منه، أو بحصول كل ذنبٍ، أو أي ذنبٍ منه؛ يعني: ليس كل ذنبٍ مخرجًا له من ذلك، بل الكبائر العملية ليست كذلك -يعني: مُخرِجَة له من الإسلام- خلافًا لقول الخوارج والمعتزلة في التخليد في النار.

وأما الجملة الثانية وهي قوله: «**وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنبٌ لِمَن عَمِلَهُ**»؛ هذه أيضًا فيها مخالفة للمرجئة الذين يقولون: لا يَضُرُّ مَعَ الإيمَانِ ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، والأدلة دَلَّت على أنَّ الذنوب تؤثر في الإيمان، منها:

١- قال ﷻ في ذكر القاتل: ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا**﴾ [النساء:٩٣].

٢- وقال ﷻ في الربا: ﴿**ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ**﴾ [البقرة:٢٧٥].

٣- وقال ﷻ في المرابين: ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾**﴾ [البقرة:٢٧٩].

٤- وشَرَعَ الله ﷻ الحد في السرقة: ﴿**وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا**﴾ [المائدة:٣٨]، وشَرَعَ الجلد في القذف وفي الزنا إلىٰ آخر ذلك، وهذا يدل علىٰ أنَّ هذه الأمور أثَّرَت في الإيمان، هذه الكبائر أثَّرَت في الإيمان.

٥- والأحاديث عن النبي ﷺ في هذا الباب كثيرة: «**لَا يَدخُلُ الجَنّةَ قَتَّاتٌ**»[٣٧٧]، «**لَا يَدخُلُ الجَنّةَ قَاطِعُ رَحِم**»[٣٧٨] وهذا تأثير في الإيمان بسبب هذه الكبيرة.

المسألة الثانية:

هذه الجملة اشتملت علىٰ مُعتَقَدٍ فيه النهي عن التكفير، و تكفير أهل القبلة بأيِّ

---

(٣٧٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٠٥٦)، ومُسْلِم (١٠٥) وغيرهما من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٣٧٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٩٨٤)، ومُسْلِم (٢٥٥٦)، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

ذَنبٍ حرام، والخوض في مسائل التكفير بلا علمٍ أيضًا حرام، وقد يكون من كبائر الذنوب، بل هو من كبائر الذنوب لأَوجُهٍ:

١- الأول: أنَّ الإسلام والإيمان ثَبَتَ في حق الشخص -في حق المعين- بدليل شرعي، فَدَخَل في الإسلام بدليل، فإخراجه منه بغير حجة من الله ﷻ أو من رسوله ﷺ هذا من القول على الله بلا علم ومن التعدي -من تعدي حدود الله-، ومن التقدم بين يدي الله ﷻ وبين يدي رسوله ﷺ.

وهذا فيه التحذير من هذا الأمر الجلل وهو مخالفة ما ثبت بدليل إلى الهوى أو إلى غير دليل؛ لهذا يقول العلماء: من ثَبَتَ إيمانه بدليل أو بيقين لم يزل عنه اسم الإيمان بمجرد شُبهَةٍ عَرَضَت أو تَأوِيلٍ تَأَوَّلَه، بل لا بد من حُجَّةٍ بَيِّنَة لإخراجه من الإيمان، كما يقول ابن تيمية ولا بد من إقامة حجة تقطع عنه المعذرة.

٢- الثاني: من الأوجه في خطر التكفير وما تَضَمَّنَتهُ هذه الكلمة من مُعتَقَدِ أهل السنة والجماعة: أنَّ التكفير خاض فيه الخوارج وهم أول الفئات التي خاضت في هذا الأمر، والصحابة رضوان الله عليهم أنكروا عليهم أبلغ الإنكار، بل عَدُّوهُم رأس أهل الأهواء.

وأولُ مسألةٍ خاض فيها الخوارج وسَبَّبَت التَّوَسُّع في التكفير هي مسألة الحكم بغير ما أنزل الله؛ حيث احتجوا على علي رضي الله عنه -وكانوا من جيش علي- بأَنَّهُ حَكَّمَ الرجال على كتاب الله، لَمَّا حَصَلَت واقعة التحكيم بين أبي موسى الأشعري وبين عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

فقالوا: حَكَّمَ الرجال على كتاب الله فهو كافر؛ فَكَفَّرُوا عليًّا رضي الله عنه، استدلالًا بقوله ﷻ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤].

فذهب إليهم ابن عباس يناظرهم حتى احتَجَّ عليهم بقول الله ﷻ: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ الآية [النساء: ٣٥]، فرجع ثلث الجيش وبقي طائفة منهم على ضلالهم وظهرت فِرَق كثيرة من الخوارج.

فيَدُلُّكَ علىٰ قُبحِ الخوض في هذه المسألة بلا علم أنَّها شعار أهل الأهواء؛ أعني الخوارج وهم أول فرقة خرجت في هذه الأمة وخالفت الجماعة، ولا شك أنَّ التزام نهج أتقىٰ أهل الأرض بعد رسول الله ﷺ هو المُتَعَيِّن.

٣- الثالث: من أوجه بيان خطر التكفير والخوض فيه: أنَّ النبي ﷺ قال: «**من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما**»[٣٧٩]؛ يعني: إن كان كافرًا فهو كما ادُّعِيَ عليه وإلا عادت إلىٰ الآخر، وهذا وعيد شديد.

- وقد يكون التكفير مبعثه الهوىٰ.
- وقد يكون مبعثه الجهل.
- وقد يكون مبعثه الغَيرَة.

فهذه ثلاثة أسباب لمنشأ التكفير: قد يكون الهوىٰ -يعني: التكفير بلا علم-، وقد يكون منشؤه الجهل، وقد يكون منشؤه الغيرة.

أما الأول والثاني فواضح -عني: الهوىٰ والجهل- وأمثلة أهل الأهواء فيه كثيرة، وأما الثالث وهو: أنَّ التكفير قد يَحمِلُ المَرءَ عليه الغَيرَة علىٰ الدين قصة عمر رضي الله عنه مع حاطب ابن أبي بلتعة حيث لمَّا حصل من حاطب ما حصل، قال عمر لنبينا ﷺ: **يا رسول الله، دعني أضرب عنق هذا المنافق.**

والحكم عليه بالنفاق حكم عليه بإبطانه للكفر، والنبي ﷺ لم يؤاخذ عمر رضي الله عنه بذلك؛ لأنَّهُ من أهل بدر، ولأنه قالها علىٰ جهة الغيرة وخطؤه مغفورٌ له؛ لأنه من أهل الجنة؛ يعني: لِسَبقِ كونه من أهل بدر.

فدلَّ هذا علىٰ أنَّ الغيرة ليست حجة شرعية في التوسع، أو في ابتداء القول في هذه المسائل بلا علم أو في التكلم فيها.

الغيرة ليست عُذرًا؛ لهذا النبي ﷺ ما عَذَرَ عمر بالغيرة، وإنما عُذِرَ عمر رضي الله عنه:

١- لاشتباه المقام أولًا في حق حاطب.

---

(٣٧٩) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٦١٠٤)، ومُسْلِم (٦٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

٢- ثُمَّ لأنَّ النبي ﷺ ما بيَّنَ عذره -يعني: ما بَيَّنَ الرجل للنبي ﷺ عذره- فقال النبي ﷺ لما أَخَذَ عمر بتلابيب حاطب، قال: «**أرسله يا عمر -أو دعه يا عمر-، يا حاطب: ما حملك علىٰ هذا؟**» فلما استفصل منه رَجَعَ الأمر إلىٰ الوضوح فيه.

المسألة الثالثة:

افترقت هذه الأمة في هذه المسألة العظيمة وهي مسألة التكفير إلىٰ ثلاث طوائف؛ طائفتان ضَلَّتَا، وطائفة هي الوسط وهي التي علىٰ سبيل الجماعة، وهذه **الطوائف الثلاث هي:**

١- الطائفة الأولىٰ: من كَفَّرَ بكل ذنب، وجعل الكبيرة مُكَفِّرَةً وموجبةً للخلود في النار، وهؤلاء هم الخوارج والمعتزلة وطوائف من المتقدِّمين ومن أهل العصر أيضًا ممن يَشرَكُهُم في هذا الأصل والعياذ بالله.

٢- الطائفة الثانية: من قالت: إنَّ المؤمن لا يمكن أن يخرج من الإيمان إلا بانتزاع التصديق القلبي منه وحصول التكذيب، وهؤلاء هم المرجئة وهم درجات وطوائف أيضًا.

وهذا مبني علىٰ أصلهم: في أنَّ الإيمان هو تصديق القلب فلا ينتفي الإيمان عندهم إلا بزوال ذلك التَّصديق، وهذا أيضًا غلط؛ لأدلة ربما تأتي إن شاء الله تعالىٰ.

٣- الطائفة الثالثة: وهم الوسط الذين نهجوا ما دَلَّت عليه الأدلة، وأخذوا طريقة الأئمة التي اقتفوا فيها هدي الصحابة والتابعين ﷺ أجمعين، فقالوا:

إنَّ المِلِّيَّ والوَاحِدَ من أهل القبلة قد يخرج من الدين بتبديله في الدين ومفارقته للجماعة بقولٍ أو عملٍ أو اعتقادٍ أو شك، وهذا هو الذي أورده الأئمة في باب حكم المرتد، وقالوا: إنَّ هذا يدخل في تبديل الدِّين الذي قال فيه ﷺ: «**من بدّل دينه فاقتلوه**»، ويدخل في قول الله ﷻ: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، فدل ذلك علىٰ أنَّ المؤمن المسلم قد يحصل منه رِدَّة.

وهذه الردة لها شروطها، ولها موانعها بتفصيلٍ لهم في كتب الفقه في باب حكم المرتد.

فعند أهل السنة والجماعة:

-لا يُتَسَاهَل في أمر التكفير، بل يُحذَّر منه ويُخوَّف منه.

-وأيضًا لا يَمنَعُونَ تكفير المُعَيَّنِ مُطلقًا، بل من أَتَىٰ بقول كفري يخرجه من الملة، أو فِعلٍ كفري يُخرِجُهُ من الملة، أو اعتقاد كفري يُخرِجُهُ من الملة، أو شك وارتياب يُخرِجُهُ من الملة فإنه بعد اجتماع الشروط وانتفاء الموانع يَحكُمُ عليه العالم أو القاضي بما يجب من الردة ومن القتل بعد الاستتابة في أغلب الأحوال.

المسألة الرابعة:

دلّ القرآن والسنة علىٰ أنَّ الناس ثلاثة أصناف لا رابع لهم، وهم: المؤمنون، الكفار، المنافقون.

- والمؤمن المسلم هو: من دَخَلَ في الإسلام، وشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، وأتىٰ بلوازم ذلك.

- والكافر الأصلي قد يكون كِتَابِيًّا وقد يكون مشركًا وثنيًّا، كأهل الكتاب مثل اليهود والنصارىٰ، وقد يكون وثنيًّا مثل المجوس وعبدة الكواكب والأوثان ومشركي العرب وأشباه ذلك.

- والمنافق هو من يُبطِنُ الكفر ويُظهر الإسلام، فيُحكَمُ بإسلامه ظاهرًا كما فعل النبي ﷺ مع المنافقين، حتىٰ إنه باعتبار الحكم الظاهر ورَّثهُم وَوَرِثَ الصحابة من آبائهم المنافقين، وهم في الباطن كفّار أشد من اليهود والنصارىٰ لقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

فمن حَصَلَ منه ذنب ووقع في ذنب من الذنوب فإنه لا يخلو:

- إما أن يكون من أهل الإيمان.

- وإما أن يكون من أهل الكفر.

- وإما أن يكون ممن أظهر الإسلام وأبطن الكفر.

فمن كان من أهل الإيمان فإنه ليس كل ذنب يُخرِجُهُ من الإيمان، فَلَمَّا شَهِدَ شهادة الحق بيقين وظُهُور فإنه لا يُخرِجُهُ منها إلا يقين مماثل لذلك مع إقامة الحجة ودرء الشبهة.

وهذا التفصيل تنتفع به في مسائل تدل على هذا أو ذاك؛ يعني: على أحد الأقسام.

المسألة الخامسة:

من أصول أهل السنة والجماعة في هذا الباب وما خالفوا به الخوارج والمعتزلة والمرجئة في باب الإيمان والتكفير: أَنَّهُم فَرَّقُوا بين التكفير المطلق وما بين التّكفير المُعَيَّن، أو ما بين تكفير المطلق من الناس دون تحديد وما بين تكفير المُعَيَّن.

فأهل السنة والجماعة أصلُهُم أنهم يُكَفِّرُونَ من كَفَّرَهُ الله ﷻ وكَفَّرَهُ رسوله ﷺ من الطوائف أو من الأفراد.

فيُكَفِّرُونَ اليهود ويُكَفِّرُونَ النّصارىٰ ويُكَفِّرُونَ المجوس ويُكَفِّرُونَ أهل الأوثان من الكفار الأصليين؛ لأنَّ الله ﷻ شهد بكفرهم.

فنقول: اليهود كفار، والنصارىٰ كفار، وأهل الشرك كفار؛ يعني: أهل الأوثان عباد الكواكب عباد النار عباد فلان إلىٰ آخره هؤلاء كفار وهؤلاء كفار أصليون نزل القرآن بتكفيرهم.

كذلك نقولُ بإطلاقِ القول في تكفيرِ من حَكَمَ الله ﷻ بكفره في القرآن، ممن أنكَرَ شيئًا في القرآن فنقول: من أنكَرَ آيَةً من القرآن أو حَرفًا فإنه يَكفُر.

نقول: من استَحَلَّ الربا المُجمَع علىٰ تحريمه فإنه يكفر، من استحل الخمر فإنه يكفر، من بدّل شرع الله ﷻ فإنه يكفر، من دعا الناس إلىٰ عبادة نفسه فإنه يكفر وهكذا، فيطلقون القاعدة.

وأما إذا جاء التشخيص علىٰ معين فإنهم يعتبرون هذا من باب الحكم علىٰ المُعَيَّن فيُرجِعُونَه إلىٰ من يصلح للقضاء أو الفتيا.

فالأول: وهو التكفير المطلق أو تكفير المطلق دون تحديد هذا مما يَلزَمُ المؤمن أن يتعلّمه ليُسَلِّمَ لأمر الله ﷻ وأمر رسوله ﷺ، ويعتقد ما أمر الله ﷻ به وما أخبر به.

فإنَّ تكفير من كَفَّرَهُ الله ﷻ بالنوع واجب والامتناع عن ذلك من الامتناع عن

شرع الله ﷻ، وأمَّا المُعَيَّن فإنهم لا يُكَفِّرُونَه إلا إذا اجتمعت الشروط وانتفت الموانع، وعند من تجتمع الشروط وتنتفي الموانع؟ عند من يُحسِنُ إثبات البيّنات و يُحسِنُ إثبات الشرط وانتفاء المانع وهو العالم بشرع الله الذي يَصلُحُ للقضاء أو للفتيا، فيحكم على كل معين بما يستحقه.

فإذًا من أصولهم التفريق ما بين الحُكم على المُعَيَّن وما بين القول المطلق.

وهذا الأصل دَلَّت عليه أدلة من فعل أئمة السلف ومن أقوالهم، فإنَّ الإمام الشافعي مثلًا حَكَمَ على قول حفص الفرد لمَّا نَاقَشَه بأنه كُفر ولم يحكم عليه بالردة، وكذلك من حكموا على من قَالَ بخلق القرآن، أو أنَّ الله لا يُرَىٰ في الآخرة بأنه كافر لم يُطَبِّقُوهُ في حق المعين؛ لهذا الإمام أحمد لما حَكَىٰ أو قال بتكفير من قال بخلق القرآن لم يُكَفِّر عينًا أمير المؤمنين في زمانه الذي دعا إلىٰ ذلك، بل أمراء المؤمنين الثلاثة المأمون ثم المعتصم ثم الواثق حتىٰ جاء عهد المتوكل، فاستدل منه أئمة أهل الإسلام كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية على أنّ إطلاق الكفر غير تعيين الكافر.

ووَجهُ ذلك ما ذكرته لك: من أنَّ التعيين يحتاج إلىٰ أمور؛ لأنه إخراج من الدين والإخراج له شروطه وله موانعه.

المسألة السادسة:

نرجع إلىٰ قول الطحاوي هنا: «**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِن أَهلِ القِبلَةِ بِذَنبٍ، مَا لَم يَستَحِلَّهُ**» أُخِذَ على الطحاوي أنه قال: «**بِذَنبٍ**» وهذا يفيد أنه لا يُكَفِّر بأي ذنب.

قال: «**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِن أَهلِ القِبلَةِ بِذَنبٍ، مَا لَم يَستَحِلَّهُ**»؛ يعني: أنَّ أي ذنب لا يُكَفَّرُ به حتىٰ يستحله، وهذا ليس هو مُعتَقَد أهل السنة والجماعة على هذا الإطلاق، وإنما يُعَبِّرُونَ بتعبير آخر وهو مراد الطحاوي يقولون: «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بمجرّد ذنب»، كما يقوله طائفة من أئمة الدعوة، أو «لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بكلّ ذنب»، كما يقوله أيضًا طائفة من العلماء المتقدّمين ومنهم شارح الطحاوية تبعًا لغيره.

فإذًا قول الطحاوي: «**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِن أَهلِ القِبلَةِ بِذَنبٍ**» المقصود به الذنوب العملية من الكبائر؛ كالخمر، والزنا، والسّرقة، وقذف المحصنات، والتولي يوم الزحف ونحو ذلك من كبائر الذنوب العملية التي كَفَّرَ الخوارج بها.

ويدل علىٰ هذا أنَّ العقيدة مُصَنَّفَة لبيان ما يخالف به أهل السنة أهل البدع والخوارج وما تميزت به الجماعة، ومعلوم: أنَّ الخوارج خالفوا في تكفير مرتكب الكبيرة؛ مثل القتل والزنا وشرب الخمر والسرقة وأشباه ذلك، فخالفهم بهذا القول؛ يعني: لا نكفر بهذه الذنوب.

«**بِذَنبٍ**»؛ يعني: من الذنوب العَمَلِيَّة التي كفَّرَ بها الخوارج، أو خلَّدَ أصحابَها في النار المعتزلةُ، ويدل عليه أنه قال بعدها: «**مَا لَم يَستَحِلَّهُ**»؛ والاستحلال غالبه في الذّنوب العملية.

المسألة السابعة:

قوله: «**مَا لَم يَستَحِلَّهُ**» الاستحلال معه يكون مرتكب الكبيرة كافرًا، والاستحلال هو اعتقاد كون هذا الفعل حَلَالًا.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الصارم المسلول علىٰ شاتم الرسول ﷺ»: والاستحلال أن يعتقد أنَّ الله جَعَلَهُ حَلَالًا أو أَنَّ الله لم يحرمه، فإذا اعتقد أنَّ هذا الشيء حلال، أو أنَّ الله لم يُحَرِّم هذا سواءٌ كان حلالًا علىٰ الأمة جميعًا أو حلالًا عليه هو، وسواءٌ كان عدم التحريم علىٰ الجميع أو عليه هو -لأنها صورتان- فإنَّ هذا هو الاستحلال.

فإذًا ضابط الاستحلال المُكَفِّر هو الاعتقاد وذلك أنّ الاستحلال فيه جحد لكون هذا الذنب مُحَرَّمًا؛ لأنه إذا قال: الخمر حلال، فإنَّهُ جَحَدَ تحريمها.

ويأتي الصلة ما بين الجحد والتكذيب والاستحلال في المسألة التي تليها إن شاء الله تعالىٰ.

فإذًا ضابط الاستحلال المُكَفِّر أن يعتقد كون هذا المحرم حلالًا وله صورتان:

١- الصورة الأولىٰ: أن يعتقد كونه حلالًا له دون غيره، وهذه تسمىٰ الامتناع.

٢- الصورة الثانية: أن يعتقد كونه حلالًا مطلقًا له ولغيره، وهذه تسمىٰ التكذيب أو الجحد المطلق.

فالاستحلال المكفِّر هو الاستحلال بالاعتقاد.

قال بعض أهل العلم: وأمَّا ما جاء في حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري الذي في البخاري مُعَلَّقًا بل موصولًا، وهو قوله ﷺ: «**ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحِرَّ** -يعني: الزنا- **والحرير والخمر والمعازف**»[٣٨٠]، هل هذا الاستحلال من الاستحلال العملي أو الاستحلال المكفِّر؟

قال طائفة -كما ذكرتُ لك وهو ظاهر-: أنَّ هذا الاستحلال عملي وليس باعتقاد كون هذه الأشياء حلالًا:

- فلم يُخرِجهُم من الإيمان إلىٰ الكفر.
- ولم يُخرِجهُم من كونهم من هذه الأمة لقوله: «**ليكونن من أمتي**»، فجعلهم بعض هذه الأمة.

وهذا يُلمِحُ إليه كلام ابن تيمية، وكذلك للحافظ ابن حجر ولجماعة، وهو ظاهِر في أنَّ المدمن للذنوب يكونُ فِعلُهُ فِعلَ المُستَحِل، لكن ليس اعتقاده اعتقاد المُستَحِل.

فقال: «**يستحلُّون**»؛ يعني: يستحلون عَمَلًا لا اعتقادًا؛ لأجل ملازمتهم لها وإدمانهم لهذه الذنوب.

فضابط الكفر في الاستحلال الذي ذَكَرَهُ هنا «**مَا لَم يَستَحِلَّهُ**»؛ يعني: ما لم يعتقد أنَّ الله لم يُحَرِّم هذا، أو أنَّ الله أباح هذا، أو أنَّ هذا الأمر حلال، أو ليس بحرام إلىٰ آخره.

وهذا القَدر له ضابط أصلي عام وهو: أنَّ الذي يَنفَعُ فيه ضابط الاستحلال هي الذنوب المُجمَع علىٰ تحريمها، المعلومة من الدين بالضرورة.

أما إذا كان الذنب مُختَلَفًا فيه إما في أصله أو في صورة من صوره فإنه لا يُكَفَّرُ من اعتَقَدَ حِلَّ هذا الأصل المُختَلَف فيه؛ يعني: في أصله أو الصورة المختلف فيها.

يُوَضِّح ذلك النبيذ الذي أباحه طائفة من التابعين من أهل الكوفة، وأَبَاحَهُ طائفة من الحنفية، أو من أباح ما أسكَرَ كثيرُه ولم يسكر قليله، فإنَّ أهل العلم من أهل السنة لم

---

(٣٨٠) أَخرَجَه البُخَارِيّ معلقًا بصيغة الجزم (٥٥٩٠) من حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

يُكَفِّرُوا الحنفية الذين قالوا بهذا القول، وكذلك لم يُكَفِّرُوا من قال به من أهل الكوفة أو غيرهم، وكذلك من لم يقل بتحريم رِبَا الفضل؛ لأنه فيه اختلاف، وكذلك بعض صور الربا، وكذلك بعض مسائل النظر إلىٰ المحرمات؛ يعني: إلىٰ الأجنبيات أو إلىٰ الغلمان ونحو ذلك.

فإذا كان هناك أصلٌ مُجمَعٌ علىٰ تحريمه معلوم من الدين بالضرورة -بالضرورة؛ يعني: ما لا يُحتَاج معه إلىٰ الاستدلال- فإننا نقول: من اعتقد إباحة هذا أو حِلَّهُ فإنه يكفر، مثل الخمر المعروفة؛ يعني: في زمن النبي ﷺ التي تُسكِرُ من شَرِبَهَا؛ تخامر عقله، مثل السرقة، مثل الزنا والعياذ بالله، مثل نكاح ذوات المحارم إلىٰ آخر هذه الصّور.

المسألة الثامنة:

مما له صلة بلفظ الاستحلال واشتَبَهَ علىٰ كثيرين أيضًا الجحد والتكذيب، وطائفة من أهل العلم يجعلون التكذيب والجحد شيئًا واحدًا، وهذا ليس بجيد؛ بل هما شيئان مختلفان، قد يجتمعان وقد يفترقان، ويدل علىٰ ذلك قول الله ﷻ في سورة الأنعام: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام:٣٣]، فَنَفَىٰ عنهم التكذيب وأَثبَتَ لهم الجحد؛ فدل علىٰ أَنَّ التكذيب والجحد متغايران، فما صلتها بالاستحلال؟

الاستحلال: اعتقاد كون هذا الأمر حلالًا؛ يعني: هذا المحرم حلالًا.

والجحد: أن يَرُدَّ الحكم بَأَنَّهُ حلال أو أَنَّهُ حرام.

جَحدَ وجوب الصلاة؛ يعني: رَدَّ هذا الحكم؛ يعني: قال: لا، الصلاة ليست واجبة.

جَحدَ حرمة الخمر قال: الخمر غير محرمة.

فإذًا الاستحلال وهو اعتقاد كون الشيء المحرم حلالًا، يكونُ مَعَهُ جَحدٌ قلبي، ولكن ليس معه جحد لساني، قد يكون معه وقد لا يكون؛ لأنَّ ظاهر آية الأنعام ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾؛ يعني: في الباطن ﴿وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾؛ يعني: في الظاهر.

فالجحد قد يكون في الظاهر وقد يكون في الباطن، والتكذيب قد يكون في الباطن وقد يكون في الظاهر.

والتكذيب: هو عدم اعتقاد صدق الخبر أو الأمر أو النهي؛ ولهذا أَرجَعَ كثيرٌ من أهل العلم من أهل السنة أكثر مسائل التكفير إلىٰ التكذيب؛ وذلك لأنَّ التكذيب في أصله مناقض للتصديق الذي هو أصل الإيمان.

والمرجئة ومن شابههم قَصَرُوا الكفر علىٰ التكذيب فضلوا. وأهل السنة والجماعة جَعَلُوا الخروج من الإسلام والردة يكون بتكذيبٍ ويكون بغيره كما ذكرتُ لك.

فإذًا من الكلمات التي لها صلة بالاستحلال وتُلَازِمُ الاستحلال أيضًا الجحد والتكذيب، ومن الكلمات أيضًا التي لها صلة بالاستحلال الالتزام والامتناع، التَزَمَ وامتَنَعَ، ومن الكلمات القَبول والرد، وهذه تحتاج في بيانها إلىٰ مزيد وقت وسبق أن أوضحنا لكم بعض هذه المسائل.

المسألة التاسعة:

من أهل العلم من جَعَلَ التكفير في الاعتقادات أو جعله في المسائل العلمية، فقال: المسائل العلمية التي دَخَلَ فيها أهل الأهواء والبدع فإننا نكفر المخالف فيها، وأما المسائل العَمَلِيَّة لا نكفر فيها إلا بالاستِحلال، وهذا قال به بعض المنتسبين إلىٰ السنة، ولكنه مُخَالِفٌ لقول أئمة أهل الإسلام وما تَقَرَّرَ من اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ فإنَّ الخطأ والاجتهاد والغلو ونحو ذلك يدخل في المسائل العلمية. فأهلُ البدع لا يُكفَّرُون بإطلاق، فليس كل من خَالَفَ الحق في المسائل العلمية يُعَدُّ كافرًا بل قد يكون مذنبًا، وقد يكون مخطئًا، وقد يكون مُتَأَولًا.

وعلىٰ هذه الثلاث حَكَمَ أهل السنة وأئمة الإسلام بأنَّ هذه بدعة:

- قد تكون ذنب يوصله إلىٰ الكفر.
- وقد تكون ذنبًا فيما دونه.

- وقد يكون سَلَكَ البدعة عن جهة الغلط منه والخطأ أو الجهل.

- وقد يكون تأول في ذلك.

ويستدلون على هذا بقصة الرجل الذي أوصى: «**إذا مات بأن يُحرَقَ ثم يُذَر رُفَاتُهُ وقال**: »»»» **عذاب لم يعذبه أحدًا من العالمين، فجمع الله ﷻ رفاته وقال له: ما حملك على هذا؟ فقال: إنما فعلته خشية عذابك**». أو كما جاء.[٣٨١]

فَفَعَلَ هذا الفعل الذي أنشَأَهُ عنده الجهل، أو عدم اعتقاد الحق في صفة من صفات الله ﷻ وهي صفة تَعَلُّق القُدرَة برُفَاتِه[٣٨٢] هُوَ وبِقُدرَة الله ﷻ على بعثه.

وعفا عنه رب العالمين؛ لأجل عِظَم حسناته الماحية أو لِجَهلِهِ؛ لأنه قال: فعلته من خشيتك أو خوفًا من عذابك أو نحو ذلك، وهذا اعتقاد عظيم وهو حسنة عظيمة قابلت ذلك الاعتقاد السيئ؛ فدلَّ على أنَّ الاعتقادات البدعية والمخالفة للحق قد يُعفَى عن صاحبها.

فإذًا قول من قال: إنَّ أهل البدع والضلالات المخالفين في التوحيد أو في الصفات أنهم يُكَفَّرون إذا خالفوا ما دلَّ عليه الكتاب والسنة هذا قولٌ غلط وليس بصواب عند أئمة أهل السنة والجماعة، بل الصواب تقسيمهم:

- فمنهم من يكون كافرًا إذا قامت عليه الحجة الرسالية ودُفِعَت عنه الشبهة وبُيِّنَ له.

- ومنهم من يكون مذنبًا لأنه مُقَصِّر في البحث عن الحق.

- ومنهم من يكون متأولًا.

- ومنهم يكون مخطئًا.

- ومنهم من له حسنات ماحية يمحو الله ﷻ بها سيئاته.

---

(٣٨١) أَخرَجَه أَحمَد (٤/١)، وابن حبان (٦٤٧٦/إحسان)، وأبو يعلى (٥٦)، من حديث أبي بكر رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلبَانِيّ في «صحيح الترغيب والترهيب»، برقم (٣٦٤١).

(٣٨٢) الرُّفاتُ: مابَلِيَ فتَفتَّتَ، «تاج العروس» (١٠٩٠/١).

المسألة العاشرة:

أنَّ تكفير المعين يُشتَرَطُ فيه إقامة الحجة، وإقامة الحجة شرطٌ في أمرين:

الأول: في العذاب الأُخرَوِي؛ يعني في استحقاق العذاب الأخروي.

والثاني: في استحقاق الحكم الدنيوي.

والدليل على ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء:١٥]، وكذلك قوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾ [النساء:١١٥]، فَشَرَطَ لِتَولِيَةِ المُشَاق ما تولى وجَعلِ جهنمَ له وساءت مصيرًا أن يكون تَبَيَّنَ له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۝١١٥﴾، وكذلك قوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥]، وكذلك قوله ﷻ: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية:٢٣]، وكذلك قوله ﷻ: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ۝١٧٥ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف:١٧٥، ١٧٦]، فهذه كلّها فيها اشتراط العلم وإقامة الحجة، وكُلُّ رسولٍ بُعِثَ لإقامة الحجة على العباد.

إذا تبين هذا فإنَّ إقامة الحجة تحتاج:

- إلى مقيم.
- وإلى صفة.

أما المقيم: فهو العالِمُ بِمَعنَى الحُجَّة، العالِمُ بحال الشخص واعتقاده.

وأما صفة الحجة: فهي أن تكون حُجَّةً رساليّةً بَيِّنَةً، قال ﷻ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤].

واشتَرَطَ أهل العلم أن تكون الحجة رسالية؛ يعني: أن تكون قول الله ﷻ وقول رسوله ﷺ؛ يعني: أما إن كانت عقليةً وليس المَأخَذُ العَقلِيُّ من النص فإنّه لا يُكتفى

به في إقامة الحجة، بل لا بد أن تكون الحجة رسالية؛ لهذا يُعَبِّر ابن تيمية و يُعَبِّر ابن حزم وجَمعٌ بِأَن تكون الحجة رسالية؛ والسبب لأنها يَرجِعُ فيها مَن لم يأخذ بالحجة إلىٰ رَدِّ ما جاء من الله ﷻ ومن رسوله ﷺ، وأما فهم الحجة فإنه لا يُشتَرَطُ في الأصل.

ومعنىٰ عدم اشتراطه: أننا نقول: ليس كل من كَفَر فإنه كَفَرَ عن عناد، بل ربما كَفَرَ بعد إبلاغه الحجة وإيضاحها له؛ لأنَّ عنده مانع من هوىٰ أو ضلال مَنَعَهُ من فهم الحجة، قال ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الإسراء:٤٦]، والآيات في هذا المعنىٰ متعددة.

ما معنىٰ فهم الحجة؟ يعني: أن يَفهَمَ وجه الاحتجاج بِقُوَّةِ هذه الحجة علىٰ شبهته؛ فهو عِندَهُ شُبهَة في عبادة غير الله، عنده شُبهَة في استحلاله لما حُرِّمَ مما أُجمِعَ علىٰ تحريمه، لكن يُبلَّغُ بالحجة الواضحة بلسانه ليفهم معنىٰ هذه الحجة؛ فإن بَقِيَ أَنَّهُ لم يفهم كون هذه الحجة رَاجِحَة علىٰ حجته فإنَّ هذا لا يُشتَرَط -يعني: في الأصل-، لكن في بعض المسائل جُعِلَ عدم فهم الحجة -يعني: كون الحجة راجحة علىٰ ما عنده من الحُجَج- جُعِلَ مانعًا من التكفير كما في بعض مسائل الصفات؛ يعني: أنَّ أهل السنة والجماعة من حيث التأصيل اشترطوا إقامة الحجة ولم يشترطوا فهم الحجة في الأصل، لكن في مسائل اشترطوا فيها فهم الحجة.

وهذا الذي يَعلَمُهُ من يقيم الحجة وهو العالم الرّاسخ في علمه الذي يعلم حدود ما أنزل الله ﷻ علىٰ رسوله ﷺ.

المسألة الحادية عشرة:

قوله: «**وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنبٌ لِمَن عَمِلَهُ**» هذا فيه مخالفة للمرجئة.

والمرجئة جَعَلُوا أصل الإيمان التصديق، وجعلوا هذا التصديق لا يتأثر زيادةً ولا نقصًا، وإنما هو شيء واحد؛ لذلك لم يجعلوا الإيمان يزيد وينقص، ولم يجعلوا التصديق أيضًا واليقين يزيد وينقص بل جعلوه شيئًا واحدًا؛ لهذا لم يجعلوا ذنبًا يضر مع الإيمان.

والمرجئة في هذا على درجات مختلفة، يأتي بيانُها إن شاء الله تعالى عند قول المؤلف: «**وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصدِيقُ بِالجَنَانِ**».

المسألة الثانية عشرة:

أَنَّ هاتين المسألتين وهما ما خالف فيه أهل السنة الخوارج وما خالفوا فيه المرجئة فرعٌ لأصل ومثالٌ لقاعدة؛ وهي قاعدة الوَسَطية لأهل السنة والجماعة بين فرق الضلال؛ فهم وسط في باب الأسماء والأحكام -يعني: في أبواب الإيمان والكفر- ما بين الخوارج والمعتزلة الوعيدية، وما بين المرجئة في قول أولئك وقول هؤلاء؛ فهم يحذِّرون من الذنوب ويَتَوَعَّدُونَ بها ويَتَوَعَّدُونَ بالكفر، ولكن لا يُخرجونه من الإيمان إلا بعد تمام الشروط وانتفاء الموانع، فهم -أعني: أهل السنة والجماعة ثبَّتني الله وإياكم على طريقتهم- لهم في ذلك الطريق الوسط في هذا الباب وفي باب الأسماء والصفات، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي جميع أبواب الدين، بل وجميع أبواب الشَّريعة -يعني: في أصولها-؛ لهذا فالطَّريقة المثلى هي: أن يكون المرء بين طَرَفَي الغلو والجفاء؛ فالغلو مذموم بأنواعه والجفاء مذموم أيضًا؛ لأنه قصورٌ عن أمر الله، والغلو أيضًا مذموم لأنه زيادة على أمر الله ﷻ، والحق فيما بينهما.

❑ قوله: «ونَرجُو لِلمُحسِنِينَ مِنَ المُؤمِنِينَ أَن يَعفُوَ عَنهُم، وَيُدخِلَهُمُ الجَنَّةَ بِرَحمَتِه، وَلَا نَأمَنُ عَلَيهِم، وَلَا نَشهَدُ لَهُم بِالجَنَّةِ، وَنَستَغفِرُ لِمُسِيئِهِم، وَنَخَافُ عَلَيهِم، وَلَا نُقَنِّطُهُم»:

● هذه الجملة فيها بيان لما يجب على المرء المؤمن أن يعامل به نفسه وأن يعامِلَ به غيره من إخوانه المؤمنين؛ فمع النفس أهل السنة والجماعة يرجون للمحسن ويخافون على المسيء، هذا أصلهم مخالفين أهل التَّقنِيط وهم أهل الإفراط، وأهل الأَمن وهم أهل التفريط.

وأصل هذا عندهم: أنَّ المؤمن وعده الله ﷻ بموعدة لن يُخلِفَها إياه؛ لأنَّ وعد الله ﷻ كان مفعولًا، ولأنَّ وعد الله ﷻ كان مسئولًا سبحانه وتعالى؛ فالله ﷻ وَعَدَ المؤمن الذي مات على الإخلاص بأن يعفو عنه وأن يدخله الجنة برحمته ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ

﴿قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾ [الأعراف:٥٦] ، وكذلك الله ﷻ تَوَعَّدَ من عصاه، تَوَعَّدَ من خالف أمره واتبع هواه، ووعيده قد يَنفُذ ﷻ ويقع بمن تَوَعَّدَهُ سبحانه وتعالىٰ؛ فلأجل وعيد الله ﷻ فإنَّ من فعل ذنبًا ومعصيةً فإنه يُخافُ عليه ولا يُؤمَن جانبه أن يكون ممن دخلوا في الوعيد وعاقبهم الله ﷻ؛ فأهل الإيمان:

- منهم المحسن.
- ومنهم المسيء.
- ومنهم من خَلَطَ عملًا صالحًا وآخر سيئًا، هذا يغلبه تارة وهذا يغلبه تارة.

فالمحسن المُسَدَّد نرجو أن يدخله الجنة ربُّه ﷻ برحمته.

والمسيء نخاف عليه أن يُؤخَذَ بجريرته ونستغفر له ولا نُقَنِّطُهُ من رحمة الله لكن نفتح له باب التوبة وباب الرجاء.

هذه الجملة مبنية علىٰ أصل خالف فيه أهل السنة والجماعة المعتزلة والخوارج وطائفة من غلاة الصوفية في هذه المسائل؛ حيث إنَّ أهل السنة أَصَّلُوا ما جاءت به الأدلة من أنَّ وعد الله ﷻ مَسئُول ومفعول، وربنا ﷻ لا يُخلف الميعاد، وأنَّ وعيدَه سبحانه وتعالىٰ قد يُدرِك العبد وقد يتخلف، وذلك لأسباب يأتي بيانها إن شاء الله تعالىٰ.

فالمقصود من هذه الجملة: أنَّ أهل السنة والجماعة يُعمِلُونَ الوَعد فيرجون للمحسن، ويُعمِلُونَ الوعيد لأنه قد يتحقق ويخافون علىٰ المسيء؛ ولا يفتحون باب الوعد دون نَظَرٍ في الإساءة كحال المرجئة والصوفية وطوائف، ولا يُعمِلُونَ حال الوعيد ويقولون بإنفاذه قطعًا وأنه لا يتخَلَّف كحال الخوارج والمعتزلة، إذا تبين هذا من حيث الإجمال ففي المقام تفصيل نذكره في مسائل:

المسألة الأولىٰ: أنَّ الرجاء للمحسن بالعفو وعدم الأمن والاستغفار للمسيء والخوف عليه، هذه عقيدة يتعامل بها المرء مع نفسه وكذلك مع المؤمنين:

- فمع نفسه تَسُرُّهُ حَسَنَتُهُ وتَسُوءُهُ سيئته، ويرجو لنفسه إذا أَحسَن، ويأمل ويطمع في أن يُدخِلَهُ الله الجنة برحمته لا بعمله، ولا يأمن علىٰ نفسه أن يُقَلِّبَ الله ﷻ قلبه، وكذلك لا ينظر إلىٰ نفسه بِعَمَلٍ صالح عَمِلَه أَنَّهُ استوجب به الجنة، فدائمًا ينظر إلىٰ

نفسه ما بين إحسانها بأن يطمع بثواب الله ورحمته وإذا أساءت فإنه يخاف ولا يقنط من رحمة الله ﷻ، هذا مع نفسه.

- وكذلك مع المؤمنين فإنه ينظُرُ إليهم بهذا الأصل، فمن مات من أهل الإيمان فإنه يرجو أن يعفو الله ﷻ عنهم وأن يدخلهم الله الجنة برحمته، ومن مات من أهل الإساءة فإنه يستغفر للمسيء ويخافُ عليه ولا يُقَنِّطُ من أَسَاءَ مِنَ الأحياء وكذلك لا يُقَنِّطُ نفسه في من أساء من أن يعفو الله عن من مات.

المسألة الثانية: الرجاء للمحسن من المؤمنين بالعفو هذا يشمل كل أحد حتى من لم يَعرِف لنفسه ذنبًا؛ وذلك لقول النبي ﷺ للصديق أبي بكر ﵁ بأن يدعو في آخر صلاته: «**اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي فإنك أنت الغفور الرحيم**»[٣٨٣].

فقول النبي ﷺ: «**اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا**» هذا تَبَع لهذا الأصل، وهو أنَّ المحسن من المؤمنين حتى صاحب المقامات العالية كالصديق ﵁ يرجو أن يعفوَ الله عنه وأن يدخله الجنة برحمته ولا يأمن، كذلك مَن دونه من المؤمنين من أهل الاقتصاد وعدم السبق بالخيرات لا بد أن يرجو لنفسه ولا يأمن، ويظن أنه محتاج إلى العفو؛ يعني: يعتقد أنه محتاج إلى عفو الله ﷻ وإلى رحمته.

المسألة الثالثة:

الجمع ما بين الرجاء للمحسن والاستغفار للمسيء هذا تَبَع لأصل عظيم وهو الجمع في العبادة ما بين الخوف والرجاء.

فالمأمور به شرعًا أن يَجمَعَ العبد ما بين خوفه من الله ﷻ وما بين رجائه في الله ﷻ، والخوف عبادة والرجاء عبادة.

- والخوف المحمود: هو الذي يَحمِلُ على طاعة الله ﷻ بِفعلِ أمرِه وتركِ المحرمات، هذا هو الخوف المحمود، وهو المذكور هنا في قوله: «نَخَافُ عَلَيهِم».

---

(٣٨٣) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٨٣٤)، ومُسْلِم (٢٧٠٥)، من حديث أبي بكر ﵁.

- والخوف المذموم: هو الذي يَصِلُ إلىٰ القنوط من رحمة الله ﷻ ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ۝٥٦﴾ [الحجر:٥٦].

أ- أولًا: الخوف: الخوف من الله ﷻ عبادة مستقلة تحمل علىٰ:

١ - فعل الأمر واجتناب النهي.

٢ - عدم رؤية العمل الصالح -يعني: رؤية أثره-، وكذلك علىٰ عدم رؤية العمل السيئ في أنه مُوقعٌ صاحبه وأنه مُهلِكٌ له.

والله ﷻ مَدَحَ عباده الذين يخافونه في كتابه في مواضع كثيرة؛ كقول الله ﷻ في وصف الملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٥٠﴾ [النحل:٥٠]، وأمر الله ﷻ بالخوف في قوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٧٥﴾ [آل عمران:١٧٥]، وقال ﷻ: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ۝١٦﴾ [الزمر:١٦]، وذَكَرَ خاصَّةَ عباده من المرسلين بالخوف فقال سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء:٩٠].

فَأَصلُ الخوف من الله ﷻ عبادة عظيمة لا تستقيم العبادة إلا بها ولا يستقيم الإيمان إلا بالخوف؛ فمن لم يكن عنده خوف أصلًا من الله ﷻ فليس بمؤمن؛ لأنَّهُ يكونُ آمنًا، والأمن ينقل عن ملة الإسلام؛ يعني: الأمن التام بعدم وجود الخوف أصلًا من الله ﷻ.

ب - ثانيًا: الرجاء: والرجاء أمل يحدو الإنسان في أن يتحقق له ما يريد. قال طائفة من العلماء ونقله الشارح عندكم: إنَّ الرجاء لا يكون إلا باجتماع أشياء:

- الأول: المحبة لما رجاه، وهو يرجو أن يدخل الجنة فلا بد أن يُحِب أن يدخل الجنة.

- الثاني: الخوف وهو أن يخاف مما يقطع عليه أمله، يخاف من الذنوب، يخاف من الكفر، يخاف من النفاق أن يقطع عليه أمله في دخول الجنة.

- الثالث: أن يعمل الأعمال الصالحة التي تكون سببًا فيما رجا، فمن تَرَكَ تقديم الأسباب وفعل الأسباب فلا يكون راجيًا.

قالوا: والفرق بين الرجاء والأماني: أنَّ الرجاء يكون معه خوف وعمل، والأماني إنما هي طمع ليس معها خوف ولا سعي في الأسباب، والمطلوب شرعًا من العبد المؤمن فيما يراه في نفسه ولإخوانه المؤمنين أن يكون راجيًا، وليس بذي أماني، قال الله ﷻ: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣].

فإذًا دَلَّ هذا الكلام من الطحاوي على الأصل الشرعي وهو: أنَّ العبد ينظر إلى نفسه في عبادته وفي أثر عبادته إلى أنه يجمع ما بين الخوف والرجاء، وكذلك في نظره إلى إخوانه المؤمنين.

المسألة الرابعة:

اختلف العلماء في الخوف والرجاء، هل يجب تساويهما أم يُرَجَّحُ أحدهما على الآخر؟ على أقوال:

١- القول الأول: أن يُغلَّبَ جانب الخوف مطلقًا.

٢- والقول الثاني: أن يُغلَّبَ جانب الرجاء مطلقًا.

٣- والقول الثالث: أن يستوي عند العبد الخوف والرجاء.

٤- والقول الرابع: التفصيل؛ ومعنى التفصيل: أنّ الخوف قد يُغَلَّبُ في حال، وقد يُغلَّب الرجاء في حال، وقد يُطلَبُ تساويهما في حال.

فَيُغَلَّب الخوف على الرجاء في حال أكثر المؤمنين؛ لأنَّ أكثر أهل الإيمان عندهم ذنوب فيُغَلِّبُونَ حال الخوف في حال الصحة والسلامة؛ لأنهم لا يَخْلُون من ذنب والخوف يحملهم على ملازمة الطاعة وعلى ترك الذنب، والرجاء يُغَلَّبُ في حال المرض لقوله ﷺ: «**لا يَمُتْ أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه**»[٣٨٤] ﷻ، وللحديث أيضًا الآخر الذي رواه البخاري وغيره: «**أنا عند ظن عبدي بي فليظن**

(٣٨٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٨٧٧)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

بي ما شاء»[٣٨٥]، فدل هذا على أنَّ رجاء العبد مطلوب وإذا كان في حال المرض المَخُوف أو في أي مرضٍ كان فيه فإنه يُغَلِّب جانب الرجاء على الخوف، وفي حال يستوي فيها الرجاء والخوف، وهو في حال التَّعَبُّد، إذا أراد العبادة ودخل في العبادة، فإنه يخاف الله ﷻ ويرجو ربه ﷻ، يخاف العقاب ويرجو الثواب.

وهذا القول الأخير هو الصحيح وهو الذي عليه أهل التحقيق، ومن قال من أهل العلم: أنَّهُ يُغَلِّب جانب الخوف مطلقًا نَظَرَ إلى أنَّ حال أكثر المنتسبين حالهم على ذنب وعلى قصور فتغليب جانب الخوف في حقهم يَرُدُّهُم إلى الحق، ومن قال: يُغَلِّب جانب الرجاء دائمًا عمم قوله ﷺ: «**قال الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء**»، ومن قال بالاستواء دائمًا نظر إلى قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء:٩٠]، وكذلك قوله ﷻ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء:٥٧].

والتفصيل هو الصحيح؛ لأن الأحوال تختلف باختلاف المقامات والناس.

المسألة الخامسة:

قوله: «**نَرجُو لِلمُحسِنِينَ مِنَ المُؤمِنِينَ أَن يَعفُوَ عَنهُم**»:

قوله: «**لِلمُحسِنِينَ مِنَ المُؤمِنِينَ**» هذا على مورِد التقسيم من أنَّ أهل الإيمان منهم المحسن ومنهم المسيء، وليس شرطًا في رجاء العفو أن يكون من أهل الإحسان، وإنما المؤمن إما أن يكون محسنًا وإما أن يكون مسيئًا.

- والمحسن هو من كان من المقتصدين أو من السابقين بالخيرات؛ لأنَّ أهل الإيمان ثلاث مراتب:

- الظالم لنفسه.
- والمقتصد.

---

(٣٨٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٤٠٥)، ومُسْلِم (٢٦٧٥)، وابْنُ مَاجَه (٣٨٢٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

- والسابق بالخيرات.

كما دلت عليهم آية فاطر ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢].

والمحسن من المؤمنين أو المسيء من المؤمنين نرجو أن يعفو الله ﷻ عنهم ونخاف على المسيء منهم، وعفو الرحمن ﷻ عن العبد وعدم مؤاخذته بفعله هذا قد يكون:

١- مِنَّةً وتكرُّمًا منه ﷻ في غير الشرك به سبحانه وتعالى، ومعنى مِنَّة؛ أي: يَمُنُّ على من يشاء؛ يعني: ابتداءً منه سبحانه وتعالى بدون أن يفعل العبد سببًا يُحَصِّلُ به ذلك.

٢- وقد يكون بسبب؛ فأما ما كان مِنهُ مِنَّةً وتكَرُّمًا فالله ﷻ وَعَد، بل تَوَعَّد أن لا يغفر الشرك به فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] [النساء: ١١٦]، قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] [النساء: ١١٦] فما دون الشرك يغفره سبحانه لمن يشاء مِنَّةً وتكرمًا منه ﷻ.

وأما ما كان بسبب؛ فالعلماء نظروا فيما جاء فيه الدليل من الكتاب والسنة في الأسباب التي تكون رافِعَةً لأثر الذّنب؛ لأنَّ الذنب إذا وقع من العبد فلا بد من حصول الجزاء عليه، قال ﷻ: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

ولمَّا نَزَلَت هذه الآية شق ذلك على المسلمين مشقة عظيمة، فعرف ذلك منهم ﷺ فخرج عليهم وقال: «**سددوا وقاربوا فما يصيب المسلم**»، أو كما جاء في الحديث: «**فما يصيب المسلم من مصيبة كانت كفارة له حتى في النكبة يُنكَبُها وحتى الشوكة يشاكها**»[(٣٨٦)] رواه مسلم في الصحيح، فقول الله ﷻ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] دلَّ على أنَّ هناك ما يُكَفِّرُ الله به هذا السوء الذي حصل من العبد، وأنه لا يُجَازَى به، بل يُرفَع الجزاء بسبب من الأسباب.

---

(٣٨٦) أَخْرَجَه مُسلِم (٢٥٧٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ۝٣٠﴾ [الشورى:٣٠]؛ يعني: ما أصاب العبد من مصيبة في دنياه فهو بسبب ذنبِ عمله فتكون كفارةً له ويعفو الله ﷻ عن كثيرٍ من الذنوب التي حصلت من العبد.

إذا تبين ذلك فالأسباب هذه التي يُكفِّرُ الله ﷻ بها الخطايا أو يمحو بها أثر السيئات ويرفع بها أثر الإساءة على ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: أسباب يفعلها العبد.
- القسم الثاني: أسباب من المؤمنين للواحد منهم.
- القسم الثالث: أسباب من الله ﷻ ابتداءً منه سبحانه وتعالى.

فالقسم الأول أسباب يفعَلُها العبد، وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التوبة: والتوبة مأمورٌ بها إجمالًا وتفصيلًا، قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا﴾ [التحريم:٨]، هذا إجمالًا، كل مؤمن حتى الصالح حتى الأنبياء مأمورون بالتوبة، كان ﷺ يقول: «**إني ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مئة مرة**»[٣٨٧] وكان يُحسَبُ له ﷺ في المجلس الواحد يتوب إلى ﷻ مئة مرة، وقال سبحانه: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۝٣١﴾ [النور:٣١]؛ فالتوبة مأمورٌ بها سواء كان العبد مُسَدَّدًا أو كان دون ذلك، فأعظم الأسباب التي يفعلها العبد لمحو السيئات عنه التوبة، فمن فَعَلَ سيئة مهما كانت حتى الكفر والشرك فإنَّ الله ﷻ يمحو أثره بالتوبة إليه سبحانه وتعالى، قال ﷻ بعد أن ذَكَرَ أصناف الكبائر في سورة الفرقان: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلٗا صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ۝٧٠ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابٗا ۝٧١﴾ [الفرقان:٧٠، ٧١].

والتوبة معناها -ضابط التوبة-: تاب بمعنى: رجع. وهناك ثلاثة ألفاظ متقاربة لكن المعنى يختلف بدقة وهي:

١ - آبَ.

٢ - تابَ.

(٣٨٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٧٠٢/٤١)، من حديث الأغر المزني رضي الله عنه.

٣ - ثابَ.

وهي تشترك في الأصل من أنها فيها رجوع. آبَ؛ يعني: رَجَع، آيبون تائبون تشمل هذه وهذه، فآب رجع، أو أَوَّاب كثير الرجوع.

تواب أيضًا كثير الرجوع، لكن تَوَّاب أو تَابَ من شيءٍ سيئٍ فَعَلَه، وأما آبَ فهو رجوعٌ مُطلَق سواء مما يسوء أو مما لا يسوء، وتاب مختص أيضًا برجوع خاص؛ إذًا التوبة رجوع إلىٰ الله ﷻ بطلب محو تلك السيئات، فإذًا هي توبة ورجوع إلىٰ الله ﷻ بطلب محو السيئات.

هذا هو السبب الأول وهو التوبة وهي أعظم الأسباب قال ﷻ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، أَجمَعَ العلماء علىٰ أنَّ هذه الآية نزلت في التائبين ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾؛ يعني: لمن تاب. طبعًا التوبة تفصيل الكلام عليها وشروطها إلىٰ آخره يُطلَبُ من موضعه.

النوع الثاني: الاستغفار: والاستغفار هو طلب المغفرة. والمغفرة معناها: سَترُ أثر الذنب؛ لأنَّ الذنب إذا وَقَعَ من العبد فلا بد أن يوجد أثر ذلك الذنب، وهو إما أن يكون العقوبة عليه؛ يعني: أن يُعَاقَبَ العبد علىٰ ذنبه في الدنيا، أو في القبر، أو في الآخرة، وإما أن تَقَع عليه مصيبة يُكَفِّرُ الله بها ذنبه، وإما أن يُخزَىٰ بذنبه ﴿لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ﴾ [البقرة: ١١٤] والعياذ بالله -اللهم إنا نعوذ بك من خزي الدنيا ومن عذاب الآخرة-، الخزي يقع بسبب الذنوب؛ فإذًا الذنب إذا وقع من العبد فله أثره الكوني وأثره الشرعي الذي يحصل ولا بد، إلا إن عَفَا الله ﷻ مِنَّةً مِنهُ وتكرمًا.

إذا استغفر العبد، طَلَبَ غَفرَ الذنب، طَلَبَ أن يُستَرَ هذا الذنب، فلا يُخزَىٰ به وأن يُستَرَ أثر الذنب فلا يؤاخذ به.

وهذا قرين التوبة؛ لهذا جاء في عدة آيات اقتران التوبة والاستغفار؛ لأنَّ الاستغفار مثل التوبة في الأمرِ بها والحث والحض عليها، قال ﷻ: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠﴾ [نوح: ١٠]، وقال ﷻ: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن

لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۝٢ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ [هود:١-٣]؛ الاستغفار صار قبل التوبة من جهة أنَّهُ طَلَب مباشرة، طَلَب أن يُمحَىٰ أثر الذنب؛ لأنَّ أثر الذنب لو أخَّرتَ طلب المغفرة فقد يقع الأثر سريعًا.

﴿ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾؛ يعني: أنَّ التوبة تكون بعد الاستغفار من الذنب؛ ولهذا النبي ﷺ كان يُقَدِّم طلب المغفرة علىٰ طلب التوبة، فقال: «**ربي اغفر لي وتُب علي**»[٣٨٨]، «**أستغفر الله وأتوب إليه**». التوبة والاستغفار نظر فيها بعض العلماء وذكرها الشارح عندكم تبعًا لابن تيمية من أنَّ التوبة والاستغفار من الألفاظ التي إذا اجتمعت تفرقت وإذا تفرقت اجتمعت. إذا اجتمعت تفرقت؛ لأنَّ التوبة علىٰ ما ذكرت لك من تعريفها والاستغفار علىٰ ما ذكرت لك من أنَّ:

- الاستغفار: طلب ستر الذنب.
- والتوبة: هي طلب محو الذنب، رجوع في طلب محو الذنب.

إذا تفرقت فالمستغفر تائب والتائب مستغفر.

النوع الثالث:

الحسنات التي تمحو السيئات، والله ﷻ قال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ۝١١٤﴾ [هود:١١٤]، وقال ﷺ: «**وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن**»[٣٨٩] فالحسنة تمحو السيئة، فَفِعلُ الحسنات يمحو الله ﷻ به السيئات، لكن هل كل حسنة يمحو الله ﷻ بها كل سيئة؟

الجواب ليس كذلك، بل السيئة لها ما يقابلها من الحسنات التي تختص بها، والسيئات أيضًا منها ما يُبطِلُ الحسنات التي تقابلها.

---

(٣٨٨) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (١٥١٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

(٣٨٩) أَخْرَجَه التِّرمِذِيّ (١٩٨٧)، والدَّارِمِيّ (٢٧٩١)، وأَحْمَد (٥/١٥٣)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي» (١٦١٨).

الأول: مثل أنَّ الأعمال السيئة الكبيرة مثل الإفساد في الأرض بالشرك بالله ﷻ أو بقتل النفوس هذه ذنوب عظام يُكَفِّرُهَا الجهاد في سبيل الله ﷻ، كما قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝١١﴾ الآية [الصف: ١٠، ١١].

الكبائر لها ما يقابلها فإذا كانت الكبيرة بالسرقة وأخذ المال من غير حله وبالربا ونحو ذلك فيقابلها من الكفارات الصدقة.

إذا كانت كبائر الذنوب من جهة أعمال البدن فيقابلها الصيام والصلاة ونحو ذلك.

إذا كانت من جهة المال يقابلها الزكاة والصدقات وأشباه ذلك.

فإذًا الحسنات من حيث الجنس يمحو الله بها السيئات والسيئات قد يفعل العبد سيئةً تَبطُلُ معها حسنةً كان يعملها، ويُستَدَلُّ لذلك لما رُوي «من أنَّ زيد بن أرقم تعامل بالعِينَة أو باع شيئًا بأجل، باع فرسًا له بأجل بثمان مئة درهم ثم اشتراه ممن باعه عليه بست مئة فربح هذا الفرق، فلما بلغ عائشة ذلك قالت: اعلموا زيدًا أنه أَبطَلَ جهاده مع رسول الله ﷺ»[٣٩٠]، وهذا اجتهاد من عائشة رضي الله عنها، والحديث فيه ضعف معروف؛ يعني: إسناده لا يصح، لكن استدل به بعض أهل العلم مثل ابن تيمية ووَجَّهَهُ بأنَّ هذا الفعل وهو حصول الربا مقابل للجهاد، فوقوع التبايع بالعينة هذه قابلت بها عائشة فعل الجهاد؛ ولهذا جاء في الحديث اقتران ترك الجهاد بالتبايع بالعينة، جاء فيما صحَّ عنه ﷺ الحديث الذي في السنن وفي غيرها «**إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر وتركتم الجهاد**»[٣٩١] فقارَنَ بين هذا وهذا.

فهذا الأصل يدلُّ على أنَّ الحسنات مُكَفِّرَات للسيئات، وعلى أنَّ بعض السيئات قد تُبطِلُ بعض الحسنات؛ يعني: تكون في مقابلتها من جهة عِظَم السيئة حتى أنها

(٣٩٠) أَخرَجَه الدارقطني (٣/٥٢)، وعبد الرزاق (١٤٨١٢)، والبَيْهَقِيّ (١٠٥٨٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها، موقوفًا عليها.

(٣٩١) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (٣٤٦٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

تُبطِلُ -معنىٰ تُبطِل؛ يعني: أنها في الميزان تكون مقابلة لها في عظم الذنب- تلك حسنة كبيرة وهذا ذنب عظيم فتكون هذه مقابلة لهذه إذا وُضِعَت في الميزان.

الحسنات يُكَفِّر الله ﷻ بها السيئات مثل ما ذكرنا في الآيات هذه أفعال العبد.

القسم الثاني أسباب من المؤمنين للواحد منهم، وهذا المقصود به؛ يعني: ما يفعله المؤمنون لإخوانهم مما يكفر الله ﷻ به السيئات. وهذا يُجَامِعُ الرجاء، فعقيدة أهل السنة والجماعة أنَّ العبد يرجو لنفسه ويخاف علىٰ نفسه، فيعمل الأسباب التي لنفسه من الرجاء والخوف التي ذكرنا ومن الاستغفار والتوبة والحسنات، وكذلك يرجو لإخوانه ويخاف علىٰ إخوانه، فيعمل الأسباب التي تنفعهم فيما رجا لهم، ويعمل الأسباب أيضًا التي تنفعهم فيما خاف عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحو ذلك.

وهذا القسم ثلاثة أنواع أيضًا:

النوع الأول: الاستغفار والدعاء للمؤمنين، وهذا ينفع، الاستغفار والدعاء نافع سواء أكان من الملائكة أم من المؤمنين من الجن والإنس. والملائكة يستغفرون ويدعون للمؤمنين، كما قال ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ ۝٧﴾ [غافر: ٧] إلىٰ آخره هذا دعاء للملائكة، وكذلك دعاء المؤمن للمؤمن في خارج الصلاة أو في الصلاة هذا نافع له وهو من الأسباب التي يُكَفِّرُ الله ﷻ بها خطايا المؤمن، فتدعو لإخوانك المؤمنين، تدعو لفلان المعين المذنب هذا يمحو الله ﷻ به السيئات.

النوع الثاني: إهداء القُرَب وعَمَلُ العبادات عن المؤمن، وهذه تشمل الصدقة عن الغير، أو عمل العمل الصالح وإهداء ثوابه للغير، أو أن يعمل العبادة التي تَدخُلُهَا النِّيَابَة مما جاء في السنة، ويجعلها لغيره؛ مثل الصيام والحج والصدقة ونحو ذلك، هذه يأتي مزيد تفصيل الكلام عليها عند قول الطحاوي: «**وفي دُعَاءِ الأَحياءِ وَصَدَقَاتِهم مَنفَعَةٌ لِلأَموَاتِ**».

النوع الثالث: الشفاعة إما في الدنيا أو في الآخرة؛ فشفاعة المؤمن لإخوانه المؤمنين نافعةٌ له، وأصل صلاة الجنازة لأجل دعاء المؤمن والشفاعة له؛ ولهذا جاء في الحديث أنه ﷺ قال: «**ما من مسلم يصلي عليه أربعون من أهل الإيمان إلا شفَّعَهُم الله فيه**»(٣٩٢)، وفي لفظ آخر قال: «**كلهم يشفعون له إلا شفّعهم الله فيه**»(٣٩٣).

والشفاعة تحصل في الدنيا بالدعاء وتحصل أيضًا في الآخرة؛ فشفاعة الأب لأبنائه والابن لوالده ونحو ذلك والعالم لأحبابه وأهل القرابة لقراباتهم أو للمؤمنين، ومن ذلك، بل أعظم شفاعة النبي ﷺ لطوائف من أمته.

القسم الثالث:

أسباب من الله ﷻ ابتداءً منه سبحانه وتعالى، وهو أربعة أنواع:

النوع الأول: مغفرة الله ﷻ لعبده ابتداءً مِنَّةً منه وتكرُّمًا، وهو أعظم الأنواع وأجَلُّهَا؛ فالله ﷻ مَنَّ على عبد بالإسلام وبالإيمان، فقد يَمُنُّ عليه بمغفرة الآثام ابتداءً، وهذا خلقُ الله ﷻ هو سبحانه يثيب من يشاء، ويغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء.

النوع الثاني: المصائب التي تحصل للعبد في الدنيا؛ مصيبة يوقعها الله ﷻ بالعبد، مرض، فَقدُ حبيب، حَزَن، هَم، نقص مال يهمه، ونحو ذلك مما يعني يفني شيئًا من ماله من بدنه يمرض يصاب بأشياء: هذه المصائب كفَّارَات، يُكفِّر الله ﷻ بها من ذنب العبد.

قال العلماء: المصايب -مصايب بالياء ويجوز مصائب لكن الأصح مصايب أو يعني الأشهر المصايب- التي تحصل على العبد مِنَ الله ﷻ هي في نفسها كفارة؛ لأنها ليست من جهة العبد؛ يعني: العبد ما اختارها لنفسه، الله ﷻ ابتلى به المؤمن، فابتلاه بها ليكفر الله ﷻ بها من خطاياه.

وهذا كما قال ﷺ: «**ما يصيب المسلم من هم ولا حَزَنٍ ولا وصب حتى الشوكة يشاكها إلا كفَّرَ الله بها من خطاياه**»(٣٩٤)؛ فالهَمُّ يأتي للمؤمن هَم، ضِيقَة صَدر

---

(٣٩٢) أَخرَجه مُسْلِم (٩٤٨)، وأَبو دَاوُد (٣١٧٠)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣٩٣) أَخرَجه مُسْلِم (٩٤٧/٥٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣٩٤) أَخرَجه البُخَارِيّ (٥٦٤٠)، ومُسْلِم (٢٥٧٢) وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

لا يدري ما سَبَبُهَا، أو يُبتَلىٰ بشيء يُضَيِّق صدره أو يهمه ويصبح في غم أو في هم؛ هذا سبب لأنه خروج عما يُسعِد العبد وابتلاء من الله ﷻ العبد؛ فهذا سبب من أسباب كفارة الذنوب، كذلك المصايب في النفس أو في الولد أو في المال أو نحو ذلك هذه المصايب كفارة، وهل يؤجر عليها، أو هي كفارة بشرط؟

المصايب كفارة بلا شرط بإطلاق، فمن وقعت عليه مصيبة فالدليل دلَّ علىٰ أنَّ الله يُكَفِّرُ بها من خطاياه، والحمد لله علىٰ فضله وتكرمه ومنته؛ ولكن قد يؤجَرُ علىٰ المصيبة وقد يأثَمُ علىٰ المصيبة، وذلك إذا صبر أو تسخط، فإن صبر أُجِر وإن تسخط أثم؛ فإذًا المصيبة في نفسها كفارة فإن صار مع المصيبة صَبر فهذا أَجرٌ، وإن صار مع المصيبة تسخط فهذا إثم.

النوع الثالث: العذاب الذي يحصل علىٰ العبد في البرزخ؛ يعني: العذاب الذي في القبر، يكون علىٰ العبد ذنب من الذنوب أو ذنوب كذا فيعذبه الله ﷻ في القبر ثم يوم القيامة لا يُدخِلُهُ النار.

النوع الرابع: ما يكون في عَرَصَات القيامة من المصايب والأمور العظام التي قد يبتلي بها الله بعض عباده فيكون في ذلك كفارة لهم. فهذه عشرة أسباب فَرَّقَهَا الشارح وقَسَمتُهَا لك بثلاثة من العبد، وثلاثة من المؤمنين لإخوانهم المؤمنين، وأربعة من الله جل جلاله وتقدست أسماؤه.

المسألة السادسة:

قول الطحاوي: «**وَلَا نَشهَدُ لَهُم بِالجَنَّةِ**»؛ يعني: لا نشهد للمحسن بالجنة، وكذلك لا نشهد للمسيء بالنار، فلا نشهد لأحد من أهل القبلة بجنةٍ ولا نار إلا من شَهِدَ له رسول الله ﷺ، وهذه الجملة يأتي تفصيل الكلام عليها عند قول الطحاوي: «**وَلاَ نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنهُم جَنَّةً ولا نارًا**».

المسألة السابعة:

أَنَّ في قوله: «**وَلَا نُقَنِّطُهُم**» التقنيط هو كاليأس أو التأييس من رحمة الله ﷻ.

بمعنىٰ: أن يقول القائل هذا ذنب كيف يغفره الله ﷻ لك؟، أو يستعظم أن يعفو الله ﷻ عن فلان، وهذا قد يكون في بعض من أحواله من كبائر الذنوب، والواجب علىٰ المؤمن تجاه نفسه وإخوانه المؤمنين أن يفتح عليهم باب الرجاء إذا أقبلوا تائبين، وأن يَفتَحَ عليهم باب الخوف إذا كانوا مُفَرِّطين، فإذا كان مقيم علىٰ لهوه، مقيم علىٰ ذنوبه، علىٰ كبائره، علىٰ آثامه فَتَعِظُهُ بالخوف، ولا تَفتَح له الأمل؛ لأنَّ فتح باب الرجاء له في هذه الحال يزيد من فعله للذنوب. وهذا من المهمات لأهل الدعوة والمواعظ والخطباء وأئمة المساجد إلىٰ آخره في أنَّ الناس إذا رآهم صالحين وعندهم تَشَدُّد يفتح لهم باب الرجاء وباب السهولة، كما قال ﷺ لما أَذِنَ باللعب في المسجد قال: «**لتعلم اليهود أنَّ في ديننا فسحة**»[٢٩٥]؛ لأنَّ اليهود في شريعتهم ثَمَّ تشديد وآصار وأغلال وُضِعَت عليهم أو وضعوها علىٰ أنفسهم.

وأما إذا رآه صاحب خوف وبكاء وكثرة بكاء من خوف الله ﷻ وكثرة الخوف من أنَّ الله لا يغفر ذنبه، ودائمًا يلاحظ ذنبه ويلاحظ كبيرته فهذا يفتح له باب الرجاء.

فإذًا الواجب هو ما قال: أن لا نأمَنَ علىٰ المحسن وأن لا نقنّط المسيء فهذه عقيدة وأيضًا يتبعها عمل.

المسألة الثامنة:

في قوله: «**نَرجُو لِلمُحسِنِينَ مِنَ المُؤمِنِينَ أَن يَعفُوَ عَنهُم، وَيُدخِلَهُمُ الجَنَّةَ بِرَحمَتِهِ**». قوله: «**بِرَحمَتِهِ**» هذا كما ذَكَرتُ لك في أوله بأنه لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل ما ثَمَّ إلا عفو الله ﷻ ورحمته.

فالله ﷻ وَعَدَ من عمل صالحًا بأن يدخله الجنة جزاءً بما عمل قال سبحانه: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝١٤﴾ [الأحقاف: ١٤] ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝٧٢﴾ [الزخرف: ٧٢]، فالجنة يدخلها العبد بالعمل، لكن الباء هذه ليست

---

(٢٩٥) أَخرَجَه أَحمَد في المسند (٦/١٦٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه العَلَّامَة الأَلبَانِيّ في «الصحيحة» (١٨٢٩).

باء المقابلة إنما هي باء السببية؛ يعني: بسبب ما كنتم تعملون.

فالعمل الصالح للعبد وأعلاه توحيد الله ﷻ والبراءة من الشرك وأهله والكفر بالطاغوت هذا العمل الصالح هو أعظم الأسباب التي يُدخِلُ الله ﷻ بها العبد الجنة.

أما المُقَابَلَة فإنَّ الجنة وما فيها من النعيم وما أعطى الله العبد مِنَ النِّعَم في الدنيا، بل ما مَنَّ عليه أصلًا من الهداية لا يستحق الجنة بالمقابلة؛ لأنَّ حصول الهداية للعبد مِنَّة من الله ﷻ وتَكَرُّم ولو تُرِكَ العبد ونفسه لما اهتدى ولاحتوشته الشياطين؛ لهذا لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله ﷻ، كما قال هنا: **«نَرجُو لِلمُحسِنِينَ مِنَ المُؤمِنِينَ أَن يَعفُوَ عَنهُم، وَيُدخِلَهُمُ الجَنَّةَ بِرَحمَتِهِ»**.

فإذًا أهل السنة والجماعة يقولون: إنَّ دخول أهل الجنة للجنة بسبب الأعمال الصالحة، وإلا فإنَّ الدخول برحمة الله ﷻ لما دَلَّ عليه قوله ﷺ: «**لن يُدخِلَ أحدا منكم الجنة عملُه**» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضلا**»[٣٩٦].

وأما المعتزلة وأهل إنفاذ الوعيد فيرون: أنَّ دخول الجنة يكون بالعمل مقابلةً؛ لأنَّ الله سماه أجرًا كما يقولون والأجر يقتضي المقابلة.



(٣٩٦) أَخرَجَه -بنحوه- البُخَارِيّ (٦٤٦٣)، ومُسْلِم (٢٨١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

الدرس الثالث والعشرون:

الأمن والإياس

٦٠- وَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ.

٦١- وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ(٣٩٧) (٣٩٨).

---

(٣٩٧) قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ بَاز:

❑ قوله: «ولا يَخرُجُ العبْدُ مِنَ الإيمَانِ إلا بجُحُودِ ما أَدْخَلَهُ فيه»:

● هذا الحصر فيه نظر! فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما فإن كان ينطق بهما دخل في الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره.

وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بيَّنها أهل العلم في باب حكم المرتد.

من ذلك: طعنه في الإسلام أو في النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو استهزاؤه بالله ورسوله أو بكتابه أو بشيء من شرعه سبحانه؛ لقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦].

ومن ذلك: عبادته للأصنام، أو الأوثان، أو دعوته الأموات والاستغاثة بهم، وطلبه منهم المدد والعون، ونحو ذلك؛ لأن هذا يناقض قول لا إله إلا الله؛ لأنها تدل على أن العبادة حق لله وحده.

ومنها: الدُّعَاء، والاستغاثة، والركوع، والسجود، والذبح، والنذر، ونحو ذلك.

فمن صرف منها شيئًا لغير الله من الأصنام والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم من المخلوقين؛ فقد أشرك بالله، ولم يُحَقِّق قول لا إله إلا الله.

وهذه المسائل كلها تُخرِجه من الإسلام بإجماع أهل العلم، وهي ليست من مسائل الجُحُود، وَأَدِلَّتها معلومة من الكتاب والسنة.

وهناك مَسَائل أخرى كثيرة يكفر بها المسلم وهي لا تُسَمَّى جُحُودًا، وقد ذكرها العلماء في باب حُكْم المُرْتَد، فراجعها إن شئت، وبالله التوفيق.

(٣٩٨) قَالَ العَلَّامَةُ الألبَانِي:

❑ قوله: «ولا يَخرُجُ العبْدُ مِنَ الإيمَانِ إلا بجُحُودِ ما أَدْخَلَهُ فيه»:

● قال الشارح: «يشير الشيخ إلى الرد على الخوارج والمعتزلة في قولهم بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة».

=

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

❑ قوله: «والأَمْنُ والإِياسُ يَنْقُلانِ عَنْ مِلَّةِ الإِسْلَامِ، وسَبيلُ الحقِّ بَيْنَهُمَا لأَهلِ القِبْلَةِ»:

●يجب أن يكون العبد خائفًا راجيًا، فإن الخوف المحمود الصادق ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك، خِيف منه اليأسُ والقنوط. والرجاء المحمود: رجاء رجل عمل بطاعة الله على نور من الله، فهو راجٍ لثوابه، أو رجلٍ أذنب ذنبًا ثم تاب منه إلى الله، فهو راج لمغفرته، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة:٢١٨].

أما إذا كان الرجل متماديًا في التفريط والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عمل؛ فهذا هو الغرور والتمني والرجاء الكاذب. قال أبو علي الرُّوذباريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الخوف والرجاء كجناحي الطائر، إذا استويا استوى الطير وتم طيرانه، وإذا نقص أحدهما وقع فيه النقص، وإذا ذهبا صار الطائر في حدِّ الموت.

وقد مدح الله أهل الخوف والرجاء بقوله: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾ الآية [الزمر:٩]. وقال: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ الآية [السجدة:١٦]. فالرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمنًا، والخوف يستلزم الرجاء، ولولا ذلك لكان قنوطًا ويأسًا. وكل أحد إذا خفته هربت منه، إلا الله تعالى، فإنك إذا خفته هربت إليه، فالخائف هارب من ربه إلى ربه.

= قلت: وأمثال هؤلاء اليوم الذين يحكمون على مسلمي البلاد الإسلامية كلها بدون استثناء بالكفر، ويوجبون على أتباعهم مباينتهم ومفاصلتهم، تمامًا كما فعلت الخوارج من قبلهم، هداهم الله وغفر للغلاة الذين كانوا السبب في هذا الانحراف الخطير.

وقال صاحب «منازل السائرين» رَحِمَهُ اللَّهُ: الرجاء أضعف منازل المريد. وفي كلامه نظر، بل الرجاء والخوف على الوجه المذكور من أشرف منازل المريد.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «**يقول الله ﷻ: أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ما شاء**»(٣٩٩). وفي «صحيح مسلم» عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته بثلاثٍ: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه**»(٤٠٠). ولهذا قيل: إن العبد ينبغي أن يكون رجاؤه في مرضه أرجح من خوفه، بخلاف زمن الصحة؛ فإنه يكون خوفه أرجح من رجائه.

وقال بعضهم: من عبدالله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حَرُورِيٌّ، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مُرجِئ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحِّد.

ولقد أحسن محمود الورَّاق في قوله:

لو قد رأيتَ الصغيرَ مِنْ عمل الـ ـخير ثوابًا عجبتَ مِن كِبَرِهِ

أو قد رأيتَ الحقيرَ من عمل الشـ ـر جزاءً أشفقت من حذره

❑ قوله: «ولا يَخرُجُ العبْدُ مِنَ الإيمَانِ إلا بجُحُودِ ما أَدْخَلَهُ فيه»:

● يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الرد على الخوارج والمعتزلة في قولهم بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة، وفيه تقرير لما قال أولًا: «**أنه لا يكفَّر أحدٌ من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحله**». وتقدم الكلام على هذا المعنى.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❑ قوله: «والأَمْنُ والإياسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الإِسْلَامِ، وسَبيلُ الحقِّ بَيْنَهُمَا لأَهلِ القِبْلَةِ»:

● قال الشارح: **يجب أن يكون العبد خائفًا راجيًا**، فإن الخوف المحمود الصادق: ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك خيف من اليأس والقنوط.

---

(٣٩٩) أَخرَجَه ابن حبان (٦٣٣/إحسان)، والدَّارِمِيّ (٢٧٣١)، وأَحْمَد (٣/٤٩١)، كلهم من حديث واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه العَلَّامَة الألبَانِيّ في «صحيح الجامع» برقم (٤٣١٦).

(٤٠٠) أَخرَجَه مُسْلِم (٢٨٧٧)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والرجاء المحمود: رجاء رجل عمل بطاعة الله على نور من الله، فهو راجٍ لثوابه، أو رجل أذنب ذنبًا ثم تاب منه إلى الله، فهو راجٍ لمغفرته...

أما إذا كان الرجل متماديًا في التفريط والخطايا يرجو رحمة الله بلا عمل؛ فهذا هو الغرور، والتمني، والرجاء الكاذب(٤٠١).

قوله: «ولا يَخرُجُ العبدُ مِنَ الإيمَانِ إلا بجُحُودِ ما أدْخَلَهُ فيه»:

●يريد بذلك: الرد على الخوارج والمعتزلة الذين قالوا بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

قوله: «وَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ»:

●الأمن ضد الخوف، والمراد الأمن من عذاب الله ومكره، كما قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف: ٩٧-٩٩] والأمن من عذاب الله يتضمن التكذيب بوعيد الله، وهو مقتضى قول غلاة المرجئة: «لا يضر مع الإيمان ذنب»، وهذا إذا كان عن اعتقاد أنه في مأمن من عذاب الله، لا إن كان ناتجًا عن غفلة، كحال كثير من الناس، إذ لو كان يخاف من العذاب ويستحضره لأوجب ذلك خوفه من الله، وإقباله عليه، وقيامه بالواجبات، واجتنابه للمحرمات، فهذا ليس من الأمن الذي جاء في شأنه الوعيد.

وضد الأمن من عذاب الله وبأسه ومكره، اليأس من رحمة الله، والإياس: هو اليأس، وهو ضد الرجاء، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [يوسف: ٨٧]، وقريب من معنى اليأس القنوط، وهو أشد اليأس، كما قال تعالى عن إبراهيم أنه قال: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ [الحجر: ٥٦].

والقنوط واليأس يتضمن إنكار التوبة، وأن الله لا يتوب على من تاب، وفي

---

(٤٠١) انظر: «مدارج السالكين»، لابن القيم (٣٦/٢)، ط/ دار الكتاب العربي.

هذا تكذيب لخبر الله أنه يتوب على التائبين، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الفرقان:٧٠]، ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾ [النساء:١٧]، وهذا هو مقتضى مذهب الخوارج، فإن مذهبهم يتضمن أن مرتكب الكبيرة يخرج عن الإسلام، وإن مات على ذلك من غير توبة؛ فهو مخلد في النار كسائر الكفار، وهذا تقنيط للعصاة من رحمة الله، ولهذا قال الطحاوي: «**وَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ**»، ومقتضى هذا أنهما ردة عن الإسلام، ولا شك في كفر من قال: إن الله لا يتوب على من تاب؛ لمخالفة وتكذيب خبر الله سبحانه وتعالى في كتابه، وخبر رسوله ﷺ.

ويلاحظ أن الأمن غلو في الرجاء، والإياس غلو في الخوف، فالغلو في الخوف ينتهي إلى اليأس والتيئيس والتقنيط من رحمة الله، والغلو في الرجاء يفضي إلى الأمن من عذاب الله؛ ولكن إذا كان هذا اليأس عارضًا للإنسان ليس عن اعتقاد؛ بل استعظم ذنبه، وخاف منه، وبلغ به الأمر أنه ظن بجهله أنه لا يغفر له؛ فهذا قد يعذر بأنه يسيء الظن بنفسه، وأن الله لا يغفر له لسوء عمله؛ مثل الذي أمر أولاده أن يحرقوه إذا مات لشدة خوفه من عذاب الله.

«**وَسَبِيلِ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا**»: الصراط المستقيم بين الأمن واليأس، فالواجب على العبد أن يكون خائفًا راجيًا، فالرجاء من مقامات الدين، ومما أثنى الله به على المؤمنين: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢١٨]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء:٥٧].

والخوف من مقامات الدين، والله أثنى على أوليائه بأنهم يخافونه ويرجونه: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة:١٦]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء:٩٠]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء:٥٧]

فهذا هو الصراط المستقيم في هذا المقام فلا أمن ولا يأس.

والأمور المقتضية للعمل ثلاثة: المحبة، والرجاء، والخوف، فالرسل وأتباعهم يعبدون ربهم حبًا له تعالىٰ، ورجاءً لرحمته وفضله وثوابه، وخوفًا من سخطه وعقابه، فيعبدونه بكل هذه الأحوال والمقامات.

أما أهل الضلال فمنهم من يعبده بالحب فقط؛ كجهلة الصوفية وغلاتِهم، ويستخفون بمقام الرجاء والخوف.

ومنهم من يعبده بالرجاء كالمرجئة، ومنهم من يعبده بالمبالغة في الخوف كالخوارج، ولهذا قال بعض أهل العلم: «من عبدالله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد»، من كانت عبادته لربه فقط بالحب لا يخاف ولا يرجو، فهذا ضد طريق الرسل، فالله ذكر أسماءه وصفاته المقتضية للرجاء والخوف، وأثنىٰ علىٰ رسله بالرجاء والخوف.

و«حروري»؛ أي: من الخوارج، «ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد»؛ لأن هذا هو الصراط المستقيم في هذا المقام، لا أمن ولا إياس، بل خوف ورجاء، فالخوف يُعَدِّل الرجاء، والرجاء يُعَدِّل الخوف.

فالواجب علىٰ الإنسان أن يسير إلىٰ الله في هذه الحياة بين الخوف والرجاء، فيرجو ويخاف، وفي الأثر: «**لا يرجو عبد إلا ربه، ولا يخاف إلا ذنبه**»[٤٠٢].

❑ قوله: «**وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ**»:

● أي: لا يصير كافرًا مرتدًا بعد أن صار مسلمًا مؤمنًا إلا بجحود ما أدخله فيه، وهذه الجملة خطيرة جدًا؛ لأن الإنسان يدخل الإسلام بالشهادتين: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فالكافر إذا شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ظاهرًا وباطنًا، صار مسلمًا؛ فإن شهد بها بلسانه فقط فهو منافق، وإن شهد بها في

---

(٤٠٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ تعليقًا، (٨/٦٩٨/فتح)، من قول ابن عباس رضي الله عنهما، موقوفًا.

باطنه دون ظاهره فهو جاحد، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام:٣٣] وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤] فلا بد أن يشهد الشهادتين ظاهرًا وباطنًا، عن علم وانقياد وإقرار، بذلك يدخل في الإسلام حقيقة.

فقوله: «إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ»: معنى ذلك أن ينكر تفرد الله بالإلهية، فيصير بها مشركًا، أو ينكر رسالة الرسول ﷺ إلى جميع الناس، فيصير مُكذبًا للرسول ﷺ هذا معنى هذه الجملة.

فإذا كان يخرج عن الإسلام بجحود التوحيد أو جحود الرسالة، فلأن يخرج عن الإسلام بالتكذيب أو الشك أولى، وعلى هذا فلا يخرج عن الإسلام إلا بالتكذيب، أو الشك في الباطن، أو بالجحود سواءً مع تكذيب وشك أو مع تصديق.

ويمكن أن يقال: إن هذه العبارة تقتضي أنه لا يكفر بأي فعل بعد ذلك إذا لم يجحد، وهذا لا يستقيم؛ بل من تكلم بما هو كفر؛ فإنه يكفر ولو لم يجحد؛ كمن يستهزئ بالرسول ﷺ مع إقراره برسالته؛ فهل يقال: إنه جحد الرسالة؟ لا، ومن ذبح لغير الله؛ فإنه يكفر، ولو قال: لا إله إلا الله وأن الله هو الإله الحق الذي لا يستحق العبادة سواه، فهذا غير جاحد، فكفره بالفعل، والكفر يكون قولًا وفعلًا واعتقادًا، فهذه العبارة لا تصح على هذا الإطلاق؛ فإنه حصر الحكم بالكفر بالجحود، وهي تساوي قولك: لا يكفر المسلم إلا بالجحود. والله أعلم.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «والأَمْنُ والإِياسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الإِسْلَامِ»:

● من أصول العقيدة الإسلامية: الخوف والرجاء، وهما من أعظم أصول العقيدة، والخوف والرجاء لا بد من الجمع بينهما، لا يكفي الاقتصار على واحد منهما فقط، كما قال تعالى في وصف أنبيائه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء:٩٠]. ﴿رَغَبًا﴾: هذا هو الرجاء، ﴿وَرَهَبًا﴾: هذا

هو الخوف.

وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا﴾ [الإسراء:٥٧] فهم يجمعون بين الخوف والرجاء.

وقال جل وعلا: ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦ﴾[الزمر:٩] .

ولا بد معهما من المحبة لله، فلا بد من هذه الأمور الثلاثة: المحبة لله، والخوف منه سبحانه وتعالىٰ، والرجاء لفضله.

فمن اقتصر علىٰ المحبة فقط فهو صوفي؛ فالصوفية يعبدون الله ﷻ بالمحبة، ولا يخافون ولا يرجون، يقول قائلهم: أنا لا أعبده طمعًا في جنته، ولا خوفًا من ناره، وإنما أعبده للمحبة فقط، وهذا ضلال والعياذ بالله.

ومن عبدالله بالخوف فقط فهو من الخوارج؛ لأن الخوارج أخذوا جانب الخوف والوعيد فقط، فكَفَّروا بالمعاصي.

ومن عبدالله بالرجاء فقط فهو من المرجئة، الذين أخذوا جانب الرجاء فقط، وتركوا جانب الخوف.

أما أهل التوحيد فيعبدون الله بجميع الثلاث: بالحب والخوف والرجاء.

ثم إن الخوف لا يكون معه قنوط، فإن كان معه قنوط من رحمة الله صار كفرًا ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف:٨٧] قال الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[الحجر:٥٦] .

وكذلك الرجاء لا يكون رجاء مع الأمن من مكر الله وعدم الخوف، وهذا مذهب المرجئة، وهو مذهب ضال ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾[الأعراف:٩٩] فالرجاء فقط كفر، والخوف دون الرجاء كفر؛ ولذلك قال المصنف: «**ينقلان عن ملة الإسلام**».

لذا يقول بعض السلف: يجب علىٰ العبد أن يكون بين الخوف والرجاء؛ يعني:

يسوي بينهما، كجناحي الطائر، وجناحا الطائر معتدلان، لو اختل واحد منهما سقط، فكذلك العبد بين الخوف والرجاء كجناحي الطائر.

❏ قوله: «وَسَبِيلُ الحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهلِ القِبلَةِ»:

●«**الحق بينهما**»؛ أي: الخوف والرجاء «**لأهل القبلة**»؛ أي: المسلمين، سُمُّوا أهل القبلة؛ لأنهم يُصلُّون إلى الكعبة، أما من لا يصلي إلى الكعبة فليس من المسلمين؛ لأن الله أمر بالتوجه إلى الكعبة، فالواجب اتباع أمره سبحانه حينما نسخ الاستقبال لبيت المقدس، فالمؤمن يدور مع الأوامر؛ لأنه عبدٌ لله ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة:١٤٣].

❏ قوله: «وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فيهِ»:

●**هذا الكلام فيه مؤاخذة؛ لأن قصر الكفر على الجحود مذهب المرجئة، ونواقض الإسلام كثيرة منها: الجحود، ومنها: الشرك بالله ﷻ، ومنها: الاستهزاء بالدِّين أو بشيء منه ولو لم يجحد، وهي نواقض كثيرة ذكرها العلماء والفقهاء في أبواب الردة، ومنها: تحليل الحرام وتحريم الحلال.**

وذكر شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب منها عشرة، وهي أهمها، وإلا فالنواقض كثيرة. فَقَصرُ نواقض الإسلام على الجحود فقط غلط، وبعض الكتّاب المتعالمين اليوم يحاولون إظهار هذا المذهب من أجل أن يصير الناس في سعة من الدين، ما دام أنه لم يجحد فهو عندهم مسلم، إذا سجد للصنم وقال: أنا ما جحدت، وأنا معترف بالتوحيد، إنما هو ذنب من الذنوب. أو ذبح لغير الله أو سب الله أو سب الرسول أو سب الدين، يقولون: هذا مسلم؛ لأنه لم يجحد، وهذا غلط كبير، وهذا يضيع الدين تمامًا، فلا يبقى دين: فالواجب الحذر من هذا الخطر العظيم.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخ:

❏ قوله: «وَالأَمنُ وَالإِيَاسُ يَنقُلَانِ عَن مِلَّةِ الإِسلَامِ، وَسَبِيلُ الحَقِّ بَينَهُمَا لِأَهلِ القِبلَةِ وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فيهِ.»:

●يُقَرِّرُ العلامة الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا وسطية أهل السنة والجماعة في هذا الأمر العظيم، وهو الأمن من مكر الله، واليأس من رَوحِ الله ﷻ، وأنَّ اليأس هذا سبيل

الكافرين، والأمنُ مِن مكر الله سبيل أهل الشّهوات الذين لا يرقبون الله ﷻ ولا يرقُبُون صفات الرب ﷻ.

والدليل على هذا الأصل قول الله ﷻ في الكافرين في اليأس: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝٨٧﴾ [يوسف:٨٧]، في قول يعقوب عليه السلام لما قال لبنيه: ﴿يَـٰبَنِىَّ ٱذْهَبُوا۟ فَتَحَسَّسُوا۟ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝٨٧﴾، فنهاهم عن اليأس من رَوحِ الله، وعلَّلَ ذلك بأن هذا من خصال الكافرين، وأما الأمن فالأمن من مكر الله ﷻ جاء النهي عنه في غير آية منها قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ۝٩٩﴾ [الأعراف:٩٩].

والأمن من مكر الله كُفر، واليأس من رَوحِ الله كُفرٌ أيضًا، كما قال: «**يَنقُلَانِ عَن مِلَّةِ الإِسلَام**»؛ لأنَّ الله ﷻ وصف الكافرين والخاسرين الذين استحقّوا العقوبة منه والعذاب بأنهم يأمنون من مكر الله وييأسون من رَوحِ الله ﷻ.

وأما أهل السنة والجماعة فهم لا يَأمنون بل يخافون ذنوبهم ويخافون عقوبة الله ﷻ، ويعلمون أنَّ الله سبحانه خافته ملائكته وهم أقرب الأقربين وهم المقربون إليه ﷻ المُطَهَّرُونَ من دنس الآثام ومن رجس الذنوب يخافون ربهم، كما قال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٥٠﴾ [النحل:٥٠]، وكما قال: ﴿إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ۝٢٣﴾ [سبأ:٢٣].

واليأس أيضًا من روح الله هذا صفة أهل القنوط، فأهل السنة والجماعة بين هؤلاء وهؤلاء، لا يأمنون بل يخافون الله ﷻ ولا ييأسون بل يرجون، وهذه راجعة إلى أنهم - يعني: أهل الحق وأهل السنة- يرجون رحمة الله ويخافون عذابه، كما وصف الله ﷻ أولياءَهُ المقربين بقوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ۝٥٧﴾ [الإسراء:٥٧]، وهذه من صفات المتقين، وكذلك في قوله في سورة الأنبياء: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ﴾

[الأنبياء:٩٠]، فجَمَعَ لهم بين الرَّغب والرهب.

إذا تبين ذلك فإنَّ الأمن والإياس رِدَّة عن الدين، كما قال: «**يَنقُلَانِ عَن مِلَّةِ الإِسلَامِ**» بضابط. ومن المهم معرفة هذا الضابط؛ لأنه هو نكتة المسألة وعُقدَتُها، وهو:

- أنَّ الأمن يكون كُفرًا إذا انعدم الخوف.

- واليأس يكون كُفرًا إذا انعدم الرجاء.

فمن لم يكن معه خوف من الله ﷻ أصلًا -يعني: أصل الخوف غير موجود- فقد أَمِنَ فهو كافر.

ومن لم يكن معه رجاء في الله ﷻ أصلًا فقد يئس من روح الله فهو كافر؛ إذًا الأمن والإياس مرتبطان، بل معناهما الخوف والرجاء؛ الأمن لأجل عدم الخوف، واليأس لأجل عدم الرَّجاء.

فمن كان عنده خوف قليل ويأمن كثيرًا فإنه من أهل الذَّنوب لا من أهل الكفر، فإن لم يكن معه خوف أصلًا فإنه كافر بالله ﷻ، كما قال هنا: «**يَنقُلَانِ عَن مِلَّةِ الإِسلَامِ**»، أما أهل التوحيد، أهل الذنوب من أهل القبلة فإنهم بِقَدرِ ما عندهم من الذّنوب يكون عندهم أَمن من مكر الله ﷻ.

فإذًا الأمن من مكر الله يتبعَّض، لا يوجد جميعًا ويذهب جميعًا، بل قد يكون في حق المعيَّن أنه يخاف تارة ويأمن تارة، يصحو تارة ويغفل تارة، وكذلك في اليأس من رَوحِ الله يغلب على المرء الموحّد تارةً أنه ييأس إذا نظر إلى ذنبه، أو نَظَرَ إلى ما يحصل في مجتمعه، أو ينظر إلى ما قضى الله ﷻ في هذه الأرض وعلى أهلها من الشرك مثلًا، أو من الذنوب، أو من الكبائر، أو من القتل، أو من الفساد فيأتيه اليأس، فإن غَلَبَ عليه اليأس بحيث انعدم الرجاء لنفسه أو للناس فإنه يكفر بذلك، أما إذا وُجد عنده اليأس ووُجد عنده رجاء فإنه لا يخرج من الملّة؛ فإذًا هنا ضابط الأمن والإياس الذي ينقل عن الملة هو ما ذكرته لك.

*وأما المُوَحِّد المُعَيَّن من أهل الإيمان فإنه بحسب قوة يقينه يجتمع فيه أَنَّهُ

-يعني: قد يكون عنده أَمن بحسب ذنوبه-، ومن كَمَّلَ الإيمان وحقَّقَ التوحيد فإنه يخاف ولا يأمَنُ من مكر الله. والأمن من مكر الله؛ يعني: الأمن من استدراج الله ﷻ للعباد.

وقد وصف الله ﷻ بعض عباده بقوله: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٤﴾ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴿٤٥﴾﴾ [القلم: ٤٤، ٤٥]، هذا الاستدراج يُحدِثُ الأمن، وما عُذِّبَت أمة إلا وقد أَمِنَت؛ لأنَّ الله ﷻ يبلوهم بالخيرات ويبلوهم بالسيئات ويبلوهم بالشر والخير فتنة، ثُمَّ هم لا يتوبون ولا هم يَذَّكَّرُون.

فإذا وقع منهم الأمن وقعت عليهم العقوبة، نسأل الله ﷻ لنا ولإخواننا العفو والعافية.

فهذا ضابط المسألة «**وَسَبِيلُ الحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهلِ القِبلَةِ**».

إذا تبين ذلك؛ فالواجب على كل مُوَحِّد، كل مؤمن أن يُعَظِّمَ في قلبه جانب الخوف من الله ﷻ.

فلا يُفلِح مَن أمِنَ الله على نفسه طرفة عين، الله ﷻ يُقَلِّبُ القلوب ويقلب الأبصار، وقال في وَصف الأولين: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [الأنعام: ١١٠]. يرى العبد أنَّ الخيرات تنفتح عليه وهم مُقِيم على الذنوب وهو مقيم على المعاصي وهو مقيم على الكبائر، سواء كان العبد فردًا أم كان مجتمعًا.

بنو إسرائيل ادَّعَوا أنهم أحباب الله ﷻ، وأنهم أبناؤه وأنه لا يُعَذِّبُهم ولو حصل لهم تعذيب فإنما تمسهم النار أيامًا معدودة، والله ﷻ عاقَبَ بني إسرائيل العقوبة العظيمة ولَعَنَهُم، حيث قال سبحانه في سورة المائدة: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩] الآيات؛ فالواجب إذًا على المُوَحِّد أن يخاف ذنبه ولا ييأس من رَوحِ الله، كل أحد يُذنِب

ولكن إذا أَذنَبَ استغفر، يخاف ذنبه ويخشى أنَّ الله ﷻ لم يقبل توبته، لم يقبل حوبته، لم يقبل إنابته، يرجو رحمة الله ﷻ ويخاف ذنوبه، فما اجتمع هذان في قلب أحد إلا ونجا، وهو رجاء الرحمة وخوف الذنوب، وهذا هو سبيل الحق الذي هو بين الأمن والإياس لأهل القبلة.

❑ قوله: «وَلَا يَخرُجُ العَبدُ مِنَ الإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدخَلَهُ فِيهِ.»:

●يُريد بذلك أنّ أهل السنة والجماعة خالفوا الخوارج والمعتزلة الذّين يوجبون للعبد النّار والخوارج الذين يُكَفِّرُونَ بالذنوب، فقال: إنَّ العبدَ لا يَخرُجُ مِنَ الإيمَانِ بعد أن دَخَلَ فيه وصار مؤمنًا إلا بجُحُودِ ما أدخَلَهُ فيه؛ وهذا لأجل أنَّ أَعظَمَ المسائل التي يَتَّضِحُ فيها الخروج من الإيمان هو الجَحد، وإلا فهذا الحصر غير مراد للمؤلف كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فإذًا هذه الجملة فيها بيان مخالفة المُكَفِّرين بالذنوب من الخوارج وأشباههم أو الذين يحكمون على مرتكب الكبيرة بأنه خالد مخلَّد في النار من الخوارج والمعتزلة ومن شابههم.

إذا تبين هذا فهذه الجملة المهمّة فيها مسائل:

المسألة الأولى:

دليل هذه الجملة؛ دليلها الإجماع؛ إجماع أهل السّنة والجماعة على أنَّ من دَخَلَ في الإيمان بيقين فإنه لا يَخرُجُ منه إلا بِأَمرٍ مُتيَقَّنٍ مماثِلٍ -يعني: في اليقين- لما بِهِ دخل في الإيمان، وهذا الإجماع له أدلته من كتاب الله ﷻ ومن سنة رسوله ﷺ.

المسألة الثانية:

هذا الحصر في كلام المؤلف ليس مرادًا في أنَّهُ يقول: «لا يخرج أحد من الإيمان إلا بالجحد»، فينفي التكفير أو الحكم بالردة بالاستحلال أو بالإعراض أو بالشك أو بغير ذلك مما يُحكَمُ على من أتى به مع قيام الشروط وانتفاء الموانع بالردة.

ودليل عدم إرادته للحصر أنَّهُ ذَكَر في المسألة الثالثة التي مضت أنَّ المؤلف تبعًا

لأهل السنة لا يُكَفِّرُ أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله فقال في المسألة التي مرت علينا قريبًا: «**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِن أَهلِ القِبلَةِ بِذَنبٍ، مَا لَم يَستَحِلَّهُ**» واستحلال الذنب غير الجحد، الاستحلال صورة والجحد صورة، فدلَّ علىٰ أنَّ الطحاوي لا يريد بالجحد الحصر، ففيه ردّ علىٰ من حَصَرَ الردة أو الكفر بالتكذيب أو بالجحد.

المسألة الثالثة:

الجَحد من الكلمات التي استُعمِلَت في القرآن والتي جاءت في القرآن، ولها دلالتها في لغة العرب.

فَدِلالة الجحد في اللغة: الجحد هو الرد والإنكار، جَحَدَ الشيء؛ يعني: رَدَّهُ أو أنكَرَهُ، هذا من جهة اللغة، فيجتمع في اللغة مع التكذيب بالشيء ظاهرًا أو مع التكذيب به باطنًا.

وأما في القرآن:

فإنَّ الله ﷻ ذكر الجَحد في عدة آيات، وبيَّنَ أنَّ الجَحدَ قد يجتمع مع التكذيب وقد لا يجتمع مع التكذيب، قال ﷻ في سورة الأنعام في وصف المشركين: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنعام:٣٣، ٣٤] فدل علىٰ أنهم لم يُكَذِّبُوا وجَحَدُوا.

ولهذا حقيقة الجحد عند أهل السنة والجماعة مرتبطة بالقول لأجل هذه الآية قال: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾؛ يعني: باطنًا ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾؛ يعني: ظاهرًا، وهذا مرتبط بالقول؛ لأنهم رَدُّوا علىٰ النبي ﷺ.

والخوارج ذهبوا إلىٰ أنَّ الجحد يكون بالقول وبالفعل معًا، فعندهم أنَّ الجحد يكون بالقول كقول أهل السنة، ويكون أيضًا بالفعل فيدُلُّ الفعل علىٰ جحده.

وهذا خلاف ما أَجمَعَ عليه أهل السنة والجماعة من أنَّ الجحد ليس مورده الفعل؛

لأنَّ الفعل مُحتَمِل يَدخُلُهُ التأويل ويَدخُلُهُ الخطأ ويَدخُلُهُ أشياء كثيرة، وأما القول فإنه يقين وواضح؛ لأنّه دخل في الإيمان بالقول -بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله-، فلا يخرُجُ منه إلا بجحودِ ما أدخله فيه، وما أدخله فيه كان قولًا أعلنه، وجَحدُ ما أدخله فيه هو رَدُّهُ وتكذيبه أو إنكاره لما دخل فيه.

وهذه الكلمة كلمة الجحد من الكلمات التي يَحصُلُ فيها خلط وخَلَل، والواجب الرُّجوع في فهمها إلىٰ دلالة الكتاب والسنة وإلىٰ ما أجمع عليه سلف الأمة.

المسألة الرابعة:

أهل السنة والجماعة رحمهم الله -تعالىٰ- في تأصيل قولهم في الإيمان -الذي سيأتي في المسألة التي بعدها- خالفوا الخوارج والمرجئة، وكذلك أيضًا في إخراجهم الواحد من أهل القبلة من الإيمان خالفوا الخوارج والمرجئة؛ لهذا ثَمَّ ارتباط ما بين الدخول والخروج من جهة اليقين؛ ولهذا المؤلف الطحاوي ذكَرَ لك تنبيه علىٰ هذا بقوله: «**وَلَا يَخرُجُ العَبدُ مِنَ الإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدخَلَهُ فِيهِ**»، ولم يقل إلا بالجحد أو إلا بالجحود فيكون مُطلَقًا، بل قال: «**إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدخَلَهُ فِيهِ**»؛ وذلك لأَنَّهُ إذا ثبت الأمر بيقين لم يَزُل بالشك، بل لا بد في زواله من يقين يماثل الأول، والمكفِّرات وما يُحكَمُ علىٰ الواحد من أهل القبلة فيه بالردّة اختلف فيه الفقهاء والعلماء، لكن يجمع ذلك أنه لا يُخَصُّ عند أهل السنة بالجحد؛ ولهذا نقول: الذين قيَّدُوا التكفير وإخراج العبد من الإيمان بالجحد فقط -يعني: دون الاستحلال ودون الشّك ودون الإعراض إلىٰ آخره- هؤلاء ذهبوا إلىٰ أَنَّهُ لا يَكفُرُ إلا المعاند المكذّب ظاهرًا كحال الكفّار والمشركين، وهذا ليس بصحيح؛ لأَنَّ الله ﷻ بيّن أَنَّ كُفرَ من كَفَرَ من العرب:

- بعضهم من جهة الإعراض.
- وبعضهم من جهة الشك.
- وبعضهم من جهة الجحد ظاهرًا والاستيقان باطنًا وهو العناد.

ولهذا نقول: إنَّ المرجئة هم الذين قالوا: لا يخرج المرء من الدين إلا بالتكذيب فقط، فلا بد من التكذيب، والتكذيب قد يكون مع الجحد، وقد يكون الجحد بلا تكذيب، كما نصت عليه الآية ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾.

إذا تبين هذا فأصلُ قول المرجئة في الإيمان -كما سيأتي- أنَّ الإيمان أصله الاعتقاد؛ فلذلك جعلوا المُخرِجَ منه التكذيب.

ومَن أضاف الاعتقاد والقول جعل المُخرِج التكذيب والجحد، مثل كلام الطحاوي هنا؛ لأنَّهُ يأتي أنَّ الإيمان عنده هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، فيجعل التكذيب مُخرِجًا ويجعل الجحد مُخرِجًا لعلاقة التكذيب بالاعتقاد وعلاقة الجحد بالإقرار باللسان.

وأما أهل السنة الذين خالفوا المرجئة في هذه المسألة العظيمة، فقالوا: إنَّ الركن الثالث من أركان مسمىٰ الإيمان وهو العمل أيضًا يدخل في هذا، وهو أَنَّهُ يَخرُجُ من الإيمان بِعَمَلٍ يعمله يكون من جهة اليقين مُخرِجًا للمرء مما أدخله فيه من الإيمان، وهذا سيأتي مزيد تفصيل له.

فإذًا أهل السنة عندهم المُخرِجَات من الإيمان:

- منها التكذيب وهو أعظمها.

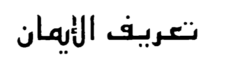
- ثم الجحد.

- ثم الإعراض وهو الذي جاء في قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة:٢٢]، ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَمَّآ أُنذِرُوا۟ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأحقاف:٣]، ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الأنبياء:٢٤].

- ومنه الشّك، الريب، يرتاب ما عنده يقين، المؤمن هو من لا يرتاب، أما إذا ارتاب لا يدري أمحمدٌ ﷺ رسول أم لا؟ فإنَّ هذا صفة المنافق وهو المُعَذَّب في قبره بقوله حيث يقول: ها ها لا أدري سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته. وهذه جُمَل يأتي لها مزيد بيان.



الدرس الرابع والعشرون:



٦٢- وَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ(٤٠٣)(٤٠٤).

---

(٤٠٣) قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ بَاز:

❑ قوله: «والإيمانُ: هو الإقرارُ باللِّسَانِ، والتصديقُ بالجَنَانِ»:

● هذا التعريف فيه نَظَرٌ وَقُصُورٌ!!

والصواب الذي عليه أهل السُّنة والجماعة: أن الإيمان قَولٌ، وعَمَلٌ، واعْتِقَادٌ، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

والأدلة علىٰ ذلك من الكتاب والسُّنَّة أكثر من أن تُحْصَر.

وقد ذكر الشَّارح ابن أبي العز جُمْلَةً منها، فراجعها إن شئت.

وإِخْرَاجُ العمل من الإيمان هو قول المرجئة.

وليس الخلاف بينهم وبين أهل السُّنَّة فيه لفظيًا، بل هو لفظي ومعنوي.

ويترتب عليه أحكام كثيرة، يعلمها من تَدَبَّر كلام أهل السُّنَّة وكلام المرجئة، والله المستعان.

(٤٠٤) قَالَ العَلَّامَةُ الألبَانِي:

❑ قوله: «والإيمانُ: هو الإقرارُ باللِّسَانِ، والتصديقُ بالجَنَانِ»:

● هذا مذهب الحنفية والماتريدية خلافًا للسلف وجماهير الأئمة، كمالك، والشافعي، وأَحْمَد، والأوزاعي، وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا علىٰ الإقرار والتصديق: العمل بالأركان، وليس الخلاف بين المذهبين اختلافًا صوريًا، كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالىٰ، بحجة أنهم جميعًا اتفقوا علىٰ أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه؛ فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحًا، فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان؛ لاتفقوا معهم علىٰ أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية علىٰ ذلك، وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها (ص ٣٤٢ - ٣٤٤)، ولكن الحنفية أصروا علىٰ القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان، وتكلفوا في تأويلها تكلفًا ظاهرًا، بل باطلًا، ذكر الشارح (ص ٣٨٥) نموذجًا منها، بل حكىٰ عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة حديث «**الإيمان بضع وسبعون شعبة...**» مع احتجاج كل أئمة الحديث به، ومنهم البُخَارِيّ ومُسْلِم =

٦٣- [وَأَنَّ جَمِيعَ مَاأَنزلَ اللهُ -تَعَالَىٰ- فِي القُرآنِ](٤٠٥)، وَجَمِيعَ ما صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ(٤٠٦).

٦٤- وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ(٤٠٧) ....

= في «صحيحيهما»! وهو مخرج في «الصحيحة» (١٧٦٩) وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم.

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صوريًّا وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: «إيماني كإيمان أبي بكر الصديق، بل كإيمان الأنبياء والمرسلين، وجبريل وميكائيل -عليهم الصلاة والسلام- كيف؟! وهم بناء علىٰ مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم -مهما كان فاجرًا فاسقًا- أن يقول: «أنا مؤمن إن شاء الله تعالىٰ» بل يقول: «أنا مؤمن حقًّا» والله ﷻ يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [سورة الأنفال:٢ - ٤]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ۝١٢٢﴾ [سورة النساء:١٢٢].

وبناءً علىٰ ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنىٰ في إيمانه فقد كفر، وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية، وتسامح بعضهم -زعموا- فأجاز ذلك دون العكس، وعلل ذلك بقوله: «تنزيلًا لها منزلة أهل الكتاب»!!

وأعرف شخصًا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبىٰ قائلًا: «... لولا أنك شافعي»!! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟ ومن شاء التوسع في هذه المسألة، فليرجع إلىٰ كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية «الإيمان» فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع.

(٤٠٥) الفقرة الأولىٰ -هنا- زيادة في عَدَدٍ من النسخ المخطوطة.

(٤٠٦) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وجَميعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلَّىٰ الله عليه وسلَّم منَ الشَّرعِ والبَيانِ كُلّه حَقٌّ»:

● يعني دون تفريق بين ما كان منه خبر آحاد أو تواتر، ما دام أنه صح عن رسول الله ﷺ وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه، والتفريق بينهما إنما هو بدعة وفلسفة دخيلة في الإسلام، مخالف لما كان عليه السلف الصالح والأئمة المجتهدون، كما حققته في رسالتي «وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد علىٰ شبه المخالفين» وهي مطبوعة مشهورة.

(٤٠٧) قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ بَازٍ:

❑ قوله: «وَالإيمانُ وَاحِدٌ، وأَهلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ...»:

● هذا فيه نظر، بل هو باطل!!

وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ (٤٠٨)، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ (٤٠٩) وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازَمَةِ الأَوْلَى.

٦٥- وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ (٤١٠)، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ (٤١١).

= فَلَيْسَ أَهْلُ الإيمانِ فِيهِ سَواء، بل هُم مُتَفَاوتونَ تَفاوتًا عظيمًا.

فليس إيمان الرُّسل كإيمان غيرهم.

كما أنه ليس إيمان الخلفاء الرَّاشدين وبقية الصحابة رضي الله عنهم مثل إيمان غيرهم، وهكذا ليس إيمان المؤمنين كإيمان الفاسقين، وهذا التفاوت بحسب ما في القَلب، من العلم بالله، وأسمائه، وصفاته، وما شرعه لعباده، وهو قول أهل السنة والجماعة، خلافًا للمرجئة، ومن قال بقولهم، والله المستعان.

(٤٠٨) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وَالإيمانُ وَاحِدٌ، وأَهلُهُ في أَصلِهِ سَوَاءٌ...»:

●قلت: هذا على ما تقدم من قوله في الإيمان أنه إقرار وتصديق فقط، وقد عرفت أن الصواب فيه أنه متفاوت في أصله، وأن إيمان الصالح ليس كإيمان الفاجر، فراجعه.

(٤٠٩) وفي عدة نسخ: «بِالحَقِيقَةِ».

(٤١٠) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «والمؤمِنُونَ كلهُم أَوْلياءُ الرَّحمنِ»:

●وهم الموصوفون في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣] وليست الكرامة بادعاء الكرامات، وخوارق العادات كما يتوهم كثير من الناس، بل ذلك من الإهانات التي تشوه جمال الإسلام.

(٤١١) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «وأكرَمُهُم عِندَ الله أَطْوَعُهُم وأَتبعُهُم لِلقُرآنِ»:

●فيه إشارة لطيفة إلى الرد على متعصبة المذاهب الذين يُؤْثرون اتباع المذهب على اتباع الكتاب والسنة، ذلك لأنه لا تلازم بين اتباع المذاهب واتباع القرآن، فإن المذاهب مختلفة والقرآن لا اختلاف فيه، كما قال تعالى فيه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]؛ فالمسلم كلما كان أتبع للقرآن؛ كان أكرم عند الله -تعالى- وكلما ازداد تقليدًا؛ ازداد بعدًا، وإليه أشار المصنف بقوله: «لا يقلد إلا عصبي أو غبي». (ص ٢٣).

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبي العِز:

قوله: «وَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ. وَجَمِيعَ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ. وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازَمَةِ الْأَوْلَى.»:

● اختلف الناس فيما يقع عليه اسم الإيمان اختلافًا كثيرًا؛ فذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وسائر أهل الحديث وأهل المدينة رحمهم الله، وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين: إلى أنه تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان.

وذهب كثير من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: أنه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان.

ومنهم من يقول: إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتُريدِيّ رَحِمَهُ اللهُ، ويُروى عن أبي حنيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وذهب الكرَّاميَّةُ إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط! فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، لكن يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به! وقولهم ظاهر الفساد.

وذهب الجهم بن صفوان وأبو الحسين الصالحي أحد رؤساء القَدَرِيَّة إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب! وهذا القول أظهر فسادًا مما قبله! فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام، ولم يؤمنوا بهما؛ ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل:١٤]. وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به، بل كافرين به، مُعَادين له، وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمنًا، فإنه قال[٤١٢]:

ولقد علمت بـأن دينَ محمدٍ ... مـن خيـر أديـان البريـة دِينَـا

لـولا الملامة أو حذارُ مسبَّةٍ ... لوجدتني سـمحًا بـذاك مبينا

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمنًا كامل الإيمان! فإنه لم يَجْهَلْ ربه، بل هو عارف به، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر:٣٦]، ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر:٣٩]، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص:٨٢].

والكفر عند الجهم: هو الجهل بالرب تعالىٰ، ولا أحدَ أجهلُ منه بربه! فإنه جعله الوجودَ المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر من هذا؛ فيكون كافرًا بشهادته علىٰ نفسه!

وبين هذه المذاهب مذاهب أُخر، بتفاصيل وقيود، أعرضتُ عن ذكرها اختصارًا، ذَكَر هذه المذاهب أبو المعين النسفي في «تبصرة الأدلة»، وغيره.

وحاصل الكل يرجع إلىٰ أن الإيمان: إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم رحمهم الله، كما تقدم، أو بالقلب واللسان دون الجوارح، كما ذكره الطَّحاوِيُّ عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله، أو باللسان وحده، كما تقدم ذكره عن الكرَّامِيَّةَ أو بالقلب وحده، وهو إما المعرفة، كما قاله الجهم، أو التصديق كما قاله أبو منصور الماتريدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وفساد قول الكرامية والجهم بن صفوان ظاهرٌ.

---

(٤١٢) ذكر هذه الأبيات ابن إسحاق في «سيرته» (١٣٦/٢)، والبَيْهَقِيّ في «الدلائل» (١٨٨/٢)، عن يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس أنه حُدِّث...، قلت: وهو بذلك منقطع.

والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلاف صُوريّ، فإن كون أعمال الجوارح لازمةً لإيمان القلب، أو جزءًا من الإيمان، مع الاتفاق علىٰ أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذَّبه، وإن شاء عفا عنه؛ نزاع لفظي، لا يترتب عليه فساد اعتقاد.

والقائلون بتكفير تارك الصلاة، ضموا إلىٰ هذا الأصل أدلة أخرىٰ، وإلا فقد نفىٰ النبي ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهِب، ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيمان عنهم بالكُلِّيَّة، اتفاقًا.

ولا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالىٰ أراد من العباد القول والعمل، وأعني بالقول: التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وهذا الذي يُعنىٰ به عند إطلاق قولهم: الإيمان قول وعمل، لكن هذا المطلوب من العباد: هل يشمله اسم الإيمان أم الإيمان أحدهما، وهو القول وحده، والعمل مغاير له لا يشمله اسم الإيمان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازًا؟ هذا محل النزاع.

وقد أجمعوا علىٰ أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه: أنه عاصٍ لله ورسوله، مستحق الوعيدَ، لكن فيمن يقول: إن الأعمال غير داخلة في مسمَّىٰ الإيمان من قال: لما كان الإيمان شيئًا واحدًا، فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما! بل قال: كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم السلام!! وهذا غلوٌّ منه؛ فإن الكفر مع الإيمان كالعمىٰ مع البصر، ولا شك أن البُصراء يختلفون في قوة البصر وضعفه، فمنهم الأخفش والأعشىٰ، ومن يرىٰ الخط الثخين دون الرفيع إلا بزجاجة ونحوها، ومن يرىٰ عن قرب زائد علىٰ العادة، وآخر بضده.

ولهذا -والله أعلم- قال الشيخ رحمه الله: «**وأهله في أصله سواء**»، يشير إلىٰ أن التساوي إنما هو في أصله، ولا يلزم منه التساوي من كل وجه، بل تفاوت درجات نور «لا إله إلا الله» في قلوب أهلها لا يحصيه إلا الله تعالىٰ: فمن الناس من نورها في قلبه

كالشمس، ومنهم من نورها في قلبه كالكوكب الدُّريِّ، وآخر كالمشعل العظيم، وآخر كالسراج المضيء، وآخر كالسراج الضعيف؛ ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم وبين أيديهم على هذا المقدار، بحسب ما في قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد علمًا وعملًا، وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعَظُمَ، أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته، بحيث إنه ربما وصل إلى حال لا يصادف شهوة ولا شبهة ولا ذنبًا إلا أحرقه، وهذه حال الصادق في توحيده، فسماء إيمانه قد حُرِسَتْ بالرجوم من كل سارق، ومن عرف هذا عرف معنى قول النبي ﷺ: «**إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله تعالى**»[٤١٣]، وقوله: «**لا يدخل النار من قال: لا إله إلا الله**»[٤١٤]، وما جاء من هذا النوع من الأحاديث التي أشكلت على كثير من الناس، حتى ظنها بعضُهم منسوخة، وظنها بعضُهم قبل ورود الأوامر والنواهي، وحملها بعضُهم على نار المشركين والكفار، وأوَّل بعضُهم الدخولَ بالخلود، ونحو ذلك.

والشارع -صلوات الله عليه- لم يجعل ذلك حاصلًا بمجرد قول اللسان فقط، فإن هذا من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فإن المنافقين يقولونها بألسنتهم، وهم تحت الجاحدين في الدرك الأسفل من النار؛ فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب.

وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كِفَّةٍ، ويقابلها تسعة وتسعون سجلًا، كل سجل منها مَدُّ البصر، فتثقل البطاقة، وتطيش السجلات، فلا يعذَّب صاحبها[٤١٥]. ومعلوم أن كل موحِّد له مثل هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار.

---

(٤١٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٢٥)، ومُسْلِم (٣٣)، من حديث محمود بن الربيع الأنصاري رضي الله عنه.

(٤١٤) لم أجده بهذا اللفظ لكن ورد بمعناه: «إن الله حرم النار على من قال لا إله إلا الله». انظر التخريج السابق.

(٤١٥) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٤٣٠٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في«صحيح سنن ابْنُ مَاجَه ».

وتأمل ما قام بقلب قاتل المئة من حقائق الإيمان، التي لم تشغله عند السياق عن السير إلىٰ القرية، وحملته وهو في تلك الحال أن جعل ينوءُ بصدره وهو يُعالج سكرات الموت.

وتأمل ما قام بقلب البَغِيّ من الإيمان، حين نزعت مُوقَها وسقت الكلب من الرَّكِيَّة، فغُفر لها.

وهكذا العقل أيضًا، فإنه يقبل التفاضل، وأهله في أصله سواء، مستوون في أنهم عقلاء غير مجانين، وبعضهم أعقل من بعض. وكذلك الإيجاب والتحريم، فيكون إيجاب دون إيجاب، وتحريم دون تحريم، هذا هو الصحيح، وإن كان بعضهم قد طرَّد ذلك في العقل والوجوب.

وأما زيادة الإيمان من جهة الإجمال والتفصيل، فمعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب علىٰ كل أحد من الإيمان المفصَّل مما أخبر به الرسولُ ما يجب علىٰ من بلغه خبرُه، كما في حق النجاشيّ وأمثاله.

وأما الزيادة بالعمل والتصديق المستلزم لعمل القلب والجوارح: فهو أكمل من التصديق الذي لا يستلزمه؛ فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به، فإذا لم يحصل اللازم دل علىٰ ضعف الملزوم؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «ليس **المُخْبَرُ كالمُعَايِن**»[٤١٦]. وموسىٰ عليه السلام لما أُخبر أن قومه عبدوا العجل لم يُلْقِ الألواح، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذلك لشك موسىٰ في خبر الله، لكن المُخْبَرَ، وإن جزم بصدق المخبِر، فقد لا يتصور المُخْبَر به في نفسه، كما يتصوره إِذْ عاينه، كما قال إبراهيم الخليل صلوات الله علىٰ نبينا محمد وعليه: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة:٢٦٠].

(٤١٦) أَخرَجَه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٩١)،مرفوعًا من حديث أنس رضي الله عنه، وقال: «لم أر لابن مرزوق هذا أنكرَ من هذين الحديثين وهو لين»، وأَخرَجَه الإسماعيلي في «مشيخته» (٢/٩٨٩)، عن ابن عباس موقوفًا.

قلت: وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٣٧٧).

وأيضًا: فمن وجب عليه الحج والزكاة مثلًا، يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أُمر به، ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره إلا مجملًا، وهذا يجب عليه فيه الإيمان المفصَّل.

وكذلك الرجل أول ما يسلم، إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساوَ الناس فيما أمروا به من الإيمان.

ولا شك أن من قال بقلبه التصديق الجازم، الذي لا يقوى على معارضته شهوة ولا شبهة؛ لا تقع معه معصية، ولولا ما حصل له من الشهوة والشبهة أو إحداهما لما عصى، بل يشتغل قلبه ذلك الوقت بما يواقعه من المعصية، فيغيب عنه التصديق والوعيد فيعصي.

ولهذا -والله أعلم- قال ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»[(٤١٧)]، الحديث. فهو حين يزني يغيب عنه تصديقه بحرمة الزنا، وإن بقي أصل التصديق في قلبه، ثم يعاوده؛ فإن المتقين كما وصفهم الله بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]. قال ليث عن مجاهد: هو الرجل يَهُمُّ بالذنب فيذكر الله فيدعه، والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر رجع، ثم قال تعالى: ﴿وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، أي: وإخوان الشياطين تمدهم الشياطين في الغي ثم لا يقصرون. **قال ابن عباس**: لا الإنس تُقصِر عن السيئات، ولا الشياطين تُمسِك عنهم.

فإذا لم يبصر بقي قلبه في عمى، والشيطان يمده في غيِّه، وإن كان التصديق في قلبه لم يكذب، فذلك النور والإبصار، وتلك الخشية والخوف تخرج من قلبه، وهذا كما أن الإنسان يغمض عينيه فلا يرى، وإن لم يكن أعمى، فكذلك القلب بما

---

(٤١٧) تقدم تخريجه.

يغشاه من رَيْن الذنوب، لا يبصر الحق وإن لم يكن أعمىٰ كعمىٰ الكافر، وجاء هذا المعنىٰ مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ أنه قال: «**إذا زنىٰ العبد نُزِع منه الإيمان، فإنْ تاب أعيد إليه**»[٤١٨].

وإذا كان النزاع في هذه المسألة بين أهل السنة نزاعًا لفظيًّا، فلا محذور فيه، سوىٰ ما يحصل من عدوان إحدىٰ الطائفتين علىٰ الأخرىٰ والافتراق بسبب ذلك، وأن يصير ذلك ذريعة إلىٰ بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلىٰ ظهور الفسق والمعاصي، بأن يقول: أنا مؤمن مسلم حقًّا كامل الإيمان والإسلام، وليٌّ من أولياء الله! فلا يبالي بما يكون منه من المعاصي، **وبهذا المعنىٰ قالت المرجئة**: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله! وهذا باطل قطعًا؛ فالإمام أبو حنيفة رضي الله عنه نظر إلىٰ حقيقة الإيمان لغة مع أدلة من كلام الشارع، وبقية الأئمة -رحمهم الله- نظروا إلىٰ حقيقته في عرف الشارع، فإن الشارع ضم إلىٰ التصديق أوصافًا وشرائط، كما في الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

فمن أدلة الأصحاب لأبي حنيفة رحمه الله: أن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق، قال تعالىٰ خبرًا عن إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧]؛ أي: بمصدِّقٍ لنا، ومنهم من ادعىٰ إجماع أهل اللغة علىٰ ذلك. ثم هذا المعنىٰ اللغوي -وهو التصديق بالقلب- هو الواجب علىٰ العبد حقًّا لله، وهو أن يصدق الرسول ﷺ فيما جاء به من عند الله، فمن صدَّق الرسول فيما جاء به من عند الله فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالىٰ، والإقرار شرط إجراء أحكام الإسلام في الدنيا، هذا علىٰ أحد القولين، كما تقدم، ولأنه ضد الكفر، وهو التكذيب والجحود، وهما يكونان بالقلب، فكذا ما يضادُّهما.

---

[٤١٨] أخرج نحوه أَبُو دَاوُد (٤٦٩٠) والتِّرْمِذِيّ (٢٦٢٥) والحاكم (٧٢٩/١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الحاكم: «حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين»، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «الصحيحة»، برقم (٥٠٩)، وصحح العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ لفظ المؤلف في «تخريج الطحاوية» (ص٣٧٨).

وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل:١٠٦] يدل على أن القلب هو موضع الإيمان، لا اللسان؛ ولأنه لو كان مركبًا من قول وعمل، لزال كله بزوال جزئه؛ ولأن العمل قد عطف على الإيمان، والعطف يقتضي المغايرة، قال تعالى: ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، في مواضع من القرآن.

وقد اعترُض على استدلالهم بأن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق بمنع الترادف بين التصديق والإيمان، وهبْ أن الأمر يصح في موضع، فلمَ قلتم: إنه يوجب الترادف مطلقًا؟ وكذلك اعترُض على دعوى الترادف بين الإسلام والإيمان.

ومما يدل على عدم الترادف: أنه يقال للمخبر إذا صدق: صَدَّقه، ولا يقال، آمَنَه، ولا آمن به، بل يقال: آمن له، كما قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت:٢٦]، ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾ [يونس:٨٣]. وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:٦١]، ففرَّق بين المعدَّى بالباء والمعدى باللام؛ **فالأول** يقال للمخبَر به، **والثاني** للمخبِر.

ولا يَرِدُ كونه يجوز أن يقال: ما أنت بمصدق لنا؛ لأن دخول اللام لتقوية العامل، كما إذا تقدم المعمول، أو كان العامل اسم فاعل، أو مصدرًا، على ما عُرف في موضعه.

فالحاصل أنه لا يقال: قد آمنته، ولا صدقت له، إنما يقال، آمنت له، كما يقال: أقررت له، فكان تفسيره بأقررت أقرب من تفسيره بصدقت، مع الفرق بينهما؛ ولأن الفرق بينهما ثابت في المعنى، فإن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب، يقال له في اللغة: صدقت، كما يقال له: كذبت، فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت.

وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب، فيقال لمن قال: طلعت الشمس : صدقناه، ولا يقال: آمنا له، فإن فيه أصل معنى الأمن، والائتمان إنما يكون في الخبر عن الغائب، فالأمر الغائب هو الذي يؤتمن عليه المخبر؛ ولهذا لم يأت في القرآن وغيره لفظ آمن له إلا في هذا النوع.

ولأنه لم يقابل لفظ الإيمان قط بالتكذيب كما يقابل لفظ التصديق، وإنما يقابل بالكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق، ولكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك؛ لكان كفرُهُ أعظم، فعُلم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط، ولا الكفر هو التكذيب فقط، بل إذا كان الكفر يكون تكذيبًا، ويكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب؛ فكذلك الإيمان، يكون تصديقًا وموافقة وموالاة وانقيادًا، ولا يكفي مجرَّد التصديق، فيكون الإسلام جزء مسمىٰ الإيمان.

ولو سُلِّم الترادف، فالتصديق يكون بالأفعال أيضًا، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**العينان تزنيان، وزناهما النظر، والأذن تزني، وزناها السمع**» إلىٰ أن قال: «**والفرج يصدق ذلك ويكذبه**»[٤١٩].

وقال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكنه ما وقر في الصدور وصدقته الأعمال.

ولو كان تصديقًا فهو تصديق مخصوص، كما في الصلاة ونحوها كما قد تقدم، وليس هذا نقلًا للفظ ولا تغييرًا له، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق، بل بإيمان خاص، وصفه وبيَّنه.

فالتصديق الذي هو الإيمان، أدنىٰ أحواله أن يكون نوعًا من التصديق العام، فلا يكون مطابقًا له في العموم والخصوص، من غير تغيير للبيان ولا قلبه، بل يكون الإيمان في كلام الشارع مؤلفًا من العام والخاص، كالإنسان الموصوف بأنه حيوان ناطق، أو لأن التصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه من لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل علىٰ انتفاء الملزوم.

ونقول: إن هذه لوازم تدخل في مسمىٰ اللفظ تارة، وتخرج عنه أخرىٰ، أو إن اللفظ باقٍ علىٰ معناه في اللغة، ولكن الشارع زاد فيه أحكامًا، أو أن يكون الشارع

---

(٤١٩) أخرج نحوه البُخَارِيّ (٦٢٤٣)، ومُسْلِم (٢٦٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

استعمله في معناه المجازي، فهو حقيقة شرعية، مجاز لغوي، أو أن يكون قد نقله الشارع[٤٢٠]، وهذه أقوال لمن سلك هذه الطريق.

وقالوا: إن الرسول قد وقفنا علىٰ معاني الإيمان، وعلمنا من مراده علمًا ضروريًّا أن من قيل: إنه صدق ولم يتكلم بلسانه بالإيمان، مع قدرته علىٰ ذلك، ولا صلىٰ، ولا صام، ولا أحب الله ورسوله، ولا خاف الله بل كان مبغضًا للرسول، معاديًا له يقاتله؛ أن هذا ليس بمؤمن.

كما علَّمنا أنه رتب الفوز والفلاح علىٰ التكلم بالشهادتين مع الإخلاص والعمل بمقتضاهما؛ فقد قال ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق**»[٤٢١].

وقال أيضًا ﷺ: «**الحياء شعبة من الإيمان**»[٤٢٢]، وقال أيضًا: «**أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خُلُقًا**»[٤٢٣]، وقال أيضًا: «**البذاذة من الايمان**»[٤٢٤].

فإذا كان الإيمان أصلًا، له شُعب متعددة، وكل شعبة منها تسمىٰ: إيمانًا؛ فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والصوم والحج، والأعمال الباطنة: كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه، حتىٰ تنتهي هذه الشعب إلىٰ إماطة الأذىٰ عن الطريق، فإنه من شعب الإيمان.

وهذه الشعب، منها ما يزول الإيمان بزوالها؛ كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها؛ كترك إماطة الأذىٰ عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتًا عظيمًا، منها ما يَقْرُبُ من شعبة الشهادة، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذىٰ.

---

(٤٢٠) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (٧/٢٩٠-٢٩٦) من كتاب الإيمان من «مجموع الفتاوىٰ».

(٤٢١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٣٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤٢٢) انظر ما قبله.

(٤٢٣) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٤٦٨٢)، والتِّرْمِذِيّ (١١٦٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

(٤٢٤) أَخْرَجَه أَحْمَد في «الزهد» (١/٧)، من طريق عبد الله بن أبي أمامة، عن أبيه مرفوعًا.

وكما أن شعب الإيمان إيمان؛ فكذا شعب الكفر كفر، فالحكم بما أنزل الله -مثلًا- من شعب الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله كفر، وقد قال ﷺ: «**من رأىٰ منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»(٤٢٥). رواه مسلم. وفي لفظ: «**ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»(٤٢٦).

وروىٰ الترمذي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من أحب لله، وأبغض لله، وأعطىٰ لله، ومنع لله: فقد استكمل الإيمان**»(٤٢٧). ومعناه -والله أعلم- أن الحب والبغض أصل حركة القلب، وبذل المال ومنعه هو كمال ذلك؛ فإن المال آخر المتعلقات بالنفس، والبدن متوسط بين القلب والمال، فمن كان أول أمره وآخره كله لله، كان الله إلهه في كل شيء، فلم يكن فيه شيء من الشرك، وهو إرادة غير الله وقصده ورجاؤه، فيكون مستكملَ الإيمان، إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الدالة علىٰ قوة الإيمان وضعفه بحسب العمل.

وسيأتي في كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شأن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: «**وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان**». فسمَّىٰ حب الصحابة إيمانًا، وبغضهم كفرًا.

وما أعجب ما أجاب به أبو المعين النسفي وغيره عن استدلالهم بحديث شعب الإيمان المذكور، وهو: أن الراوي قال: «بضع وستون، أو بضع وسبعون»، فقد شهد الراوي بغفلة نفسه حيث شك فقال: «بضع وستون أو بضع وسبعون»، ولا يُظَنُّ برسول الله ﷺ الشك في ذلك! وأن هذا الحديث مخالف للكتاب؛ فطَعَن فيه بغفلة الراوي ومخالفته الكتاب.

---

(٤٢٥) أَخْرَجَه مُسْلِم (٤٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤٢٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (٥٠)،وابن حبان (٦١٩٣/إحسان)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤٢٧) لم أجده في التِّرْمِذِيّ ولكن أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٤٦٨١)، من حديث أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

فانظر إلىٰ هذا الطعن ما أعجبه! فإن تردد الراوي بين الستين والسبعين لا يلزم منه عدم ضبطه، مع أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما رواه: «بضع وستون» من غير شك(٤٢٨).

وأما الطعن بمخالفته الكتاب، فأين في الكتاب ما يدل علىٰ خلافه؟! وإنما فيه ما يدل علىٰ وفاقه، وإنما هذا الطعن من ثمرة شؤم التقليد والتعصب.

وقالوا أيضًا: وهنا أصل آخر، وهو: أن القول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب، وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة، زال الإيمان بكماله؛ وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتبارها وكونها نافعة، وإذا بقي تصديق القلب وزال الباقي، فهذا موضع المعركة!!

ولا شك أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب؛ إذ لو أطاع القلب وانقاد، لأطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة، قال ﷺ: «**إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**»(٤٢٩). فمن صلح قلبه صلح جسده قطعًا، بخلاف العكس.

وأما كونه يلزم من زوال جزئه زوال كله، فإن أريد أن الهيئة الاجتماعية لم تَبْقَ مجتمعة كما كانت، فمُسلَّم، ولكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء، فيزول عنه الكمال فقط.

والأدلة علىٰ زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جدًّا، منها: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]، ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم:٧٦]، ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر:٣١]، ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح:٤]، ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ

(٤٢٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤٢٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٢)، ومُسْلِم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

﴿لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣].

وكيف يقال في هذه الآية والتي قبلها: إن الزيادة باعتبار زيادة المُؤمَن به؟ فهل في قول الناس: ﴿قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾ [آل عمران:١٧٣] زيادة مشروع؟ وهل في إنزال السكينة على قلوب المؤمنين زيادة مشروع؟ وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مرجعهم من الحديبية ليزدادوا طمأنينة ويقينًا، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران:١٦٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ١٢٤ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ﴾ [البقرة:١٢٤، ١٢٥].

وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في تفسيره عند هذه الآية، فقال: حدثنا الفقيه، قال: حدثنا محمد بن الفضل وأبو القاسم الساباذي، قالا: حدثنا فارس بن مردويه، قال: حدثنا محمد بن الفضل بن العابد، قال: حدثنا يحيى بن عيسى، قال: حدثنا أبو مطيع، عن حماد بن سلمة، عن أبي المحزم، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: جاء وفد ثقيف إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، الإيمان يزيد وينقص؟ فقال: «**لا، الإيمان مكمَّل في القلب، زيادته ونقصانه كفر**»(٤٣٠). فقد سئل شيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا الحديث، فأجاب بأن الإسناد من أبي الليث إلى أبي مطيع مجهولون لا يُعْرَفُون في شيء من كتب التواريخ المشهورة.

وأما أبو مطيع، فهو: الحكم بن عبدالله بن مسلمة البلخي، ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلَّاس، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم محمد بن حبان البُستيّ، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم.

---

(٤٣٠) أَخرَجَه السمرقندي في «تفسيره» (٩٩/٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والحديث ضعيف كما نبه على ذلك الشارح؛ بل قال العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٣٨٥): «موضوع».

وأما أبو المُهزِّم، الراوي عن أبي هريرة، وقد تصحَّف على الكاتب، واسمه: يزيد بن سفيان، فقد ضعفه أيضًا غير واحد، وتركه شعبة بن الحجاج، وقال النسائي: متروك. وقد اتهمه شعبة بالوضع، حيث قال: لو أعطوه فَلْسَيْن لحدثهم بسبعين حديثًا!! (٤٣١)

وقد وصف النبي ﷺ النساء بنقصان العقل والدين، وقال ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين**»(٤٣٢). والمراد نفي الكمال، ونظائره كثيرة، وحديث شعب الإيمان، وحديث الشفاعة، وأنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان؛ فكيف يقال بعد هذا: إن إيمان أهل السموات والأرض سواء؟! وإنما التفاضل بينهم بمعانٍ أُخر غير الإيمان؟!

وكلام الصحابة رضي الله عنهم في هذا المعنى كثير أيضًا، منه:

قول أبي الدرداء رضي الله عنه: من فِقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم: أيزداد هو أم ينتقص(٤٣٣) ؟

وكان عمر رضي الله عنه يقول لأصحابه: هلمُّوا نزددْ إيمانًا، فيذكرون الله عز وجل(٤٣٤).

---

(٤٣١) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

أبو مطيع البلخي هذا؛ مترجَم في «الميزان» و«لسان الميزان»، وذكره ابن حبان في كتاب «المجروحين»، الورقة (٨٥) من المخطوطة. وذكروا هذا الكلام الذي رواه أو افتعله. وقال ابن حبان: «كان من رؤساء المرجئة، ممن يبغض السنن ومنتحليها»، ثم نقل روايته هذه، ثم قال: «فيما يشبه هذا الذي ينكره من جالسَ أهل العلم، فكيف الممعن في الصناعة؟!»... وأبو المهزم: له ترجمة في الكنى من «التهذيب»، وذكره ابن حبان في كتاب «المجروحين» الورقة (٢٤٣)، وروى جرحَ شعبةَ إياه. وأنا أميل إلى أن العهدة في هذه الفرية على أبي مطيع البلخي، كما يُفهم من صنيع ابن حبان. فما أظن حماد بن سلمة يروي مثل هذا عن أبي المهزم، ولا عن عشرة من أمثال أبي المهزم.

(٤٣٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٥)، ومُسْلِم (٤٤)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤٣٣) أَخْرَجَه اللالكائي في«شرح أصول السنة» (٩٤٥/٥)، من حديث جرير بن عثمان، قال: سمعت أشياخنا أو بعض أشياخنا: أن أبا الدرداء رضي الله عنه... الأثر.

(٤٣٤) أَخْرَجَه اللالكائي في «شرح أصول السنة» (٩٤١/٥).

وكان ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول في دعائه: اللهم زدنا إيمانًا ويقينًا وفقهًا(٤٣٥).

وكان معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول لرجل: اجلس بنا نؤمن ساعة(٤٣٦). ومثله عن عبدالله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٤٣٧).

وصح عن عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: ثلاث من كُنَّ فيه فقد استكمل الإيمان: إنصاف من نفسه، والإنفاق من إقتار، وبذل السلام للعَالم(٤٣٨). ذكره البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه»، وفي هذا القدر كفاية وبالله التوفيق.

وأما كون عطف العمل على الإيمان يقتضي المغايرة، فلا يكون العمل داخلًا في مسمى الإيمان: فلا شك أن الإيمان تارة يذكر مطلقًا عن العمل وعن الإسلام، وتارة يقرن بالعمل الصالح، وتارة يقرن بالإسلام؛ فالمطلق مستلزم للأعمال، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢] الآية، ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات:١٥] الآية، ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النور:٦٢]، ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة:٨١].

وقال ﷺ: **«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»**(٤٣٩)، الحديث، **«لا تؤمنوا حتى تحابوا»**(٤٤٠)، **«من غشنا فليس منا»**(٤٤١)، **«من حمل علينا السلاح فليس منا»**(٤٤٢).

---

(٤٣٥) أَخْرَجَه عبد الله بن أَحْمَد في «السنة» (١/٣٦٩)، واللالكائي في «شرح أصول السنة» (٥/٩٤٢)، وصححه ابن حجر في «فتح الباري» (١/٤٨).

(٤٣٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ تعليقًا (١/٤٥/فتح)، ووصله عبد الله بن أَحْمَد في «السنة» (١/٣٦٨)، وصححه ابن حجر في «فتح الباري»، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «الإيمان لابن تيمية».

(٤٣٧) أَخْرَجَه اللالكائي في «شرح أصول السنة» (٥/٩٤٤).

(٤٣٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ تعليقًا (١/٨٢/فتح)، ووصله ابن أبي شيبة (٦/١٧٢)، وعبد الرزاق (١٠/٣٨٦)، وقال ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/٣٨): «موقوف صحيح».

(٤٣٩) تقدم تخريجه.

(٤٤٠) أَخْرَجَه مُسْلِم (٥٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤٤١) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٠١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤٤٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٨٧٤)، ومُسْلِم (٩٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وما أبعد قول من قال: إن معنى قوله: «فليس منا»، أي: فليس مثلنا! فليت شعري فمن لم يَغُشَّ يكون مثل النبي ﷺ وأصحابه.

وأما إذا عطف عليه العمل الصالح؛ فاعلم أن عطف الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذكر لهما، والمغايرة على مراتب:

أعلاها: أن يكونا متباينين، ليس أحدهما هو الآخر، ولا جُزْءَه منه، ولا بينهما تلازم؛ كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣].

وهذا هو الغالب.

ويليه: أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]، ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢].

الثالث: عطف بعض الشيء عليه، كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ﴾ [الأحزاب: ٧].

وفي مثل هذا وجهان:

أحدهما: أن يكون داخلًا في الأول، فيكون مذكورًا مرتين.

والثاني: أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلًا فيه هنا، وإن كان داخلًا فيه منفردًا، كما قيل مثل ذلك في لفظ «الفقراء والمساكين» ونحوه، ممَّا تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران.

الرابع: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر: ٣]. وقد جاء في الشعر العطف لاختلاف اللفظ فقط، كقوله:

فألفى قولَها كَذِبًا ومَيْنًا ....

ومن الناس من زعم أن في القرآن من ذلك قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. والكلام على ذلك معروف في موضعه.

فإذا كان العطف في الكلام يكون علىٰ هذه الوجوه، نظرنا في كلام الشارع: كيف ورد فيه الإيمان، فوجدناه إذا أُطلق يراد به ما يراد بلفظ البِرّ، والتقوىٰ، والدين، ودين الإسلام.

ذكر في أسباب النزول أنهم سألوا عن الإيمان، فأنزل الله هذه الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة:١٧٧] الآيات.

قال محمد بن نصر: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا عبدالله بن يزيد المقرئ، والملائي، قالا: حدثنا المسعودي، عن القاسم، قال: جاء رجل إلىٰ أبي ذر رضي الله عنه، فسأله عن الإيمان، فقرأ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة:١٧٧] إلىٰ آخر الآية، فقال الرجل: ليس عن هذا سألتك. فقال: جاء رجل إلىٰ النبي ﷺ فسأله عن الذي سألتني عنه، فقرأ عليه الذي قرأتُ عليك(٤٤٣)، فقال له الذي قلت لي، فلما أبىٰ أن يرضىٰ، قال: «إن المؤمن الذي إذا عمل الحسنه سرَّته ورجا ثوابها، وإذا عمل السيئة ساءته وخاف عقابها»(٤٤٤). وكذلك أجاب جماعة من السلف بهذا الجواب.

وفي «الصحيح» قوله لوفد عبدالقيس: «آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا الخمس من المغنم»(٤٤٥).

ومعلوم أنه لم يُرِدْ أن هذه الأعمال تكون إيمانًا بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لا بد من إيمان القلب؛ فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان.

---

(٤٤٣) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (ص١٧٢) وما بعدها من كتاب «الإيمان».

(٤٤٤) أَخْرَجَه إسحاق بن راهويه في «مسنده»، كما قال ابن حجر في «المطالب العالية» (١٢/٤٢٨): وهذا منقطع وله طريق أصح منه في التفسير، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (١/٤١١)، إلىٰ عبد بن حميد وابن مردويه.

(٤٤٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وأي دليل على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان فوق هذا الدليل؟ فإنه فسر الإيمان بالأعمال ولم يذكر التصديق؛ للعلم بأن هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود.

وفي «المسند» عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب**»(٤٤٦). وفي هذا الحديث دليل على المغايرة بين الإسلام والإيمان، ويؤيده حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقد قال فيه النبي ﷺ: «**هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**». فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان، فبيَّن أن ديننا يجمع الثلاثة، لكن هو درجات ثلاثة: مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن.

والمراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام قطعًا، كما أنه أريد بالإحسان ما ذكر مع الإيمان والإسلام، لا أن الإحسان يكون مجردًا عن الإيمان، هذا محال، وهذا كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣٢]. والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنه معرَّض للوعيد. وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع التصديق بالقلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن؛ فإنه معرض للوعيد. فأما الإحسان فهو أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله، والإيمان أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله من الإسلام؛ فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين.

وهذا كالرسالة والنبوة؛ فالنبوة داخلة في الرسالة، والرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها، فكل رسول نبي، ولا ينعكس.

وقد صار الناس في مسمى الإسلام على ثلاثة أقوال:

فطائفة جعلت الإسلام هو الكلمة.

---

(٤٤٦) أَخْرَجَه أَحْمَد (٣/١٣٤)، وابن أبي شيبة (٣٠٣١٩)، وأبو يعلى (٥/٣٠١)، جميعهم من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في تحقيق «الإيمان لابن تيمية».

وطائفة أجابوا بما أجاب به النبي ﷺ حين سُئِل عن الإسلام والإيمان، حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة.

وطائفة جعلوا الإسلام مرادفًا للإيمان، وجعلوا معنىٰ قول الرسول ﷺ: «**الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة**»، الحديث: شعائرَ الإسلام. والأصل عدم التقدير، مع أنهم قالوا: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، ثم قالوا: الإسلام والإيمان شيء واحد؛ فيكون الإسلام هو التصديق! وهذا لم يقُلْه أحد من أهل اللغة، وإنما هو الانقياد والطاعة، وقد قال النبي ﷺ: «**اللهم لك أسلمت وبك آمنت**»(٤٤٧). وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيب بغير ما أجاب به النبي ﷺ.

وأما إذا أُفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أفرد الإسلام فقد يكون مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاع، وهذا هو الواجب، وهل يكون مسلمًا ولا يقال له: مؤمن؟ وقد تقدم الكلام فيه.

وكذلك هل يستلزم الإسلامُ الإيمانَ؟ فيه النزاع المذكور، وإنما وعد الله بالجنة في القرآن، وبالنجاة من النار باسم الإيمان، كما قال الله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]. وقال تعالىٰ: ﴿سَابِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١].

وأما اسم الإسلام مجردًا، فما علِّق به في القرآن دخول الجنة، لكنه فَرَضَهُ، وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل من أحد سواه، وبه بعث النبيين، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فالحاصل أن حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر، فَمَثَلُ الإسلام من الإيمان، كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرىٰ، فشهادة الرسالة

(٤٤٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١١٢٠)، ومُسْلِم (٧٦٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان في الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرىٰ في المعنىٰ والحكم، كشيء واحد، كذلك الإسلام والإيمان، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له؛ إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه.

ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله، وفي كلام الناس كثيرة؛ أعني في الإفراد والاقتران.

منها: لفظ الكفر والنفاق؛ فالكفر إذا ذكر مفردًا في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة:٥]، ونظائره كثيرة.

وإذا قرن بينهما كان الكافر من أظهر كفره، والمنافق من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه.

وكذلك لفظ البر والتقوىٰ، ولفظ الإثم والعدوان، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظ الفقير والمسكين، وأمثال ذلك.

ويشهد للفرق بين الإسلام والإيمان، قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤] إلىٰ آخر السورة.

وقد اعتُرض علىٰ هذا بأن معنىٰ الآية ﴿قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾: انقَدْنا بظواهرنا؛ فهم منافقون في الحقيقة، وهذا أحد قولي المفسرين في هذه الآية الكريمة.

وأجيب بالقول الآخر، ورُجِّح، وهو أنهم ليسوا بمؤمنين كاملي الإيمان، لا أنهم منافقون، كما نفىٰ الإيمان عن القاتل، والزاني، والسارق، ومن لا أمانة له. ويؤيد هذا سباقُ الآية وسياقها؛ فإن السورة من أولها إلىٰ هنا في النهي عن المعاصي، وأحكام بعض العصاة، ونحو ذلك، وليس فيها ذكر المنافقين.

ثم قال بعد ذلك: ﴿وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات:١٤]، ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطاعة. ثم قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ

ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ﴾ [الحجرات:١٥] الآية، يعني -والله أعلم- أن المؤمنين الكاملي الإيمان، هم هؤلاء، لا أنتم، بل أنتم منفيٌّ عنكم الإيمان الكامل. يؤيد هذا: أنه أمرهم، أو أذن لهم، أن يقولوا: أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذلك، ولو كانوا منافقين لنفىٰ عنهم الإسلام، كما نفىٰ عنهم الإيمان، ونهاهم أن يَمُنُّوا بإسلامهم، فأثبت لهم إسلامًا، ونهاهم أن يمنوا به علىٰ رسوله، ولو لم يكن إسلامًا صحيحًا لقال: لم تسلموا، بل أنتم كاذبون، كما كذبهم في قولهم: ﴿نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون:١]، والله أعلم بالصواب.

وينتفي بعد هذا التقرير والتفصيل دعوىٰ الترادف، وتشنيع من ألزم بأن الإسلام لو كان هو الأمور الظاهرة، لكان ينبغي أن لا يقبل إلا ذلك، ولا يقبل إيمان المخلص! وهذا ظاهر الفساد، فإنه قد تقدم تنظير الإيمان والإسلام بالشهادتين وغيرهما، وأن حالة الاقتران غير حالة الانفراد.

فانظر إلىٰ كلمة الشهادة، فإن النبي ﷺ قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يقولوا: لا إله إلا الله**»(٤٤٨)، الحديث. فلو قالوا: لا إله إلا الله، وأنكروا الرسالة؛ ما كانوا يستحقون العصمة، بل لا بد أن يقولوا: لا إله إلا الله قائمين بحقها، ولا يكون قائمًا بـ «لا إله إلا الله» حق القيام، إلا من صدَّق بالرسالة، وكذا من شهد أن محمدًا رسول الله، لا يكون قائمًا بهذه الشهادة حق القيام، إلا من صدق هذا الرسول في كل ما جاء به.

فانتظمت التوحيدَ، وإذا ضُمّت شهادة أن لا إله إلا الله إلىٰ شهادة أن محمدًا رسول الله، كان المراد من شهادة أن لا إله إلا الله إثبات التوحيد، ومن شهادة أن محمدًا رسول الله إثبات الرسالة.

كذلك الإسلام والإيمان إذا قُرن أحدهما بالآخر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]، وقوله ﷺ: «**اللهم**

---

(٤٤٨) أَخرَجه البُخارِيّ (٢٥)، ومُسْلِم (٢٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لك أسلمت، وبك آمنت»[٤٤٩]؛ كان المراد من أحدهما غير المراد من الآخر، وكما قال ﷺ: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب**»[٤٥٠].

وإذا انفرد أحدهما شمل معنى الآخر وحكمه، وكما في الفقير والمسكين ونظائره، فإن لفظي الفقير والمسكين إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فهل يقال في قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة:٨٩] أنه يُعطى المُقِلّ دون المُعدِم، أو بالعكس؟ وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢٧١].

ويندفع أيضًا تشنيع من قال: ما حكم من آمن ولم يسلم؟ أو أسلم ولم يؤمن في الدنيا والآخرة؟ فمن أثبت لأحدهما حكمًا ليس بثابت للآخر، ظهر بطلان قوله.

ويقال له في مقابلة تشنيعه: أنت تقول: المسلم هو المؤمن، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ فجعلهما غَيْرَيْن، وقد قيل لرسول الله ﷺ: مالك عن فلان، والله إني لأراه مؤمنًا؟ قال: «**أو مسلمًا**»[٤٥١]، قالها ثلاثًا. فأثبت له اسم الإسلام وتوقف في اسم الإيمان، فمن قال: هما سواء كان مخالفًا، والواجب رد موارد النزاع إلى الله ورسوله.

وقد يتراءى في بعض النصوص معارضة، ولا معارضة بحمد الله تعالى، ولكن الشأن في التوفيق، وبالله التوفيق.

وأما الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات:٣٥، ٣٦] على ترادف الإسلام والإيمان، فلا حجة فيه؛ لأن البيت المخرَج كانوا متصفين بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما.

والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وإنما هي من الأصحاب، فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة! وقد حكى الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد، وأن حماد بن زيد لما رَوَى له حديثَ: «**أي الإسلام**

---

(٤٤٩) تقدم تخريجه.

(٤٥٠) تقدم تخريجه.

(٤٥١) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٢٧)، ومُسْلِم (١٥٠)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

أفضل»(٤٥٢) إلىٰ آخره، قال له: ألا تراه يقول: أي الإسلام أفضل، قال: الإيمان، ثم جعل الهجرةَ والجهادَ من الإيمان؟ فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: بما أجيبه؟ وهو يحدثني بهذا عن رسول الله ﷺ.

ومن ثمرات هذا الاختلاف: مسألة الاستثناء في الإيمان، وهو أن يقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله. والناس فيه علىٰ ثلاثة أقوال: طرفان ووسط، منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجيزه باعتبار ويمنعه باعتبار، وهذا أصح الأقوال.

أما من يوجبه، فلهم مأخذان:

أحدهما: أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمنًا أو كافرًا باعتبار الموافاة، وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به، قالوا: والإيمان الذي يتعقبه الكفر فيموت صاحبه كافرًا: ليس بإيمان؛ كالصلاة التي أفسدها صاحبها قبل الكمال، والصيام الذي يُفطِر صاحبُه قبل الغروب، وهذا مأخذ كثير من الكلابية وغيرهم، وعند هؤلاء أن الله يحب في الأزل من كان كافرًا إذا علم منه أنه يموت مؤمنًا، فالصحابة ما زالوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس ومن ارتد عن دينه ما زال الله يبغضه وإن كان لم يكفر بعدُ! وليس هذا قول السلف، ولا كان يعلل بهذا من يستثني من السلف في إيمانه، وهو فاسد؛ فإن الله تعالىٰ قال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[آل عمران:٣١]، فأخبر أنه يحبهم إن اتبعوا الرسول، فاتباع الرسول شرط المحبة، والمشروط يتأخر عن الشرط، وغير ذلك من الأدلة.

ثم صار إلىٰ هذا القول طائفة غلوا فيه، حتىٰ صار الرجل منهم يستثني في الأعمال الصالحة، يقول: صليت إن شاء الله! ونحو ذلك؛ يعني القبول.

ثم صار كثير منهم يستثنون في كل شيء، فيقول أحدهم: هذا ثوب إن شاء الله! هذا حبل إن شاء الله! فإذا قيل لهم: هذا لا شك فيه. يقولون: نعم، لكن إذا شاء الله أن يغيِّره غيَّره!!

---

(٤٥٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١١)، ومُسْلِم (٤٢)، من حديث أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه.

المأخذ الثاني: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله، وترك ما نهاه عنه كله، فإذا قال الرجل: أنا مؤمن، بهذا الاعتبار: فقد شهد لنفسه أنه من الأبرار المتقين، القائمين بجميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه، فيكون من أولياء الله المقربين! وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة؛ لكان ينبغي أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال.

وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوَّزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

ويحتجون -أيضًا- بجواز الاستثناء فيما لا شك فيه، كما قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧]. وقال ﷺ حين وقف على المقابر: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»(٤٥٣). وقال أيضًا: «إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله»(٤٥٤)، ونظائر هذا.

وأما من يحرِّمه، فكل من جعل الإيمان شيئًا واحدًا، فيقول: أنا أعلم أني مؤمن، كما أعلم أني تكلمت بالشهادتين، فقولي: أنا مؤمن، كقولي: أنا مسلم، فمن استثنى في إيمانه فهو شاكٌّ فيه، وسمَّوا الذين يستثنون في إيمانهم الشَّكَّاكة.

وأجابوا عن الاستثناء الذي في قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧]، بأنه يعود إلى الأمن والخوف، فأما الدخول فلا شك فيه. وقيل: لتدخلن جميعكم أو بعضكم؛ لأنه علم أن بعضهم يموت.

وفي كلا الجوابين نظر؛ فإنهم وقعوا فيما فروا منه، فأما الأمن والخوف فقد أخبر أنهم يدخلون آمنين، مع علمه بذلك، فلا شك في الدخول، ولا في الأمن، ولا في دخول الجميع أو البعض؛ فإن الله قد علم من يدخل، فلا شك فيه أيضًا، فكان قول: «إن شاء الله» هنا تحقيقًا للدخول، كما يقول الرجل فيما عزم على أن يفعله لا

(٤٥٣) أَخرَجَه مُسْلِم (٢٤٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٤٥٤) أَخرَجَه مُسْلِم (١١١٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

محالة: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، لا يقولها لشكٍّ في إرادته وعزمه، ولكن إنما لا يحنث الحالف في مثل هذه اليمين؛ لأنه لا يجزم بحصول مراده.

وأجيب بجواب آخر لا بأس به، وهو: أنه قال ذلك تعليمًا لنا كيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل(٤٥٥)، وفي كون هذا المعنىٰ مرادًا من النص نظر؛ فإنه ما سيق الكلام له إلا أن يكون مرادًا من إشارة النص.

وأجاب الزمخشري بجوابين آخرين باطلين، وهما: أن يكون المَلَك قد قاله، فأثبت قرآنًا! أو أن الرسول قاله!!

وأما من يجوّز الاستثناء وتركه، فهم أسعد بالدليل من الفريقين، وخير الأمور أوسطها؛ فإن أراد المستثني الشك في أصل إيمانه مُنع من الاستثناء، وهذا مما لا خلاف فيه، وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال:٢-٤]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات:١٥]. فالاستثناء حينئذٍ جائز، وكذلك من استثنىٰ وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنىٰ تعليقًا للأمر بمشيئة الله، لا شكًّا في إيمانه، وهذا القول في القوة كما ترىٰ.

❑ قوله: «وجَميعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ مِنَ الشَّرعِ والبَيانِ كُلُّه حَقٌّ»:

●يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك إلىٰ الرد علىٰ الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة، القائلين بأن الأخبار قسمان(٤٥٦): متواتر وآحاد؛ فالمتواتر -وإن كان قطعي السند- لكنه

---

(٤٥٥) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (ص٤٢٩-٤٦٠) من «مجموع الفتاوىٰ» و(ص ٣٣٦-٣٩٣) من كتاب «الإيمان» طبع المكتب الإسلامي

(٤٥٦) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين!! وبهذا قدحوا في دلالة القرآن علىٰ الصفات! قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يحتج بها من جهة طريقها، ولا من جهة متنها! فسدُّوا علىٰ القلوب معرفة الرب تعالىٰ وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول، وأحالوا الناس علىٰ قضايا وهمية، ومقدمات خيالية، سموها قواطع عقلية، وبراهين يقينية!! وهي في التحقيق ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ ۗ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٣٩، ٤٠][٤٥٧].

ومن العجب أنهم قدموها علىٰ نصوص الوحي، وعزلوا لأجلها النصوص، فأقفرت قلوبهم من الاهتداء بالنصوص، ولم يظفروا بقضايا العقول الصحيحة المؤيَّدة بالفطرة السليمة والنصوص النبوية، ولو حكَّموا نصوص الوحي؛ لفازوا بالمعقول الصحيح، الموافق للفطرة السليمة.

بل كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص علىٰ بدعته، وما ظنه معقولًا: فما وافقه قال: إنه مُحْكَم، وقَبِلَهُ واحتجَّ به!! وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم ردَّه، وسمىٰ رده تفويضًا! أو حرَّفه، وسمىٰ تحريفه تأويلًا!! فلذلك اشتد إنكار أهل السنة عليهم.

وطريق أهل السنة: أن لا يعدلوا عن النص الصحيح، ولا يعارضوا بمعقول، ولا قول فلان، كما أشار إليه الشيخ.

وكما قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت الحميدي يقول: كنا عند الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، فأتاه رجل فسأله عن مسألة، فقال قضىٰ فيها رسول الله ﷺ كذا وكذا. فقال رجل للشافعي: ما تقول أنت؟! فقال: سبحان الله! تراني في كنيسة! تراني في بيعة! ترىٰ

= انظر (ص٤٤٦) من كتاب «الإيمان».

(٤٥٧) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (ص٤٥٠) من كتاب «الإيمان».

على وسطي زنارًا؟! أقول لك: قضى رسول الله ﷺ وأنت تقول: ما تقول أنت؟! ونظائر ذلك في كلام السلف كثير.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦].

وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، عملًا به وتصديقًا له: يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر، ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع، كخبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «**إنما الأعمال بالنيات**»[(٤٥٨)]، وخبر ابن عمر رضي الله عنهما: «نهى عن بيع الولاء وهبته»[(٤٥٩)]، وخبر أبي هريرة رضي الله عنه: «لا تُنْكَح المرأة على عمتها ولا على خالتها»[(٤٦٠)] وكقوله: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»[(٤٦١)]، وأمثال ذلك، وهو نظير خبر الذي أتى مسجد قباء، وأخبر أن القبلة تحولت إلى الكعبة، فاستداروا إليها[(٤٦٢)]

وكان رسول الله ﷺ يرسل رسله آحادًا، ويرسل كتبه مع الآحاد، ولم يكن المرسل إليهم يقولون: لا نقبله؛ لأنه خبر واحد! وقد قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة:٣٣]. فلا بد أن يحفظ الله حججه وبيناته على خلقه؛ لئلا تبطل حججه وبيناته.

ولهذا فضح الله من كذب على رسوله في حياته وبعد وفاته، وبيَّن حاله للناس.

قال سفيان بن عيينة: ما ستر الله أحدًا يكذب في الحديث.

وقال عبدالله بن المبارك: لو همَّ رجل في السَّحَرِ أن يكذب في الحديث، لأصبح والناس يقولون: فلان كذَّاب.

---

(٤٥٨) أَخْرَجَه بهذا اللفظ البُخَارِيّ (١)، من حديث عمر رضي الله عنه.

(٤٥٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٥٣٥)، ومُسْلِم (١٥٠٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤٦٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥١٠٩)، ومُسْلِم (١٤٠٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤٦١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٦٤٥)، وأَخْرَجَه مُسْلِم (١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤٦٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٤٩٣)، ومُسْلِم (٥٢٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وخبر الواحد وإن كان يحتمل الصدق والكذب، ولكن التفريق بين صحيح الأخبار وسقيمها لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته مشتغلًا بالحديث، والبحث عن سيرة الرواة؛ ليقف على أحوالهم وأقوالهم، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل، وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحدًا في كلمة يتقوَّلها على رسول الله ﷺ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك.

وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نقل إليهم، فهم يَزَكُ الإسلام وعصابة الإيمان، وهم نُقَّاد الأخبار، وصيارفة الأحاديث؛ فإذا وقف المرء على هذا من شأنهم، وعرف حالهم، وخَبُرَ صدقهم وورعهم وأمانتهم، ظهر له العلم فيما نقلوه ورَوَوْهُ.

ومن له عقل ومعرفة يعلم أن أهل الحديث لهم من العلم بأحوال نبيهم وسيرته وأخباره ما ليس لغيرهم به شعور، فضلًا أن يكون معلومًا لهم أو مظنونًا.

كما أن النحاة عندهم من أخبار سيبويه والخليل وأقوالهما ما ليس عند غيرهم، وعند الأطباء من كلام بقراط وجالينوس ما ليس عند غيرهم، وكل ذي صنعة هو أخبر بها من غيره، فلو سألت البقَّال عن أمر العطر، أو العطَّار عن البَزِّ، ونحو ذلك!! لعُدَّ ذلك جهلًا كبيرًا.

ولكن النفاة قد جعلوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] مستندًا لهم في ردِّ الأحاديث الصحيحة، فكلما جاءهم حديث يخالف قواعدهم وآراءهم، وما وضعته خواطرهم وأفكارهم، ردوه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، تلبيسًا منهم وتدليسًا على من هو أعمى قلبًا منهم، وتحريفًا لمعنى الآية عن مواضعه.

ففهموا من أخبار الصفات ما لم يُرِدْه الله ولا رسوله، ولا فهمه أحد من أئمة الإسلام، أنه يقتضي إثباتها التمثيل بما للمخلوقين! ثم استدلوا على بطلان ذلك بـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ تحريفًا للنصين! ويصنفون الكتب، ويقولون: هذا أصول دين الإسلام الذي أمر الله به، وجاء من عنده، ويقرءون كثيرًا من القرآن ويفوِّضون معناه إلى الله تعالى من غير تدبُّرٍ لمعناه الذي بيَّنه الرسول، وأخبر أنه معناه الذي أراده الله.

وقد ذم الله تعالىٰ أهل الكتاب الأوَّل علىٰ هذه الصفات الثلاث، وقص علينا ذلك من خبرهم لنعتبر وننزجر عن مثل طريقتهم، فقال تعالىٰ: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٧٥]، إلىٰ أن قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة:٧٨]. والأماني: التلاوة المجردة. ثم قال تعالىٰ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة:٧٩]؛ فذمهم علىٰ نسبة ما كتبوه إلىٰ الله، وعلىٰ اكتسابهم بذلك، فكلا الوصفين ذميم: أن ينسب إلىٰ الله ما ليس من عنده، وأن يأخذ بذلك عوضًا من الدنيا مالًا أو رياسة، نسأل الله تعالىٰ أن يعصمنا من الزلل في القول والعمل بمنّه وكرمه.

ويشير **الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ **بقوله: «من الشرع والبيان»** إلىٰ أن ما صح عن النبي ﷺ نوعان:

شرع ابتدائي، وبيان لما شرعه الله تعالىٰ في كتابه العزيز، وجميع ذلك حق واجب الاتباع.

❑ وقوله: **«وأَهلُهُ في أَصلِهِ سَوَاءٌ، والتَّفاضُلُ بَيْنَهُم بالحقيقة ومُخَالَفةِ الهوىٰ، ومُلازَمَةِ الأولىٰ»**:

●وفي بعض النسخ: بالخشية والتقىٰ بدل قوله: «بالحقيقة»، ففي العبارة الأولىٰ يشير إلىٰ أن الكل مشتركون في أصل التصديق، ولكن التصديق يكون بعضه أقوىٰ من بعض وأثبت، كما تقدم نظيره بقوة البصر وضعفه: وفي العبارة الأخرىٰ يشير إلىٰ أن التفاوت بين المؤمنين بأعمال القلوب، وأما التصديق فلا تفاوت فيه، والمعنىٰ الأول أظهر قوة، والله أعلم بالصواب.

❑ قوله: **«والمؤمِنُونَ كُلُّهُم أَوْلياءُ الرَّحمٰنِ»**:

●قال تعالىٰ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢، ٦٣]، الآية. **الولي**: من الولاية

بفتح الواو، التي هي ضد العداوة. **وقد قرأ حمزة:** (ما لكم من ولايتهم من شيء) [الأنفال:٧٢]، بكسر الواو، والباقون بفتحها، **فقيل:** هما لغتان. **وقيل:** بالفتح النصرة، وبالكسر الإمارة. **قال الزجاج:** وجاز الكسر؛ لأن في تولي بعض القوم بعضًا جنسًا من الصناعة والعمل، وكل ما كان كذلك مكسور، مثل: الخياطة ونحوها. فالمؤمنون أولياء الله، والله تعالى وليهم، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة:٢٥٧] الآية، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد:١١]. والمؤمنون بعضهم أولياء بعض، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة:٧١] الآية، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال:٧٢] إلى آخر السورة، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة:٥٥، ٥٦].

فهذه النصوص كلها ثبت فيها موالاة المؤمنين بعضهم لبعض، وأنهم أولياء الله، وأن الله وليهم ومولاهم؛ فالله يتولى عباده المؤمنين، فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له وليًّا فقد بارزه بالمحاربة.

وهذه الولاية من رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجته إليه، قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾ [الإسراء:١١١]؛ فالله تعالى ليس له ولي من الذل، بل لله العزة جميعًا، خلاف الملوك وغيرهم ممن يتولاه لذله وحاجته إلى ولي ينصره.

والولاية أيضًا نظير الإيمان؛ فيكون مراد الشيخ: أن أهلها في أصلها سواء، وتكون كاملة وناقصة؛ فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟

يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس:٦٢-٦٤]، فـ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ منصوب على أنه صفة أولياء الله، أو بدل منه، أو بإضمار «أمدح»، أو مرفوع بإضمار «هم»، أو خبر ثانٍ لـ «إن»، وأجيز فيه الجر، بدلًا من ضمير «عليهم».

وعلىٰ هذه الوجوه كلها فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون، وهم أهل الوعد المذكور في الآيات الثلاث، وهي عبارة عن موافقة الولي الحميد في محابِّه ومساخطه، ليست بكثرة صوم ولا صلاة، ولا تملق ولا رياضة.

وقيل: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ مبتدأ، والخبر: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ﴾، وهو بعيد؛ لقطع الجملة عما قبلها، وانتثار نظم الآية.

ويجتمع في المؤمن ولاية من وجه، وعداوة من وجه، كما قد يكون فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوىٰ وفجور، ونفاق وإيمان. وإن كان في هذا الأصل نزاع لفظي بين أهل السنة، ونزاع معنوي بينهم وبين أهل البدع، كما تقدم في الإيمان، ولكن موافقة الشارع في اللفظ والمعنىٰ أولىٰ من موافقته في المعنىٰ وحده، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦]. وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]، الآية. وقد تقدم الكلام علىٰ هذه الآية، وأنهم ليسوا منافقين علىٰ أصح القولين.

وقال ﷺ: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتىٰ يدعها: إذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر**»(٤٦٣). وفي رواية: «**وإذا ائتمن خان**»(٤٦٤) بدل: و«**إذا وعد أخلف**». أخرجاه في «الصحيحين».

وحديث: «شعب الإيمان» تقدم.

---

(٤٦٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٤)، ومُسْلِم (٥٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤٦٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٣)، ومُسْلِم (٥٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله ﷺ: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»[٤٦٥].

فعُلم أن من كان معه من الإيمان أقل القليل لم يخلد في النار، وإن كان معه كثير من النفاق، فهو يعذب في النار على قدر ما معه من ذلك، ثم يخرج من النار؛ فالطاعات من شعب الإيمان، والمعاصي من شعب الكفر، وإن كان رأس شعب الكفر الجحود، ورأس شعب الإيمان التصديق.

وأما ما يُروىٰ مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ أنه قال: «**ما من جماعة اجتمعت إلا وفيهم ولي لله، لا هم يدرون به، ولا هو يدري بنفسه**»[٤٦٦]، فلا أصل له، وهو كلام باطل؛ فإن الجماعة قد يكونون كفارًا، وقد يكونون فساقًا يموتون علىٰ الفسق[٤٦٧].

وأما أولياء الله الكاملون، فهم الموصوفون في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤] الآية. والتقوىٰ هي المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وهم قسمان: مقتصدون، ومقرَّبون.

فالمقتصدون: الذين يتقربون إلىٰ الله بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح.

والسابقون: الذين يتقربون إلىٰ الله بالنوافل بعد الفرائض.

---

(٤٦٥) أَخرَجَه التِّرمِذيّ (١٩٩٩)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الألبَانِيّ في «صحيح سنن الترمذي». وأصل الحديثين في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في حديث الشفاعة بلفظ: «أَخرِجْ من...».

(٤٦٦) باطل: ذكره القاري علي بن سلطان في «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (٢٨٨)، والعجلوني في «كشف الخفا» (٢٢٤٩) واتفقا علىٰ أنه لا أصل له، وأنه كلام باطل.

(٤٦٧) قَالَ العَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر:

كلام الشارح هذا نقله ملَّا علي القاري في «الموضوعات» (ف٦١) طبعة الهند، بشيء من الاختصار، ونسبه لبعضهم دون تعيين القائل. ونقله العجلوني في «كشف الخفا» (١٩٤/٢) عن القاري.

كما في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله تعالىٰ: من عادىٰ لي وليًّا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إليَّ عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتىٰ أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته**»[٤٦٨]. والولي: خلاف العدو، وهو مشتق من الولي وهو الدنو والتقرب، فولي الله: هو من والىٰ الله بموافقته في محبوباته، والتقرب إليه بمرضاته، وهؤلاء كما قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢، ٣].

قال أبو ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لما نزلت الآية، قال النبي ﷺ: «**يا أبا ذر، لو عمل الناس بهذه الآية لكفتهم**»[٤٦٩]. فالمتقون يجعل الله لهم مخرجًا مما ضاق علىٰ الناس، ويرزقهم من حيث لا يحتسبون، فيدفع الله عنهم المضارَّ، ويجلب لهم المنافع، ويعطيهم الله أشياء يطول شرحها من المكاشفات والتأثيرات.

❑ قوله: «وأَكرَمُهُم عِنْدَ الله أَطْوَعُهُم وأَتْبعُهُم لِلقُرآنِ»:

●أي: أكرم المؤمنين هو الأطوع لله والأتبع للقرآن، وهو الأتقىٰ، والأتقىٰ هو الأكرم، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]. وفي «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا فضل لعربي علىٰ عجمي، ولا لعجمي علىٰ عربي، ولا لأبيض علىٰ أسود، ولا لأسود علىٰ أبيض، إلا بالتقوىٰ، الناس من آدم، وآدم من تراب**»[٤٧٠].

---

(٤٦٨) تقدم تخريجه.

(٤٦٩) ضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٤٠٥).

(٤٧٠) لم أجده في السنن وإنما أَخْرَجَه أَحْمَد (٥/٤١١)، من طريق أبي نضرة قال: حدثني من سمع خطبة رسول الله ﷺ، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «تخريج الطحاوية» (ص٤٠٦).

وبهذا الدليل يظهر ضعف تنازعهم في مسألة الفقير الصابر والغني الشاكر، وترجيح أحدهما على الآخر، وأن التحقيق أن التفضيل لا يرجع إلى ذات الفقر والغنى، وإنما يرجع إلى الأعمال والأحوال والحقائق، فالمسألة فاسدة في نفسها؛ فإن التفضيل عند الله بالتقوى وحقائق الإيمان، لا بفقر ولا غنى؛ ولهذا -والله أعلم- قال عمر رضي الله عنه: الغنى والفقر مطيّتان، لا أبالي أيَّهما ركبتُ[٤٧١]، والفقر والغنى ابتلاء من الله تعالى لعبده، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥] الآية، فإن استوى؛ الفقير الصابر والغني الشاكر في التقوى، استويا في الدرجة، وإن فضل أحدهما فيها فهو الأفضل عند الله؛ فإن الفقر والغنى لا يوزنان، وإنما يوزن الصبر والشكر.

ومنهم من أحال المسألة من وجه آخر: وهو أن الإيمان نصف صبر ونصف شكر، فكل منهما لا بد له من صبر وشكر، وإنما أخذ الناس فرعًا من الصبر وفرعًا من الشكر، وأخذوا في الترجيح، فجردوا غنيًّا منفقًا متصدقًا باذلًا ماله في وجوب القُرَبِ شاكرًا لله عليه، وفقيرًا متفرغًا لطاعة الله، ولأوراد العبادات، صابرًا على فقره.

وحينئذٍ يقال: إن أكملهما أطوعهما وأتبعهما؛ فإن تساويا تساوت درجتهما، والله أعلم.

ولو صح التجريد؛ لصح أن يقال: أيُّما أفضل معافًى شاكر أو مريض صابر، ومطاع شاكر أو مهان صابر، وآمن شاكر أو خائف صابر؟ ونحو ذلك.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❑ قوله: «والإيمانُ: هو الإقرارُ باللِّسَانِ، والتصديقُ بالجَنَانِ»:

● اقتصر المصنف على هذين الركنين في بيان الإيمان.

---

(٤٧١) لم أجده بهذا اللفظ؛ وإنما بلفظ: «لو أُتيت براحلتين راحلة شكر وراحلة صبر، لم أبالِ أيهما ركبت».

أَخْرَجَه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٧/١٣)، عن عمر رضي الله عنه وهو قريب منه؛ إذ الصبر يكون في الفقر، والشكر يكون في الغنى.

وهو قول المرجئة!!

وذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وسائر أهل الحديث إلىٰ أنه:

- تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان.

- يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وهذا هو الحق والصواب.

❑ قوله: «وجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ الله...» إلخ:

●يريد بذلك: الرد علىٰ سائر الجهمية المعطلة والمعتزلة والرافضة القائلين: بأن الأخبار قسمان: متواتر، وآحاد، فالمتواتر وإن كان قطعي السند، لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين؛ ولهذا قدحوا في دلالة القرآن علىٰ الصفات.

قالوا: والآحاد تفيد العلم، ولا يحتجون بها من جهة متنها.

فسدُّوا علىٰ القلوب معرفة الرب تعالىٰ وأسمائه وأفعاله من جهة الرسول، وأحالوا الناس علىٰ قضايا وهمية ومُقدمات خيالية سَمَّوها قواطع عقلية.

والحق والصواب: ما ذهب إليه كبار الأئمة المحققين: من أن خبر الواحد العدل يفيد العلم، كما في «فتح المجيد»، ورسالة شيخ الإسلام ابن تيمية «**في أصول التفسير**»، وكذلك ابن القيم أطال البحث في «**النونية**» و«**الصواعق**» بما يشفي ويكفي[٤٧٢].

وذهب غير واحد إلىٰ أن خبر «الصحيحين» يفيد العلم اليقيني.

راجع: أوائل: «لوامع الأنوار» للسفاريني، وهو الحق.

❑ قوله: «وَالإيمانُ وَاحِدٌ، وأَهلُهُ في أَصْلِهِ سَوَاءٌ...»:

●الحق الذي لا إشكال فيه: أن الإيمان متفاوت في أصله: فإيمان آحاد الناس ليس كإيمان جبريل، ولا كإيمان رسول الله، والقول بأن الناس بأصل الإيمان سواء- ليس من عقائد أهل السنة!!

---

(٤٧٢) انظر: «فتح المجيد» (ص ١٠٨)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٥١، ٣٥٢)، و«شرح القصيدة النونية»، لأحمد ابن إبراهيم بن عيسىٰ (١/ ٢٠٩)، ط/ دار المكتب الإسلامي.

قوله: «أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ»:

●هم: الذين عملوا بما ورد في الكتاب والسنة، فأدوا ما أوجب الله عليهم، وتركوا ما حرمه من المعاصي.

فهم المتقرِّبون إلىٰ الله بطاعته وطاعة رسوله عليه السلام، وَأَمَّا أهل التَّدجيل والتَّلبيس بزعمهم دخول النّار، ومَسْك الحيات، فهؤلاء أولياء الشيطان.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاكُ:

قوله: «وَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ»:

●هذا هو تعريف الإيمان عند مرجئة الفقهاء، وهو يقتضي أن أعمال الجوارح كلها ليست من الإيمان؛ بل وأعمال القلوب.

وهو خلاف ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وأجمع عليه سلف الأمة: أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، أو هو: قول وعمل، قول القلب وهو: اعتقاده، وقول اللسان: وهو إقراره، وعمل: وهو عمل القلب، وعمل الجوارح، فالإيمان يشمل كل هذه الجوانب، وهذا هو الذي دلت عليه النصوص، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ [الأنفال: ٢]، وقال الله في الصلاة التي صلاها المسلمون إلىٰ بيت المقدس ومات من مات قبل نسخ القبلة: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم إلىٰ بيت المقدس، وعقد البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبوابًا عديدة في كتاب الإيمان من «صحيحه» ترجم بها لمختلف الأعمال: باب: الجهاد من الإيمان، باب: صوم رمضان احتسابًا من الإيمان، باب: اتباع الجنائز من الإيمان، باب: أداء الخمس من الإيمان، ومن الأحاديث الجامعة قول النبي ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة**»[(٤٧٣)]. فالصلاة والصيام والحج والجهاد وبر الوالدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الإيمان، وقال النبي ﷺ: «من

(٤٧٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٩)، بلفظ: «بضع وستون»؛ ومُسْلِم (٣٦)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[٤٧٤].

ومسألة مسمى الإيمان مسألة كبيرة، وقد خالف أهل السنة والجماعة طوائف المرجئة، فمنهم مرجئة الفقهاء وهم الذين ذكر الطحاوي مذهبهم: أن الإيمان هو: «تصديق القلب وإقرار اللسان»، وبعضهم يجعل الإيمان هو: «تصديق القلب»، والإقرار شرط فيه، وليس من مسماه، فلا يصح إيمان القلب إلا بإقرار اللسان.

والقول الآخر قول الجهمية ومن تبعهم: «الإيمان هو مجرد التصديق أو مجرد المعرفة»، والمعرفةُ والتصديقُ في نظري محصلهما متقارب، فعلى تقريرهم: إذا كان المكلف يعرف ربه فهو مؤمن، والكفر هو جحود الخالق، فأما الإقرار باللسان، وعمل الجوارح، وعمل القلب؛ فالكل ليس من مسمى الإيمان، وهذا يقتضي أن كل طوائف الكفر مؤمنون؛ لأنهم يعرفون الله، حتى كفار قريش، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان:٢٥]، وأخبر الله عن عادٍ وثمودٍ أنهم قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [فصلت:١٤]، وقوم نوح قالوا: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [المؤمنون:٢٤]، إلى غير ذلك، فهذا أفسد أقوال الناس في مسمى الإيمان.

ومن الأقوال الباطلة قول الكرامية: أن الإيمان هو: «الإقرار باللسان»، فالمنافق عندهم مؤمن، لكنه إذا مات فهو مخلد في النار، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعليقًا على هذا: «فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم»، فالمنافق عند المسلمين ليس بمؤمن؛ لأنه يبطن التكذيب والشك والإباء، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة:٨]، ويقول شيخ الإسلام عن قولهم: «قول منكر لم يسبقهم إليه أحد».

فهذه أربعة مذاهب في مسمى الإيمان، وأهمُّ هذه الأقوال المخالفةِ قول مرجئة الفقهاء: الإيمان هو: «التصديق، وإقرار اللسان»، وأن الأعمال ليست من الإيمان،

---

(٤٧٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٤٩)، والتِّرمِذِيّ (٢١٧٢)، وغيرهما من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولهم على ذلك شبهات كثيرة، وقد أجاب عنها شيخ الإسلام ابن تيمية في «الإيمان الكبير» و«الإيمان الأوسط» وغيرهما.

والمقصود: أنه قول مخالف لما دل عليه القرآن، والسنة الصحيحة أن الإيمان اسم لكل أمور الدين: الاعتقادية والعملية والقولية، كما في الحديث: «**الإيمان بضع وستون شعبة**»[(٤٧٥)]، وإن كان ما في القلب أصل لأعمال الجوارح كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة: إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب**»[(٤٧٦)].

فالجوارح تابعة للقلب صلاحًا وفسادًا، وهو بالنسبة لها بمثابة الملك مع جنوده.

ومن شبهات المرجئة قولهم: إن الإيمان معناه في اللغة العربية: التصديق.

وقد رد ذلك ابن تيمية بوجوه كثيرة، منها:

أنه ليس كذلك في اللغة العربية؛ بل الإيمان أخص من مطلق التصديق، وهو الإيمان بالأمر الغائب الذي يؤتمن عليه المُخبِر، فلا تقول لمن قال لك: طلعت الشمس: آمنت لك، بل صدقتُك، لكن تقول ذلك لمن أخبرك بأمر لا تدركه ولا تعرفه بحسك، كما قال إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ۝١٧﴾ [يوسف:١٧]، فالإيمانُ في اللغة العربية تصديقٌ، لكن ليس كل تصديقٍ يكون إيمانًا.

وهكذا بالنسبة للاستعمال، فـ«آمن» يتعدىٰ باللام وبالباء تقول: آمنت به، هذا بالنسبة للخبر أو المؤمَن به، وآمنت له بالنسبة للمخبِر، وأما «صَدَّقَ» فإنه يتعدىٰ بنفسه، فتقول: صدَّقه، فهو يختلف عن الإيمان من جهة اللفظ والاستعمال، ومن جهة المعنىٰ والمضمون، وسيأتي لهذا مزيد بحث عند قول المؤلف: «**وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ**».

---

(٤٧٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ، (٩)، بلفظ: «ستون»، ومُسْلِم (٣٥)، بلفظ: «سبعون»، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤٧٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٢)، ومُسْلِم (١٥٩٩) وغيرهما من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

❏ قوله: «وَجَمِيعُ ما صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ»:

●أي: ما رواه الثقات العدول حسب قواعد أهل الحديث؛ فالروايات عن الرسول ﷺ مروية بالأسانيد، وهي قسمان: متواتر، وآحاد.

فالمتواتر: هو الذي يرويه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم علىٰ الكذب، عن مثلهم إلىٰ أن يبلغ النبي ﷺ.

والآحاد هو: ما يرویٰ بأسانيد معدودة، وقسمه العلماء إلىٰ مشهور وعزيز وغريب.

لكن القسمة العامة: متواتر وآحاد.

أما المتواتر فكل الطوائف متفقة علىٰ ثبوته.

والآحاد تنقسم إلىٰ: صحيح، وحسن، وضعيف.

أما الضعيف فهو مردود لا يعتمد عليه، لكن الشأن في المقبول الذي يشمل الصحيح والحسن، فأهل السنة والجماعة يقبلون ما توافرت فيه شروط القبول، ولو كان واحدًا، في جميع أمور الدين، في الأمور الاعتقادية؛ كصفات الرب سبحانه وتعالىٰ، وأفعاله، أو ما يتعلق باليوم الآخر، وفي الأمور العملية؛ كأحكام الطهارة والصلاة والزكاة والمعاملات.

وهذه قضية أصولية عقدية، وهي: حجية خبر الواحد، والصواب: أن خبر الواحد حجة في مسائل الدين الاعتقادية والعملية، والأدلة علىٰ قبول خبر الآحاد كثيرة في السنة، منها: أن الرسول ﷺ كان يرسل الرسل آحادًا.

وعند أهل البدع من المتكلمين: أن خبر الواحد لا يحتج به في العقائد، فيردون كثيرًا من النصوص الواردة في صفات الله تعالىٰ بحجة أنها خبر آحاد.

والتفريق بين مسائل الاعتقاد ومسائل العمل من حيث الإثبات بدعة، فكل مسائل الدين سواء، فما تثبت به الأحكام الشرعية الحلال والحرام تثبت به مسائل الاعتقاد، ثم إن أهل البدع ليس مقصودهم فقط الاحتياط في الثبوت، إنما مقصودهم

رد النصوص المخالفة لأصولهم، فما استطاعوا رده ردوه بقولهم: إن هذه آحاد لا تثبت بها مسائل الاعتقاد؛ لكن إذا جاء متواترًا ماذا يصنعون؟

يقولون: نعم هذا قطعي الثبوت؛ لكن نفس النصوص ظنية الدلالة، ويقولون: إن مسائل الاعتقاد لا تثبت بالأدلة اللفظية!

والأدلة السمعية: -الآيات والأحاديث- كلها أدلة لفظية في مقابل الأدلة العقلية، وعندهم: أن العقائد لا تثبت إلا بالدلائل العقلية، هذا هو الأصل الفاسد والطاغوت الأكبر الذي أفضىٰ بهم إلىٰ التلاعب بكلام الله تعالىٰ، وكلام رسوله ﷺ، وإلىٰ رد كثير من كلام الرسول ﷺ وأخباره، فردوا نصوص الصفات، ونفوا الصفات بالشبهات العقلية التي هي بزعمهم حجج، ولهذا يقول شيخ الإسلام فيهم: «ولكنهم من أهل المجهولات المشبهة بالمعقولات، يسفسطون في العقليات، ويقرمطون في السمعيات».

فلما أصلوا نفي الصفات وقفوا من النصوص أحد ثلاثة مواقف:

الأول: الرد لما قدروا علىٰ رده؛ كأخبار الآحاد قالوا: هذه لا تثبت بها العقائد.

الموقف الثاني: التأويل لما لا يستطيعون رده؛ كالقرآن، فسلكوا فيه طريق التأويل، وهو صرف ألفاظ النصوص عن ظاهرها.

والثالث: مسلك التفويض، وهو إمرار النصوص ألفاظًا من غير تدبر وفهم لمعناها ومراد الله منها.

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بكل ما أخبر الله تعالىٰ به، ورسوله ﷺ، من الشرع والبيان، وهو يشمل: مسائل الاعتقاد، ومسائل الأحكام، فكلها حق من عند الله.

❏ قوله: «وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، و التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَىٰ، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَىٰ، وَمُلَازَمَةِ الْأَوْلَىٰ»:

● الإيمان واحد هو: التصديق بالقلب، ومعناه أنه لا يزيد ولا ينقص، ومسألة الزيادة والنقصان هي من فروع الخلاف بين أهل السنة والمرجئة، فمرجئة الفقهاء

عندهم: أن الإيمان واحد لا يزيد ولا ينقص، وعند أهل السنة: أنه يزيد وينقص، فالتصديق نفسه يزيد وينقص، يقوىٰ ويضعف، وهذا أمر معقول، فـ«ليس الخبرُ كالمعاينةِ»، وليس ما يستفاد بالخبر المتواتر كالمستفاد بخبر الآحاد من حيث قوة العلم واليقين، فهل وجوب الصلوات الخمس كوجوب الوتر عند من يقول به؟ أو كوجوب بعض واجبات الصلاة؟ فالتصديق نفسه والعلم نفسه يتفاوت قوة وضعفًا، وكذلك أعمال القلوب: الحب والبغض والخوف والرجاء والتوكل هذه الأعمال القلبية تتفاوت قوة وضعفًا، فهناك بغضٌ وبغضٌ شديد، وحبٌّ وحبٌّ شديد، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال النبي ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**»(٤٧٧)، فهو أمر محسوس لا يستطيع المنصف العاقل أن ينكره أو أن يتجاهله.

أما أعمال الجوارح فالزيادة فيها والنقص ظاهر للعيان، والآيات الدالة علىٰ الزيادة كثيرة؛ كقوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [التوبة: ١٢٤] .

وقوله: «**وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ**»: إذا كان الإيمان لا يزيد ولا ينقص فلا بد أن يكون أهله فيه سواء؛ لأنه شيء واحد. لكن المؤلف أتىٰ بتعبير فيه -عندي- عدم وضوح، وهو قوله: «**وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ**» ولم يقل: «وأهله فيه».

والمناسب علىٰ مذهبه أن يقول: «وأهله فيه سواء»؛ لأن هذا مقتضىٰ كون الإيمان واحدًا، أن يكون الناس فيه سواء، ولا أدري ماذا يريد بقوله: «**فِي أَصْلِهِ**»، إن

---

(٤٧٧) أخرجه البُخَارِيّ (١٥)، ومُسْلِم (٤٤)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

أراد أن المؤمنين كلهم عندهم إيمان فهم مشتركون في الأصل، وبينهم قدر مشترك، فهذا لا يصح أن يقال: إنهم فيه سواء؛ لأن وجود قدر مشترك لا يصح معه أن يقال: إنهم فيه سواء، وحقيقة القول عند المرجئة: أن أهله فيه سواء، لكن الطحاوي رحمه الله كأنه تحاشى أن يقول: وأهله فيه سواء فقال: «**وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ**» ويؤكد هذا أنه قال: «**وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازَمَةِ الْأَوْلَى**» ولم يقل: يتفاضلون في الإيمان، فعنده أن أعمال القلوب فيها زيادة ونقص؛ لكن الخشية، ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى والتقوى هل هي من الإيمان عند هؤلاء المرجئة؟ لا، ليست من مسمى الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم هو التصديق بالقلب، وإقرار اللسان.

فعندهم أن أعمال القلوب وأعمال الجوارح كلها ليست من الإيمان، فالتفاضل في أعمال القلوب والجوارح هي ثمرة وأثر ذلك الإيمان وليست منه.

وعلى قولهم: يكون إيمان أفسق الناس الذي معه الإيمان وإيمان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما سواء!

وقوله: «**وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازَمَةِ الْأَوْلَى**»: أي: الخشية من الله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر:٢٨]، ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِي﴾ [البقرة:١٥٠].

و«**التُّقَى**»: أي: التقوى، وهي: أن يجعل العبد بينه وبين غضب الله وعقابه وقاية بفعل أمره وترك معصيته.

و«**وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى**»: طاعة الله ورسوله، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١﴾ [النازعات:٤٠، ٤١]، ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان:٤٣]، ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص:٢٦]، ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥٠﴾ [القصص:٥٠].

و«**وَمُلَازَمَةِ الْأَوْلَىٰ**»: المحافظة علىٰ ما هو الأولىٰ به، هذا هو مجال التفاضل عندهم، أما الإيمان الذي هو التصديق فليس فيه تفاضل ولا زيادة ولا نقص، وبهذا يعلم أن الخلاف بين أهل السنة والمرجئة ليس خلافًا لفظيًّا؛ لأن الخلاف اللفظي يقال عنه: لا خلاف فيه.

كيف يكون الخلاف لفظيًّا وتبذل فيه هذه الجهود من المؤلفات، وتقرير الدلائل، ورد الشبهات، ويشتد الإنكار علىٰ من أخرج الأعمال عن مسمىٰ الإيمان!

لا، ليس الخلاف لفظيًّا؛ بل هو حقيقي، ترتب عليه: مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، ومسألة الاستثناء في الإيمان.

❑ قوله: «وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ»:

●قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣] والأنبياء هم خير وأفضل الأولياء، وهم أكمل المؤمنين إيمانًا وتقوىٰ، وأتباعهم المؤمنون كلهم أولياء الله، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩] فهؤلاء أصناف أولياء الله: الأنبياء والصديقون والشهداء والصالحون.

وطبقات أولياء الله إجمالًا طبقتان:

مقربون، ومقتصدون.

فالمقربون: هم الذين يفعلون الفرائض والنوافل والمستحبات، ويجتنبون المحرمات والمكروهات وفضول المباحات، وهم المسارعون في الخيرات.

والمقتصدون: هم الذين يؤدون الفرائض ويجتنبون المحارم، وليس لهم تميز في النوافل، وليس معنىٰ ذلك أنهم لا يفعلون شيئًا من النوافل.

فالمؤمنون هم أولياء الله، وهو وليهم، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٦٨﴾ [آل عمران: ٦٨]، والكافرون والمنافقون أعداؤه وهو عدوهم، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ۝٩٨﴾ [البقرة: ٩٨].

وقوله: «**وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ**»: أكرم أولياء الله عند الله هو: أطوعهم لله تعالى ولرسوله ﷺ، «**أَطْوَعُهُمْ**» أفعل تفضيل، أي: أكملهم طاعة وامتثالًا للأوامر، واجتنابًا للمنهيات.

وقوله: «**وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ**»: هذا من التنويع في التعبير؛ لأن من كان أطوع فهو أتبع، ومن كان أتبع فهو أطوع، ولا طاعة إلا باتباع القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فالمؤمنون متفاضلون تفاضلًا لا يعلمه إلا الله، فالأنبياء بعضهم أفضل من بعض، والصديقون متفاضلون، والشهداء متفاضلون.

واتباع القرآن يكون بامتثال ما فيه من الأوامر، واجتناب ما فيه من المناهي، والإيمان بكل ما فيه من الأخبار مما يتعلق الله وأسمائه وصفاته، أو بما كان وما سيكون، والله تعالى ذكر الاتباع في مواضع: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝١٢٣﴾ [طه: ١٢٣]، ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٣﴾ [الأعراف: ٣] فأمر الله باتباع القرآن، واتباع الرسول: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٥٨﴾ [الأعراف: ١٥٨]، فلا رأي لأحد مع ما جاء في القرآن، ولا رأي لأحد مع بيان الرسول ﷺ؛ بل يجب أن يكون العبد تابعًا لكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، لا يقدم عليهما هوًى ولا رأيًا.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

«والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان»

●هذا تعريف المرجئة، قصروا الإيمان على الإقرار باللسان والتصديق بالجنان.

فالقول الحق: أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، فالأعمال داخلة في حقيقة الإيمان، وليست بشيء زائد عن الإيمان، فمن اقتصر على

القول باللسان والتصديق بالقلب دون العمل، فليس من أهل الإيمان الصحيح.

فالإيمان -كما قال العلماء-: قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وقال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقال: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١] هذه الآيات تدل على زيادة الإيمان والنقص، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**»(٤٧٨) فدل على أن الإيمان ينقص. وفي رواية: «**وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»(٤٧٩) دلَّ على أن الإيمان ينقص، حتى يكون على وزن حبة خردل.

وكما في الحديث الصحيح: «**أخرِجوا من النار مَن كان في قلبه أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان**»(٤٨٠).

فالإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان، هذا تعريفه الصحيح المأخوذ من الكتاب والسنة:

فليس كما تقوله الحنفية: قول باللسان واعتقاد بالجنان فقط.

وليس كما تقوله الكرامية: قول باللسان فقط.

وليس كما تقوله الأشاعرة: اعتقاد القلب فقط.

وليس كما تقوله الجهمية: هو المعرفة بالقلب فقط.

فالمرجئة أربع طوائف، أبعدها الجهمية، وعلى قولهم يكون فرعون مؤمنًا؛ لأنه عارف، وإبليس يكون مؤمنًا؛ لأنه عارف بقلبه.

---

(٤٧٨) **تقدم تخريجه.**

(٤٧٩) **تقدم تخريجه.**

(٤٨٠) **أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٥١٠)، ومُسْلِم (١٩٣)، من حديث أنس** رضي الله عنه.

وعلىٰ قول الأشاعرة: إنه التصديق بالقلب، يكون أبو لهب وأبو طالب وأبو جهل وسائر المشركين يكونون مؤمنين؛ لأنهم موقنون بقلوبهم ومصدقون، يصدقون النبي ﷺ في قلوبهم، ولكن منعهم الكبر والحسد من اتباعه ﷺ.

واليهود يعترفون أنه رسول الله ﷺ في قلوبهم، ولكنه الحسد والكبر: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة:١٤٦]، وقال في المشركين: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام:٣٣]، فمعنىٰ ﴿لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾؛ أي: أنهم يصدقونك.

وأبو طالب يقول:

ولقـد علمـتُ أن دين محمد ... مـن خيـر أديـان البريـة دينـا

لـولا الملامة أو حذار مَسـبةٍ ... لرأيتنـي سـمحًا بـذاك مبينـا

❑ قوله: «وجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ الله صلَّىٰ الله عليه وسلَّم مِنَ الشَّرعِ والبَيانِ كُلِّه حَقٌّ»:

● هذا كلام طيب، كل ما صح عن رسول الله ﷺ فهو حق، بخلاف من يقولون: إن ما ورد عن رسول الله ﷺ ينقسم إلىٰ متواتر وآحاد؛ فلا يأخذون إلا بالمتواتر، ويقولون: أحاديث الآحاد تفيد العلم، ولا تفيد اليقين، ولا يُستدل بها في العقيدة، وهذا باطل؛ فكل ما صح عن النبي ﷺ متواترًا أو آحادًا، فإنه يفيد العلم، وتبنىٰ عليه العقيدة؛ لأنه صح عن الرسول ﷺ وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ...﴾ [الحشر:٧].

فإذا صح عن النبي ﷺ حديثٌ، عُمِلَ به في كل شيء، بشرط أن يكون قد صح عن النبي ﷺ فهناك طوائف الآن يشككون في السنة؛ منهم من يقول: لا يجوز العمل بالسنة مطلقًا، ويكفي العمل بالقرآن فقط، وهناك من يقول: يؤخذ من السنة المتواتر فقط. وكلتا الطائفتين ضالة.

فالواجب علىٰ المسلم أن يعتقد أن كل ما صح عن النبي ﷺ فهو حق، والرسول ﷺ عمل بخبر الواحد في وقائع كثيرة، كما في رؤية الهلال؛ جاءه ابن عمر وأخبره بأنه

رأى الهلال فأمر الناس بالصيام، وجاءه أعرابي وأخبره أنه رأى الهلال فقال له: «**أتشهد أن لا إله إلا الله؟ أتشهد أن محمدًا رسول الله؟**» قال: نعم، فأمر النبي ﷺ الناس بالصيام(٤٨١)، وهو خبر واحد.

كان الرسول ﷺ يرسل رسله آحادًا، وما كان يرسل جماعات، والمرسَل إليهم يعملون بما بلغهم المندوب عن الرسول ﷺ.

❑ قوله: «وَالإيمانُ وَاحِدٌ، وأَهلُهُ فِيهِ سَوَاءٌ»:

●هذا غلط؛ لأن الإيمان ليس واحدًا، وليس أهله سواء، بل الإيمان يتفاضل، ويزيد وينقص إلا عند المرجئة.

والتصديق بالقلب ليس الناس فيه سواءً؛ فليس إيمان أبي بكر الصديق كإيمان الفاسق من المسلمين؛ لأن الفاسق من المسلمين إيمانه ضعيف جدًّا، وإيمان أبي بكر الصديق يعدل إيمان الأمة كلها، فليس الناس في أصله سواءً. هذا من ناحية أصله.

كذلك من ناحية العمل، الناس يتفاضلون في العمل، منهم كما قال الله ﷻ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [فاطر:٣٢] هذا العاصي الذي معصيته دون الشرك، فإنه ظالم لنفسه؛ لأنه معرض نفسه للخطر ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾وهو الذي يعمل الواجبات ويتجنب المحرمات. ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣٢] وهذا هو الذي يعمل الواجبات والمستحبات، ويترك المحرمات والمكروهات وبعض المباحات من باب الاحتياط.

فالأمة ليست سواء، فصارت ثلاث طوائف، فمنها الظالم لنفسه، ومنها المقتصد، ومنها السابق بالخيرات، فدل على أن الإيمان متفاضل.

❑ قوله: «والتَّفاضُلُ بَيْنَهُم بالخَشْيَةِ والتُّقَى، ومُخَالَفَةِ الهَوَى، ومُلازَمَةِ الأُولَى»:

●هذا لا يكفي لأن معناه إخراج الأعمال عن مسمى الإيمان، وأنه إذا صدق

(٤٨١) أَخْرَجَه أَبُو دَاوُد (٢٣٤٠)، والتِّرْمذِيّ (٦٩١)، والنَّسَائِيّ (٢١١٣)، وابْنُ مَاجَه (١٦٥٢)، من حديث ابن عباس ﵄، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف سنن أبي داود».

بقلبه ونطق بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان، والناس لا يتفاضلون في ذلك. وهذا خطأ كبير؛ لأن التفاضل يحصل بما ذكره وبالأعمال الصالحة.

قوله: «والمؤمِنُونَ كُلُّهُم أَوْلياءُ الرَّحمْنِ، وأَكرَمُهُم عِنْدَ الله أَطْوَعُهُم وأَتْبَعُهُم للقُرآنِ»:

●هذا حق، فالمؤمنون كلهم أولياء الله؛ يعني: أحبابه، فالله يحب المؤمنين ويحب المتقين ويحب المحسنين ويحب التوابين ويحب المتطهرين، كما أنه يبغض الكافرين ويبغض الفاسقين، فالله يحب ويبغض على الأعمال.

فكل مؤمن يكون وليًّا لله، وتتفاضل الولاية، بعضهم أفضل من بعض، قال جل وعلا: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣] فمن الناس مَن ولايته مع الله تامة، ومنهم مَن ولايته مع الله ناقصة، ومنهم من هو عدو لله بعيد عن الله سبحانه وتعالى.

فكل من فيه إيمان وتقوى فهو ولي لله، ولكن الولاية تتفاضل بحسب الأعمال، فمنهم مَن ولايته كاملة، ومنهم مَن هو ولي من وجه، وهو المؤمن الفاسق، ولي لله بطاعته، عدو لله بمعصيته ومخالفته.

ومنهم مَن هو عدو خالص كالكافر والمشرك.

هذا هو الحق، أما من يرى أنه ليس لله ولي إلا من بُنيَ على قبره مشهد أو ضريح، والذي ليس عليه ضريح هذا فليس بولي، كما عند القبوريين! فهذا باطل.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

قوله: «وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصدِيقُ بِالجَنَانِ»:

●يريد بالإيمان: الإيمان الذي أَمَرَ الله ﷻ به الناس والذي يصير به المرء معصوم الدم والمال.

فَعَرَّفَ الإيمان بأنه: «**الإِقرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصدِيقُ بِالجَنَانِ**»، وهذا التعريف من جهة مورد الإيمان وهو اللسان والجنان، فيتعلق باللسان عبادة الإقرار في الإيمان ويتعلق بالجنان عبادة التصديق في الإيمان.

وهذا التعريف من جهة المورِد هو المشهور عن الطائفة التي يسميها العلماء مرجئة الفقهاء، وهم الإمام أبو حنيفة ومن تبعه من أصحابه، ومنهم أبو جعفر الطحاوي صاحب هذه العقيدة.

وهذه الجملة مما وافَقَ فيه المؤلف الطّحاوي المرجئة وقَرَّرَ فيها عقيدتهم، وطريقة أهل السنة ومذهب أهل الحق خلاف هذا لأدلةٍ كثيرة في هذا الموطن، إذا تبين ذلك من جهة أنَّ الطحاوي في هذا الموطن لم يُقَرِّر عقيدة أهل السنة والجماعة، وإنما ذَكَرَ مُعتَقَد طائفته وهم الحنفية في هذه المسألة، وهو قول المرجئة -مرجئة الفقهاء- فإننا نقول: لا بد من بيان لهذا الأصل العظيم وذلك يُرَتَّبُ على مطالب أو مسائل:

المسألة الأولى:

أنَّ الإيمان لفظٌ مُستَعمَلٌ في اللغة قبل ورود الشرع، والألفاظ لها في استعمالها قبل ورود الشرع حالان:

- الأولى: الحال العُرفي.
- والثانية: الحال الأصلي.

والحالة العرفية جعلناها الأولى لِقُربِها، والحالة الثانية الأصلية جعلناها الثانية؛ لأنها بعيدة؛ يعني: من جهة العموم.

وهذا هو الذي يسميه طائفة من العلماء يسمونه الحقيقة اللغوية والحقيقة العرفية، فإنَّ الألفاظ المُستعملة لها حقائق لغوية حقيقة ليست مجازًا، ولها حقائق عرفية؛ يعني: في استعمال أهل العرف لها.

مثال ذلك لفظ الدّابَّة، فإنه في اللغة الأصلية -في لغة العرب في الاستعمال العام- الدابة كل ما يَدُبُّ على الأرض سواءٌ أكان يَدُبُّ على بطنه أم يَدُبُّ على رجلين أم يَدُبُّ على أربع، ودلّ على هذا قول الله ﷿: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]؛ يعني: من الدواب ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم

مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾، ثم خُصَّت في الاستعمال العُرفي بأنَّ الدابة هي ذات الأربع التي تُركَبُ في الاستعمال؛ يعني: يركبها الناس أو يحرثون عليها أو إلىٰ آخره، فهذه تسمىٰ حقيقة عرفية، والمعنىٰ الأول يسمىٰ حقيقة لغوية؛ فإذًا صارت الحقيقة العرفية أخص من الحقيقة اللغوية.

اللغة دائمًا تكون عامة، ثُمَّ الناس يُقَيِّدُونَ المعنىٰ اللغوي ببعض ما يحتاجون إليه في الاستعمال، فتكون الحقيقة العرفية دائمًا أضيق من الحقيقة اللغوية، ثُمَّ لمَّا أَتَىٰ الشرع ظهرت ما سَمَّاهُ العلماء الحقيقة الشرعية، أو ما سَمَّاهُ طائفة ممن أَلَّفَ في فقه اللغة بالأسباب الإسلامية؛ الأسباب الإسلامية؛ يعني: ألفاظًا جُعِلَ لها معانٍ لأجل سبب مجيء الإسلام.

من الأمثلة علىٰ ذلك لفظ السجود؛ ففي اللغة لفظ السجود للخضوع والذل بحركة البدن، وفي العُرف أنَّ السجود يكون بالانحناء إمَّا بركوعٍ أو بما نسميه السجود؛ يعني: وضع الجبهة علىٰ الأرض.

وفي الشرع السجود هو من وضع جبهته وأنفه علىٰ الأرض، قال ﷻ لبني إسرائيل: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة:٥٨]؛ يعني: راكعين؛ لأنَّ السجود العرفي يدخل فيه الركوع.

أمَّا في شريعة الإسلام صارت الحقيقة الشرعية للسجود هي وضع الجبهة علىٰ الأرض، هذه المقدمة مهمة في تأصيل هذه الحقائق الثلاث علىٰ مسألة الإيمان.

اللغة مرتبطة بالاشتقاق، اللغة لها اشتقاق يجمع الكلام الذي حروفه واحدة؛ فالإيمان والأَمن والأَمانُ هذه كلماتها واحدة «أَمنٌ وأمان وإيمان» فاشتقاقها من حيث الأصل واحد؛ ولهذا الإيمان يرجع إلىٰ الأمن في اللغة، والأمان يرجع إلىٰ الأمن وإلىٰ الإيمان، فهذه الألفاظ في أصل اللغة اشتقاقها واحد وذلك من الأمن الذي هو المصدر، ما علاقة الإيمان في اللغة بالأمن يعني في دلالة اللغة؟ لأنه من آمَنَ فقد أمِنَ، آمَنَ بالشيء أمِنَ علىٰ نفسه، آمَن؛ يعني: صدَّق استسلم أطاع إلىٰ

آخره فإنه يعتبر مُستسلمًا؛ يعني: يُعتَبَر أَمِنَ عدوه، لو آمَنَ بما قال عدوه صَدَّقَهُ فإنه يكون أَمِنَ غائلته.

إذا تبين هذا فهذا الأصل اللغوي الذي هو مجيء الاشتقاق من كلمة واحدة يدلُّكَ على أنَّ أصل كلمة الإيمان في اللغة من حيث الاشتقاق من الأمن، ثُمَّ في الاستعمال العرفي -عُرف العرب- خَصَّت ذلك المعنى إلى أنَّ الإيمان هو التصديق، التصديق الجازم الذي يكون معه عمل يَأمَنُ معه.

وهذا جاء في القرآن؛ يعني: في استعمال المعنى اللغوي للإيمان في مواضع؛ كقوله ﷻ في قصة يوسف مخبرًا عن قول إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ [يوسف:١٧] لاحظ الأَمن؛ يعني: بِمُصَدِّقٍ لنا التصديق الجازم الذي يتبعه عمل أَنَّكَ لا تؤاخذنا بما فعلنا، قال: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ [يوسف:١٨]، فما أعطاهم الأمن.

كذلك قال ﷻ في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت:٢٦] ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾؛ يعني: صَدَّقَهُ تصديقًا جازمًا تبعه عملٌ له بحيث يأمن من العذاب الذي توعد به إبراهيم قومَه، كذلك في وصف النبي ﷺ في سورة براءة قال: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:٦١] ﴿وَيُؤْمِنُ﴾؛ أي: يُصَدِّقُهُم فيما يقولون فيَأمنون معه عقوبة النبي ﷺ..

إذًا فالإيمان في اللغة اُستُعمِلَ ويُرادُ به التصديق الجازم الذي يكون معه عمل يأمن معه؛ لأنه فيه صلة دائمًا بين المعنى العرفي، الحقيقة العرفية والحقيقة اللغوية.

جاء الشرع فَأَمَرَ الناس بالإيمان، فهذا الإيمان فيه كما ذكرنا لك أنَّ الحقيقة العرفية تخصيص للحقيقة اللغوية، والحقيقة الشرعية أسباب زائدة، فيها زيادة عن الحقيقة العرفية، قد تكون تخصيصًا لها وقد تكون رجوع إلى أصل المعنى اللغوي وتكون أوسع منها.

فالإيمان في الشرع جاء بأنه مُتَّجِه إلى الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله إلى آخر أركان الإيمان الستة، وهذا الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر

عَرَفنَا منه أنَّهُ لا يكون إلا بِعَمَل ولا يكون إلا بإقرار ولا يكون إلا بتصديق، قال ﷻ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧]، ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الأنفال: ٢].

فإذًا وَصَفَ الله ﷻ المطلوب من المؤمن؛ بأنَّ المؤمن مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وأيضًا أنه يعمل، وأيضًا أنه يقول بلسانه؛ ولهذا جعل الله ﷻ الصلاة للدلالة على هذا الأصل، جعل الصلاة هي الإيمان فقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٤٣]، نحن الآن نبحث هذا من جهة لغوية، من الجهة التأصيلية للكلمة لا من جهة التعريف ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡ﴾ هذا استعمال لكلمة الإيمان ويراد بها الصلاة.

الصلاة هي الإيمان معنى هذا أنَّ هذا تخصيص لكونه تصديق، فهو ليس تصديقًا فقط، بل الإيمان صار صلاةً.

إذًا هذا من جهة الاستعمال اللغوي زاد على العُرف ورَجَعَ إلى سَعَةِ اللغة، وهو تخصيص في الواقع للتصديق ببعض ما يشمله التصديق الذي يتبعه عمل، إذا تبين هذا فيظهر لك: أنَّ الإيمان في الشرع نُقِلَ عن الإيمان في العُرف، كما أنَّ الإيمان في العرف نُقِلَ عن الإيمان في اللغة؛ فتأصيل الإيمان على أنه في اللغة هو إقرارٌ وتصديق ليس صحيحًا؛ لأنَّ الإيمان في اللغة أعم من ذلك، مثل ما ذكرنا لك، الإيمان ما يَجلُبُ الأمن من عمل، من إقرار، من تصديق، من تصرف، من موالاة، كل ما يجلب الأمن فهو إيمان.

- في اللغة قُيِّد ذلك على نحو ما ذكرت لك من الآيات.

- في الشرع جاء تسمية الإقرار إيمانًا، وجاء تسمية الاعتقاد إيمانًا، وجاء تسمية العمل إيمانًا.

فإذًا من حيث الدلالة اللغوية والدلالة العرفية والدلالة الشرعية تبيَّنَ لك أنَّ هناك اختلاف في معنى الإيمان. المرجئة مع أهل السنة في هذه المسألة اختلفوا، وهذا الاختلاف طويل الذيول كما هو معلوم، لكنهم اتفقوا من حيث الأصول -صول الفقه- على أنَّ الكلمة إذا اعتراها هذه الأمور الثلاثة: الحقيقة اللغوية والشرعية والعرفية اتفق الجميع -الحنفية مع الشافعية والمالكية والحنابلة وغيرهم- اتفقوا على أن تُقَدَّمَ الشرعية، لماذا؟ لأنَّ الألفاظ الشرعية تخصيص، فلا يقول الحنفية -الذين قالوا في الإيمان بهذا التعريف- لا يقولون: إنَّ السجود إذا أُمِرَ به فإنه يصلح بالركوع؛ يعني: مثلًا لو قرأ القارئ القرآن وهو يمشي، ثم مَرَّت آية سجدة، فهل يركع ويُكتَفَى بها؟ أم أنه يصير إلى السجود؟ السنة في السجود الشرعي، ولماذا؟ لأنَّ السجود جاء بهذا اللفظ الشرعي وبيَّنَتهُ السنة، فإذًا يكون هو المراد لا السجود العرفي.

المسألة لها نظائر في الفقه في العقيدة في اللغة بعامة.

فإذًا نقول: اجتمعوا على أنَّ الحقيقة الشرعية مُقَدَّمَة، ثم هل تقدم اللغوية أو العُرفِيَة؟ خلاف بينهم؛ لهذا نقول: ما دام أنَّ الجميع اتفقوا على تقديم الحقيقة الشرعية، فما هي أدلة الحقيقة الشرعية في الإيمان؟ الأدلة على ذلك يطول الكلام عليها، ونرجئها مع تفصيلها في الكلام والمذاهب للدرس القادم، لكن نكمل المُقَدِّمَات.

أنا أريدك تفهم مسألة الإيمان؛ لأنها مسألة مُشكِلَة، وكثير ممن خاض فيها في هذا العصر ما أدرك حقيقة الفرق ما بين قول أهل السنة وقول المرجئة في هذا الباب.

المسألة الثانية:

الإيمان في اللغة:

هو التصديق الجازم -كما ذكرنا لك- الذي يتبعه عمل يأمن معه المُؤمِن الغائلة

أو العقوبة إلىٰ آخره، وقولنا: التصديق الذي معه عمل هذا تحصيل حاصل؛ لأنَّهُ إذا كان الشيء يلزَمُ منه العمل فإنه لا يُطلَقُ لفظ مُصَدِّقًا في اللغة علىٰ من صَدَّقَ حتىٰ يعمل؛ مثاله: أتىٰ شخص وقال لآخر: سيارتك الآن تُسرَق، فقال له الآخر: جزاك الله خيرًا، قال لك: فيها أموال ولك فيها أشياء وهي الآن تُسرَق، قال الآخر: جزاك الله خيرًا، وجَلَسَ ولم يتحرك، فهل يُعتَبَرُ في اللغة مُصَدِّقًا؟ إذا كان قد صَدَّقَ الخبر فإنه لا بد أن يتبعه بعمل يدلُّ علىٰ صدقه؛ لأنَّ الناس لا يُفَرِّطُون بأموالهم ولا يفرِّطُون بما فيه قوام حياتهم؛ فإذا مَكَثَ وقال: أنا مُصَدِّق، وهو ما ذَهَبَ، ما أتبَعَهُ عمل، فلا يُسَمَّىٰ مُصَدِّقًا في اللغة، ليس في الشرع، لا يسمىٰ مُصَدِّقًا في اللغة.

ودلَّ علىٰ هذا الأصل قول الله ﷻ في قصة إبراهيم الخليل مع ابنه إسماعيل في سورة الصافات قال: ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝١٠٢ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣﴾ [الصافات:١٠٢، ١٠٣]، لاحظ العمل ﴿فَلَمَّآ﴾ و﴿فَلَمَّآ﴾ انتبه لكلمة ﴿فَلَمَّآ﴾، ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾ [الصافات:١٠٣-١٠٥]، رؤيا الأنبياء حق، إذا رآها النبي صدَّقَ بأنها وحي من الله ﷻ، لكن متىٰ صار مُصَدِّقًا بالرؤيا؟ لمَّا امتثل دلالتها ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾ وهذا تصديق لغوي وهو أيضًا تصديق شرعي.

إذًا فالإيمان في العُرف -الحقيقة العرفية- ولو أرجعناه إلىٰ التصديق فإنَّ حقيقة التصديق أن يكون معه عمل، فلا يُسَمَّىٰ مُصَدِّقًا من ليس يعمل أصلًا فيما صدّق به.

المسألة الثالثة:

يمكن أن يُضبَطَ ما جاء في القرآن من استعمال الإيمان في الحقيقة اللغوية والعرفية والشرعية بضابط وهو أنه:

- إذا اقتُرِنَ بالإيمان الأمَن، أو كانت الدِّلَالَةُ عليه فإنَّ المراد به سعة المعنىٰ اللغوي.

- وإذا عُدِّيَ الإيمان باللام في القرآن، أو في السنة فإنَّ المراد به الإيمان العرفي؛ يعني: اللُّغَوِي العرفي.

- وإذا عدي الإيمان بالباء، فإنه يراد به الإيمان الشرعي، وهذه كل واحدة لها طائفة من الأدلة تَدُلُّ عليها.

١- المعنىٰ اللغوي ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام:٨٢]، ﴿ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ هذا دلالة علىٰ عموم المعنىٰ اللغوي.

٢- المعنىٰ العرفي ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧]، لاحظ التعدية باللام ﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾، ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت:٢٦]، ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:٦١]؛ يعني: النبي ﷺ ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ هذا المعنىٰ العرفي.

٣- الإيمان الشرعي ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ﴾ [البقرة:٢٨٥]، لاحظ الباء، عُدِّيَ الباء للدلالة الشرعية، لماذا اختلفت التعدية؟ لأنَّ المطلوب اختلف، كيف؟ الإيمان اللغوي ما دام أَنَّهُ تصديق فتقول: العرب صَدَّقَ لفلان، تعديه باللام، صَدَّقَ لفلان، وتقول: صَدَّقَ بكذا أيضًا فتعديه بالباء، لكن الإيمان الشرعي آمن بكذا -لاحظ التعدية مُضَمَّنٌ أَقَرَّ بكذا- أَقَرَّ تتعدىٰ بالباء في اللغة أليس كذلك؟ أَقَرَّ بكذا، فتكون صحيحة، عمل بكذا صحيحة، صَدَّقَ بكذا صحيحة؛ ولهذا لمَّا عُدِّيَ الإيمان في اللغة بالباء علمنا أنه ضُمِّنَ المعنىٰ الأصلي في اللغة وزيادة تصلح للتعدية بالباء.

فالمعنىٰ اللغوي يتعدىٰ باللام، فلماذا عُدِّيَ بالباء تفريقًا بين الإيمان الشرعي والإيمان اللغوي؟ هو تضمين العمل للإيمان الذي هو زيادة علىٰ ما جاء في المعنىٰ العُرفي.

هذا كثير في القرآن وفي اللغة؛ أنه يأتي الفعل ويراد منه معنىٰ، ثم تختلف التعدية بالحرف فيُضَمَّن الفعل معنىٰ فعل آخر، سنضرب له مثالًا حاضر عندكم جميعًا وإن كان الأمثلة كثيرة لكن لقربه منكم، مثلًا تعلمون قول ابن القيم وابن تيمية وعدد

من مشايخنا حفظ الله الجميع ورحم الأموات في قوله تعالىٰ في المسجد الحرام: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾ [الحج:٢٥]، قالوا هنا: ما معنىٰ الإرادة؟ الهم؛ يعني: الهم الجازم، لماذا؟ قالوا: لأنَّ الإرادة بنفسها تَتَعَدَّىٰ، الإرادة المعروفة تتعدىٰ بنفسها، تقول: أردت الذهاب، أردت المجيء، أردت القراءة، ما تقول: أردت بالقراءة، فلما قال: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾، ما قال: «ومن يرد فيه إلحادًا»، بل قال: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ علمنا أنَّ كلمة ﴿يُرِدْ﴾ هذه فيها فعل يناسب التعدية بالباء وهو هَمَّ. هَمَّ بكذا هَمَّ فلان بكذا هذا الذي يناسب؛ ولذلك فسره الأئمة بأنَّ المراد بالإرادة هنا الهم الجازم فيُؤَاخَذ عليه ولو لم يحقق الإرادة من كل وجه وإنما يَصدُقُ عليه الهَم إذا هَمَّ بالفعل هَمَّ به صار داخلًا في الفعل. نرجع هنا في اللغة ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت:٢٦]؛ يعني: صَدَّقَ له، أَقَرَّ لَهُ، تقول: أنا أقررت لك، ما أقول: أقررت إياك؟ لا، أقررت بكذا، لكن لفلان، أقررت بفلان ولا أقررت لفلان ما قال؟ أقررت لفلان ما؛ قال: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ﴾؛ يعني: صَدَّقَ له، أَقَرَّ له، إلىٰ آخره.

لاحظ هذا التصديق والإقرار الذي هو المعنىٰ اللغوي، لكن جاء المعنىٰ الشرعي في القرآن بزيادة عن التعدية باللام إلىٰ التعدية بالباء، قال ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء:١٣٦]، ما قال: آمنوا لله ولرسوله مع أنه قال في النبي ﷺ: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:٦١]، وقال في لوط: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ﴾، قال: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ﴾ [النساء:١٣٦] إلىٰ آخره ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾.

فإذًا دَلَّنَا علىٰ أَنَّ هذا المعنىٰ هو المعنىٰ اللغوي، وزيادة عليه ما دخل فيه مما يناسب التعدية بالباء وهو العمل، تقول: عملت بكذا؛ يعني: آمنت بكذا فعملت به، آمنت بأنَّ الأمر واقع فعملت به؛ يعني: عَمِلتَ بما آمنت؛ فلذلك دخلت زيادة

تعدية بالباء لتدلنا على أنَّ العمل دخل في مسمى الإيمان أصلًا، وهذه يأتي لها مزيد تفصيل في الأدلة إن شاء الله تعالى.

إذا تبين هذا فمن المهم في تأصيل هذه المسألة التي غَلِطَ فيها الكثيرون منذ نَشَأَت المرجئة، أن يُعرَفَ أنَّ الإيمان في اللغة في حقيقته تصديق وإقرار، لكن تصديق معه نوع عمل وليس لازمًا في حقيقته، لكن لا يُسَمَّى تصديقًا حتى يكون معه عمل يأمن به؛ لصلته بالمعنى اللغوي العام، أما في الشرع فهو إقرارٌ وتصديقٌ وعمل؛ لأنَّ الشرع جاء بزيادة على المعنى اللغوي في هذه المسألة العظيمة.

المسألة الرابعة:

تعريف الطحاوي لهذه المسألة وهي: «**وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصدِيقُ بِالجَنَانِ**» هذا فيه إخراج العمل أن يكون موردًا للإيمان وقَصر الإيمان من حيث المورد على الإقرار والتصديق، وهذا كما ذكرت لك مذهب مرجئة الفقهاء.

والمرجئة في هذه المسألة لهم أقوال متعددة أشهرها قولان:

١- قول جمهور المرجئة وهو: أنَّ الإيمان هو التصديق، ولا يلزم معه إقرار.

٢- ثُمَّ مرجئة الفقهاء -وذهب إليه الماتريدية والأشاعرة وجماعة- أنَّ الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان.

وسُمُّوا مرجئة؛ لأنهم أرجئوا العمل عن مسمّى الإيمان؛ يعني: أَخَّرُوهُ عن مسمى الإيمان، فجعلوا الإيمان متحققًا بلا عمل، واستدلوا لمذهبهم بعدة أدلة من أشهرها قول الله ﷻ في آيات كثيرة: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [النساء: ١٧٣] وهذا من أقوى أدلتهم على هذه المسألة، فعَطَفَ العمل على الإيمان، قالوا: فهذا يدل على التغاير ما بين العمل وما بين الإيمان؛ لأنه لو كان عمل الصالحات في الإيمان لما قال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ فلمَّا عَطَفَ العمل على الإيمان قالوا: دلَّنا على تأخير العمل وإرجاء العمل عن مسمى الإيمان، والجواب عن ذلك؛ يعني: عن هذا الاستدلال بجواب مختصر ونرجئ الجواب المطول، الجواب عن ذلك:

أنَّ اللغة فيها العطف بالواو ويُرَادُ بالعطف بالواو التَّغايُر؛ والتغاير تارةً يكون تغاير ذوات، ومعناه أنك تقول مثلًا في اللغة: دخل محمد وخالد؛ فمحمد ذاته غير ذات خالد، هذا له حقيقة ذات وهذا له حقيقة، هذا يسمىٰ تغاير ذوات.

وتارةً يكون تغاير صفات؛ تغاير الصفات تقول: عندي مُهَنَّدٌ وصارمٌ وحسام، والذي عندك سيفٌ واحد؛ يعني: الذي عند العربي سيفٌ واحدٌ، لكن يقول: مُهَنَّدٌ من جهة وصفه أنه صُنعَ في الهند، وصارمٌ من جهة شهرته وأنه يَصرِم، وحسام من جهة أنه من وَقَعَ عليه حَسَمَهُ وقتله، منه في القرآن قال ﷻ في تغاير الصفات: ﴿الٓر ۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ ١﴾ [الحجر:١]، الكتاب هو القرآن، والقرآن هو الكتاب، عَطَفَ بالواو هل لتغاير الذوات، الكتاب شيء والقرآن شيء؟ لا أحد يقول بهذا من المتقدمين لا أحد يقول بهذا، فصار التعاطف هنا لتغاير الصفات ﴿الٓر ۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحجر:١] نُظِرَ فيه إلىٰ جهة كونه مكتوبًا باقيًا ﴿وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ ١﴾؛ يعني: أنه يُقرَأُ ويُنظَرُ فيه إلىٰ التلاوة والقراءة فهذا تغاير صفات.

وتارةً يكون العطف بالواو لا لأجل التغاير ولكن تَغَايُرٌ ما بين الجزء والكل، وما بين العام والخاص؛ فيُعطَف الخاص علىٰ العام ويعطف العام علىٰ الخاص، ومثاله قول الله ﷻ في سورة البقرة: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ ٩٨﴾ [البقرة:٩٨]، ﴿عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ لا شك الملائكة غير الله ﷻ، الملائكة مخلوقة والرب ﷻ هو مالك الملك وخالق الخلق.

﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ الرسل منهم رسل من الملائكة، ومنهم رسل من ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٥]، فالرسل هنا أعم من الملائكة؛ لأنَّ منهم الرسل من الملائكة ومنهم الرسل من البشر.

فإذًا هنا صار عطفًا؛ عَطف الكلي علىٰ الجزئي، ثم قال: ﴿وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ جبريل وميكال من الرسل أو لا؟ من الرسل. من الملائكة؟ نعم. فعطفهم، هل حقيقة

جبريل وميكال غير الملائكة؟ لا، هذا تغاير صحيح، ولكن تغايرٌ بين حقيقة الجزء والكل، والكل والجزء، وليس تغاير ذوات ولا تغاير صفات ولا تغاير حقيقة.

ومن هذا عَطفُ الخاص على العام لأجل التغاير ما بين الجزء والكل بقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة:٢٧٧]، ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر:٣]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۝١٠٧﴾ [الكهف:١٠٧]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا ۝٩٦﴾ [مريم:٩٦]، الآيات كثيرة. آمنوا وعملوا الصالحات؛ عَطَفَ العمل على الإيمان لأجل هذا وإلا فهو داخل في حقيقته؛ هنا لماذا تُخَصُّ الخاص بالذكر بعد العام؟ لأجل التنبيه على شرفه؛ فالعرب تَعطِفُ الخاص على العام وتغاير في هذا لأجل التنبيه على شرف ما ذُكِر؛ لأنك تقول مثلًا: جاءني المشايخ وسماحة الشيخ عبدالعزيز، هل هو ليس من المشايخ؟ لكن هنا للتنبيه على شرفه أنه هو المقصود، جاءني المشايخ جميعًا وجاء المقصود أو المقدم فيهم إلى آخره تنبيهًا على شرفه ومنزلته إلى آخره.

فإذًا الاستدلال بهذا، هذا جواب مختصر ونذكر لكم بقية الأدلة والإجابة عليها فيما يأتي.

أنا أردت بهذا التطويل اللغوي تأصيل المسألة لكم؛ لأنَّ مسألة الإيمان خاض فيها كثيرون في هذا العصر، كتبوا فيها كتابات سواء في الإيمان أو في التكفير، وهم لم يدركوا حقيقة مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة؛ فمنهم من أدخل مذاهب المرجئة في مذهب أهل السنة وقَصَر الكفر على التكذيب والإيمان على التصديق وإما قولًا أو باللازم، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الإيمان قول واعتقاد، وأنَّ العمل ليس من الإيمان أصلًا كما هو قول المرجئة، والأقوال في هذا متعددة.

قوله: «+**وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصدِيقُ بِالجَنَانِ**.+»: قال رَحِمَهُ اللهُ: «**وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصدِيقُ بِالجَنَانِ**»: هذه الجملة من كلامه في تعريف

الإيمان المقصود بها التعريف الشّرعي للإيمان عند الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والذي دَلَّت عليه الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الأئمة -أئمة أهل الحديث والسنة- أنَّ الإيمان قول وعمل، وبعض أهل العلم يُعَبِّر بقوله: «الإيمان قول وعمل ونية» كما قالها الإمام أحمد في موضع، ويعني بالنية الإخلاص؛ يعني: الإخلاص في القول والعمل.

وهذا الأصل، وهو أنَّ الإيمان قول وعمل وُضِّحَ بقول أهل العلم: الإيمان اعتقادٌ بالقلب؛ يعني: بالجنان، وقولٌ باللسان وعملٌ بالجوارح والأركان، يزيد بطاعة الرحمن وينقص بطاعة الشيطان، فشمل الإيمان إذًا فيما دلت عليه الأدلة هذه الأمور الخمسة، وهي: أنه اعتقاد، وأنه قول، وأنه عمل، وأنه يزيد، وأنه ينقص.

وتعريف الطحاوي للإيمان بقوله: «**هُوَ الإِقرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصدِيقُ بِالجَنَانِ**» هذا تعريفٌ بالمقارنة مع ما سبق فيه قصور، وهو موافقٌ لما عليه الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأصحابُه، فإنهم لم يجعلوا العمل من مُسَمَّىٰ الإيمان، وجعلوا الإيمان تصديق القلب وإقرار اللسان، وجعلوا الأعمال زائدة عن مُسَمَّىٰ الإيمان مع كونها لا بد منها ولازمة للإيمان.

فقول الطحاوي هذا ليس مستقيمًا مع معتقد أهل السنة والجماعة وأتباع أهل الحديث والأثر، وفيه قصور؛ لأنه أخرَجَ العمل عن تعريف الإيمان.

وكون العمل من الإيمان له أدلةٌ كثيرة من الكتاب والسنة أظن أني قدمت لكم بعضها قبلُ.

ومنها في هذا المقام قول الله جَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ويعني بالإيمان: الصلاة؛ فسمىٰ الصلاة إيمانًا والصلاة عمل، وقال أيضًا جَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، وقال: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] دَلَّت الآية علىٰ أنّ الإيمان له حقيقةٌ هي الاعتقاد والإيمان بهذه الأركان الخمسة ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ فإذا

كان العمل ناشئًا عن هذه، فإنه لا يُتَصَوَّر الانفكاك ما بين العمل والإيمان؛ ولهذا في آية البقرة ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣] جَعَلَ العمل هو الإيمان؛ لأنّه منه ولأنه ينشأ عنه؛ فنفهم إذًا أنَّ قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الشعراء:٢٢٧]، ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ونحو ذلك، بما فيه عَطف العمل على الإيمان -كما قدّمنا آنفًا- أنَّ هذا عَطفُ الخاص بعد العام و عَطفُ الجزء بعد الكل، وهذا كثير في القرآن وفي اللغة كما قدمته لك.

ومن السنة قول النبي ﷺ كما قال لوفد عبد القيس لما أتوه في المدينة قال: «**آمركم بالإيمان بالله وحده أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟**» ثم فَسَّرَهُ بأركان الإيمان، ثم قال: «**وأن تؤدوا الخمس من المغنم**»[٤٨٢] وهذا -أداء الخمس- عمل فجعله تفسيرًا للإيمان.

وكذلك قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»[٤٨٣] فجعل الإيمان:

- له قول مرتبط بالنطق.
- وله عمل الذي هو إماطة الأذىٰ عن الطريق -يعني: الذي هو نوع العمل-.
- وجَعَلَ له عمل القلب وهو الحياء.

ففي هذا الحديث مَثَّلَ النبي ﷺ شُعَب الإيمان بثلاثة أشياء منها القول، ومنها الاعتقاد أو عمل القلب، ومنها عمل الجوارح، ويأتي مزيدُ بيان لهذا الأصل في المسائل إن شاء الله تعالىٰ، ثُمَّ زيادة الإيمان ونقصانه دلَّ علىٰ الزيادة قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]، وكذلك قوله: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح:٤]، وكذلك قوله: ﴿زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ۝١٧﴾ [محمد:١٧]، ونحو ذلك مما فيه زيادة، وإذا كان فيه الزيادة فإنه لا بد أن يكون فيه النقص بمقابل ما تُرِكَ مما

---

(٤٨٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤٨٣) تقدم تخريجه.

يسبب الزيادة في الإيمان؛ ولهذا بعض الصحابة لما ذَكَرَ زيادة الإيمان وذَكَرَ نقصانه قال: «إذا سَبَّحنَا الله وحمدناه وذكرناه فذلك زيادته، وإذا غفلنا فذلك نقصانه»[٤٨٤].

فزيادة الإيمان ونقصانه دل عليها قول الله ﷻ والسنة وقول الصحابة رضوان الله عليهم.

فمن هذا يتقرر أنَّ قول الطحاوي: «**وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصدِيقُ بِالجَنَانِ**» هذا يوافق قول مرجئة الفقهاء وهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت الإمام المعروف، وأصحابه ممن أخرجوا العمل عن كونه جزءًا من الماهيَّة، عن كونه ركنًا في الإيمان.

إذا تقرّر هذا؛ فإنَّ في مسألة الإيمان مباحث كثيرة جدًّا؛ وذلك لكثرة الخلاف في هذه المسألة وطول الكلام عليها وكثرة التصانيف التي صنفها السلف ومن بعدهم في هذه المسألة، لكن يمكن تقريب هذه المسألة لطالب العلم في مسائل:

المسألة الخامسة: الإيمان يجمع:

- أولًا: الاعتقاد بالقلب، وهو الذي يسميه المرجئة -مرجئة الفقهاء- أو يسميه العامة التصديق.
- ثانيًا: قول اللسان.
- ثالثًا: عمل الجوارح والأركان.
- رابعًا: الزيادة.
- خامسًا: النقصان.

هذه خمسة أشياء فيها اختلف المنتسبون إلى القبلة على أقوال:

١- القول الأول: هو أنَّ الإيمان تصديقٌ فقط، وهذا هو قول جمهور الأشاعرة، وهو أيضًا قول أبي منصور الماتريدي والماتريدية بعامة.

وهذا مبنيٌّ منهم على أنَّ القول ينشأ عن التصديق، وعلى أنَّ العمل ينشأ عن التصديق، فَنَظَرُوا إلى أصله في اللغة بحَسَبِ ظنهم، وإلى ما يترتّب عليه فجعلوه

(٤٨٤) أَخْرَجَه ابن أبي شيبة (٣٠٣٢٧)، والبَيْهَقِيّ في «شعب الإيمان» (٥٦)، عن عمير بن حبيب بن خماشة رضي الله عنه.

التصديق فقط، واستدلوا له بعدة أدلة مما فيه أنّ الإيمان تصديق كقوله: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وهذه أمور غيبية والإيمان بها؛ يعني: التصديق بها، وغير ذلك من الأدلة التي فيها حَصر الإيمان بالغيبيات، والإيمان بالغيبيات يُفهَم على أنه التصديق، وهؤلاء يُسَمَّونَ المرجئة، وهم المشهورون بهذا الاسم.

ومن المرجئة طائفة غالية جدًّا وهم الذين جعلوا الإيمان ليس التصديق بالقلب ولكن هو المعرفة بالقلب، وهو القول المنسوب إلى الجهمية وغلاة الصوفية كابن عربي ونحوِهِ ممن صَنَّفُوا في إيمان فرعون.

٢- القول الثاني: من قال: إنَّ الإيمان قول باللسان فقط، وهؤلاء يُسَمَّونَ الكَرَّامِيَّة بالتشديد.

الكَرَّامِيَّة يُنسَبونَ إلى محمد بن كرّام، وهذا يقول: الإيمان هو الإقرار باللسان، لم؟

قال: لأنَّ الله ﷻ جَعَلَ المنافقين مخاطَبِينَ باسم الإيمان في آيات القرآن، فإذا نودي المؤمنون في القرآن فيدخُلُ في الخطاب أهل النّفاق، والمنافقون إنما أقرُّوا بلسانهم ولم يصدِّقُوا بقلوبهم فدخلوا في اسم الإيمان لهذا الأمر.

٣- القول الثالث: هو مذهب مرجئة الفقهاء الذين قالوا: إنَّ الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، إقرارٌ باللسان وتصديق بالجنان، ويجعلونَ أنَّ الناس في التصديق -كما سيأتي- وفي أعمال القلوب أنهم واحد؛ فأعمال القلوب التي أصلها التصديق عندهم شيءٌ واحد، والعمل ليس من الإيمان عندهم؛ يعني: من حقيقة الإيمان، وإن كان لا بد منه في تحقيق الإيمان، بخلاف أهل القولين السابقين؛ يعني: المانريدية.

والأشاعرة والكرامية فإنهم يقولون: إنَّهُ لو وَافَى بلا عمل فإنه ناجٍ، لو لم يعمل قط فإنه ينجو، وأما مرجئة الفقهاء فيقولون: لا بُدَّ لَهُ مِنَ العمل فإذا ترك العمل فهو

فاسقٌ، لكن (لا)[٤٨٥] يُدخِلُونَهُ في مُسَمَّىٰ الإيمان، وأظن شبهتهم نَص أبي حنيفة في هذه المسألة وهو بَنَاهُ علىٰ أنَّ الذين خُوطِبُوا بالإيمان هم المؤمنون والمنافقون، والمنافقون ليس لهم عمل، عَمَلُهُم باطل، وإنما أَقَرُّوا باللسان فقط، والمؤمنون مُصَدِّقُونَ مُقِرُّون، فَجَمَعَ لهم ما بين -يعني: بين الطائفتين- ما بين الإقرار باللسان والتصديق بالجنان؛ يعني: في الخطاب الظاهر، وأما الأعمال فالحساب عليها آخر.

ومن أدلّتهم الأصل اللغوي الذي هو حَسَب ما قالوا: إنَّ الإيمان هو التصديق، والإقرار أُخِذَ من زيادة في الشريعة؛ لأنه لا بد من قول: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

٤- القول الرابع: هو قول الخوارج والمعتزلة: وهو أنَّ الإيمان اعتقاد بالجنان أو تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالجوارح. وهذا العمل عندهم بِكُلِّ مأمورٍ به، والانتهاء عن كلِّ منهيٍّ عنه؛ فما أُمِرَ به وُجُوبًا فيدخل في مسمىٰ الإيمان بِمُفرَدِهِ، وما نُهِيَ عنه تحريمًا فيدخل في مسمَّىٰ الإيمان بمفرده؛ يعني: أنَّ كلَّ واجبٍ يدخل في مسمىٰ الإيمان علىٰ حِدَه، فيكون جزءًا وركنًا في الإيمان، وكُلُّ محرمٍ في الانتهاء عنه يدخل في مسمىٰ الإيمان بمفرده.

وبناءً علىٰ ذلك قالوا: فإذا تَرَكَ واجبًا فإنه يكفر، وإذا فعل محرمًا من الكبائر فإنه يكفر؛ لأنَّ جزء الإيمان وركن الإيمان ذَهَب.

فعندهم أنَّ هذا العمل جزء واحد، إذا فُقِدَ بعضه فُقِدَ جميعه، وبين الخوارج والمعتزلة خلاف فيمن استحق النار بالآخرة، ماذا يسمىٰ في الدنيا؟ علىٰ القول المعروف عندهم:

- وهو عند الخوارج في الدنيا عند يُسَمَّىٰ كافر.

---

(٤٨٥) لعل الشيخ لم يقصد هذا الحرف وإنما أراد أنهم يُدخِلُونَهُ في مسمىٰ الإيمان؛ إذ قال عن مرجئة الفقهاء في شرح العقيدة الواسطية: فقالوا: الإيمان قول واعتقاد، وأما العمل فليس من مُسَمَّىٰ الإيمان وإنما هو لازم له – يعني: لابد أنه يعمل لكن لو لم يعمل ما خرج عن اسم الإيمان.

- وعند المعتزلة هو في منزلة بين المنزلتين لا يقال مؤمن ولا يقال كافر.

مع اتفاقهم على أنه في النار مخلد فيها لانتفاء الإيمان في حقه.

٥- القول الخامس: هو قول أهل الحديث والأثر وقول صحابة رسول الله ﷺ وهو أنَّ الإيمان اعتقاد ومن الاعتقاد التصديق، وقول باللسان وهو إعلان لا إله إلا الله محمد رسول الله، وعمل بالأركان وأنه يزيد وينقص.

ويعنون بالعمل جنس العمل؛ يعني: أن يكون عنده جنس طاعة وعمل لله ﷻ.

فالعمل عندهم الذي هو ركن الإيمان ليس شيئًا واحدًا إذا ذَهَبَ بعضه ذهَبَ جميعه أو إذا وُجِدَ بعضه وُجد جميعه، بل هذا العمل مُرَكَّبٌ من أشياء كثيرة، لا بد من وجود جنس العمل، وهل هذا العمل الصلاة؟ أو هو أيُّ عملٍ من الأعمال الصالحة بامتثال الواجب طاعةً وترك المحرم طاعةً؟ هذا ثَمَّ خلافٌ بين علماء الملة في المسألة المعروفة بتكفير تارك الصلاة تهاونًا أو كسلًا.

الفرق بين مذهب أهل السنة والجماعة وبين مذهب الخوارج والمعتزلة:

- أنَّ أولئك جعلوا تَرْكَ أي عمل واجب أو فعل أي عمل محرّم فإنه ينتفي عنه اسم الإيمان.

- وأهل السنة قالوا: العمل ركن وجزءٌ من الماهية، لكن هذا العمل أبعاض ويتفاوت وأجزاء، إذا فات بعضه أو ذهب جزء منه فإنه لا يذهب كله.

فيكون المراد من الاشتراط جنس العمل؛ يعني: أن يُوجَدَ منه عملٌ صالح ظاهرًا بأركانه وجوارحه، يدلُّ على أنَّ تصديقه الباطن وعمل القلب الباطن على أنه استسلم به ظاهرًا، وهذا مُتَّصِلٌ بمسألة الإيمان والإسلام، فإنه لا يُتَصَوَّر وجود إسلام ظاهر بلا إيمان، كما أنه لا يُتَصَوَّر وجود إيمان باطن بلا نوع استسلام لله ﷻ بالانقياد له بنوع طاعةٍ ظاهرًا.

المسألة السادسة:

الطحاوي هنا تَرَكَ العمل؛ يعني: ما ذَكَرَ العمل في مسمى الإيمان، وكما ذكرتُ

لك أنَّ العمل عند أهل السنة والجماعة داخِلٌ في مسمىٰ الإيمان وفي ماهيته وهو ركن من أركانه، والفرق بينهما؛ يعني: بين قول مرجئة الفقهاء -وهو الذي قرَّرَهُ الطحاوي- وبين قول أهل السنة والجماعة أتباع الحديث والأثر، الفرق بينهما:

- من العلماء من قال: إنه صُورِي لا حقيقة له؛ يعني: لا يترتب عليه خلافٌ في الاعتقاد.

- ومنهم من قال: لا، هو معنوي وحقيقي.

ولبيان ذلك؛ لأنَّ الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ جلالة قدره وعُلُوِّ كعبه ومتابعته للسنة ولأهل السنة والحديث فإنه قَرَّرَ أنَّ الخلاف لفظي وصوري، وسبب ذلك أنَّ جهة النظر إلىٰ الخلاف منفكَّة:

- فمنهم من ينظر إلىٰ الخلاف بأثَرِهِ في التكفير.

- ومنهم من ينظر إلىٰ الخلاف بأثرِهِ في الاعتقاد.

فمن نظر إلىٰ الخلاف بأثرِهِ في التكفير قال: الخلاف صوري، الخلاف لفظي؛ لأنَّ الحنفية الذين يقولون: هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان هم متّفقون مع أهل الحديث والسنة مع أحمد والشافعي علىٰ أنَّ الكفر والرِدَّة عن الإيمان تكون بالقول وبالاعتقاد وبالعمل وبالشك، فهم متفقون معهم علىٰ أنَّ:

- من قال قولًا يخالف ما به دخل في الإيمان فإنه يكفر.

- ومن اعتقد اعتقادًا يخالف ما به دخل في الإيمان فإنه يكفر.

- وإذا عمل عملًا ينافي ما دخل به في الإيمان فإنه يكفر.

- وإذا شَكَّ أو ارتاب فإنه يكفر.

بل الحنفية في باب حكم المرتد في كتبهم الفقهية أشد في التكفير من بقية أهل السنة مثل الحنابلة والشافعية ونحوهم؛ فهم أشد منهم، حتىٰ إنهم كَفَّرُوا بمسائل لا يُكَفِّرُ بها بقية الأئمة كقول القائل مثلًا: سورةٌ صغيرة فإنهم يُكفِّرون بها، أو مسيجد أو نحو ذلك أو إلقاء كتاب فيه آيات فإنهم يُكَفِّرون إلىٰ آخر ذلك.

فمن نَظَرَ -مثل ما نَظَر الشارح، ونَظَر جماعة من العلماء- من نَظَرَ في المسألة إلىٰ

جهة الأحكام وهو حكم الخارج من الإيمان قال: الجميع متّفقون، سواءٌ كان العمل داخلًا في المسمىٰ أو خارجًا من المسمىٰ فإنه يكفُرُ بأعمال ويكفُرُ بترك أعمال.

فإذًا لا يترتّب عليه علىٰ هذا النحو:

١ - دُخُولٌ في قول المرجئة الذين يقولون: بلا عَمَلٍ ينفع، ولا يَخرُجُ من الإيمان بأي عَمَلٍ يعمله.

٢ - ولا يدخلون مع الخوارج في أنهم: يُكَفِّرونَ بأي عمل أو بترك أي واجب أو فعل أي محرم.

فمِن هذه الجهة إذا نُظِرَ إليها تُصُوِّر أنَّ الخلاف ليس بحقيقي، بل هو لفظي وصوري.

الجهة الثانية: التي يُنظَرُ إليها وهي أنَّ العمل -عمل الجوارح والأركان- هو مما أمَرَ الله ﷻ به في أن يُعتَقَدَ وجوبُهُ أو يُعتَقَدَ تحريمه من جهة الإجمال والتفصيل؛ يعني: أنَّ الأعمال التي يعملها العبد لها جهتان:

١- جهة الإقرار بها.

٢- وجهة الامتثال لها.

وإذا كان كذلك فإنَّ العمل بالجوارح والأركان، فإنه إذا عَمِلَ:

- فإما أن نقول: إنَّ العمل داخِلٌ في التصديق الأول؛ التصديق بالجنان.

- وإما أن نقول: إنه خارجٌ عن التصديق بالجنان.

فإذا قلنا: إنَّهُ داخلٌ في التصديق بالجنان -يعني: العمل بالجوارح باعتبار أنَّهُ إذا أَقَرَّ به امتثل- فإنه يكون التصديق إذًا ليس تصديقًا، وإنما يكون اعتقادًا شاملًا للتّصديق وللعزم علىٰ الامتثال، وهذا ما خَرَجَ عن قول وتعريف الحنفية.

والجهة الثانية: أنَّ العمل يُمتَثَلُ فعلًا، فإذا كان كذلك كان التنصيص علىٰ دخول العمل في مسمىٰ الإيمان هو مقتضىٰ الإيمان بالآيات وبالأحاديث؛ لأنَّ حقيقة الإيمان فيما تُؤمِنُ به من القرآن في الأوامر والنواهي في الإجمال والتفصيل

أَنَّكَ تؤمن بأنْ تَعمَل، وتؤمن بأن تنتهي، وإلا فلو لم يدخل هذا في حقيقة الإيمان لم يحصل فرقٌ بين الذي دخل في الإيمان بيقين والذي دخل في الإيمان بنفاق.

يُبَيِّنُ لك ذلك: أنَّ الجهة هذه وهي جهة انفكاك العمل عن الاعتقاد، انفكاك العمل عن التصديق هذه حقيقةً داخلةٌ فيما فَرَّقَ الله ﷻ به فيما بين الإسلام والإيمان.

ومعلومٌ أنَّ الإيمان إذا قلنا: إنَّهُ إقرارٌ وتصديق فإنه لا بد له من إسلام وهو امتثال الأوامر والاستسلام لله بالطاعات؛ لهذا نقول: إن مسألة الخلاف هل هو لفظي أو هو حقيقي راجعة إلىٰ النظر في العمل؟ هل العمل داخلٌ امتثالًا فيما أمر الله ﷻ به أم لم يدخل امتثالًا فيما أمر الله ﷻ به؟

والنبي ﷺ بَيَّنَ أنه يأمُرُ بالإيمان: «**آمركم بالإيمان بالله وحده**»[٤٨٦]، والله ﷻ أمر بالإيمان ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النساء:١٣٦]. فالإيمان مأمور به، وتفاصيل الإيمان بالاتفاق بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء يَدخُلُ شُعَب الإيمان، يَدخُلُ فيها الأعمال الصالحة، لكنها تَدخُلُ في المُسَمَّىٰ من جهة كونها مأمورًا بها، فمن امتثل الأمر علىٰ الإجمال والتفصيل فقد حَقَّقَ الإيمان، وإذا لم يمتثل الأمر علىٰ الإجمال والتفصيل فإنه بعموم الأوامر لا يدخل في الإيمان، وهذه يكون فيها النظر مُشكِلًا من جهة:

هل يُتصوَّر أن يوجد أحد يؤمن بالإيمان، يؤمن بما أنزل الله ﷻ ولا يفعل خيرًا ألبتة، لا يفعل خيرًا قط، لا يمتثل واجبًا ولا ينتهي عن محرم مع اتساع الزمن وإمكانه؟ في الحقيقة هذا لا يُتَصَوَّر أن يكون أحد يقول: أنا مؤمن ويكون إيمانه صحيحًا ولا يعمل صالحًا مع إمكانه، لا يعمل أي جنس من الطاعات خوفًا من الله ﷻ، ولا ينتهي عن أي معصية خوفًا من الله ﷻ، هذا لا يُتصَوَّر؛ ولهذا حقيقةً، المسألَةُ تَرجِعُ إلىٰ الإيمان بالأمر، الأمر بالإيمان في القرآن وفي السنة كيف يؤمن به؟ كيف يحققه؟ يحقق الإيمان بعمَلٍ، بِجِنسِ العمل الذي يمتثل به، فَرَجَعَ إذًا أن

---

(٤٨٦) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٥٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

يكون الامتثال داخل في حقيقة الإيمان بأمره، وإلا فإنه حينئذٍ لا يكون فرقًا بين من يعمل ومن لا يعمل؛ لهذا نقول: إن الإيمان الحق بالنص، بالدليل؛ يعني: بالكتاب والسنة بالله وبرسوله ﷺ وبكتابه لا بد له من امتثال، وهذا الامتثال لا يُتَصَوَّرُ أن يكون غير موجودٍ للمؤمن، أن يكون مؤمنًا ممكن أن يعمل ولا يعمل ألبتة، وإذا كان كذلك، كان إذًا جزءًا من الإيمان لـ:

- أولا: لدخوله في تركيبه.

- والثاني: أنه لا يُتَصَوَّر في الامتثال للإيمان والإيمان بالأمر أن يؤمن ولا يعمل ألبتة.

إذًا فتحَصَّل من هذه الجهة أنّ الخلاف ليس صوريًّا من كل جهة، بل ثَمَّ جهة فيه تكون لفظية، وثَمَّ جهة فيه تكون معنوية.

والجهات المعنوية والخلاف المعنوي كثيرة متنوّعة؛ لهذا قد ترىٰ من كلام بعض الأئمة من يقول: أنَّ الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة صوري؛ لأنهم يقولون: العمل شرط زائد لا يدخل في المسمىٰ، وأهل السنة يقولون: لا هو داخل في المسمىٰ فيكون إذًا الخلاف صوري.

من قال: الخلاف صوري فلا يُظَن أَنَّهُ يقول به في كل صُوَرِ الخلاف، وإنما يقول به من جهة النظر إلىٰ التكفير وإلىٰ ترتب الأحكام علىٰ من لم يعمل، أما من جهة الأمر، من جهة الآيات والأحاديث والاعتقاد بها والإيقان بالامتثال فهذا لا بد أن يكون الخلاف حينئذٍ حقيقيًّا.

المسألة السابعة: زيادَةُ الإيمان ونقصانُهُ اختلف فيها العلماء علىٰ أقوال:

١- القول الأول: وهو قول جمهور أهل العلم من أهل السنة ومن المرجئة ومن غيرهم، قول الجمهور من جميع الطوائف أنَّ الإيمان يزيد وينقُص.

٢- القول الثاني: أنَّ الإيمان يزيد ولا ينقُص، وهذا منسوبٌ إلىٰ بعض أئمة أهل السنة؛ لأنَّ الدليل دلَّ علىٰ زيادته وهذا أمرٌ لا يدخله القياس، فلا نقول بنقصانه

لعدم ورود الدليل في ذلك.

٣- القول الثالث: من قال: إنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وهو قول طائفة من المرجئة ومن غيرهم.

ولا ارتباط ما بين الإرجاء والخلاف في الثلاثة أركان الأولىٰ وما بين القول بزيادة الإيمان وبنقصانه.

تارَةً تجد من ذهب إلىٰ أحد الأقوال يقول بزيادته ونقصانه؛ ومن ذهب إليه لا يقول بزيادته ونقصانه؛ يعني: مثلًا الأشاعرة الذي هم مرجئة والماتريدية منهم من يقول بزيادته ونقصانه، ومنهم من لا يقول بذلك لعدم ترتبها علىٰ حقيقة الإيمان، هذا أمر زائد أَدخَلُوهُ في البحث؛ فإذًا لا أثر في الخلاف في مسألة زيادته أو نقصانه علىٰ كونه مرجئًا.

فإذا قال أحد: «الإيمان ما يزيد ولا ينقص» فإن هذا لا يدل علىٰ كونه مثلًا مرجئًا، لكنَّهُ يدل علىٰ أنه ليس من أهل السنة.

إذا قال: «الإيمان نقول بزيادته ونقصانه» فهذا لا يدل علىٰ أنه من أهل السنة والجماعة، بل قد يكون مرجئًا؛ فلا ارتباط بين مسألة الزيادة والنقصان ومسائل التعريف السالفة للإيمان.

المسألة الثامنة: عرَّف الإيمان بقوله: **إقرارٌ باللِّسانِ، وتصديقٌ بالجَنَانِ**، وقلنا في التعريف: اعتقاد بالجنان. والفرق ما بين التصديق والاعتقاد:

أنَّ التصديق شيء واحد؛ بمعنىٰ أَنَّهُ أمرٌ واحد، عِبَادَةٌ واحدة، وأما الاعتقاد فإنه يشمل أشياء كثيرة من أعمال القلوب؛ لهذا قالت طائفة من السّلف في تعريف الإيمان: «الإيمان قول وعمل» وهذا دقيق؛ لأنه يشمل قول القلب وقول اللّسان.

«قول القلب» هو تصديقه وإخلاصه في الله ﷻ.

«وقول اللّسان» هو إعلانه الشّهادة.

وعَمَل: يشمل عمل القلب وعمل الجوارح.

«وعَمَلُ القلب» من محبة الله ﷻ والتوكل عليه والخوف منه ﷻ ورجاؤه والإنابة إليه وخشية الرّب ﷻ ونحو ذلك من أعمال القلوب.

فإذًا ما يتّصِلُ بالقلب من أمور الإيمان ليست شيئًا واحدًا، ليس هو التصديق فقط، بل ثَمَّ أشياء كثيرة في القلب، والتصديق هو أحدها؛ ولهذا فإنَّ التفاضل -الزيادة والنقصان- زيادةٌ ونقصان باعتبار العمل الظاهر، وزيادةٌ ونقصان باعتبار عمل القلب الباطن.

فالناس يتفاوتون في الإيمان من جهة:

١ - زيادته ونقصانه في أعمالهم الظاهرة وهي أمور الإسلام: من الصلاة والزكاة والصيام والحج والاستسلام لله ﷻ في الأوامر والانقياد ونحو ذلك والانتهاء من المحرمات.

٢ - وكذلك أعمال القلوب، وأعمال القلوب نوعان:

- أعمالٌ واجِبَةُ الفعل.

- وأعمالٌ مُحَرَّمَةُ العمل أو واجبة الترك.

أما واجبة الفعل مثل: محبة الله ﷻ، والإنابة إليه، والتوكل عليه، وخشيته، والخوف منه، والطمأنينة له، ونحو ذلك من أعمال القلوب.

وما يجب تركه من أعمال القلوب المحرمات، محرمات أعمال القلوب التي هي الكِبر والبَطَر وتزكية النفس وسوء الظن بالله ﷻ ونحو ذلك، هذه كلها يجب تركها.

فإذًا أعمال القلوب مشتملة على:

١ - تصديق.

٢ - ومشتملة على أمور واجبٌ أن يعملها القلب، وأمور واجب أن ينتهي عنها القلب.

وهذه كلها في الحقيقة متصلة؛ فالتصديق مُتَأَثِّرٌ زيادَةً ونُقصَانًا بأعمال القلوب؛ فأعمال القلوب تؤثر على تصديقه، فأعمال القلوب الواجبة إذا زادت محبته لله ﷻ زاد تصديقه، إذا زادت إنابته إلى الله وزاد خشوعه وخضوعه بين يدي الله وزاد توكله على الله سبحانه وتعالى زاد تصديقه وزاد يقينه.

وكذلك إذا انتهىٰ عن المحرمات، خضع لله ﷻ، لم يكن مُتكبرًا، ذليلًا لله ﷻ، غير مترفع علىٰ الخلق، مُحِبًّا لسلامته؛ سلامة قلبه، مُبتَعِدًا عما يفسد القلب، هذه كلها مؤثرة في تصديقه.

فإذًا رجع الأمر في زيادة الإيمان وفي نقصانه إلىٰ زيادة الإيمان في أركانه الثلاثة ونقصان الإيمان في أركانه الثلاثة.

فإذًا زيادة الإيمان «يزيد بطاعة الرحمن»؛ يعني:

- يزيد التصديق أو الاعتقاد بطاعة الرحمن.

- يزيد الإقرار باللسان بطاعة الرحمن.

- يزيد العمل بالأركان أيضًا بطاعة الرحمن.

فزيادة الإيمان راجِعَةٌ للثلاثة جميعًا؛ لأنَّ الزيادة تارةً تكون بالعمل الظاهر مثل زيادة صلاة، زيادة صدقة، زيادة بر، زيادة جهاد في سبيل الله، طلب علم ونحو ذلك، فيَرجِعُ هذا إلىٰ التصدِيقِ وإلىٰ الإقرار بزيادة، فيكون تصديقه واعتقاده أكثر وأعظم وأمتن وأثبت وكذلك إقراره، وهذا يُحِسُّهُ الإنسان من نفسه فإنه إذا زاد إيمانه زاد لَهَجُهُ بذكر به ﷻ تهليلًا وتسبيحًا وتحميدًا وتكبيرًا وتمجيدًا.

المسائل كثيرة نرجئ البقية إلىٰ موضع آتٍ إن شاء الله.

❑ قوله: «وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّرعِ وَالبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ»:

●يعني به: أنَّ المؤمن لا يُفَرِّقُ بين كلام الله ﷻ ولا بين السُّنَنِ، فكل ما جاء في الكتاب أو صح عن رسول الله ﷺ في أمور العقيدة والشريعة هذا يجب التسليم له، وكله حق يجب الإيمان به، وذلك كما قال ﷻ في وصف اليهود: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ﴾ الآية [البقرة:٨٥]، وكذلك قوله: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ [البقرة:٢٨٥]، وكذلك قوله: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠﴾ [النساء:١٥٠].

فالواجب هو الإيمان بجميع ما أنزل الله ﷻ على رسوله في القرآن، وما صَحَّ عن رسول الله ﷺ في السنة، فالكل حق صَدَرَ عن مشكاة واحدة، عن الرب ﷻ وتقدست أسماؤه.

❏ قوله: «وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ وَأَهلُهُ فِي أَصلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَينَهُم بِالخَشيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الهَوَى، وَمُلازَمَةِ الأَولَى»:

●هذه العبارة منه تقريرٌ لكلام أبي حنيفة وأصحابه الذين يُسَمُّونَ مرجئة الفقهاء في أنَّ الإيمان واحد؛ يعني: أنَّهُ في أصل وجوده شيءٌ واحد، إذا دَخَلَ في الإيمان دَخَلَ بشيءٍ واحد، إذا وُجِدَ سُمِّيَ مؤمنًا وإذا لم يوجد لم يُسَمَّ مؤمنًا، وهذا القدر القليل الذي هو الأصل نظروا إليه بأنه شيء واحد وأنَّ أهله في أصله سواء؛ يعني: أنَّ أصل الإيمان يتساوى فيه المؤمنون، فجعلوا إيمان الناس كإيمان النبي ﷺ كإيمان أبي بكر، كإيمان محمد ﷺ بل كإيمان الرسل جميعًا، بل جعلوه كإيمان الملائكة جميعًا.

لمَّا كان أصل الإيمان واحدًا -يعني: ما يحصل به الإيمان أول الأمر- جَعَلُوا أهله في أصله سواء.

وهذا كما ذكرتُ لك راجع إلى أنَّ التصديق عندهم، وما يتصل به من أعمال القلب أنه شيءٌ واحد، وقد نَصَّ على ذلك أبو حنيفة في كتابه «الفقه الأكبر» في أنَّ التصديق واحد، وأنَّ التوكل واحد والمحبة واحدة، وأنَّ الخشية خشية القلب واحدة ونحو ذلك.

فجعلوا ما في القلب مما يَحصُلُ به الإيمان جعلوه شيئًا واحدًا، والذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة أنَّ أهل الإيمان متفاضلون فيما بينهم؛ فالله ﷻ فَضَّلَ بعض الرسل على بعض، فقال سبحانه: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وتفضيل بعضهم على بعض نتيجة لسبب وهو تفاضلهم في الإيمان؛ فالرسل منهم أولوا العزم وهم أعظم الرسل مقامًا وأرفع

الرسل مكانةً ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف:٣٥]، فالرسل ليسوا في منزلةٍ واحدة عند الله ﷻ.

والتفاضل هنا يكون بالإيمان -بإيمان القلب- ويكون بإيمان الجوارح بفعلها.

وهنا جَعَل الطحاوي التفاضل بالأمور الظاهرة قال: «**بِالخَشْيَةِ وَالتُّقَىٰ، وَمُخَالَفَةِ الهَوَىٰ، وَمُلَازَمَةِ الأَوْلَىٰ**» ولكن هذا التفاضل هو بعض التفاضل، لكن القلب يكون بين هذا وهذا من التفاضل في أعمال القلوب وفي تصديق القلب ما ليس بمحدود؛ ولهذا خصّ الله ﷻ أبا بكر الصديق ﷺ بأنه صَدَّقَ من بين سائر الصحابة، فقال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الزمر:٣٣]، فَخَصَّهُ بالتصديق؛ لأنَّ عنده تصديقًا زائدًا عن غيره، وكذلك قوله ﷻ في سورة الليل: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [الليل:١٧-٢٠] فهذا الابتغاء الذي هو أصل الدخول في الدين الذي هو ابتغاء ما عند الله ﷻ خُصَّ به أبو بكر؛ لأنَّ له في ذلك مزيدًا ليس لغيره؛ لهذا قال ﷺ: «**لو وُزن إيمان الأمة بإيمان أبي بكر لرَجَح إيمان أبي بكر**»[٤٨٧]، وقال أيضًا التابعي الجليل أبو بكر شعبة القارئ[٤٨٨] المعروف: «ما سبقهم أبو بكر بكثرة صدقة ولا صلاة، ولكن بشيء وقر في قلبه»[٤٨٩].

هذا الشَّيء الذي وَقَرَ في القلب الذي هو التصديق، الناس يعرفون أنَّ فلانًا وفلانًا من جهة تصديقهم للخبر -أي خبر- يختلفون. فيأتي ثقة إلىٰ أناس فيقول:

---

(٤٨٧) أَخْرَجَه أَحْمَد في «فضائل الصحابة» (٦٥٣)، والبَيْهَقِيّ في «شعب الإيمان» (٣٦)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٢٦٦)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢١٣٠)، والزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (١/٣٢٣).

(٤٨٨) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدىٰ الكوفىٰ المقرئ الحناط، من الطبقة : السابعة، من كبار أتباع التابعين، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه و كتابه صحيح، انظر: «تهذيب التهذيب» (١٢/٣٧).

(٤٨٩) انظر: «منهاج السنة» (٦/٢٢٣).

هذا حاصل، فهذا مُصَدِّقٌ وهذا مُصَدِّقٌ، لكن تصديق الأول يختلف عن تصديق الثاني من حيث قوته، من حيث الجزم به بقوة وثبات ويقين؛ ولهذا أبو بكر رضي الله عنه حصل له من المقامات كما هو معروف في السيرة ما ليس لغيره.

هذا التصديق أيضًا فيه أشياء تؤثر فيه من جهة التفاضل كما سيأتي بيانه.

إذًا كلام الطحاوي فيما سمعت جعل التفاضُلَ بأمورٍ خارجة عن تصديق القلب، عن اعتقاد القلب، جعلها، الخشية الظاهرة، والتقوىٰ الظاهرة ومخالفة الهوىٰ وملازمة الأَولىٰ بامتثال الأوامر واجتناب النواهي.

إذا تبين هذا فنذكر علىٰ هذا عدة مسائل:

المسألة الأولىٰ:

أنَّ قوله: «**وَأَهلُهُ فِي أَصلِهِ سَوَاءٌ**» يُرَدُّ عليه بأنَّ أصل الإيمان:

- إما أن يكون لُغَويًّا.

- وإما أن يكون شرعيًّا.

فإذا كان المراد الشرعي -يعني: الإيمان الشرعي-، فإنّ الإيمان يَصدُقُ علىٰ:

- ما به يدخل المرء فيه.

- وأيضًا يكون أصله فيما بعد ذلك من الزيادات.

بمعنىٰ: أَنَّهُ يدخل في الإيمان بتصديقٍ وبكلمة، ثم بعد ذلك يكون تصديقه غَيرَ تصديقه الأول، وتكون كلمته غيرَ كلمته الأولىٰ؛ فلهذا كلمة «**أَصله**» فيها إجمال وعدم وضوح، هل المقصود بالأصل أنه الأصل الشرعي حين دخل في الإسلام؟ أو المقصود الأصل الشرعي الذي يتابعه ويمشي معه؛ يعني: يلازم الإنسان دائمًا وأنه أصل واحد لا يزيد دائمًا؟ هذا فيه إجمال، وأيضًا لا يتفق هذا وذاك، فلا يَتَّفِقُ أَصلُ إيمانِهِ أَوَّلَ ما دَخَلَ مع أَصلِ إيمانه الذي يصاحبه، وكُلُّ أحد يعرف من نفسه الفرق ما بين أصل الإيمان حين أسلم وأصل إيمانه حين رسخت قدمه وحَسُنَ إسلامه.

فإذًا كلمة «**أَهلُهُ فِي أَصلِهِ**»، أصل الإيمان ما هو؟

هذه كلمة مجملة غير واضحة مرجعها غير واضح ولا دليل من الكتاب أو السنة على هذه الكلمة؛ يعني: التعبير بأصل الإيمان وعدم التفريق فيما بين الإيمان اللغوي والشرعي.

المسألة الثانية: أنَّ أصل الإيمان إذا قلنا: هو التصديق، فإنَّ التصديق يتفاوت.

التّصديق نفسه الذي هو حد الإيمان؛ لأنهم عَرَّفُوا الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان؛ هذا التصديق الذي هو في تعريف الإيمان يتفاوت الناس فيه، وأيضًا يزيد في المعين وينقص.

وأسباب زيادة التصديق ونقصان التصديق أمور:

١ - الأول: أنَّ مسائل الشّرع، مسائل الكتاب والسنة كثيرة، سواء في الأمور الاعتقادية أو في الأمور العملية، وهذه كلها يجب الإيمان بها على الإجمال والتفصيل.

فإيمانُ وتَصدِيقُ مَن كَانَ مُقتَصِرًا على الإجماليات من جُهَّال المسلمين ليس كإيمان وتصديق من صَدَّقَ بكل ما عَلِمَهُ؛ فالعَالِمُ تصديقُه مُجمَل وتَصدِيقُهُ مُفَصَّل بكل ما عَلِمَه، وأمّا الجاهل فتصدِيقُهُ مُجمل وما عَلِمَهُ من الشريعة قليلٌ صَدَّقَ به لكنه تصديقٌ ببعض الأمور، فمن صَدَّقَ بكل الفروع -سواءٌ فروع العقيدة أو فروع الشريعة- من صَدَّقَ بها جميعًا فتصديقه أعلى ممن صَدَّقَ تصديقًا إجماليًّا لا تفصيل فيه.

فإذًا نفس التصديق من جهة أوامر الشريعة والإيمان بالنصوص يختلف من جهة الإجمال والتفصيل.

٢- الثاني: الأعمال الظاهرة أيضًا امتثالًا للأوامر واجتنابًا للنواهي تُؤَثِّر في التصديق ويؤثر فيها التصديق.

ويدل على ذلك قول النبي ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نُهبة ذات شرف يرفع إليه فيها الناس أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن**»[٤٩٠] كما في الصحيح، وفي مسند الإمام

(٤٩٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٥٧٨)، ومُسْلِم (٥٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أحمد قال: «**إذا زنى العبد ارتفع الإيمان فكان على رأسه كالظلة، فإذا ترك عاود**»(٤٩١)، فإذًا هو حينما يفعل هذه الكبيرة؛ كبيرة الزنا أو كبيرة شرب الخمر أو كبيرة السرقة أو ما شابهها، حين يفعل، قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»، لكن هنا هل زال تصديقه بالكلية؟ لا، لكن التصديق القوي المُستَحضَر بالله ﷻ وبالدّار الآخرة وبعقابه والحساب والعذاب وما يكون بعد ذلك ومن العقوبات في الدنيا، هذا التصديق المتجزّئ الكثير، هذا التصديق غاب عنه حين واقع المحظور؛ فلذلك قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**».

فإذًا الأعمال الظاهرة امتثالًا للواجب وانتهاءً عن المحرم هذه تزيد في التصديق، قال ﷻ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]، وزيادة الإيمان ترجع إلى أركان الإيمان؛ إذ تخصيص بعض الأركان دون بعض ليس عليه دليل، زيادة التصديق وزيادة العمل وزيادة الإقرار، وكذلك قوله ﷻ: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح:٤]، ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾، ﴿إِيمَٰنًا﴾ هنا نكرة فتفيد الإطلاق في هذا المقام؛ يعني: إيمانًا من جهة العمل وإيمانًا من جهة الإقرار، وإيمانًا من جهة التصديق والاعتقاد.

٣- الثالث: أعمال القلوب مختلفة، الإنابة إلى الله ﷻ، ومحبة الرب سبحانه والخضوع له والتلذذ بمناجاته والأُنس بتلاوة كتابه والتعرض لنفحاته في الأوقات الفاضلة، هذه أمور تزيد من اعتقاد القلب، وكل أحد يعلم من نفسه أنَّ حاله مع وجود هذه الأمور ومجاهدة النفس فيها ليس كحاله بدونها، وإيقانه بالجنة والنار وبالنعيم وبالعذاب، وتوكُّلُه على الله ﷻ ويقينه، وقوّته في الإيمان تختلف فيما إذا تعاطى هذه العبادات وفيما إذا تهاون بها.

فإذًا إيقانه وتصديقه متصل بعبادات القلوب، وعبادات القلوب تزيد في التصديق والتصديق زيادته يؤثر فيها، فعمل القلب واحد، وإذا قلنا عمل القلب نسميه كذا

(٤٩١) أَخْرَجَه -بنحوه- أَبُو دَاوُد (٤٦٩٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن أبي داود».

ونسميه كذا فباعتبار التَّجزِيء باعتبار الإيضاح، لكن في الحقيقة القلب شيء واحد، إذا جاءه التوكل قَوِيَ التصديق، إذا قَوِيَ التصديق قويت محبة الله ﷻ، إذا قويت محبة الله -سبحانه وتعالىٰ- قويت الإنابة إليه وامتثال أوامره والرغبة فيما عنده.

فالقلب إذًا تفريقُ أعماله إنما هو للإيضاح والبيان، وإلا فكل عملٍ قلبيٍ مؤثر علىٰ العمل الآخر صِدقًا في الاعتقاد وإنابة وخضوع، وامتثال ظاهر وامتثال باطن، وإقرار وإيقان؛ ولهذا تجد أنّ أعظم المؤمنين إيمانًا أكثرهم خضوعًا وذلًا لله ﷻ وعدم ترفع علىٰ الخلق؛ لأنَّ هذا الذي في القلب بعضه يؤثر علىٰ بعض.

الصلاة تؤثر علىٰ الثواب فيها وعلىٰ حُسنها تصديق القلب وخشية القلب وإنابته وحضوره إلىٰ آخره، وكذلك هي تؤثر في هذه الأعمال.

إذًا في التفريق ما بين أعمال القلوب هذا تصديق وهذا توكل وهذه خشية وهذه إنابة بأنه تفريق منطقي صحيح؛ يعني: بمعنىٰ يمكن أن ترىٰ هذه بلا هذه ولا صلة بينهما هذا بحثٌ نظري لا حقيقة له، فالإيمان -إيمان القلب- وأعمال القلوب مترابطة بعضها آخذٌ ببعض فإذا زاد التوكل زاد التصديق، وإذا قوي التصديق واليقين بأسباب الأعمال الظاهرة قوي التوكل قويت الخشية قويت المحبة قوي الرجاء ونحو ذلك.

فإذًا من أوجُهِ زيادة التصديق وزيادة أصل الإيمان -إذا صح التعبير موافقةً لأولئك- فإنه يُنظَرُ فيه إلىٰ تفاوت الأعمال؛ أعمال القلوب.

هذه بعض أسباب تفاوت الناس في تصديق القلب، وهناك أوجُه أخرىٰ ذَكَرَهَا أهل العلم في مواطنها وخاصَّةً ابن تيمية في كتاب الإيمان؛ فإنه ذكر سبعة أوجه أو أكثر في تفاوت الناس في أصل الإيمان أو في التصديق أو في الاعتقاد، وأسباب الزيادة والنقصان بما يتعلق باعتقاد الناس.

المسألة الثالثة:

قوله: «**وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَىٰ، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَىٰ، وَمُلَازَمَةِ الْأَوْلَىٰ**» هذا

صحيح؛ لكنَّهُ وجه تفاضل وليس كل أوجُهْ التفاضل.

فالتفاضل قد يكون مِنَّةً مِنَ الله ﷻ وتَكَرُّمًا أن يَمُنَّ على أحد بأن يكون أفضل من أحد، والله ﷻ يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء.

ويكون التفاضل أيضًا بأمورٍ زمانية مثل صحبة النبي ﷺ، وهذه زائدة عن الأمور التي ذكرها وهي «**الْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازَمَةِ الْأَوْلَى**»، وقد جاء في الحديث: «**لمقام أحدهم ساعة مع رسول الله ﷺ خير من عبادة أحدكم ستين سنة**»، أو كما جاء عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم(٤٩٢)، وقد قال ﷺ أيضًا في الحديث الذي في «الصحيحين»: «**لا تسبوا أصحابي** -لما نِيلَ من عبدالرحمن بن عوف وهو من السابقين- **فوالذي نفس محمد بيده فلو أنفق أحكم مثل أحدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**»(٤٩٣) يعني: ولا نصف المد، وذلك فضل خاص زماني؛ لأنهم اتّصلوا وصحبوا رسول الله ﷺ.

- الوجه الثالث: التفاضل يكون بأعمال القلوب دون الأعمال الظاهرة، فقد تكون الأعمال الظاهرة قليلة؛ لكن أعمال القلوب عظيمة.

وأعمال القلوب يُؤْجَر عليها العبد في الواجبات، و يُؤْجَر على الانتهاء عن المنهيات -منهيات أعمال القلوب من الكِبْر والبَطَر ورؤية النفس ونحو ذلك، وسوء الظن بالله أو سوء الظن بالخلق -يعني بالمسلمين، ومنها أعمال يؤجر على فعلها ويأثَمْ على فعلها؛ يعني: يؤجر على فعل بعض الأعمال ويأثم على فعل بعض الأعمال.

فإذا كان كذلك كان فعل القلب ميدانًا للتفاضل، فعمل القلب ميدانًا للتفاضل.

لهذا يُرْوَى عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ أنه سئل: لماذا سَبَقَ الصحابة وفُضِّلوا مع أنّ عبادة من بعدهم يعني التابعين أكثر من عبادتهم؟ فقال الحسن: كانوا يتعبدون

---

(٤٩٢) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (١٦٢)، وأَحْمَد بن حنبل (١٥)، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه»، من قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا.

(٤٩٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٦٧٣)، ومُسْلِم (٢٥٤١)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

-يعني الصحابة- والآخرة في قلوبهم، وهؤلاء يتعبدون والدنيا في قلوبهم.

العمل الظاهر واحد؛ بل ربما يكون أكثر، ولهذا صار الابتلاء بحسن العمل، وحُسْنُ العمل فيه الإخلاص وفيه المتابعة، وإذا اتّفق هذا وهذا في المتابعة، فهل يتّفقان في عمل القلب؟

وهل يتّفقان في الإخلاص؟

وهل يتّفقان في حسن العمل الباطن، وفي الخشية والإنابة؟

لا يتفقون، هذا وهذا يصلون جنب بعض، وهذا وهذا يختلفون تمامًا.

هذه بعض المسائل المتعلقة بذلك، فتحصَّلَ من هذا: أنَّ قوله: «**أَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ**» ليس صوابًا، بل هو غلط، وليس إيمان الرسل كإيمان عامة أتباعهم، وليس إيمان الناس كإيمان الصحابة، وليس إيمان الصالحين كإيمان الفاسقين، وليس إيمان المُقَرَّبين كإيمان سائر خلق الله من المكلَّفين.

هذا فيه اختلاف؛ فهم يختلفون أعظم الاختلاف في إيمانهم بالله وأسمائه وصفاته وربوبيته وألوهيته، وما في قلوبهم من العلم الإجمالي والعلم التفصيلي، وما في قلوبهم من الأعمال الصّالحة، وكذلك ما عملوه ظاهرًا من الأعمال الصّالحة وانتهوا عما نهاهم الله ﷻ عنه، فهم يختلفون في ذلك أعظم الاختلاف.

❑ قوله: «وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.»:

● يقرّر الطحاوي مُعْتَقَدْ أهل السنة: في أنّ وَلَايَة الرحمن متعلقة بكل مؤمن.

فأولياء الرحمن هم المؤمنون، وكلُّ مؤمن له نصيبٌ من وَلَايَةِ الله ﷻ التي وَعَدَ بها عباده المؤمنين المتقين.

وكذلك يُقَرِّر: أنَّ التفاضل فيما بينهم -يعني: فيما بين المؤمنين- إنما هو باتِّبَاعِهِم للقرآن وتقواهم وكثرة طاعتهم لله ﷻ، فمن كان أكْثَرَ طاعةً لله ﷻ وأحسَنَ طاعة وأتْبَعَ للقرآن فإنه أحقُّ بتفضيلٍ في ولاية الرحمن ﷻ له.

وهذا الأصل الذي قَرَّرَهُ الأئمة في عقائدهم: في أنّ كل مؤمن وليٌّ للرحمن ﷻ، ويتفاضلون في الوَلاية بحسب تفاضلهم في الإيمان والتقوىٰ، هذا الأصل مُقَرَّرٌ في القرآن وفي السنة:

ففي كتاب الله ﷻ قال ربنا سبحانه وتعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [يونس:٦٢-٦٤]، قال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾، قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الأظهر فيها أنها نعت للأولياء؛ يعني منصوبة علىٰ أنها نعت للأولياء، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾....المؤمنين المتقين، أو أنها بدل منه والأمر قريب.

فأولياء الله هم المؤمنون المتقون.

وكذلك قال الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة:٢٥٧]، فبيَّنَ الله ﷻ في هذه الآية أنَّه سبحانه هو ولي المؤمنين.

وكذلك قوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ لَا مَوۡلَىٰ لَهُمۡ ۝١١﴾ [محمد:١١].

وكذلك قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ۝٥٥ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ۝٥٦﴾ [المائدة:٥٥، ٥٦].

ونحو ذلك من الآيات الكثيرة في هذا المعنىٰ، وهي أنَّ وَلَايَةَ الله ﷻ للعبد إنما هي بسبب إيمانه، وكل مؤمن له نصيبٌ من التقوىٰ بحسب إيمانه، فإنه ما آمَنَ إلا طلبًا للأمن، والأمن تقوىٰ وخوف وخشية، يعني: طلب الأمن تقوىٰ وخوف وخشية.

إذا تَبَيَّنَ هذا الأصل وهو واضح في معتقدهم -يعني: في مُعْتَقَدْ أتباع السلف الصالح رضوان الله عليهم- فهذه المسألة وهي: مسألة أولياء الرّحمن، ومسألة الكرامة، ومن هو الأكرم عند الله ﷻ، يمكن أن نُبيِّنَها في مسائل:

المسألة الأولىٰ:

الولي في اللغة: هو الناصر والمعين ﴿إِنَّ وَلِـِّۦَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَـٰبَ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١٩٦﴾﴾ [الأعراف:١٩٦]، يعني: إنَّ ناصري ومُعِيني الله ﷻ.

والوَلَايَةَ في اللغة -بالفتح- المحبة والنُّصْرَةْ.

والوِلَايَة -بالكسر- الإمارة أو السُّلْطَة.

يعني: في غالب استعمال العرب، ومنه قول الله ﷻ: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف:٤٤]، يعني: المحبة والنُّصْرَة يستحقها الرب ﷻ.

وفي تعريف أهل العلم بما فهموا من الأدلة قالوا: الولي: هو كلُّ مؤمنٍ تقي ليس بنبي.

ويمكن أن تقولَ: كل مؤمن ليس بنبي؛ لأنَّ كل مؤمن له نصيب من التقوىٰ.

لكن في الاصطلاح الخاص لا بد من تكميل الإيمان والتقوىٰ بحسب الاستطاعة، كما سيأتي بيانه فيما بعد إن شاء الله.

المسألة الثانية:

في دليل هذا الأصل وهو قول الله ﷻ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس:٦٢، ٦٣]، فجَعَلَ الرب ﷻ لمن أَوْحَىٰ إليه اسمًا -وهو اسم النبي أو الرّسول- ولمن أطاع وآمن واتقىٰ اسمًا وهو أَنَّهُ ولي، فصار اسم الولي غير اسم النبي، فهذا شيء وهذا شيء، وكل نبي له وَلَايَة بِحَسبِه.

فإذًا الوَلَايَةُ داخلةٌ في النبوة؛ لأنَّ النبوة أعظم وأرفع، والإيمان والتقوىٰ هما سببا الوَلاية.

وإذا كان كذلك، فإنَّ المُتَقَرِرْ عند أهل السنة والجماعة: أَنَّ الإيمان يتفاضل أهله فيه، والتقوىٰ يتفاضل أهلها فيها.

وإذا كان الإيمان مُتَفَاضِلًا والتقوىٰ متفاضلةً فينتج من ذلك أَنَّ وَلاية الله لعبده متفاضلة.

فيجتمع -إذًا- في حق المؤمن المُعَيَّنْ ما يُوجِبُ الولاية من الله ﷻ بإيجابه على نفسه ووعده الحق، وما يُسَبِّبُ العداوة.

فمادة الإيمان والتقوىٰ أثرُهَا وَلَاية الله ﷻ لعبده، وهي: محبته له ونُصْرَتُهُ له.

ومادة الظلم والطغيان والذنب عليها وعيد من الله ﷻ بسلب الوَلَايَة الكاملة، فهذه تجتمع في حق المؤمن، من جهة يكون وليًّا، ومن جهةٍ يكون ظالمًا لنفسه.

المسألة الثالثة:

الله ﷻ وليٌّ للعبد، والعبد أيضًا وليٌّ لله ﷻ، وهذا عند أهل السنة والجماعة له جهتان:

- جهة الوَلاية من الله.
- وجهة الوَلاية مِنَ العبد.

فالله ﷻ يَنْصُرُ عبده، والعبْدُ ينصُرُ ربه ﷻ.

والله ﷻ يُحِبُّ عبده المؤمن التَّقي، والمؤمن التقي يُحِبُّ ربه ﷻ.

فهاتان جهتان تجمع الوَلَاية من جهة المحبة والنُّصْرَةْ من العبد لربه -يعني محبته لله ولرسوله ولكتابه ولدينه، وكذلك نُصْرَتُهُ لله ﷻ ولكتابه ولدينه ولنبيه ﷺ.

فمن العبد فِعْلُ وَلَايَةْ، ومن الرب ﷻ وَلَايَةْ للعبد.

المسألة الرابعة:

الأولياء قسمان فيما دَلَّتْ عليه الأدلة:

- مقتصدون.
- وسابقون مُقَرَّبون.

وذلك أنَّ الله ﷻ جَمَعَ في آية سورة فاطر أنواعَ الذين أُورِثُوا القرآن فجعلهم ثلاثة أصناف في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر:٣٢]، فجعلهم ثلاثة أصناف:

- الظالم لنفسه.

- والمقتصد.

- والسابق بالخيرات.

والظالم لنفسه لا يستحق اسم الإيمان المطلق ولا التقوىٰ المطلقة، فخَرَجَ من قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿١٨﴾﴾ [فصلت:١٨]، فبقي أنَّ الأولياء المؤمنين المتقين صنفان:

- المقتصد.

- والسابق بالخيرات.

والسابق بالخيرات أطوَعُ وأتبَعُ للقرآن مِنَ المقتصد، فنصيبه من الولاية وهي محبة الله ﷻ له ونُصْرَتُهُ له أعظم من نصيب المقتصد.

وهؤلاء هم الذين جاء فيهم الحديث المشهور المسمىٰ بحديث الولي وهو قوله ﷺ: «**قال الله تعالىٰ: من عادىٰ لي وليًّا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتىٰ أحبه فإذا أحببته** -هذا سابق بالخيرات- **كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له من ذلك**»(٤٩٤). رواه البخاري وغيره، وهو حديث صحيح لا مَطْعَنَ فيه، فدَلَّ الحديث علىٰ أنَّ السابق بالخيرات أحَقُّ وأعظم وَلاية لله ﷻ من الذي يتقرب إلىٰ الله بالفرائض.

قال: «**وما تقرّب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه**»، وما افْتَرَضَهُ الله ﷻ علىٰ العباد أوامِرْ يمتثلها ونواهٍ يجتنبها، فيتقرب إلىٰ الله بفعل المأمور، ويتقرب إلىٰ الله ﷻ بترك المنهي المُحَرَّمْ، وهذا هو حال المقتصد، ثم ذَكَرَ الفئة الثانية وهم السابقون بالخيرات.

---

(٤٩٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا.

المسألة الخامسة:

ارتبطت مسألة الوَلاية -ولاية الله ﷻ للمؤمن العبد- بمسأل الكرامة؛ ولهذا أكثر من يتكلم عن الأولياء في صفاتهم و تقرير المُعْتَقَدْ فيهم لا بد أن يتكلم عن الكرامات.

وهذه أشار إليها الطحاوي في قوله: «**وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ**».

والكرامة هذه عُرّفت بأنها: أمر خارق للعادة جرىٰ علىٰ يد ولي.

وهي متصلة بالآية والبرهان عند الأنبياء، وبالخوارق مُطلقًا عند الأنبياء والأولياء، والكهنة والسحرة وأشباههم.

ولهذا فتعريف الكرامة بأنها أمرٌ خارقٌ للعادة جَرَىٰ علىٰ يد ولي متصلٌ بذلك:

أولًا: من كونها خارقة للعادة.

وثانيًا: هذه العادة عادة من؟

والثالث: جرىٰ علىٰ يد ولي.

فقولهم: «أمر خارق للعادة جرىٰ علىٰ يد ولي» أخْرَجَ الخوارق التي تجري علىٰ أيدي الكهنة والسحرة، وأخْرَجَ الخوارق التي هي الآيات والبراهين والمعجزات التي تجري علىٰ أيدي الأنبياء.

لهذا يُقَرّرونَ في هذه المسألة أنواع الخوارق، وسيأتي في آخِرِ هذه العقيدة المباركة قول الطّحاوي «**وَلاَ نُفَضّلُ أَحَدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ** ﷺ، **ونقولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ. وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم**» فنرجئ الكلام المُفَصَّلْ عن الكرامات وما يتعلق بها إلىٰ موضعه.

لكن الذي يتصل بهذا البحث -وهو أنَّ المؤمن ولي الرحمن- أنّ الكرامة هذه التي يُفردُونها بالبحث هي ما اشتهر عند الناس أنها أَثَرُ الوَلاية، والكرامة عندهم أمرٌ خارق للعادة -مثل ما عرفناه لكم.

وهذا ليس بدقيق؛ لأنَّ الكرامة بعضُ أنواع البشرىٰ، والله ﷻ ذَكَرَ أنّه جعل لأوليائه البشرىٰ فقال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ

﴿٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤].

و﴿ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ منها الإكرام بأمْرٍ خارقٍ للعادة يُجْرِيهُ الله لهذا الولي، قد يشعر به وقد لا يشعر، وقد يَتَفَطَّن لأثره وقد لا يَتَفطَّن ﴿إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾ [يوسف:١٠٠]، لكن البشرىٰ التي وعد الله ﷻ بها أولياءه إكرامًا هذه كثيرة الأنواع وكثيرة الأسباب.

فالسلف اختلفوا في تفسير البُشْرَىٰ، واختلافهم من باب اختلاف التنوع؛ لأنَّ كلًّا ذَكَرَ بِشارة:

١ - فمن البشارة وعد الله ﷻ بنصرة المؤمن التقي ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ٥١﴾ [غافر:٥١]، ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد:٧].

٢- كذلك البشرىٰ في الدنيا بأنَّ الله ﷻ يثبته ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ٦٩﴾ [العنكبوت:٦٩].

٣- من البشرىٰ وعد الله ﷻ بمعيته لعبده، معية التوفيق والتأييد في كل موطن -في الحِجَاجْ باللسان أو في المُجَاهَدَة بالبدن، أو في ترك مُشْتَهَيات النفس والرغبة فيما عند الله ﷻ.

٤- من البشرىٰ التي ذُكِرَتْ في الآية: الرؤية الصالحة، كما ثَبَتَ في الصحيح: «**لم يبقَ من النبوة إلا المُبَشِّرَات الرؤية الصالحة يراها المؤمن أو تُرَىٰ له**»[٤٩٥]، وقد رَأَىٰ عدد من أهل العلم لبعض العلماء والأئمة أنَّهَم في الجنة، وأنهم مع الأئمة، أو مع النبي ﷺ، أو مع الصحابة ونحو ذلك، وهذه من المُبَشِّرَات.

٥- من البشرىٰ في الحياة الدنيا: أنَّ الله ﷻ يجعَلُ بعض الأعمال التي عَمِلُوها مُكَفِّرَةً لسيئاتهم -الكبائر والصغائر جميعًا، كما تَفَضَّلَ الله ﷻ علىٰ أوليائه من الصحابة

---

(٤٩٥) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٦٠٤٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

من أهل بدر فقال: «**اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[٤٩٦]، قال: يقتضي مغفرة الكبائر والصغائر وهي التي غفرت لحاطب بن أبي بلتعة ﵁ ما فعل من إسراره بخبر رسول الله ﷺ ومَسِيرِهِ إلىٰ مكة إلىٰ الكَفَرَةْ من قريش.

فالبشرىٰ إذًا أنواع عظيمة:

١ - وَعْدُ الله ﷻ بالجنة لعبده

٢ - توفيقه لِمَحَبَّتِهِ للإيمان

٣ - محبته للعمل الصالح، محبته للقرآن.

٤- انشراح صدره بالصلاة وبتلاوة كتابه.

٥ - الأُنْسُ بالله ﷻ والرغبة في ذلك، والاشتياق إلىٰ عبادة الرب سبحانه وتعالىٰ والإسراع في ذلك.

هذه كلها من أنواع البشرىٰ التي يُبَشِّرُ الله ﷻ بها في ذلك.

فإذًا كرامة الله ﷻ لعبده بأن جَعَلَ الله له البُشْرىٰ في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ومن البشارة هذه ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ [الزمر:١٧]: أنواع الكرامات.

لكن أنواع الكرامات قد تحصل وقد لا تحصل، قد تكون للولي وقد لا تكون، كما سيأتي بَحْثُهُ من أنَّ الكرامة بحسب حاجة العبد إليها لا بِحَسَبْ إيمانه وتقواه؛ يعني: ليس بحسب رِفْعَةْ مقامه وأنَّهُ كلما ارتفع المقام أُعْطِيَ كرامة، لا، ولكن بحسب حاجته، وهذا له تفصيل إن شاء الله يُرْجَؤُ إلىٰ موطنه، لكن هذ نوع من البشرىٰ، وأنواع البشرىٰ التي للأولياء كثيرةٌ متنوعة.

٦- ومنها: التسديد في السمع والبصر، وما يكتبه بيده وما يمشي برجله كما جاء في حديث الولي، قال: «**كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به**»، يعني: أُسَدِّدُهُ وأُوَفِقُهُ في سمعه، فلا يأنس لسماع إلا ما يحبه الله، أُسَدِّدُهُ في بصره وأُوَفِقُهُ، فلا يأنس لنظر ولا إبصار إلا ما يحبه الله ﷻ، أُسَدِّدُهُ في يده التي يبطش بها

(٤٩٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٠٠٧)، ومُسْلِم (٢٤٩٤)، وغيرهما من حديث علي ﵁.

فلا يبطش ولا يعتدي إلا بما أذن الله ﷻ به، أُسَدِّدُهُ وأُوَفِقُهُ في رجله -في ممشاه- فلا يمشي إلا ممشىً يحبه الله ﷻ ورسوله ﷺ.

قال هنا: «ورجله التي يمشي بها»، يعني: يكون فيما يُحِبُّ الله ﷻ.

وهذا أمر عظيم أن يكون إِلْفُ العبد ما يُحِبُّ الله ﷻ، ولا تُنَازِعُهُ نفسه للشر، لا تُنَازِعُهُ نفسه للمعصية، لا تُنَازِعُهُ نفسه لمخالفة الأمر وارتكاب المنهي، يكون إِلْفُهُ الخير وإِلْفُهُ ما يحبه الله ﷻ، هذا من إعانة الله ﷻ العبد على نفسه الأمارة بالسوء، وعلى قرينه الذي يأمره بالشر.

فهذا إذًا نوع من الإكرام وهي بُشْرَىٰ يَحُسُّهَا العبد ويحمد الله ﷻ عليها، ويسأله سبحانه وتعالى الثبات على ذلك.

المسألة السادسة:

هم المؤمنون المتقون، ومن أعظم مظاهر التقوى فيهم عدم تزكية النفس؛ لأنَّ الله ﷻ قال: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ٣٢﴾ [النجم:٣٢]، فجَعَلَ العلم بالتقوى مَوكُولًا، أو مِنْ خصائصه سبحانه، جعله مَوكُولًا إلى علمه سبحانه وتعالى.

فإذًا صفة المؤمن التقي الذي هو وليٌّ لله ﷻ أَنَّهُ لا يُزَكِّيْ نفسه، فمن زَكَّى نفسه وقال: أنا تقي، أو أنا من أولياء الله ونحو ذلك، فهو حقيقٌ بالبُعْدِ عن استحقاق هذا اللفظ، لأنَّ التواضع لله ﷻ والذُلَّ لَهْ والخضوع له سبحانه وتعالى والخوف منه، والعلم بأنَّ العبد مهما عمل لن يَبْلُغَ التقوى، وهذا يوجِبْ أن لا يُثْنِي على نفسه بأَنَّهُ وَلِي، وأنه مُتَّقٍ ونحو ذلك.

فإذًا ما شاع في العصور المتأخرة -وهو موجود إلى الآن- من أنَّ طائفة يذكرون لِمُرِيدِيهِم -يذكرون لأتباعهم- أنهم أولياء، ويُحَدِّثُونَ بكراماتهم، هذا من أسباب الجرح في حقيقة التقوى، ويعني ذلك أنَّ أولياء الرحمن ليسوا على هذا الوصف.

المسألة السابعة:

لشيخ الإسلام ابن تيمية مصنَّف مُهِم في الفرق ما بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان سماه: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» يحسُنُ مطالعته(٤٩٧) في

(٤٩٧) وللشيخ صالح آل الشيخ شرحا لهذا المصنف في ٩ أشرطة وهي مفرغة تحت اسم: =

معرفة صفات أولياء الرحمن، وصفات أولياء الشيطان؛ لأنه بَسَطَ هذه الصفات بَسْطًا شافيًا كافيًا كعادته رَحِمَهُ اللهُ وأجزل له المثوبة، وجزاه عنا وعن أهل السنة خير الجزاء.

المسألة الثامنة:

أولياءُ كُل أمَّةٍ شاهدون لأنبيائها ولِرُسُلِهَا، مُؤَيِّدُونَ لما اتَّصَفُوا به؛ لكون ما جاء به الرسول الذي اتبعوه حقًّا.

فأولياء بني إسرائيل يشهدون بِفِعْلِهِمْ واتِّبَاعِهِمْ علىٰ أنَّ ما جاء به موسىٰ حَقٌّ من عند الله عَزَّ وَجَلَّ، وكذلك حواريو عيسىٰ وهم أولياء يشهدون بِفِعْلِهِمْ ونُصْرَتِهم وَلَايَتِهِم أنّ ما جاء به عيسىٰ حق، وكذلك صحابة رسول الله ﷺ الذين هم أفضل أَتْباع الرسل يشهدون بما اتصفوا به من الإيمان والتقوىٰ والجهاد والعلم والبذل بأنَّ رسالة محمد ﷺ حق.

ولهذا تتصل مباحث الأولياء والكرامات بمعجزات الأنبياء، فالكرامة والوَلاية -يعني: أنْ يكون وليًّا وأن يكون له كرامة- لها اتصال بالمعجزات التي هي الآيات والبراهين.

فكل اتِّبَاعْ شاهِدٌ لأصله، وكل كرامة دالَّةٌ علىٰ المعجزة التي أُعْطِيَها النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ أيًّا كان ذلك النبي.

وهذا أَصْلٌ مهم يقضي بأنَّ الولي لا يخرج عن طاعة النبي الذي اتَّبَعَهُ، بخلاف ما زعمت طائفة من الغلاة المتصوفة والرافضة من أنَّ الولي قد يكون أفضل من النبي كما سيأتي بيانه في موضعه مُفَصَّلًا إن شاء الله، وصَنَّفَ فيه الحكيم الترمذي «ختم الأولياء»؛ كتاب معروف طُبِعَ، وصَنَّفَ فيه أيضًا ابن عربي الطائي وذَكَرَ فيه: أنَّ الولي يكون أفضل من النبي، وأيضًا هذا مُعْتَقَدْ الرافضة من أنَّ الأولياء أفضل.

الأصل العام الذي ذكرنا لك في هذه المسألة تُخَالِفُ كل هذا من أنَّ الولي ناصِرٌ وتَبَعٌ؛ بل كونه وليًّا يشهد لنبيه الذي اتّبعه، وبالتالي يكون تابعًا دائمًا والتابع متأخر.

= التعليقات الحسان علىٰ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان..

الدرس الخامس والعشرون:

أركان الإيمان

٦٦- وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ [وَالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ](٤٩٨)، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ(٤٩٩).

٦٧- وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَىٰ مَا جَاءُوا بِهِ.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِّ:

❑ قوله: «والإيمانُ: هوُ الإيمانُ باللهِ، وملائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، واليومِ الآخرِ، والقَدَرِ: خَيرِه وشَرِّه، وحُلوِهِ ومُرِّهِ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ»:

●تقدم أن هذه الخصال هي أصول الدين، وبها أجاب النبي ﷺ في حديث جبريل المشهور المتفق علىٰ صحته، حين جاء إلىٰ النبي ﷺ علىٰ صورة رجل أعرابي، وسأله عن الإسلام، فقال: «**أن تشهد لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلًا**».

---

(٤٩٨) زيادة من بعض النسخ.

(٤٩٩) قَالَ العَلَّامَةُ الألبَانِي:

❑ قوله: «والقَدَرِ: خَيرِه وشَرِّه...»:

●اعلم أنه لا ينافي هذا قوله ﷺ في دعاء الاستفتاح: «**والخير كله بيديك، والشر ليس إليك**» رواه مُسْلِم؛ لأن المعنىٰ: فإنك لا تخلق شرًّا محضًا، بل كل ما تخلقه فيه حكمة، هو باعتبارها خير، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس، فهذا الشر جزئي إضافي، فأما شر كلي، أو شر مطلق، فالرب -سبحانه وتعالىٰ- منزه عنه. أفاده في «الشرح»، وراجع التفصيل إن شئت في «شفاء العليل» لابن القيم رحمه الله تعالىٰ، ومنه تعلم كذب من نسب إليَّ أن للشر خالقًا غير الله -تعالىٰ- في مقال نشر -مع الأسف- في مجلة الحضارة (ص٥٠-٥٢، العدد ٥ السنة ١٨).

وسأله عن الإيمان، فقال: «**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر، خيره وشره**». وسأله عن الإحسان، فقال: «**أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**»(٥٠٠).

وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ: أنه كان يقرأ في ركعتي الفجر تارة بسورتي الإخلاص: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، و: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وتارة بآيتي الإيمان والإسلام: التي في سورة البقرة: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة:١٣٦] الآية، والتي في آل عمران: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران:٦٤]، الآية.

وفسر ﷺ الإيمان في حديث وفد عبدالقيس، المتفق على صحته، حيث قال لهم: «**آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خُمُس ما غنمتم**»(٥٠١).

ومعلوم أنه لم يُرِد أن هذه الأعمال تكون إيمانًا بالله بدون إيمان القلب؛ لما قد أخبر في غير موضع أنه لا بد من إيمان القلب؛ فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان، وقد تقدم الكلام على هذا.

والكتاب والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا أكثر من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان بيَّن معناه الكتاب والسنة.

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢]، الآية، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ﴾ [الحجرات:١٥] الآية، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾

(٥٠٠) تقدم مرارًا، أَخرَجَه مُسْلِم وغيره.

(٥٠١) تقدم تخريجه.

[النساء:٦٥]، نفي الإيمان حتى تُوجد هذه الغاية، دلَّ على أن هذه الغاية فرض على الناس، فمن تركها كان من أهل الوعيد، لم يكن قد أتى بالإيمان الواجب الذي وُعِد أهله بدخول الجنة بلا عذاب.

ولا يقال: إن بين تفسير النبي ﷺ الإيمانَ في حديث جبريل وتفسيره إياه في حديث وفد عبدالقيس معارضة؛ لأنه فسر الإيمان في حديث جبريل بعد تفسير الإسلام، فكان المعنى أنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر مع الأعمال التي ذكرها في تفسير الإسلام، كما أن الإحسان متضمِّن للإيمان الذي قدم تفسيره قبل ذكره، بخلاف حديث وفد عبدالقيس؛ لأنه فسره ابتداءً، لم يتقدم قبله تفسير الإسلام، ولكن هذا الجواب لا يتأتى على ما ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من تفسير الإيمان، فحديث وفد عبدالقيس مُشْكِل عليه.

ومما يسأل عنه: أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من الخصال الخمس التي أجاب بها النبي ﷺ في حديث جبريل المذكور، فلمَ قال: إن الإسلام هذه الخصال الخمس؟ وقد أجاب بعض الناس بأن هذه أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده.

والتحقيق: أن النبي ﷺ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقًا، الذي يجب لله على عبادة محضة على الأعيان، فيجب على كل من كان قادرًا عليه، ليعبد الله بها مخلصًا له الدين، وهذه هي الخمس، وما سوى ذلك فإنما يجب بأسباب مصالح، فلا يعم وجوبها جميع الناس، بل إما أن يكون فرضًا على الكفاية كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وما يتبع ذلك من إمارة، وحكم، وفُتيا، وإقراء، وتحديث، وغير ذلك.

وإما أن يجب بسبب حق الآدميين، فيختص به من وجب له وعليه، وقد يسقط بإسقاطه من قضاء الديون، ورد الأمانات والمغصوب، والإنصاف من المظالم من الدماء والأموال والأعراض، وحقوق الزوجة والأولاد، وصلة الأرحام، ونحو ذلك؛ فإن الواجب من ذلك على زيدٍ غير الواجب على عمرو، بخلاف صوم رمضان وحج البيت

والصلوات الخمس والزكاة، فإن الزكاة وإن كانت حقًّا ماليًّا فإنها واجبة لله، والأصناف الثمانية مصارفها؛ ولهذا وجبت فيها النية، ولم يَجُزْ أن يفعلها الغير عنه بلا إذنه، ولم تطلب من الكفار. وحقوق العباد لا يشترط لها النية، ولو أداها غيره عنه بغير إذنه برئت ذمته، ويطالب بها الكفار.

وما يجب حقًّا لله تعالىٰ؛ كالكفارات، هو بسبب من العبد، وفيها معنىٰ العقوبة؛ ولهذا كان التكليف شرطًا في الزكاة، فلا تجب علىٰ الصغير والمجنون عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالىٰ، علىٰ ما عرف في موضعه.

☐ وقوله: «والقَدَرِ: خَيرِه وشَرِّه، وحُلوِهِ ومُرِّهِ، مِنَ الله تَعَالَىٰ»:

●تقدم قوله ﷺ في حديث جبريل: «وتؤمن بالقدر خيره وشره»[٥٠٢]، وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة:٥١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ۝٧٨ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٨، ٧٩] الآية.

فإن قيل: فكيف الجمع بين قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، وبين قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾؟

قيل: قوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾: الخصب والجدب، والنصر والهزيمة، كلها من عند الله، وقوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾، أي: ما أصابك من سيئة من الله، فبذنب نفسك عقوبة لك، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورىٰ:٣٠].

يدل علىٰ ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩]، «وأنا كتبتها عليك».

والمراد بالحسنة هنا: النعمة، وبالسيئة: البلية، في أصح الأقوال.

وقد قيل: الحسنة الطاعة، والسيئة المعصية.

وقيل: الحسنة ما أصابه يوم بدر، والسيئة ما أصابه يوم أُحد.

---

(٥٠٢) أَخْرَجَه مُسْلِم (٨)، من حديث عمر رضي الله عنه.

والقول الأول شامل لمعنى القول الثالث، **والمعنى الثاني** ليس مرادًا دون الأول قطعًا، ولكن لا منافاة بين أن تكون سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه[٥٠٣]، مع أن الجميع مقدَّر؛ فإن المعصية الثانية قد تكون عقوبة الأولى، فتكون من سيئات الجزاء، مع أنها من سيئات العمل، والحسنة الثانية قد تكون من ثواب الأولى، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾؛ فإنهم يقولون: إن فعل العبد -حسنةً كان أو سيئةً- فهو منه لا من الله! والقرآن قد فرَّق بينهما، وهم لا يفرِّقون؛ ولأنه قال تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾، فجعل الحسنات من عند الله، كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك في الأعمال، بل في الجزاء.

وقوله بعد هذا: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾، و﴿مِن سَيِّئَةٍ﴾، مثل قوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾، و﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾.

وفرَّق سبحانه وتعالى بين الحسنات التي هي النعم، وبين السيئات التي هي المصائب، فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان؛ لأن الحسنة مضافة إلى الله؛ إذ هو أحسن بها من كل وجه، فما من وجه من وجوهها إلا وهو يقتضي الإضافة إليه، وأما السيئة، فهو إنما يخلقها لحكمة، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه؛ فإن الرب لا يفعل سيئةً قطُّ، بل فعله كله حسن وخير. ولهذا كان النبي ﷺ يقول في الاستفتاح: «**والخير كله بيديك، والشر ليس إليك**»[٥٠٤]، أي: فإنك لا تخلق شرًّا محضًا، بل كل ما تخلقه فيه حكمةً، هو باعتبارها خيرٌ، ولكن قد يكون فيه شرٌّ لبعض الناس، فهذا شرّ جزئي إضافي، فأما شر كُلِّي، أو شر مطلق؛ فالرب سبحانه وتعالى منزَّه عنه.

---

(٥٠٣) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (ص٣١٤) من كتاب «الإيمان».

(٥٠٤) أَخرَجه مُسْلِم (٧٧١)، من حديث علي رضي الله عنه.

وهذا هو الشر الذي ليس إليه؛ ولهذا لا يضاف الشر إليه مفردًا قط، بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٧٨]، وإما أن يضاف إلىٰ السبب، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق:٢]، وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾ [الجن:١٠]. وليس إذا خلق ما يتأذىٰ به بعض الحيوان لا يكون فيه حكمة، بل لله من الرحمة والحكمة ما لا يقدر قدره إلا الله تعالىٰ، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة، يكون شرًّا كليًّا عامًّا، بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيرًا ومصلحة للعباد، كالمطر العام، وكإرسال رسول عام.

وهذا مما يقتضي أنه لا يجوز أن يؤيِّد كذابًا عليه بالمعجزات التي أيَّد بها الصادقين، فإن هذا شرّ عام للناس يضلهم؛ فيفسدُ عليهم دينهم ودنياهم وأخراهم.

وليس هذا كالملك الظالم والعدو، فإن الملك الظالم لا بد أن يدفع الله به من الشر أكثر من ظلمه، وقد قيل: ستون سنةً بإمام ظالم خير من ليلة واحدة بلا إمام، وإذا قُدِّر كثرة ظلمه فذاك خير في الدين، كالمصائب تكون كفارةً لذنوبهم، ويثابون علىٰ الصبر عليه، ويرجعون فيه إلىٰ الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما يسلط عليهم من العدو.

ولهذا قد يمكِّن الله كثيرًا من الملوك الظالمين مدة، وأما المتنبِّئون الكذَّابون فلا يطيل تمكينهم، بل لا بد أن يهلكهم؛ لأن فسادهم عامّ في الدين والدنيا والآخرة، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ﴾ [الحاقة:٤٤-٤٦].

وفي قوله: ﴿فَمِن نَّفۡسِكَ﴾ من الفوائد: أن العبد لا يطمئن إلىٰ نفسه ولا يسكن إليها، فإن الشر كامن فيها، لا يجيء إلا منها، ولا يشتغل بملام الناس ولا ذمهم إذا أساءوا إليه، فإن ذلك من السيئات التي أصابته، وهي إنما أصابته بذنوبه، فيرجع إلىٰ الذنوب، ويستعيذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله، ويسأل الله أن يعينه علىٰ طاعته، فبذلك يحصل له كل خير، ويندفع عنه كل شر.

ولهذا كان أنفع الدعاء وأعظمه وأحكمه دعاء الفاتحة: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٦، ٧]؛ فإنه إذا هداه هذا الصراط، أعانه على طاعته وترك معصيته، فلم يصبه شر، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

لكن الذنوب هي لوازم نفس الإنسان، وهو محتاج إلى الهدى كل لحظة، وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الطعام والشراب، ليس كما يقوله بعض المفسرين: إنه قد هداه! فلماذا يسأل الهُدى؟! وأن المراد التثبيت، أو مزيد الهداية! بل العبد محتاج إلى أن يعلمه الله ما يفعله من تفاصيل أحواله، وإلى ما يتركه من تفاصيل الأمور في كل يوم، وإلى أن يلهمه أن يعمل ذلك؛ فإنه لا يكفي مجرد علمه إن لم يجعله مريدًا للعمل بما يعلمه، وإلا كان العلم حجة عليه، ولم يكن مهتديًا، والعبد محتاج إلى أن يجعله الله قادرًا على العمل بتلك الإرادة الصالحة؛ فإن المجهول لنا من الحق أضعاف المعلوم، وما لا نريد فعله تهاونًا وكسلًا مثل ما نريده أو أكثر منه أو دونه، وما لا نقدر عليه مما نريده كذلك، وما نعرف جملته ولا نهتدي لتفاصيله، فأمرٌ يفوت الحصر.

ونحن محتاجون إلى الهداية التامة، فمن كمُلت له هذه الأمور كان سؤاله سؤال تثبيت، وهي آخر الرتب، وبعد ذلك كله هداية أخرى، وهي الهداية إلى طريق الجنة في الآخرة؛ ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة؛ لفرط حاجتهم إليه، فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى هذا الدعاء، فيجب أن يعلم أن الله بفضل رحمته جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير، المانعة من الشر، فقد بيَّن القرآن أن السيئات من النفس، وإن كانت بقدر الله، وأن الحسنات كلها من الله تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يُشكر سبحانه، وأن يستغفره العبد من ذنوبه، وألا يتوكل إلا عليه وحده، فلا يأتي بالحسنات إلا هو؛ فأوجب ذلك توحيده، والتوكل عليه وحده، والشكر له وحده، والاستغفار من الذنوب.

وهذه الأمور كان النبي ﷺ يجمعها في الصلاة، كما ثبت عنه في الصحيح: أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول: «**ربنا لك الحمد، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه**»[٥٠٥]، «**ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد**»[٥٠٦]. فهذا حمد، وهو شكر لله تعالىٰ، وبيان أن حمده أحق ما قاله العبد، ثم يقول بعد ذلك: «**لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجدّ منك الجد**»[٥٠٧]. وهذا تحقيق لوحدانيته، لتوحيد الربوبية خلقًا وقدرًا، وبداية وهداية، هو المعطي المانع، لا مانع لما أعطىٰ، ولا معطي لما منع؛ لتوحيد الإلهية شرعًا وأمرًا ونهيًا، وهو أن العباد وإن كانوا يعطون جَدًّا: مُلكًا وعظمةً وبختًا ورياسةً في الظاهر، أو في الباطن، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة، فلا ينفع ذا الجَدِّ منك الجد، أي: لا ينجيه ولا يخلّصه؛ ولهذا قال: لا ينفعه منك[٥٠٨]، ولم يقل: ولا ينفعه عندك؛ لأنه لو قيل ذلك أوهم أنه لا يتقرب به إليك، لكن قد لا يضره.

فتضمن هذا الكلام تحقيق التوحيد، وتحقيق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإنه لو قُدِّر أن شيئًا من الأسباب يكون مستقلًّا بالمطلوب، وإنما يكون بمشيئة الله وتيسيره لكان الواجب أن لا يرجىٰ إلا الله، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يسأل إلا هو، ولا يستغاث إلا به، ولا يستعان إلا هو؛ فله الحمد وإليه المشتكىٰ، وهو المستعان، وبه المستغاث، ولا حول ولا قوة إلا به.

فكيف وليس شيء من الأسباب مستقلًّا بمطلوب؟! بل لا بد من انضمام أسباب أُخر إليه، ولا بد أيضًا من صرف الموانع والمعارضات عنه، حتىٰ يحصل المقصود، فكل سبب فله شريك، وله ضد، فإن لم يعاونه شريكه، ولم ينصرف عنه ضده، لم تحصل مشيئته.

---

(٥٠٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٧٩٩)، من حديث رفاعة بن رافع الزرقي رضي الله عنه، ومُسْلِم (٦٠٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥٠٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (٤٧٧)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٥٠٧) انظر الذي قبله.

(٥٠٨) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (٣١٩/٤) من «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية.

والمطر وحده لا ينبت النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك، ثم الزرع لا يتم حتىٰ تصرف عنه الآفات المفسدة له، والطعام والشراب لا يغذّي إلا بما جعل في البدن من الأعضاء والقوىٰ، ومجموع ذلك لا يفيد إن لم تصرف عنه المفسِدَاتُ.

والمخلوق الذي يعطيك أو ينصرك فهو -مع أن الله يجعل فيه الإرادة والقوة والفعل- فلا يَتِمُّ ما يفعله إلا بأسباب كثيرة، خارجة عن قدرته، تعاونه علىٰ مطلوبه، ولو كان ملكًا مطاعًا، ولا بد أن يصرف عن الأسباب المتعاونة ما يعارضها ويمانعها، فلا يتم المطلوب إلا بوجود المقتضي وعدم المانع.

وكل سبب معيَّن فإنما هو جزءٌ من المقتضي؛ فليس في الوجود شيء واحد هو مقتضٍ تامّ، وإن سمِّي مقتضيًا، وسمي سائر ما يعينه شروطًا، فهذا نزاع لفظي.

وأما أن يكون في المخلوقات علة تامة تستلزم معلولها، فهذا باطل.

ومن عرف هذا حق المعرفة انفتح له باب توحيد الله، وعلم أنه لا يستحق أن يُسأل غيره، فضلًا عن أن يُعبد غيره، ولا يُتوكل علىٰ غيره، ولا يُرجىٰ غيره.

❑ قوله: «وَنَحْنُ مُؤمِنُون بِذَلِكَ كُلِّه، لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحدٍ مِنْ رُسُلِهِ، ونُصَدِّقُهُم كُلَّهُم عَلَىٰ مَا جَاءوا بِهِ»:

●الإشارة بذلك إلىٰ ما تقدم، مما يجب الإيمان به تفصيلًا، وقوله: «**لا نفرق بين أحد من رسله**»، إلىٰ آخر كلامه، أي: لا نفرق بينهم بأن نؤمن ببعض ونكفر ببعض[(٥٠٩)]، بل نؤمن بهم ونصدقهم كلهم، فإن من آمن ببعض وكفر ببعض كافرٌ بالكل.

قال تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء:١٥٠، ١٥١]؛ فإن المعنىٰ الذي لأجله آمن بمن آمن به منهم، موجودٌ في الذي لم يؤمن به، وذلك الرسول الذي آمن به قد

---

(٥٠٩) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (٤/٣١٦) من «مجموع الفتاوىٰ».

جاء بتصديق بقية المرسلين، فإذا لم يؤمن ببعض المرسلين، كان كافرًا بمن في زعمه أنه مؤمن به؛ لأن ذلك الرسول قد جاء بتصديق المرسلين كلهم، فكان كافرًا حقًّا، وهو يظن أنه مؤمن، فكان من الأخسرين أعمالًا، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

قوله: «وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بِالله، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»:

● فسر الطحاوي الإيمان في هذا الموضع بما فسره به النبي ﷺ في حديث جبريل، فهذه الأصول الستة هي: أركان الإيمان، أو أصوله، أو أصول الاعتقاد: الإيمان بالله، والإيمان بالملائكة، والإيمان بالكتب، والإيمان بالرسل، والإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالقدر، وهذا هو الإيمان بالمعنى الخاص، فإن الإيمان يطلق إطلاقين:

إطلاقًا عامًا يشمل جميع أمور الدين العلمية والعملية، فهو اعتقاد، وقول، وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح.

ويطلق إطلاقًا خاصًا ويراد به هذه الأصول الستة.

وهذا هو ما يفسر به الإيمان إذا قرن بالإسلام، كما في حديث جبريل حينما سأله عن الإسلام، ثم سأله عن الإيمان، ففسر الإسلام بمبانيه الخمس، وفسر الإيمان بأصوله الست، وقال الطحاوي فيما تقدم: «الإيمان هو: الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان»، وهنا قال: «الإيمان هو: الإيمان بالله..»، فيما تقدم أراد أن يبين مسمى الإيمان، وأنه يكون بتصديق القلب وبالإقرار، وهنا أراد أن يفسر الإيمان ببيان ما يتعلق به فالتصديق بالجنان والإقرار باللسان، بأي شيء؟ فكأنه يقول: الإيمان هو التصديق بالجنان والإقرار باللسان بهذه الأمور الستة، وهذه الأصول الستة هي أصول اعتقاد أهل السنة، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مطلع «العقيدة الواسطية»: «فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة -أهل السنة والجماعة-: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره»، فالإيمان

بهذه الأصول إجمالًا فرض عين على كل مكلف، أما الإيمان والعلم بهذه الأصول تفصيلًا فهو من فروض الكفاية؛ لكن من علم بشيء من علم التفصيل؛ وجب عليه الإيمان به، وهذا الكلام فيه تكرار؛ لأن الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر الأصول الثلاثة فيما تقدم بقوله: «**وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ**».

وسبق الكلام على هذه الأصول الثلاثة: الملائكة والكتب والرسل هناك، وتقدم ما يتعلق بالإيمان بالله عند قوله: «**أَنَّ اللهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ**».

وأما الإيمان باليوم الآخر، فهو الأصل الخامس من أصول الإيمان، وقد ذكره الله في كتابه وفصَّل الخبر عنه تفصيلًا عظيمًا، لم يتقدم مثله في كتاب من كتب الله المنزلة، فذكر الله الإيمان باليوم الآخر على سبيل الإجمال، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة:١٧٧]، و﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء:١٣٦].

أما التفصيل؛ فكثير جدًّا؛ فسورة الواقعة، والحاقة، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، والزلزلة، والقارعة، كلها في شأن القيامة وما يجري في ذلك اليوم من التغيرات والتحولات، ولهذا اليوم أسماء متعددة: يوم القيامة، والحاقة، والغاشية، والصاخة، والطامة الكبرى، ويوم الحساب، ويوم النشور، والساعة، ويوم الدين.

ويدخل في الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكل ما أخبر الله به ورسوله ﷺ بعد الموت، من فتنة القبر وعذاب القبر، والإيمان بالقيامة الكبرى، والمراد بها: قيام الناس من قبورهم وبعثهم ونشرهم، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ ﴿٤٣﴾ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ۚ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ق:٤٣، ٤٤]، ومن الخبر المفصل عن اليوم الآخر قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ ﴿١٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمْ فِى رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآئِ ٱلْءَاخِرَةِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الروم:١٤-١٦]،

وقوله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء:٤٧] .

ومن أهم ما يجب الإيمان به من أمر اليوم الآخر هو الإيمان بالبعث، والجنة والنار؛ لأن البعث هو الذي أنكره الكفار من عهد نوح إلىٰ عهد محمد ﷺ ولا يؤمن به إلا المنتسبون إلىٰ دين الرسل، كاليهود والنصارىٰ؛ لكن اعتقادهم للبعث فيه خلل؛ لكن بعث الناس من قبورهم هذا قدر مشترك، يؤمن به جميع المسلمين، ولا ينكره إلا الخارجون عن أديان الرسل، ولهذا المكذبون للرسل مكذبون باليوم الآخر، قال تعالىٰ: ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ﴿١﴾ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٢﴾ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۖ ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ﴿٣﴾﴾ [ق:١- ٣]، ثم جاء الرد عليهم في نفس السورة، فالسورة من أولها إلىٰ آخرها في شأن القيامة، وهذا المعنىٰ ثُنّي في القرآن كثيرًا، وأمر الله نبيه ﷺ أن يقسم علىٰ البعث في ثلاثة مواضع: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ:٣]، ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [يونس:٥٣]، فحكىٰ الله إنكار الكفار للبعث والنشور ومعاد الأجساد، وأنكر عليهم ذلك وأبطل دعواهم، وذكر الأدلة العقلية علىٰ إمكان البعث ووقوعه في آيات كثيرة.

وأظهر طرق القرآن في تقرير إمكان البعث أربعة:

١- الاستدلال بخلق السموات والأرض.

٢- الاستدلال بإحياء الأرض بعد موتها.

٣- الاستدلال بالنشأة الأولىٰ.

٤- الاستدلال بما وقع من إحياء الموتىٰ فيما سبق.

تجد هذه الأربع تثنىٰ في القرآن في آيات كثيرة، فمثلًا في سورة «ق»، لما ذكر الله عن المكذبين إنكار البعث، ذكر الأدلة الدالة علىٰ بطلان قولهم، وبيان

صحة وإمكان البعث، فقال تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ ﴿٤﴾ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ ﴿٥﴾ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٧﴾ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴿٨﴾﴾ [ق:٤-٨] . هذا الدليل الأول.

﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴿١١﴾﴾ [ق:٩-١١] . هذا الدليل الثاني: أي: الخروج من القبور كإخراج هذا النبات من الأرض.

الدليل الثالث بعد ذلك: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٥﴾﴾ [ق:١٥].

فتارة يذكر الله هذه الأدلة في سياق واحد، أو في سورة واحدة، وتارة يذكر الله منها اثنين، وأحيانًا يذكر واحدًا؛ فمثلًا في سورة الحج: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ الآية [الحج:٥]، هذا استدلال بالنشأة الأولى، ثم قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦﴾ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٧﴾﴾ [الحج:٥-٧]، وهذا استدلال بإحياء الأرض بعد موتها.

وهذا المعنى تجده أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [فصلت:٣٩].

وهذا المعنى هو المذكور في قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾ [الروم:٥٠] .

وجاءت هذه المعاني في سورة يس: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [يس:٣٣]، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧]، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾﴾ [يس:٤١] كلها فيها الدلائل على القدرة؛ لكن في آخر السورة ذكر خاص لهذه القضية: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾ [يس:٧٧، ٧٨] جاء الرد في نفس الآية قبل التصريح بمقالة الكافر: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ﴾ [يس:٧٨] فذكر الحجة على إبطال الدعوى قبل ذكرها، ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [يس:٧٩] وهذا استدلال بذكر النشأة الأولى، إلى قوله: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ [يس:٨١]، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر:٥٧] وهو استدلال بخلق السموات والأرض، وأن من أبدعها أقدر على خلق الناس وإعادتهم.

وأما الاستدلال بما كان من إحياء الموتى فذكر الله في سورة البقرة خمس وقائع:

الأولى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [البقرة:٥٥، ٥٦].

الثانية: قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [البقرة:٧٢، ٧٣].

الثالثة: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ﴾ [البقرة:٢٤٣].

الرابعة: قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ

قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾ [البقرة:٢٥٩] .

الخامسة: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾ ﴾ [البقرة:٢٦٠] .

فهذا بعض ما يتعلق بالإيمان باليوم الآخر.

قوله: «وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ الله تَعَالَىٰ»:

● هذا الأصل السادس من أصول الإيمان: وهو الإيمان بالقدر، قال النبي ﷺ: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[٥١٠].

والطحاوي هنا رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «**وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ**» ولم يقل: وبالقدر؛ بل عَطَف، والجملة كأنها مستأنفة، وتكون: «**وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ الله تَعَالَىٰ**».

ولفظ القدر يطلق بمعنى التقدير، كما إذا قلنا: القدر السابق، والقدر العام، والقدر الخاص، كما في «صحيح مسلم» من حديث عبدالله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**»[٥١١] أي: تقدير الله لمقادير الأشياء.

ويطلق القَدَر على الشيء المقدَّر، وهذا كثير في اللغة العربية؛ فالمصدر تارةً يطلق ويراد به الفعل، ويطلق ويراد به المفعول، مثل كلمة الخَلْق: فالخلقُ يطلق ويراد به فعل الرب تعالى، فإن الله تعالى من صفته ومن فعله الخلق، فهو يخلق، وهو الخلاق، وهو الخالق.

---

(٥١٠) أَخْرَجَه مُسْلِم (٨)، والنَّسَائِيّ (٤٩٩٠)، وغيرهما من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥١١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٥٣)، والتِّرْمِذِيّ (٢١٥٦)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ويطلق على نفس المفعول، فتقول: هذا خلق الله، كما قال تعالى: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [لقمان:١١]؛ أي: هذا هو المخلوق لله.

كذلك القدر يطلق ويراد به المقدر، فإذا حدث الآن حادث للإنسان يقول: هذا قدر، أي: هذا مُقَدَّرٌ قد قَدَّره الله، قال النبي ﷺ: «**وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلتُ كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل**»[٥١٢].

ومثلُ القدرِ القضاءُ؛ فإنه يطلق ويراد به الحكم، وهو فعل الرب تعالى، ويطلق ويراد به المقضي، وهو ما قضاه الله وشاءه من المخلوقات، ولهذا يقول المسلمون فيما يحدث: هذا قضاء وقدر، أي: هذا أمر مقضي مقدر، أي: هذا أمر حكم الله به وقدره سبحانه وتعالى.

وقوله: «وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»: لا شك أن المقدرات المخلوقات فيها خير وشر وحلو ومر، فيها النعم والمصائب، فيها طيب وخبيث، وحسن وقبيح، هذه المخلوقات فيها هذا التنويع.

فإذا أريد بالقدر: المقدر؛ فهذا أمر ظاهر، نؤمن بأن كل الأشياء مقدرة مخلوقة لله، واقعة بقدرة الله ومشيئته، لا يخرج شيء منها عن ملك الله، فكل ما يجري في الوجود من خير وشر؛ فهو بمشيئة الله وخلق لله، ومقدر بتقدير الله، وهو مقضي بحكم الله وقضائه.

وقوله: «وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»: كأن هذا التعبير من تنويع الكلام؛ لأن الأمور المقدرة منها ما هو حلو في حس وذوق الناس؛ كالنعم والأشياء المستطابة.

والمر: الأشياء الكريهة كالمصائب؛ لأن لها مرارة في النفوس.

ويفسر الخير باللذات وأسبابها، والشر بالآلات وأسبابها، لكن هناك لذات في نفسها لكنها أسباب لآلام طويلة، فتكون في ذاتها خيرًا، لكنها شر باعتبار ما تفضي

---

(٥١٢) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٦٦٤)، و ابْنُ مَاجَه (٧٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

إليه، فالمعاصي شر وإن استلذتها النفوس؛ لأنها تفضي إلىٰ أعظم الآلام.

والطاعات خير في ذاتها ومآلها، وإن اشتملت علىٰ بعض المشاق والكُلَف، لكنها خير؛ لأنها نفسها مصالح ومنافع عظيمة، وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «**حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات**»(٥١٣)، والله تعالىٰ اقتضت حكمته تنويعَ الخلْقِ، وخلْقَ الأضداد في هذا الوجود، فخلَقَ الخير والشر، والنافع والضار، والحسن والقبيح في الذوات والصفات والأفعال، فخلق النور والظلمات، وخلق الملائكة والشياطين، وخلق الصحة والمرض والحياة والموت: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك:٢] .

إذًا؛ الأشياء المخلوقة فيها خير وشر والله خالق الخير والشر، أما فعل الرب سبحانه: حكمه وقضاؤه وتقديره؛ فكله خير، ليس فيه شر، والشر لا يضاف إلىٰ الله اسمًا، ولا صفةً ولا فعلًا، فالشر لا يكون في أسمائه فكلها حسنىٰ، ولا في صفاته فكلها صفات كمال وحمد، ولا في أفعاله فكلها أفعال عدل وحكمة، وإنما يكون في مفعولاته، أي: مخلوقاته.

وهذا ما فُسر به قول النبي ﷺ: «**والشر ليس إليك**»(٥١٤).

أنه تعالىٰ لا يخلق شرًّا محضًا؛ بل كل الشر الذي في المخلوقات شرٌّ نسبي ليس شرًّا محضًا، وهذا يرجع إلىٰ الإيمان بحكمته سبحانه وتعالىٰ، وأنه حكيم، ما خلق شيئًا عبثًا، لم يخلق شيئًا إلا لمصالح وحِكَم يعلمها سبحانه، وليس من شرط ذلك أن تكون عائدة للعبد، بل قد يكون فيها شر لبعض الناس، وهو شر جزئي إضافي، فأما شر كلي، أو شر مطلق؛ فالله تعالىٰ منزه عنه.

وكل ما خلقه الله إما أن يكون خيرًا محضًا، أو أن وجوده خير من عدمه باعتبار الحكمة العامة، فالله خلق هذه الأضداد لحكم بالغة، ومن حكمه تعالىٰ في خلقه: الابتلاء، قال تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ﴾ [الملك:٢]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا

---

(٥١٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٤٨٧)، ومُسْلِم (٢٨٢٢)، من حديث أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما، مرفوعًا.

(٥١٤) أَخْرَجَه مُسْلِم (٧٧١)، وأَبو دَاوُد (٧٦٠) وغيرهما من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿٧﴾﴾ [الكهف:٧]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧] .

والشر الذي في المخلوقات لا يضاف إلىٰ الله مفردًا أبدًا؛ بل إما يدخل في عموم المخلوقات كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٧٨]، وكقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، يعني: الخير والشر.

وإما بصيغة البناء للمفعول، كقوله تعالىٰ عن الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجن:١٠] .

وإما أن يضاف إلىٰ خلقه سبحانه، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴿١﴾ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴿٢﴾﴾ [الفلق:١، ٢] .

هذه الوجوه التي يعبر بها في إضافة الشر المخلوق.

وعلىٰ هذا فلا ينبغي أن تقول: الله خالق الشر، لكن قل: الله خالق كل شيء، وهذا معنىٰ التعبير بالعموم، وقل: فلان أريد به السوء، ولا تقل: أراد الله به.

وكذلك إذا أردت أن تخبر عن خلق الله للمخلوقات، قل: الله خالق كل شيء، الله خالق السموات والأرض ومن فيهن، ولا تقل: الله خالق الحشرات وخالق الكلاب، أو: الله رب الكلاب، هذا منكر؛ بل قل: رب السموات والأرض، رب كل شيء، هذا الذي فيه التعظيم، كما تمدَّح سبحانه وتعالىٰ بذلك ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾﴾ [المؤمنون:٨٦] .

وهكذا في النفع والضرر فلا تقل: الله هو الضار؛ بل قل: الله هو النافع الضار، وهذا من جنس الأول في التعبير بالعموم.

ومن هذا ما ذكر الله من قول إبراهيم عليه السلام: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾ [الشعراء:٧٧-٨٠] ولم يقل: وإذا أمرضني شفاني، وهذا من الأدب في الإخبار عن الله سبحانه وتعالىٰ.

ومما يتعلق بهذا: الجمعُ بين آيتي سورة النساء، وهي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٧٨]، وقوله تعالى في الآية التي تليها: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩] فظاهر الآية الأولى أن الحسنة والسيئة كلها من عند الله، ومعنى أن الحسنة والسيئة من عند الله أنهما بمشيئته وتقديره وتدبيره، وليس في تقديره شر سبحانه وتعالى؛ بل حكمة وعدل.

وأما قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩] فالمعنى: بسبب نفسك، والحسنة والسيئة تطلق في القرآن إطلاقين:

١- حسنات وسيئات الجزاء، وهي: النعم والمصائب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الأعراف:١٦٨].

٢- حسناتُ وسيئات الأعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ﴾ [هود:١١٤].

وأما الحسنة والسيئة في الآيتين:

ففي الآية الأولى: النعمة والمصيبة.

وفي الثانية كذلك على الصحيح، وفسرت الحسنة بالنصر والخصب، والسيئة بالهزيمة أو بالمصيبة وبالجدب وما أشبه ذلك، فتكون الآية: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩] من جنس ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران:١٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠].

وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم هذا المعنى تقريرًا حسنًا ونقل بعضه الشارح ابن أبي العز في شرحه -فجزاهم الله خيرًا.

وقوله: «مِنَ الله تَعَالَى»؛ أي: كله بخلق الله، وبقدرة الله، وبمشيئة الله، لا خروج لشيء عن ذلك.

❑ قوله: «وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَىٰ مَا جَاءُوا بِهِ»:

●أي: بكل ما تقدم من مسائل الاعتقاد التي ذكرها مما يتعلق بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر.

«لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ»: بل نؤمن بهم جميعًا، كما وصف الله المؤمنين بذلك: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥]، فالكفار هم الذين فرقوا بينهم، وكفرهم الله بذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾﴾ [النساء:١٥٠، ١٥١].

«وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَىٰ مَا جَاءُوا بِهِ»: فكما نؤمن بجميع الرسل، نؤمن بكل ما جاءوا به، فمن آمن ببعض الرسل وكفر ببعض؛ فهو كافر لا ينفعه إيمانه، ومن كذَّب رسولًا واحدًا؛ فهو كالمكذِّب لجميعهم، وكذلك من آمن بالرسول الواحد ولكنه كفر ببعض ما جاء به؛ فهو كافر لا ينفعه إيمانه، فلو آمن أحد بكل ما جاء به الرسول ﷺ إلا مسألة واحدة مع ثبوتها وقطعيتها، ولا يحمله علىٰ ذلك التوقف في ثبوتها؛ فإنه كافر، فلو قال: أنا أؤمن بالقرآن، كله إلا هذه الآية؛ فهو كافر، أنا أؤمن بكل أحكام الإسلام إلا تحريم الخمر؛ فإنه كافر.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «والإيمانُ: هوُ الإيمانُ بالله، وملائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، واليومِ الآخرِ، والقَدَرِ: خَيرِه وشَرِّه، وحُلوِهِ ومُرِّه، مِنَ الله تَعَالَىٰ»:

●تعريف الإيمان هو -كما سبق-: قول باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان، وأما ما ذكره المصنف هنا فهي أركانه

كما بيَّنها النبي ﷺ لما سأله جبريل «**قال: أخبرني عن الإيمان، قال: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره**»(٥١٥).

وله خصال كثيرة، كما في قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة -أو بضع وستون شعبة- أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق**»(٥١٦) لكن هذه الستة هي الأركان والدعائم التي يقوم عليها.

وتقدم الكلام عن الإيمان بالله، والإيمان بالملائكة، والإيمان بالرسل، والإيمان بالكتب، تقدم كل هذا، ولكنه متفرق في أول هذه العقيدة.

❑ قوله: «وَنَحْنُ مُؤمِنُون بِذَلِكَ كُلِّه»:

● يجب الإيمان بهذا كله، فإن جحد شيئًا من هذه الأركان فإنه ليس بمؤمن؛ لأنه نقص ركنًا من أركان الإيمان.

❑ قوله: «لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحدٍ مِنْ رُسُلِهِ، ونُصَدِّقُهُم كُلَّهُم عَلَىٰ مَا جَاءوا بِهِ»:

● هذا سبق، أنه يجب الإيمان بجميع الرسل من أولهم إلىٰ آخرهم، من سمىٰ الله منهم في القرآن ولم يسمِّ؛ فنؤمن بجميع الرسل الذين أرسلهم الله إلىٰ عباده، فمن آمن ببعضهم وكفر ببعض فهو كافر بالجميع، لو جحد نبيًا واحدًا فإنه يكون كافرًا بجميع الأنبياء ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا﴾ [النساء:١٥٠، ١٥١].

فاليهود كفار؛ لأنهم كفروا بنبيين كريمين، كفروا بعيسىٰ عليه الصلاة والسلام، وكفروا بمحمد ﷺ والنصارىٰ كفار؛ لأنهم جحدوا رسالة النبي محمد ﷺ؛ فالذين يقولون اليوم: اليهود والنصارىٰ مسلمون ومؤمنون، وأنهم أهل أديان، ويجب التقارب بين الأديان والحوار بين الأديان، هذا خلط وضلال والعياذ بالله، خلط بين

---

(٥١٥) تقدم تخريجه.

(٥١٦) تقدم تخريجه.

الحق والباطل، والإيمان والكفر لأنه بعد بعثة محمد ﷺ ليس هناك دين صحيح إلا الإسلام ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فالإسلام نسخ كل ما قبله، وأَمَر الإنس والجن واليهود والنصارىٰ والأميين وجميع العرب والعجم، أُمروا باتباع المصطفىٰ ﷺ؛ فلا إيمان إلا باتباع هذا الرسول ﷺ.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❏ قوله: «وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَىٰ»:

●لَمّا ذَكَرَ الإيمان وأَنَّهُ الإقرارُ باللسان والتصديق بالجنان، ومَرَّ معك أَنَّهُ لا بد فيه من العمل وهو جزء مسماه، عَرَّفَ الإيمان الذي يُصَدَّقْ به والذي يُقَرْ به.

ما هو الإيمان؟

«**الْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ**»

تصديق بالجنان بأي شيء؟ وإقرار باللسان بأي شيء؟

فذَكَرَ لك أركان الإيمان الستة المعروفة التي دلَّ عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وهذه الأركان الستة تسمىٰ أركان الإيمان؛ لأنها جاءت حصرًا في جواب سؤال وهو قول جبريل عليه السلام للنبي ﷺ: «أخبرني عن الإيمان؟ قال: **الإيمانُ أن تؤمن بالله، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكتبهِ، وَرُسُلِهِ، واليومِ الآخِر، وَالقَدَرِ: خَيْرِهِ وشَرِّهِ** قال: صدقت»[٥١٧].

وسُمِّيَت أركان الإيمان هذه عند أهل السنة والجماعة وعند غيرهم أيضًا؛ لأنها جاءت جوابًا علىٰ سؤال، والأصل في الجواب أنه يقتضي الحصر والحد الأدنىٰ مما يَصْدُقُ عليه الجواب، وذِكْرُهَا للتنصيص عليها في القرآن والسنة:

---

(٥١٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (٨)، والنَّسَائِيّ (٤٩٩٠)، وغيرهما من حديث عمر رضي الله عنه.

أما في القرآن فجاءت في غير موضع كقول الله ﷻ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة:١٧٧].

و﴿ٱلْبِرَّ﴾ هنا المقصود به الإيمان.

وكذلك قوله: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥].

وكذلك قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء:١٣٦].

وفي القَدَرِ قوله ﷻ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان:٢]، وكذلك قوله ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر:٤٩].

ومن السنة: حديث عمر رضي الله عنه الذي رواه مسلم في «الصحيح» -المعروف بحديث جبريل- حيث جاء أعرابي إلىٰ النبي ﷺ لا يُرَىٰ عليه أثر السفر ولا يعرفه أحد من الصحابة...، إلىٰ أن سأله عن الإيمان فقال: أخبرني عن الإيمان؛ فذكر هذه الستة.

وكذلك هو في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذه الأصول الستة، أركان الإيمان الستة هي التي يجب التصديق بها والإقرار بها لسانًا؛ يعني: يُقِرْ بلسانه أَنَّهُ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، وكذلك يعتقد بقلبه مُصَدِّقًا بهذه الأشياء الستة.

وقد مر معنا فيما قبل تفصيل الكلام علىٰ هذه الأركان الستة من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، ويأتي الكلام علىٰ الإيمان باليوم الآخر تفصيلًا، وتتمة الكلام علىٰ الإيمان بالقدر.

وعلىٰ هذه الجملة نذكر بعض المباحث والمسائل.

المسألة الأولىٰ:

أنَّ هذه الستة يُعَبَّرُ عنها بالأركان، وكلمة الأركان سواءً أركان الإسلام أو أركان الإيمان أو غير ذلك هي تسمية اصطلاحية، لم يأتِ بها الدّليل أنَّ هذا ركن.

فالأدلة ليس فيها تفريق في المباني ما بين الركن وما بين غيره من حيث التّسمية.

وفي العبادات أيضًا ليس في الأدلة تسمية الأركان أركانًا، والواجبات واجبات.

والعلماء من جهة الاصطلاح وما دلَّ عليه الدليل:

- جعلوا ما يقوم عليه الشيء ويسقُطُ بسقوطه رُكنًا.

- وجعلوا ما يتمّ به الشيء علىٰ جهة اللزوم جعلوه واجبًا.

ولهذا سَمُّوا أركان الإسلام الخمسة أركانًا وهي واجبات؛ لأنَّ الركن أعظم من الواجب فيُسَمَّىٰ واجبًا، وهو ركن بسقوطه يسقط البناء.

ومما يدلّك علىٰ أنَّ التسمية اصطلاحية: أنهم مع اتِّفَاقِهِم علىٰ أنَّ أركان الإسلام خمسة فهم اختلفوا اختلافًا شديدًا فيمن ترك ركنًا من هذه الأركان الخمسة غير الشهادتين والصلاة والزكاة؛ يعني: من ترك الصيام أو ترك الحج؛ فهل يقال انهدم إسلامُه؟

وكذلك في أركان الإيمان؛ هل من تَرَكَ بعض أفراد هذه الأركان، يعني: شكَّ أو تَرَكَ الإيمان ببعض ما يتصل باليوم الآخر؛ لجهله أو لتأويله أو نحو ذلك، هل يسقط الركن في حقه؟ أو ما تتصل به مسائل القدر، هل يسقط الركن في حقه؟ للعلماء في هذا بحث.

وهذا مهم لك؛ لأجل أنَّ تسمية الركن تسمية اصطلاحية، ولا يعني أن تُرَتِّبَ عليها أنَّ ذهاب ما تظن أنه الركن أو بعض أفراده أنَّهُ يعني عدم صحة الإيمان، أو عدم صحة الإسلام، أو الكفر.

وحقيقة الركن في الاصطلاح: هو ما تقوم عليه ماهية الشيء ولا يُتَصَوَّرُ بدونه.

والإيمان بالله ﷻ ركنٌ؛ فمن لم يؤمن بالله لم يصحّ إيمانه، كذلك الإيمان بالملائكة وأنهم موجودون وعلىٰ نحو ما فصَّلنا لك في القَدْرِ المُجْزِئِ من الإيمان؛ هذا ركن.

فلكل ركنٍ من هذه الأركان الستة قَدْرٌ يَصِحُّ به، وهناك شيء زائد قد يكون واجبًا؛ ولكن يأثم الإنسان على عدم الإيقان به، ولكن ليس داخلًا في حد الركن؛ يعني بمعنى: إذا سَقَطْ أو لم يأت به فإنه لا يَصِحّ إيمانه.

فإذًا الإيمان إقرارٌ باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان، وما يتصل بأركان الإيمان الستة هذه تصديق بالجنان على نحو ما فصلنا لك سابقًا في القَدْرِ المجزئ من كل مسألة وركن منها.

من تتمة البحث مسألة أركان الصلاة وواجبات الصلاة، ثَمَّ خلاف كبير بين العلماء هل هذا ركن أو هذا واجب؟ ولماذا سَمَّوا هذا ركنًا وهذا واجبًا؟ إلى آخره مما له صلة بفهمك لمعنى الركن ومعنى الواجب.

المسألة الثانية:

خلاصة الكلام على هذه الأركان السّتة بحيث يمكنك معه أن تُقَرِّر حقيقة الإيمان وعقيدة السلف فيما يتصل بهذه الأركان الستة.

أولًا: الإيمان بالله:

الإيمان بالله ثلاثة أقسام:

١- إيمان بالربوبية، يعني: إيمان بأنَّ الله واحد في ربوبيته، في تدبيره لهذا الملكوت، وفي رجوع كل شيء إليه.

فإن قيل: فكيف الجمع بين قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٧٨]، وبين قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩]؟

قيل: قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾: الخصب والجدب، والنصر والهزيمة، كلها من عند الله.

٢- إيمان بالألوهية، يعني: بأنَّ الله واحد في استحقاقه العبادة، ولا أحد معه يستحق شيئًا من العبادة.

٣- إيمان بالله في أسمائه وصفاته، يعني: بأنَّ الله واحدٌ في أسمائه وصفاته ليس له مثيلٌ ولا ند، وليس له كُفُو وليس له سَمِيٌّ في أسمائه وصفاته من جهة الكيفية ومن جهة تمام المعنى وشمول ما دلّ عليه الاسم والصفة من المعنى.

ثانيًا: الإيمان بالملائكة:

الإيمان بالملائكة؛ إيمانٌ بأنهم موجودون، وهذا الإيمان فيه إجمال وتفصيل، وكلُّ من عَلِمَ شيئًا مما جاء في الدليل من كتاب الله ﷻ، أو في سنة المصطفى ﷺ الصحيحة فإنه يجب إيمانه به، كما ذكرنا لك سابقًا أنَّ القَدْرَ المجزئ للإيمان بالملائكة الإيمان بوجود الملائكة، وأنهم عُبَّادٌ لله ﷻ لا يُعبَدُون.

ثالثًا: الإيمان بالكتب:

وهو الإيمان بكل كتاب أنزله الله ﷻ ما عَلِمْنَا منه وما لم نعلم، إيمانًا إجماليًّا في المجملات -يعني: فيما لم نعلم- وتفصيليًّا فيما وقفنا على اسمه من كتب الله ﷻ.

رابعًا: الإيمان بالرسل:

الإيمان بالرسل أيضًا على نفس المنوال؛ إيمانٌ بأنَّ الله ﷻ أرسَلَ رُسُلًا وأيّدهم بالبراهين والآيات والمعجزات، وجعلهم هُدَاةً إلى الحق دالّين عليه، وهم كثير، منهم من قُصَّ علينا ومنهم من لم يُقَصَّ علينا، فتؤمن بهم إجمالًا ونؤمن بهم تفصيلًا فيما بلغنا تفصيله.

هذه كلها جمل سبق الكلام عليها مُفَصَّلًا في مواضعها.

خامسًا: الإيمان باليوم الآخر:

القَدْر المُجْزِئ منه أن يؤمن العبد ويوقن ويُصَدِّقْ بأنَّ هناك يومًا يبعث الله فيه العباد فيجزي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، ثُمَّ تحته مباحث كثيرة من الحال في البرزخ، ثم ما بعد النفخة الأولى، ثم ما بعد النفخة الثانية، ثم اجتماع الناس في العَرَصَات -عرصات القيامة، ثم الحوض، ثم الصحف، ثم الميزان، والصراط، والظُلْمَة، والنار، والجنة، والحساب، والاقتصاص، وانقسام الناس. كل ما في القرآن من ذلك.

واليوم الآخر كثيرٌ تفاصيله في القرآن جدًّا، وكذلك في السنة كثيرٌ تفاصيله.

ويمكن أن يضبطه طالب العلم من جهة التفصيل بأن يُرَتِّبَ ما جاء فيه من الأدلة في القرآن أو في السنة، يرتبها في قلبه من حين نفخة البعث إلى دخول أهل الجَنة الجنة، ودخول أهل النّار النار.

تُرَتِّبْ ما يحدث على مراحل:

النفخة، ما يحصل بعدها، مسير الناس، كيف يجتمعون، وما يحصل أثناء اجتماعهم بما جاء في الأدلة، ثم بعد ذلك ما هي الأشياء التي تحصل تباعًا شيئًا فشيئًا وتفاصيل ذلك إلى دخول أهل الجنة الجنةَ وأهل النار النارَ، وسيأتي تفصيلٌ للكلام على اليوم الآخر إن شاء الله تعالى في آخر هذه العقيدة المباركة.

سادسًا: الإيمان بالقدر:

علمت مما سبق أنَّ مراتب الإيمان بالقدر أربع، وأنه يجب على العبد والقَدْر المجزئ من الإيمان به أن يعلَمَ أنَّ كل شيء يحصل إنما هو بإذن الله وبمشيئته وبعلمه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن الرب ﷻ قَدَّرَ كل شيء إجمالًا وتفصيلًا.

الإيمان بالقدر كما ذكر قال: «**وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَىٰ**» والخير والشر والحلو والمر في القَدَرِ المقصود بها: ما يضاف للعبد من القَدَرْ؛ يعني: المقدور، فالقَدَر له جهتان:

١- جهة صفة الله ﷻ وفعل الله ﷻ: وهذه مرتبطة بعددٍ من صفات الرب ﷻ؛ أولها: العلم، والثاني: الكتابة والمشيئة والخلق والحكمة وهي: وضع الأمور مواضعها اللائقة بها الموافقة للغايات المحمودة منها، والعدل في حُكْمِهِ ﷻ القدري وهو وضع الأمور والمقادير في مواضعها، هذه جهَةٌ تتعلق بالله ﷻ.

٢- جهة تتعلق بالعبد: وهي المقدُور -وقوع المقدور، وقوع المُقَدَّر عليه، وقوع القَدَرْ عليه- أو حصول القَدَر، وهذه تسمى المقدُور، وتسمى القضاء كما أسلفنا لكم في الفرق ما بين القَدَرْ والقضاء. هذا المُقَدَّر هو الذي ينقسم إلى خير وشر، وإلى حلو ومر.

أما الجهة الأولى وهي صفة الله ﷻ فليس فيها شر، بل كلها خير؛ لأنَّ الله ﷻ طيبٌ، ولأنه سبحانه ليس في أفعاله إلا الجميل والخير وما يئولُ إليه فِعلُهُ وقَدَرُهُ هو الحكمة، وما ينبغي أن تكون الأمور عليه.

لهذا صحّ عنه ﷺ في دعائه في الليل أنه قال في ثنائه على ربه ﷻ: «**والشر ليس إليك**»[(٥١٨)]؛ يعني: أنّ الشر ليس إلى الله ﷻ **فِعْلًا**، وليس إلى الله ﷻ **إضافة**، فلا يُنْسَبْ الشر إلى الله سبحانه وتعالى لا من جهة الفعل ولا من جهة إضافة الشر إليه، وإنما هو شَرٌّ بالنسبة إلى العبد فيؤمن بما كان خيرًا، له بما كان حسنة في حقه، ويؤمن بما كان شرًّا في حقه، أو كان سيئة تسوؤه في حقه، وكذلك ما كان حلوًا وما كان مُرًّا.

وهذا للعباد فيه أحوال عظيمة، وهو الذي يظهر من العبد الإيمان به؛ يعني: الإيمان بالمَقْدُور، يعني: ما موقفه من المقدور هذا شر وخير بالنسبة إليه.

لكن معظم الناس -حاشا أهل العلم والحكمة- لا ينظرون إلى الجهة الأولى وهي جهة فعل الله ﷻ وعلمه ومشيئته وتقديره وخلقه ونحو ذلك في وقوع المُقَدَّرَاتْ عليهم، أو فيما يرون من تقدير الله ﷻ الناس، هذا حاله كذا وهذا حاله كذا، لا ينظرون إلى الجهة الأولى، في الغالب يكون نظرهم من جهة الإضافة إليه، هذا حلو بالنسبة له، هذا شر، ينظر إلى الناس هذا جاءه كذا، وما جاءه كذا، هذا من صفته كذا وليس من صفته كذا.

ولأجل هذا؛ نُصَّ على الخير والشر والحلو والمر هنا، وأصله -التنصيص عليه- في الحديث الصحيح عنه ﷺ قال: «**أن تؤمن بالقدر خيره وشره**»[(٥١٩)] وفي الحديث الآخر أيضًا قال: «**خيره وشره وحلوه ومره**»[(٥٢٠)]، وهذا هو الذي يُحَاسِبْ العبد نفسه عليه فيما يراه حاصلًا من المُقَدَّرْ.

ومن جهة الإيمان بالقَدَرْ يأتي كثير من السّيئات التي يُصَاب العبد بها، وهي جهة سوء الظن بالله ﷻ.

---

(٥١٨) أَخْرَجَه مُسْلم (٧٧١)، وأَبو دَاوُد (٧٦٠) وغيرهما من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٥١٩) أَخْرَجَه مُسْلِم (٨)، والنَّسَائِيّ (٤٩٩٠)، وغيرهما من حديث عمر رضي الله عنه.

(٥٢٠) أَخْرَجَه ابن أبي شيبة (١٧٠/٦)، والنَّسَائِيّ في «الكبرى» (٥٨٥٢)، والطَّبَرَانِيّ (٤٣٠/١٢)، من حديث ابن عمر، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ظلال الجنة»، برقم (١٧٢).

ولهذا كان الإيمان بالقدر خيره وشره فيما يضاف إلى العبد من وقوع المُقَدَّرات كان الإيمان به عظيمًا؛ لأنَّ أكثر الخلق يُسيئون الظن بالله ﷻ وهذه من سِمَةِ أهل الجاهلية ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران:١٥٤] يأتيه الشيطان في خاطره فيما وقع عليه مما يسوؤه من الشر يقول: غيري كذا، وأنا لا أستحق هذا، أو كيف يحصل هذا ونحو ذلك.

ولقد أحسن ابن القيم رحمه الله حينما ذكر سوء الظن بالله ﷻ وقال في أواخر بحثه: «ففتش نفسك؛ فإن تنجُ منها تنجُ من ذي عظيمة، وإلا فإني لا إِخالُك ناجيًا»(٥٢١).

وقلَّ من يسلم من سوء الظن بالله ﷻ ومن الاعتراض.

فهو أعظم وأكثر من التَطَيُّرْ؛ لأنَّ التَطَيُّرْ يحصل أحيانًا؛ ولكن وقوع المُقَدَّرات؛ هذا كل لحظة.

ولهذا ينبغي للعبد في إيمانه بالقدر خيره وشره، بل يجب عليه أن يُحَسِّن الظن دائمًا بالله ﷻ، وأن يُسَلِّمَ لما أراده الله ﷻ بعبده من الأمور الكونية.

المسألة الثالثة:

الإيمان: إقرارٌ وتصديقٌ وعمل، وهذه الأركان -أركان الإيمان الستة- لا يظهر تعلُّقُها بنفسها بالعمل، فهي كلها أمور اعتقادية بحتة، فأين العمل في هذه الأركان الستة؟

الجواب عن هذا من جهتين:

الجهة الأولى:

أنَّ العمل مُتَضَمَّنٌ في هذه الأركان الستة:

فالإيمان بالله؛ إيمانٌ بربوبيته، وألوهيته، وبالأسماء والصفات.

والإيمان بتوحيده في العبادة؛ يعني: بأنه هو المستحق للعبادة وحده ﷻ ففيه التوجه إليه بالعبادة.

---

(٥٢١) انظر: «زاد المعاد» (١٩٦/٣)، و«إغاثة اللهفان» (٢٥٦/٢)، و«مفتاح دار السعادة» (٧١/٢).

وكذلك الإيمان بالربوبية؛ فيه الاعتراف له بالربوبية.

وهذا يَلْزَمُ منه أن يُعْبَدْ أو أن يُشْكَرْ أو نحو ذلك وهذا مَدْخَلٌ للعمل في الإيمان.

الإيمان بالملائكة يتصل به العمل من جهة المراقبة باعتقاده أنَّ الملائكة موجودون، وأنَّ منهم من يُرَاقب العبد ويكتب ويحسِب عليه ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق:١٨].

الإيمان بالكتب؛ فيها الإيمان بأعظم الكتب وهو القرآن، والإيمان بالقرآن فيه العمل بما في القرآن من أوامر ونواهٍ والحكم به، وهذا عمل.

الإيمان بالرسل؛ فيه الإيمان بمحمد ﷺ، بل هو أعظم أركان الإيمان بعد الإيمان بالله ﷻ، والإيمان بالنبي ﷺ أنه رسول لا بد فيه من العمل.

الإيمان باليوم الآخر، وأن الله يحاسب العباد فيجزي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، هذا يَبْعَثُ على العمل في أن يَتَقِيَ السوء ويعمل بالخير.

الإيمان بالقدر كذلك من جهة أنه متضمّنٌ أنَّ العبد لا يعمل عملًا يسخط الله ﷻ فيما قدر، ويعمل عملًا يشكر الله ﷻ به فيما قدر؛ لأنَّ القدر إما خير يستوجب الشكر، أو شر بالنسبة للعبد يستوجب الصبر، وهذه أعمال. هذه هي الجهة الأولى من التعلق.

الجهة الثانية:

أنه لا يُتصَوَرُ في الشرع أنَّ ثَمَّ إيمان بلا إسلام، كما أنَّهُ لا يُتَصَوَّر أن ثمة إسلامًا بلا إيمان، فكل إسلامٍ لا بد فيه من قَدْرٍ من الإيمان يصح معه الإسلام الظاهر.

كذلك كل إيمان بهذه الأركان السّتة الباطنة الاعتقادية لا بد معه من عملٍ -من إسلامٍ- يُصَحِّحُ هذا الإيمان.

ولهذا كان من الشرطِ في صحة الإسلام أن يكون ثَمَّ إيمان، وفي صحة الإيمان أن يكون ثَمَّ إسلام.

فلا يُتَصَوَّرُ مسلمٌ ليس معه من الإيمان شيء، ولا يُتَصَوَّرُ مؤمنٌ ليس معه من الإسلام شيء.

فإذًا دَخَلَ العمل بدخول الإسلام -وهو أركان الإسلام- في صحة هذا الإيمان، فالإيمان المُنْجِي إيمانٌ لا بد معه من إسلام، وهذا ظاهرٌ بَيِّنٌ في أنَّ الله لا يقبل عمل أحدٍ حتىٰ يكون مؤمنًا.

وهذه الأمور كان النبي ﷺ يجمعها في الصلاة كما ثبت عنه في الصحيح: أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول: «**ربنا لك الحمد، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد**»، ثم يقول بعد ذلك: «**لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد**».

☐ قوله: «وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَىٰ مَا جَاءُوا بِهِ»:

● «**نَحْنُ**»: يعني به أهل الإسلام -أهل القبلة-.

«**مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ**»: يعني بأركان الإيمان الستة.

وفي الإيمان بالرسل للتنصيص علىٰ ذلك، وكذلك الإيمان بالكتب ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥]؛ وذلك لأنَّ الله ﷻ أثنىٰ علىٰ عباده بعدم التفريق بين الرسل؛ لأنَّ الرسل جميعًا جاءوا بشيءٍ واحد قال ﷻ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾، وهذا قول أهل الإيمان بثناء الله ﷻ عليهم، وكذلك قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النساء:١٥٠]، وهذا فيه الذم الشديد لهؤلاء اليهود.

«**نُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَىٰ مَا جَاءُوا بِهِ**»؛ يعني: أنَّ الرسول الذي بُعِثَ إلىٰ قومه برسالة فكل ما قاله عن الله ﷻ حق ما عَلِمْنَا منه وما لم نعلم، فلم يَقُل رسولٌ من لدن نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ إلىٰ محمد ﷺ قولًا ينسبه إلىٰ الله ﷻ ويجعله من شريعته، من دينه

ولا يكون في ذلك مُحِقًّا؛ بل كل ما قالته الرسل فيما بلَّغوا عن الله ﷻ حق يجب التصديق به إجمالًا فيما لم نعلم وتفصيلًا فيما عَلِمْنا وعُلِّمنا.

والرسل صلوات الله وسلامه عليهم دينهم واحد -كما سيأتي في المسألة التالية-.

يريد الطحاوي بذلك: أنَّ نَفْسَ أهلِ السنة وأهل القبلة سليمة تجاه رسل الله ﷻ فيؤمنون بالجميع ويُسَلِّمُونَ للجميع، خلافًا لأهل الملل الباطلة الزائغة الذين يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠﴾.

على هذه الجملة بعض المسائل:

المسألة الأولى:

الرّسل دينهم واحد، والله ﷻ لم يبعث رسولًا إلا بدين الإسلام.

ولكن الشّرائع تختلف، كما قال ﷻ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨]، وقال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران:١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥] يعني: سواءٌ أكان من قبل محمد ﷺ أم كان بعد محمد ﷺ، لا يقبل الله من أحد إلا الإسلام.

فالرّسل جميعًا دينهم واحد كما صح عنه ﷺ أنه قال: «**الأنبياء إخوة لعلَّات، الدين واحد والشرائع شتى**»[٥٢٢].

وهذا يُبيِّنُ لك أنَّ أهل الإسلام وخاصَّةً أهل السنة والجماعة لا يقولون ولا يعتقدون: بأنَّ الأديان التي جاءت من السماء متعددة، كما يقول الجاهل: الأديان السماوية، فالسماء التي فيها الرب ﷻ وتقدس في علاه ليس منها إلا دينٌ واحد، وهو الإسلام، جاء به آدم عليه السلام، وجاء به نوح وجاء به جميع المرسلين إلى نبينا محمد ﷺ.

فدين موسى عليه السلام الإسلام، ودين عيسى عليه السلام الإسلام، ودين إبراهيم عليه السلام الإسلام، وهكذا، فجميع المُرسلين جاؤوا بدين الإسلام الذي لا يقبل الله ﷻ من أحد سواه ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران:١٩].

---

(٥٢٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٣٤٤٣)، ومُسْلِم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن الباطل قول القائل: الأديان السّماوية، ففي هذا القول تفريق بين الرسل؛ لأنَّ الرسل دينهم واحد نُصَدِّقُهُمْ كلهم على ما جاءوا به لم يأتوا بعقائد مختلفة ولا بأخبار مختلفة غيبية، فكل الرسل يُصَدِّقُ بعضهم بعضًا فيما أخبروا به عن غيب الله ﷻ، ما يتعلق بأسماء الله ﷻ، بصفاته بذاته العلية ﷻ، بالجنة بالنار، فالأخبار ليس فيها نسخ، الأخبار ليس فيها تغيير ما بين رسول ورسول، فالأمور الغيبية كل ما جاءت به الرسل فيها حق.

لهذا نُصَدِّقُ إجمالًا بكل ما جاءت به الرسل، ونحبهم جميعًا ونتولاهم جميعًا، وننصرهم جميعًا ننصر دينهم -دين الإسلام- الذي جاءت به الرسل جميعًا.

المسألة الثانية:

شرائع الرسل تختلف وهي التي تُضَافُ إليها الملة، فيقال: اليهودية، يقال: النصرانية ونحو ذلك، هذا باعتبار الشرائع، باعتبار اختلاف الشرائع.

والشريعة هي: ما لا يختص بأمور الغيب مما يتعلق بالأمور العَمَلِيَّة، الله ﷻ يَشْرَعُ ما يشاء بما يوافق حكمته البالغة تقدس ربنا وجل في علاه.

فإذًا الفرق ما بين الدين العام والشريعة:

- أنَّ الدين العام هو ما يتصل بالغيب.
- والشريعة هي ما يَخْتَلِفُ به من جهة العمل.

ولهذا تجد بين بعض الرسالات ربما كان في الشرائع اختلاف في بعض الوسائل، مثلًا وسائل الشرك، ففي بعضها ما يُبَاح وفي بعضها مُنِعَت.

مثلًا: اتخاذ التماثيل كان مباحًا في شريعة موسى وسليمان: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ:١٣]، كذلك بعض أنواع التوسل، بعض أنواع الانحناء والتحية، هذه وسائل راجعة إلى جهة العمل ليس على جهة الاعتقاد الغيبي وما يختص الله ﷻ به.

هذه منعُهَا مَنْعُ وسائل، فهي راجعة إلىٰ الشرائع وما يَشْرَعُهُ الله ﷻ لكل أمة.

أما العقيدة المتصلة بالغيب فهذا هو الدين العام، دين الإسلام العام الذي بعث الله به جميع المرسلين.

محمد ﷺ له خصوص وهو أنَّ رسالته جمعت دين الإسلام وشريعة الإسلام.

فالاسم -اسم الإسلام الكامل- الأحق به محمد ﷺ لأنَّ شريعته سَمَّاهَا الله الإسلام؛ ولأنَّ الدين الذي جاء به الإسلام، كما جاءت به جميع الرسل.

فجمع الله له ما بين شريعة الإسلام ودين الإسلام فصار مُخْتصًا بهذا الإسلام دون غيره.

المسألة الثالثة:

﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥] خلافًا لكل أهل الملل والديانات.

ويجوز أن نقول: ديانات؛ لأنَّ لكل أمَّةٍ دينًا، لكن ما نضيفها إلىٰ السماء؛ يعني ما نقول: ديانات سماوية، الديانات اليهودية، والنصرانية إلىٰ آخره باعتبار ما هي عليه.

هذه جميعا فَرَّقَتْ بين الرسل؛ ولهذا في الحقيقة من فَرَّقَ بين الرسل فليس له حَظٌ في الإيمان بالرسل، حتىٰ إنَّ رسولهم الذي أُرْسِلَ إليهم ما دام أنهم فرَّقُوا فليس لهم حظ في الإيمان به.

فإذًا نقول: حقيقةَ النصارىٰ لم يؤمنوا بعيسىٰ، حقيقةَ اليهود -بعد تحريف الدين- لم يؤمنوا بموسىٰ عليه السلام، وإنما أحبّوا وآمنوا بشيء وضعوه في أذهانهم سَمَّوهُ عيسىٰ وسموه موسىٰ وسموه داوود وسموه سليمان، وإلا فالرسل مُتَبَرِّئون ممن عبدهم أو ممن لم يؤمن بكل رسول.

من الذي آمن؟

المسلمون آمنوا بكل رسول.

لهذا الأحق بحماية ميراث الأنبياء جميعًا والرسل وبالدفاع عنهم وبأن يَرِثَ ما ورَّثُوهُ هم أهل الإسلام، ولهذا جعل الله ﷻ القرآن مهيمنًا علىٰ كل كتاب.



الدرس السادس والعشرون:

أهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار

٦٨- وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ [مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-][٥٢٣] فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ [مُؤْمِنِينَ][٥٢٤]، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِه، كَمَا ذَكَرَ -عز وجل- فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[٥٢٥] [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ

---

(٥٢٣) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

ما بين المعكوفتين لم ترد في المخطوطات الثلاث، ولا في مطبوعة (خ)، وحذفها أصح؛ لأن مفهوم هذه الزيادة: أن أهل الكبائر من غير أمة محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به- حكمهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد.

وفي ذلك نظر؛ فإن النبي ﷺ أخبر أنه: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**» ولم يخص أمته بذلك، بل ذكر الإيمان مطلقًا، فتأمله.

واعلم أنهم اختلفوا في تعريف الكبائر على أقوال أمثلها أنها ما يترتب عليها حد، أو توعد عليها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب.

وراجع «الشرح» و«مجموع الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٥٠/١١).

(٥٢٤) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

زيادة من مخطوطة (أ، ب، غ)، وهي زيادة هامة لم تثبت في بعض النسخ، ومنها نسخة الشارح فقد قال: «وقوله: «عارفين» لو قال: «مؤمنين» بدل «عارفين» كان أولىٰ؛ لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر، وإنما اكتفىٰ بالمعرفة وحدها الجهم، وقوله مردود باطل...».

(٥٢٥) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

❑ قوله: «﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾»:

● يعني: الشرك وهو الكفر، ولا فرق بينهما شرعًا، فكل كفر شرك وكل شرك كفر، كما يدل عليه محاورة المؤمن للكافر صاحب الجنتين المذكورة في سورة «الكهف». فتنبه لهذا فإنه به يزول عنك كثير من الإشكالات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فِي النَّارِ -بِقَدْرِ جِنَايَتِهِمْ[٥٢٦]- بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَىٰ جَنَّتِهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ تَوَلَّىٰ أَهْلَ طَاعَتِهِ[٥٢٧]، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ. اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَىٰ الْإِسْلَامِ[٥٢٨] حَتَّىٰ نَلْقَاكَ بِهِ[٥٢٩].

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِزِ:

قوله: «وَأَهلُ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وهُمْ موحِّدُونَ، وإِن لم يَكُونُوا تَائبينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفينَ [مؤمنينَ]. وَهُم فِي مَشيئَتِه وحُكْمِه، إِن شَاءَ غَفَرَ لَهُم وَعَفَا عَنْهُم بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكرَ ﷻ فِي كِتابِه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، وَإِنْ شاءَ عَذَّبَهُم فِي النَّار بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُم مِنْهَا بِرَحْمته وشَفَاعَةِ الشَّافِعينَ مِن أَهلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعثُهُم إِلىٰ جَنَّتِهِ»:

● فقوله: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلَّدون، إذا ماتوا وهم موحِّدون» ردٌّ لقول الخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار، لكن الخوارج تقول بتكفيرهم، والمعتزلة بخروجهم من الإيمان، لا بدخولهم في الكفر، بل لهم منزلة بين منزلتين، كما تقدم عند الكلام علىٰ قول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله».

---

(٥٢٦) ما بين المعترضتين زيادة من بعض النسخ.

(٥٢٧) وقع في عدد من النسخ: «مَعْرِفَتِه»!

(٥٢٨) في نسخة: «مَسِّكْنَا بِالإِسْلَام».

(٥٢٩) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلبَانِي:

قوله: «اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الإِسْلامِ وأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَىٰ الإِسْلامِ حَتَّىٰ نَلْقَاكَ بِه»:

● هذا الدعاء ورد مرفوعًا، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٨٢٣) كما كنت ذكرت في «تخريج الشرح»، لكن وقع هناك (١٨٣٣) وهو خطأ مطبعي فاقتضىٰ التصحيح.

وقوله: «وأهل الكبائر من أمة محمد» تخصيصه أمة محمد يُفهم منه أن أهل الكبائر من أمة غير محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به، حكمهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد، وفي ذاك نظر؛ فإن النبي ﷺ أخبر أنه: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»(٥٣٠)، ولم يخص أمته بذلك، بل ذكر الإيمان مطلقًا؛ فتأمله، وليس في بعض النسخ ذكر الأمة.

وقوله: «**في النار**» معمول لقوله: «لا يخلدون»، وإنما قدمه لأجل السجعة، لا أن يكون «**في النار**» خبرًا لقوله: «وأهل الكبائر»، كما ظنه بعض الشارحين.

واختلف العلماء في الكبائر على أقوال:

فقيل: سبعة، وقيل: سبعة عشر، وقيل: ما اتفقت الشرائع على تحريمه، وقيل: ما يسد باب المعرفة بالله، وقيل: ذهاب الأموال والأبدان، وقيل: سميت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونها، وقيل: لا تعلم أصلًا، أو أنها أخفيت كليلة القدر، وقيل: إنها إلى السبعين أقرب، وقيل: كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة، وقيل: إنها ما يترتب عليها حدٌّ أو تُوُعِّد عليها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب، وهذا أمثل الأقوال.

واختلفت عبارة قائليه:

منهم من قال: الصغيرة ما دون الحدين؛ حد الدنيا وحد الآخرة، ومنهم من قال: كل ذنب لم يختم بلعنة أو غضب أو نار، ومنهم من قال: الصغيرة ما ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة، والمراد بالوعيد: الوعيد الخاص بالنار أو اللعنة أو الغضب، فإن الوعيد الخاص في الآخرة كالعقوبة الخاصة في الدنيا، أعني: المقدَّرة، فالتعزير في الدنيا نظير الوعيد بغير النار، أو اللعنة والغضب.

وهذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره، فإنه يدخل فيه كل ما ثبت بالنص أنه كبيرة، كالشرك، والقتل، والزنا، والسحر، وقذف المحصنات الغافلات

---

(٥٣٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ بنحوه (٧٤١٠)، ومُسْلِم (١٩٣)، من حديث أنس رضي الله عنه، وأَخْرَجَه التِّرْمِذِيّ (٢٥٩٨)، واللفظ له، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

المؤمنات، ونحو ذلك، كالفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وعقوق الوالدين، واليمين الغموس، وشهادة الزور، وأمثال ذلك.

وترجيح هذا القول من وجوه:

أحدها: أنه هو المأثور عن السلف، كابن عباس، وابن عيينة، وابن حنبل، وغيرهم.

الثاني: أن الله تعالىٰ قال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١].

فلا يستحق هذا الوعد الكريم من أوعد بغضب الله ولعنته وناره، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرةً عنه باجتناب الكبائر.

الثالث: أن هذا الضابط مرجعه إلىٰ ما ذكره الله ورسوله من الذنوب، فهو حد متلقّىٰ من خطاب الشارع.

الرابع: أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر، بخلاف تلك الأقوال[٥٣١]، فإن من قال: سبعة، أو سبعة عشر، أو إلىٰ السبعين أقرب، مجّرد دعوىٰ.

ومن قال: ما اتفقت الشرائع علىٰ تحريمه دون ما اختلفت فيه، يقتضي أن شرب الخمر، والفرار من الزحف، والتزوج ببعض المحارم[٥٣٢]، والمحرم بالرضاعة والصهرية، ونحو ذلك، ليس من الكبائر! وأن الحبة من مال اليتيم، والسرقة لها، والكذبة الواحدة الخفيفة، ونحو ذلك من الكبائر! وهذا فاسد، ومن قال: ما سد باب المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان، يقتضي أن شرب الخمر، وأكل الخنزير والميتة والدم، وقذف المحصنات ليس من الكبائر! وهذا فاسد.

---

(٥٣١) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (٢٨٠/٣) وما بعدها من «مجموع الفتاوىٰ».

(٥٣٢) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:
انظر (ص٣١٦) وما بعدها من «مدارج السالكين» لابن القيم و(ص٤٩٤ - ٤٩٧) من «مختصر الفتاوىٰ» و(٦٥٠/١١) من «مجموع الفتاوىٰ».

ومن قال: إنها سميت كبائر بالنسبة إلىٰ ما دونها، أو كل ما نهىٰ الله عنه فهو كبيرة، يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلىٰ صغائر وكبائر! وهذا فاسد؛ لأنه خلاف النصوص الدالة علىٰ تقسيم الذنوب إلىٰ صغائر وكبائر.

ومن قال: إنها لا تعلم أصلًا، أو إنها مبهمة، فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها، فلا يمنع أن يكون قد علمها غيره، والله أعلم.

وقوله: «**وإن لم يكونوا تائبين**»؛ لأن التوبة لا خلاف أنها تمحو الذنوب، وإنما الخلاف في غير التائب.

وقوله: «بعد أن لقوا الله -تعالىٰ- عارفين» لو قال: مؤمنين بدل قوله: «عارفين» كان أولىٰ؛ لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر، وإنما اكتفىٰ بالمعرفة وحدها الجهم، وقوله مردود باطل، كما تقدم، فإن إبليس عارف بربه ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر:٣٦]، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [ص:٨٢، ٨٣].

وكذلك فرعون وأكثر الكافرين، قال تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان:٢٥]، ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون:٨٤، ٨٥].

إلىٰ غير ذلك من الآيات الدالة علىٰ هذا المعنىٰ.

وكأن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد المعرفة الكاملة المستلزمة للاهتداء، التي يشير إليها أهل الطريقة، وحاشا أولئك أن يكونوا من أهل الكبائر، بل هم سادة الناس وخاصتهم.

وقوله: «وهم في مشيئة الله وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله» إلىٰ آخر كلامه، فصَّل الله -تعالىٰ- بين الشرك وغيره؛ لأن الشرك أكبر الكبائر، كما قال ﷺ، وأخبر الله -تعالىٰ - أن الشرك غير مغفور، وعلق غفران ما دونه بالمشيئة، والجائز يعلَّق بالمشيئة دون الممتنع، ولو كان الكل سواءً لما كان للتفصيل معنىٰ.

ولأنه علق هذا الغفران بالمشيئة، وغفران الكبائر والصغائر بعد التوبة مقطوع به، غير معلق بالمشيئة، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر:٥٣].

فوجب أن يكون الغفران المعلق بالمشيئة هو غفران الذنوب سوىٰ الشرك بالله قبل التوبة.

❑ قوله: «وَذٰلِكَ بأَنَّ الله تعالىٰ مولىٰ أَهلِ مَعْرِفتِهِ، وَلَم يَجْعَلْهُم فِي الدَّارَينِ كَأَهلِ نَكْرَتِهِ...»:

● وقوله: «ذلك أن الله مولىٰ أهل معرفته»، فيه مؤاخذة لطيفة، كما تقدم.

وقوله: «اللهم يا ولي الإسلام وأهله مسّكنا بالإسلام -وفي نسخة: ثبتنا علىٰ الإسلام- حتىٰ نلقاك به»، روىٰ شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه «الفاروق»، بسنده عن أنس رضي الله عنه، قال: كان من دعاء رسول الله ﷺ يقول: «**يا ولي الإسلام وأهله، مسّكني بالإسلام حتىٰ ألقاك عليه**»[٥٣٣].*

ومناسبة ختم الكلام المتقدم بهذا الدعاء ظاهرة.

وبمثل هذا الدعاء دعاء يوسف الصديق صلوات الله عليه، حيث قال: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [يوسف:١٠١].

وبه دعا السحرة الذين كانوا أول من آمن بموسىٰ صلوات الله علىٰ نبينا وعليه، حيث قالوا: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف:١٢٦]، ومن استدل بهاتين الآيتين علىٰ جواز تمني الموت، فلا دليل له فيه، فإن الدعاء إنما هو بالموت علىٰ الإسلام، لا بمطلق الموت، ولا بالموت الآن، والفرق ظاهر.

---

(٥٣٣) ذكره الحافظ في «لسان الميزان» (٨٤/٤)، واللفظ له، وأورده الهَيْثَمِيّ في «مجمع الزوائد» (١٧٦/١٠)، بلفظ: «يا ولي الإسلام وأهله ثبتني به حتىٰ ألقاك»، وقال: «رواه الطَبَرَانِيّ في الأوسط ورجاله ثقات»، والهندي في «كنز العمال» (١٠٥/٢)، ولفظه فيه: «يا ولي الإسلام وأهله متعني به حتىٰ ألقاك».

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❏ قوله: «عَارِفِينَ...»:

●لا يخفىٰ أن المعرفة القلبية وحدها ليست كافية بالإيمان.

وقد خالف المصنف ما ذهب إليه سابقًا من أن الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان.

وهذا مذهب أبي حنيفة، وأصحابه في الإيمان.

وأما مذهب «السلف»:

فالإيمان: اعتقاد بالجنان، ونطق باللسان، وعمل بالأركان.

وهذا هو الصواب.

وذهبت «الكرَّامية» إلىٰ: أنه قول باللسان.

وقالت «الجهمية»: إنه الاعتقاد بالجنان.

وهذا هو الذي اقتصر عليه المصنف!!

فعلىٰ هذا: ليس في النار كافر؛ فإنهم معترفون بوجود الله، وأنه ربهم وخالقهم، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

فالله سبحانه وتعالىٰ كفَّر المشركين مع اعترافهم بأنه خالق السموات والأرض.

وكذلك إبليس، وأبو جهل، وفرعون، وقارون، وهامان، وغيرهم من طوائف الكفر، كلهم مؤمنون علىٰ رغم «الجهم» وأتباعه؛ لأنهم يعترفون بأن الله ربهم وخالقهم.

فهم مؤمنون علىٰ هذا القول الباطل المردود!!

وقد رد ما ذكره المصنف أئمة الإسلام، كابن القيم وغيره.

قال رَحِمَهُ اللهُ في «النونية»[٥٣٤]:

قَالُوا وَإِقْرَارُ الْعِبَادِ بِأَنَّهُ ... خَلَّاقُهُمْ هُوَ مُنْتَهَىٰ الإِيمَانِ

وَالنَّاسُ فِي الإِيمَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ... كَالْمُشْطِ عِنْدَ تَمَاثُلِ الأَسْنَانِ

---

(٥٣٤) انظر: «النونية» (ص٤٨).

فَاسْأَلْ أَبَا جَهْلٍ وَشِيعَتَهُ وَمَنْ ... وَالَاهُـمُ مِـنْ عَابِـدِي الأَوْثَانِ

وَاسْأَلْ أَبَا الْجِنِّ اللَّعِينَ أَتَعْرِفُ الْـ ... ـخَـلَّاقَ أَمْ أَصْبَحْتَ ذَا نُكْرَانِ

وَاسْـأَلْ كَذَاكَ إِمَامَ كُلِّ مُعَطِّلٍ ... فِرْعَـوْنَ مَعْ قَـارُونَ مَعْ هَامَانِ

هَلْ كَانَ فِيهِمْ مُنْكِرٌ لِلْخَالِقِ الرْ ... رَبِّ الْعَظِيـمِ مُكَـوِّنِ الأَكْوَانِ

فَلْيُبْشِـرُوا مَـا فِيهِمُ مِـنْ كَافِرٍ ... هُمْ عِنْدَ جَهْـمٍ كَامِلُو الإِيمَانِ

❑ قوله: «بأنَّ الله تعالىٰ مولىٰ أهل مَعْرِفَتِه»:

●يقال فيه ما تقدم، من التحرير والبيان.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ»:

●أصحاب الكبائر من المسلمين وهم الذين ارتكبوا بعض الذنوب الكبيرة، والذنوب فيها: كبائر وصغائر، علىٰ الصحيح، كما دل علىٰ ذلك الكتاب والسنة، قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١]، وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢] واللمم هي: الصغائر؛ كالنظرة المحرمة، كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**إن الله كتب علىٰ ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة؛ فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تتمنىٰ وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه**»(٥٣٥).

ومن قال: إن الذنوب كلها كبائر باعتبار أنه لا يستهان بشيء منها؛ إن أراد هذا المعنىٰ فهو حق، ولو كانت مما يعد من الصغائر، أما إن أراد أن الذنوب كلها كبائر فليس بصحيح.

وقد اختلف الناس في حد الكبيرة اختلافًا كثيرًا، وذكر ابن القيم في «الجواب الكافي»، وفي «مدارج السالكين» أكثر أو جميع أقوال الناس في ضابط الكبيرة، وضعف كثيرًا منها.

والذين عرَّفوا الكبيرة منهم من عرَّفها بالحد، ومنهم من عرفها بالعد، فقالوا: الكبائر سبع، أو تسع، أو سبعون.

وأحسنُ حدٍّ للكبيرة أنها: «كل ذنب رُتِّب عليه حد في الدنيا، أو تُوعِّد فاعله بلعن أو غضب أو نار، أو نُفي الإيمان عن صاحبه، أو تبرأ منه النبي ﷺ».

ومثال ما رتب عليه الحد في الدنيا: السرقة، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨] .

ومثال ما لعن فاعله: قذف المحصنة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ لُعِنُواْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾ [النور:٢٣] .

ومثال ما تُوُعِّد فاعله بالغضب: التولي يوم الزحف، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال:١٦] .

ومثال ما تُوعِّد فاعله بالنار: أكل مال اليتيم، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء:١٠] .

ومثال ما نُفي عن صاحبه الإيمان: الزنا، كقول النبي ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»[٥٣٦] .

ومثال ما تبرأ منه النبي ﷺ: قوله ﷺ: «**مَنْ غشَّ فليس مني**»[٥٣٧] وقوله ﷺ: «**ليس منا من ضرب الخدود، أو شق الجيوب، أو دعا بدعوىٰ الجاهلية**»[٥٣٨] .

والكبائر نفسها متفاوتة، ليست علىٰ حد سواء، بل بعضها أكبر من بعض، حتىٰ تنتهي الذنوب إلىٰ أكبر الكبائر، وهو الشرك، ومن الأدلة علىٰ هذا: حديث أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ -ثلاثًا-: الإشراك بالله، وعقوق**

---

(٥٣٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٢٤٣)، ومُسْلِم (٢٦٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

(٥٣٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٥٧٨)، ومُسْلِم (٥٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥٣٨) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٠١)، والتِّرْمِذِيّ (١٣١٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الوالدين، وشهادة الزور، وكان رسول الله ﷺ متكئًا فجلس، فما زال يكررها حتىٰ قلنا: ليته سكت»(٥٣٩).

وبهذا يتبين أن النهي المجرد يدل علىٰ التحريم؛ فإن ورد فيه تغليظ فهو كبيرة.

فأما الذنوب الصغيرة فمثل ما ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق، ومثل سرقة الشيء الحقير الذي لا قطع فيه، ومثل كذبة الأم علىٰ طفلها إذا قالت: تعال أعطيك كذا، ثم لا تعطيه.

فهذه الصغائر جاء في النصوص أنها تُكَفَّرُ بالأعمال الصالحة وباجتناب الكبائر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: ٣١]، وقول النبي ﷺ: **«الصلوات الخمس، والجمعة إلىٰ الجمعة، ورمضان إلىٰ رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر»**(٥٤٠).

وقوله ﷺ: **«إذا اجتنبت الكبائر»** قيل: إن هذا شرط في تكفير الصغائر، فلا تكفر الصغائر إلا بشرط اجتناب الكبائر، ومنهم من قال: إنها تكفر ما بينها إلا الكبائر.

أما الكبائر فإنها لا تغفر إلا بالتوبة النصوح، أو بالحدود المقدرة؛ فإن الحدود كفارات لأهلها، أو برجحان الحسنات، فقد يكون للعبد حسنات عظيمة ترجح بما عليه من سيئات.

هذا ما يتعلق بالكبائر.

أما مرتكب الكبيرة فله حكم في الدنيا وحكم في الآخرة، فحكمه في الدنيا تقدمت الإشارة إليه، وأن مرتكب الذنوب التي دون الشرك لا يكفر بذلك خلافًا للخوارج؛ بل ولا يخرج من الإيمان خلافًا للمعتزلة؛ بل هو مؤمن ناقص الإيمان.

أما حكمه في الآخرة فأهل السنة والجماعة يقولون: إنه تحت مشيئة الله إن شاء غفر له ولم يدخله النار، وإن شاء عذبه ثم أخرجه من النار برحمته وبشفاعة الشافعين من أهل الطاعات.

---

(٥٣٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٢٩٤)، ومُسْلِم (١٠٣) وغيرهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥٤٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٦٥٤)، ومُسْلِم (٨٧)، وغيرهما من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

وقوله: «**وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ** ﷺ»: هذا القيد قد يكون له مفهوم، وأن حكم أهل الكبائر مختص بأمة محمد ﷺ، وأهل الكبائر من الأمم الماضية ليس عندنا في حكمهم دليل، إنما النصوص الصريحة جاءت في شأن أمة محمد ﷺ، ففي الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «**لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة -إن شاء الله- من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا**»[٥٤١] وكذلك أحاديث الشفاعة المصرحة بأنه ﷺ يشفع أربع مرات وفي كل مرة: «**يسجد** ﷺ **لربه ويدعو ويستشفع فيقال له: ارفع رأسك، وقل تسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، ثم أشفع: فيحُدُّ لي حدًّا فأخرجهم من النار**»[٥٤٢] وهذا ما عناه الطحاوي بقوله: «**وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ... فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ**»، «**فِي النَّارِ**» متعلق «**يُخَلَّدُونَ**» أي: وأهل الكبائر لا يخلدون في النار إذا دخلوها، وليس مقصوده أنهم لا بد لهم من دخول النار ولكنهم لا يخلدون فيها.

❑ قوله: «إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ تَائِبِينَ»:

● هذا قيد لا بد منه، وهذا هو محل الخلاف بين طوائف المسلمين، أما التائب فقد اتفقوا أن من تاب تاب الله عليه، لكن الخلاف في من مات مصرًّا على ذنبه لم يتب منه، فهذا هو المُعَرَّضُ للوعيد؛ أما من تاب توبة نصوحًا مستوفية للشروط إقلاعًا وندمًا وعزمًا؛ فإنه مغفور له، وليس هو من أهل الوعيد.

والطحاوي هنا بيَّن مذهب أهل السنة والجماعة في حكم أهل الكبائر في الآخرة: أنهم مستحقون للوعيد؛ ولكنهم تحت مشيئة الله، إن شاء غفر لهم، وإن شاء عذبهم، ومن عذبه منهم فلا بد أن يخرجه من النار؛ لأنه لا يخلد أحد من أهل التوحيد، إذ «**من قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه مثقال خردلة، أو شعيرة، أو بُرَّة أو ذرة من إيمان**»[٥٤٣] لا بد أن يخرج من النار، كما تقدم في أحاديث الشفاعة.

---

(٥٤١) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٣٣)، والتِّرْمِذِيّ (٢١٤)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٥٤٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٣٠٤)، ومُسْلِم (١٩٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٥٤٣) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٤٧٦)، ومُسْلِم (١٩٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

أما الخوارج والمعتزلة فقد اتفقوا على حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة، وهو: أنه لا بد من دخول النار، وعندهم أن من دخل النار؛ فإنه لا يخرج منها.

❑ قوله: «بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ»:

●أي: مؤمنين بربهم الإيمان الصحيح، وعلق الشارح ابن أبي العز على قوله: «عَارِفِينَ» بأنه: «لو قال: «مؤمنين» لكن أولى؛ لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر -ثم قال-: وكأنه يريد المعرفة التامة المستلزمة للاهتداء التي يشير إليها أهل الطريقة، وحاشا أولئك أن يكونوا من أهل الكبائر؛ بل هم سادة الناس وخاصتهم».

لأن أهل الكبائر ليسوا من أهل العلم التام بالله سبحانه وتعالى، وإنما يريد مطلق المعرفة، إذا ماتوا بعد أن لقوا الله عارفين موحدين.

❑ قوله: «وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِه، كَمَا ذَكَرَ -عز وجل- فِي كِتَابِه: ﴿وَيَغْفِرُ مَادُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِه، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِه»:

●أي: في الآخرة هم في مشيئة الله وحكمه، يحكم فيهم بما شاء، وهو الحَكَم العدل الجواد المتفضل سبحانه وتعالى، وإذا كانوا تحت مشيئة الله فالأمر محتمل؛ فإما أن يغفر الله لهم ويدخلهم الجنة بلا عذاب، وإما أن يعذبهم بالنار حسبما تقتضيه حكمته ومشيئته، ثم يخرجهم منها برحمته وبشفاعة الشافعين من أهل الطاعات، والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَادُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] ودلت هذه الآية على أن الذنوب قسمان:

قسم لا يُغفر، وهو الشرك الأكبر، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨] خص الشرك بأنه لا يغفر. وقسم دون الشرك ﴿وَيَغۡفِرُ مَادُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] وقيَّد غفرانه بالمشيئة.

ويشكل على ظاهر هذه الآية قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر:٥٣] فيها الإطلاق والتعميم، فَعَمَّ حيث قال: ﴿جَمِيعًا﴾ [الزمر:٥٣]، وأطلق حيث لم تقيد هذه المغفرة بالمشيئة.

فالتعارض بين الآيتين ظاهر، في آية الزمر عمَّ وأطلق، وفي آية النساء خَصَّ وقيَّد.

والجمع بين الآيتين: أن آية النساء في شأن من لم يتب، وآية الزمر في التائب، فمن تاب الله عليه، ومغفرة الذنوب بالتوبة جاءت مطلقة غير مقيدة، فلا نقيدها، ولا نقول: إن من تاب تاب الله عليه إذا شاء، فمن تاب توبة نصوحًا تاب الله عليه، وعدًا لا يخلف ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾﴾[النساء:١٧]، فمن لم يتب إن كان ذنبه الشرك؛ فإنه لا يغفر الله له، وإن كانت ذنوبه دون ذلك فإنها تحت المشيئة، هذا من لم يتب، أما من تاب فيتوب الله عليه مهما كانت ذنوبه كِبَرًا وكثرة، كما في قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا، ثم كمل المئة، ثم تاب توبة نصوحًا؛ فقبل الله منه وغفر له.

فهذا هو الدليل على هذا التفصيل، وأن من مات من أهل الكبائر من غير توبة؛ فإنه تحت مشيئة الله إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه.

والذين يخرجهم الله سبحانه من النار منهم من يخرجه بشفاعة الشافعين، وأعظم الناس حظًا من أهل الشفاعة هو نبينا ﷺ، فالله يخرج بشفاعته من النار ما لا يخرجه بشفاعة غيره من الملائكة والنبيين والصالحين؛ فإن الملائكة يشفعون، والأنبياء يشفعون، والمؤمنون يشفعون، ويخرج سبحانه من شاء من النار بمحض رحمته لا بسببٍ من جهة بعض العباد، ومرد الأمر كله إلى الله، فالله هو الذي يأذن للشافع بالشفاعة، وهو الذي يقبلها منه، فمرد الأمر كله إليه.

قوله: «ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَىٰ جَنَّتِه»:

● بعدما يخرجهم من النار يبعثهم إلى الجنة، كما في الحديث: «**وأنهم يخرجون من النار وقد صاروا حُمَمًا، فَيُلْقَون في نهر بأفواه الجنة يقال له: نهر الحياة، فَيَنْبُتُون كما تنبت الحِبَّة في حميل السيل... فيدخلون الجنة**»[٥٤٤]، بفضله سبحانه وتعالى.

قوله: «وَذَلِكَ بِأَنَّ الله تَعَالَىٰ تَوَلَّىٰ أَهْلَ مَعْرِفَتِه»:

● هذا تعليل لقوله -في أهل الكبائر-: «**وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ**

---

(٥٤٤) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٤)، دون ذكر لفظة: (خردلة). ومُسْلِم (٣٢٥، ٣٢٦/١٩٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، ... وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ» ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾﴾ [محمد:١١] فالله ولي المؤمنين، وكل عبد مؤمن له حظ ونصيب من ولاية الله سبحانه بقدر ما معه من إيمان وعمل صالح، قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس:٦٢، ٦٣].

والمعرفة هنا كالمعرفة في قوله السابق: «عَارِفِينَ» أي: مطلق المعرفة ومطلق الإيمان، لا المعرفة التامة التي هي كمال العلم بالله.

ـ قوله: «وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ»:

●الله سبحانه تولىٰ أهل معرفته ولم يجعلهم في الدنيا والآخرة كأهل نكرته، فالفاسق في الدنيا أخ للمؤمنين، فقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:١٠] يشمل جميع المؤمنين صالحهم وفاسقهم، وقال تعالىٰ في شأن القاتل: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة:١٧٨] فجعل القاتل أخًا للمقتول، فالفاسق لا يجعله كالفار المنكرين له، أو المشركين به.

ـ قوله: «الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ...»:

●هم الكفار والمشركون، فليس لهم حظ أبدًا من الهداية.

وقوله: «وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ»: عبارة المؤلف دقيقة، فلم يقل: «ولم ينالوا ولايته»، فيشعر بالكمال، بل قال: «وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ» فما نالوا حظًّا، وهذا منطبق علىٰ الكفار.

ـ قوله: «اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَىٰ الْإِسْلَامِ حَتَّىٰ نَلْقَاكَ بِهِ»:

●ختم الكلام في حكم أهل الكبائر في الآخرة، وأنهم تحت مشيئة الله، وأن الله ميزهم فلم يجعلهم كالكفار الذين هم أهل النار، بقوله: «اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَىٰ الْإِسْلَامِ حَتَّىٰ نَلْقَاكَ بِهِ» وهذا يتضمن سؤال الله حسن الخاتمة،

والثبات على الإسلام، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران:١٠٢] يعني: استقيموا على الإسلام حتى يأتيكم الموت وأنتم على ذلك، وهكذا ينبغي للمسلم أن يسأل ربه الثبات على الإسلام، والاستقامة عليه حتى الممات؛ فإن الأعمال بالخواتيم، ومن دعاء الأنبياء والصالحين: سؤال الثبات والوفاة على الإسلام كما قال يوسف عليه السلام: ﴿تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ١٠١﴾ [يوسف:١٠١]، وقال السحرة بعد التوبة: ﴿أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَتَوَفَّنَا مُسۡلِمِينَ ١٢٦﴾ [الأعراف:١٢٦]، وذكر الشارح ابن أبي العز أن بعضهم: «استدل بهاتين الآيتين على جواز تمني الموت، ولا دليل له فيه؛ فإن الدعاء إنما هو بالموت على الإسلام، لا بمطلق الموت، ولا بالموت الآن» بل هو من سؤال الله حسن الخاتمة، والوفاة على الإسلام ﴿تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ١٠١﴾ [يوسف:١٠١]، أما تمني الموت فلا يجوز لنهي النبي ﷺ عنه بقوله: «**لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به، فإن كان لا بد متمنيًا فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي**»(٥٤٥).

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَان:

❑ قوله: «وَأَهلُ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلم فِي النَّار لا يُخَلَّدُونَ إِذَا مَاتُوا وهُمْ موحِّدُونَ»:

● الكبائر هي الذنوب التي دون الشرك وفوق الصغائر، وضابط الكبيرة هو: كل ذنب رُتب عليه حد، أو ختم بغضب أو لعنة أو نار، أو تبرُّؤ الرسول ﷺ من فاعله، فإن هذا كبيرة، كقوله: «**مَن غشنا فليس منا**»(٥٤٦)، «**مَن حمل علينا السلاح فليس منا**»(٥٤٧).

---

(٥٤٥) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٦٠)، ومُسْلِم (١٨٤)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥٤٦) أَخرَجَه مُسْلِم من طريقين كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه (١٠١).

(٥٤٧) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٧٠٧٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وله شاهد من حديث أبي موسى رضي الله عنه،=

كل هذه الاعتبارات تدل علىٰ أن الذنب كبيرة، ولكنها دون الشرك، فصاحبها لا يخرج من الإيمان، وإنما يكون مؤمنًا ناقص الإيمان، أو يسمىٰ فاسقًا، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، لا يُكَفِّرون بالكبائر التي دون الشرك، ولكن لا يمنحون صاحبها اسم الإيمان المطلق، ولكن يمنحونه إيمانًا مقيدًا، فيقال: مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته.

فلا يقال: هو مؤمن كامل الإيمان، كما تقوله المرجئة، ولا يقال: هو خارج من الإسلام، كما تقوله الخوارج والمعتزلة.

إذًا: فالناس في صاحب الكبيرة التي هي دون الشرك ثلاث طوائف:

الخوارج والمعتزلة أخرجوه من الإسلام، لكن الخوارج أدخلوه في الكفر، والمعتزلة لم يدخلوه، وقالوا: هو في منزلة بين المنزلتين، ولكنهم أخرجوه من الإسلام.

المرجئة قالوا: هو مؤمن كامل الإيمان، طالما أنه يعتقد في قلبه الإيمان عند جمهورهم وينطق بلسانه عند بعضهم، فإنه مؤمن كامل الإيمان، ولا تنقص هذه المعاصي من إيمانه، وإن كانت كبائر، وهذا ضلال أيضًا.

أما القول الحق فهو مذهب أهل السنة والجماعة: أن صاحب الكبيرة دون الشرك مؤمن، وليس بكافر، لكنه ناقص الإيمان لا كامل الإيمان كما تقوله المرجئة، فهذا يجب معرفته، ويجب أن ترسخه في عقلك، فأهل الشر زاد شرهم في هذا الوقت، وصاروا يظهرون مذهب الإرجاء ليروجوه علىٰ الناس، وليستروا علىٰ أنفسهم ما هم فيه من الضلال.

فهذا معرفته من أوجب الواجبات علىٰ طالب العلم اليوم.

❑ قوله: «وإن لم يكُونُوا تَائِبينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا الله عَارِفِينَ مؤمنينَ. وَهُم فِي مَشيئَتِه وحُكْمِه، إن شَاءَ غَفَرَ لَهُم وَعَفَا عَنْهُم بفَضْلِه، كَمَا ذَكَرَ ﷻ فِي كِتَابِه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] وَإِنْ شاءَ عَذَّبَهُم فِي النَّار بِعَدْلِه»:

●نعم، هذا هو المذهب الحق: أن أصحاب الكبائر التي دون الشرك ليسوا كفارًا،

= برقم (٧٠٧١)، وأَخْرَجَه مُسْلِم (١٠١)، من طريقين كلاهما عن أبي هريرة ﷺ.

وأنهم إذا لقوا الله ولم يتوبوا من هذه الكبائر فإنهم تحت المشيئة، إن شاء عذبهم بقدر ذنوبهم، ثم يخرجهم من النار ويدخلهم الجنة بتوحيدهم وإيمانهم، لا يخلدون في النار، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، لكن قوله: «**عارفين مؤمنين**» فيه إجمال، فلو قال: «موحدين» كما قال أولًا لكان أحسن.

وإن شاء الله أمضى فيهم الوعيد، ولكنهم لا يخلدون في النار، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، وهذا هو المذهب الحق، بخلاف الخوارج الذين يقولون: إنهم في النار على أي حال، وإنهم خالدون فيها، فمن دخل النار عندهم لا يخرج منها. وخلاف المرجئة القائلين: إنهم لا يمرون على النار أبدًا، فهذا غلط، بل لا نضمن لهم النجاة، فهم تحت المشيئة، إن شاء عفا عنهم بفضله، وإن شاء عذبهم بعدله، وما ظلمهم الله سبحانه وتعالى، بل عذبهم بأعمالهم التي أوجبت لهم ذلك، فالله لا يعذب من لم يعصه، ولا يساوي بين العاصي وبين المؤمن المستقيم ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥، ٣٦] ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص:٢٨]، هذا استنكار من الله ﷻ ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية:٢١].

قوله: «ثُمَّ يُخْرِجُهُم مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِن أَهْلِ طَاعَتِهِ»:

● كما صحت بذلك الأخبار عن رسول الله ﷺ: «**أن عصاة الموحدين يخرجون من النار**»[٥٠٨] إما بفضل الله تعالى، وإما بشفاعة الشافعين بإذن الله تعالى، والشفاعة

(٥٠٨) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٤٤)، ومُسْلِم (١٩٣/٣٢٥)، من حديث أنس، ولفظه عند البُخَارِيّ: «يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذَرَّة من خير».

حق، ولكن لا تكون إلا بإذن الله، وأن يكون المشفوع فيه من أهل التوحيد، لا من الكافرين ولا من المشركين ولا من المنافقين.

❑ قوله: «ثُمَّ يَبْعثُهُم إلىٰ جَنَّتِه»:

● بعد إخراجهم من النار، ورد أنهم يخرجون من النار كالفحم محترقين، ثم يُلقون في نهر يسمىٰ نهر الحياة، فتنبت أجسامهم ولحومهم، ثم بعد ذلك إذا هُذبوا ونُقوا أُذن لهم في دخول الجنة، فيدخلون في الجنة.

❑ قوله: «وَذلِكَ بأَنَّ الله تعالىٰ تَوَلَّىٰ أَهلَ مَعْرِفتِه، وَلَم يَجْعَلْهُم فِي الدَّارَينِ كَأَهلِ نُكْرَتِه، الذينَ خَابُوا مِن هِدَايَتِه، ولم يَنَالوا مِن ولايَتِه»:

● قال تعالىٰ: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الجاثية: ٢١]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨] إلىٰ غير ذلك من الآيات التي تدل علىٰ أن الله لا يسوي بين أهل طاعته وأهل معصيته، ولا بين أهل الإيمان وأهل الكفر، بل يجازي كلًّا بعمله. «**ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته الذين خابوا من هداية ولم ينالوا من ولايته**»(٥٤٩) بل ميز بينهم سبحانه في الدنيا وفي الآخرة، ميز بين أهل الطاعة والمعصية، وبين أهل الكفر والإيمان، في الدنيا وفي الآخرة، ميز بينهم في الدنيا في صفاتهم وعلاماتهم وأفعالهم، فليست أفعال أولياء الله وأهل الطاعة مثل أفعال أعدائه ولا أقوالهم ولا تصرفاتهم، انظر إلىٰ الناس الآن، وانظر إلىٰ تصرفاتهم، انظر إلىٰ تصرفات المتقين والمؤمنين، وانظر إلىٰ تصرفات الفسقة والعاصين، وانظر إلىٰ تصرفات الكفار والملحدين، هذا في الدنيا.

وفي الآخرة كذلك يميز الله بينهم، فهؤلاء يكرمهم بجنته، وهؤلاء يعذبهم بناره وعقوبته؛ لأنه سبحانه حكيم يضع الأمور في مواضعها، فلا يضع الرحمة إلا فيمن يستحقها، ولا يضع سبحانه وتعالىٰ العذاب إلا فيمن يستحقه، لكن قوله: «**أهل معرفته**» فيه قصور وإيهام أن الإيمان هو مجرد المعرفة كما يقوله غلاة المرجئة فلو قال: «أهل طاعته» لكان أحسن وأوضح.

---

(٥٤٩) أَخْرَجَه أَحْمَد في «الورع» (ص٢٠٢)، ط. دار الكتب العلمية.

❏ قوله: «اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الإسْلامِ وأَهْلِهِ، ثَبِّتْنا عَلَىٰ الإسْلامِ حَتَّىٰ نَلْقَاكَ به»:

●هذا من أجمل كلام المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

إنه لما ذكر هذه المسائل العظيمة الخطيرة سأل الله التثبيت، ألا يضله الله مع أصحاب هذه الضلالات وأصحاب هذه المقالات الضالة، فهذا من الفقه والحكمة؛ أن الإنسان لا يغتر بعلمه، ويقول: أنا أعرف التوحيد وأعرف العقيدة، وليس عليَّ خطر، هذا غرور بل عليه أن يخاف من سوء الخاتمة والضلال، يخاف أن ينخدع بأهل الضلال، كم من معتدل انحرف، خصوصًا إذا اشتدت الفتن، يصبح الرجل مسلمًا ويمسي كافرًا، ويمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا، ويبيع دينه بعرض من الدنيا، كما صح الحديث بذلك(٥٥٠).

الفتن إذا جاءت يسأل الإنسان الله الثبات، ولا يقول: أنا لست علىٰ خطر، أنا عارف وأنا أصلي، نعم، أنت عارف وتصلي والحمد لله، لكن عليك خطر وعليك أن تخاف، أنت أفضل أم إبراهيم عليه الصلاة والسلام؟ قال: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ﴾ [إبراهيم:٣٥]إبراهيم خاف علىٰ نفسه من عبادة الأصنام، مع أنه هو الذي كَسّرها وحطّمها بيده، ولقي في ذلك العذاب والإهانة في سبيل الله ﷻ، ومع هذا يقول: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ﴾ [إبرهيم:٣٥] ولم يقل: أنا الآن نجوت، بل طلب من الله أن يجنبه وبنيه أن يعبدوا الأصنام، فالإنسان يخاف دائمًا من ربه ﷻ، وكم من مهتدٍ ضل، وكم من مستقيم انحرف، وكم من مؤمن كفر وارتد، وكم من ضال هداه الله، وكم من كافر أسلم، فالأمر بيد الله سبحانه وتعالىٰ.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحٌ آلُ الشَّيْخِ:

❏ قولهَ: «وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ...»:

●هذه الجملة يقرر فيها الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ عقيدة أهل الأثر وأهل السنة في

---

(٥٥٠) إشارة إلىٰ ما أَخْرَجَه مُسْلِم (١١٨)، من طريق إسماعيل بن جعفر، عن ابن أيوب، عن إسماعيل، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺقال: «بادروا بالأعمال فتنًا كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمنًا ويمسي كافرًا، أو يمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا، يبيع دينَهُ بعرض من الدنيا».

أهل الكبائر، مُخَالِفين في اعتقادهم ذلك لطوائف الضلال من الخوارج والمعتزلة والوعيدية بعامة.

فأهل السنة في أهل الكبائر وسط ما بين فرقتين غالية: كالخوارج، والمعتزلة، وجافية: كالمرجئة.

وسَطٌ ما بين من يقول: يخرج من الإيمان بكل كبيرة، وما بين من يقول: لا يضر مع الإيمان كبيرة.

فيعتقد أهل السنة والجماعة: أنَّ أهل الكبائر من هذه الأمة مُتَوَعَّدُونَ بالنار؛ لكن إذا دخلوها وكانوا مُوَحِّدِينَ فإنهم لا يخلدون فيها، وقد يعذِّبهم الله ﷻ وقد يغفر لهم.

وهذه مسألة واضحة من جهة الصّلة بمباحث الإيمان -كما سيأتي-، وسبق أن تكلمنا عن القول أو صلة البحث في الكبائر، وأهل الكبائر مع الإيمان، والمسألة المُسَمَّاة بمسائل الأسماء والأحكام.

ودليل الطحاوي على هذه الجملة من النصوص كثير لا يُحْصَىٰ -يعني كتقعيد- أنَّ كل آية فيها ذِكْرُ وَعْدٍ لأهل الإيمان فإنه يدخل فيها أهل الكبائر؛ لأنهم يدخلون في أنهم مؤمنون.

وكل وعيد جاء لأهل الكفر بالخلود في النار فإنه يخرج منه أهل الكبائر من هذه الأمة إذا ماتوا موحّدين؛ لأنهم ليسوا من أهل الإشراك والكفر.

فنصوص الوعد تشمل أهل الكبائر، ونصوص الوعيد للكفار لا يدخُلُهَا أهل الكبائر، وإنما لأهل الكبائر من هذه الأمة وعيدٌ خاص في أنهم قد يُعذَّبون وقد يُغفر لهم، وأنهم يَئول بهم الأمر بتوحيدهم إلى الجنة.

ومن ذلك قول الله ﷻ في وعد أهل الإيمان: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح:٢٩]، وهذا في حق الصحابة رضوان الله عليهم، وكان منهم بالنَّص من عَمِلَ بعضَ الكبائر، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴿٩٦﴾﴾ [مريم:٩٦]، وكذلك قوله:

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [النساء: ٥٧]، ونحو ذلك من آيات الوعد التي فيها وَعْدٌ لأهل الإيمان بدخول الجنة تشمل أهل الكبائر؛ لأنهم مؤمنون.

ومِنَ السّنة ما صح عنه ﷺ من دخول الموحد الجنة وإن زنىٰ، وإن سرق إذا مات علىٰ التوحيد.

والمسألة مشهورة، يعني: الأدلة فيها أنواع «**يَخْرُجُ من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»[551]، «**أخرِجُوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»[552]، «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة**»[553]، «**من قال لا إله إلا الله مُخْلِصًا من قلبه أو نفسه دخل الجنة**»[554] كما رواه البخاري عن أبي هريرة، يعني: أنواع النصوص في وعد المؤمنين بعامة، وكذلك في التنصيص علىٰ أنه يدخل الجنة وإن حصلت منه الكبيرة.

نذكر هنا مسائل:

المسألة الأولىٰ:

«**أهل الكبائر**» يُسَمَّىٰ من ارتكب الكبيرة أنه من أهل الكبائر، أو يُوصَفُ أنه من أهل الكبائر إذا اجتمع فيه وصفان:

الأول: العلم.

والثاني: عدم التوبة.

فإذا عَلِم أنَّ هذا الفعل معصية واقتَحَمَهُ وكان مَنْصُوصًا عليه أنَّهُ من الكبائر فيكون من أهل الكبائر.

---

(٥٥١) سبق تخريجه.

(٥٥٢) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٢٢)، ومُسْلِم (١٨٤)، وغيرهما من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٥٥٣) أَخرَجَه أَبو دَاوُد (٣١١٦)، وأَحْمَد (٥/٢٤٧)، وغيرهما من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، مرفوعًا. وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٦٤٧٩).

(٥٥٤) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٩٩)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والثاني: أن لا يكونَ أَحْدَثَ توبة فإذا أحدث توبة فلا يُوصَفُ أنه من أهل الكبائر.

والكبائر: جمع كبيرة، والكبيرة اختلف فيها العلماء اختلافًا كبيرًا، على أقوال شتى -ذكر لك عددًا من الأقوال الشارح ابن أبي العز-:

- فمن أهل العلم من قال: هي سبع مُقْتَصِرًا على حديث: «**اجتنبوا السبع الموبقات**»(٥٥٥).

- ومنهم من قال: هي سبعون -يعني: من جهة العدد.

- ومنهم من قال: كل معصية كبيرة.

وهذه الأقوال ليست جيدة؛ بل الجميع غلط، فلا يُحَدُّ العدد بِحَد لعدم النص عليه، وليست كل معصية كبيرة للفَرْقِ في القرآن -كما سيأتي-، وكذلك ليست هي سبعين، يعني: لم يثبت في العدد ولا في أنَّ كل معصية كبيرة شيء يمكن أن يُستَدَلَ به على ذلك.

ولهذا صار أجود الأقوال في الكبيرة قولان:

القول الأول: أنّ الكبيرة ما فيه حَدٌ في الدنيا أو عيدٌ بنار أو غضب.

والقول الثاني: أنّ الكبيرة هي المعصية التي يُؤَثِّرُ فِعْلُهَا في أحد مقاصد الشّرع أو كُلِّيَاتِهِ الخمس، مقاصد الشّرع العظيمة أو في أحد كلياته الخمس.

والقول الأول هو المعروف عن الإمام أحمد، وعددٍ من أهل العلم من أهل السنة.

والقول الثاني اختاره جمع من العلماء: كالفقيه العز بن عبدالسلام في قواعده، وقوّاهُ جمعٌ ممن تبعه في ذلك، وذكره النووي أيضًا في شرحه على مسلم من الأقوال القوية في المسألة.

هذان القولان قريبان.

والقول الأول عُرِّفَتْ فيه الكبائر بـ «ما فيه حد في الدنيا أو وعيد».

«حد في الدنيا»، يعني: ما رُتِّبَ عليه حَدْ مَحْدُودْ، مثل السرقة فيها حد كبيرة، الزنا فيه حد كبيرة، شرب الخمر فيه حد كبيرة، السحر فيه حد كبيرة، الشرك بالله ﷻ هو رأس الكبائر، وكُلُّ ما رُتِّبَ فيه حد، فهذا ضابط لمعرفة أنه كبيرة.

---

(٥٥٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٨٥٧)، ومُسْلِم (٨٩)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

«أو وعيد» ما تُوُعِّدَ عليه بالنار، فِعْلٌ تَوعَدَ الله ﷻ عليه بالنار، جاء في الكتاب أو السنة التَوَعُّد عليه بالنار، قتل النفس هذا فيه حد وأيضًا تَوَعُّد بالنار، والخيانة، وأكل المال بالباطل أكل مال اليتامىٰ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النساء:١٠]، وأشباه ذلك، فما كان فيه حد أو كان توعد بنار فهذا ظاهر في أنه كبيرة.

ابن تيمية أضاف: «ما نُفِيَ فيه الإيمان -لا يؤمن-، أو جاء فيه -ليس منا-»:

ما نُفِيَ فيه الإيمان «لا يؤمن»، يعني: أضاف علىٰ التعريف الأول ما نُفِيَ فيه الإيمان «**لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه**»[٥٥٦] يقول: عَدَمُ أَمْنِ الجار من البوائق والاعتداء عليه هذا صار من الكبائر؛ لأنه نَفَىٰ فيه الإيمان، ونَفْيُ الإيمان لا يُطْلَقُ عند ابن تيمية إلا علىٰ نَفْيِ الكمال الواجب، ولا يُنْقِصْ الكمال الواجب عنده إلا ما كان كبيرة.

أو جاء فيه «ليس منا»: ليس منا من فَعَلَ كذا، ليس منا من غش، «**من غشنا فليس منا**»[٥٥٧]، «**ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوىٰ الجاهلية**»[٥٥٨] هذا يدُلُّ علىٰ أنَّ الفعل كبيرة عند ابن تيمية؛ لأنَّ النفي هذا «ليس منا» يقول يتوجَهُ إلىٰ أنَّهُ ليس من أهل الإيمان وهذا النفي يرجع إلىٰ الأول في أنه فَعَلَ كبيرة.

وذكرت لكم مرة أو أكثر أنَّ ابن عبدالقوي في منظومته في الآداب الطويلة ذكر التعريف بقوله:

فما فيه حد في الدُّنىٰ أو تَوَعُّدٌ	**بأخرىٰ فَسَم كبرىٰ علىٰ نَصِّ أحمدِ**
وزاد حفيـد المجـد أو جـا	**وعيدُه بنفـي لإيمان وطرد لمُبْعَدِ**

(٥٥٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٠١٦)، ومُسْلِم (٤٦)، وغيرهما من حديث أبي شريح وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٥٥٧) أَخْرَجَه مُسْلِم (١٠١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥٥٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٢٩٤)، ومُسْلِم (١٠٣) وغيرهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

يعني: جَمَعَ قول الإمام أحمد واستدراك ابن تيمية عليه.

والتحقيق أن يُقال: هذه الأقوال أعني: هذين القولين قريبة، وهي صواب، وما كان فيه قَدْحٌ في مَقْصَدْ من مقاصد الشارع أو ضروري من الضروريات الخمس وصار إِحْدَاثُهُ أو فِعْلُهُ مَضَرَّتُهُ وإِفْسَادُهُ يرجع إلىٰ هذه فهو في الحقيقة يكون في الشرع مُرَتَّبًا عليه حد أو يكون في الشرع مُرَتَّبًا عليه لعن أو طرد أو وعيد.

يدخل في التعريف الأول -يعني: علىٰ كلام ابن تيمية- اللعن، كل ما فيه لعن أيضًا يدخل في حد الكبيرة -سبق أن ذكرنا لكم شيئا من ذلك.

المسألة الثانية:

هل الإصرار علىٰ الصغيرة يُصَيِّرُهَا كبيرة أم لا؟

يعني: من أَصَرَّ علىٰ صغيرة قلنا: هو من أهل الكبائر من أمة محمد ﷺ أم لا؟

للعلماء في ذلك قولان:

القول الأول:

أنَّ الإصرار علىٰ الصغيرة يُصَيِّرُهَا كبيرة، كما جاء عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم كابن عباس وغيره.

القول الثاني:

أنَّ الصغائر تختلف، وأنَّ الإصرار علىٰ الصغائر لِمَنْ تَرَكَ الكبائر لا يبقىٰ معه صغيرة؛ لأنَّ الله ﷻ جعل الصلاة إلىٰ الصلاة مُكَفِّرَات لما بينهن، إذا اجتُنِبَتْ الكبائر، وجعل رمضان إلىٰ رمضان مُكَفِّرًا لما بينهما إذا اجتُنِبَتْ الكبائر، وهكذا العمرة إلىٰ العمرة، وهكذا الحج ليس له جزاء إلا الجنة، الحج المبرور «**ومن حج ولم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه**»[٥٥٩]، ونحو ذلك من الأذكار التي يمحو الله بها السّيئات، كذلك إتْبَاع السّيئة الحسنة، وهذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ الموحد الذي لم

---

(٥٥٩) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٥٢١)، ومُسْلِم (١٣٥٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «من أتىٰ هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق، رجع كما ولدته أمه»، وليس فيه لفظ: «من ذنوبه»، بل حكم عليه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ بالشذوذ في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٠٩٥).

يفعل الكبائر فإنَّ هذه العبادات العظيمة بفضل الله ﷻ تمحو عنه الصغائر التي وقعت منه، فلا يُتَصَوَّرْ أَنَّ الصغائر تجتمع في حقه فتتحول إلىٰ كبيرة، وهذا النّظر ظاهر من حيث الاستدلال.

ومن قال: إنَّ المُدَاوَمَة علىٰ الصغائر تحولها إلىٰ كبيرة. يحتاج إلىٰ دليل واضح من الكتاب أو السنة، والأدلة كما ذكرت تدلُّ علىٰ أنَّ الصغيرة من الموحد تُكَفَّرْ، فلا تجتمع عليه؛ ولكن هذا بشرط اجتناب الكبائر كما قال ﷻ: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: ٣١].

قال: «**وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون**» إلىٰ آخر كلامه. تقدم معنا في الدرس الماضي تقرير بعض المسائل حول هذه الجملة

المسألة الثالثة:

في قوله: «**مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ** ﷺ» هذه الجملة أو شبه الجملة لا مفهوم لها، فليس هذا الحكم خاصًّا بأمة محمد ﷺ بل هو عام لهذه الأمة ولغيرها؛ لأنه:

- لم يَدُلَّ دليل علىٰ تخصيص هذه الأمة بهذا الفضل.

- ولأنَّ هذه ترجع إلىٰ قاعدة الوعد والوعيد، وهما مما تشترك فيه الأمم لأنَّ أصلها واحد، قال: «**وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ فِي النَّارِ لَا يَخْلُدُونَ -أو يُخَلَّدُونَ-**» بشرط «**إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ**».

المسألة الرابعة:

دخول أَهْلُ الكَبَائِرِ في النَّارِ، هذا وعيد، وهذا الوعيد يجوز إخلافُهُ من الرب ﷻ؛ وذلك أنَّ مرتكب الكبيرة إذا تابَ في الدنيا تابَ الله عليه، وإذا طُهِّرَ بِحَدٍ أو نحوه: كتعزير فإنه تكون كَفَّارَة له.

فإذًا يكون مرتكب الكبيرة من أهل الوعيد إلا في حالات:

الحال الأولىٰ:

أن يكون تائبًا كما ذكرنا لك؛ لأنَّ التوبة تَجُبُّ ما قبلها، قال الله ﷻ في آخر سورة

الزمر: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] أجمَعَ أهل التأويل والتفسير-: أنها نزلت في التّائبين، فمن تَابْ تاب الله ﷻ عليه، فلا يلحق التائب وعيد لأنه قد مُحِيَتْ عنه زلته وخطيئته بالتّوبة.

الحال الثانية:

أن يُطَهَّرَ من تلك الكبيرة إما بِحَدٍّ كمن شرب الخمر مثلًا فأُقيمَ عليه الحد فهو طهارة وكفَّارة له، وكذلك من قَتَلَ مسلمًا فقُتِلَ، أو من قَتَلَ مسلمًا خطأً فَدفَعَ الدّية، فإنَّ هذا كفارةٌ له، أو سرق فقُطِعَتْ يده فهو كفارة له، أو قَذَف فأقيم عليه حد القذف فهو كفارة له، أو زنىٰ إلىٰ آخره، أو كان تعزيرًا أيضًا فإنه كفارة.

يعني: أنَّ ما يُقَامُ علىٰ المسلم من حد أو تعزير من عقوبة في الدنيا فإنها من جنس العقوبة في الآخرة تُطَهِّرُهُ من هذا الذنب.

الحال الثالثة:

بعض الذنوب الكبائر تكون لها حسنات ماحية، مثلًا الصدقة في حق القاتل قال ﷻ: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ [المائدة: ٤٥]، ومثل الجهاد العظيم فإنه يُنْجِي من العذاب الأليم، قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [الصف: ١٠، ١١]، والعذاب الأليم هو لمن فعل الكبيرة؛ لأنه وعيد شديد.

الحال الرابعة:

أن يكون الله ﷻ يغفر له ذلك لأسباب متعددة، ذكرنا لكم شيئًا منها فيما مضىٰ في العشرة أسباب المشهورة وقد يدخُلُ بعضها فيما ذكرنا لكم آنفًا.

الحال الخامسة:

أن يغفر الله ﷻ له بعد أن صار تحت المشيئة.

يعني يوم القيامة، لا يكون عنده حسنات، ولا يكون أتىٰ بشيء؛ ولكن يغفر له الله ﷻ مِنَّةً منه وتكَرُّمًا.

وهؤلاء هم الذين يقال عنهم تحت المشيئة، يعني: إذا لم يتوبوا ولم يُقَم عليهم

الحد أو طُهِّرُوا ولم يأتوا بشيءٍ من أسباب تكفير الذنب، فإنهم تحت المشيئة إن شاء الله ﷻ غفر لهم وإن شاء عذّبهم في النار ثم يخرجون لا يخلدون.

وهنا شَرَطَ المؤلف -شرط الطحاوي- رَحِمَهُ اللهُ لهؤلاء الذين لا يَخلُدون في النار إذا دخلوها -يعني: لمن لم يغفر الله ﷻ له؛ بل شاء أن يعذبه- شَرَطَ له شرطين نذكرهما في المسألةالخامسة.

المسألة الخامسة:

من لم يُغْفَرْ له ممن لم يتب فإنه يُشتَرَطُ لعدم خلوده في النار شرطان:

الشرط الأول: أن يكون مات على التوحيد، وهذا كما هو شرطٌ عام في دخول الجنة، كذلك هو شرطٌ عام في الخروج من النار، كما ثبت في «الصحيح» أنَّ النبي ﷺ قال: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرّة من إيمان»[٥٦٠]، فالتوحيد أساس لعدم الخلود في النار، فكل موَحِّدٍ لا بد أن يخرج من النار.

الشرط الثاني: أنه لا يَخْلُدُ في النار إذا لم يأتِ في ارتكابه لهذه الكبيرة بما يجعله مُسْتَحِلًّا لها، فقد يكون من جهةٍ مُوَحِّدًا في الأصل، في نطقه بالشهادتين، ويكون من جهة أخرىٰ في هذه الكبيرة بعينها مُسْتَحِلًّا لها، وهذا بقيد:

١ - أن تكون الكبيرة مما أُجْمِعَ علىٰ تحريمه.

٢ - وكان المُسْتَحِلُّ لها غير متأول.

وهذه قد تدخل مع شيء من النظر في الحال الأول لأنَّ حقيقة الموحد هو أنه غير مستحلٍّ لشيءٍ من محارم الله ﷻ

المسألة السادسة:

الخلود في النار نوعان: خلودٌ أمدي إلىٰ أجل، وخلودٌ أبدي.

- والخلود الأمدي: هو الذي تَوَعَّدَ الله ﷻ به أهل الكبائر.

- والخلود الأبدي: المُؤَبد: هو الذي تَوَعَّدَ الله ﷻ به أهل الكفر والشرك.

---

(٥٦٠) سبق تخريجه.

فمن الأول: قول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء:٩٣]، فهذا خلود لكنه خلود أمدي؛ لأنَّ حقيقة الخلود في لغة العرب هو المُكث الطويل، وقد يكون مُكْثًا طويلًا ثُمَّ ينقضي، وقد يكون مُكْثًا طويلًا مؤبدًا.

ومن الثاني: وهو الخلود الأبدي في النار للكفار قول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الجن:٢٣]، وكذلك قوله ﷻ في آخر سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الأحزاب:٦٤، ٦٥]، هذا خلود أبدي.

ولذلك يُمَيَّز الخلود في القرآن بالأبدية في حق الكفار، وأما في حق الموحدين فإنه لا يكون معه كلمة «أبدًا».

وهذا الذي بسببه ضَلَّتْ الخوارج والمعتزلة فإنهم رأوا: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ [الأحزاب:٦٥] في حق المُرَابي وفي حق القاتل فظنوا أنَّ الخلود نوع واحد، والخلود نوعان.

ومما يتصل بهذا أيضًا لفظ التحريم في القرآن، ولفظ عدم الدخول للجنة في القرآن، وكذلك عدم الدخول إلىٰ النار.

يعني: لفظ التحريم:«أنَّ الله حَرَّمَ الجنة» أو «حَرَّمَ الله عليه النار»، أو «لا يدخل الجنةَ قاطع رحم»، أو «لا يدخلون الجنةَ»، ونحو ذلك.

فهذه مما ينبغي تأمُلُهَا وهو أنَّ التحريم في القرآن والسنة ونفي الدخول نوعان:

- تحريمٌ مؤبد.
- وتحريمٌ إلىٰ أمد.

كما أنّ نفي الدخول:

- نفْيُ دخولٍ مؤبد.
- ونفي دخولٍ إلىٰ أمد.

فتَحَصَّلَ من هذا أنَّ الخلود في النار نوعان: خلود إلىٰ أمد، وخلود أبدي.

وأنَّ تحريم الجنة -كما جاء في بعض النصوص- أو تحريم النار وقد يكون تحريمًا إلىٰ أمد وقد يكون تحريمًا إلىٰ الأبد.

وكذلك نفي الدخول «لا يدخل الجنة» «لا يدخل النار» هذا أيضًا نفي دخولٍ مؤبد أو نفي دخولٍ مؤقت

وهذا التفصيل هو الذي به يفترق أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح مع الخوارج والمعتزلة وأهل الضلال بجميع أصنافهم فإنهم جعلوا الخلود واحدًا وجعلوا التحريم واحدًا وجعلوا نفي الدخول واحدًا، والنصوص فيها هذا وهذا.

المسألة السابعة:

في قوله: «لَا يخلُدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ» هذه الجملة معروفة أصلًا لأنَّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له، فهي من باب التأكيد ليست إشارة لخلاف ولا إشارة لشرط ونحو ذلك.

المسألة الثامنة:

في قوله: «بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ» هنا توقف الشارح ابن أبي العز عند قوله: «بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ» وتَعَقَّبَ الطحاوي في لفظ «عَارِفِينَ» وأنَّ المعرفة ليست ممدوحة، فإنَّ بعض الكفار كانوا يعرفون، إبليس يعرف، وفرعون يعرف، وأنَّ في هذا القول وهو: «بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ» فيه نوع مشاركة للجهمية ولغلاة المرجئة.

وهذا التعقيب من الشارح رَحِمَهُ اللهُ في هذا الموطن فيه نظر؛ لأنَّ لفظ العارف أو المعرفة هذه ربما جاءت في النص ويُرادُ بها التوحيد والعلم بالشهادتين، فكأنَّ الطحاوي يقول: بعد أن لقوا الله عالمين بالشهادتين مؤمنين.

وهذا جاء في حديث معاذ المشهور أنَّ النبي ﷺ لمَّا بعثه إلىٰ اليمن قال له: **«إنك تأتي قومًا أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فإن هم عرفوا ذلك فأعلمهم»**[٥٦١] إلىٰ آخره وهذا اللفظ رواه مسلم في الصحيح، فاستَعْمَلَ لفظ المعرفة ويُعنَىٰ به العلم بالشهادتين.

---

(٥٦١) أَخرَجَه البُخَارِيّ (١٣٩٥)، ومُسْلِم (١٩)، وغيرهما من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وتوجيه كلام الطحاوي إلىٰ هذا الأصل أولىٰ من تخطئته فيه؛ لأنَّ الأصل في كلام العلماء الاتباع إلا ما دَلَّ الدليل علىٰ خلافه.

المسألة التاسعة:

في قوله: «**وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ** ﷻ **فِي كِتَابِهِ:** ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء:٤٨]، **وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَىٰ جَنَّتِهِ**» هذه الجملة الطويلة تقريرٌ لأصل عند أهل السنة والجماعة خالفوا به الخوارج والمعتزلة: أنَّ أهل الكبائر إذا ماتوا غير تائبين تحت المشيئة.

وقول الله ﷻ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾، يعني: في الكبائر لمن مات غير تائبٍ منها.

والمحققون من أهل العلم جمعوا بين هذه الآية وآية سورة الزمر: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر:٥٣]، وهنا ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ فأَطْلَقَ في آية الزمر وهنا قال: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾، وذلك أنَّ هذه الآية في حق غير التائبين، وأما آية الزمر ففي حق من تاب.

فهو سبحانه لمن مات غير تاب إن شاء غفر وعفا وهذا فضل، وإن شاء عَذَّبَ وهذا عدل منه سبحانه بعباده.

قوله: «ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ»:

● هذا فيه ذِكْرُ سببين للخروج من النار في حق أهل الكبائر.

وهذان السَّببان ضَلَّتْ فيها الفرق من المعتزلة والخوارج ومن شابههم:

السبب الأول: رحمة الله ﷻ، والرحمة قاعدة عامة في كل فَضْلٍ يحصل للعبد في الدنيا وفي الآخرة.

فالخروج من النار برحمة الله، التخفيف من الحساب برحمة الله، دخول من دَخَلَ الجنة برحمة الله ﷻ، كما صح عنه ﷺ أنه قال: «**لن يُدْخِلَ أَحَدَكُم الجنة عملُه**»[٥٦٢] أو

---

(٥٦٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٥٦٧٣)، ومُسْلِم (٢٨١٦)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ؓ.

«**لن يَدْخُلَ أحدكم الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**»، فهذا السبب عام، فكل من خَرَجَ هو برحمة الله، حتىٰ فيمن شَفَعْ وشُفِّعْ فإنَّ العبد يخرج بعد شفاعة الشافعين برحمة الله ﷻ، وهذا يعني أنَّ قوله: «**بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ**» أنها نفهم منها أنه أراد شيئًا مستقلًا وهو أنه محض تفضُّلٍ منه ﷻ؛ عَذَّبَ ثم أخرجهم برحمته.

وهذه الرحمة في هذا الموطن لها تفسيران:

الوجه الأول: أنَّ جَعْل الكبيرة مع ما فيها من عِظَم المبارزة لله ﷻ والتهاون بأمره ومخالفته وارتكاب نهيه، أنَّ هذه الكبيرة لم يحكم الله ﷻ علىٰ من ارتكبها أنَّهُ يُعَذَّبُ أبدًا.

فكون العذاب إلىٰ أمد رحمة، ثم انقضاء العذاب رحمة، ثم بعثهم إلىٰ الجنة أيضًا رحمة.

الوجه الثاني: أنّ الله ﷻ يُخرجُ من النار أيضًا أقوامًا صاروا حِمَمًا، يعني: صاروا علىٰ لون السواد من شدة العذاب -والعياذ بالله-، ثم يُلْقَونَ في نهر الحياة فينبُتون فيه من جديد كما تنبت الحِبَّةُ في جانب الوادي وحميل السيل، وهذا أيضًا رحمةٌ من الله ﷻ في حق من ارتكب الكبيرة.

والسبب الثاني: شفاعة الشافعين من أهل طاعته.

وشفاعة الشافعين: أعلاها شفاعة النبي ﷺ في أهل الكبائر أن يخرجوا من النار.

- ثم شفاعة الملائكة للمؤمنين الذين ارتكبوا الكبائر أن يخرجوا من النار.
- ثم شفاعة الوالدين لأولادهما.
- وهكذا شفاعة المُحِب لحبيبه من أهل الإيمان فيمن شاء الله ﷻ أن يُشَفِّعَهُ.

وهذان الأمران: الرحمة علىٰ ما ذكرت، وشفاعة الشافعين أيضًا علىٰ هذا الوصف- وقد تقدم بحث الشفاعة مُطولًا-، وهذان خالف فيهما أهل الفرق وخاصة الخوارج والمعتزلة ومن شابههم.

المسألة العاشرة:

□ قول: «وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ تَوَلَّىٰ أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُم فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وَلَايَتِهِ»:

●هذه الجملة يُذَكِّرُ بها الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ كُلَّ من أَنْعَمَ الله ﷻ عليه بنعمة أن يتذكَّر بأنه أُنْعِمَ عليه وتُفُضِّلَ عليه وأُحْسِنَ إليه ومَنَّ الله ﷻ عليه بهذه النعمة، فالذي عَصَىٰ الله ﷻ وعفا الله عنه أو عَذَّبَهُ ثم أنجاه، هذا كله من آثار تولي الله ﷻ لأهل الإيمان.

وهذا يدل علىٰ أنَّ وَلاية الله ﷻ لعباده المؤمنين تتبعض ليست كاملة، فإنَّ وَلايَة الله ﷻ -وهي محبته لعبده ومودته له ونُصرتُه له وتوفيقه ونحو ذلك- لا يكون جملَة واحدة؛ إما أن يأتي في المعيّن وإما أن يزول كقول الوعيدية، بل يجتمع في حق المعين في الدنيا والآخرة أنه محبوبٌ من جهة ومُبَغَضٌ من جهة، مُتولًّا من جهة ومخذولٌ من جهة أخرىٰ.

وهذا هو الذي أراده في أنَّ أهل الكبائر في اعتقاد أهل السنة والجماعة لا يَخْلُون من نوع وَلايَةِ لله ﷻ لهم، فالله ﷻ «**تَوَلَّىٰ أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ**»،يعني: أهل توحيده، «**وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ**» في الدنيا والآخرة «**كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ**»، يعني: أهل الكفر الذين ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾ [النحل:٨٣]؛ بل لهم نصيب من وَلايَةِ الله ﷻ.

فوَلايَةُ الله وهي محبَتُهُ ونُصرَتُهُ في حق المُعيَّن من أهل القبلة تتبعَّض، يعني: تكون في فلان أعظم منها في فلان، فالمؤمن المَسَدَّد الذي كَمَّلَ إيمانه بحسب استطاعته له من وَلايَةِ الله ﷻ الولاية الكاملة التي تناسب مقامه في الإيمان، والذي يخلط عملًا صالحًا وآخر سيئًا له نصيب من محبة الله ﷻ ووَلايَتِهِ ونُصرَتِهِ بحسب ما عنده من الإيمان.

فإذًا في حق المُعَيَّن حتىٰ من أهل الكبائر يجتمع فيه وَلَايَة من جهة، وخُذلان من جهة أخرىٰ، وهذا هو معتقد السلف وأهل السنة والجماعة في هذه المسألة العظيمة.

ثم دعا آخرًا بقوله: «اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ ثَبِّتْنَا عَلَىٰ الْإِسْلَامِ حَتَّىٰ نَلْقَاكَ بِهِ»

وهذه الجملة رُوِيَتْ في حديث لكن لا يصح، وهي دعاءٌ طيب.

ومعنىٰ «وَلِيَّ الْإِسْلَامِ»،يعني: ناصر الإسلام؛ لأنَّ الولي هو الناصر، والله ﷻ وَعَدَ بنصر دينه سبحانه وتعالىٰ قال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٢٨﴾﴾ [الفتح:٢٨]. وقال أيضًا ﷻ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾﴾ [غافر:٥١]، ونحو ذلك كقوله في آخر الصّافات: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الصافات:١٧١-١٧٣].

فقوله: «اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ»،يعني: اللهم يا ناصر الإسلام وأهله، فالله ﷻ وَعَد بنُصرة دينه ونصرة أهل الإسلام ووعده حق.

فنسأل الله ﷻ الذي وَعَدَ بنصر الإسلام ونصر أهل الإسلام أن يثبتنا علىٰ هذا الدين حتىٰ نلقاه، وأن يرينا نَصْرَ دينه وإعجاز كلمته وإعلاء رايته إنه سبحانه علىٰ كل شيء قدير.



الدرس السابع والعشرون:

الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة

٦٩- وَنَرَىٰ الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وعَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ(١).

٧٠- وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً(٢) وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ،

---

(١) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

قوله: «وَنَرَىٰ الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وعَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ»:

● والدليل علىٰ ذلك جريان عمل الصحابة عليه، علىٰ ما تراه مبينًا في «الشرح» وكفىٰ بهم حجة، ومعهم مثل قوله ﷺ في الأئمة: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم**» أخرجه البخاري وأحمد وأبو يعلىٰ.

وفي الصلاة علىٰ من مات منهم أدلة أخرىٰ تراها في «أحكام الجنائز» (ص ٧٩)، وأما حديث: «**صلوا خلف كل بر وفاجر، وصلوا علىٰ كل بر وفاجر...**» فهو ضعيف الإسناد كما أشرت إليه في «الشرح»، وبينته في «ضعيف أبي داود» (٩٧)، و«الإرواء» (٥٢٧)، ولا دليل علىٰ عدم صحة الصلاة وراء الفاسق، وحديث: «**اجعلوا أئمتكم خياركم**» إسناده ضعيف جدًّا، كما حققته في «الضعيفة» (١٨٢٢)، ولو صح فلا دليل فيه إلا علىٰ وجوب جعل الأئمة من الأخيار، وهذا شيء وبطلان الصلاة وراء الفاسق شيء آخر، لا سيما إذا كان مفروضًا من الحاكم.

نعم لو صح حديث «**.... ولا يؤم فاجر مؤمنًا...**» لكان ظاهر الدلالة علىٰ بطلان إمامته، ولكنه لا يصح -أيضًا- من قبل إسناده كما بينته في أول «الجمعة» من «الإرواء» رقم (٥٩١).

(٢) قَالَ العَلَّامَةُ الأَلْبَانِي:

قوله: «ولا نُنَزِّل أحدًا منهم جَنَّة»:

● إلا العشرة المبشرين بالجنة، وعبد الله بن سلام وغيرهم، فإنا نشهد لهم بالجنة علىٰ شهادة الرسول ﷺ، وقد صرح المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك في الفقرة (٩٥)، ومن ضلال بعض الكتاب اليوم وجهلهم غمزهم لعبد الله بن سلام بيهوديته قبل إسلامه، مع شهادة النبي ﷺ له بالجنة كما في «صحيح البُخَارِيّ»، وليت شعري أي: فرق بين من كان يهوديًا فأسلم، وبين من كان وثنيًا وأسلم لولا العصبية القومية الجاهلية.

بلىٰ هناك فرق فقد جاء في «الصحيحين» قوله ﷺ : «**ثلاث لهم أجرهم مرتين...**»، فذكر منهم «**ورجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي ﷺ فآمن به واتبعه وصدقه**». فهذا له أجران دون الوثني إذا أسلم فله أجر واحد.

مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ.

٧١- وَلَا نَرَىٰ السَّيْفَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ.

الشرح

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ أَبِي العِز:

❑ قوله: «وَنَرَىٰ الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وعَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ»:

●قال ﷺ: «**صلوا خلف كل بر وفاجر**»(٣).

رواه مكحول عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه الدارقطني، وقال: مكحول لم يلق أبا هريرة.

وفي إسناده معاوية بن صالح، متكلَّم فيه، وقد احتج به مسلم في «صحيحه».

وخرج له الدارقطني أيضًا وأبو داود، عن مكحول، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الصلاة واجبة عليكم مع كل مسلم، برًّا أو فاجرًا، وإن هو عمل بالكبائر، والجهاد واجب عليكم مع كل أمير، برًّا أو فاجرًا، وإن عمل الكبائر**»(٤).

وفي «صحيح البخاري»: أن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف الثقفي(٥)، وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقًا ظالمًا.

وفي «صحيحه» أيضًا، أن النبي ﷺ قال: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وأن أخطئوا فلكم وعليهم**»(٦)، وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**صلوا خلف من قال: لا إله إلا الله، وصلوا على من مات من أهل لا إله إلا الله**»(٧)، أخرجه الدارقطني من طرق، وضعَّفها.

اعلم -رحمك الله وإيانا-: أنه يجوز للرجل أن يصلي خلف من لم يعلم منه بدعةً ولا فسقًا،

---

(٣) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٥٩٤)، والدارقطني (١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع» برقم (٣٤٧٨).

(٤) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد واللفظ له (٥٩٤)، والدارقطني بنحوه (١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٢٦٧٣).

(٥) انظر ما أَخْرَجَه البُخَارِيّ تعليقًا (١٦٦٢).

(٦) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) أَخْرَجَه الدارقطني (٥، ٤، ٣)، والطَّبَرَانِيّ (١٣٦٢٢)، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٣٤٨٣).

باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد؟! بل يصلي خلف المستور الحال، ولو صلىٰ خلف مبتدع يدعو إلىٰ بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق، وهو الإمام الراتب الذي لا يمكنه الصلاة إلا خلفه، كإمام الجمعة والعيدين، والإمام في صلاة الحج بعرفة، ونحو ذلك، فإن المأموم يصلي خلفه، عند عامة السلف والخلف، ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر، فهو مبتدع عند أكثر العلماء.

والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة ﵃ كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون، كما كان عبدالله بن عمر يصلي خلف الحجاج بن يوسف، وكذلك أنس ﵁، كما تقدم، وكذلك كان عبدالله بن مسعود ﵁ وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان يشرب الخمر، حتىٰ إنه صلىٰ بهم الصبح مرة أربعًا، ثم قال: أزيدكم؟! فقال له ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة!! وفي «الصحيح»: أن عثمان بن عفان ﵁ لما حُصِر صلىٰ بالناس شخص، فسأل سائل عثمان: إنك إمام عامة، وهذا الذي يصلِّي بالناس إمام فتنة؟ فقال: يابن أخي، إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم.

والفاسق والمبتدع صلاته في نفسها صحيحة، فإذا صلىٰ المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب.

ومن ذلك: أن من أظهر بدعة وفجورًا لا يرتَّب إمامًا للمسلمين، فإنه يستحق التعزير حتىٰ يتوب، فإذا أمكن هجره حتىٰ يتوب كان حسنًا، وإذا كان بعض الناس إذا ترك الصلاة خلفه وصلىٰ خلف غيره، أثر ذلك في إنكار المنكر حتىٰ يتوب أو يعزل، أو ينتهي الناس عن مثل ذنبه، فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه كان في ذلك مصلحة شرعية، ولم تفت المأموم جمعة ولا جماعة.

وأما إذا كان ترك الصلاة خلفه يفوِّت المأموم الجمعة والجماعة، فهنا لا يترك الصلاة خلفه إلا مبتدع مخالف للصحابة ﵃.

وكذلك إذا كان الإمام قد رتبه ولاة الأمور، ليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، فهنا لا يترك الصلاة خلفه، بل الصلاة خلف الأفضل أفضل[٨][٩]، فإذا أمكن الإنسان أن لا يقِّدم

---

(٨) كذا في الأصول، وفي طبعة المكتب الإسلامي: «بل الصلاة خلفه أفضل»، وهي أوجه.

(٩) قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (٢٣/٣٤٢-٣٦٠) من «مجموع الفتاوىٰ».

مظهرًا للمنكر في الإمامة، وجب عليه ذلك، لكن إذا ولاه غيره، ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان لا يتمكن من صرفه عن الإمامة إلا بشرٍّ أعظم ضررًا من ضرر ما أظهر من المنكر، فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بحصول أعظمهما، فإن الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان.

فتفويت الجُمَعِ والجماعات أعظم فسادًا من الاقتداء فيهما بالإمام الفاجر، لا سيما إذا كان التخلف عنها لا يدفع فجورًا، فيبقىٰ تعطيل المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة.

وأما إذا أمكن فعل الجمعة والجماعة خلف البر، فهذا أولىٰ من فعلها خلف الفاجر، وحينئذٍ، فإذا صلىٰ خلف الفاجر من غير عذر، فهو موضع اجتهاد للعلماء: منهم من قال: يعيد، ومنهم من قال: لا يُعيد.

وموضع بسط ذلك في كتب الفروع.

وأما الإمام إذا نسي أو أخطأ، ولم يعلم المأموم بحاله، فلا إعادة علىٰ المأموم، للحديث المتقدم، وقد صلىٰ عمر رضي الله عنه وغيره وهو جنب ناسيًا للجنابة، فأعاد الصلاة، ولم يأمر المأمومين بالإعادة.

ولو علم بعد فراغه أن إمامه كان علىٰ غير طهارة، أعاد عند أبي حنيفة، خلافًا لمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه، وكذلك لو فعل الإمام ما لا يسوغ عند المأموم، وفيه تفاصيل موضعها كتب الفروع.

ولو علم أن إمامه يصلي علىٰ غير وضوء فليس له أن يصلي خلفه؛ لأنه لاعب، وليس بمصلٍّ.

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير الحرب، وعامل الصدقة يطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلاف أعظم من أمر المسائل الجزئية؛ ولهذا لم يجز للحكام أن ينقض بعضهم حكم بعض، والصواب المقطوع به صحة صلاة بعض هؤلاء خلف بعض، ويُروىٰ عن أبي يوسف: أنه لما حج مع هارون الرشيد، فاحتجم الخليفة، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ، وصلىٰ بالناس، فقيل لأبي يوسف: أصليت خلفه؟ قال: سبحان الله! أمير المؤمنين، يريد بذلك أن ترك الصلاة خلف ولاة الأمور من فعل أهل البدع.

وحديث أبي هريرة الذي رواه البخاري، أن رسول الله ﷺ قال: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم**»(١٠): نص صحيح صريح في أن الإمام إذا أخطأ فخطؤه عليه، لا على المأموم.

والمجتهد غايته أنه أخطأ بترك واجب اعتقد أنه ليس واجبًا، أو فعل محظورًا اعتقد أنه ليس محظورًا، ولا يحل لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخالف هذا الحديث الصريح الصحيح بعد أن يبلغه، وهو حجة على من يُطْلِق من الحنفية والشافعية والحنبلية أن الإمام إذا ترك ما يعتقد المأموم وجوبه، لم يصح اقتداؤه به!! فإن الاجتماع والائتلاف مما يجب رعايته وترك الخلاف المفضي إلى الفساد.

□ وقوله: «وعلى من مات منهم»:

●أي: ونرى الصلاة على من مات من الأبرار والفجار، وإن كان يُستثنى من هذا العموم البغاة وقُطَّاع الطريق، وكذا قاتل نفسه، خلافًا لأبي يوسف، لا الشهيد، خلافًا لمالك والشافعي رحمهما الله، على ما عرف في موضعه.

لكن الشيخ إنما ساق هذا لبيان أنَّا لا نترك الصلاة على من مات من أهل البدع والفجور، لا للعموم الكلي، **ولكن المظهرون للإسلام قسمان**: إما مؤمن، وإما منافق، فمن علم نفاقه لم تجز الصلاة عليه والاستغفار له، ومن لم يعلم ذلك منه صلِّي عليه، فإذا علم شخص نفاق شخص لم يصلِّ هو عليه، وصلى عليه من لم يعلم نفاقه، وكان عمر رضي الله عنه لا يصلي على من لم يصلِّ عليه حذيفة؛ لأنه كان في غزوة تبوك قد عرف المنافقين، وقد نهى الله سبحانه رسوله ﷺ عن الصلاة على المنافقين، وأخبر أنه لا يغفر لهم باستغفاره، وعلل ذلك بكفرهم بالله ورسوله، فمن كان مؤمنًا بالله ورسوله لم يُنْهَ عن الصلاة عليه، ولو كان له من الذنوب الاعتقادية البدعية أو العملية أو الفجورية ما له، بل قد أمره الله تعالى بالاستغفار للمؤمنين، فقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد:١٩].

فأمره سبحانه بالتوحيد والاستغفار لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات، فالتوحيد أصل الدين، والاستغفار له وللمؤمنين كمالُه، فالدعاء لهم بالمغفرة والرحمة وسائر الخيرات، إما واجب وإما مستحب، وهو على نوعين: عام وخاص؛ أما العام فظاهر، كما في هذه الآية، وأما الدعاء الخاص،

(١٠) تقدم تخريجه.

فالصلاة على الميت، فما من مؤمن يموت إلا وقد أمر المؤمنون أن يصلوا عليه صلاة الجنازة، وهم مأمورون في صلاتهم عليه أن يدعوا له، كما روى أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إذا صليتم على الميت، فأخلصوا له الدعاء**»(١١).

❑ قوله: «وَلاَ نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُم جَنَّةً ولاَ نارًا»:

●يريد: أنا لا نقول عن أحد معين من أهل القبلة: إنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادق صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة كالعشرة رضي الله عنهم، وإن كنا نقول: إنه لا بد أن يدخل النار من أهل الكبائر من يشاء الله إدخاله النار، ثم يخرج منها بشفاعة الشافعين، ولكنا نقف في الشخص المعين، فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم؛ لأن حقيقة باطنه، وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسن، ونخاف على المسيئ.

وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن لا يشهد لأحد إلا للأنبياء، وهذا ينقل عن محمد بن الحنفية، والأوزاعي.

والثاني: أنه يشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث.

والثالث: أنه يشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون، كما في «الصحيحين»: أنه مر بجنازة، فأثنوا عليها بخير، فقال صلى الله عليه وسلم: «**وجبت**»، ومُرَّ بأخرى، فأُثني عليها بشرٍ، فقال: «**وجبت**»(١٢).

وفي رواية كرر: «**وجبت**» ثلاث مرات، فقال عمر: يا رسول الله، ما وجبت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**هذا أثنيتم عليه خيرًا وجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًّا وجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض**»(١٣).

وقال صلى الله عليه وسلم: «**توشكون أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار**»، قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «**بالثناء الحسن والثناء السيئ**»(١٤)، فأخبر أن ذلك مما يُعلم به أهل الجنة وأهل النار.

---

(١١) أَخْرَجَه أَبو دَاوُد (٣١٩٩)، وابْنُ مَاجَه (١٤٩٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٦٦٩).

(١٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٣٦٧)، ومُسْلِم (٩٤٩)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(١٣) أَخْرَجَه مُسْلِم (٩٤٩)، من طرق عن أنس رضي الله عنه.

(١٤) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٤٢٢١)، وأَحْمَد (٦/٤٦٦)، من حديث أبي زهير الثقفي رضي الله عنه، وحسنه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في«صحيح سنن ابْنُ مَاجَه ».

❑ قوله: «ولاَ نَشْهَدُ عَلَيهِم بِكُفْرٍ ولاَ بشْرِكٍ ولاَ بِنفَاقٍ، ما لَم يَظْهَرْ مِنْهُم شَيءٌ مِنْ ذَلِك، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُم إلىٰ الله تعالىٰ»:

●لأنا قد أمرنا بالحكم بالظاهر، ونهينا عن الظن واتباع ما ليس لنا به علم، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾ [الحجرات:١١] الآية، وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات:١٢] الآية، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦] الآية.

❑ قوله: «وَلا نَرىٰ السَّيْفَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إلاَّ مَنْ وجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ»:

●في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا بإحدىٰ ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**»(١٥).

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ مَانِع:

❑ قوله: «وَنَرَىٰ الصَّلاَةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ...»:

●مراده بذلك: الرد علىٰ «الرافضة».

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في صحة الصلاة خلف الفاسق:

- فذهب الشافعي وأبو حنيفة: إلىٰ صحتها مع الكراهة.

- وذهب الإمام أحمد ومالك: إلىٰ عدم الصحة.

والفاسق: هو الذي ارتكب الكبيرة، وأصر علىٰ الصغيرة.

ولا فرق في صحة الصلاة خلف الفاسق عند الإمام أحمد، بين أن يكون فسقه من حيث الاعتقاد أو العمل.

وعند الإمام أحمد:

تصح خلف كل بر وفاجر صلاة الجمعة والعيد، إذا تعذر فعلهما خلف غيره.

وأما سائر الصلوات: فلا تصح خلف الفاسق علىٰ المذهب.

---

(١٥) أَخْرَجَه البُخَارِيّ واللفظ له (٦٨٧٨)، ومُسْلِم (١٦٧٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

لقوله ﷺ: «اجعلوا أئمتكم خياركم»[16]. وقوله: «ولا يؤم فاجر مؤمنًا»[17].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما احتجاج المعارض بقوله: تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر، فهذا حديث لم يثبت».

وقد بسط العلماء الكلام على هذه المسألة في باب الإمامة من كتب الفقه.

قَالَ العَلَّامَةُ البَرَّاك:

❑ قوله: «وَنَرَىٰ الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وعَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ»:

● «**وَنَرَىٰ**» نحن أهل السنة؛ لأن العقيدة بها تقرير منهج أهل السنة «**وَالصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ**»؛ أي: من المسلمين، والبر: الصالح التقي. والفاجر: الفاسق الذي ظهر فسقه وفجوره بما ارتكب من ذنوب.

أي: أننا لا نعطل الجمع والجماعات، وصلاة العيدين من أجل فجور أو فسق الإمام؛ فإن هذه شرائع وشعائر ظاهرة، والأصل أن صلاة الفاجر والفاسق صحيحة، ومن الأدلة العامة على هذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه في «صحيح البخاري» عن النبي ﷺ أنه قال في الأئمة: «**يصلون لكم؛ فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم**»[18]؛ لأن فسوق الفاسق وفجور الفاجر عليه ولا يضرك.

ومن الدليل على هذا الأصل: ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، فقد كانوا يصلون خلف الولاة مع جورهم وظلمهم؛ كما صلى ابن عمر رضي الله عنه خلف الحجاج بن يوسف المعروف بظلمه، وفي الصحيح عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها؟ قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: صلِّ الصلاة لوقتها؛ فإن أدركتها معهم فصلِّ؛ فإنها لك نافلة**»[19] فهذا يدل على صحة الصلاة خلفهم؛ لأنها تصح نافلة.

---

(١٦) أَخْرَجَه الدارقطني (١٠)، والبَيْهَقِيّ (٤٩١٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقال العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «السلسلة الضعيفة»، برقم (١٨٢٢): «ضعيف جدًّا».

(١٧) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (١٠٨٠)، والبَيْهَقِيّ (٥٣٥٩)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٦٣٨٦).

(١٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٩) أَخْرَجَه مُسْلِم (٦٤٨)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وترك إقامة الجمع والأعياد خلف الإمام لفجوره من منهج المبتدعة، ولهذا نص أهل العلم على هذه المسألة في هذا الباب، وإلا فالأصل أن هذه المسألة عملية من الأحكام الفقهية؛ لكن لما لم يكن الخلاف في هذا بين أهل السنة؛ بل أجمعوا على الصلاة خلف الأئمة أبرارًا كانوا أم فجارًا، نصوا عليه في بيان أصول ومنهج أهل السنة؛ لكن إذا كان هناك إمام عدل وفاسق، فالذي ينبغي الصلاة خلف العدل، وأما الصلاة خلف الفاسق؛ فإنها صحيحة كما قلنا؛ لكن ينبغي هجر وترك الصلاة خلفه إذا أمكن أن يُصلىٰ خلف غيره؛ بل ينبغي السعي في عزله إذا أمكن ذلك بدون مفسدة؛ لأنه لا يجوز تولية الفاجر والفاسق في الإمامة، فمن له قدرة على عزله وإبداله بالعدل وجب عليه، وهذا من إنكار المنكر، لكن محل قولنا: «يُصلىٰ خلفه» إذا لم تمكن الصلاة خلف غيره، أما إذا أمكنت الصلاة خلف غيره فهي الأولىٰ، وأولىٰ من الصلاة خلف الفاجر الصلاة خلف المخالف في المذهب، فيجوز أن تصلي خلف من يخالفك في بعض أحكام الصلاة، فيجوز أن تصلي خلف من يرىٰ أن أكل لحكم الجزور غير ناقض، وأنت تعتقد أن أكل لحم الإبل ناقض، فأنت لو أكلت لحم الجزور لرأيت أن صلاتك لا تصح بدون وضوء، لكن هذا صاحب المذهب الآخر صلاته صحيحة؛ لأن هذا الذي أداه إليه علمه واجتهاده، فلا تُترك الصلاة للخلاف المذهبي في بعض شروطها؛ لأن في ترك الصلاة لذلك تفريق بين المسلمين، وهذه مفسدة كبرىٰ، وفساد عريض، فلا تترك الصلاة خلف مخالفك في المذهب فيجوز للحنبلي أن يصلي خلف الحنفي أو المالكي أو الشافعي، وكذا العكس.

وقوله: «**مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ**»؛ أي: من المسلمين، أما من ظهر منه ما يوجب ردته -والعياذ بالله- فلا يصلي خلفه، وإن كان ينتسب للإسلام، ومن هذا النوع: القبوريون الذين يدعون الأموات، كالرافضة فهم قبورية مشركون، يدعون عليًّا والحسين رضي الله عنهما وغيرهما، ويستغيثون بهم في الشدائد.

وقوله: «**وعَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ**»؛ أي: ونرىٰ صلاة الجنازة علىٰ من مات من المسلمين، فإن الصلاة على الميت فرض كفاية، وهي مستحبة لغير من تحصل بهم الكفاية، وقد رُوي حديثٌ ضعيف عن النبي ﷺ: «**صلوا علىٰ من قال: لا إله إلا الله، وصلوا خلف من قال: لا إله إلا الله**»[٢٠] لكن معناه صحيح دلت عليه نصوص أخرىٰ.

---

(٢٠) أخرجه الطَّبَرَانِيّ (١٣٦٢٢)، والدارقطني (٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٣٤٨٣).

ويخص من هذا الشهيد في المعركة على خلاف في ذلك؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ «**أمر بدفن قتلى أحد في دمائهم، ولم يغسلوا، ولم يصلِّ عليهم**»(٢١).

كما أنه ينبغي للإمام والعالم والرجل الصالح المشهور أن يترك الصلاة على الفجار والفساق زجرًا عن حالهم وأعمالهم، ودليل هذا حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «أُتي النبي ﷺ برجل قتل نفسه فلم يصلِّ عليه»(٢٢)، بل كان النبي ﷺ يترك الصلاة على من مات وعليه دين لم يترك له وفاء، زجرًا عن تحمل الديون من غير أن يكون لها وفاء.

❑ قوله: «وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى»:

●أي: لا نشهد لأحد من أهل القبلة من المسلمين بأنه من أهل الجنة لصلاحه، ولا نشهد على أحد منهم بأنه من أهل النار لمعصية أو بدعة، بل نفوض علمهم إلى الله، فهو تعالى أعلم بمآلهم وبحالهم، ولا نشهد بالجنة إلا لمن شهد له الرسول ﷺ كالعشرة المبشرين بالجنة، والحسن والحسين، وثابت بن قيس بن شمَّاس، ولجميع أهل بيعة الرضوان، وتقدمت الإشارة إلى هذه المسألة وأن فيها ثلاثة مذاهب، والطحاوي يكرر المعنى الواحد في عدة مواضع.

وقوله: «**وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ**»: تقدم هذا المعنى في قوله: «**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**»، فلا نحكم على أحد بالكفر إلا أن يظهر منه ما يوجب الردة، فمتى ظهر منه ما يوجب الردة قلنا: إنه كافر، ونحكم عليه تعيينًا إذا توفرت الشروط، وانتفت الموانع، فلو سمعنا إنسانًا يتكلم بكلمة الكفر، فنتثبت أهو صاحٍ أم مجنون، أم سكران، فإن كان معه عقله؛ فننظر ماذا يريد بهذه الكلمة، فقد تكون محتملة، فإذا تحققنا أنه قالها عالمًا بمعناها، مختارًا غير مكره، ذاكرًا من غير سبق لسان حكمنا بكفره.

«**وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى**»: فلا ندخل في سرائر الناس، ولا نتهمهم ونقول: هذا مراءٍ، هذا منافق، فأحكام الدنيا تجري على الظواهر، فالرسول ﷺ أعلم الخلق يقول: «**إني لم أُومَرْ أن**

(٢١) أَخْرَجَه -بنحوه- البُخَارِيّ (١٣٤٣)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢٢) أَخْرَجَه مُسْلِم (٩٧٨)، من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.

أُنقِّبَ عن قلوب الناس، أو أشق بطونهم»، وقال النبي ﷺ: **«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»**.

قوله: «وَلَا نَرَىٰ السَّيْفَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ»:

●لا نرى القتل ولا القتال على أحد من المسلمين إلا أن يكون منه ما يوجب القتال أو القتل، قال ﷺ: **«لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»**(٢٣) فمن زنى بعد إحصان، وثبت عليه ذلك بالبينة، وجب عليه الحد، وهو الرجم، ومن قتل معصومًا وتوافرت فيه شروط القصاص وجب عليه القصاص، وكذلك من وجب عليه حد الردة، قال النبي ﷺ: **«من بدل دينه فاقتلوه»**(٢٤).

وكذلك الطائفة الباغية التي أمر الله بقتالها في قوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]

وكذلك إذا تواطأت جماعة على ترك شعيرة من شعائر الإسلام؛ فإنها تقاتل، فلو اجتمع أهل بلد على ترك الآذان؛ فإنهم يقاتلون لتعطيلهم شعيرة من شعائر الإسلام، وقد **«كان النبي ﷺ يُغيرُ إذا طلع الفجر، وكان يستمع الأذان؛ فإن سمع أذانًا أمسك، وإلا أغار»**(٢٥).

وكذا الطائفة الممتنعة المانعة للزكاة يجب قتالها حتى تؤدي الزكاة، فقد قال عمر رضي الله عنه للصديق رضي الله عنه: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ **«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله؟»**(٢٦) فقال أبو بكر رضي الله عنه: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة؛ فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺلقاتلتهم على منعها، قال عمر رضي الله عنه: فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق.

---

(٢٣) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٦٨٧٨)، ومُسْلِم (١٦٧٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢٤) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٦٩٢٢)، وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢٥) أَخرَجَه مُسْلِم (٣٨٢)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢٦) أَخرَجَه البُخَارِيّ (٢٥)، ومُسْلِم (٢٢)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

وكذلك أجمع الصحابة على قتال الخوارج بأمر النبي ﷺ، وترغيبه في ذلك لما اجتمعوا، وأظهروا بدعتهم.

قَالَ العَلَّامَةُ الفَوْزَانِ:

❑ قوله: «وَنَرَىٰ الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وعَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ»:

●هذا فيه مسألتان:

الأولىٰ: أن الصلاة عمل وإحسان، فإذا فعلها الناس خصوصًا ولاة الأمور، فإنهم عملوا معروفًا وإحسانًا، وفي ترك الصلاة خلفهم محظور عظيم، من شق العصا، وتفريق الكلمة، وسفك الدماء وهذا خطر عظيم، فيجب أن يُتلافىٰ، قال عليه الصلاة والسلام: «**صلوا خلف من قال: لا إله إلا الله، وعلىٰ من قال: لا إله إلا الله**»[٢٧]، هذا من حيث العموم، فكيف بولاة الأمور الذين في منابذتهم ومخالفتهم شق لعصا الطاعة، وتفريق الكلمة، وآثار سيئة علىٰ المسلمين؟

هذا مذهب أهل السنة والجماعة، يصلون الجُمَع والجماعات، ويجاهدون في سبيل الله مع كل أمير، برًّا كان أو فاجرًا، ما لم يخرج عن الإسلام.

هذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة، من عهد الصحابة إلىٰ عهد الأئمة، وهو الذي عليه إجماع المسلمين من أهل السنة والجماعة.

المسألة الثانية: الصلاة علىٰ جنازة المسلم وإن كان فاسقًا، ما لم يخرج من الإسلام، فهو مسلم له ما للمسلمين وعليه ما علىٰ المسلمين، أما إذا خرج عن الإسلام فلا يصلىٰ عليه؛ لأنه ليس بمسلم، وليس كل إنسان يَحكُمُ علىٰ الناس بالردة، إنما يحكم بذلك أهل العلم والبصيرة بالرجوع إلىٰ قواعد أهل السنة والجماعة، أما كل أحد فلا يحكم بذلك، وإن كانت نيته طيبة ومقصده حسنًا، إنما الحكم لأهل البصيرة والراسخين في العلم.

❑ قوله: «وَلَا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُم جَنَّةً ولَا نَارًا»:

●نحن لا نشهد لأحد، مهما بلغ من الصلاح والتقىٰ، لا نشهد له بالجنة؛ لأننا لا نعلم الغيب، ولا نحكم لأحد بالنار مهما عمل من المعاصي، لا نحكم عليه بالنار؛ لأننا لا ندري بما خُتم له وما مات عليه، وهذا في المعيّن.

(٢٧) أَخْرَجَه الطَّبَرَانِيّ (١٣٦٢٢)، بنحوه، وأَخْرَجَه الدارقطني بنحوه (٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الجامع»، برقم (٣٤٨٣).

فنحن ما لنا إلا الظاهر فقط، وكذلك لا يحكم لأحد بالنار، إلا من شهد له بذلك الرسول ﷺ سواء بجنة أو نار، مثل العشرة المبشرين بالجنة، وهم الخلفاء الراشدون الأربعة، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعبدالرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، وطلحة بن عبيد الله رضي الله عنهم[٢٨]. وكذلك شهد رسول الله ﷺ لثابت بن قيس بن شماس الأنصاري، شهد له بالجنة، وكذلك رجل من الأنصار قال: «**يدخل عليكم رجل من أهل الجنة**»؛ فدخل رجل تنطف لحيته من وضوئه، وبيده اليسرىٰ نعلاه، ثم جلس في الحلقة، وفي اليوم الثاني والثالث قال عليه الصلاة والسلام نفس المقالة، ودخل نفس الرجل، وهذا من باب التأكيد، وإلا فشهادة واحدة تكفي، وقد تابعه عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما حتىٰ يعلم عمله الذي بسببه بُشِّر بالجنة، فلم يجد عنده كثير عبادة، وجده محافظًا علىٰ الفرائض، ويقوم من الليل، وكان إذا استيقظ من الليل ذكر الله وسبح وهلل، فلما أراد عبدالله أن يغادر قال للرجل: إني سمعت رسول الله عليه الصلاة والسلام يقول كذا وكذا، فأردت أن أسبر عملك، فقال الرجل: ما هو إلا ما رأيت. فلما ولىٰ دعاه وقال: إلا أنني لا أجد في قلبي غلًّا علىٰ مسلم، قال: هذا الذي لا نطيقه[٢٩].

الحاصل: أن النبي ﷺ إذا شهد لأحد بالجنة، فإننا نشهد له بالجنة، ونقطع له بالجنة، وأما غيره فلا نقطع له، ولكن نرجو له الخير. وكذلك الكافر المعين لا نحكم عليه بالنار؛ لأنه قد يتوب ويموت علىٰ التوبة، فيختم له بخير، لكننا نخاف عليه، هذا من حيث التعيين.

أما من حيث العموم: فنقطع أن المسلمين في الجنة، ونقطع أن الكفار من أهل النار.

قوله: «ولا نشهدُ عليهِمْ بكفْرٍ ولا بشرْكٍ ولا بنفاقٍ، ما لَمْ يظهرْ مِنهُمْ شيءٌ من ذلك»:

● **الأصل في المسلم: العدالة**، وهذه قاعدة عظيمة فلا نسيء الظن فيه ولا نتجسس عليه، ولا نتتبعه، لكن إن ظهر لنا شيء حكمنا به عليه، وإن لم يظهر شيء فلا نسيء الظن بالمسلمين، فنعامله بما يظهر منه، ونحن لسنا مكلفين بالبحث عن الناس والتحري عنهم والحكم عليهم، لم يكلفنا الله بذلك.

---

(٢٨) انظر ما أَخرَجَه أَبو دَاوُد ، واللفظ له، (٤٦٤٩)، وأَخرَجَه التِّرمِذِيّ (٣٤٧٨)، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح الجامع»، برقم (٤٠١٠).

(٢٩) أَخرَجَه النَّسَائِيّ في «الكبرىٰ» (١٠٦٩٩)، وعبد الرزاق (٢٠٥٥٩)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف الترغيب والترهيب»، برقم (١٧٢٨).

❏ قوله: «وَنَذَرُ سَرَائِرَهُم إِلَىٰ الله تعالىٰ»:

●نحسن الظن بهم، وسرائرهم إلىٰ الله تعالىٰ، ولم نكلف أن نبحث عن الناس وعن أحوالهم، والواجب ستر المسلم وإحسان الظن به، والتآخي بين المسلمين ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:١٠]

❏ قوله: «وَلا نَرىٰ السَّيْفَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إلاَّ مَنْ وجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ»:

●لا يجوز قتل المسلم، واستباحة دمه؛ لأن الله عصمه بالإسلام، قال عليه الصلاة والسلام: «**أُمرت أن أُقاتل الناس حتىٰ يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم علىٰ الله**» (٣٠) فمن أظهر الإسلام ونطق بالشهادتين، ولم يظهر منه ناقض من نواقض الإسلام، فإن دمه حرام، فلا يجوز الاعتداء عليه وسفك دمه، قال عليه الصلاة والسلام: «**إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا**» (٣١) قال هذا في خطبته بمنىٰ يوم النحر.

هل هناك أشد من هذا؟ فحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرمة الكعبة؛ لما روي أن النبي ﷺ لما نظر إلىٰ الكعبة قال: «**ما أشدَّ حرمتَكِ! وحرمة المسلم أعظم عند الله من حرمتك**» (٣٢) أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

وجاء عنه عليه الصلاة والسلام: «**لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدىٰ ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**» (٣٣)

الأول: الثيب الزاني، هو المحصن الذي سبق أن وطأ زوجته في نكاح صحيح وهما عاقلان بالغان حران، فإذا زنىٰ رُجم حتىٰ الموت.

الثاني: المسلم إذا تعدَّىٰ علىٰ المسلم فقتله ظلمًا وعدوانًا، وطالب أولياء المقتول بالقصاص فيُقتل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة:١٧٨] أي: فرض عليكم، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة:٤٥]

---

(٣٠) أَخْرَجَه بِنَحْوِه البُخَارِيّ (٢٧٨٦)، ومُسْلِم (٢١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣١) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (١٦٥٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأَخْرَجَه مُسْلِم، واللفظ له (١٦٧٩)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٣٢) أخرج نحوه التِّرْمِذِيّ (٢٠٣٢)، موقوفًا علىٰ ابن عمر رضي الله عنهما، وأَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه بنحوه، (٣٩٣٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما يرفعه إلىٰ النبي ﷺ.

(٣٣) أَخْرَجَه بنحوه البُخَارِيّ (٦٤٨٤)، ومُسْلِم (١٦٧٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

والثالث: هو المرتد، فيقتل حد الردة، وما عدا الثلاثة فدم المسلم محرَّم حرمةً عظيمةً.

كذلك في البغي، إن بغىٰ علىٰ المسلمين ولو كان مسلمًا فالبغاة يقاتلون؛ لأنهم يريدون أن يفرقوا كلمة المسلمين، ويخرجوا علىٰ إمامهم، فيجب قتالهم ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:٩] وتُستحل دماؤهم من أجل كفهم عن البغي، ولصيانة جماعة المسلمين وكلمتهم وحفظ الأمن.

وكذلك قُطَّاع الطريق: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَـٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[المائدة:٣٣] فجزاؤهم علىٰ حسب جرائمهم.

فهؤلاء أحل الله قتالهم؛ لدفع شرهم وعدوانهم.

قَالَ العَلَّامَةُ صَالِحُ آلُ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «وَنَرَىٰ الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وعَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ.»:

●هذه الجملة يريد بها تقرير ما دلَّت عليه الأدلة العامة والخاصة في أنَّ الصلاة عند أهل الأثر، أتباع الصحابة رضوان الله عليهم تُقَامُ خلف كل إمام؛ إمام عام وهو ولي الأمر، أو إمام خاص وهو إمام المسجد -سواءٌ أكانَ برًّا أو كان فاجرًا- إذا كان من أهل التوحيد، يعني: من أهل القبلة.

وهذا يريد به مخالفة من ضلُّوا عن سبيل السلف فيمن لم يُصَلُّوا إلا خَلْفَ من يماثلهم في العقيدة أو يماثلهم في العمل أو يكون سليمًا من الفجور، يعني: لا يصلون إلا خلف من يعلمون بِرَّهُ وتقواه ونحو ذلك.

وهذا صنيع الخوارج وكل أنواع المُتعصِّبَة من الضُلَّال من أهل الفرق جميعًا.

فكل فرقة من الفِرَق تُكَفِّر الفرقة الأخرىٰ أو تُضَلِّلُها، لا يرون الصلاة خلف الآخرين، ولو كانوا مبتدعةً أو كانوا فجارًا، فإنهم يقولون: لا نصلي إلا خلف من نعلم دينه أو خلف من هو مثلنا في الاعتقاد.

بل زاد الأمر حتىٰ صار أصحاب المذاهب المتبوعة: الشافعية والحنفية المالكية لا يصلي أحدٌ منهم إلا خلف من كان علىٰ مثل مذهبه الفقهي، وهذا مخالف لهدي السلف الصالح في أعظم مُخَالَفَة في مسائل البِدَع والاعتقاد، ومسائل الفقه كذلك مخالفتها شنيعة جدًّا.

وكذلك يرون الصلاة على كل ميتٍ من أهل القبلة ما دام أنَّه مات على التوحيد ولم يُعرَفْ بكفرٍ أو نفاق.

تحت هذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى:

الصّلاة خلف الإمام الأعظم أو الأمير الخاص هذه سُنَّةٌ ماضية دلَّ عليها سنة النبي ﷺ ودلَّ عليها عمل السلف الصالح.

أما السّنة فقد صحَّ عنه ﷺ كما في «البخاري» وغيره أنه ذكر الأئمة والأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن مواقيتها فقال: «**يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم**»(٣٤)

وكان السلف إذا صلَّوا خلف من يعلمون فجوره فإنهم لا يفارقونه لأجل فجوره، كما صح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه صلى خلف أمير الكوفة الفجر وصلاها أربعًا فقال ذاك الأمير: أزيدكم؟ يعني: هل أنا نَقَصْتُ من الصلاة وكان في سُكرِهِ، فقال له ابن مسعود: ما زلنا معك في زيادة(٣٥)

فلم يحمله فِعْلُ الكبيرة شرب الخمر وما ظهر من أماراتها من تضييع عدد الركعات من أن لا يصلي خلفه؛ لأنَّ مصلحة الاجتماع وعدم التفرق عن الأمير أعظم من هذه المصلحة الخاصة.

كذلك لما أُمِّرَ الحجاج بن يوسف الثقفي على الحج في سنةٍ من السنوات من قِبَلِ خلفاء بني أمية وحَجَّ بالناس، فجاء يوم عرفة وكان ابن عمر هو مفتي الحج بأمر ولي الأمر، فجاء ابن عمر للحجاج وقال له: اخرج إلى الصلاة -لمَّا قَرُبَ الزوال- لأنَّ هذه هي السنة أن يصلي الظهر والعصر جمعًا وقصرًا في أول وقت الظهر.

فقال: اخْرُج إلى الصلاة.

فقال الحجاج: أفي هذه الساعة يا أبا عبدالرحمن؟

قال: نعم أترغب عن السنة؟

فخرج فصلى الحجاج وصلى خلفه ابن عمر وصلى وراءه المسلمون.(٣٦)

وهذه أيضًا ثبتت عن أنس في صلاته خلف الحجاج، وعدد من الصحابة رضوان الله

---

(٣٤) سبق تخريجه.
(٣٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٣١/٥٧).
(٣٦) أَخْرَجَه -بنحوه- البُخَارِيّ (١٦٦٠)، من حديث سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم القصة.

عليهم وجمعٌ كثير من التابعين صَلَّوا خلف من يعلمون فجوره ويعلمون إسرافه بقتلٍ أو معاصٍ، كبائر و نحو ذلك.

والصلاة خلف هؤلاء سُنَّةٌ ماضية وعمل للسلف، لذلك صار من المتقرر في قواعد أهل السنة والجماعة أن يصلي المرء خلف الإمام على أي حالٍ كان ما دام أنه مسلم، ويصلي خلف الأمير -الأمير العام أمير البلد-، ويصلي خلف الأمير المُقَيَّد أيضًا -أمير السفر أو أمير الحج أو المسؤول أو نحو ذلك-؛ لأنَّ مصلحة الاجتماع مطلوبة والخلاف شر، وهذه صارت سُنَّة ماضية لأهل السنة والجماعة.

المسألة الثانية:

مما نَصَّ عليه السلف أيضًا في هذا الأصل أنَّ الصلاة نراها ونفعلُهَا خلف كل إمامٍ بر أو فاجرٍ أو أيضًا ممن نجهل عقيدته.

وقد بَدَّعَ الأئمة الأربعة وأئمة السلف من قال: لا أصلي خلف أحد إلا بعد أن أعلم عقيدته؛ بل يُصَلَّىٰ خلف مستور الحال، ومن لا نعلم حاله ولا نبحث ولا نمتحن الناس في عقيدتهم قبل الصلاة، ونرىٰ هل هو موافق أم ليس بموافق، هل هو مبتدع أم ليس بمبتدع.

نرىٰ ظاهر الأمر، وما دام أنَّ ظاهر الأمر السلامة فإننا نصلي خلفه دون بحث.

فإذًا علىٰ هذا الأصل لا يجوز امتحان الناس في عقيدتهم عند إرادة الصلاة، ولا بَحْثُ أَمْرِ الباطن وإثارة الباطن؛ لأنَّ الأصل الظاهر.

وهذا هو الذي نصَّ عليه الأئمة الأربعة، وجماعة كثيرون من أئمة السلف، وقرَّرَهُ المحققون: كشيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة.

المسألة الثالثة:

قوله: «**خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ**» هذا إذا كان إمامًا مُرَتَّبًا، ولم يكن بوسع المرء أن يختار الأمثل.

أما إذا كان في سَعَة في أن يختار من هو أمثل لصلاته وإمامته، فإنه يتعيَّن عليه أن يصلي خلف الأقرء «**يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله**»(٣٧).

---

(٣٧) أَخْرَجَه البُخَارِيّ معلقا، باب (٥٤)، من كتاب الأذان، ووصله مُسْلِم (٦٧٣/٢٩٠)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

وهذا في حال الاختيار، يعني جماعة موجودون من يقدموا؟، تَقَدَم رجل يُعْرَفْ عنه فجور فيقال له تأخر؛ لأنه ليس بإمامٍ للمسلمين وليس أميرًا وليس إمامًا راتبًا في هذا المسجد أو في هذا المكان، فلم يتقدم؟

فتقديمه والرضا بذلك هذا نوع قصور بل مخالفة لأمر النبي ﷺ.

وهذه المسائل ما فيها حياء ولا فيها مجاملات، يعني إذا كان الأمر في الاختيار لا تجعل أحد يتقدم ممن هو معروف بفجور أو بدعة أو مخالفات أو كبائر أو نحو ذلك من المسائل؛ لأنَّ هذا الإمام هو بين يدي الله ﷻ، وهو مُقَدَّمْ الوفد بين يدي الله سبحانه وتعالىٰ، وهو الذي يدعو لهم ويَؤُمُّهُم فلا يُجَامَل في هذه المسائل.

مما يتصل بذلك أيضًا إذا كانت صلاة الجماعة، وإذا تَرَكَ هذا المسجد فإنه يَجِدُ مسجدًا آخر فيه إمامٌ أسلم له في دينه وأَتْبَع، فإنه يذهب يصلي خلف الأسْلَم؛ لأنَّ هذا مما فيه السَّعَة؛ يعني: لم يتعين عليه أو ليس ثَمَّ مفسدة أن يصلي خلف هذا، بخلاف ما إذا كان هذا الإمام أمير البلد أو ولي الأمر أو نحو ذلك فإن التخَلُّفَ عنه يثير مفسدة والأصل الجواز.

المسألة الرابعة:

أهل القبلة هم من يُوصَفُ بالإسلام، والذين يُوصفون بالإسلام أنواع:

النوع الأول: المؤمنون الصالحون.

النوع الثاني: مسلم له فجور بمعاصٍ مختلفة.

النوع الثالث: مسلم له فجور بمعاصٍ خاصة يأتي بيانها.

النوع الرابع: المنافق.

أما القسم الأول: فالصلاة علىٰ من مات منهم قُرْبَةْ وحَق، في أَنَّهُ إذا مات المسلم المُسَدَّد أن يُصَلَّىٰ عليه وأن تُشهَدَ الصلاة عليه وأن تُشهَدَ جنازته؛ لأنَّ هذا من حق المسلم علىٰ المسلم.

وأما القسم الثاني: أن تكون الصلاة علىٰ من له فجور عام، يعني: المعاصي المختلفة، هو ممن خَلَطَ عملًا صالحًا وآخر سيئا وعُرِفَ بذلك في معاصٍ مشهورة عنه، فهذا يُصَلَّىٰ أيضًا عليه بإطلاق، ولا يُشرَعُ التخلف عن الصلاة عليه إذا كان غير داعٍ ومُعْلِنٍ لهذا الفجور بدعوة غيره إليه.

أما القسم الثالث: من أهل الإسلام هو من له فجور بكبائر خاصَّة، وهي التي جاء الدليل بأن يَتْرُكَ طائفة الصلاة عليه، مثل: الغَال، ومثل: من قَتَلَ نفسه، وأشباه هذه الذنوب، ومن أقيم عليه الحد -حد القتل- وأشباه ذلك، فهذا يُصَلِي عليه بعض المسلمين، ويترك الصلاة عليه أهل الشَّارَة والعلم، كما جاءت بذلك السنة عن النبي ﷺ.

وأما القسم الرابع: أهل النفاق، والنفاق قسمان:

القسم الأول: نفاق يعلمه كل أحد، وهذا لا يكون في المسلمين؛ لأنه يكون زنديقًا، يعني: مُعْلِن الاستهزاء بالله ﷻ في كتبه أو في قصائده أو نحو ذلك، مُعْلِن عدم الإيمان بالقرآن ولا بالمعاد وأشباه ذلك فهذه زَنْدَقَةٌ ظاهرة.

والقسم الثاني: نفاقٌ خَفِي يَعْلَمُهُ البعض ولا يَعْلَمُهُ البعض.

أما القسم الأول: وهو الظاهر فهو لا يجوز الصلاة على من كان زنديقًا أو منافقًا وذلك لقول الله ﷻ في المنافقين ﴿ ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾[التوبة:٨٠] ، إلى آخر الآية، وقال ﷻ أيضًا لنبيه: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾[التوبة:٨٤] ، فمن كان معلومًا ظاهرًا النفاق منه -الزندقة، محاربة الدين والزندقة الظاهرة، الكفر الظاهر مما يكون معه المرء منافقًا خالص النفاق- فهذا لا يُصَلَّى عليه فيجب على المسلمين أن لا يُصَلُّوا عليه؛ لأنه حينئذٍ لا يكون من أهل القبلة بالوصف العام.

وأما القسم الثاني: وهو من نفاقه مُلْتَبِس، هل هو منافق أم ليس بمنافق؟

فهذا من عَلِمَ نفاقه بيقين له لا يصلي عليه، إذا حَضَرَ في المسجد أو نحو ذلك، فإنه إذا علم نفاقه بيقين فإنه لا يُصَلِّي عليه ويترك البقية يصلون؛ لأنَّ الصلاة عليه هي باعتبار الإسلام الظاهر ولم يظهر منه ما يخالف هذا الأصل.

ويدل على ذلك أنَّ عمر رضي الله عنه كان لا يصلي على من لا يعلم حاله إلا إذا صَلَّى عليه حذيفة؛ لأنَّ حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أخبره النبي ﷺ بأسماء المنافقين، فكان عمر بن الخطاب الخليفة الرّاشد ينظر هل يُصَلِّي عليه حذيفة أم لا يصلي عليه؟ فإن صَلَّى عليه حذيفة أو توجه للصلاة عليه أو لم يحكم عليه فإنه يصلي عليه(٣٨).

---

(٣٨) أَخْرَجَه الخلال في «السنة» (١٢٨٨)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٧٦٩)، من طريق الأعمش=

وهذا يدل على التفريق في هذه المسائل، ما بين ما يُعْلَمُ من حال المنافق وما لا يُعْلَمُ.

فمن عَلِمَ حاله لم يُصَلِّي عليه ومن لم يَعْلم فإنه يُصَلِّي عليه، ولا يَلْزَمُ من عَلِم أن يُعْلِنَ وينهى الآخرين عن الصلاة عليه؛ لأنَّ الأصل هو ظاهر الإسلام.

وقد قرَّر الأئمة من أهل السنة أنَّ المنافق له أحكام المسلمين؛ لأنَّ له حكم الإسلام الظاهر فيرث ويورث، ويُصَلِّيْ عليه من لا يعلم حاله ونحو ذلك مما هو من آثار الإسلام الظاهر.

❑ قوله: «وَلَا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَر مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى»:

● يريد العلامة الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: أنّ أهل السنة والجماعة يتّبِعُونَ في الأمور الغيبية ما دلَّ عليه الدليل من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ومن سنة رسوله ﷺ فلا يَقْفُون ما ليس لهم به علم، ولا يقولون

= عن زيد بن وهب عنه، ولفظه: «قال مات رجل من المنافقين، فلم يُصَلِّ عليه حذيفة، فقال له عمر: أمن القوم هو؟ قال: نعم. قال: بالله؛ أنا منهم؟ قال: لا، ولن أخبر أحدًا بعدك».

... قال الفسوي: «وهذا محال وأخاف أن يكون كذب، وكيف يكون هذا وهو ممن رضي الله عنه، وهو من أهل بدر، وهو ممن يقول له النبي ﷺ: «لو كان بعدي نبي لكان عمر»، و«قد يكون في الأمم محدثون وإن يكن في أمتي فهو عمر»، مع ما لا يُحصى من هذا الضرب، فكيف يجوز أن يقول لحذيفة: «وأنا من المنافقين» ولكن حديث زيد فيه خلل كثير» اهـ.

وتعقبه الذهبي فقال في «ميزان الاعتدال» (٢/١٠٧)، في ترجمة زيد بن وهب: «من أجلة التابعين وثقتهم، متفق على الاحتجاج به إلا ما كان من يعقوب الفسوي فإنه قال في «تاريخه»: (في حديثه خلل كثير)، ولم يصب الفسوي...» ثم ذكر كلام الفسوي السابق وزاد عليه، ثم قال: «فهذا الذي استنكره الفسوي من حديثه ما سُبق إليه، ولو فتحنا هذا الوسواس علينا لرددنا كثيرًا من السنن الثابتة بالوهم الفاسد، ولا نفتح علينا في زيد بن وهب خاصة باب الاعتزال، فردوا حديثه الثابت عن ابن مسعود، حديث «الصادق المصدوق»، وزيد سيد جليل القدر، هاجر إلى النبي ﷺ، فقُبض وزيد في الطريق» اهـ.

وزيد وثقه ابن معين وغيره حتى إن الأعمش قال: «إذا حدثك زيد بن وهب عن أحد فكأنك سمعته من الذي حدثك عنه». انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٢٤٩).

وللحديث طريق آخر عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه البزار في «مسنده» (٢٨٨٥)، من طريق الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «قال: دُعي عمر لجنازة فخرج فيها أو يريدها فتعلقت به فقلت: اجلس يا أمير المؤمنين فإنه من أولئك، فقال: نشدتك الله أنا منهم قال: لا ولا أبرئ أحدًا بعدك». وقال الهَيْثَمِيّ في «مجمع الزوائد» (٣/٤٢): «رواه البزار ورجاله ثقات». وأورده ابن حجر في «مختصر زوائد البزار» (٥٩٠)، وقال: «إسناده صحيح».

وقد ذكره صاحب «كنز العمال» (١٣/٣٤٤)، وعزاه إلى رسته، وهو لقب عبد الرحمن بن عمر أبي الحسن الزهري.

على الله ﷻ ما لا يعلمون امتثالًا لقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء:٣٦]، وامتثالًا لقوله ﷻ: ﴿وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف:٣٣]، فَحَرَّمَ الله ﷻ القول عليه بلا علم، ومن القول عليه بلا علم أن يُشهَدَ في أمرٍ غيبي أنَّ الله ﷻ لا يغفر لفلان، أو أنَّ فلانًا من أهل الجنة؛ يعني قد غُفِرَ له، أو أنه من أهل النار المُعَيَّن لأنه لم يشأ الله أن يغفر له.

فأصل هذه المسألة وهي ما قَرَّرَهُ من أننا لا نُنَزِّلُ أَحَدًا من أهل القبلة جنةً ولا نارًا، هذه لأجل أنَّ هذا الأمر غيبي والله ﷻ حُكمُهُ في أهل القبلة قد يُعذِّب وقد يغفر؛ يغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء، فمن نزَّلَ جنةً أو نارًا أحدًا من أهل القبلة ممن لم يدل الدليل على أنه من أهل الجنة أو من أهل النار فقد قال على الله بلا علم وتجرأ على الرب ﷻ.

فالواجب اتِّبَاع النص، وتقديس الرب ﷻ وتعظيم صفات الرب ﷻ، وأن لا يُشْهَدَ على مُعين من أهل القبلة بأنه من أهل الجنة جزمًا أو من أهل النار جزمًا إلا من أخبر الوحي بأنه في هذا الفريق أو في هذا الفريق.

وهذا نُصَّ عليه خِلافًا لأهل الضلال في مسائل الأسماء والأحكام من المعتزلة والخوارج قبلهم ومَن يرون السيف ونحو ذلك ممن يشهدون لمن شاءوا بالجنة ولمن شاءوا بالنار؛ بل قد شَهِدُوا على بعض الصحابة بأنهم من أهل النار وعلى بعضهم من أنهم من أهل الجنة بمحض أهوائهم وآرائهم.

وأهل السنة يخالفون الفِرق الضالة في هذا الباب ويتَّبِعُون ما دلّ عليه الدليل ويُعظمون الله ﷻ. ولا يتجاسرون على الغيب، ويُعَظمون صفة الرب سبحانه بأنه يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء.

وتحت هذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى:

أنَّ هذا الحكم ذَكَرَ أنه مختصٌّ بأهل القبلة فقال: «**وَلَا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُمْ**»،يعني: من أهل القبلة «**جَنَّةً وَلَا نَارًا**»؛ لأنَّ أهل القبلة ظاهرهم الإسلام والله ﷻ قد وَعَدَ المسلم بالجنة، وقد تَوَعَّدَ من عصاه من أهل الإسلام بالنار.

فهذا الحكم مختصٌ بأهل القبلة، فمن مات من أهل الإسلام لا يُشْهَدُ عليه بأنه من أهل النار، ولا يُشْهَدُ له بالجنة، إلاّ من شَهِدَ له رسول الله ﷺ كما سيأتي.

وإذا تبيَّنَ هذا فلا يدخل في كلامه من مات على الكفر، وقد كان في حياته كافرًا؛ كان طول حياته نصرانيًا، أو كان طول حياته يهوديًا، أو كان طول حياته وثنيًا أو مشركًا الشرك الأكبر المعروف،يعني: من أهل عبادة الأوثان أو ممن لا دين له.

فهؤلاء لا يدخلون في هذه العقيدة؛ بل يُشهَدُ على من مات منهم بأنه من أهل النار؛ لأنه مات على الكفر وهو الأصل.

وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**حيثما مررت بقبر كفار فبشره بالنار**»[٣٩] وهذا عموم وهو الموافق للأصل، وهو أنَّ من مات على الكفر نحكم عليه بالظاهر، ولا نقول: قد يكون مات على الإسلام؛ لأنَّ هذا خلاف الأصل.

والقواعد المُقَرَّرَة تقضي باتباع واستصحاب الأصل.

لهذا المسلم نستصْحِبُ أصلَه -كما سيأتي- فلا نشهد عليه بشركٍ ولا كفرٍ ولا نفاق إذا مات، كذلك نستصحب الأصل في من مات على الكفر من النصارى واليهود والوثنيين وأشباه هؤلاء.

ومِنْ أهل العلم من أدخَلَ الحكم على المُعَيَّن الذي ورد في هذه الجملة الكفار بأنواعهم فقال: حتى الكافر لا نشهد عليه إذا مات لأننا لا ندري لعله أسلم قبل ذلك.

وهذا خلاف الصواب وخلاف ما قرَّرَهُ أهل التوحيد وأئمة الإسلام في عقائدهم، فإنَّ كلامهم كان مُقَيدًا بمن مات من أهل القبلة، أما من لم يكن من أهل القبلة فلا يدخل في هذا الكلام.

المسألة الثانية:

ذكرنا لك أنَّ أصل هذه العقيدة تعظيم صفات الله ﷻ وعدم الخوض في الأمور الغيبية، والعلماء في إعمالِ هذا الأصل في هذه المسألة لهم أقوال:

القول الأول: من قال: لا أشهد لأحدٍ ولا على أحدٍ مُطلقًا، وإنما نشهد للوصف للجنس دون المعين، فنقول: المؤمن في الجنة، والظالم في النار، والمؤمن المسدد في الجنة، ومرتكب الكبيرة متوَعَدْ بالنار، ونحو ذلك من ذكر الجنس والنوع دون ذكر المعين، إعمالًا منهم للأصل

(٣٩) سبق تخريجه.

الذي ذكرنا، وأنَّ الحكم بالخاتمة أمرٌ غيبي لا ندري هل حصل الختام بالتوحيد أم لا.

القول الثاني: وهو قول جمهور أهل العلم وأئمة أهل الحديث والسنة والأثر أنَّ هذه المسألة غيبية فمجالها ومدارها على قاعدة الأمور الغيبية أنّه يُقْتَفَىٰ فيها الدليل دون تجاوز للقرآن والحديث، فلا يُنَزَّلُ أحد جنّة ولا نارًا إلا من أنزله الله ﷻ الجنة أو أنزله النار بدليلٍ من الكتاب أو من السنة، وسواءٌ في هذا النوع الوصف الجنس أو المعين.

فجاءت الشهادة لأبي بكر ﭬ بأنه من أهل الجنة في القرآن، وجاءت الشهادة لأهل البيت بأنهم مُطَهَّرُون أيضًا بالقرآن منهم علي ﭬ وفاطمة وزوجات النبي ﷺ الذين قال الله ﷻ فيهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب:٣٣] ونحو ذلك، وجاء في السنة الشهادة علىٰ مُعَيَّنِينَ من الصحابة بأنهم في الجنة، كما في العشرة المبشرين بالجنة: الخلفاء الأربعة، وطلحة بن عبيد الله، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد إلىٰ آخره، وكذلك الشهادة لبلال ﭬ، ونحو ذلك ممن جاء في الحديث أنه من أهل الجنة، وكذلك من شُهِدَ عليه بالنار ممن هو منتسب إلىٰ القبلة مِما جاء في السنة فإننا نشهد عليه بالنار.

وهذا القول هو المراد بكلام الطحاوي هذا، وهو قول جمهور أهل الحديث والسنة.

القول الثالث: فهو مثل القول الثاني؛ لكنه زاد عليه بأنَّ الشهادة المستفيضة للإنسان من أهل القبلة بأنه من أهل الجنة أو أنه من أهل الوعيد فإنه يُشهَدُ للمعين أو يُشهَدُ عليه بالشهادة المستفيضة.

وهذا جاء رواية عن الإمام أحمد وعن غيره من الأئمة واختارها الإمام شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رحمهم الله تعالىٰ، وقال: دلت السنة علىٰ هذا الأصل، فإنَّ النبي ﷺ مُرَّ عليه بجنازة فأُثْنِيَ عليها خيرًا فقال: «**وجبت**»، ثم مُرَّ بجنازة أخرىٰ فأثنىٰ الصحابة عليها شراً، فقال: «**وجبت**»، قالوا: يا رسول الله ما وجبت؟ قال: «**تلك أثنيتم عليها خيرًا فوجبت لها الجنة، وهذه أثنيتم عليها شرًّا فوجبت لها النار، أنتم شهداء الله في أرضه**» (٤٠)

(٤٠) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٢٦٤٢)، ومُسْلِم (٩٤٩)، من حديث أنس ﭬ.

وأيضًا جاء عنه ﷺ أنه قال: «**يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار**» قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله قال: «**بالثناء الحسن وبالثناء السيئ**»(٤١).

فيدخل في هذا القول المعرُوفون الذين شُهِدَ لهم بقدم الصدق من صحابة رسول الله ﷺ وكذلك من شُهِدَ له من أئمة الإسلام بهذا المقام كالإمام مالك مثلًا والشافعي وأحمد والبخاري ومسلم ونحوهم من أئمة الإسلام.

والأظهر هو القول الثاني: وهو قول الجمهور؛ لأنّ الشهادة بالاستفاضة هذه الدليل يتقاصر على أنْ يُشهَدَ له مطلقًا، ولكن يكون الرجاء فيه أعظم؛ ولهذا في الحديث الأول قال: «**وجبت**»، فدلَّ على أنَّ شهادتهم له في مقام الشفاعة له؛ لأنه قال: «**أثنيتم عليها خيرًا فوجبت**» فدل على أنَّ الوجوب له بالجنة مترتب على الثناء عليه بالخير، وليس الثناء عليه بالخير نتيجة وإنما هو سبب لوجوب الجنة، فكأنه في مقام الشفاعة له والدعاء له، وليس هذا مطلقًا.

والحديث الثاني أيضًا يُحمَل على هذا بأنه في مقام الشفاعة والدعاء له، بالإضافة إلى أنّ القول الأول هو قول الأكثر من أئمة أهل الإسلام.

المسألة الثالثة:

أننا إذا لم نشهد لأحدٍ أو على أحدٍ فإنَّ المقصود المُعَيَّن، أما الجنس والنوع فنشهد للجنس والنوع، فنشهد على الظالم بالنار دون تنزيله على معين، ونشهد للمطيع بالجنة دون تنزيله على معين.

والمقصود إذا مات على ذلك، إذا مات المطيع على الطاعة، وإذا مات الظالم على الظلم؛ لأنَّ المسألة مبنية على ما يُختَمُ للعبد، وقد صَحَّ عنه ﷺ في الصحيح أنه قال: «**إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يَكُونَ بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكونَ بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»(٤٢)، وهذا يدل على

---

(٤١) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٤٢٢١)، وأَحْمَد (٤١٦/٣)، وابن حبان (٧٣٨٤/إحسان)، من حديث أبي زهير رضي الله عنه، وصححه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «صحيح سنن ابن ماجه».

(٤٢) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٦٥٩٤)، ومُسْلِم (٢٦٤٣)، وغيرهما من حديث عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه.

أنَّ الأعمال بالسوابق -سوابق الكتاب- وبالخواتيم، وهذا يمنع من الشهادة المُعَيَّنَة؛ لأنَّ الأعمال بالسوابق والخواتيم، والله ﷻ خلق الجنة وخلق لها أهلًا وهذا غيبي، وخَلَقَ النار وخَلَقَ لها أهلًا وهذا أمر غيبي.

فإذًا الشهادة على الجنس أو للجنس بالجنة أو على نوع بالنار هذا المقصود من مات على ذلك، من مات على الطاعة فإننا نشهد لجنس الميتين على الطاعة، ولجنس من مات على الكبيرة بأنَّهُ مُتوَعَد بالعذاب قد يغفر الله ﷻ له وقد يُؤاخذه بذنوبه.

المسألة الرابعة:

أننا مع ذلك كله فإننا نرجو للمحسن ونخاف على المسيء.

أهل السنة أهل رحمة؛ لأنَّ النبيﷺ كان رحيمًا بهذه الأمة، فيرِثُ أهل السنة الرحمة من صفاتهﷺ، فيرحمون هذه الأمة، ومن رحمتهم لها أنهم يرجون لأهل الإحسان ويخافون على أهل الإساءة.

ورجاؤُهُم لأهل الإحسان يحمِلُهُم على أن يَدْعُو لهم، وأن يُصَلُّوا عليهم إذا ماتوا؛ لأنَّ حق المسلم على المسلم ست، ومنها: أنه إذا مات يُصَلِّي عليه ويدعو له.

وتَحْمِلُهُم الرحمة للمسيء: أنه إذا مات على الإساءة أنه يُخافُ عليه الإساءة، فيُسْأَل الرب ﷻ أن يغفر له ذنبه، وأن يتجاوز عن خطيئته، وأن يبارك له في قليل عمله، ونحو ذلك من آثار الرحمة.

ولهذا يدعو المسلم لجميع المسلمين لمن كان منهم صالحًا ومن كان منهم غير صالح؛ بل من الدعاء الذي تداوله أهل السنة والعلماء أن يُسأَل الرب ﷻ أن يُشَفَّعَ المحسن في المسيء، وأن يُوهَب المسيء للمحسن، مثل ما في دعاء القنوت الذي يتداوله الأكثرون: وهب المسيئين منا للمحسنين، «هب المسيئين» يعني: من كان مُسيئًا عاصيًا عنده ذنوب هبه للمحسن فَشَفِّع المُحْسِنَ فيه في هذا المقام بالدعاء.

وهذا كله من آثار الرحمة التي كان عليها ﷺ، فإنه كان بهذه الأمة رحيمًا؛ بل كان رحمةً للعالمين ﷺ.

فإذًا نرجو للمحسن ونخاف على المسيء، ولرجائنا للمحسن آثار، ولخوفنا على المسيء آثار.

فرجاؤنا للمحسن يحمِلُنَا على توليه وكثرة الدعاء له ونُصْرَتِهِ واقتفاء أثره.

وخوفنا على المسيء يحملنا على الدعاء له والاستغفار ونحو ذلك، فكان أسيرًا للشيطان، ونسأل الله ﷻ له المغفرة الرضوان.

المسألة الخامسة:

وهي مسألة الشهادة بما يدل على الشهادة بالجنة، مثل أن يقال: فلان شهيد، إذا كان شهيدًا فالله ﷻ ذكر ونَصَّ على أن الشهداء بالجنة.

وكذلك الشهادة له بالمغفرة، المغفور له، المرحوم، النفس المطمئنة، ونحو ذلك، مما هو من أسباب دخول الجنة.

فإذا شُهِدَ له بهذه الأوصاف بأنه غُفِرَ له فقد شُهِدَ له بأمر غيبي، فإذا شُهِدَ له بأنه مرحوم فقد شُهِدَ له بأمر غيبي، إذا شُهِدَ له بأن نفسه مطمئنة ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴿٣٠﴾﴾ [الفجر:٢٨-٣٠]، فقد شُهِدَ له بالجنة.

فإذًا الشهادة للمُعَيَّنِ بالجنة ممنوعة، وكذلك بما يَدُلُّ على أنه يُشهَدُ له بالجنة، مثل هذه الأسباب ونحوها.

من ذلك: الشهادة له بأنه شهيد وقد جاء في «صحيح البخاري» بحث هذه المسألة، وبَوَّبَ عليها: هل يقال فلان شهيد؟ وذكَر أثر عمر: «إنكم تقولون لمن مات في معارككم: فلانٌ شهيد فلانٌ شهيد، والله أعلم بمن يُكْلَمُ في سبيله، والله أعلم بمن يقتل في سبيله»[٤٣].

لأنه هل كان يُقَاتِلُ يريد أن تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى؟

هذا أمر غيبي فلذلك لا تجوز الشهادة لمعين؛ لكن نرجوا له، من مات في أرض المعركة نرجوا له الشهادة، نقول: نرجوا له أن يكون شهيدًا وهذا تبع للأصل أننا نرجو للمحسن ونخاف على المسيء.

نسأل الله سبحانه لنا جميعًا أن يغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وأن يجزل لنا الأجر على قليل عملنا، وأن يغفر لنا كثرة الذنب والخطايا فإنه سبحانه جوادٌ كريم، اللهم فأجب واغفر جمًّا إنك على كل شيء قدير.

---

(٤٣) سبق تخريجه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَر مِنْهُم شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُم إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ**»: هذه الجملة مثل الأولىٰ في تقرير هذه العقيدة المباركة وهي أنَّ الأمر ما دام تَبَع للخاتمة، والخاتمة مُغَيَّبَة وهذا أمر غيبي فلا نَقْفُ ما ليس لنا به علم، ولا نتجَرَأ علىٰ الله جَلَّ وَعَلَا في وصف شيءٍ والحكم يَتَعَلَّقُ به والحكم علىٰ عباده بدون دليل.

لهذا نعتبر الظاهر من كل أحد، فمن كان ظاهره السلامة في الدنيا ومات علىٰ ذلك، فإننا نحْكُمُ بالظاهر، والله يتولىٰ السرائر، ومن كان ظاهره الكفر أو ظاهره الشرك أو ظاهره النفاق فإننا نحكم بالظاهر؛ ولأنه ظهر منه ذلك وأمره إلىٰ الله جَلَّ وَعَلَا.

وفيها بعض المسائل:

المسألة الأولىٰ:

قوله: «**وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ**»،يعني: علىٰ المُعَيَّن من أهل القبلة، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ المُعَيَّن من أهل القبلة قد يجتمع فيه إيمان وكفر، ويجتمع فيه إسلام وشرك، ويجتمع فيه طاعة وإسلام وإيمان ونفاق، وهذا هو المُتَقَرّر عند الأئمة تَبَعًا لما دلَّ عليه الدليل، فإنَّ المُعَين قد يجتمع فيه الإيمان فيكون مؤمنًا ويكون عنده بعض خصال الكفر، يعني: من الكبائر مما لا يُخرجه من الإيمان.

فمثلًا: قتال المسلم كفر، وسبابه فسوق، كما ثبت في الحديث الصحيح أنه صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»[4]، فَسِبَابُ المسلم فسوق وقتاله كفر فيجتمع في المسلم فسوقٌ وطاعة وكفرٌ وإيمان، كذلك قال صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة علىٰ الميت**»[5] ونحو ذلك من خصال الكافرين، فلا يعني وجود بعض خصال الكُفْرْ في المُعين أن يُحْكَمْ عليه بالكفر، الحكم بغير ما أنزل الله في حق القاضي، أو في حق المُعَين إذا حَكَمَ بغير ما أنزل الله وهو لا يعتقد جواز ذلك، أو يعلَمْ أنَّ بحكمه عاص، يعني: حَكَمَ وهو يعلم أنه بحكمه عاصٍ ومُخطِئ فإنه اجتمع فيه كفر وطاعة.

---

(٤) أخرجه البُخَارِيّ (٤٨)، ومُسْلِم (٦٤)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه مُسْلِم (١٢١/٦٧)، وأحْمَد (٤٩٦/٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فلا يُخرَج أحد من الإيمان بخصلة من خصال الكفر وُجِدَتْ فيه، أو خصلة من خصال الشرك وُجِدَتْ فيه، أو خصلة من خصال النفاق وُجِدَتْ فيه، فإن المؤمن يجتمع فيه هذا وهذا.

ولهذا قال: «**وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ**» إذا كان مُسْتَسِرًّا بذلك «**مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ**»، فإن ظَهَر تَشْهَدُ عليه بقدر ما ظَهَر، والشهادة عليه جوازًا لا وجوبًا كما سيأتي في المسألة التي بعدها.

كذلك الشرك؛ يكون الشخص مؤمنًا ويكون عنده شرك أصغر، يكون عنده حلف بغير الله مما هو من الشرك الأصغر، أو تعليق التمائم واعتقاد أنها أسباب، أو نسبة النعم إلىٰ غير الله ﷻ، أو نحو ذلك من أمور الشرك الأصغر، أو الشرك الخفي من يسير الرياء ونحوه، فيجتمع في المؤمن هذا وهذا.

وكذلك بعض خصال النفاق: يكون المؤمن مطيعًا مسلمًا؛ لكن عنده خصال النفاق: إذا وعد أخلف، وإذا حدَّثَ كذب، وإذا أؤتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر، ونحو ذلك من خصال النفاق.

المسألة الثانية:

أنَّ قوله: «**وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ مَا لَمْ يَظْهَر مِنْهُمْ**»، يعني: أنَّه إذا ظَهَرَ منهم فإننا قد نشهد عليهم، يعني: يجوز لنا الشهادة إذا ظهر منهم شيء من ذلك، وجواز الشهادة عليهم منوطٌ بالمصلحة؛ لأنها من باب التعزير، فقد يجوز أن يُشْهَدَ علىٰ مُعَيَّنْ ببعض خصاله؛ خصال الكبائر التي فيه، أو الشرك الأصغر الذي فيه، أو بعض خصال النفاق الذي فيه إذا كانت الشهادة عليه بذلك عَلَنًا فيها مصلحة مُتَعَدِّيَة، أما إذا لم يكن فيها مصلحة، فإنَّ الأصل في المسلم أنه لا يُشْهَدُ عليه بل يُسْتَرُ عليه.

وهذا يدل علىٰ أنَّ الأصل في المؤمن ما دام اسم الإيمان باقيًا عليه الأصل فيه أن يكون علىٰ اسم الإسلام وعلىٰ اسم الإيمان وعلىٰ اسم الطاعة، فلا يُنْتَقَل عن الأصل في الثناء عليه وفي الشهادة له بالإسلام والإيمان والتسديد إلاّ إذا كانت فيها مصلحة.

فإذًا ليس الأصل الشهادة علىٰ المُخَالف أو علىٰ من فيه كُفْرٌ «خصلة من كفر أو شرك» نشهد عليه بهذه الأشياء؛ بل هذه منوطة بالمصلحة المتَوَخَّاة؛ لأنها من باب التعزير، ويدل

على ذلك أنَّ النبي ﷺ ما شَهِدَ على هؤلاء الذين فعلوا هذه الأشياء إلا على مُعَيَّنين قِلَّة، وأما الأكثر فإنه ﷺ حَمَلَهُم على الظاهر، وأهل النفاق الذين باطنهم نفاق ما أعلن أسماءهم ﷺ ولا شهد عليهم لكل أحد؛ لأن المصلحة بخلاف ذلك.

المسألة الثالثة:

هذا كله في أهل القبلة، أما من خَرَجَ من الإسلام بكفرٍ أكبر، أو بشركٍ أكبر، أو بردةٍ وقامت عليه الحجة في ذلك فإنه يُشهَدُ عليه بعينه لأنه ظهر منه ذلك واستبان.

❏ قوله: «وَلَا نَرَىٰ السَّيْفَ عَلَىٰ أَحَد مِنْ أُمَّة مُحَمَّد ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ»:

●قال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «**وَلَا نَرَىٰ السَّيْفَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ**»: يريد بهذه الجملة: أنَّ أهل الحديث والأثر والسنة والجماعة لا يعتقدون جواز الخروج على هذه الأمة وتفريق الجماعة بالسيف، وأيضًا لا يرون جواز قتل أحد من هذه الأمة لغير الإمام الذي بيده الأمر.

وهذا منهم اتِّبَاعًا لما دَلَّت عليه الأدلة من حفظ دم المسلم وعدم جواز إراقته، وأنَّ «**كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه**»(٤٦) ونحو ذلك من الأصول، والأدلة التي سيأتي ذكر بعضها إن شاء الله.

وأرادوا بذلك أيضًا مخالفة الطوائف التي استباحت دم المسلمين؛ رأت الخروج على جماعة المسلمين عامة بالخروج على الإمام -ولي الأمر- أو بجواز قتل من حكموا هم بردته أو بكفره.

وهم طوائف الخوارج والمعتزلة، وطائفة ممن يُنْسَبُ إلى الفقه من أتباع المذاهب فإنَّ طائفةً من أتباع المذاهب أيضًا -وهم في الجملة منسوبون إلى السنة- تَأَثَّرُوا بمذهب الخوارج في هذا والمعتزلة ونحو ذلك؛ فَرَأَوا جواز الخروج -كما سيأتي- ورأوا جواز قتل المعين للعامة ولا يُخصُّ ذلك بولي الأمر.

فيريد من ذلك تقرير القول الحق والمنهج العام لأهل السنة الذي صاحوا به وأعلنوه

---

(٤٦) أَخْرَجَه مُسْلِم (٢٥٦٤)، وأَبُو دَاوُد (٤٨٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وصاحوا بالمخالف فيه من أنه لا يجوز لأحدٍ أن يخرج على أحد من هذه الأمة بالسيف، ولا أن تُستباح الدماء ولا دم أحد إلا ببرهان من الله ﷻ.

وفيها مسائل:

المسألة الأولى:

قوله: «**وَلَا نَرَىٰ السَّيْفَ**»؛ هذه الكلمة مصطلح شائع عند العلماء والناس في القرون الثاني والثالث والرابع، فكان يُمَيَّز مَنْ من يُحَبِّذ الخروج ولو لم يدخل فيه بِفِعْلِه وإنما يَسْتَحْسِنُهُ لفظًا ويُؤَيِّدُ من يَفْعَلُهُ، كان يُوصم عند الأئمة بأنه كان يرى السيف، ويُوصَف من خالفهم ثناءً عليه بأنه كان لا يرى السيف.

وقد ضَعَّفَ الأئمة جمعًا من الرواة وقدحوا فيهم بقولهم: كان يرى السيف.

والإمام أحمد حذَّرَ من عدد، وكذلك سفيان وغيرهما، ووكيع وجماعة كانوا يُحَذِّرُونَ من فلان؛ لأنه كان يرى السيف.

فإذًا مصطلح «**لَا نَرَىٰ السَّيْفَ**» هذا يراد به أحد فئتين:

الفئة الأولى: من يرى الخروج على الولاة بعامة، سواء أدخل في الخروج بلسانه ويده أم كان يراه عقيدة.

الفئة الثانية: من رأى جواز قتل المعين إذا ثبت عِنده كفر منه أو ردة، ولا يكل ذلك إلى الإمام.

والسلف يُسَمُّونَ من كان على أحد هذين الوصفين يقولون: «كان يرى السيف».

وفي «تهذيب التهذيب» عِدَّة تراجم، كثير من التراجم ممن طَعَنَ فيهم الأئمة بهذا القول: كان يرى السيف ونحو ذلك.

المسألة الثانية:

هذه الجملة دَلَّ عليها القرآن والسنة في مواضع كثيرةٍ منها:

قوله ﷻ ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة:٥]، وقوله ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة:١١]، ومنها قوله ﷻ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء:٩٢]، يعني: لا يكون لمؤمن أن

يتجرأ ويسفك دم مؤمن واحد إلا خطأ، أَمَّا يَتَعَمَّد؛ فهذا معه لا يستحق وصف الإيمان؛ لأنه ارتكب هذه الكبيرة العظيمة التي قال الله ﷻ فيها بعد ذلك: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء:٩٣]

وأيضًا قول الله ﷻ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [الحجرات:٩]، يعني: بالقتل ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾، فدَلَّ على أنَّ من تَجَرَأَ على المُقَاتَلَة أنه ليس من أمر الله في شيء؛ بل خَرَجَ عن أمر الله وهو شريعته ودينه الذي جاء به محمد ﷺ

ومنها أيضًا في السنة قول النبي ﷺ: **«لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث»**، وفي اللفظ الآخر: **«لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة»**(٤٧)، فهذا يدل على أنَّ الأصل أن لا أحد يتجرأ ويسفك الدم أو يراه.

فلا يحل ذلك فِعْلًا، وكذلك لا يحل أن يُعْتَقَدَ جواز قتل مسلم باقٍ على اسم الإسلام وهو ليس من هذه الأصناف الثلاثة.

المسألة الثالثة:

قوله: «**إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ**»؛ يعني: من الأمة.

ووجوب السيف «**وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ**» هذا لمن بيده السيف وهو ولي الأمر المسلم.

فولي الأمر هو الذي بيده أن يسفك الدم تحقيقًا للشرع لا بمحض الهوى، فيقتل تحقيقًا للشرع لا بمحض الهوى، ويحكم ويأمر بالقتال أو يأمر بقتل معين أو بقتال طائفة ونحو ذلك، فهو الذي بيده السيف وهو الذي له هذا الحكم.

وليس لآحاد الناس من العلماء أو من العامة هذا الأمر، يعني: أن يَقْتُلُوا؛ لأنَّ السيف ليس بيدهم، وإنما السيف بيد ولي الأمر الذي بيده الحَلُ والأمر والنهي، وبيده الأمور في القتال، وفي إقامة الحدود وأشباهها.

وهذا يبين أنَّ المسألة التي تظهر في بعض الأمكنة وهي مسألة الاغتيالات: أن يُغْتَالَ

---

(٤٧) سبق تخريجه.

من ظاهره الإسلام، أو من لم يَحْكُمْ عليه ولاة الأمر -من العلماء في الأمر الديني والحكام والأمراء في الأمر العام- من لم يحكموا عليه بأنه يقتل، فلا يحل لأحد أن يتجرأ علىٰ قتله أو علىٰ اغتياله.

والنبي ﷺ إنما أباح اغتيال كعب بن الأشرف في القصة المعروفة لمصلحة عامة ولأنه هو الإمام.

وإلا فالأصل العام بالشريعة أنَّ هذا الأمر للإمام أولًا ثُمَّ إنَّه لا يُؤَاخَذُ أحد إلا بظهور ذلك منه وحُكْمٍ شرعي عليه.

فمن ظَهَرَتْ منه زندقة أو كفر أو رِدَّة ولم يَحْكُم عليه ولي الأمر بذلك فلا يحل لأحد أن ينتهك دمه وأن يسفك دمه؛ لأنَّهُ حينئذٍ له حكم الزنادقة وله حكم المنافقين، والنبي ﷺ سيرته مع المنافقين ظاهرة، والصحابة ربما عَلِمُوا أنَّ فلانًا منافق ولم يتجرءوا علىٰ قتله حتىٰ يستأذنوا رسول الله ﷺ، واستأذنوه في قتل عدد فلم يأذن لهم، قال لهم مرة «**لا، لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه**» وأولئك النفر الذي استهزءوا ونزل فيهم قول الله ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]، والقصة المعروفة في سبب نزولها ولم يَرِد أن محمدًا ﷺ قتلهم.

ولمَّا حصلت القصة المعروفة قالوا له: يا رسول الله: أنقتل هؤلاء؟

قال «**لا، لا يُتَحَدَّثْ أن محمدًا يقتل أصحابه**»(٤٨).

وكانوا يستأذنونه، فقال عمر لمَّا حَصَلَ من حاطب رضي الله عنه ما حصل قال: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، وهذا استئذان من النبي ﷺ.

فإذًا القاعدة الماضية والتي دلَّتْ عليها الأدلة وسيرة النبي ﷺ وسيرة الصحابة، وكذلك ما قَرَّرَهُ الأئمة من أنَّ الحكم بقتل أحد أو تنفيذ ذلك ليس إلا لولي الأمر، وهذا فيه من

---

(٤٨) أَخْرَجَه البُخَارِيّ (٤٩٠٥)، ومُسْلِم (٦٣/٢٥٨٤)، وغيرهما من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

المصالح العظيمة وتحقيق المقاصد الشرعية ما يجب معه الاعتناء بهذا الأصل، وأن لا يَدْخُلُ أحد من المسلمين في هذه التبعة العظيمة بقولٍ أو بفعل.

ولهذا جاء في الحديث وفي إسناده بحث لكن حسَّنَهُ عدد من أهل العلم رواه ابن ماجه وغيره «**من أعان على قتل مسلم ولو بشطر كلمة لم يرح رائحة الجنة أو كان من أهل النار**»(٤٩) وهذا فيه الإعانة على قتل مسلم بشطر كلمة، فكيف من يتكلم بلسانه ويُعين على قتل مسلم أو يُفتي بذلك، وهو ليس من ولاة الأمر من العلماء أو القضاة أو ممن جُعِلَ لهم ذلك.

فالواجب في هذا الأمر رعاية هذا الأصل العظيم، والسلامة في هذا الأصل، ولا يَتَجَرأَ أحد على هذا المقام؛ لأنَّ الأصل حُرْمَة دم من أَظْهَرَ الإسلام، ومن حصل منه ردة أو عُلِمَتْ منه زندقة أو نفاق فيوكل إلى ولي الأمر، ولا يجوز لآحاد الناس منهم أن يفتئتوا على ولي الأمر وأن يقْتُلُوا، ولو جاز ذلك لتسابق الصحابة رضوان الله عليهم على قتل المنافقين الذين علموا نفاقهم؛ بل لَقَتَلَهُم الرسول ﷺ.

والمسألة منوطة بالمصلحة وبإذن الإمام سواءٌ من القتل الابتدائي لمن عَلِم نفاقه أو رِدَّتهُ أو زندقته، أو في الاغتيال الذي فيه قتل دون رجوع إلى الإمام.

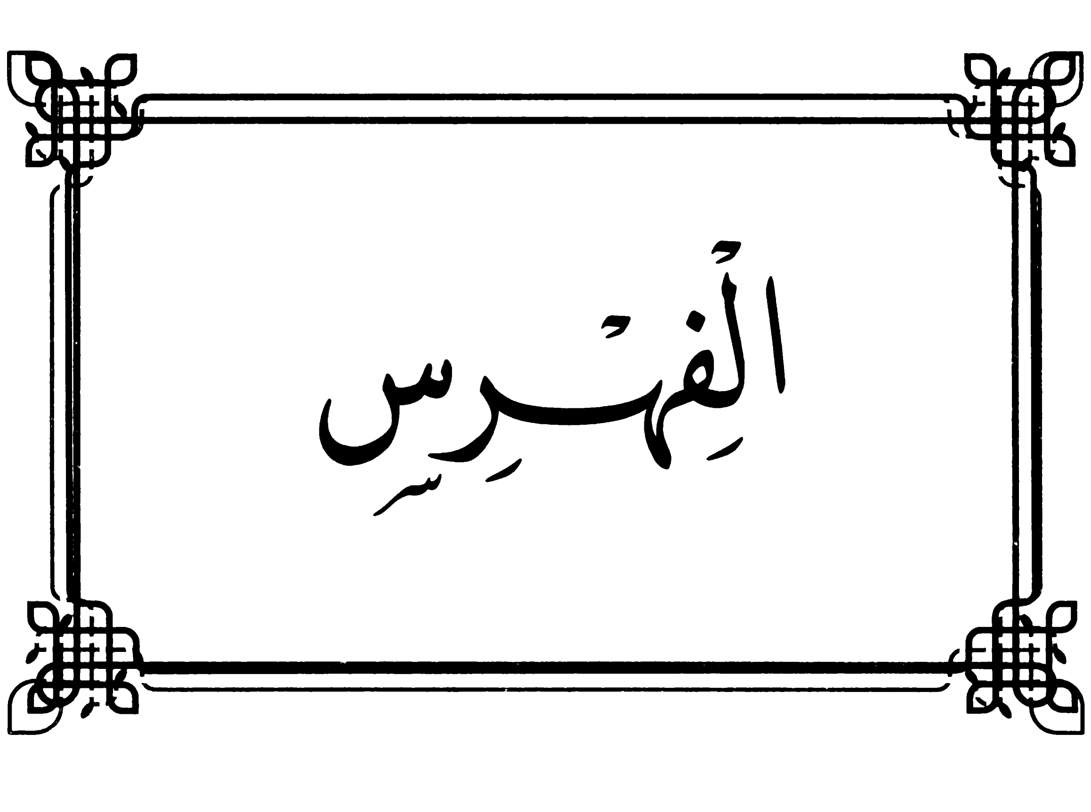


تم الجزء الثاني ولله الحمد ويليه الجزء الثالث وأوله

وجوب طاعة الأئمة والولاة

---

(٤٩) أَخْرَجَه ابْنُ مَاجَه (٢٦٢٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعفه العَلَّامَة الأَلْبَانِيّ في «ضعيف سنن ابن ماجه».


الفهرس

فهرس الجزء الثاني

الدرس السابع والعشرون:

